الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي وإستشراف

تحت عنوان:

التجمعات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على النمو الإقتصادي

دراسة تحليلية قياسية – حالة الجزائر خلال الفترة: 2001 – 2018

من إعداد الطالب:

منـــير أمقـــران

تحت إشراف الأستاذ:

فريـــد بختي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/11/05

من طرف لجنة المناقشة المتكونة من:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بوعلام مـــولاي	أستاذ محاضر " أ "	جامعة البويرة	رئيساً
أ.د. فريـــد بختـــي	أستاذ	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
د. لخضر مـــداني	أستاذ محاضر " أ "	جامعة البويرة	عضوا مناقشا
د. أحمد ضيـــف	أستاذ محاضر " أ "	جامعة البويرة	عضوا مناقشا
أ.د. رابح بلـعباس	أستاذ	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
د. مولود كبيـــر	أستاذ محاضر " أ "	جامعة الجلفة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019 – 2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي وإستشراف

تحت عنوان:

التجمعات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على النمو الإقتصادي

دراسة تحليلية قياسية – حالة الجزائر خلال الفترة: 2001 – 2018

من إعداد الطالب:

منـــير أمقـــران

تحت إشراف الأستاذ:

فريـــد بختي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/11/05

من طرف لجنة المناقشة المتكونة من:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بوعلام مـــولاي	أستاذ محاضر " أ "	جامعة البويرة	رئيساً
أ.د. فريـــد بختـــي	أستاذ	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
د. لخضر مـــداني	أستاذ محاضر " أ "	جامعة البويرة	عضوا مناقشا
د. أحمد ضيـــف	أستاذ محاضر " أ "	جامعة البويرة	عضوا مناقشا
أ.د. رابح بلـعباس	أستاذ	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
د. مولود كبيـــر	أستاذ محاضر " أ "	جامعة الجلفة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019 – 2020

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله الذي وفقني ومكنني من إتمام هذه الأطروحة؛
أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور فريد بختي عرفانا لما قدمه من نصائح وتوجيهات قيمة، والتي كانت عاملا رئيسيا في تصويب هذا العمل؛
كما أشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة ومناقشة هذا البحث وإثراءه؛
كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أفراد عائلتي الكريمة، وكل من قدم لي المساعدة لإتمام هذا العمل، وإلى كافة الأساتذة والطلبة وزملاء العمل وجميع الأصدقاء.
...**جزاكم الله كل خير**...

الإهداء

إلى من علَّمتني الصبر والجدَّ والإجتهاد في كافة مناحي الحياة... أُمِّي الحبيبة؛

إلى من أرسى لديَّ قواعد الخلق الكريم، وكيفية كبح زمام النفس... أبي العزيز؛

إلى من كانت نعم السَّند في حياتي، ولم تدَّخر جُهدًا في مُساعدتي... زوجتي الغالية؛

إلى توأم روحي... بنتاي الغاليتين؛

إلى إخوتي... الأعزاء على قلبي؛

إلى جميع... أهلي وأصدقائي وزملائي؛

أُهدي إليكم هذا العمل المتواضع...

ملخـــص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور التجمعات الصناعية الحديثة في دعم النمو الإقتصادي بالجزائر، من خلال إجراء تقييم نقدي لآفاق تحقيق النمو وتوسيع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بإستخدام نموذج التجمعات الصناعية العنقودية، حيث يهتم هذا النموذج بعمليات النمو المحلية التي تنجم عن إنشاء تجمعات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون متمركزة ومتخصصة. لتحقيق أهداف الدراسة، تم القيام بدراسة تحليلية قياسية، تم من خلالها بناء نموذج قياسي (نموذجي التحليل الثابت والديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية"Panel Data") بإستعمال البرنامج الإحصائي STATA.15، والإستعانة ببيانات سنوية (2001-2018) لوزارة الصناعة والمناجم الجزائرية، والبنك الدولي للمعلومات، وبنك الجزائر المركزي والديوان الوطني للإحصائيات ONS، بحيث تضمن نموذج الدراسة أربعة (04) متغيرات رئيسية هي: متغير التنافسية المتمثل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط سنويا، ومتغير إعادة النشاط لبعض المؤسسات الأخرى القائمة، ومتغير الابتكار والإنتاجية المتمثلان في متغير إنشاء مؤسسات صغيرة والمتوسطة جديدة سنويا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى متغير التطور السنوي لحجم نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الخام في الجزائر. هذه المتغيرات تم توزيعها على تسعة مقاطع أساسية، والمتمثلة في الأقاليم الجزائرية التسعة (09). بينت النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل المؤشرات الخاصة بالاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضعف مردوديته، كما أثبتت الدراسة عدم فعالية هياكل الدعم المالي والمرافقة والدعم اللوجيستيكي، والذي يتجلى من خلال أداء القطاعات غير المتوازن في دعم تلك المؤسسات. أما النموذج القياسي فقد أثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات حركية الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحددة لعمل التجمعات الصناعية ومتغير تطور مستوى حجم الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي بالجزائر، بحيث تلعب فيه خصائص كل إقليم دور رئيسي في دعم الاستثمار بهذا القطاع. كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن توسيع العمل بالتجمعات الصناعية في الجزائر سيؤدي إلى رفع مستويات النمو الإقتصادي فيها، وذلك بإعتبارها عامل أساسي لتطوير مستوى آداء وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: التجمعات الصناعية- الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- النمو الاقتصادي -Panel Data.

Abstract :

This study aims at defining the role of modern industrial groupings in supporting economic growth in Algeria, through a critical evaluation of the prospects for growth and expansion of the competitiveness of small and medium-sized enterprises using the cluster industrial cluster model. This model is concerned with local growth processes resulting from the creation of concentrated and specialized SME clusters. To achieve the objectives of the study, a standard analytical study was carried out, through which a standard model was constructed (model static and dynamic analysis of cross-sectional time-series data) using the STATA.15 statistical program, and using annual data (2001-2018) for the Algerian Ministry of Industry and Mines, the World Bank for Informations, the Central Bank of Algeria and the ONS, So that the study model included four (04) main variables: The competitiveness variable represented in the number of SMEs enterprises that are inactive annually, and the variable of revitalization of some other existing enterprises, and the variable of innovation and productivity represented in the variable of creating new SMEs enterprises annually, on the one hand, and on the other hand the variable of the annual evolution of the size of the per capita income of GDP in Algeria. These variables were distributed into nine main sections, represented by the nine Algerian regions (09). The results show through analyzing the indicators of investment in the SMEs enterprises sector on its low effectiveness, The study also proves the ineffectiveness of financial support, escort and logistical support structures, which is evidenced by the unbalanced performance of sectors in supporting these enterprises. As for the standard model, it demonstrated the existence of a statistically significant relationship between the investment dynamics variables in the SMEs enterprises sector specified for the operation of industrial clusters and the variable of the level of per capita income from GDP in Algeria, so that the characteristics of each region play a major role in supporting investment in this sector. The study also shows that expanding work in industrial clusters in Algeria will lead to raising levels of economic growth in Algeria, considering it a key factor in developing the level of performance and competitiveness of small and medium enterprises.

Keywords: Industrial Clusters; SMEs; Economic Growth; Panel Data.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكــر	III
الإهــداء	IV
الملخـص	V
فهرس المحتويات	VII
فهرس الجداول	XI
فهرس الأشكال البيانية.....	XII
قائمة المختصرات.....	XVI
المقدمة.....	**أ–ط**
الفصل الأول: دور التجمعات الصناعية في دعم النمو الاقتصادي	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: التوطين الصناعي كأساس لدعم إنشاء التجمعات الصناعية.....	3
المطلب الأول: النظريات الأساسية للتوطين الصناعي.....	3
المطلب الثاني: المبادئ العامة لخيارات توطين الشركات.....	10
المطلب الثالث: النظريات الإقليمية لتوطين الشركات.....	20
المطلب الرابع: العوامل المحددة في التوطين الصناعي.....	24
المبحث الثاني: التجمعات الصناعية بين المفهوم النظري والإطار التجريبي.....	30
المطلب الأول: مقاربات نظرية حول التجمعات الصناعية.....	30
المطلب الثاني: مراجعة الكتابات النظرية حول التجمعات الصناعية.....	40
المطلب الثالث: تنوع الممارسات ومقاييس الآداء في التجمعات الصناعية.....	49
المطلب الرابع: مقارنة مبادرات التجمعات الصناعية والمفاهيم المشابهة.....	61
المبحث الثالث: تأثير التجمعات الصناعية على النمو الاقتصادي.....	65
المطلب الأول: النمو الاقتصادي: المفاهيم والنماذج والمحددات.....	66
المطلب الثاني: دور التجمعات الصناعية في دعم التنمية الإقليمية.....	75
المطلب الثالث: دور التجمعات الصناعية في دعم النمو الاقتصادي.....	79
المطلب الرابع: دور السياسات في دعم التجمعات الصناعية.....	84
خلاصة.....	91

الفصل الثاني: دور التجمعات الصناعية في تحسين آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد..... 94

المبحث الأول: الدعائم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 95

المطلب الأول: مقاربات نظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 95

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 104

المطلب الثالث: محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها..... 110

المطلب الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو الاقتصادي..... 118

المبحث الثاني: دور التجمعات الصناعية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 126

المطلب الأول: دور التجمعات الصناعية في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 126

المطلب الثاني: دور التجمعات الصناعية في دعم إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 133

المطلب الثالث: دور التجمعات الصناعية في تطوير آداء الأعمال..... 140

المطلب الرابع: دور التجمعات الصناعية في تعزيز الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 144

المبحث الثالث: التجمعات الصناعية البديل الإقتصادي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر..... 154

المطلب الأول: هياكل دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 155

المطلب الثاني: معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر..... 164

المطلب الثالث: قراءات في التجارب الدولية الرائدة في مجال تبني استراتيجية التجمعات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 168

المطلب الرابع: واقع التجمعات الصناعية في الجزائر..... 174

خلاصة..... 184

الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لتأثير التجمعات الصناعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 2001-2018.

تمهيد..... 187

المبحث الأول: واقع الإستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر..... 188

المطلب الأول: تقييم سياسات دعم الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر... 188

المطلب الثاني: واقع الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 199

المطلب الثالث: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائر 209

المبحث الثاني: التأصيل النظري للمقاربات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي المنهج والنماذج..... 219
المطلب الأول: أساليب التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية العشوائية..... 219
المطلب الثاني: بعض النماذج القياسية الديناميكية وتطبيقاتها..... 229
المطلب الثالث: التعريف بالإطار القياسي المتبع لتحليل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) 233
المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير التجمعات الصناعية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2003–2018: بإستعمال تحليل "Data Panel"..... 248
المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة..... 248
المطلب الثاني: تقدير نموذج السلاسل الزمنية المقطعية الثابت Panel Data..... 253
المطلب الثالث: التحليل الديناميكي لنموذج السلاسل الزمنية المقطعية الـ Panel -Var 269
المطلب الرابع: تأثير توسيع العمل بالتجمعات الصناعية في الجزائر على الشكل العام لنموذج الدراسة..... 277
خلاصة..... 280
الخاتمة..... 283
قائمة المراجع..... 292
قائمة الملاحق..... 311

فهرس الجداول
والأشكال البيانية

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1.1)	مقارنة العوامل الخارجية وفقا لكروغمان والجغرافيا الصناعية الجديدة	8
الجدول رقم (2.1)	العوامل المحددة في عمليات توطين الشركات	25
الجدول رقم (3.1)	المدارس الإقتصادية الأربعة للفكر بشأن التجمعات الصناعية	35
الجدول رقم (4.1)	المحاور النظرية المتعلقة بالتجمعات الصناعية	38
الجدول رقم (5.1)	أهم المراجع النقدية في مجال التجمعات الصناعية	41
الجدول رقم (6.1)	تفعيل مزايا المناظير المختلفة الخاصة بالتجمعات الصناعية	48
الجدول رقم (7.1)	تصنيف أصحاب المصلحة والغرض من التجمعات	59
الجدول رقم (2-1)	توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	100
الجدول رقم (2-2)	معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	101
الجدول رقم (2-3)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأوروبي	102
الجدول رقم (2-4)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	103
الجدول رقم (2-5)	المحددات الهيكلية للابتكار بالنسبة للتجمعات الصناعية حسب بورتر Porter	152
الجدول رقم (2-6)	المؤسسات الداعمة للتجمع التكنولوجي لسيدي عبد الله	179
الجدول رقم (3-1)	مهام مشاتل ومراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	198
الجدول رقم (3-2)	المتغيرات والرموز والقياس الخاصة بالدراسة	250
الجدول رقم (3-3)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	256
الجدول رقم (3-4)	ملخص نتائج تقدير الانحدار التجميعي والآثار الثابتة (LSDV)	259
الجدول رقم (3-5)	ملخص نتائج تقدير الأثار الثابتة (داخل المجموعة)	260
الجدول رقم (3-6)	نتائج إختبار F-test	262
الجدول رقم (3-7)	ملخص نتائج تقدير الآثار العشوائية (Random Effect)	263
الجدول رقم (3-8)	نتائج إختبار مضاعف Lagrange-LM Breusch-Pagan	263
الجدول رقم (3-9)	نتائج إختبار هوسمان Hausman	265
الجدول رقم (3-10)	إختبار مشكل التباين Wald-Test	268
الجدول رقم (3-11)	إختبار الارتباط الذاتي للبواقي	268
الجدول رقم (3-12)	إختبار التوزيع الطبيعي للسلاسل الزمنية المقطعية	269

الجدول رقم (3-13)	نتائج اختبارات IPS، LLC لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية	270
الجدول رقم (3-14)	تحديد درجات التأخير نموذج Panel-Var	271
الجدول رقم (3-15)	ملخص نتائج التقدير Panel-Var بإستخدام الطريقة المعممة للزمن (GMM)	272
الجدول رقم (3-16)	نتائج إختبار السببية لجرانجر	274
الجدول رقم (3-17):	تحليل التباين الخاص بمتغيرات الدراسة	276

فهرس الأشكال البيانية:

الرقم	عنوان الشكل البياني	الصفحة
الشكل رقم (1.1)	نموذج مارشال للإقتصادات الخارجية للتوطين الصناعي	6
الشكل رقم (2.1)	نموذج ويبر Weber الثلاثي الخاص بالموقع	13
الشكل رقم (3.1)	محددات التوطين عند A.Weber	14
الشكل رقم (4.1)	نظام التوطين الصناعي وفقاً لـ A.Lôsch	16
الشكل رقم (5.1)	نماذج كريستالر Christallerian الثلاثة الخاصة بالتوطين	18
الشكل رقم (6.1)	أسس التوطين والتحليل المكاني للشركات الاقتصادية	20
الشكل رقم (7.1)	أنظمة التكامل في العنقود الصناعي	39
الشكل رقم (8.1)	شكل الماسة بورتر Porter	46
الشكل رقم (9.1)	دورة حياة التجمعات الصناعية	51
الشكل رقم (10.1)	مراحل عمل التجمعات الصناعية خلال دورة حياتها	52
الشكل رقم (11.1)	مراحل النمو والركود خلال دورة حيات التجمعات الصناعية	53
الشكل رقم (12.1)	سلسلة القيمة عند بورتر	62
الشكل رقم (1-13)	تأثير السياسات العامة على التجمعات الصناعية	86
الشكل رقم (2-1)	العوامل الداخلية المؤثرة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة	110
الشكل رقم (2-2)	العوامل الخارجية المؤثرة على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة	113
الشكل رقم (2-3)	نموذج بورتر: القوى الخمس للعدائية الموسعة	124
الشكل رقم (2-4)	نموذج الماسة بورتر الخاص بالقدرة التنافسية الوطنية	129
الشكل رقم (2-5)	مراحل تطور الميزة التنافسية عند بورتر	129
الشكل رقم (2-6)	النموذج الإستراتيجي المناسب للإنتاجية والنمو	135

الشكل رقم (2-6)	آلية عمل مشروع وادي السيلكون	169
الشكل رقم (2-7)	تنظيم التجمعات الصناعية في شعبة التمور	183
الشكل رقم (3-1)	تطور عدد المشاريع المدعمة ANDI للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة	189
الشكل رقم (3-2)	تطور عدد الاستثمارات المدعمة من طرف ANSEJ خلال الفترة 2018/2014	190
الشكل رقم (3-3)	التطور السنوي لاستثمارات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	191
الشكل رقم (3-4)	تطور الدعم المالي المخصص للشباب من طرف CNAC خلال الفترة 2018/2009	192
الشكل رقم (3-5)	تطور المخصصات المالية الضامنة للبنوك المقدمة من طرف صندوقFGAR للمؤسسات	193
الشكل رقم (3-6)	تطور الاستثمارات المتعلقة بصندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	194
الشكل رقم (3-7)	توزيع الهياكل القاعدية المساعدة لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	195
الشكل رقم (3-8)	مساحة المناطق الصناعية المستغلة من طرف المستثمرين (38 منطقة صناعية)	195
الشكل رقم (3-9)	تطور هياكل مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	196
الشكل رقم (3-10)	عدد المشاريع القطاعية المحتضنة من طرف مراكز التسهيل للمؤسسات بالجزائر لسنة 2017	197
الشكل رقم (3-11)	عدد المشاريع القطاعية المحتضنة من طرف مشتلة المؤسسات لسنة 2017	197
الشكل رقم (3-12)	تطور إنشاء وإعادة النشاط والتوقف عن النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	201
الشكل رقم (3-13)	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأقاليم في الجزائر	203
الشكل رقم (3-14)	تطور الاستثمارات العمومية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	204
الشكل رقم (3-15)	حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات في الجزائر	205
الشكل رقم (3-16)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات طابع النشاط الصناعي في الجزائر	206
الشكل رقم (3-17)	توزيع إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب التخصص لسنة 2017	207
الشكل رقم (3-18)	توزيع إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بين سنة 2016-2017	208
الشكل رقم (3-19)	تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	210

الشكل رقم (3-20)	نمو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيراتها على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر	211
الشكل رقم (3-21)	تطور القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات	212
الشكل رقم (3-22)	تطور مناصب الشغل بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	214
الشكل رقم (3-23)	تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات	215
الشكل رقم (3-24)	تطور الواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات	217
الشكل رقم (25.3)	تطور مؤشرات النمو المتعلقة بمتغيرات الدراسة الخاصة بأقاليم الشمال	254
الشكل رقم (26.3)	تطور مؤشرات النمو المتعلقة بمتغيرات الدراسة الخاصة بأقاليم الهضاب العليا	255
الشكل رقم (27.3)	تطور مؤشرات النمو المتعلقة بمتغيرات الدراسة الخاصة بأقاليم الجنوب	255
الشكل رقم (3-28)	إستراتيجية التحليل وفق نموذج السلاسل الزمنية المقطعية الثابتة	257
الشكل رقم (3-29)	نتائج دراسة إستقرارية بواقي النموذج	275
الشكل رقم (3-30)	تحليل الصدمات ودالة الاستجابة لمتغيرات الدراسة	275

قائمة المختصرات

الإختصار	المصطلح باللغة اللاتينية	المصطلح باللغة العربية
PME	Petites et moyennes entreprises	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
CPME	Création de petites et moyennes entreprises	إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
REPME	Réactivité des petites et moyennes entreprises	إعادة النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
RAPME	Radiation des petites et moyennes entreprises	توقف نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
TPPT	Total PIB par habitant ou par tête	نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي
ANDI	Agence Nationale de Développement des Investissements	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
ANGEM	Agence Nationale de gestion du Micro-crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANSEJ	Agence nationale de soutien à l'emploi des jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
SME	Small and Medium Enterprises	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
FGAR	Fonds de Garantie des Crédits aux PME	صندوق ضمان القروض الاستثمارية
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
CGCI	Caisse de Garantie des Crédits d'Investissement	صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
ANIREF	Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière	الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري
ANPT	Agence Nationale de Promotion et de Développement des Parcs Technologiques	الوكالة الوطنية لتشجيع وتطوير المتنزهات التكنولوجية
ONIDO	United Nations Industrial Development Organization	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
ANPT	L'Agence Nationale de Promotion et de Développement des Parcs Technologiques	الوكالة الوطنية لتشجيع وتطوير المتنزهات التكنولوجية
SNAT	Schéma National de l'Aménagement du Territoire	المخطط الوطني للتهيئة العمرانية
VAR	Vector Auto-Régression	نموذج الانحدار الذاتي

مقدمـــــة

تعتبر التنمية الإقتصادية القائمة على نماذج التجمعات الصناعية سياسة تعتمدها العديد من البلدان، والتي مكنتها من تحقيق التنمية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات في مجال الصناعة. فقد عرفت تلك النماذج إهتمام متزايد من طرف الباحثين والنقاد خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك من خلال تحليلاتهم للسياسات الصناعية والإقليمية التي تم تنفيذها في عديد من الدول المتقدمة والنامية وحتى الناشئة منها، ففي البداية كان تركيزهم على تحليل التكتل المكاني الديناميكي للأنشطة الصناعية من حيث المناطق الصناعية أو نظم الإنتاج المحلية، قبل أن يتحول تركيزهم على الأعمال لتحليل القضايا المتعلقة بالتنظيم المكاني للأنشطة المبتكرة في شكل تجمعات أو شبكات الإبتكار، كما أن المزايا الاقتصادية للتجمعات الصناعية الناجحة كانت سببًا مهما لزيادة الإهتمام الذي يلقاه هذا النموذج الإقتصادي من المجتمع العلمي والهياكل الحكومية.

تُعد التجمعات الصناعية ظاهرة إقتصادية يتم وضعها في سياق تنافسي حيث تتنافس فيه العديد من المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها وتتعاون في وقت واحد لإكتساب مزايا إقتصادية مختلفة وذلك من خلال تقديمها لمختلف الهياكل القاعدية واللوجيستيكية والتهيئة المحيطية للنجاح، كما يمكن لتلك التجمعات أن تولد بيئة إقتصادية تتكيف بسهولة أكبر مع الأحداث، مثل الأزمات وغيرها من التحولات الاقتصادية والإجتماعية.

في عالم العولمة الحالي، يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) أحد أهم الأجهزة الفاعلة الرئيسية في أنظمة الإنتاج في عديد إقتصادات العالم، حيث تلعب فيه تلك المؤسسات دورا هاما في دعم التنمية الإقتصادية، وذلك من خلال مساهمتها الكبيرة في توليد فرص العمل وخفض معدلات الفقر، وتحقيق توزيع عادل وأوسع للثروة وتكوين إجمالي الناتج المحلي.

على الرغم من الأهمية التي تكتسيها مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الإقتصادات العالم، إلا أنها تواجه صعوبات مختلفة بالنظر إلى حجمها في بدء ريادة الأعمال والإدارة لإبقائها على قيد الحياة. فالتحدي الأكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو محدودية الموارد المتاحة، المتمثلة في الموارد المالية والبشرية وغيرها من الموارد الأخرى، علاوة على ذلك، إذا ما قورنت تلك المؤسسات بالشركات الكبرى، فإن عددا أقل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحقق الإبتكارات، وذلك بسبب المصاعب الهيكلية التي تميزها، مثل الافتقار إلى المهارات الإدارية والتقنية، وسوق العمل الغير مرن، وصعوبة الحصول على التمويل اللازم للأعمال الناشئة، ونوعية البرامج التعليمية، والإفتقار إلى البنية التحتية، وغيرها من هذه العوامل التي أثرت سلبا على إستدامة هذا النوع من المؤسسات.

عملت الجزائر على توفير كافة التسهيلات في مجال تطوير الإستثمار، خاصة منها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال إنشاء عديد الهيئات والمؤسسات الحكومية الداعمة لها وبتحسين الإطار التشريعي والقانوني لها، هذا بالإضافة إلى ترقية قطاع الشراكة بتفعيل المناولة لدعم للإستثمار بهذا القطاع. كما

أنشأة الجزائر عديد المناطق الصناعية التي تتوزع على مختلف أقطار البلاد، وذلك قصد إعطاء دفع جديد لعجلة التنمية خاصة في مجال تطوير الصناعات، إذ أن تنظيم هذه الأقطاب التنافسية يسمح بتحدي رهان التنويع الإقتصادي، وهو ما يسمح للإقتصاد الجزائري بتحقيق مستويات عالية من النمو والتنمية.

يتميز النسيج الإقتصادي الجزائري بأكثر من 97% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات طابع تجاري وحرفي بشكل عام، حيث يرتكز أسلوب إدارتهم وتسييرهم على الآليات التقليدية، كما أن أغلب تلك المؤسسات تميل إلى العمل بقطاعات النشاطات الغير منتجة وإلى العمل بشكل فردي. وبالنظر إلى الأوضاع الإقتصادية الحالية الغير مستقرة والتي تتميز تارة بالأزمات وتارة أخرى بالتطور، بحيث تلعب تلك العوامل دورا كبيرا في مواجهة عديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعديد الأخطار والتي قد تؤدي إلى توقفهم عن النشاط نهائيا، فلقد أصبح من الضروري خلق أو تبني إستراتيجيات أخرى بديلة لدعم الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وتفعيل دور تلك المؤسسات في النشاط الإقتصادي بالجزائر من جهة أخرى، بحيث أن توسيع العمل بالتجمعات الصناعية له دور في هذا الإطار.

لجئت الجزائر إلى تبني العمل بالتجمعات الصناعية كأداة للتنمية الإقتصادية والنهوض بالصناعة الوطنية خلال السنوات الأخيرة، والتي هدفت من خلالها إلى خلق بدائل إقتصادية للريع، بحيث شهدت بعض التجارب الأولية للتجمعات بالجزائر، وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية (مدينة سيدي عبد الله) وتجمع صناعة التمور (بسكرة) على نجاح تلك الإستراتيجية.

1-إشكالية الدراسة:

كانت تفسيرات فشل الأعمال بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوعا للعديد من الباحثين الإقتصاديين، بحيث حاولت العديد من الأبحاث في العمل على دراسة تأثير الظروف الإقتصادية على أعداد فشل تلك المؤسسات، إذ تؤكد العديد من تلك الدراسات أن عددا كبيرا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختفي عندما يكون الوضع الاقتصادي في ضل وجود الأزمات، بحيث يزيد معدل التوقف عن النشاط للمؤسسات خلال فترات الركود وإنخفاضها خلال فترات التوسع. كل ذلك يقودنا إلى مزيد من العمل على الربط بين حركية الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الإقتصادي بالجزائر، هذا من جهة، ومدى إمكانية تبني توسيع العمل بالتجمعات الصناعية لمواجهة معوقات نجاح تلك الأعمال الصغيرة والمتوسطة مستقبلا من جهة أخرى.

من خلال ما سبق، برزت لنا إشكالية هذه الدراسة، والتي يمكن صياغتيها في التساؤل الرئيسي التالي:

"ما مدى تأثير التجمعات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي بالجزائر؟"

2-الأسئلة الفرعية:

لمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية يمكن إبراز مجموعة من الأسئلة الفرعية، والتي يمكن ذكرها كالتالي:

- كيف تساهم التجمعات الصناعية في دعم النمو الإقتصادي؟
- كيف تعمل التجمعات الصناعية على تحسين مستوى آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما مدى تأثير حركية الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي في الجزائر؟
- ما مدى تأثير التجمعات الصناعية على مستويات النمو الإقتصادي في الجزائر؟

3-فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من مبدأ وجود علاقة قوية بين التجمعات الصناعية وديناميكية الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا من جهة، وعلاقتها برفع مستويات النمو الإقتصادي من جهة أخرى، بحيث أن كل من تلك المتغيرات تؤثر على الآخر، وبنسب متفاوتة. وللإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة، فلقد تم تقديم الفرضيات التالية:

-تبني العمل بالتجمعات الصناعية يرجع لمساهمتها الفعالة في رفع مستويات النمو الإقتصادي؛

-تلعب التجمعات الصناعية دورا أساسيا في تحسين مستوى آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين حركية الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الخام بالجزائر؛

-يلعب الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر دورا ثانويا في دعم النمو الإقتصادي؛

- يؤدي توسيع العمل بالتجمعات الصناعية بالجزائر إلى رفع مستويات النمو الإقتصادي.

4-أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة، في تسليط الضوء على أهمية ومزايا التجمعات الصناعية ودورها في تطوير مستوى آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم النمو الإقتصادي بالجزائر، وذلك من خلال الوصول إلى مجموعة من الأهداف الفرعية، أهمها:

- محاولة تحديد وتحليل نوع العلاقة بين ديناميكية الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الإقتصادي بالجزائر، مع توضيح الأسباب والتفسيرات الإقتصادية لذلك؛
- إعداد نموذج قياسي يشمل المتغيرات الأساسية المكونة للتجمعات الصناعية بالجزائر؛
- إمكانية نمذجة مستوى الإبتكار وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مستقبلا.

5-أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال تناولها لدور التجمعات الصناعية في دعم النمو الاقتصادي، وذلك بإبراز العلاقة الديناميكية الموجودة بين الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطور مستوى نصيب الدخل

الفردي بالجزائر، بحيث تعتبر ظاهرة تزايد فشل أو توقف نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الظواهر الشائعة حاليا في البلاد، وكما هو معلوم أيضا بأن تزايد نسبة توقف المؤسسات عن النشاط، مجتمعة مع إعادة النشاط لبعض المؤسسات القائمة بمعدل أسرع من تزايد إنشاء مؤسسات جديدة سنويا حتما سيؤدي إلى دفع الإقتصاد القومي إلى توسيع الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، الأمر الذي يأدي إلى ظهور ضغوط تضخمية في الإقتصاد القومي، بحيث يمكن للتجمعات الصناعية لعب دور الحامي لتلك المؤسسات من مختلف المخاطر.

5-الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

معالجة إشكالية الدراسة، تم تحديد الإطار الزمني والمكاني العام لها وحدود البحث كما يلي:

1.5-الحدود الزمنية:

إرتبطت الدراسة التحليلية القياسية من خلال إستعمال بيانات المتغيرات محل الدراسة، خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2018، حيث تميزت هذه الفترة بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية خاصة في مجال دعم الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. كما أن تحديد الفترة الزمنية محل الدراسة ترجع لإعتبارات تتعلق بتوفر البيانات الإحصائية، وتوفير عدد كاف من المعلومات والمشاهدات، والتي مكنتنا من تحليل وتقدير نموذج قياسي يحقق أهداف الدراسة.

2.5-الحدود المكانية:

إختصر المجال المكاني الذي تم إختياره للقيام بالدراسة الميدانية على ثمانية وأربعون ولاية (48)، وذلك من خلال توزيعها حسب الأقاليم الجزائرية التسعة (09) [*].

6-منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

إقتضت طبيعة الدراسة وخصوصية الموضوع الذي يدخل تحت إطار الدراسات الإقتصادية الكلية إستخدام مناهج علمية متعددة، ساعدتنا في تحليل وتفسير المحاور المكونة للدراسة، حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال وضع الأسس النظرية والمفاهيم المتعلقة بالتجمعات الصناعية وتأثيراتها على مستوى آداء النشاط الإقتصادي، هذا بالاضافة إلى شرح وتفسير تطور بعض المؤشرات الإقتصادية المتعلقة بمتغيرات الدراسة. وفي الأخير، تم بناء نموذج قياسي يحدد فيه التأثيرات المتبادلة بين عامل الإقتصاد الكلي المتمثل في تطور مستوى نصيب الدخل الفردي وعامل نمو الإستثمارات بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بإعتباره محددا لعمل التجمعات الصناعية، بحيث تمت الإستعانة بالبرنامج الإحصائي STATA.15 في عملية النمذجة والتحليل. ومن بين أدوات البحث المستعملة أيضا في هذه الدراسة، تمت الإستعانة بمختلف الأساليب الرياضية والقياسية، من خلال إستخدام المعادلات الرياضية، وذلك من أجل القيام بتحليلات معمقة للظاهرة المدروسة وتفسيرها.

[*] تشمل الأقاليم التسعة حسب المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بالجزائر على: أقاليم الشمال منها، الوسط، الشرق والغرب؛ أقاليم الهضاب العليا منها، الوسط، الشرق والغرب؛ أقاليم الصحراء منها، الشرق، الغرب والصحراء الكبرى.

7-الدراسات السابقة:

1.7-دراسة سعاد قوفي، تحت عنوان: "التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة لبعض تجارب البلدان النامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016/2015:

هدفت هذه الدراسة، إلى دراسة تأثير إستراتيجية التجمعات الصناعية العنقودية في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث كانت تلك المؤسسات في السابق تتبع نهج عمل أحادي الجانب، أما حاليا فعملها أصبح عن طريق التكامل والتعاون فيما بين عديد المؤسسات المستقلة، وفقا للكفاءات المترابطة في إطار التنسيق والتي تكون مبنية على أسس التخصص لهذه المؤسسات، ولكل منها وظيفة في سلسلة القيمة. كما أظهرت نتائج الدراسة بأن التكتلات قد تنشأ تلقائيا في البلدان النامية، ولكنها تحتاج إلى مبادرة ودعم من الحكومة. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لا تزال تعمل بشكل منعزل تماما عن العمل الجماعي، وأن الاقتصادات العربية متكاملة رأسيا مع العالم الخارجي على حساب التكامل الأفقي مع بعضها البعض، لذلك ساهمت الدراسة في تفعيل إستراتيجية التجمع العنقودي في البلدان العربية.

2.7-دراسة الطيبي عبد الله، تحت عنوان: "تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدرسة الدكتورالية للإقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران2، الجزائر، 2016/2015:

عالجت هذه الدراسة الفرص والإمكانات التي يمكن أن تستفيد منها مختلف المؤسسات الصناعية بالجزائر من خلال تطبيق إستراتيجية العناقيد الصناعية، حيث هدفت هذه الدراسة للإجابة على إشكالية مدى إمكانية تقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا التنظيم الخاص بالعناقيد الصناعية، هذا بالإضافة إلى إمكانيات المؤسسات وقدراتها التنظيمية والبشرية والمالية والبيئية على الإستفادة من مزايا العناقيد. ولقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية التي شملت التجمعات الصناعية التكنولوجية بسيدي عبد الله بالجزائر العاصمة، أن السيمة التي تغلب على العناقيد الصناعية في الجزائر العفوية والعشوائية دون توطين بشكل منتظم من أصحاب القرار، إضافة إلى نقص الكفاءات وإنعدام آلية الدعم والتحفيز خاصة الدعم المالي للمؤسسات الصناعية ومرافقتها للوصول لأفضل النتائج.

3.7-دراسة نسيمة سابق، تحت عنوان: "أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الإقتصادي، دراسة قياسية على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة: 2000–2014"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص :إقتصاد مالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016/2015.

تم خلال هذه الدراسة قياس أثر الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2000-2014)، وذلك من خلال تحديد المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي في الجزائر. وإستنادا إلى نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، الذي تم من خلال الإستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews.7) وأسلوب المربعات الصغرى، بحيث تم الوصول إلى إثبات وجود علاقة عكسية بين النمو الإقتصادي والإستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة، وعلاقة إيجابية بين النمو الاقتصادي والواردات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

4.7-دراسة بريبش السعيد وطبيب سارة، تحت عنوان: "التجمعات الصناعية كبديل إستراتيجي لبرامج التنمية التقليدية في الدول الناشئة"، مداخلة في إطار فعاليات الملتقى الدولي حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها، جامعة قالمة، يومي 6 و2 ماي 2013:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تجربة التجمعات الصناعية في الهند كنموذج، على غرار النماذج العالمية الأخرى الناجحة، من خلال محاولة الإطلاع على مختلف البرامج والهيئات الداعمة لتلك التجمعات، وذلك على إعتبار النموذج الهندي نموذج عالمي جديرا بالقراءة والفهم. حيث أستخلصت الدراسة الحلول وآليات التي تمكن الجزائر من الإسترشاد بتلك النماذج الناجحة في مجال التجمعات وتبيان الفرص منها.

7.5-Etude : Anna Glaser, Implementing cluster policies: organizational dilemmas, pathologies and évaluation, The case of a French policy-driven cluster, Thèse de doctorat en Sciences de gestion, Ecole Nationale Supérieure des Mines de Paris, 2014:

تتناول هذه الأطروحة الفجوة في تحديد مفهوم التجمعات الصناعية، حيث تم إجراء مراجعة منهجية للأدبيات حول الأبحاث المتعلقة بسياسة التجمعات، بحيث أن أغلب الحكومات ومديري التجمعات التي تحركها السياسة يواجهون بإستمرار العديد من المعضلات التنظيمية، وذلك من خلال مجموعة من القرارات والخيارات التي لا تكون غالبا صائبة في أمور مثل الكيفية التي يتم بها تنفيذ سياسة التجمعات (المعضلات السياسية)، وكيفية إدارة أعضاء التجمعات الصناعية المدفوعة بالسياسات (المعضلات الإدارية)، وكيفية تكييف التجمعات التي تحركها السياسة مع الواقع المحلي (المعضلات الهيكلية). تشكل الإجابة على هذه المعضلات إدارةً للتجمعات التي تحركها السياسات، ولكنها تولد أعراضا سلبية جانبية الآثار التي يجب مراقبتها وتقييمها. في هذه الأطروحة، تم إجراء بحثا تجريبيا نوعيا عن تجمع صناعي فرنسي يعتمد على سياسة التجمعات في منطقة باريس، من خلال تحليل تفصيلي حول المعضلات التنظيمية الخاصة بتلك التجمعات وأعراض الآثار الجانبية المرتبطة بها. حيث تم تحديد أربعة أعراض مختلفة تشمل: عدم الكفاءة (مدفوعة بمعضلات القيادة)، وعدم الثقة (مدفوعًا بمعضلات الدعم)، وعدم المطابقة (مدفوعًا بمعضلات هيكلية)، والواقعية (مدفوعة بإدارة معضلات الإبتكار والتعاون)، إذ تساهم المعرفة الأعمق لهذه المعوقات في تحسين تنفيذ سياسة التجمعات الصناعية وتقييم مستوى آدائها، بحيث

توصلت الدراسة في الأخير إلى ضرورة تحول فكر الأكاديميين من دراسة "تشريح التجمعات الصناعية" إلى دراسة "مشاكل هذه التجمعات".

7.6- Etude : Benjamin Zimmer, "Structuration d'un cluster d'innovation: Application aux projets d'innovation dans une grappe d'entreprises en Géron-Technologie", Thèse de Doctorat en Génie Industriel, École Centrale des Arts et Manufactures, École Centrale Paris, France, 2012:

إهتمت هذه الدراسة بدعم هيكلة الأنشطة والحوكمة، ووضع نظام لإختيار ودعم المشروعات المبتكرة خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، والتي من المحتمل أن تكون الأكثر خلقًا في التجمعات الصناعية أو تجمعات الإبتكار، حيث تم تقديم نظم تشجيع تجمعات الإبتكار، وذلك من خلال تطوير المنتجات و/أو الخدمات في سوق تتسم بالأقدمية في هذا المجال. إذ تعتبر هذه المساهمة الدراسة الأولى من الناحية التنظيمية لعمل التجمعات، حيث تتبعت هذه الدراسة تنتقل تجمع الابتكار من مرحلة الظهور إلى مرحلة التطوير، والتي هدفت من خلالها إلى تطوير رؤية مشتركة للقيم والأهداف وللحوكمة، هذا بالإضافة إلى وضع خطة عمل مشتركة بالكامل من قبل أعضاء تجمع الإبتكار، وهذا ممكن بفضل تطوير ديناميكية التعاون والثقة بين الأعضاء داخل التجمع، بحيث تم تطبيق طريقة لهيكلة الإجراءات الإستراتيجية في التجمع، وذلك من خلال تنظيم صندوق إبتكار وإحترافية في تسييره، بحيث يسمح هذا الصندوق بتمويل ودعم المشروعات المبتكرة، والتي تمثل أكبر قيمة في المرحلة السابقة من تطوير منتج أو خدمة جديدة. فبناءً على مبادئ منهجيات تصميم الابتكار لدى المؤسسات الاقتصادية، فإن هذه الدراسة إقترحت نظامًا يختار المشاريع الإبداعية مع أدلة كافية على القيمة والإبتكار والمفهوم، كما تم إقتراح نهج التمويل والتدريب، بحيث يهدف فيه عملية التدريب من خلال الإعتماد على خبرة أعضاء التجمعات الصناعية، إلى تعزيز الأدلة على القيمة والابتكار والمفهوم.

7.-7Etude : Younes Fredj et Abdelkader Hammadi, Processus D'émergence D'un Cluster Biotechnologie, Cas De Sidi-abdallah En Algerie (alger), La Revue des Sciences Commerciales, Volume 16, Issue 2, L'Ecole des Hautes Etudes Commerciales, Algerie, juin 2017.

تم خلال هذه الدراسة تحليل العملية الديناميكية لتجمعات الصناعية التقنية الحيوية لسيدي عبد الله (الجزائر) بإعتباره كنموذج للإبتكار الإقليمي، حيث تم التركيز فيها على مفهوم التجمعات المبتكرة في مجال التكنولوجيا الحيوية كطريقة للتنظيم والتكتل مع الجهات الفاعلة في الابتكار، حيث أثبتت الدراسة بأن هذا التجمع منظم وغير تلقائي. كما تم إثبات بوجود محاولات من طرف السلطات الجزائرية لتطوير هكذا نوع من التجمعات الصناعية من أجل تركز الابتكارات على المستوى الإقليمي وتطوير المنظومة الصناعية للبلاد، من خلال العمل على تفعيل البحث الإستكشافي في هذا المجال، والذي سيحدد هذه الحركيات من خلال بعدين أساسيين هما: التمركز (الموقع)/ تنظيم العلاقات بين الشركات داخل التجمع. كما أظهرت هذه الدراسة المتعلقة بالتجمع الصناعي لسيدي عبد الله وجود شبكة قوية من الشركات المحلية والأجنبية، فضلا عن إقتران النواحي الجغرافية وتنظيمها، بحيث إن مبادرة إنشاء التجمع هي من الشكل من الأعلى إلى الأسفل. كما تم ملاحظة عدم وجود

ضمانات للسلطات العامة فيما يتعلق بإكمال هذا المشروع الخاص بالتجمع، كما أظهرت أيضا النتائج بظهور الوعي بين الفاعلين المحليين والذي يثبت بأن هناك رغبة في تفعيل وتوسيع العمل بالتجمعات الصناعية وطنيا، حيث تثير ظهور مجموعتي سيدي عبد الله وقسنطينة تساؤلات حول الميزة النسبية للجزائر في مجال التكنولوجيا الحيوية، وذلك من خلال مدى توفر العمالة الماهرة، المزايا الضريبية، مزايا الإستثمار.

7.8-Etude: Abdelillah Hamdouch, "La dynamique d'émergence et de structuration des clusters et réseaux d'innovation : revue critique de la littérature et éléments de problématisation, Session :Réseaux productifs, gouvernance et innovation en milieu métropolitain ", XLVe Colloque de l'ASRDLF, Rimouski (Québec), 25-27 août 2008:

كانت هذه الدراسة أكثر ميولا إلى الجانب النظري من أجل توضيح المقصود بمفهوم التجمعات الصناعية وما ينطوي عليه في حالة محددة من مجموعات وشبكات الإبتكار. حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلى فهم آليات العمل بالتجمعات الصناعية، والذي مكن من معرفة بأنه لا تزال عمليات التنسيق وتطور ظواهر التجمعات وتكرار الأنشطة الإنتاجية والابتكار جزئيا وموزعا وغير متين. إذ أن الإفتقار إلى معرفة آليات عمل التجمعات أصبح معقدا لدى عديد صناع السياسة، بحيث أدى بالعديد منهم إلى توجههم لتبني سياسة تطوير الصناعات الثقيلة. كما أن تأخر للباحثين في توسيع مفهوم التجمعات الصناعية الحديثة، يرجع بشكل كبير إلى عدم وجود حوار مباشر ومستمر بين الفاعلين الإقتصاديين والأخصائيين، حيث يتحمل الإقتصاديون مسؤولية خاصة لأنهم قد تجاهلوا بعض التخصصات على غرار العلوم الاجتماعية أو العلوم الأخرى الخاصة بالإدارة، بحيث كان توجههم أكثر نحو النمذجة الإقتصادية الكلية، وهكذا تم إستبدال نماذج "النمو الداخلي" بنماذج التقدم التقني "الخارجي" أو "المحايد" (Solow) دون فهم ما يمكن أن يحدث "على أرض الواقع".

8-القيمة المضافة للدراسة:

من خلال إستعراض الدراسات السابقة، وجدنا بأن العديد منها ركزت على المفهوم النظري في تحليلاتها حول التجمعات الصناعية، والبعض الآخر أنتقد هذا النهج الذي يتعارض فيه مع بعض السياسات التقليدية القائمة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجدنا بأن طرق القياس تختلف من دراسة لأخرى، بحيث أرجعوا ذلك إلى ضعف في المفاهيم النظرية للتجمعات والتي أثرت على تطبيقها. وتأتي هذه الدراسة لإثراء موضوع التجمعات الصناعية من خلال الجمع بين عديد الدراسات السابقة، هذا بالإضافة إلى وضع نموذج قياسي يشرح فيه دور التجمعات الصناعية في دعم النمو الإقتصادي الخاص بالجزائر، بحيث سمح لنا نموذج الدراسة بقياس واقع الابتكار، الإنتاجية والتنافسية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

9-هيكل الدراسة:

لتحديد العلاقة بين التجمعات الصناعية والنمو الاقتصادي، وتحليل حركية الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في زيادة حجم نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام بالجزائر،

ومن أجل شرح أسس العمل بالتجمعات الصناعية الحديثة، فلقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، منها فصلين نظريين وفصل آخر تطبيقي.

تناولنا في الفصل الأول، دور التجمعات الصناعية في دعم النمو الإقتصادي، وذلك من خلال تحليل الإطار النظري للتوطين الصناعي بإعتباره عاملا أساسيا لدعم إنشاء التجمعات الصناعية في المبحث الأول، كما تم تحليل التجمعات الصناعية من خلال الإختلافات الموجودة بين المفهوم النظري والإطار التطبيقي، وذلك في المبحث الثاني، وفي المبحث الأخير، تم تحديد تأثير التجمعات الصناعية على النمو الإقتصادي.

أما الفصل الثاني المتعلق بدور التجمعات الصناعية في تحسين آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، بحيث أشتمل المبحث الأول على وضع دعائم أساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم تحديد دور التجمعات الصناعية في تطوير آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الثاني. أما في المبحث الأخير فلقد تم إعتبار التجمعات الصناعية البديل الإقتصادي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر مستقبلا.

تم خلال الفصل الثالث القيام بدراسة تحليلية قياسية لتأثير التجمعات الصناعية على النمو الإقتصادي بالجزائر خلال الفترة: 2001-2018، وذلك من خلال ثلاثة مباحث رئيسية. حيث قمنا في المبحث الأول، بدراسة تحليلية إحصائية لواقع الإستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر، كما تم وضع التأصيل النظري للمقاربات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي من خلال تحديد المنهج والنماذج في المبحث الثاني. وفي المبحث الثالث والأخير، تم القيام بدراسة قياسية لتأثير التجمعات الصناعية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة محل الدراسة بإستعمال تحليل نموذج بيانات البانل "Panel Data".

وفي الأخير، تضمنت هذه الدراسة على خاتمة عامة، تطرقنا فيها إلى أهم النتائج التي تم التوصل إليها في بحثنا هذا، إضافة إلى أهم التوصيات والإقتراحات التي شملت آليات تفعيل الإستثمار بقطاع الصغيرة والمتوسطة في النشاط الإقتصادي من خلال توسيع العمل بالتجمعات الصناعية مستقبلا.

دور التجمعات الصناعية في دعم النمو الإقتصادي

تمهيد:

لقد ظهرت استراتيجية التجمعات الصناعية العنقودية بشكل أكبر من خلال أعمال ألفراد مارشال (A.Marshall) في أواخر القرن الثامن عشر، تزامنا مع أزمة الركود الصناعي في العديد من البلدان المتقدمة. ومع بداية سنوات التسعينات من القرن الماضي، أصبح مفهوم التجمعات الصناعية شائعا بين صانعي السياسات ومنظمات التنمية المحلية والإقليمية، كما تشكل حولها إهتمام واسع من طرف الشركات بالنظر للإمتيازات التي يوفرها التكتل، وهو ما سيسمح لها بالعمل خارج الحدود الداخلية من خلال توحيد الجهود والموارد مع الفاعلين الأساسيين المنظمين للتجمعات الصناعية.

حاولنا في هذا الفصل، توضيح المفاهيم، وبعض الأبعاد الرئيسية المتعلقة بمفهوم التجمعات الصناعية بشكل عام، وأهميته في عمل المؤسسات الاقتصادية ودعم التنمية. فلقد تم تحليل الأبعاد والخصائص الرئيسية لعمل التجمعات الصناعية من خلال طبيعة وتنوع الجهات الفاعلة، والتركيز الجغرافي، ودرجة التخصص، والابتكار، والعلاقات بين الفاعلين الأساسيين، كما تم وضع منهجية واضحة المعالم تسمح باستخدام المؤشرات المحددة في مراجعة الأدبيات الخاصة بالتجمعات الصناعية. ومن أجل معالجة الأبعاد المختلفة للتجمعات، ركز إستعراض الأدبيات على المناهج المفاهيمية والمؤشرات ذات الصلة بالتجمعات، والذي يمكن أن يساهم في تحليل ومقارنة أفضل للظاهرة عبر مختلف الصناعات والأقاليم.

على الرغم من إرتفاع مؤيدي التجمعات الصناعية في السنوات الأخيرة، إلا أن مفهومه لا يزال غامضا، مما يتطلب القيام بعمليات بحث مفصلة لمقارنة خصائص التجمعات الموجودة ضمن مناطق مختلفة بسهولة. وعلى هذا الأساس فإن هذا الفصل يمكن أن يساهم في فهم أفضل لهذه الظاهرة، بحيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تم من خلالهم استهداف توضيح وشرح بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتجمعات. بحيث حاولنا التطرق من خلال المبحث الأول، إلى التوطين الصناعي كأساس لدعم إنشاء التجمعات الصناعية، ثم إنتقلنا في المبحث الثاني إلى الاجابة على إشكالية تحديد المفاهيم تجمعات الصناعية الحديثة بين النظرية والتطبيق، والتي تم إثرائها في هذا المبحث، وفي الأخير قمنا بالتطرق لدور التجمعات الصناعية في دعم النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: التوطين الصناعي كأساس لدعم إنشاء التجمعات الصناعية

يعتبر تطوير الصناعات أحد أسس التقدم الإقتصادي والإجتماعي لأي بلد في العالم، بإعتباره نشاط إقتصادي يتميز بدرجة عالية من التشابك والتكامل الاقتصادي، فضلا عن دوره المتزايد في خلق القيمة المضافة للدخل الوطني. تساهم الصناعات في تغيير بيئات تمركزها الجغرافي من خلال مساهمتها الفعالة في خلق مستويات عالية من الإنتاج تلبي به الطلب المتزايد سنويا، هذا بالإضافة إلى خلق مناصب شغل أكبر في مناطق عملها. فلقد أدى هذا الوضع إلى تبني عديد الدول إستراتيجيات صناعية جديدة تعتمد فيها على الإختيار الأمثل لمواقع التوطين الصناعي والتي تشمل بدورها التجمعات والمناطق الصناعية، والتي تراعي فيها المعايير الاقليمية بشكل أساسي عند عملية التوطين. فإختيار المواقع الصناعية المناسبة تعتبر مرحلة مهمة من التحليل المكاني للأنشطة الصناعية، كما أن تحديد عوامل توطينها يؤدي بدوره لتحقيق تنمية صناعية وإقتصادية شاملة. من جهة أخرى يتطلب توطين الصناعات وتطويرها توفير هياكل قاعدية ولوجيستية متينة، تكون مساعدة لها أثناء المراحل الاولى من عمليات التصنيع.

من خلال هذا المبحث المتعلق بالتوطين الصناعي، وبإعتباره أحد الركائز الأساسية لإنشاء التجمعات الصناعية، تم تحديد الإطار المفاهيمي للتوطين الصناعي، وذلك من خلال التحليل المنهجي الهادف لمراجعة التحليلات الإقليمية المختلفة في عمليات توطين الشركات، وذلك من خلال تقسيم هذ المحور إلى أربعة مطالب رئيسية، بدءا بتطور المفاهيم المتعلقة بالتوطين الصناعي، ثم التطرق إلى المبادئ العامة المحددة لخيارات التوطين في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فقد اشتمل على تحليل النظريات الاقليمية المتعلقة بتوطين الشركات؛ وفي الأخير تم التطرق إلى مختلف العوامل المحددة لعمليلة التوطين.

المطلب الأول: النظريات الأساسية للتوطين الصناعي

من الناحية التاريخية، كان التركيز في الأبحاث الخاصة بالموقع الصناعي أو عمليات التوطين يقتصر على تلك المتغيرات التي تؤثر على إختيار الموقع بالنسبة للشركات الجديدة فقط، إذ أن تفسير التوزيع المكاني للشركات في الفضاء وفهم تطورها يعتبر الهدف الرئيسي للجغرافيا الصناعية الجديدة. فبالرغم من أن تكامل الفضاء أو المكان في التحليل الاقتصادي المتميز بالمشاكل المنهجية بشكل خاص، فإننا نجد مساهمات النظرية الكلاسيكية الجديدة الداعمة للنظرية الإقتصادية الجغرافية أكثر وضوحا لعمليات التوطين الصناعي.

في هذا المطلب، تم إستعراض النظريات الأساسية لتوطين النشاطات الصناعية، وذلك من خلال العوامل المختلفة التي طورها ألفراد مارشال وآخرون، وهي في الواقع تعتبر مسألة لمراجعة الشروط التنظيمية الداخلية للمؤسسات، والبحث في أسباب تركيز الأنشطة الصناعية، وذلك قبل دراسة بعض الحدود المتعلقة بهذه التحليلات.

الفرع الأول: نظرية مارشال لتوطين الشركات

أصبحت نظريات ألفريد مارشال (A.Marshall) مرجعا أساسيا لدراسة توطن الشركات، وذلك بفعل تزايد أهمية الصناعة في تكوين التجمعات البشرية والإقتصادية الجديدة، بحيث هدف مارشال من خلال أطروحاته المختلفة إلى شرح توطن النشاط الصناعي على ضوء عديد المتغيرات الإقتصادية، وذلك بإعتماده على معايير التنظيم الصناعي لتوطين عمليات الإنتاج.

لقد أجرى ألفريد مارشال* تحليلات معمقة حول الإحتكار وتقسيم العمل والتنظيم الصناعي والإنتاجية الحدية، وموضوعات أخرى لا حصر لها، إلا أن إسهامها الأساسي في الإقتصاد المكاني (الفضاء المكاني) لم يتم إكتشافه إلا أخيرا في السبعينيات من القرن الماضي** (1970). فلقد تم تقليد هذه المساهمة المكانية لتحديد موقع الشركات في الأقاليم، حيث يعتبر الموقع في الفضاء المكاني واحدة من الصعوبات التي تواجه المستثمرين. ويوضح مارشال في تحليلاته لبعض المناهج التي تفتح الطريق إلى وضع الشركة في الفضاء المكاني، حيث يعتمد موقع النشاطات الإقتصادية في الزمان والمكان على ثلاثة عناصر رئيسية: الأول، يتعلق بالظروف الداخلية للإنتاج؛ أما الثاني، يتعلق بتنظيم نظم الإنتاج؛ والثالث، يتعلق بأنظمة الإنتاج[1].

أولا–الشروط الداخلية لعملية لإنتاج وتنظيم المؤسسات: غالبا ما تعتبر عمليات إنشاء مواقع جديدة، خاصة مواقع الإنتاج الصناعي، شكلا معينا من أشكال النمو الداخلي للشركات (Schmenner، 1982، Hayter، 1997). يمكن تعريف النمو الداخلي على نطاق واسع بأنه زيادة حجم الشركة بإضافة سعة جديدة، بحيث أن المصالح التي تنشأ بين النمو الداخلي وقرارات إنشاء مواقع جديدة تسلط الضوء على الطبيعة الاستراتيجية للمؤسسات. وبالنسبة لبورتر (M. Porter، 1999)، تعتبر القرارات التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية من بين

* **ألفريد مارشال:** يعتبر أحد أهم المنظرين الإقتصاديين في تاريخ الإقتصاد. ويدين الاقتصاد بعدد من المفاهيم، مثل التوازن الجزئي، والتمييز بين الفترة الطويلة والفترة القصيرة، ومرونة الطلب السعرية، وغيرها. لقد ألهم الاقتصاد لأكثر من قرن من الزمن. وفقا لكينز، كان "أعظم اقتصادي"، وأضاف ساموبلسون أنه "قال كل شيء". واختتم المؤرخ الاقتصادي مارك بلاوغ الفصل الذي خصصه له: "يجب الاعتراف بأن مبادئ مارشال هي أكثر الكتب استدامة وقابلية للتطبيق في تاريخ الاقتصاد. والأطروحة الوحيدة حول النظرية الاقتصادية في القرن التاسع عشر، والتي لا تزال تباع مئات النسخ منها بعد قرن، والتي لا يزال من الممكن قراءتها من قبل القارئ الحديث "(M.Blaug، 1986: 495).

** بعض المنشورات الحديثة، من بين مائة أخرى حول مساهمة مارشال:

« Gaffard J.-L., Romani P. M., 1990, A propos de la localisation des activités industrielles: le district marshallien », Revue Française d'Economie, 5, 3, 171-185; Maricic A., Ngo-Mai S., 1991, « Dynamique marshallienne et renouveau évolutionniste », Revue Française d'Economie, 6, 1, 115-130; Lecoq B., 1993, « Dynamique industrielle, histoire et localisation: Alfred Marshall revisité », Revue Française d'Economie, 8, 4, 195-234; Dimou M., 1994, la dynamique d'évolution des systèmes productifs Locaux, Grenoble, IREPD, 308 p.; Bellandi M., 1996, «Innovation and Change in the Marshallian Industrial District », European Planning Studies, 4, 3, 357-368; Arena R., Romani P.-M., 1998, «Contribution à une approche marshallienne de la petite entreprise », Revue d'Économie Industrielle, 86, 49- 60».

[1] Donald Djatcho Siefu, Gouvernance territoriale et développement industriel a Douala, Thèse de doctorat en Economies et finances, Spécialité : Sciences Economiques, Université de Grenoble, 2012, France, P.55.

أهم القرارات التي يتعين على الشركات إتخاذها[1]، كما أن الحاجة إلى عمل تنسيق للتدفقات كبيرة من السلع بين عمليات الإنتاج المختلفة تؤدي إلى توظيف العديد من المديرين التنفيذيين وتطوير منظمة للعمل الصناعي، مما يفتح الباب أمام الاقتصاد الجزئي الحديث الذي تم تقديمه من طرف مارشال، والذي يعتبر كمرجع أساسي قبل الوصول إلى حد نظرية توازن العرض والطلب[2].

تحدد الشركة أو المؤسسة وحدات الإنتاج الخاصة بها، حيث تأمل أنها ستكون أكثر ربحية، فوفقا لمارشال، فإنه يأتي انخفاض تكاليف الإنتاج الصناعي من المدخرات الداخلية (التنظيم، حجم الشركة) ولكن أيضا من المدخرات الخارجية أو ما يسمى "بالتطور العام للبيئة الصناعية" أو مناخ الأعمال، بحيث يتطلب التكامل البيئي بتنظيم اتصالات مباشرة خارج التسلسل الهرمي، لإعداد خدمات الاتصال، والمواقف التي تقع عند تقاطع الأنظمة الفرعية شديدة التمايز، فعندما تكون الشركة متباينة قليلا، فإن وسائل التكامل والتوزيع المكاني والتنسيق تقوم على التسلسل الهرمي، كما أن أكثر الشركات نجاحا هي الشركات التي يتم تنظيم وظائفها وفقا لخصائص بيئتها الداخلية وإقتصاداتها الخارجية[3].

ثانيا–توطين الأنشطة الصناعية (المفهوم الخارجي): في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين الماضي، وجه العديد من الباحثين اهتمامهم مرة أخرى إلى نظرية مارشال حول الاقتصادات الخارجية، وذلك لفهم وشرح الديناميكية الاقتصادية لأقاليم معينة من البلدان الصناعية، في وقت كانت فيه اقتصادات هذه البلدان تعاني من تباطؤ عالمي كبير في النمو. فبعد ثلاثين عاما من النمو المستمر في أوروبا، أبرزت هذه الدراسات وجود "نظم إيكولوجية للنمو"، وهي فضاءات يبدو أنها تستفيد من الديناميكيات التي وصفها مارشال، والتي تربط العوامل الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية المحلية، والتي جمعت تحت اسم منطقة صناعية أو مناطق Marshallian خاصة في "إيطاليا الثالثة"، بحيث تم دراسة تلك الكيانات من قبل عديد خبراء الاقتصاد في إيطاليا والعالم ككل[4]. كما ألهمت تلك الأفكار والنظريات عديد الدول في سياسات الاقتصادية، ومثال ذلك، إنشاء الأنظمة الإنتاجية المحلية في فرنسا، التي بدأت في سنة 1997[5].

[1] Bertrand Sergot, Les déterminants des décisions de localisation : Les créations de nouveaux sites des entreprises françaises de l'industrie et des services, These de Doctorat en Sciences de Gestion et Management, Université Panthéon-Sorbonne, Paris I, 2004, France, P.23.
[2] Donald Djatcho Siefu, Op.Cit., P.56.
[3] Idem.
[4] Brusco S., Small firms and industrial districts: the experience of Italy, in Keeble D., Weber, E., New firms and regional development in Europe, Croom Helm, 1986, PP.184-202.
[5] Pierre Menage, Mise en réseau d'acteurs et compétitivité territoriale, Thèse de Doctorat en Aménagement, École Doctorale SHS, Cités, Territoires, Environnement (UMR 6173), Université François - Rabelais de tours, France, Décembre 2011, P.56.

الشكل رقم (1.1): نموذج مارشال للإقتصادات الخارجية للتوطين الصناعي

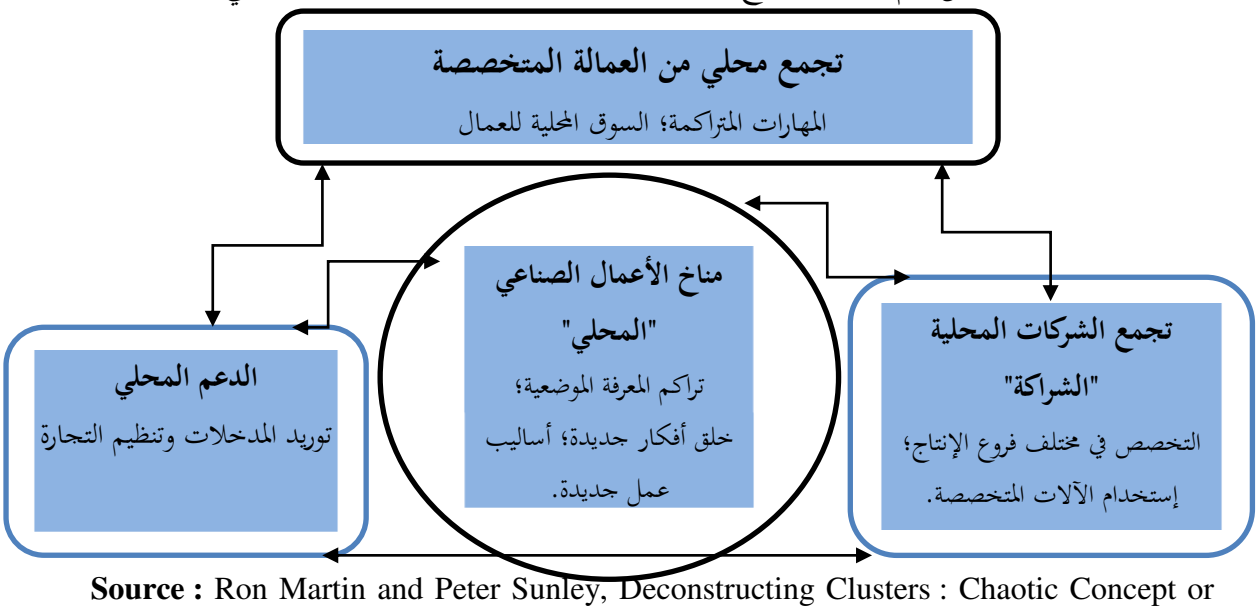

Source : Ron Martin and Peter Sunley, Deconstructing Clusters : Chaotic Concept or Policy Panacea, Revised Version of a Paper Presented at the Regional Studies Association Conference on Regionalising the Knowledge Economy, London, 21 November 2001, P.7.

وفقا لمارشال، فإن إنخفاض تكاليف الإنتاج الصناعي يأتي من المدخرات الداخلية (التنظيم، حجم الشركة)، والمدخرات الخارجية، مما يسميه بالتقدم العام للبيئة الصناعية، فهو يقدم مفهوم العوامل الخارجية التكنولوجية الإيجابية في إشارة إلى الشركة التي تستفيد بفضل موقعها الجغرافي، من وسائل الراحة (النقل، وسهولة الوصول، وحجم الأسواق، والقرب من المنافسين، وما إلى ذلك) الموجودة خارج نطاق مساهمتها الضريبية أو السوقية. كما تشير العوامل الخارجية التكنولوجية إلى الإعتماد المتبادل غير السوقي المباشر بين الوكيل المرسل والعامل المستلم، والذي يتم إنتاجه في أغلب الأحيان عن طريق الصدفة، إذ يستند مظهر العوامل الخارجية إلى حقيقة مفادها بأن التأثير خارج السوق، سواء كان إيجابيا أو سلبيا، يكون ناجما عن نشاط تجاري يخلو من أي إحتمال للتعويض، كما تم التأكيد بعدم إكتمال التكلفة الخاصة التي يتحملها الوكيل، بحيث تظهر هذه العوامل الخارجية عندما تؤثر عملية إنتاج أو استهلاك الوكيل على سلوك عامل آخر، وتؤدي إلى ظهور سلعة تتمتع بخصائص عامة تتمتع بقبول جماعي[1]. وتعتمد الإقتصادات الخارجية على "تطوير الفرع العام" و"التقدم العام في البيئة الصناعية"، ومن بين الفوائد الخارجية لعمليات التوطين الصناعي أيضا، توجد هناك فئتان أساسيتان، الأولى، تتعلق بالترابط التقني للأنشطة (التكامل ضمن سلسلة الإنتاج)، والثانية، تتعلق بالبيئة الإجتماعية والثقافية، مما يجعل من الممكن تشكيل "بيئة صناعية" ملائمة لعمل الشركات[2] (A.Marshall ، 1919).

[1] Nicolas Costes, Choix de localisation des entreprises, intervention publique et efficacité urbaine : Une analyse théorique et empirique de la réglementation des choix de localisation des activités de bureau en Île-de-France. Economies et finances, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Université Panthéon-Sorbonne, Paris I, 2008, France, P.30.

[2] A. Marshall, Industry and Trade, 1919, Traduction par G. Leduc 1934, Edition Marcel Giard, Paris, France, P.442.

الفرع الثاني: تحليل كروغمان (P.Krugman) لتوطين الشركات

تعتبر نظرية التوطين لكروغمان، أو ما يعرف بنظرية الجغرافيا الإقتصادية الجديدة، رؤية معاصرة لنظرية الموقع، إذ تعود جذورها لكل من (Walter Isard ;1956) و(Paul Krugman; 1991) والذي حاز بفضلها "كروغمان" على جائزة نوبل للإقتصاد عام 2008، حيث تتمثل مساهمته في دور كل من كثافة إقتصاديات الحجم، الوفورات الإقتصادية في تنشيط التجارة بين الأقاليم، من خلال دراسته المتعلقة بالتحليل الإقتصادي للتجارة الخارجية، وعلاقته بالإقتصاد الجغرافي، من أجل البحث في معرفة القوى المكانية الأساسية التي تشجع المنشآت والأسر على التركز وأسباب إختيار مواقع معينة دون غيرها، من خلال إستخدام نموذج "المركز والأطراف" لوصف المنافسة المكانية في جذب وطرد الفعاليات الإقتصادية (المؤسسات، الموارد البشرية)[1]. وفي هذا الإطار، يتم التوزيع الجغرافي للشركات نتيجة لقوى التكتل والتشتت التي تكون شدتها مستقلة عن الخصائص الخارجية للمناطق، كما توضع العوامل الخارجية المالية التي يحتمل أن تنشأ من العلاقات بين الشركات في صميم تحليل إختيارات التوطين. فمن خلال النظر في العوامل الخارجية على مستوى الأدبيات الوفيرة، تشير إلى فئتين من النهج المتعلق بإختيارات الموقع، حيث يشمل النوع الأول على النهج المالي الذي يمر عبر علاقات السوق المتعلقة بالأسعار والكميات المنتجة، أما بالنسبة للنهج الثاني، فهو من النوع الغير المعتمد على التكلفة، إذ يتعلق بالتأثيرات التكنولوجية الخارجية المتداولة من خلال العلاقات غير السوقية، وبشكل أعم، عمليات التعلم المحلية للجهات الفاعلة، ففي الحالة الأولى، يظهر (P.Krugman، 1991) دور تكاليف النقل وقرب السوق في إختيار موقع الشركات وفي الثانية يحلل تأثير نمو إقتصاديات الحجم على الشركة ونقلها[2].

أولا–نظرية كروغمان (P.Krugman) والعوامل الخارجية للتكتل: يصف كروجمان (1993) العوامل الخارجية التي تم تسليط الضوء عليها باعتبارها فوائد من الدرجة الثانية. فبالنسبة لمقترحي NEG، على غرار كروغمان، فإن موقع الأنشطة الإنتاجية مرتبط بشكل وثيق ومشروط بتأثيرات التكتل، بحيث تتمثل ميزة هذا النهج في أنه يأخذ في الإعتبار الإنفصال المتزايد بين القدرة التنافسية للأقاليم والشركات[3]. عادة ما يتم تفسير عملية التكتل من خلال سلسلة من المحددات، التي غالبا ما تكون متقدمة لشرح موقع النشاطات الإقتصادية، على غرار زيادة في العوائد، تكاليف النقل والتأثيرات الخارجية للتكتل الإيجابي، كما تعتبر جميع العوامل الخارجية المذكورة أعلاه ليست سوى قوى صيانة لتكتل الأنشطة التي بدأها عاملان رئيسيان هما: أوقاف العامل في إقليم ما وكذلك القوى التي أنشأتها الشركات الرائدة، حيث يبدو بأن قوى التكتل الأولية هذه، لعبت دورًا في ظهور المدن وتدعيم

[1] Terry Gatfield, Cathy Yang, New industrial space theory: a case study and empirical analysis of factors effecting newly emerging key industries in queensland, Australasian Journal of Regional Studies, V°12, N°1, 2006, P.49.
[2] Donald Djatcho Siefu, Op.Cit., P.63.
[3] Abdellatif Noureddine, La localisation et l'attractivité territoriale des investissements directs étrangers : essai de modélisation économétrique, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, Spécialité: Economie et Gestion de l'Espace, Université Ibn Zohr, Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales Agadir, Maroc, Mars 2010, P.20.

المؤسسات الصناعية، كما أن توافر عوامل الإنتاج غير المتحركة (المواد الخام)، بالإضافة إلى وجود قنوات الإتصال، هي عناصر أساسية لجذب الصناعات الناشئة إلى الاقاليم التي تقدم لها الدعم[1].

تستند الدراسات التي طورها كروغمان على المبادئ الإقتصادية النموذجية، بحيث ركز بشكل أساسي على دراسة العلاقات بين الشركات، من خلال محاولت ربط موقع مارشال الصناعي (المنطقة الصناعية) بالإقتصاد التنافسي غير المكتمل، وزيادة العوائد، والإعتماد على المسار والسببية التراكمية. إن إلتزام كروغمان بالنمذجة الرسمية، وإستبعاد أي اعتبار للسياق الإجتماعي والتاريخي، وكذلك عدم التكامل على المدى الطويل (إبراز متانة القوى المسؤولة عن تكتل رأس المال: قاعدة تاريخية ضعيفة) وخصائص إعادة الهيكلة التاريخية، تشهد على تحليل عامل المسافة خلال عملية التوطين بين عمل كروغمان والمفاهيم التأسيسية للإقليم. فعلى سبيل المثال، وفقا لنهج كروغمان، فإن تجميع سوق العمل هو مجرد وسيلة لتقاسم المخاطر لكل من أصحاب العمل الذين لديهم موارد يدوية الذين يستفيدون أيضا من مجموعة توظيف كبيرة تمكن من التطوير الوظيفي للمؤسسة[2].

الجدول رقم (1.1): مقارنة العوامل الخارجية وفقا لكروغمان والجغرافيا الصناعية الجديدة

العوامل الخارجية	الجغرافيا الصناعية الجديدة	كروغمان (الاقتصاد الجغرافي)
الإقتصادات الخارجية لمارشال	المناطق المرتبطة بالتحلل الرأسي وتكاليف المعاملات؛ المهمات الجانبية المرتبطة بتطوير التكنولوجيا.	التوحيد الصناعي في موقع مرتبط بتأثيرات حجم السوق (تجميع العمالة والموردين المتخصصين).
الآثار على المعرفة والتكنولوجيا في ظل ظروف المنافسة غير الكاملة	لا خصائص له، حيث تميل الشركات الكبرى اليوم إلى اتخاذ أشكال تنظيمية تتسم بالمرونة.	هام في بعض المناطق، ولكن ليس مميزًا؛ يصعب نمذجته.
الآثار الخارجية المالية (الآثار الجانبية للعرض والطلب)	تعتبر عادة بإسم مارشال، بحيث أن التركيز يكون أكثر على الظروف الغير سوقية.	التخصص والتركيز الإقليمي على نطاق واسع (مركز/محيط) بسبب التفاعل بين حجم السوق والطلب وتكاليف النقل.

Source: R. Martin et P. Sunley, L'économie géographique de paul krugman et ses conséquences pour la théorie du développement économique régional : une évaluation critique, in G.benko et A.lipietz, La richesse des région, Paris, 2000.

وفقاً للنهج الذي أقترحته الجغرافيا الصناعية الجديدة، فإن حدود الأطروحات التي طورها كروغمان تكمن في النظر المحدود في العوامل الخارجية المرتبطة بالمعرفة والتكنولوجيا، وتستبعد منهجيته التداعيات الغير الرسمية التي لا

[1] Donald Djatcho Siefu, Op.Cit., P.64.
[2] Pierre Menage, Op.Cit., P.60.

يمكن تصميمها، ويفضل تأثيرات حجم السوق المستوحاة من العوامل الخارجية المالية. وفي الواقع، يستند تحليل كروغمان بشكل أكبر على علاقات السوق، وتأثيرات حجم السوق على العرض والطلب في الكمية والنوعية، دون الأخذ بعين الإعتبار حقيقة أن الماضي الإجتماعي للمناطق، قد يكون في أصل التركيز المكاني (Coissard، 2007)[1].

ثانيا–من النموذج المؤسس لـ (Krugman، 1991) إمتدادا إلى نموذج (Krugman وVenables، 1995) لـتوطين الشركات: يعتبر نموذج كروغمان وفينابلز (Krugman وVenables، 1995) هو إمتداد لنموذج كروغمان، فالهدف منه شرح ظواهر التكتل والتشتت للأنشطة الصناعية عن طريق إزالة الفرضية المتمثلة في التنقل الكامل للعمالة، وإدماج تفاعلات السوق الموجودة في سوق عوامل الإنتاج[2]. هذا النموج يجعل من الممكن دراسة آليات التكتل للأنشطة الاقتصادية[3]، بحيث أن موقع الأنشطة الإنتاجية مرتبط بشكل وثيق ومشروط بتأثيرات التكتل. تتمثل ميزة هذا النهج في أنه يأخذ بعين الإعتبار الإنفصال المتزايد بين القدرة التنافسية للأقاليم والشركات.

إن تطور الفروقات داخل الإقليم متوقفة على مواجهة نوعين من القوى، الأولى تشمل القوى الطاردة من المركز (Force Centrifuge) والثانية القوى الجاذبة إلى المركز (Force Centripète). فحسب كروغمان، فإن القوى الأولى تدفع إلى تشتت وتوزع الأنشطة الإقتصادية في الإقليم والثانية تؤدي إلى تمركز الأنشطة[4]، وهذه القوى قد تكون أكثر أهمية من درجة الحصول على إقتصاديات الحجم والنفقات على السلع الصناعية. أما القوى الطاردة من المركز، فهي ناتجة عن تأثير المنافسة بين الشركات، حول اليد العاملة الأقل كلفة في المنطقة والأقل تقدما، والذي يمكن أن يكون عامل جذب بالنسبة للشركات الداخلة في منافسة على منطقة مكتظة بالشركات، بالإضافة إلى أهمية الطلب على السلع الصناعية من طرف القطاع غير الصناعي. فإنطلاقا من كون الظروف الإقتصادية تدعم منطقة معينة، فإن القوى الجاذبة تؤدي إلى أثر تراكمي تمركزي لقطاع الصناعة في منطقة ما، من خلال حركية العمل كإستجابة لإختلاف الأجور، وهذا يحدث خاصة عندما تكون تكاليف النقل ضعيفة وإقتصاديات الحجم والإنفاق على السلع الصناعية مرتفع. فحسب هذه النظريات، كل تكامل إقليمي يقلل تكاليف النقل في مبادلات السلع الصناعية يحفز ظهور نموذج من نوع مركز– محيط أكثر فعالية للمنطقة[5].

[1] Steven Coissard, La nouvelle économie géographique de Paul Krugman: apports et limites, Revue d'Économie Régionale & Urbaine, Armand Colin, 2007, P. 115.
[2] Nicolas Costes, Op.Cit., P.39.
[3] Catin Maurice, Régions centrales et périphériques : Externalités et économie géographique, Revue Région et Développement, Université de Toulon, Faculté de Sc. Eco et de Gestion, N°11, France, 2000, PP.6-12.
[4] إيمان شليحي، عبد الامير السعد، مقارنة بين مبررات خيارات التنمية الاقليمية التقليدية والحديثة: حالة الدول العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17 (2)، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2016، ص11.
[5] المرجع نفسه.

سعت نظرية الإقتصاد الجغرافي الجديدة إلى حساب تركيزات النشاط الإقتصادي، على وجه الخصوص، سلطت الضوء على دور العوامل الخارجية في تحديد قوى التكتل والتشتت التي تسبب التوازن الإقليمي، وهو مبني على فكرة أن إختيارات التمركز أو التوطين تنجم عن فئتين من القوى المعادية[1]:

أ–قوى التكتل: تشجع الشركات على التركيز جغرافيًا للإستفادة من وفورات الحجم والخارجية (العوائد المتزايدة على مستوى الشركة، والمنافسة على حصة السوق التي تدفع الشركات إلى إعادة تجميعها، هذا بالإضافة إلى ووجود عوامل خارجية و تكنولوجية).

ب–القوى المشتتة: تعزز نشر الأنشطة الصناعية، نظرا لقيود توافر الموارد الطبيعية وثبات بعض عوامل الإنتاج (وجود تكاليف النقل، وسعر الأرض الذي يزداد مع زيادة كثافة العوامل الاقتصادية، وتأثير المنافسة المحلية بين الشركات مما يؤدي إلى إرتفاع في سعر المدخلات وإنخفاض في ذلك المنتج، ووجود العوامل الخارجية السلبية مثل التلوث أو الازدحام).

كما أن الجمود في العمل بين الأقاليم من خلال هذا النموذج يعطي أسواق العمل المحلية دور نشط في عملية التوطين الصناعي. في بداية هيكل الوسط والمحيط، يمكن إجراء مرحلة ثانية من إعادة الانتشار الصناعي على المحيط الخارجي وتقارب محتمل للهياكل الصناعية الإقليمية[2].

إن النماذج التي طورها هؤلاء المؤلفون تنتمي إلى مجموعة من المساهمات التي يتمثل هدفها في دراسة تسلسلات التغير الإقتصادي الذي شهد عديد المسارات المختلفة، بحيث أن كل فكر كان يهدف في شرحه لعمليات التوطين من منظورهم المطلق، وحسب الظروف والعوامل البيئية المحيطة بتلك العملية.

المطلب الثاني: المبادئ العامة لخيارات توطين الشركات

ينظر إلى إختيارات توطين الشركات بشكل مختلف، حيث يبسط النهج الكلاسيكي الجديد إلى حد كبير تحليل إختيار الموقع من خلال تغييب إفتراض السلوك العقلاني للقادة وتكلفة المعلومات ...الخ، بحيث لم يأخذوا بعين الإعتبار مدة العملية مع مرور الوقت. كشفت الدراسات التي أجريت بعديد الشركات من أجل تحديد عمليات التوطين بها بأن آلية الإختيار تكون معقدة، بحيث تتدخل فيها في عديد الأحيان العوامل الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى التفضيلات المكانية للقادة وغيرها من الإعتبارات النوعية. ولقد أدى هذا الوضع مند نهاية الستينات وبداية السبعينيات من القرن العشرين إلى تطوير إتجاهات جديدة حول التوطين كانت أكثر واقعية، والتي سعت إلى الجمع بين النهج الإستقرائي والنهج الإقتصادي، بحيث أعتبرت عملية إتخاذ القرار فيها دور أساسي في ذلك.

[1] François Mouriaux, Le concept d'attractivité en Union monétaire, Bulletin de la Banque France, N°123, 2004, P.33.
[2] Nicolas Costes, Op.Cit., P.39.

في هذا المطلب، تم تحليل النهج السلوكي والمؤسسي، الإقتصادي والإستراتيجي لتوطين الشركات، من خلال العوامل المختلفة للتوطين، هذا بالاضافة إلى تأثير خصائص صانعي القرار على خيارات التوطين.

الفرع الأول: النهج السلوكي والمؤسسي

لقد تطور تحليل التوطين والتركيز المكاني للأنشطة الصناعية المقترح من طرف عديد الإقتصاديين الذين أعتمدوا في تحليلاتهم على أساس العلاقة بين خيارات الموقع والتكاليف المرتبطة به، بحيث ساعدت التطورات المتتالية حول محددات عمليات التوطين في ظهور إشكالية أخرى متعلقة بتأثير الجهات الفاعلة في عملية التركيز بالنسبة للشركات والمؤسسات الصناعية.

إن فرضية العقلانية المحدودة في إختيار توطين الشركات تعني أن الجهات الفاعلة الإقتصادية تفكر طواعية في مجموعة فرعية من المعلومات المتاحة في بيئتها، حيث أنهم "يبنون عملية صنع القرار الخاصة بهم على أساس المعلومات التي من المحتمل جمعها في منطقتهم" وبعبارة أخرى، تموقع الجهات الإقتصادية الفاعلة[1].

أولا–النهج السلوكي: يعتبر ألن برد من رواد المنهج السلوكى، إذ تعتمد فكرته على أن كل قرار متعلق بإختيار موقع ما، يمكن النظر إليه على أنه يتخذ فى ظل وجود معلومات مختلفة ومحسوبة عن كل المتغيرات والبدائل وكذلك تحكمها القرارات المختلفة لإستخدام هذه المعلومات والبيانات في أهداف متخذ القرار، حيث يفترض أن الإنسان يعيش فى بيئة من المعلومات يمكن أن ينتقى منها ما يهمه ليبنى عليه قراره[2]. فلقد قدم ألن برد فكرة مصفوفة السلوك التي تتلخص في أن كل متخذ قرار لديه مصفوفة سلوكية تمثل في صفوفها المعلومات، والتي تتراوح بين عدم وجود معلومات كافية إلى وجود المعلومات الكاملة، وتمثل أعمدتها المقدرة على إستخدام هذه المعلومات والمواقف من الأعلى إلى أسفل المصفوفة، بحيث يشير ذلك إلى إمكانية توفير مستوى جيد من المعلومات، وكذا مقدرة جيدة لإستخدامها، وبالتالي تكون هناك إحتمالات لإختيار موقع يكون قريباً من الموقع الأمثل من الناحية الإقتصادية[3].

ثانيا–النهج المؤسسي: في حين أن النهج المؤسسي يشترك في فرضية العقلانية المحدودة في توطين النشاطات الإقتصادية، فإنها تختلف في تحليلها لحالة الجهات الفاعلة، فبالنسبة للبعض، تكون الجهات الفاعلة متضمنة في هياكل التفاعل المحلية، فهي تتفاعل مع الجهات الفاعلة الواقعة في نفس المنطقة الجغرافية، بحيث أن الإتفاقيات والمؤسسات الناشئة تكون مقيدة في هذا الفضاء، وبالتالي فهي تدمج عقلانية الجهات الفاعلة. فعلى سبيل المثال، يصر ميالت (D.Maillat، 1995) على خصوصية الديناميكيات الإقليمية التي يفسرها على أنها "التجمع الإقليمي للاعبين الإقتصاديين والموارد غير المادية (التدريب والبحوث، ...الخ)، والتي من خلال تفاعلاتهم تتطور

[1]Bernard Pecqueur, Jean-Benoît Zimmerman, Economie de proximités, Editions Hermès-Lavoisier, Paris, France, 2004, P22.

[2] ممدوح محمد مصطفى، إستراتيجية توطين المشروعات الصناعية فى مصر، دراسة حالة: إقليم جنوب الصعيد، أطروحة دكتوراه فى فلسفة التخطيط العمرانى، كلية الهندسة قسم التخطيط العمرانى، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2004، ص 20.

[3] المرجع نفسه.

المهارات، ومن ثم يفترض أن القرب يعزز التعلم والتعبير عن الإبداع، بحيث يرتبط هذا الجانب بموقف صاحب المشروع المدفوع بمبدأ العقلانية رغم محدوديته[1].

تقرر الشركة أو المؤسسة إنشاء وحدة إنتاج وفقًا لأربعة محددات رئيسية هي: حجم السوق، من حيث الطلب القابل للإستغلال من كل موقع، وتكلفة عوامل الإنتاج، وعدد الشركات المحلية الفاعلة، وسياسات الجذب المختلفة التي تقوم بها السلطات المحلية. حيث تفضل الشركات مواقع الإنتاج التي يوجد بها الطلب مرتفعا، وتكاليف الإنتاج منخفضة ومستوى المنافسة (مقاس بعدد الشركات الموجودة) منخفض. ومع ذلك، قد تؤثر العوامل الخارجية المختلفة على إختيارات الموقع أو التوطين، على سبيل المثال، قد يؤدي وجود سوق عمل لمهارات معينة إلى قيام شركات متخصصة في نشاط تتجمع فيه جغرافيا[2].

الفرع الثاني: توطين الشركات بإعتبارها عملية تحسين إقتصادي

كان عامل النقل أو المسافة وطريقة التنقل والتكلفة أحد العوامل الأولى لنظريات التوطين التي تم دراستها لشرح ظواهر التكتل والمركزية وظهور الأسواق. فإنطلاقا من تلك العوامل، شكك فون ثونين (1842، Von Thünen) وويبر (1909، A.Weber) في "ربحية" المساحات وفقًا لنسبة الموقع بين المنتجين والمستهلكين، حيث ركز تحليلهم على إظهار بأن الأنشطة تتركز في الأسواق التي تعتبر الأكبر من حيث "المستهلكين"، وعندئذ يكون الإيجار أو "ربحية" الفضاء المكاني متسقة مع المسافة لخدمة هذا السوق، ومع إرتفاع تكاليف النقل عن بعد، تستفيد الشركات الموجودة في المركز من إيجار مرتبط بموقعها المركزي[3].

كما أن الخبير الإقتصادي لوش (August Losch) [4]، ركز في نظريته لتوطين الشركات التي تقدم السلع والخدمات، والتي يطلق عليها بشكل عام نظرية الأماكن المركزية، حيث تستند هذه النظرية على ثلاثة إفتراضات: الفضاء متجانس تماما، وتكاليف النقل التي يتحملها المستهلكون ليست سوى وظيفة للمسافة؛ ينتشر السكان بطريقة منتظمة، لذلك لا يوجد تباين في الكثافة والطلب في مكان واحد؛ جميع الأفراد لديهم سلوك عقلاني، بحيث يهدف من خلاله كل من الشركات والمستهلكين يهدف إلى تعظيم المنفعة وهم جميعا على علم تام[5]. أما في الأدبيات الحديثة، حاول الجغرافي سميث (D.M.Smith، 1966، 1981) تجميع هذين التيارين عبر مظاهر الربح.

أولا–أقل الحلول تكلفة لألفريد ويبر (Alfred Weber): في بداية القرن العشرين، أهتم ألفريد ويبر (A.Weber، 1909) بمسألة توطين النشاطات الإقتصادية، حيث ركز على دور تكاليف النقل في إختيار توطين

[1] Donald Djatcho Siefu, Op.Cit., P.89.
[2] Idem.
[3] Pierre Menage, Op.Cit., P.46.
[4] Lôsch August, Die raumiche Ordnung der Wirtschafl, Iéna: G. Fischer, 1940.
[5] Patricia lejoux, Localisation des consommateurs et organisation spatiale de l'economie : une mesure de la consommation touristique nette generee par les flux touristiques dans les regions francaises, Thèse de Doctorat en UrbaniPME, Aménagement Et Politiques Urbaines, Institut D'urbaniPME De Paris, Université Paris Xii- Val de Marne, Décembre 2006, Françe, P.21.

الشركة، لكنه أخذ في الإعتبار أيضا تكلفة العمالة والإقتصادات التكتلية. دمج ألفريد ويبر توطين المستهلكين في منطقه، ولكنه دمجه أيضًا مع السوق[1]، إذ يتوافق التوطين المثالي مع الرؤى التي تقلل من تكاليف الإنتاج، وذلك على أساس إفتراضات معينة*، حيث أن الفضاء الذي يعمل فيه A.Weber موحد ضمنيا وثقافيا وسياسيا ومكانيا. كما أنه توجد هناك ثلاثة عوامل تؤثر على التوطين الصناعي عند ويبر، إثنان من العوامل الإقليمية والمتمثلة في تكاليف النقل وتكاليف العمالة وعامل محلي واحد يتمثل في قوى التكتل. وبشكل مبسط في ثلاث فئات واسعة من المدخلات، يجعل نموذج Weber من الممكن أن نفهم بسرعة منطق مكان إنشاء وحدات الإنتاج، بحيث يوضح الشكل رقم (2.1) نموذج ويبر الثلاثي.

الشكل رقم (2.1): نموذج ويبر Weber الثلاثي الخاص بالموقع

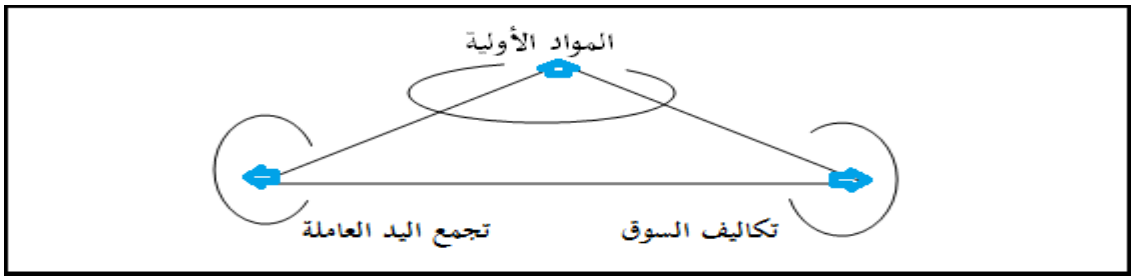

Source : Patricia lejoux, Op.Cit., P19.

وفقاً لهذا النموذج، تقوم الشركة بحساب تكاليف النقل المتنوعة وتحديد موقعها بعقلانية في مكان ما بين مصادرها المختلفة من المدخلات من أجل تعظيم ربحيتها، كما يختار في بعض الأحيان القرب الفوري للسوق، أو المادة الخام أو مجموعة من العمالة[2].

لقد حلل ألفريد ويبر في نظريته حول العوامل التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للصناعة من منظور إقتصادي، فهو يرى بأن تكلفة النقل تعتبر أهم عامل في إختيار الصناعة، وبأنه من الضروري أن تقوم الصناعة عند النقطة التي تكون عندها تكلفة النقل أقل ما يمكن، وبناء على ذلك، فقد حدد ويبر أربعة أشكال من التوطن الصناعي هي[3]:

الصناعات الموجهة إلى طرق النقل والمواصلات؛ الصناعات الموجهة إلى الأيدي العاملة؛ الصناعات الموجهة إلى الطاقة المحركة والمواد الخام؛ الصناعات الموجهة نحو الأسواق الإستهلاكية.

كما إبتكر ويبر العلاقة بين وزن المواد الخام وزن المصنوعات، فإذا كان ناتج قسمة وزن المواد الخام على وزن المصنوعات واحداً فأكثر (≤1)، تكون الصناعة أكثر إرتباطاً بموادها الأولية (موقع الخام)، مثال ذلك، صناعة

---

[1] Patricia lejoux, Op.Cit., P19.

* **تستند نظرية ويبر على ثلاثة إفتراضات رئيسية:** العديد من المواد الخام لها موقع محدد، أي ليس في كل مكان باستثناء بعض المواد "في كل مكان" مثل الهواء والماء؛ أسواق المنتجات التامة الصنع موضعية في بعض النقاط والمنافسة مثالية، أي أن هناك عدد كبير من المشترين والبائعين ولا يمكن لأحد التأثير على السعر من خلال عمله؛ توجد مجمعات العمل ويمكن أن توفر عددًا غير محدود من العمال بمعدل معين من الأجور.

[2] Abdellatif Noureddine, Op.Cit., P.83.

[3] بشير محمد التجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1972، ص112.

قصب السكر، لأن وزن الخام أكبر بكثير من وزن المنتج لذا فالموقع المفضل يكون بجوار الحقول، وإذا كان الناتج واحداً أو أقل (≥1)، تكون الصناعة أقل إرتباطاً بموادها الأولية، حيث يرى ويبر بأن تكلفة النقل تعتمد على عاملي المسافة والوزن وتزيد كلما زادت المسافة ووزن الحمولة، وبذلك فهناك ثلاثة عناصر تتداخل لتحديد التوطن الصناعى هي: تكاليف النقل؛ تكاليف العمالة؛ عوامل التكتل وعدم التكتل[1].

الشكل رقم (3.1): محددات التوطين عند A.Weber

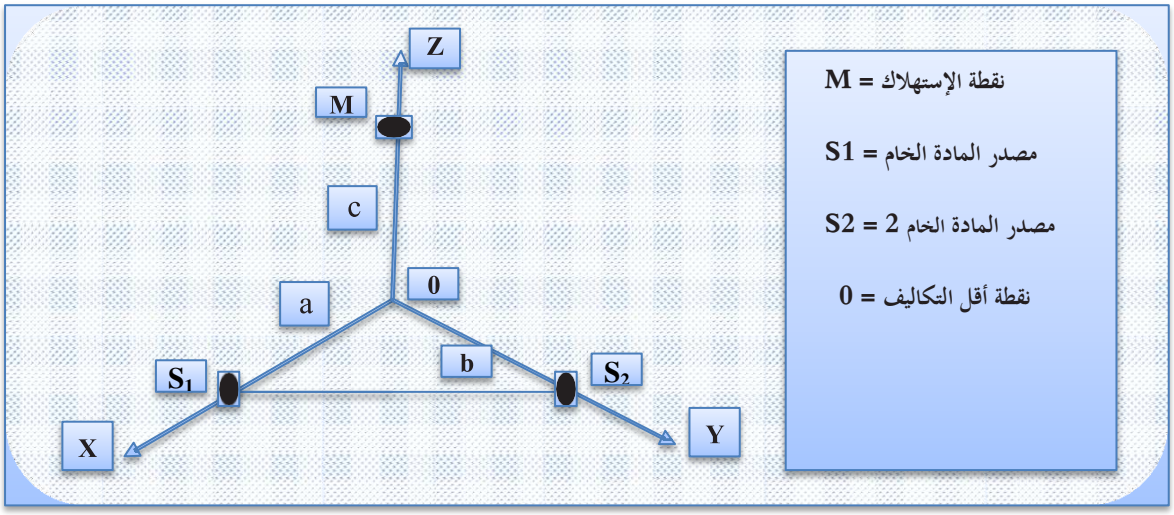

Source: Donald Djatcho Siefu, Op.Cit., P.96.

إذ كانت نقطة التوازن في السوق (M) وتوفر إثنين من أهم مصادر المواد الخام (S1 و S2)؛ تكون أقل تكلفة عند النقطة (0) والتي تؤدي إلى التقليل من الحركات. وإذا تطلبت وحدة الإنتاج X طن من S1 و Y طنًا من S2 وكان يجب نقل المنتج النهائي للوزن Z إلى النقطة (M)، فإن النقطة (0) هي التي تقلل xa + yb + zc، (a، b، و c هي المسافات 0 S1 و 0 S2 و M_0). وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يؤدي وجود مجموعة من العمالة الرخيصة إلى تشريد الموقع الأمثل، الذي يتم الحصول عليه على أساس تكاليف النقل المنخفظة، هذه المراحل تتشكل عادة إذا كانت الوفورات في تكاليف العمالة تتجاوز تكاليف للنقل[2].

كما يوفر ويبر إمتدادين هامين لنموذجه الأساسي حول التوطين، وذلك من خلال التشكيك في إمكانية قيام الشركة بترك الحد الأدنى من تكلفة النقل من أجل تحديد موقع في مكان يكون فيه العمل أرخص أو من شأنه أن يفرض إقتصادات التكتل، بحيث لم يعد الأمر عاملا جاذبا للشركات، كما هو الحال في النموذج الأساسي، والذي ينطبق على جميع الصناعات. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر المرحلة المقبلة على أنها نقطة جذب "بديلة"،

[1] ممدوح محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] Donald Djatcho Siefu, Op.Cit., P.96.

فالتساؤل الذي طرحه ويبر، هو ما إذا كانت الشركة تنتج الحد الأدنى من تكلفة النقل أو إذا كانت تهاجر إلى مكان تحقق فيه تلك الوفورات، وهو الامر الذي يكون فيه إنحراف عن الحد الأدنى لتكلفة النقل[1].

بالنسبة إلى ويبر Weber، يعتبر إقتصاد التكتل ميزة أو إنخفاضا في تكلفة الإنتاج أو التسويق نتيجة لحقيقة بأن الإنتاج يتم على مستوى نطاق واسع في مكان واحد، حيث ينتج عن إما زيادة في مستوى الإنتاج للمؤسسة أو الشركة، أو من خلال تجميع عدة شركات في موقع واحد، وقد يؤدي هذا المفهوم إلى نقاش أكثر عمقا(Catin 1994).

ثانيا–نهج السوق للوش (August Lôsch): إحدى الإنتقادات الرئيسية الموجهة إلى مدرسة ويبر (A.Weber) هي عدم النظر في عامل الطلب وإختلافاته، حيث قام لوش (August Losch [2]) ببناء نظريته للإجابة على هذا النقد، ورافضا لبحث الشركة على النقطة الأقل تكلفة والبحث عن نقطة الربح الأقصى، فمن خلاله في تحليلات لوش، فهو يجمع بين الترابط والتكامل بين الشركات.

قدم لوش Lôsch نظرية توطين الشركات التي يعتمد في تحليله على تقديم السلع والخدمات للمستهلكين، حيث أن هذا النهج لا يهدف إلى تحديد الموقع الأمثل لشركة معينة، بل على العكس، فهو يعتمد على حساب قواعد الموقع المشترك لجميع الشركات، بحيث تبرز نظرية المكانة المركزية مرة أخرى دور تكاليف النقل ولكن أيضا إقتصاديات الحجم وإقتصاديات التكتل في موقع وتوطين الشركات. بالإضافة إلى ذلك، يظهر موقع المستهلكين هذه المرة في قلب التحليلات، لأنهم هم الذين يتحركون لشراء السلع والخدمات التي تنتجها الشركات، إذ أن المستهلك هو من يتحمل تكاليف النقل، كما أن أنشطة السلع والخدمات التي تتطلب الإتصال المباشر في الغالب مع المستهلك، فالشاغل الرئيسي للمنتجين هو إختيار الموقع الذي سيخدم المستهلكين على أفضل وجه. ووفقا لنظرية المكانة المركزية، فإن الحل الأفضل لعمل الشركات هو توفير الخدمة للسكان بالكامل، الأمر الذي يشبه شكل بنية قرص العسل، فهي تتكون من سداسيات منتظمة مركزها هو موقع الشركات، ويختلف حجم الأشكال السداسية وفقا لما إذا كانت الخدمة عادية (الخدمة الحينية مثل عمل المخبزة) أو غير عادية (خدمة عالية المستوى، خدمة متوسطة المدى)[3].

يرتكز نهج لوش (A.Losch، 1940) في تحليله لقوى السوق على دور الأسواق في جذب الصناعة، حيث يكون الموقع المثالي عند لوش هو الموقع الذي يحقق أقصى ربح ممكن، أي عندما يزيد الربح عن التكاليف، وذلك بفرض تواجد ما يلي (أنظر الشكل رقم (4.1))[4]: موقع متجانس ليس فيه إختلاف مكاني بالنسبة للمواد الخام أو العمالة أو رأس المال؛ كثافة سكانية متوازنة؛ عدم وجود تداخل موقعي بين المصانع.

[1] Dominique Peeters et link Jacky Perreur, L'approche wébérienne de la localisation industrielle et ses extensions: un bilan, Espace géographique, tome 25, N°3, 1996, P.278.
[2] Lôsch August, Op.Cit.
[3] Patricia lejoux, Op.Cit., P.21.
[4] ممدوح محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 24.

الشكل رقم (4.1): نظام التوطين الصناعي وفقاً لـ A.Lôsch.

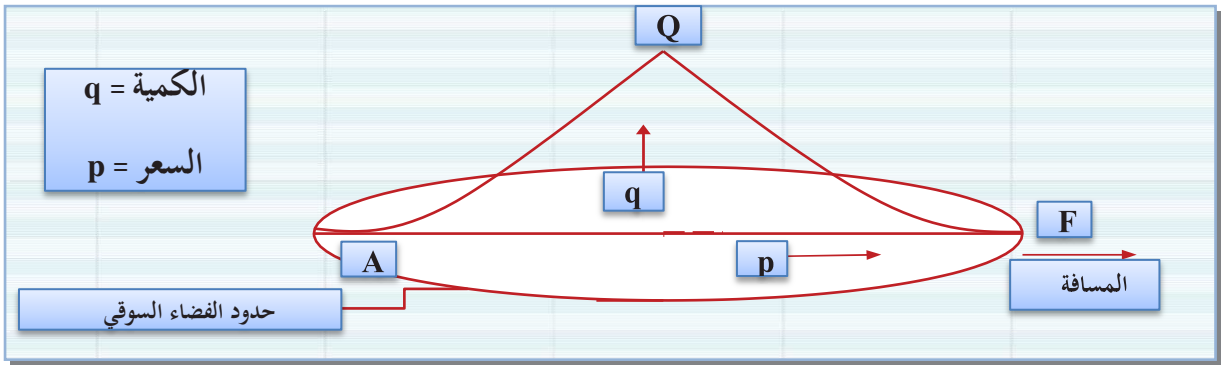

Source : Donald Djatcho Siefu, Op.Cit., P.98.

في حالة المنتج الذي يستقر عند النقطة الأولىA، فإن منحنى الطلب هو QF، السعر (P) من المنتج يزيد مع تكاليف النقل على طول AF والمسافة الرأسية بين AF و AQ يدل على الكمية المطلوبة (q) وفقا للسعر. في F، لا يمكن للمنتج بعد الآن البيع لأن سعره مرتفع للغاية. يتم إعطاء حجم المبيعات الإجمالي من خلال حجم المخروط الناتج عن دوران AQF، كما أن تركيب بعض الشركات في المرة الثانية تكون غير قادرة على خدمة السوق المحتملة بالكامل، فالمساحة المتبقية بين المنتجين تجذب شركات أخرى، حيث أن مناطق السوق تكون مقيدة، هذا بالإضافة إلى توفر أرباح غير عادية. في مقابل ذلك، وجهت إنتقادات لدراسات لوش A.Lôsch من خلال تجنبه ذكر الإختلافات المكانية في تكاليف الإنتاج[1].

ثالثا–نظرية فون تونن (Von Thünen) لموقع الأعمال الزراعية: قام فون تونن Von Thünen بوضع نموذجه إنطلاقا من تجربته الخاصة كعالم إقتصادي زراعي، وكمزارع في شمال ألمانيا دامت قرابة الأربعين سنة، إستخلص منها أهم الإستنتاجات حول توطن مختلف الزراعات والعوامل التي تتحكم فيه[2].

يعتبر فون تونن Von Thünen، بأن هناك أربع عناصر أساسية تحدد توطن مختلف الأنشطة الفلاحية، تتلخص في تكلفة الإنتاج وتكلفة النقل ،والسعر المتداول في السوق، والتربة التي تحدد المردود،بحيث يمكن أن نعتبر بأن الدخل الفلاحي تحدده أساسا العناصر الأربعة. ويبرز النموذج تأثير السوق على تنظيم المجال الزراعي وأهمية المسافة، وبصفة غير مباشرة تكلفة النقل التي تمثل العامل المحدد في توطن الأنشطة الفلاحية وتوزع الزراعات في هذا المجال[3].

في سياق تحليل فون تونن Von Thünen، تم ربط عامل النقل في مناطق الإنتاج الزراعي ومناطق التسوق (مدينة السوق)، ومبدأها هو أن المنتج سيسعى لتحسين الربح الذي تولده أرضه[*]، لذلك فوفكر فون ثونن في

[1] Donald Djatcho Siefu, Op.Cit., P.98.
[2] Jean-Alain Heraud et René Kahn, L'apport de l'économie géographique et de l'économie de la connaissance à l'analyse des stratégies urbaines, Bureau d'Economie Théorique et Appliquée, Strasbourg, novembre 2012, P.3.
[3] ممدوح محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص26.

[*] الترجمة الرياضية لنظرية فون تون Von Thünen: R=r (p – c) – r*T*m، حيث:

تحديد العلاقة بين سعر المنتج وتكلفة النقل المستدام لبيع هذا المنتج، بحيث تعتمد تكاليف النقل على المسافة والمنتج، إذ أن تحقيق الربح لكل وحدة مساحة (وضع الإيجار) يقلل من المسافة إلى السوق كبير، فإيجار الوضع يتمثل في القيمة القصوى التي يمكن أن يدفعها المنتج للأرض دون خسارة المال. وقد خلص فون ثونين إلى أن السلعة تكون مربحة إلا بمسافة معينة من السوق، إذ أن بعد هذه المسافة يؤدي بتكلفة الأرض (إيجار الأرض) أو النقل عالية التكلفة للغاية لجعل الإنتاج مربحا، ويمكن عندئذ النظر في الانتقال إلى ثقافة أخرى أكثر ربحية. وبموجب هذا النهج، ستوضع المنتجات ذات تكاليف النقل المرتفعة حيث يكون إيجار الأرض أعلى. وعلى العكس من ذلك، فإن المنتجات ذات تكاليف النقل المنخفضة ستكون موجودة في المناطق النائية في السوق، لذلك سيبحث المنتجون عن موقع يضمن تنافسية مقبولة، أي سعر بيع مربح، حيث تحدد نظرية فون تونن نسبة الربحية بين منطقة الإنتاج ومكان التسويق ودمج تكلفة النقل وتكلفة المنتج كعوامل[1].

الفرع الثالث: توطين الشركات بإعتبارها عملية إستراتيجية

يركز النهج الإستراتيجي لتوطين الشركات في عديد الحالات على الشركات الأجنبية بالنسبة للموقع، بحيث يحاول هذا النهج الجمع بين كل من النهج الإستنتاجي والاستقرائي، وفهم السلوكيات المختلفة من خلال خيارات التوطين التي تتبناها الشركات والأساليب المعتمدة لتحقيق نموها، وذلك بإنشاء وحدات جديدة وعمليات الدمج والإستحواذ والمشاريع المشتركة...الخ. كما أن تحليل عامل التوطين يتم النظر فيه على مرحلتين أساسيتين من المنظور الإستراتيجي، فالأولى، تتعلق بإختيار الموقع داخل الشركة الكبيرة، والثانية، ترتكز على علاقات القوة بين الشركات والأقاليم العاملة بها.

أولا–إختيار الموقع داخل الشركة الكبيرة: في النهج الإستراتيجي، تعتبر المؤسسات المتمثلة في الشركات الكبرى، والتي يمكن تصنيفها لثلاث فئات منها، الشركات الدولية (التي تبيع جزءًا من إنتاجها في الخارج)، والشركات متعددة الجنسيات (التي تنتج جزئياً في الخارج)، والشركات العالمية والمحلية (التي لديها شبكات محلية وعالمية)، إذ يميز هذه الفئات الثلاث من الشركات، هو درجة تكامل الأصول الدولية من خلال عملية التنسيق. فبالنسبة للشركات الصغرى، تكمن قوتهم في مواجهة التطورات العالمية السياسية والأجتماعي وكذلك قدرة الأقاليم على وضع إستراتيجيات، فهذه الشركات عادة ما يتم إتخاذ القرارات بها من قبل الهيئة الفنية أو منظمة صنع القرار التي تظم المديرين، بحيث تعتمد تلك القرارات على المعلومات المتاحة لصانعي القرار والعروض التي يقدمونها من شركاتهم الخاصة، والمنافسين، والأقاليم التي يسعون إلى تحديد مكانها، فالهدف من التوطين هو زيادة النمو والأمان والربح للمؤسسة بأكملها، وبالتالي إختياره يؤثر بالشبكة الحالية للشركة، وبالمنافسين أيضا.

R = إيجار الأرض؛ r = العائد لكل وحدة مساحة ؛ P = سعر السوق لكل وحدة من المنتج؛ c= مصروفات التصنيع لكل وحدة من المنتج؛ T = تكلفة النقل، بوحدة حساب لكل وحدة منتج ولكل وحدة مسافة؛ m = المسافة إلى السوق.

[1] Pierre Menage, Op.Cit., P.46.

وبالنظر إلى حقيقة المنافسة، ففي هذا السياق تكون ليست مثالية بل إحتكارية* أو إحتكار القلة**، إذ أن أغلب الاستراتيجيات يمكنها أن تتطور من خلال المنافسة إلى التواطؤ، وذلك على الرغم من أنها عملية غير قانونية في كثير من الأحيان، وهذا ما يفسر نماذج التوطين المختلفة، من خلال نماذج التداخل (للحصول على حصة سوقية أو حصة من موارد محددة) إلى تلك المتعلقة بإنشاء المنتجات عن طريق الاحتكار، وذلك من خلال تبادل التهديدات عبر مواقع الوحدات في نفس المناطق. ويعتبر هذا النهج أكثر حساسية لتأثير المنظمة على خيارات الموقع، وعلى وجه الخصوص، الوزن النسبي للإدارة ومساهمتها في تطوير عمليات التوطين، من خلال ما يفعل أو ما يترك، والتي تؤدي بالإدارة إلى إكتساب الشركة للمهارات[1].

ثانيا–دور الأقاليم في توطن الشركات (علاقات القوة في عملية التوطين الإستراتيجي): إن التأثيرات والإعتمادات الإقتصادية والمكانية والسياسية للأقاليم، لها أبعاد إستراتيجية في عمليات توطين الشركات، حيث درس والتر كريستالر(Christaller[2]، 1933)، مثل فون Thünen وWeber، تأثير عامل النقل في التنظيم المكاني للشركات، فلقد أقترح كريستالر نمذجة لتنظيم المدن وفقا لنظام هرمي من الشبكات الحضرية، ووفقا للخدمات والشركات التي توجد هناك والتي تتميز بعلاقات الإعتماد والتأثير المتبادل للمركز على المحيط (Christaller et al.[3]، 1972). كما ينقسم نموذجه إلى ثلاثة أساليب مختلفة، تشمل الأسلوب الإقتصادي أو المكاني أو السياسي. ولجعل هذه النماذج صحيحة ومفهومة، طرح كريستالر كفرضية إنطلاق للعمل على أرضية متجانسة تمامًا من خلال عوامل ثقافية أو نفسية مجردة تحكم سلوك السكان[4]:

الشكل رقم (5.1): نماذج كريستالر Christallerian الثلاثة الخاصة بالتوطين

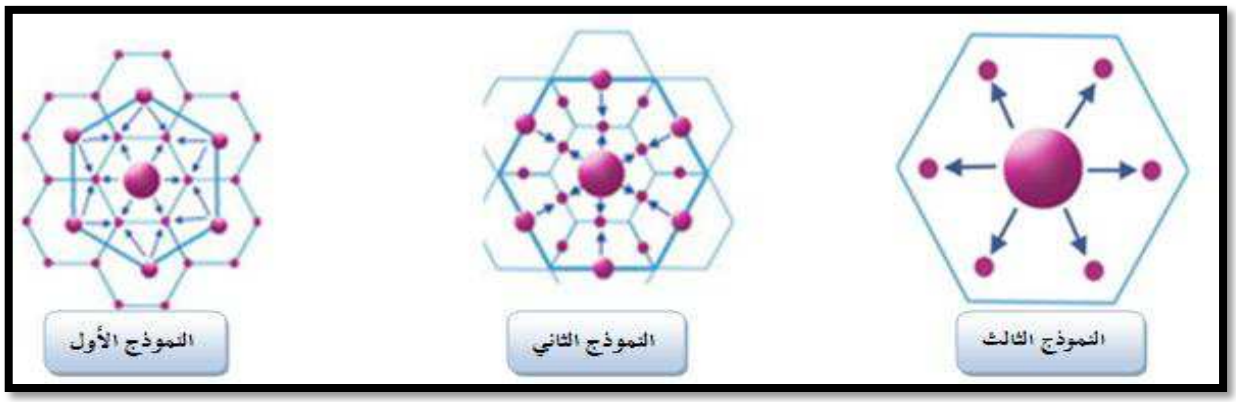

Source: Pierre Menage, Op.Cit., P.50.

* يعني سوقا يتميز بتمييز المنتجات مما يسمح لكل منتج بهامش معين من المناورة.

** يعني سوقًا لا يعمل فيه سوى عدد قليل جدًا من الشركات.

[1] Donald Djatcho Siefu, Op.Cit., P.106.

[2] Christaller W., Die zentralen Orte in Suddeutschland, Jena : Gustav Fischer, 1933, (Traduction anglaise, en partie, par Baskin C.W., Central Places in Southern Germany, Prentice Hall, 1966, P.87.

[3] Christaller W., Covindassamy M., Djament G., How 1 discovered the Theory of Central Places: A Report about the Origin of Central Places, P.W. and R.C. Mayfield, eds., Man Space and Environment, Oxford Univ. Press, 1972, PP.601-610.

[4] Pierre Menage, Op.Cit., P.50.

أ–مبدأ المنظمة على السوق (النموذج 1: المعيار الإقتصادي): هذه المنظمة ناتجة عن القوانين الإقتصادية للعرض والطلب، فالمدينة تعتبر مركزا لخلق النشاط الإقتصادي وإعادة توزيع الثروة، فهي تعتبر مكان إلتقاء السكان، فكلما كبر توريد السلع والخدمات كانت منطقة النفوذ أوسع كموقع مركزي. فحسب مقاربة كريستالر، تكون المساحة متجانسة، بحيث أوضح بأن التوزيع الأمثل للمدن يكون من خلال موقعها في المراكز وعند قمم الأرقام السداسية المنتظمة، كما تميل هذه النظرية إلى إظهار بأنه كلما كانت المدينة أكبر في الحجم، كلما كانت مساحة التأثير أكبر، وذلك من خلال حجمها المؤهل بكمية السلع والخدمات التي يمكن أن تقدمها إلى المدينة، من خلال توفير العرض المثالي والذي سوف يشكل جاذبيته المطلقة.

ب–التنظيم وفقاً لمبدأ النقل (النموذج 2: المعيار المكاني): ينتج هذا النوع من التنظيم عن التكلفة التي تمثلها المسافة، والتي تنتقل من مدينة ثانوية إلى مركز المدينة، فإذا كانت نظرية فون تونون تستخدم عامل النقل لشرح التنظيم الزراعي حول الأسواق، فإن تحليل كريستالر يستند أيضا إلى علاقة إقتصادية بين المكان والمركزية، وبين الأقطاب الحضرية الاقليمية الثانوية أو أولية. ومع ذلك، فإن هذا النهج لا يقتصر على النشاط الزراعي فقط، لكنه يحدد قاعدة إقتصادية في نسبة التكلفة والمسافة بين كيانين "حضريين".

ج–التنظيم وفقا للمبدأ الإداري (النموذج 3: المعيار السياسي): هذا المبدأ، يبين بأن التقسيم الإداري لا يتلائم مع طبيعة قوانين المسافة أو السوق التي تم تحليلهم سابقا، بل إنها علاقة الإعتماد المباشر بين مكان السلطة والمدن الثانوية في حدود التأثير السياسي. مثل ويبر، تم إنتقاد مقاربة كريستالر من خلال تمثيله الموحد للفضاء المكاني، وهو جغرافيا "مثالية" وموحدة، ومع ذلك، فإن نظريته تجلب تفكيرًا حول مفاهيم المركزية ومنطقة التأثير والجاذبية. ومن الواضح أن حجم المدن والتسلسل الهرمي قد أقتربا في علاقة التأثير بين القطبين المدنيين، وهما أكبر المدن التي لها منطقة نفوذ وجاذبية تكون لها أهمية أكبر من الأقطاب الثانوية والثالثية، بسبب ندرة الأنشطة التي تجمعها (كمية أكبر من السلع والخدمات، وجود السلع والخدمات النادرة).

ثالثا–تأثير خصائص صانعي القرار على خيارات التوطين: ينظر في هذا النهج إلى العملية التي يختار بها المستثمر من خلالها موقع مشروعه، فهو يركز على منطق إختيار المستثمر بدلاً من الخصائص المقارنة للأقاليم المنافسة. وفي إطار هذا النهج، هناك أدب وفير يسلط الضوء على تأثير عدم اليقين والعيوب في المعلومات وعمليات التفاوض بين مجموعات المصالح على إتخاذ القرارات[1].

سمح لنا هذا الإستعراض السريع للمبادئ العامة للتوطين، بتحديد القضايا التي أثارها النظر في البعد المكاني للإقتصاد، والشكل الموالي يلخص المراحل الأساسية للتحليل المكاني للشركات أو المؤسسات والإقتصاد.

[1] Abdellatif Noureddine, Op.Cit., P.24

الشكل رقم (6.1): أسس التوطين والتحليل المكاني للشركات الإقتصادية

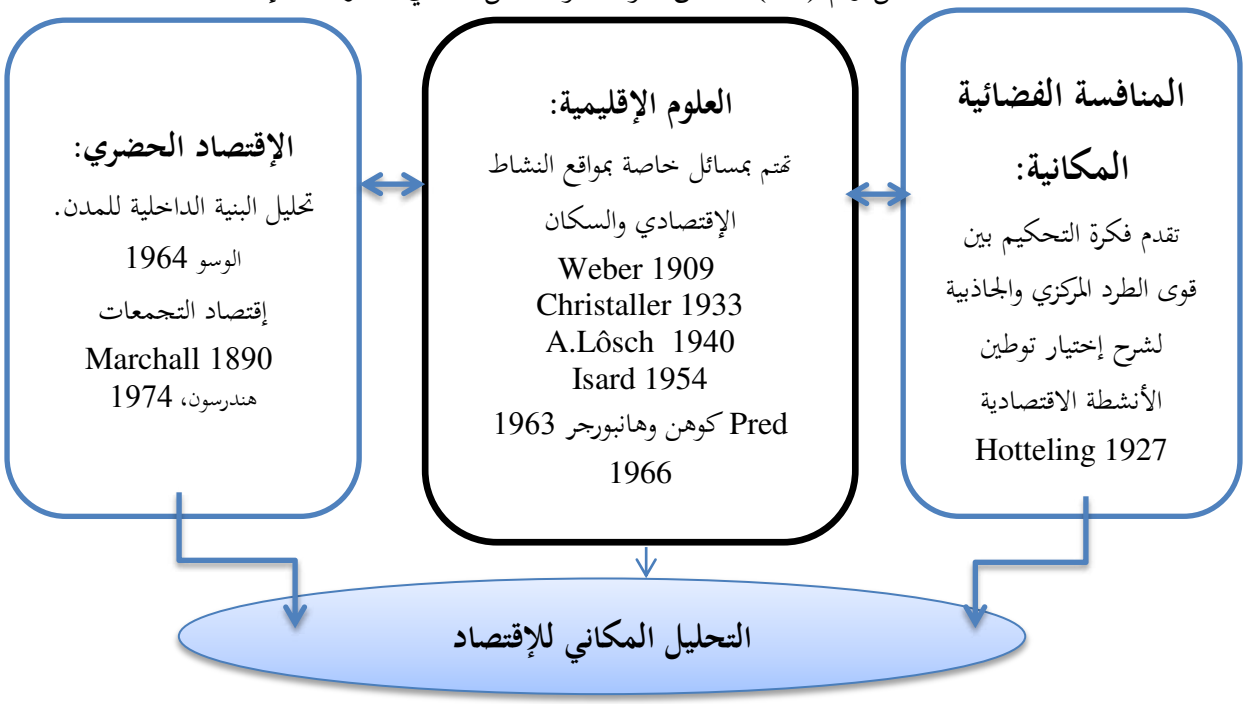

Source : Abdellatif Noureddine, Op.Cit., P.87.

تحتاج نظرية التوطين إلى أدوات جديدة، قادرة على جمع مختلف المناهج، بحيث أن هذا النوع من التجميع أذنت له نظريات الإقتصاد الجغرافي الجديد.

المطلب الثالث: النظريات الإقليمية لتوطين الشركات

يمثل مفهوم نظم الانتاج الصناعية في الأدبيات الاقتصادية الحديثة أحد المحاور الرئيسية التي تترجم العلاقات بين الديناميكيات الصناعية والإقليمية، وذلك بدءا من واقع التحليل المارشالي، الذي قام بإحياء مفهوم المنطقة الصناعية، حيث أن جزء كبير من عمله خصص بشكل خاص لتحليل الحقائق الصناعية، وصولا إلى مختلف العوامل المتعلقة بدراسة الأشكال المكانية لعمليات التصنيع المنتشرة التي ظهرت في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين الخاصة بنظم الإنتاج المحلية.

في هذا القسم الفرعي، تم تحديد الإطار الثابت لتحليل الأشكال المحلية للمنظمات المنتجة، من خلال إعادة النظر في مسألة الأنظمة المحلية للإنتاج، والابتكارات في نهج ديناميكي حقيقي، مع التركيز على الروابط بين التفاعلات المكانية والزمنية في بناء إقليم اقتصادي قوي، حيث ترتبط تلك التفاعلات بالمناهج الإقليمية للموقع الصناعي والتركيز بشكل خاص على مفاهيم المناطق الصناعية والبيئات والشبكات المبتكرة (نهج المناطق الصناعية)؛ نظم الانتاج المحلية؛ نهج الابتكار؛ نهج الشبكات.

الفرع الأول: نهج المناطق الصناعية ونظم الإنتاج المحلية

أولا–نهج المناطق الصناعية: إن المناطق الصناعية هي عبارة عن نظم إنتاج المحلية، تتخصص فيها (الأغلبية) المشكلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نفس القطاع، والصناعة ذات الصلة التي تكون لديها إمكانيات البحث والإبتكار R&D منخفضة. وتقع المنطقة الصناعية في البلدات الصغيرة أو مناطق العمل في المناطق الريفية أو شبه الريفية، بحيث تتنافس الشركات بتلك المناطق على الأسعار من خلال عامل الدراية الفنية والإبتكار التقني، اللذان يتدفقان بحرية وأحيانا يكون بشكل جزئي من خلال عملية التدريب العام أو مراكز الدعم الفني، وذلك في ظل توفر سوق عمل محلي منظم للعمال والفنيين[1].

تكمن الأهمية الرئيسية للمنطقة الصناعية في تعقيد الترابط بين الجهات الفاعلة المحلية، وعلى وجه الخصوص، الطرق التنظيمية التي تختارها الشركات أثناء مراحل عملها، إذ أن الطبيعة التعاونية من خلال العلاقات الموجودة داخل الشركة لا تقترح فقط المحتوى التنظيمي للمنطقة، ولكنها تقدمها بصفة خاصة، نتيجة لعملية بناء جماعي لنظام إنتاجي، حيث تعتمد فيه الكفاءة الديناميكية على ذلك، من خلال تنوع وتكامل الأنشطة والمهارات البشرية التي تم جمعها في نفس المكان.

في مواجهة هذه المزايا التي تعطي التمركز الصناعي وضعا متميزا خاصا، يذكر ألفراد مارشال أيضا مساوئ المناطق الصناعية الداخلية والخارجية، حيث يمكن ذكرها من خلال ما يلي[2]:

- إنخفاض تكاليف النقل مما يسهل تداول المعلومات والأفكار بين المواقع البعيدة؛
- إنخفاض في الطلب ونقص في إمدادات المواد في حالة منطقة صناعية أحادية؛
- التغييرات في الاستراتيجية الصناعية للشركات التي يمكن أن تزعزع إستقرارها الإقليمي؛
- الإقتصادات الخارجية السلبية التي قد تؤثر على إستمرارية عمل المناطق؛
- الجمود الذي قد يرتبط بتلك المناطق والتي يمكن أن تشكل عقبة أمام الابتكار داخل المنطقة الصناعية.

على الرغم من أن للمنطقة الصناعية تشكل شبكة من الاعتمادات المتبادلة التي تحددها، يمكن عرض الروابط التي تميز منطقة مارشال الصناعية من خلال ثلاث فئات هي (Becattini، 1992a)[3]:

أ–الروابط الرسمية المباشرة (العقود والشركات التابعة): تكون هذه الروابط متكررة أكثر مع الشركات التي تنتمي إلى عمل المنطقة الصناعية في مجال نشاط مشترك يتميز بالتكامل والتعاون والعمل المشترك (مثل: صناعة النسيج في شوليت بفرنسا، الخ).

[1] Mathieu Vidal, Les territoires politico-économiques face aux technologies de l'information et de la communication entre métropolisation et différenciation territoriale, Thèse de Doctorat en Géographie et Aménagement, Université de Toulouse ii le Mirail, novembre 2006, France, P.82.
[2] Donald Djatcho Siefu, Op.Cit., P.76.
[3] Pierre Menage, Op.Cit., P.58.

ب–الروابط المباشرة غير الرسمية: يتم وصف هذه الروابط، من نفس العائلة، حيث تتشكل أو تسير بفضل كثافة الأنشطة والمعلومات التي تم تطويره داخل المنظمة من خلال تشكل أكبر عدد من المزايا التعاقدية التي يمكن الوصول إليها بفضل التفاعلات بين الجهات الفاعلة في المنطقة الصناعية، حيث يمكن توضيحها من خلال تحسين الوصول إلى الائتمان، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الناشئة منها لأنها تكون معروفة للمصرفيين، وتوافر على عمالة ماهرة كبيرة نسبيا، وتسهيل التفاوض حول تكلفة المواد الخام، إلخ... تلك الفوائد الغير المباشرة تشكل الإقتصادات الخارجية التي حددها مارشال، وهي تتعلق بنشاط الشركات وكثافة التبادل بجميع أنواعه الموجودة بين هؤلاء الممثلين المحليين.

ج–الروابط غير الرسمية: تشمل هذه الروابط الإقتصادية والاجتماعية أيضًا، فهي مرتبطة بالسياق التاريخي والثقافي، من خلال الفضاء المكاني المعتبر الذي يشمل الإقليم، فهي عبارة عن تجمع للعلاقات التي تسمح لكل فاعل بالتطور في سياق محلي يجمع فيه بين التعاون والمنافسة وتبادل المعلومات والدعم الشخصي، بحيث أن المنطقة الصناعية تشكل حالة محددة من التقسيم المحلي للعمل الذي لا يضعف في السوق العامة، من خلال إرتكازها في واحدة أو عدة شركات.

ثانيا–النظم الإنتاجية المحلية (SPL): في أعقاب العمل في المقاطعات الإيطالية (المناطق الصناعية)، أجريت العديد من الدراسات التي جعلت من الممكن تحديد أشكال مماثلة أو قابلة للمقارنة مع المنظمات الإنتاجية المحلية. فوفقا لـ (C.Courlet، 2001)، فإن SPL هي عبارة عن مجموعة من الشركات مجمعة معا في منطقة محلية حول تجارة أو صناعة ما، بحيث تحتفظ الشركات بعلاقاتها مع بعضها البعض ومع البيئة الإجتماعية والثقافية للإبتكار. كما تعتبر تلك العلاقات ليست تجارية فقط، بل هي أيضا غير رسمية وتنتج عوامل خارجية إيجابية لجميع الشركات[1].

يتمتع نظام الـ SPL بهوية وخصائص مميزة، تمكن المجتمع المحلي من الدفاع عن نفسه وإعادة إنتاج نفسه (C. Courlet، 2008)، بحيث يظهر SPL كشكل من أشكال التنظيم الإقتصادي الفعال وكمكان للعمليات الإقتصادية الجماعية "التجمعات"، بحيث يصبح نظاما فعالا يحدده الاقتراب من المشكلة وتنسيق بين العناصر الفاعلة وأعمال الأفراد. فبالنسبة لـ (DATAR[*]، 2002)، الذي يعطي تعريف لنظم الإنتاج المحلية الـ SPL على أنها منظمة إنتاجية خاصة تقع في إقليم بشكل عام وتتوافق مع مكان العمل، كما تعمل هذه المنظمة كشبكة من الترابطات المكونة للوحدات الإنتاجية التي لها أنشطة مماثلة وخدمات تكميلية، والتي تقسم العمل[2] إلى شركات الإنتاج أو الخدمات، مراكز البحوث، منظمات التدريب، مراكز للمراقبة والنقل والتكنولوجيا، إلخ[3].

[1] Courlet C., Les systèmes productifs localisés. De quoi parle-t-on ?, In Courlet C. et Soulage B. (eds) Industrie, Territoires et Politiques publiques, Paris, l'Harmattan, 1994, P. 17-18

[*] هيئة للتخطيط الإقليمي تم إنشاؤها عام 1963 في فرنسا.

[2] DATAR, Les systèmes productifs locaux, La Documentation française, Paris, 2002.

[3] Donald Djatcho Siefu, Op.Cit., P79.

كما توجد عديد النظم التي لها خصائص قريبة من نظم الإنتاج المحلية SPL والتي تعتبر كشكل من أشكال الحداثة المسجلة بين الانفتاح على العالم الخارجي من ناحية، وممارسة القرب من جهة التعاون والترابط من ناحية أخرى، بحيث أن هذه النظم تتبع نفس النهج الإنتاجي المحلي مع تطوير عامل التكامل فيما بين الشركات والسكان.

الفرع الثاني: نهج البيئة المبتكرة

تعرف البيئة الإقليمية أو المحلية "كمجموعة من العلاقات الإقليمية التي تجتمع معاً في نظام إنتاجي متكامل ومتماسك مع الجهات الفاعلة الإجتماعية المختلفة، وثقافة ونظام تمثيل محدد، مما يؤدي إلى إحداث عملية ديناميكية للتعلم الجماعي"[1]. كما يمكن أيضًا إستخدام الأبعاد الإجتماعية والثقافية للبيئة لنقل المعرفة الموجهة نحو مفهوم الإنتاج، بحيث يستكمل في هذا التعريف للبيئة المبتكرة، بمنطقة ديناميكية محددة قادرة على تعزيز القرب من الجهات الفاعلة، كما أنها تشكل "وحدة مكانية ذات بعد إقليمي والتي تتوافق مع منطقة جغرافية لا حدود لها، بحيث أن تلك العناصر المختلفة تولد المواقف والسلوكيات المقننة التي هي في أساس تنظيم للبيئة المبتكرة"(Maillat، 2006[2]). كما تشكل البيئة المبتكرة مساحة لا يمكن تحديد مخططها وفقا لحد إداري، ولكن حسب المحددات الاجتماعية والثقافية والتاريخية والاقتصادية المحيطة بها.

أولا–علاقة الإبتكار بالبيئة والشبكة: يمكن ترجمة علاقة الابتكار بالبيئة والشبكة إلى ثلاث عوامل أساسية مرتبطة بالزمن، وذلك حسب ما يلي[3]:

أ–الوقت 1: يعتمد الإبتكار في بداياته على مجموعة من العلاقات والتبادلات غير الرسمية والكثافة العلائقية التي يفضلها تآزر البيئة المبتكرة، بحيث تعمل تلك العوامل على دعم ظهور الإبتكار، مع الأخذ في الاعتبار جميع المخاطر والفرص والفشل وما إلى ذلك، والتي تميز عمليات الإبتكار.

ب–الوقت 2: عند الوصول إلى حد معين من النضج، يجب تطوير المحتوى والتطبيقات وتوسيع نطاق المهارات المشاركة وإنشاء نظم جديدة للإنتاج، إلخ... في هذا السياق، تعد الشبكة إجابة مناسبة لذلك، بحيث يمكن للجهات الفاعلة التواصل عن بعد، ولذلك فإن الأولوية تكون في البحث عن الموارد لمواصلة تطوير الإبتكار وإستغلاله.

ج–الوقت 3: تتيح الشبكة أيضاً تحديد المعلومات المتداولة داخل المجتمع عن طريق جلب المعرفة الخارجية التي يجمعها أعضاء الشبكة، بحيث أن هذا التخصيص سيعتمد على إرساء الأطراف الفاعلة، أي قدرتها على الإنتقال بين الأقاليم من خلال التبادل غير الرسمي، والتعاون، المذكور سابقا.

[1] Camagni R., Changement technologique, milieu local et réseaux d'entreprises : Pour une théorie dynamique de l'espace économique, in Camagni R., Maillat D., (éd.), Milieux innovateurs: Théorie et politiques, Economica, 2006, P.85.
[2] Maillat D, Comportements spatiaux et milieux innovateurs, Camagni R., Maillat D., (éd.), Milieux innovateurs: Théorie et politiques, Economica, 2006, P.68.
[3] Pierre Menage, Op.Cit., P.80.

المطلب الرابع: العوامل المحددة في التوطين الصناعي

يعتبر صنع القرار في عملية توطين الصناعات شديدة التعقيد، وذلك من خلال خصائصه المتعددة الأوجه، والتي يصعب قياسها أو تقييمها في عديد الحالات، بحيث أن المفاهيم المتعلقة بالقرارات المثلى الخاصة بالتوطين الصناعي، خاصة منها المتعلقة بتقليل التكاليف وتعظيم الأرباح، هي عبارة عن تجريدات نظرية معقدة التجريب. فعديد المنظمات الإقتصادية وحتى السياسية منها، لا تتسم بدرجة عالية من الشفافية في نشاطاتها الإقتصادية والتي أدت إلى غياب المعرفة الكاملة أو المطلقة بالظروف المحيطية بالسوق. كما تحتاج الحكومات الإقليمية إلى فهم معايير إتخاذ القرار في مواقع الشركات وتوطينها إذا أرادت تحقيق أهداف تنموية إقتصادية وإجتماعية وسياسية، وفهم كيفية تطوير وتوفير بيئة ملائمة لعمل المؤسسات، هذا بالإضافة إلى توفير أفضل السبل لتقديم الحافز لتطور الصناعات المرغوبة بها.

إن البحث في فهم العوامل التي تحدد أفضل ما يناسب الشركة أو المؤسسة، من شأنه أن يساعد في تحسين توفير المعلومات لصنع القرار والمساعدة على الوصول إلى صانعي القرار الرئيسيين والمثاليين. فمن شأن الحصول على المعرفة بمعايير صنع القرار في الشركات أن يساعد أيضاً الحكومات الإقليمية في توفير المعلومات الإستراتيجية للمخططين المحليين ومطوري العقارات ومصممي البنى التحتية والمسوقين[1].

في هذا المطلب، تم تحليل المحددات الرئيسية في عملية التوطين الصناعي، وذلك من خلال تحليل البيئة الخارجية والداخلية للشركات، كما تم التطرق إلى المحددات الإجتماعية والإستراتيجية لخيارات توطين الشركات، وفي الأخير تم تحليل مكونات الإقليم والطلب على عوامل ومحددات التوطين.

الفرع الأول: المحددات الرئيسية في عملية التوطين الصناعي

لقد تم تطوير مجموعة شاملة من العوامل التي تؤثر على قرارات تحديد المواقع الصناعية، وذلك بتحديد المتطلبات الأساسية التي تم وصفها من قبل عديد الممارسين والأكاديميين الإقتصاديين من مختلف التخصصات (البيئة الخارجية والداخلية للشركات)، بحيث نجد ضمن تلك العوامل ظروف الطلب والعرض على السلعة، وظروف عرض المواد الأولية، والسوق المالية، وطرق الإنتاج، وحسابات التكاليف وأسواق التجارة الخارجية. ولهذه المجموعة تأثير كبير في فاعلية النظام من جانب المدخلات، وذلك لأن الوحدة الصناعية تعتمد على البيئة الإقتصادية في التجهيز بالموارد المالية والمادية والبشرية. كما يمكن القول بأن العوامل الإقتصادية تتضمن مجموعة من المعايير ينبغي الوقوف عندها، لعل أهمها[2]: موقع الأسواق؛ موقع المواد الأولية؛ التعرض للتلف أو الفساد؛ خدمات النقل؛ اليد العاملة؛ وعوامل أخرى: مثل الضرائب، الخ...

[1] Terry Gatfield, Cathy Yang, New industrial space Theory: a case study and empirical analysis of factors effecting newly emerging key industries in Queensland, Australasian Journal of Regional Studies, V°12, N°1, 2006, P.49.

[2] أبي سعيد الديوه جي، رؤوف رعد عدنان، أثر البعد البيئي في عوامل تحديد موقع المشروع الصناعي: دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/نينوى"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 90 (30)، العراق، 2008، ص ص 89-105.

فبالنسبة لعوامل التوطين العامة، فإن موقع الصناعة وتوطينها في إطار إقتصاد الإنتاج، يستخدم تأثير الإستبدال ومفهوم مدخلات النقل كأدوات في عملية التحليل، بحيث يمكن تلخيص العوامل النقدية للتوطين الصناعي في الجدول رقم (2.1) كما يلي[1]:

الجدول رقم (2.1): العوامل المحددة في عمليات توطين الشركات

العوامل الحاسمة	محدداتها
وسائل النقل	مرافق الطرق السريعة؛ مرافق السكك الحديدية؛ خدمات النقل بالشاحنات؛ النقل البحري؛ المرافق (خطوط الأنابيب)؛ تكلفة الشحن من المواد؛ تكلفة نقل البضائع تامة الصنع؛ توافر الخدمات البريدية؛ مرافق التخزين والتبريد؛ توافر منافذ البيع بالجمله.
العمالة	العمالة منخفضة التكلفة؛ العمالة الإدارية؛ العمالة المهرة؛ معدلات الأجور؛ نقابات نشطة؛ توافر العمالة الذكور؛ توافر العمالة النساء؛ تكلفة المعيشة؛ إستقرار العمال.
المواد الأولية	القرب من الإمدادات؛ توافر المواد الخام؛ القرب من الأجزاء المكونة؛ توافر مرافق التخزين للمواد الخام والمكونات؛ موقع الموردين؛ تكلفة الشحن.
الأسواق	السوق الاستهلاكية الحالية؛ سوق المنتج الحالي؛ السوق الاستهلاكية المحتملة؛ توقع نمو الأسواق؛ تكاليف الشحن لمناطق السوق؛ خدمات التسويق؛ موقف تنافسي مواتي؛ إتجاهات الدخل؛ الاتجاهات السكانية؛ خصائص المستهلك؛ موقع المنافسين؛ فرص التوسع المستقبلية؛ حجم السوق؛ القرب من الصناعات ذات الصلة.
الموقع الصناعي	سهولة الوصول إلى الأرض أو المواقع؛ تكلفة الأراضي الصناعية؛ تطوير المناطق الصناعية؛ الفضاء المكاني للتوسع في المستقبل؛ معدلات التأمين؛ توافر مؤسسات الإقراض؛ قرب من الصناعات الأخرى؛ مشاريع التنمية الصناعية المجتمعية؛ موقف وكلاء التمويل.
الخدمات	موقف وكلاء المرافق؛ إمدادات المياه والتكلفة والجودة؛ مرافق التخلص من النفايات الصناعية؛ توافر الوقود؛ تكلفة الوقود؛ توافر الطاقة الكهربائية؛ تكلفة الطاقة الكهربائية؛ توافر الغاز؛ كفاية منشآت الصرف الصحي؛ توافر الفحم والمرافق النووية.
الدور الحكومي	قوانين البناء؛ رموز تقسيم المناطق؛ قوانين التعويض؛ قوانين التأمين؛ عوامل السلامة.
الهيكل الضريبي	التقييم الضريبي؛ معدلات ضريبة الملكية الصناعية؛ هيكل ضرائب الشركات؛ ضريبة المبيعات.

[1] Masood A. Badri, Dimensions of lndustrial Location Factors: Review and Exploration, Journal of Business and Public Affairs, V°1, Issue°2, 2007, P.3.

المناخ	مقدار تساقط الثلوج؛ سقوط الأمطار؛ الظروف المعيشية؛ الرطوبة النسبية؛ متوسط درجة الحرارة الشهرية؛ التلوث البيئي.
التواصل الإجتماعي	الجامعات ومؤسسات البحث؛ المواقف المجتمعية؛ جودة المدارس؛ المرافق الدينية؛ المرافق المكتبية؛ المرافق الترفيهية؛ موقف قادة المجتمع؛ المرافق الطبية؛ مراكز التسوق؛ الفنادق؛ البنوك ومؤسسات الائتمان.
الوضع السياسي للدولة الأجنبية	العلاقات مع الغرب؛ تاريخ البلد؛ إستقرار النظام؛ حماية الملكية الفكرية؛ المعاهدات والمواثيق؛ الموقف في الأمم المتحدة؛ نوع التحالفات العسكرية؛ الموقف تجاه رأس المال الأجنبي.
المنافسة العالمية والبقاء	المواد الأولية والعمالة؛ فرص السوق؛ توافر رأس المال؛ القرب من الأسواق الدولية.
التنظيم الحكومي	وضوح قوانين الإستثمار للشركات؛ اللوائح التي تنص على المشاريع المشتركة وعمليات الدمج؛ اللوائح الخاصة بنقل الإشارات خارج البلد؛ فرض الضرائب على الشركات المملوكة لأجانب؛ قوانين الملكية الأجنبية؛ المتطلبات على أي نسبة من الموظفين قد تكون أجنبية؛ إنتشار البيروقراطية؛ اللوائح التي تحدد التنازلات السعرية؛ متطلبات تأسيس الشركات المحلية.
العوامل الاقتصادية	مستوى المعيشة؛ نصيب الفرد من الدخل؛ قوة العملة مقابل الدولار الأمريكي؛ حالة ميزان المدفوعات؛ مساعدات الحكومة.

Source: Terry Gatfield and Cathy Yang, New industrial space Theory–A case study and empirical analysis of factors effecting newly emerging key industries in queensland, Australasian Journal of Regional Studies, V°12, N°1, 2006, P.49.

الفرع الثاني: المحددات الثانوية للتوطين الصناعي

في بدايات فكر التوطين، كان الإهتمام بمحددات توطين المنشآت الصناعية مهما جدا، لأنه بتحديد موقع الشركات يمكن من تفسير وجود مناطق ذات كثافة صناعية أكثر أو أقل (البيئة الداخلية للشركات). لقد تم تطوير نهج آخر مختلف يمتاز بدرجة أكبر من التكامل لشرح التركيز الجغرافي حسب قطاع النشاط من خلال التحكم في الميل العام للوحدات الإنتاجية لتحديد موقعها في نفس الأماكن[1]. كما أنه ولإضفاء الطابع الرسمي على مشكلة التوطين ومحدداتها الثانوية، من الضروري أولاً تحديد نوع الشركة بدقة، فضلاً عن المساحة التي تسعى إلى تأسيسها، وهذا يرقى إلى الإجابة على الأسئلة التالية[2]:

[1] Florence Puech, Contribution à l'analyse de la localisation et de la concentration spatiale des activités industrielles, Vie & Sciences de L'entreprise, N°173, France, 2006/4, P.54.
[2] Dominique Peeters et Link Jacky Perreur, Op.Cit., P. 274.

أولا–أنواع السلع أو الخدمات التي سيتم إنتاجها: تشمل في الأساس مسألة تحديد ما إذا كانت الشركة ستقوم بتصنيع مخرجا واحدا أو أكثر، ففي حالة تعدد المخرجات، فإن الطلب المحتمل على نفس المدخلات لإنتاج النواتج المختلفة يدخل في الاعتماد المتبادل الذي يعقد عملية تحديد الحل، بحيث أن المجموعة المثلى من المدخلات سوف تعتمد على المطالب المشتركة، وتربط نفسها بأنظمة الأسعار وإمكانيات إحلال المدخلات، فضلاً عن البنية التنافسية بشكل أو بآخر.

ثانيا–قرار كيفية الإنتاج: وهو ما يعني ضمنيا إختيار منظمة الإنتاج في منشأة واحدة أو في عدة مؤسسات، كل منها يدمج إمكاناته الإنتاجية المختلفة الخاصة به، ومن خلال التكنولوجيا المستعملة خلال مرحلة الإنتاج.

ثالثا–إختيار مواقع الإنتاج: يرجع ذلك إلى مصادر المدخلات والأسواق، كما تأخذ بعين الاعتبار شبكة النقل التي توحدها.

رابعا–الكميات التي سيتم إنتاجها في أماكن مختلفة: في حال تقرر بيع الإنتاج في عدة أسواق، من الضروري تحديد توزيعه بين هذه الأسواق، فالبيئة الإقتصادية تعطي مساحة أكبر أو أقل في التسعير في هذه الأسواق مما يثير مشكلة سياسة الأسعار المثلى، وهذا بالنظر إلى تكاليف النقل المختلفة.

خامسا–المعايير المستخدمة في إتخاذ القرار: يمكن أن يكون معيارا فريدا مفضلاً الكفاءة الاقتصادية (على سبيل المثال، الحد الأقصى للربح، تكلفة النقل الدنيا ...إلخ)، أو معيار آخر يكون أكثر إهتماما بالمساواة الاجتماعية (على سبيل المثال، تفظيل إمكانية الوصول للجميع ...إلخ)، وذلك بالإعتماد على الطبيعة الخاصة أو العامة للشركة. ففي حالات أخرى، فإن العناصر التي تحدد الاختيار غير قابلة للتجميع في وظيفة واحدة، عندها يكون من الضروري حل مشكلة متعددة المعايير.

سادسا–أي موقع هو إستثمار: يتم تحديد الموقع من خلال نوعية البيانات التي سيتم أخذها بعين الاعتبار في عملية التوطين، مع الأخذ بدور الوقت خلال هذه العملية، وذلك من خلال العوامل أو المحددات التي تشمل أسعار المدخلات والمخرجات بما في ذلك تكاليف النقل، وأماكن التوريد والطلب، والتكنولوجيا الصالحة للاستخدام، كما يتم تحديد الموقع بالإعتماد أيضا على موقف صانع القرار من المخاطر.

تم إستخدام عدة نماذج أخرى في تحديد مواقع المصانع وذلك بالاعتماد على بيانات تنبؤات الطلب على المواد وإستهلاك وإنتاج الطاقة ومواقع الأسواق في المستقبل والتشريعات المتعلقة بالإستثمار وغيرها من العوامل المؤثرة في إختيارات التوطين. هذه النماذج تساعد متخدي القرارات على مستوى الشركات بتحديد التوطين الملائم لأعمالهم:

أ–طريقة تقدير العامل: تستخدم طريقة تقدير العامل بشكل واسع في تحديد الموقع الملائم للمصنع من بين عدة مواقع محتملة، بسبب القدرة على توحيد العوامل المختلفة بصيغة سهلة الفهم وتقييم العوامل الكمية والنوعية والتعبير عنها بنتائج كمية، وذلك بالإعتماد على عدد من الخطوات المنطقية[1].

ب–طريقة تحليل نقطة التعادل: يساعد تحليل نقطة التعادل على مقارنة المواقع البديلة على أساس التكاليف الكلية وتحديد المدى الافضل لكل بديل. وتعد من الاساليب المبسطة في إجراء المقارنة الاقتصادية بين المواقع البديلة، من خلال حساب التكاليف الثابتة والمتغيرة لكل موقع من المواقع البديلة في ضوء حجم الإنتاج أو المبيعات المختلفة. يمتاز هذا الاسلوب بالبساطة والسرعة وقلة البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات إختيار الموقع الامثل، ويؤخذ عليه إقتصاره على إختيار موقع واحد وافتراض ثبات التكاليف وحجم الانتاج، فضلا عن أن هذا الأسلوب يهمل العوامل الأخرى المؤثرة في إختيار الموقع[2].

ج–طريقة النقل: تلعب تكاليف نقل المواد الاولية والمنتجات التامة دورا مهما في إختيار موقع المصنع، لما لهذه التكاليف من تاثير على الكلفة النهائية للمنتوج، بحيث أن طريقة النقل تعتبر كأحد نماذج البرمجة الخطية تعمل على تحديد أفضل نموذج لنقل المواد الاولية والمنتجات من مصادر العرض إلى مصادر الطلب، بهدف تخفيض تكاليف نقل المنتجات وتعظيم الربح[3].

د–تحليل التكاليف الكلية: تعد هذه الطريقة وسيلة من وسائل المفاضلة بين المواقع المختلفة، إذ تقارن بين مجموع التكاليف الكلية (ثابتة ومتغيرة) لكل موقع مما يمكن التوصل إلى التكاليف الكلية اللازمة لإنتاج كل وحدة بكل موقع من المواقع البديلة[4].

هـ–نظرية الوزن الفاقد وكلفة النقل: تعتبر نظرية الوزن الفاقد وكلفة النقل من النظريات الهامة التي أهتمت بدراسة الموقع بشكل عام، والموقع الصناعي للصناعات التحويلية بشكل خاص، فهي تعبر في جوهرها عن العلاقة بين الفاقد (نسبة الشوائب) في المادة الخام المستخدمة في الصناعة وكلفة نقلها من مصدرها إلى موقع الصناعة. حيث أن هذه النظرية تفترض: وجود منشأة صناعية واحدة، تستخدم مادة خام واحدة، يتم تصنيعها على شكل سلعة واحدة، يتم بيعها في سوق واحدة، تنتشر هذه السوق في مواقع مختلفة خارج نطاق مصدر المادة الخام؛ العنصران المتغيران هما نسبة الوزن المفقود ونفقات النقل، بينما تبقى العناصر الأخرى ثابتة؛ معدل أجور الشحن للطن الواحد من المادة الخام يكون أقل من معدل أجور الشحن للطن الواحد من السلع المصنعة منها[5].

---

[1] Davis, Mark M., Aquilano, Nicholas J., and Chase, Richard B., Fundamentals of Operations Management, 4th ed., McGraw-Hill /Irwin, Boston, 2003, P.299.

[2] صباح مجيد النجار، تقييم أساليب إختيار الموقع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 42، العراق، 2014، ص 227.

[3] المرجع نفسه.

[4] سعد عباس حمزة الخفاجي، أهمية استخدام الأساليب العلمية لاختيار الموقع الأمثل للمشروع الصناعي: أمثلة نظرية ودراسة تطبيقية حول مشروع سمنت أعالي الفرات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 15، العراق، 2007، ص9.

[5] مصطفى جهان، نظريات الموقع الصناعي دراسة في جغرافية الصناعة، مجلة البحوث الاكاديمية، العدد3، العراق، ب س، ص343.

من خلال النظريات الأولى المتعلقة بالتوطين والتي تأسست أوائل القرن التاسع عشر من طرف الكلاسيكيين الجدد والعديد من المحللين المعاصرين، تم استخلاص أن موقع الشركة دائما يعتبر عاملا تفسيريا للتنظيم المكاني للإقتصاد. وحتى اليوم، فإن غالبية التحليلات تعتبر أنه يتم تحديدها من خلال ديناميكيات الإنتاج لأنه وفقا لها، يبقى موقع المستهلكين محرضا أساسيا على موقع المنتجين. فبالنسبة لنظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد الحالية، يتضاعف تركيز الإنتاج اليوم بتركيز الاستهلاك لأن الأسر تميل إلى تحديد مكانها في المناطق الحضرية للاستفادة من العوامل الخارجية الناتجة عن تجمع الشركات. ومع ذلك، تظهر التحليلات الأخرى بأنه لم يعد من الممكن التحقق من هذا التكافؤ بشكل منهجي بسبب التغيرات في موقع الأفراد، وبالتالي، فإن ديناميكيات الاستهلاك تؤثر أيضًا على التنظيم المكاني للإقتصاد.

إن دراسة توطين الشركات هي من المواضيع المتكرر في النظرية الاقتصادية، مما يؤدي بشكل منتظم إلى تطوير نظريات عامة أكثر توضيحا، كما أن الأطر المفاهيمية المفصلة، سواء كانت النظريات الكلاسيكية للتوطين الصناعي أو نماذج الجغرافيا الاقتصادية الجديدة، تشبه نظريات "التطرف" الخاصة والتي تم من خلالها إزالة جميع العوامل المؤسسية (الضرائب ونوعية الإدارة ...إلخ)، وأيضا تأثيرات المناخ أو الطوبوغرافيا. في هذا السياق، يتم تمثيل خيارات الموقع كنتيجة للحسابات التي تم إجراؤها من قبل صانعي القرار العقلانيين اقتصاديا وذوي الاطلاع الكامل من أجل تحقيق أقصى قدر من مستوى الربح في مشروعاتهم، وذلك من خلال مقارنة مستوى التكاليف والفوائد المالية المرتبطة بالمواقع المختلفة تحت تصرفهم.

ولتحليل أكثر لظواهر التوطين الصناعي سنواصل في المبحث التالي، دراسة تأثير الروابط بين الشركات وتأثيراتها على مواصفات الشركات ومستويات الآداء بها، والتي يلعب فيها عامل "القرب المكاني" دورا أساسيا في ذلك، بحيث تلعب "التجمعات الصناعية" عامل رئيسيا في عمليات التوطين من خلال التخصص المرن والتكامل في عمليات الإنتاج، وذلك من خلال توطينها في أماكن محددة.

المبحث الثاني: التجمعات الصناعية بين المفهوم النظري والإطار التجريبي

تهدف الدراسة من خلال هذا المبحث إلى وضع الإطار النظري والتجريبي للتجمعات الصناعية، وذلك من خلال وضع الأسس المفاهيمية للتجمعات وآليات تطبيقها، وذلك بالنظر إلى أن هذه الإستراتيجية الصناعية الجديدة، أصبحت في السنوات الأخيرة تكتسي أهمية إقتصادية كبيرة لدى عديد الإقتصادات الحديثة في العالم. فالتجمعات الصناعية الجغرافية يمكن أن تساعد الشركات والمؤسسات، خاصة منها الناشئة والصغيرة والمتوسطة، في التغلب على القيود المرتبطة بالحجم وتعزيز التطور التكنولوجي لها، وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية، الإقليمية وحتى العالمية.

تتميز التجمعات الصناعية أيضا بحس قوي بالهوية الإجتماعية المشتركة، فكثيرا ما يستند ذلك إلى قواعد مشتركة أو مفاهيم مشتركة للمجتمع الذي يكمن في الهويات، وحتى الإختلافات الأخرى الموجودة على مستوى كل إقليم، إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى توفير رأس مال إجتماعي محلي يعزز الروابط العنقودية ويعزز الثقة بين الجهات الفاعلة المحلية ويعزز التعاون والدعم المحليين.

من خلال هذا المبحث، تم تحديد الأسس النظرية للتجمعات الصناعية، وذلك من أجل توضيح غموض المفاهيم المحيطة بمصطلح التجمعات. فلقد تم تقسيمه إلى أربعة مطالب رئيسية، حيث نستهله بوضع مقاربات نظرية حول التجمعات الصناعية في المطلب الأول؛ بعد ذلك، تمت مراجعة الكتابات النظرية حول التجمعات في المطلب الثاني؛ أما بالنسبة للمطلب الثالث، فقد تم خلاله تحليل تنوع الممارسات ومقاييس الأداء بالتجمعات؛ وأخيرا، تمت مقارنة مبادرات التجمعات الصناعية وبعض المفاهيم المشابهة، وذلك في المطلب الرابع.

المطلب الأول: مقاربات نظرية حول التجمعات الصناعية

أصبح مفهوم التجمعات الصناعية موضوعا لدراسات بحثية مكثفة وتحليلات إقتصادية عديدة بدءًا من الدراسات التي أجراها مايكل بورتر Michael E.Porter في أواخر سنوات التسعينيات من القرن العشرين الماضي فيما يتعلق بالميزة التنافسية للدول، بحيث أصبح هذا المفهوم ظاهرة إقتصادية توضع في سياق تنافسي، بحيث تتنافس فيه العديد من الشركات خاصة منها الشركات الصغيرة والمتوسطة في وقت واحد، وتتعاون للحصول على مزايا إقتصادية مختلفة.

في هذا المطلب، تم التطرق إلى المفاهيم النظرية للتجمعات الصناعية الحديثة، من خلال تعريف هذا المصطلح الجديد، وذلك بشرح المبررات والأهمية في الفرع الاول، ثم في الفرع الثاني، قمنا بتحليل شامل لنشأة التجمعات من خلال الإطار التاريخي لها، ثم بعد ذلك، تم وضع تعريف شامل للتجمعات الصناعية من خلال تتبع نهج بورتر ومختلف التعريفات الأخرى المطورة له في الفرع الثالث، وفي الفرع الاخير، تم تحليل مختلف المحاور النظرية المكونة للتجمعات الصناعية، هذا بالاضافة إلى أهم المكونات لهذه التجمعات.

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي للتجمعات الصناعية

تشير النظرية العنقودية الخاصة بالتجمعات الصناعية إلى أن الشركات أو المؤسسات الإقتصادية التي تشكل جزءًا من مجموعة محددة جغرافيا تستفيد من كونها جزءا من تلك التجمعات، وأن تلك الفوائد تؤدي إلى نمو في النشاط الإقتصادي والإنتاج في المنطقة، بحيث أثبتت المزايا الاقتصادية للتجمعات الصناعية الناجحة، سببا هاماً للإهتمام المتزايد الذي يلقاه هذا النموذج الاقتصادي في المجتمع العلمي من جهة، والهياكل الحكومية من جهة أخرى.

أولا–المبرر والأهمية: تمثل التجمعات الصناعية طريقة جديدة للتفكير حول تطوير الإستراتيجيات التنموية للإقتصادات الوطنية والمحلية، فهي تفعل أدوار جديدة للشركات، وعلى مستويات مختلفة من السياسات الحكومية، كما أنها تساعد المؤسسات في تعزيز قدراتها التنافسية خاصة منها الناشئة والصغيرة والمتوسطة. فبالنسبة للمؤسسات، كان التفكير غالبا في المنافسة وتطوير إستراتيجية عملها، وهو العمل الذي كان مهيمنا بما يحدث داخل المنظمة فقط، بحيث أن تلك العوامل أدت سابقا لإعتبار بأن التجمعات الصناعية لا تمكنها من المنافسة، وأنهم يعتمدون على أعمالهم الخاصة في تفعيل مستويات الآداء داخل المنظمة، وهذا ما يؤدي إلى خلق جداول أعمال جديدة مهمة للإدارة، وهو نادرا ما يتم الإعتراف به. فعلى سبيل المثال، تمثل التجمعات وحدة جديدة من التحليل التنافسي جنبا إلى جنب مع الشركة أو المؤسسة والصناعة، حيث يشير التفكير العنقودي إلى أن الشركات لديها حصة ملموسة وهامة في بيئات العمل الموجودة في السوق، وبالتالي صحة التجمع يعتبر مهم لصحة الشركة، إذ يمكن للشركات في الواقع الاستفادة من وجود المزيد من المنافسين المحليين، كما يمكن أن تكون الجمعيات التجارية أصولاً تنافسية، وليس مجرد كسب التأييد وحتى المنظمات الاجتماعية[1].

تستخدم العديد من الدراسات الخاصة بالنمو والتضمين المحلي مصطلحات وتعبيرات متداخلة مختلفة، مثل التجمعات والمناطق الصناعية، وأنظمة الابتكار الإقليمية، والوسط المبتكر، ومناطق التعلم، والشبكات، إلخ... فعلى سبيل المثال، يعرف بيكاتني (Becattini، 1989) المناطق الصناعية بأنها "نوع معين من التجمع، الذي يتميز "بتكثيف" العلاقات الصناعية التي تكون مستقرة بشكل معقول مع مرور الوقت"[2].

يمكن لمبادرات التجمعات الصناعية العنقودية أن تساهم في الجهود التنافسية الوطنية الشاملة التي تشمل إصلاح السياسات، وبناء القدرات التجارية، والحوار بين القطاع العام والخاص، والتنمية الإقتصادية الإقليمية، وتطوير القوى العاملة، وغيرها. وفي بعض الأحيان، تصبح هذه العوامل حافزًا، وتولد تفهما عاما واسعا، وأيض دعم لأجندة الإصلاح الاقتصادي، من خلال العمل مع وسائل الإعلام، والجامعات والمراكز البحثية، ومؤسسات

[1] Porter, Michael E., Location, competition, and economic development: local clusters in a global economy, Harvard Business School, Economic Development Quarterly, V°14 Issue 1, Feb 2000, P.16.

[2] Sören Eriksson, Clusters: A Survey of Research within Localized Economic Growth, Published by Jönköping International Business School, Jönköping University, JIBS Working Papers, (Entrepreneurship, Marketing, Management), Sweden, 2009, P.6.

المعرفة والتكنولوجيا، وقادة الصناعة، والمسؤولين الحكوميين، إلخ... فعندما يتم تصميمها بعناية وتنفيذها بكفاءة، قد تكون مبادرات التجمعات الصناعية واحدة من أكثر الأدوات فعالية في سياق أوسع لإصلاح السياسات التنموية وغيرها من مبادرات تنمية القطاع الصناعي الخاص[1].

ثانيا–ماهية التجمعات الصناعية: عند محاولة تحديد مفهوم التجمعات الصناعية في الأدبيات الاقتصادية الوفيرة خاصة في السنوات الأخيرة، غالباً ما يتم خلط هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى أكثر أو أقل تشابهاً، وذلك في ظل عدم وضوح معايير التمييز بينها دائما. فبعض المفاهيم مثل الشبكات، سلاسل القيمة، النظام (الوطني أو الإقليمي) للابتكار، المنطقة الصناعية، البيئة المبتكرة، نظام الإنتاج المحلي، مجمع العلوم أو التكنولوجية، تكنوبول، مجموعات التنافسية، مركز الاختصاص، الخ... كل تلك الأدبيات كانت مكرسة فقط لتحليل التجمعات وفي سياق السياسات المكرسة لها من أجل تطويرها، حيث أظهرت تلك التحليلات إختلافات خفية أخرى، فعلى سبيل المثال: منطقة صناعية/ منطقة إبداعية، أو تجمعات صناعية/ تجمعات الابتكار أو تجمعات تكنولوجية أو تجمع المعرفة، شبكة إنتاج/ شبكة إبتكار، إلخ[2].

كان تعريف مصطلح "التجمعات الصناعية" موضوع نقاش فكري كبير لدى العديد من الباحثين الإقتصاديين. وكما هو مبين في العديد من الدراسات السابقة، فإن التجمعات الصناعية هي عبارة عن مجموعة من الشركات المشابهة (المنافسين) والمواهب متمركزة في منطقة جغرافية محددة، ومن سمات تلك التكتلات تركيزاتها الهامة للشركات في الأنشطة التجارية ذات الصلة التي تشترك في سلاسل التوريد والتوزيع المشتركة كما تولد التجمعات الصناعية فرص عمل كبيرة، والتي تعتبر وسيلة ذات فعالية كبيرة لإنتشال العمالة غير الرسمية في المدن، والتي تكون لديهم أيضا سمعة للتخصص والتميز[3].

في الواقع، من الصعب للغاية التنقل في هذا التوسع المفاهيمي، فمن المسلم به، بأنه قد تم إقتراح عديد المحاولات لتصنيف مفاهيمي في الأدبيات، لكن دون أن يتمكنوا من كسب الثقة بشكل كامل، بحيث تظل معايير تمييز تلك المفاهيم المختلفة ووضعها بشكل واضح بالنسبة لبعضها البعض مربكة نسبيا. ومع ذلك، تم التركيز على بعض المعايير التي تبدو حاسمة، والتي تشمل الطبيعة الإقليمية للتجمعات، من جهة، وما إذا كان المفهوم يركز على الأنشطة القائمة على الابتكار من جهة أخرى. ومن هنا، يظهر لنا مفهومان رئيسيان للتجمعات الصناعية بشكل واضح بما فيه الكفاية، من ناحية النهج الذي طوره بورتر، ومن ناحية أخرى متعلقة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تم فيها تحديد المفاهيم الخاصة بالتجمعات الصناعية[4].

[1] Shakya, Mallika, Clusters for Competitiveness: A Practical Guide and Policy Implications for Developing Cluster Initiatives, Published by International trade department PREM - The World Bank, February 2009, P.4.
[2] Abdelillah Hamdouch, La dynamique d'émergence et de structuration des clusters et réseaux d'innovation : revue critique de la littérature et éléments de problématisation, Session : Réseaux productifs, gouvernance et innovation en milieu métropolitain, XLVe Colloque de l'ASRDLF, Rimouski (Québec), 25-27 août 2008.
[3] Kyeongae Choe and Brian Roberts, competitive cities in the 21 st century: cluster-based local economic development », Published by Urban Development Series Asian Development Bank, Philippines, 2011, P59.
[4] Abdelillah Hamdouch, Op.Cit.

فكلمة "التجمعات" نشأة إنطلاقا من "شكل عنقود العنب"، كما يمكنها أن تشير أيضا إلى أي مجموعة أو تجمع لأشخاص أو أشياء. من الناحية النظرية، يمكن تشكيل تجمع لأغراض مختلفة مثل إقامة الصداقات، أو تعزيز التعليم، أو تشجيع الأعمال. وفي مجتمع اليوم، يتم إستخدام "التجمع الصناعي" كمرادف لـ "العناقيد الصناعية"، حيث تتشكل التجمعات عادة من مجموعة من الشركات تعمل لتحقيق أهداف تتعلق بنجاح أنشطتها التجارية أو الصناعية. وتمتاز هذه التجمعات الصناعية في تشكيلها بوجود مجموعة متقاربة جغرافيا من الشركات المترابطة، والجامعات والمعاهد، والمؤسسات الحكومية المرتبطة بها في مجال معين، والهدف منها هو خلق معارف وتكنولوجيات جديدة، من خلال تعزيز التعاون فيما بينها. كما يمكنها أن تشير أيضا إلى المنطقة نفسها التي يحدث فيها ذلك التفاعل[1].

الفرع الثاني: تطور مفهوم التجمعات الصناعية

لقد أسست نظرية فريدة من نوعها من قبل الاقتصادي ألفريد مارشال في عام 1890، في كتابه حول مبادئ الاقتصاد السياسي، والذي كان نهجا أوليا حيث لم تكن هناك مفاهيم متعلقة بإقتصادات التكتلات ذات صلة بعد. وأفترض مارشال ببساطة، بأن إنشاء التجمعات الصناعية يمكن أن يكون له آثار إيجابية بسبب "الأسرار" التي كشفت عنها الشركات بعد إندماج الصناعات. كما عرف مارشال "المنطقة أو التجمعات الصناعية" كمجموعة من الشركات يرافقها سوق عمل متخصص تقع في منطقة معينة[2].

أولا–الإطار التاريخي: لفت "ألفريد مارشال" عام 1919 الإنتباه لأهمية التجمعات الصناعية، والفوائد التي يمكن أن تجنيها منها المؤسسات الإقتصادية خاصة منها المصغرة، كسرعة إنتشار المعلومات وقرب موردي الخام وسهولة الحصول على المدخلات الوسيطة والعمالة المدربة وإستقطاب العملاء، وأكد بأن الحصول على هذه المزايا مرهون بتجمع عدد من المؤسسات التي تعمل في المجال نفسه في مكان محدد[3].

خلال سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، كان الإتجاه السائد في أوروبا وأمريكا الشمالية هو التركيز المكاني للأنشطة الصناعية، وبفعل حدوث عديد التغيرات الإقتصادية بعد تلك الفترة، من خلال انخفاض في كثافة الروابط الصناعية المحلية في العديد من الدول الأوروبية، والتي يبدو أنها قد عكست أشكالًا جديدة من التنظيم الصناعي، حيث أتاحت تلك التغيرات إعادة النظر في عديد الأمور المتعلقة بعمل الشركات، من خلال الاهتمام بتحليل تكاليف النقل المنخفضة للشركات، وذلك بنقل المنتجات شبه الجاهزة والمكونات بين المصانع على مسافات طويلة (Keeble، 1976). ولقد أعتمد مفهوم قطب النمو المؤثر (Perroux، 1955) على بيانات

[1] Ministry of Knowledge Economy, The Industrial Complex Cluster Program of Korea, Published by ministry of knowledge economy, Korea, 2010. Online: www.clustercollaboration.eu, Visited: 7-7-2018.

[2] Amel Ben Abdesslem, Politique industrielle, politique de compétitivité vers une stratégie européenne de site productif, These de doctorat, École Doctorale Entreprise, Économie, Société, Sciences Économiques, Université De Bordeaux, mars 2015, P.154.

[3] Sudesh Kumar, developement of industrial cluster: a study of Indian small-scale industry cluster, MPRA paper, N°171, Posted 07, November 2007, P.8. Online: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1013222 Visited on 11/01/2018.

المدخلات والمخرجات التي حددت ليس فقط القطاعات الأولية التي تعتمد عليها القطاعات الأخرى في المدخلات، ولكن أيضا الروابط الأمامية (أسفل). كما تم التمييز بين أعمدة النمو، التي تم وضعها في الفضاء الإقتصادي للعلاقات بين المدخلات والمخرجات، ومراكز النمو، والصناعات الدفعية التي وضعت في سياق إقليمي. كما أرتبطت مراكز النمو بالتفاؤل فيما يتعلق بعملية "التناثر" أو "تأثيرات الإنتشار"، وعلى هذا الأساس ومنذ أوائل سنة 1970، تحول التركيز العالم الإقتصادي إلى الملاحظة وتفسير التشتت المكاني (Keeble، 1976)[1].

تزايد الإهتمام العالمي بالتجمعات الصناعية بعد بروز تجربة ناجحة عرفت بإسم"إيطاليا الثالثة" في فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين الماضي، ففي الوقت الذي كان فيه القسم الشمالي الغربي من إيطاليا "إيطاليا الأولى" الغني تاريخيا يعاني من أزمات إقتصادية حادة، والقسم الجنوبي الفقير "إيطاليا الثانية" يشهد نموا ضعيفا، أستطاع فيه القسم الشمالي الشرقي والأوسط "إيطاليا الثالثة" تحقيق نمو سريع، وذلك بفضل إزدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها المؤسسات الصغيرة، حيث تجمعت هذه الأخيرة الناشطة في المجال نفسه في مواقع محددة، ومكنها ذلك من اقتحام الأسواق[2].

تعتبر المنطقة الصناعية عنصرا حاسما في عملية التخصص المرن، حيث أن الجهات الفاعلة المضمنة لديها قدرة أعلى على الابتكار وإكتساب المعرفة، فخلال التسعينيات القرن الماضي هدف عديد الفاعلين الاقتصاديين إلى تقويض الظروف الطبيعية "للعناقيد التلقائية" لتكون قادرة على إنشاء "تجمعات قائمة على السياسات" (Chiaroni & Chiesa، 2006)، بحيث يكون هناك التزام قوي من الجهات الفاعلة الحكومية، التي يكون إستعدادها لتهيئة الظروف المثالية لتطوير التجمعات الصناعية. وجاء الاختراق الحقيقي لفكرة التجمع الصناعي، مع نشر أعمال بورتر الأساسية حول التجمعات الصناعية (M.Porter، a1998، c1998)، الذي درس بالتفصيل عددًا كبيرًا من "المناطق الخاصة" في الولايات المتحدة، والتي تسمى بالمناطق أو "التجمعات الصناعية"، حيث قام بتعيين رسم خرائط لتلك المناطق الصناعية وسماها "تشريح أو تحليل" للتجمعات، والتي يمكن أن تسعى الحكومات من أجلها[3].

وقد تم تطوير فكر التجمعات الصناعية بطرق مختلفة كثيرة، فلقد ظهرت أربع مدارس فكرية رئيسية في هذا الصدد، بحيث ترتبط مدارس الفكر الاقتصادي في كاليفورنيا وبلدان الشمال الأوروبي بالنظم الإقتصادية، إذ تعتبر هذه المدارس أكثر عمومية، كما شاركت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي في قدر كبير من

[1] Sören Eriksson, Op.Cit., P.2.

[2] بريبش السعيد، طبيب سارة، التجمعات الصناعية كبديل إستراتيجي لبرامج التنمية التقليدية في الدول الناشئة، الملتقى الدولي حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 6 و2 ماي 2013.

[3] Anna Glaser, Implementing cluster policies: Organizational dilemmas, pathologies and evaluation-The case of a French policy-driven cluster, These de Doctorat en Sciences de Gestion, l'École Nationale Supérieure des Mines, Paris, France, Déc 2014, P.1.

التجارب فيما يتعلق بالمناهج المختلفة المتعلقة بعمل التجمعات. لقد تم الجمع في هذ الجدول بين الجغرافيا الاقتصادية والنمو الاقتصادي في المناطق الحضرية مع مفهوم القدرة التنافسية للشركات[1].

الجدول رقم (3.1): المدارس الإقتصادية الأربعة للفكر بشأن التجمعات الصناعية

المناطق الصناعية	الإقتصادات الخارجية؛ الثقة المتبادلة بين الفاعلين؛ مناخ إيجابي للتعاون بين الشركات يؤدى إلى إبتكارات متزايدة؛
مدرسة كاليفورنيا	التفكك العمودي؛ خفض تكاليف المعاملات؛ سوق عمل محلية المتخصصة؛ الاتفاقيات والقواعد الرسمية والعادات والتقاليد التي تساعد على مزيد من التعاون بين الشركات؛
مدرسة نورديك	الإبتكارات؛ التعلم كعملية محلية، بسبب أهمية المعرفة الضمنية أو غير المقننة التي تم تطويرها بين العمال بين مختلف الشركات؛
تجمعات بورتر الصناعية "التجمعات الصناعية"	الإقتصادات الخارجية يعززها القرب وتحسين فرص الحصول على عوامل المدخلات، والمنافسة المحلية، والعملاء المحليين؛ والتحسين الجماعي للقدرة التنافسية للشركات وخلق الفرص لإنشاء شركات متخصصة جديدة لدعم التوسع في سلاسل التوريد المحلية، وإضافة المزيد من القيمة إلى التجمع الصناعي.

Source: Kyeongae Choe and Brian Roberts, Op.Cit., P.63.

الفرع الثالث: تعريف التجمعات الصناعية

لقد تم تقديم مصطلح عمل جديد من قبل العديد من الباحثين الاقتصاديين حول عناقيد التجمعات الصناعية، فلقد أشارت هذه التسمية إلى السلوك المتناقض للشركات ذات الصلة بالتوطين على مقربة من بعضها البعض بهدف إيجاد مزايا تنافسية في بيئة الأعمال المعولمة حاليا. هذه المجموعات من الشركات المترابطة التي تقع في منطقة محدودة جغرافيا يشار إليها اليوم على نطاق واسع بإسم "التجمعات الصناعية"، بحيث لا يكاد أن يكون التوجه نحو هذا المصطلح جديدا، على الرغم من أن التجميع قد حدث عبر التاريخ في العديد من العصور[2].

أولا–نهج بورتر Porter: في نظرية الإقتصاد الجزئي، يمكن تعريف التجمعات الصناعية بأنها "تركيزات جغرافية للشركات المترابطة، والموردين المتخصصين، ومقدمي الخدمات، والشركات في الصناعات ذات الصلة والمؤسسات المرتبطة في مجالات معينة تتنافس وتتعاون أيضًا"، حيث يعتبر هذا التعريف الأكثر إستخدامًا، والذي نشره بورتر في كتابه "الميزة التنافسية للأمم" منذ عام 1990 (كلية هارفارد للأعمال، 1999)[3].

[1] Kyeongae Choe and Brian Roberts, Op.Cit., P63.
[2] Martin Persson, Adis Sabanović, Henrik Wester,"Is cluster theory in need of renewal? Porter's Diamond revised, International Business Program, 2007, P.5.
[3] Idem.

في نهاية القرن العشرين، إنفجر مفهوم تجمعات بورتر، أو النطرية المارشالية الجديدة في المشهد الاقتصادي، فمن خلال بحثه المقارن عن التنافسية الدولية، قال بورتر (Porter، 1990) بأن شركات التصدير الرائدة في البلاد ليست قصص نجاح معزولة فقط، ولكنها تنتمي إلى مجموعات ناجحة من المنافسين في الصناعات ذات الصلة. ووصف هذه المجموعات "بالتجمعات الصناعية"، وهي مجموعات من الصناعات ذات الصلة بالعلاقات الأفقية والرأسية بمختلف أنواعها (بما في ذلك، الروابط التجارية بين المدخلات والمخرجات). وفي الواقع، وفقا لبورتر، تكمن أهمية هذه التجمعات الصناعية في تفاعلاتها بين أربع مجموعات من العوامل التي تشكل "الماس التنافسي" وتتمثل في: إستراتيجية الشركة وهيكلها وتنافسها؛ العوامل الداخلية؛ شروط الطلب والصناعات ذات الصلة والدعم، فكلما زادت التفاعلات بين هذه العوامل الأربع وأكثرها تطوراً، كلما زاد إنتاجية الشركات المعنية[1].

ثانيا–تنوع في المفاهيم: التجمعات الصناعية هي عبارة عن تركيزات جغرافية للشركات والمؤسسات المترابطة في مجال معين، تشمل مجموعة من الصناعات المرتبطة والكيانات الأخرى المهمة للمنافسة، والمتمثلة في موردي المدخلات المتخصصة، مثل المكونات، الآلات، الخدمات، ومقدمي البنية التحتية المتخصصة. وكثيرا ما تمتد التجمعات أيضا إلى مجرى القنوات والزبائن، وأخرى لمصنعي المنتجات التكميلية ولشركات الصناعات ذات الصلة بالمهارات أو التكنولوجيات أو المدخلات المشتركة. وتشتمل العديد من التجمعات على مؤسسات حكومية ومؤسسات أخرى مثل الجامعات، ووكالات الجودة والمعايير، ومراكز الفكر، ومقدمي التدريب المهني، والرابطات التجارية التي توفر التدريب المتخصص، والتعليم، والمعلومات، والأبحاث، والدعم الفني[2]. كما تظهر التجمعات بشكل طبيعي في عمليات السوق، لأن التسربات المحلية بين هذه الأنشطة تعزز الآداء على مستوى الشركة والإقليم، ومن الأمثلة على هذه الآثار الإيجابية التي تنمو عادة مع التجمعات الصناعية في موقع معين وسوق عمل بمهارات متخصصة، وشبكات موردين محليين ذات قدرات متخصصة، ومجموعة معارف محلية مدفوعة بأنشطة البحث والابتكار لدى الشركات المحلية والمعرفة في المؤسسات[3].

ومن الناحية العملية، تؤخذ التجمعات الصناعية على أنها عبارة عن مجموعة من الشركات التجارية والمنظمات غير التجارية التي تمثل العضوية فيها ضمن التجمع عنصرًا هامًا في القدرة التنافسية الفردية لكل شركة، من خلال ربط التجمع معا "علاقات المشتري والمورد، أو التكنولوجيات الشائعة، والمشترين المشتركين أو قنوات التوزيع، أو مجمعات العمل المشتركة" (Enright 1997، P.191). فمن المهم أيضًا ملاحظة أن التجمعات

[1] Ron Martin and Peter Sunley, Op.Cit., P.7.
[2] Michael E. Porter, Clusters and the New Economies of Competition, Harvard Business Review, Reprint N°98609, DEC-1998, P.78.
[3] Christian Ketels and Sergiy Protsiv, REPORT of European Cluster Panorama 2016, Published by Center for Strategy and Competitiveness, Stockholm School of Economics, 2016, P.3.

العنقودية تنطوي على درجة معينة من القرب المكاني بين ممثليها، حيث يمكن القرب الجغرافي التواصل الشبكي وجها لوجه في أسواق العمل الشائعة ونشر المعرفة، ولا سيما المعرفة "الضمنية" التي يصعب تقنينها[1].

يمكن تلخيص مفهوم التجمعات الصناعية في تعريفين أساسيية، حيث يشمل التعريف الأول، الذي يعتبر بأن التجمعات هو تمركز محدود جغرافيا لأعمال متشابهة ومترابطة ومتكاملة مع وجود قنوات فعالة للمعاملات والإتصال والحوار، بحيث تتشارك فيه تلك الأعمال في توفر بنية تحتية متخصصة، وسوق العمل والخدمات، وتواجه فرصا وتحديات مشتركة [2]. أما الثاني، فهو يعتبر بأن التجمعات هي كيان سوسيو-إقتصادي يتميز بوجود علاقات إجتماعية ومجموعة من المتعاملين الإقتصاديين، يقع في منطقة جغرافية محددة بحيث تكون فيه الأنشطة الإقتصادية مترابطة مع تشارك لنفس المنتجات والتكنولوجيا والمعرفة التنظيمية بهدف عرض منتجات وخدمات أفضل في السوق [3].

الفرع الرابع: أهم المكونات النظرية للتجمعات الصناعية

على الرغم من طريقة إستخدام تعريف بورتر، فلا يوجد إتفاق عام حول ما هو محدد تماما كتجمعات، وهذا راجع لوجود تعريفات كثيرة أخرى للتجمعات الصناعية، تتقاطع وتتشابك في العديد من المزايا والمكونات.

أولا- المحاور النظرية: يمكن لهذه التجمعات العنقودية أن تضم العديد من الأطراف مثل المنتجين والموردين للمدخلات الأساسية (مواد خام للإنتاج، المعدات الآلات ....إلخ)، موردي خدمات البنية التحتية الخاصة بالصناعة، منتجي المنتجات المكملة، الشركات التي تستخدم مدخلات متشابهة أو عمالة وتكنولوجيا متقاربة، المؤسسات التي تقوم بعملية بعملية التمويل، المؤسسات الحكومية وغير الحكومية (الجامعات، معاهد التدريب، هيئات الموصفات والجودة والمقاييس، مؤسسات التدريب والتكوين المهني إلى جانب النقابات المهنية التي تقدم خدمات التدريب، التعليم، المعلومات والبحث العلمي والدعم الفني[4].والجدول التالي يبين لنا أهم المحاور النظرية لتشكيل التجمعات الصناعية:

[1] Ross Brown, Cluster Dynamics in Theory and Practice with Application to Scotland, Regional and Industrial Policy Research Paper, N°38, Published by European Policies Research Centre-University of Strathclyde, 2000, P.4.

[2] Chiaroni D. and Chiesa V., Forms of creation of industrial clusters in biotechnology, Technovation, 26, 2006, P.1065.

[3] Piero Morosini, Industrial clusters, knowledge integration and performance, World Development, V°32, N°2, 2004, P. 307.

[4] زايري بلقاسم، التجمعات الصناعية الحديثة كآلية لتعزيز التكامل ما بين المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة قي الجزائر، مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الوضع الراهن، أي نموذج اقتصادي للجزائر، منشورات النادي الاقتصادي الجزائري، 2016، ص ص79-80.

الجدول رقم (4.1): المحاور النظرية المتعلقة بالتجمعات الصناعية.

المحور	المهام
1. البنية التأسيسية: – علاقات اجتماعية – المتعاملون الاقتصاديون	– مثل وجود قيم مشتركة ضمن التجمع كتشجيع المبادرة والتغيير؛ – وجود مجموعة أفراد مترابطة مع مهارات متخصصة ومجموعة مؤسسات مترابطة جغرافيا وصناعيا.
2. التقارب الجغرافي	الهدف منه تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم والعمل المتخصص وتشارك المعرفة والتكنولوجيا والذكاء الاقتصادي والإبداع الإداري بين المؤسسات الأعضاء.
3. العلاقات الاقتصادية	هناك مجموعة علاقات مشتركة وذلك لوجود عوامل مشتركة ضمن التجمع تتمثل في: الزبائن، الموردين، البنية التحتية (النقل، الاتصالات...) الموارد البشرية (خبراء، يد عاملة متخصصة...) تسهيلات تدريبية وتكوينية، جامعة أو معهد بحث مشترك، المخاطر، الفرص، التهديدات.
4. العوامل التي تضمن الترابط: – القيادة: – تحديد المحاور الكبرى: – الإتصال: – تبادل المعارف: – تدوير الخبرة:	– وجود قادة واضحين للتجمع ومقبولين من قبل كل أعضاء التجمع لضمان تشارك المعارف، تكوين القادة المستقبليين للتغيير؛ – مثل وجود قواعد سلوك مشتركة، لغة مشتركة، ثقافة صناعية مشتركة، مداخل مشتركة لتطوير الموارد البشرية ولقياس الأداء؛ – مثل وجود اجتماعات اتصال منتظمة؛ – مثلا من خلال دور الجامعات الأعضاء، مبادرات بحث وتطوير مشتركة، تسويق مشترك، نقل التكنولوجيا؛ – مثلا عن طريق التوظيف من نفس منطقة تواجد التجمع الصناعي وعدم التوظيف من خارجها.
5. عوامل تنافسية التجمعات: – عوامل خارجية: – عوامل داخلية: – عوامل إجتماعية:	– مثل: الزبائن الأساسيين، سوق المنتجات والخدمات الأساسية؛ – الموارد الأساسية، العمليات الأساسية، (إدارة سلسلة القيمة، الإبداع) الكفاءات المحورية؛ – التعلم التنظيمي (حول الزبون، المنتج، العمليات الإدارية...)، خلق وتشارك المعرفة، القيم الثقافية.

Source : Piero Morosini, Op.Cit., P P .314-316

كما يمكن تلخيص أهم أنظمة التكامل في التجمعات الصناعية في الشكل التالي، والذي يبين الفاعلين الرئيسيين في منظومة التكامل خلال مراحل العملية الانتاجية في الشكل رقم (7.1).

الشكل رقم (7.1): أنظمة التكامل في العنقود الصناعي

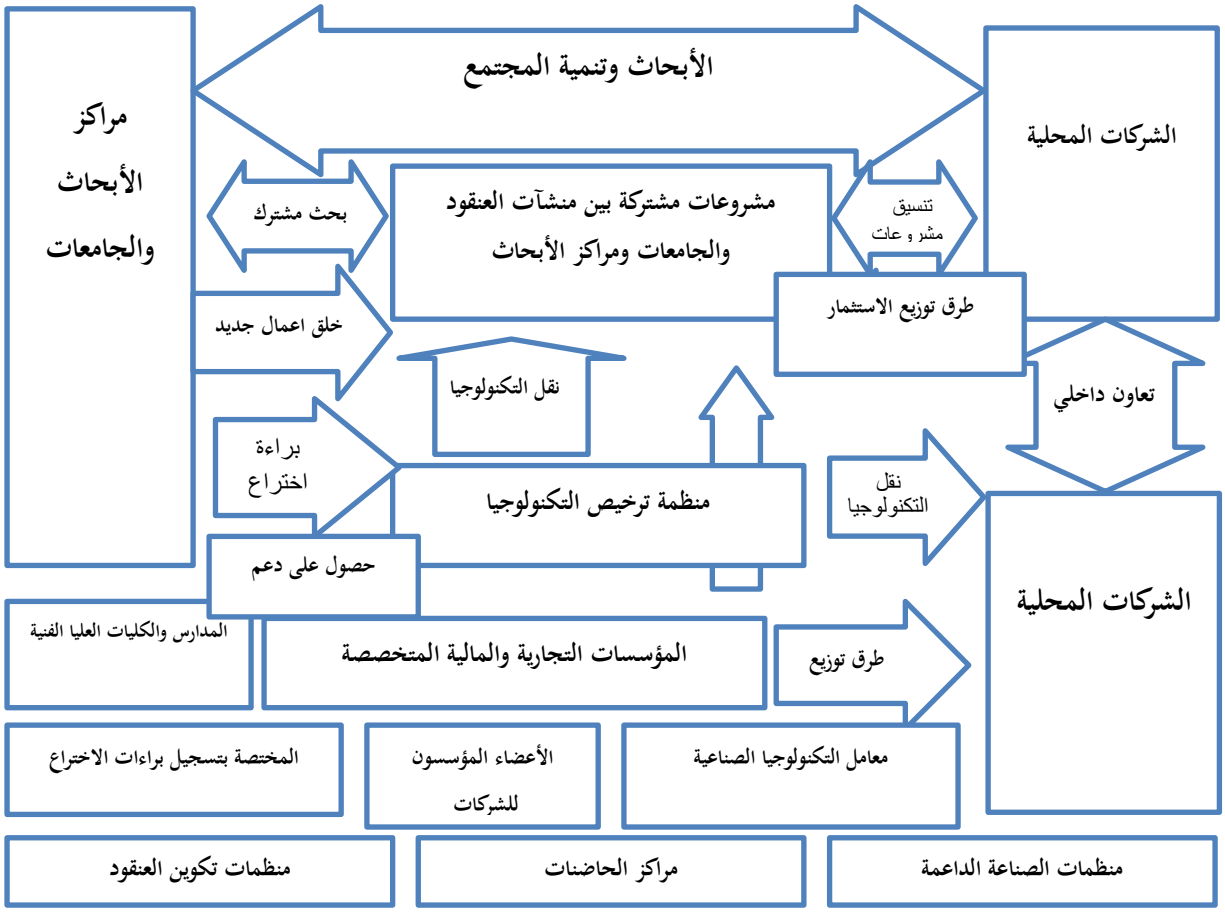

المصدر: عيسى الوزني، العناقيد السياحية نموذج جديد لتحفيز التنافسية السياحية في العراق، مجلة الإدارة والإقتصاد، المجلد 5، العدد 19، جامعة كربلاء، العراق، 2016، ص 207.

في ختام هذ المطلب، تكمن قيمة التجمعات الصناعية في أوجه التآزر التي تنشأ من خلال الشبكات والعلاقات الشخصية بين الجهات الفاعلة، وبمجرد وصول التجمع الصناعي إلى مرحلة الانشاء، تجتذب المزيد من الشركات والمواهب التي تزيد من جاذبيتها. هذه العملية الطويلة تستغرق فيها التجمعات الصناعية أحيانًا أكثر من عقد للوصول إلى هذه المرحلة من التطور (مرحلة النضج)، لأن الجهات الفاعلة يجب عليها أن تتعلم العمل في إطار تكاملي خاصة أثناء المراحل الاولى لعمل التجمعات.

ويعتبر القرب الذي يميز التجمعات الصناعية ميزة تنافسية في ذلك، من خلال زيادة المنافسة وعلاقات التعاون بين الشركات، ويزيد من التفاعلات بين العوامل الأربعة للميزة التنافسية التي تشكل "الماس بورترPorter". كما أن القدرة التنافسية لا تقتصر فقط على الأسعار، بل أيضاً على التكنولوجيا، فالشركات لا تتنافس من خلال إنتاج نفس المنتجات بتكلفة أقل، ولكن بإنتاج منتجات جديدة وإمكانات تقنية عالية المستوى.

المطلب الثاني: مراجعة الكتابات النظرية حول التجمعات الصناعية

منذ أن نجح الإقتصادي مايكل بورتر في إستخدام مصطلح ألفراد مارشال سابقا حول المناطق الصناعية، يستمر الشك في نجاح التجمعات الصناعية في تأكيد نفسه، فعلى الرغم من التقدم في البحث العنقودي الخاص بالتجمعات الصناعية، إلا أن أسلوبها لا يزال معقدا، سواءا على مستوى المفاهيمي وحتى آليات التطبيق ومبررات العمل به، وكذلك كيفية عمل التجمعات لتحقيق النمو الاقتصادي، وما إذا كانت السياسات الموضوعة لبناء أو تقوية التجمعات ستحقق النتيجة المرجوة منها، إذ يصعب تحديد مفهوم حقيقي للتجمعات الصناعية حتى في ظل توفر بيئة إقتصادية حقيقية.

في هذا المطلب، تم التطرق إلى تقييم نقدي للتجمعات الصناعية في جزءه الأول من ناحية التعريف، وفي جزءه الثاني من ناحية التطبيق، كما تم تناول في جزءه الثالث وجهات النظر الأربعة لنظرية مايكل بورتر في تعريفه للتجمعات الصناعية، وفي الأخير تم طرح بعض القضايا للنظر في نظريات التجمعات الصناعية.

الفرع الأول: تقييم نقدي للتجمعات الصناعية

يمكن حصر التقييم النقدي للتجمعات الصناعية في عدة عناصر أساسية، سواء من حيث تحديد مناهج التعريف، أو في تحديد المفاهيم أو حتى من ناحية التطبيق.

أولا–المفهوم الفوضوي للتجمعات الصناعية (عناصر تعريف): إذا كانت التجمعات الصناعية هي طريقة جديدة لتأهيل الأشكال المحلية لتنظيم أنشطة الإبتكار، فليس من السهل تحديد محتواها الدقيق أو تمييزها بطريقة جذرية عن المفاهيم التي سبق أن رأيناها من قبل، على غرار البيئات المبتكرة، تكنوبوليس والمناطق التكنولوجية...الخ، فلا يساعد بورتر نفسه كثيراً عندما يقول إن التجمعات الصناعية هي"... مجموعة قريبة جغرافياً من الشركات والمؤسسات المرتبطة، تكون مترابطة في مجال معين وترتبط ببعض العناصر المشتركة وتتكامل معها"، بحيث يمكن للمرء أن يجعل نفس النوع من الملاحظات حول معظم التجمعات المتعلقة بالشركات المحلية. لقد تمكن فيسر (Feser، 1998) من ملاحظة أنه "على الرغم من الاهتمام الشديد بالتجمعات الصناعية في سياسات التنمية الاقتصادية في أوروبا وأمريكا الشمالية، إلا أن هناك عدد قليل من الإجماع على التعريف الدقيق للتجمعات، والديناميكيات التي تكمن وراء نموها وتطورها، وكذلك المبادرات لبناءها أو تعزيزها". ومع ذلك، لا يتم إنكار نجاحهم، ونادراً ما أثار المفهوم الإقتصادي مثل هذا الحماس، لا سيما في سياق السياسات التنموية الإقليمية[1].

إن الطابع المتعدد الأبعاد والغامض للمفهوم، يطرحان مشاكل عديدة في التعريف النظري والتحقيق المنهجي، فلا يقتصر الأمر على التجمعات الصناعية الغير واضحة في النطاق الجغرافي والديناميكيات الإقتصادية

[1] André Torre, Clusters et systèmes locaux d'innovation : Un retour critique sur les hypothèses naturalistes de la transmission des connaissances à l'aide des catégories de l'économie de la proximité, Revue : in Régions et Développement, France, N°24, 2006, P.19.

الداخلية فقط، والتي يصعب تحديدها بدقة، حيث يستخدم المحللون المختلفون تلك الأفكار بطرق مختلفة لتناسب أغراضهم الخاصة،* فهناك العديد من المحاور الرئيسية للارتباك، إذ أن المشكلة التي تثيرها تعريفات التجمعات الصناعية تكمن في عدم وجود حدود واضحة المعالم، صناعية وجغرافية على حد سواء، فالتساؤل هنا يكون على مستوى التجميع الصناعي الذي يجب تحديده، ونطاق الصناعات والأنشطة المرتبطة أو التي ينبغي إدراجها في التجمع، هذا بالإضافة إلى البحث في المدى الذي يجب أن تكون الروابط بين الشركات فيه قوية. فلا توجد إشارة صريحة في تعريفات بورتر بأن التجمعات هي كيانات متخصصة إقتصاديا بالمعنى المارشالي، ومع ذلك فإن جميع الأمثلة غالباً ما تكون ضيقة جدًا. فبالإضافة إلى ذلك، تكمن تساؤلات أخرى من خلال تحليل ما هو النطاق المكاني، وعلى أي مدى جغرافي، وهل تعمل عمليات التجمعات (الروابط بين الشركات، والآثار غير المباشرة للمعرفة، والمنافسة، وشبكات الأعمال التجارية والشبكات الاجتماعية، وما إلى ذلك)، كما يجب الإجابة على إشكالية ماهية الكثافة المكانية لهذه الشركات وتفاعلاتها التي تحدد التجمع، فلا تكمن الصعوبة فقط في وجود حدود للتجمعات الصناعية، كما يعترف بها بورتر، فهي "تتطور بإستمرار"، وذلك في وجود أو ظهور شركات وصناعات جديدة والتي يمكن أن تتقلص أو تراجعت في ظل وجود الشركات القائمة على التجمعات، والأهم من ذلك هو أن التعريف نفسه يبدو معتمًا وغامضا نوعا ما[1].

لقد أدى غموض مصطلح " التجمعات الصناعية" أو ما يعرف أيضا بـ"التجمعات العنقودية" في الأدبيات إلى تواضع كبير في مستوى إستخدامه من بلد إلى آخر، بحيث تختلف عملية التكتل الجغرافي هذه بشكل كبير.

الجدول رقم (5.1): أهم المراجع النقدية في مجال التجمعات الصناعية.

النهج	المراجع
نظام الابتكار الوطني أو الإقليمي	Edquist, 1997; Freeman, 1987; Lundvall , 1992; Nelson , 1993
المنطقة الصناعية	Marshall, 1890, Beccatini 1975
بيئة مبتكرة	Aydalot, 1986, Maillat and Perrin, 1992
منطقة التعلم	Cooke, 1998; Morgan and Nauwelaers, 1998; Florida, 1995
الشبكات	Hamdouch, Depret, 2008,2010; OCDE, 1999, 2001
التجمعات الصناعية	Porter, 1990, 1995, 1998

Source: Younes Fredj et Abdelkader Hammadi, Le processus d'émergence du cluster en Algérie: Etude de Cas, le cluster Biotech (Alger), Publication de CREAD, Online: dspace.cread.dz:8080/handle/CREAD/363, consulté le: 15 08 2018.

* أنظر على سبيل المثال، تعدد التفسيرات المستخدمة في العالم: DATAR-OECD، Congress on Local Clusters، 2001.

[1] Ron Martin and Peter Sunley, Op.Cit., P.10.

تجتمع هذه المفاهيم في الأدبيات المخصصة لتحليل التجمعات، وفي سياق السياسات المكرسة لها، بحيث يتكون مفهوم التجمع من مجموعة من الجهات الفاعلة والمتنوعة من المجالين العام والخاص: الشركات ومراكز البحوث والموردين والعملاء والمؤسسات العامة والحاضنات والعاملين في الشتات، وما إلى ذلك، الذين يعملون في الفضاء جغرافيًا مع الحفاظ على العلاقات داخل المنظمة[1].

التجمع هو تركيز جغرافي للاعبين العاملين في التكنولوجيا، توحدها سلاسل القيمة الاقتصادية، وتعمل في بيئة تتميز بدعم البنية التحتية، وتبادل إستراتيجية مشتركة لمواجهة نفس الأسواق. ويمكن تعريف التجمعات الصناعية في ثلاثة مجالات هي: الإقتصادية والعلائقية والإقليمية (Hamdouch،a2008)؛ Lartigues و Soulard ، 2008)[2]:

أ–وفقا للمحور الاقتصادي: التجمعات الصناعية تتكون من مجموعة من الشركات والمؤسسات في نفس المجال من النشاط، وهي جزء من سلسلة القيمة نفسها، ومع الأنشطة التكميلية.

ب–وفقا لمحور العلائقية: فإنها تتحقق الروابط بين الوحدات المكونة وتنسيق أعمالهم.

ج–وفقا لمحور إقليمي: يتم تعريف التجمعات من إنتشارها الجغرافي وتركيزها من حيث عدد وكثافة اللاعبين في المنطقة.

لا يوجد تعريف عالمي موحد للتجمعات الصناعية، إذ يتطور وفقا لطبيعة الجهات الفاعلة، والسوق المستهدفة، والسياق السياسي والاقتصادي والجغرافي والثقافي، فووفقا لحمدوش (Hamdouch، a2008)، "على الرغم من الكثير من العمل في هذا الموضوع، فإنه لا يوجد تعريف حقيقي يمثل التجمع (بشكل عام، وبشكل أكثر تحديدا في حالة تجمعات الابتكار)، هذا بالإضافة لعدم ترسيم حدودها المكانية ومضمونها، حيث لم يتم بعد تحديد شروط ظهورها وتطورها". ومع ذلك، هناك العديد من أنواع العناقيد الصناعية التي تظهر للرد على التحديات الصناعية والمجتمعية، فوفقا لكاربونارا (karbonard، 2004)، فإن تجمعات القدرة التنافسية تفضل أنواعا مختلفة من التفاعلات بين أعضائها، وحاليا لا يوجد تصنيف وحيد لأداء تجمعات القدرة التنافسية، مما يجعل تقدير هذه التفاعلات أكثر تعقيدا وتنسيقها[3].

ثانيا–إرتباك في تعاريف التجمعات: يمكننا أن نلخص أهم التعاريف المتعلقة بالتجمعات الصناعية، والتي نجد فيها العديد من التشابك والإرتباك في تحديد المفاهيم الحقيقية للتجمعات، وتشمل ما يلي[4]:

[1] Younes Fredj et Abdelkader Hammadi, Processus D'émergence D'un Cluster Biotechnologie, Cas De Sidi-abdallah En Algerie (alger), La Revue des Sciences Commerciales, Volume 16, Issue 2, L'Ecole des Hautes Etudes Commerciales, juin 2017, P.155.

[2] Benjamin Zimmer, Structuration d'un cluster d'innovation: Application aux projets d'innovation dans une grappe d'entreprises en gerontechnologie, These de doctorat, spécialité: Génie Industriel, École Centrale des Arts et Manufactures, École Centrale Paris, France, 2012, P.49.

[3] Idem.

[4] Ron Martin and Peter Sunley, Op.Cit., P.12.

-بالنسبة لمايكل بورتر (porter، 1998a، P.199): "التجمعات عبارة عن مجموعة شبه جغرافية من الشركات المترابطة والمؤسسات المرتبطة بها في مجال معين، ترتبط ببعضها بعناصر مشتركة وأوجه التكامل"؛

- كل من (Crouch and Farrell، 2001، P. 163) يرون بأن "المفهوم الأكثر عمومية للتجمعات الصناعية يشير إلى شيء أكثر مرونة، وهو ميل الشركات التي لها نوع الأعمال مماثلة إلى تحديد مكان قريب من بعضها البعض، فوجود تجمع بشكل خاص في منطقة ما يكون غير مهم بالنسبة لهم"؛

-يرى روزنفيلد (Roenfild،1997، P.4): "إن التجمعات الصناعية تستخدم ببساطة لتمثيل تجمعات الشركات القادرة على تحقيق التآزر بسبب قربها الجغرافي والترابط، على الرغم من أن نطاق توظيفها قد لا يكون واضحا أو بارزا"؛

-يرى فيسر (Feser، 1998، P.26) "بأن التجمعات الإقتصادية ليست مرتبطة فقط بالصناعات والمؤسسات الداعمة لها، بل ترتبط وتؤيد المؤسسات الأكثر تنافسية بفضل علاقاتها"؛

-عرف سوان آند بريفيزر (Swan، 1996، P.139) "على أن التجمعات هنا بأنها مجموعات من الشركات داخل صناعة واحدة في منطقة جغرافية واحدة".

-ويعرف كل من (Swann and Prevezer، 1998، P.1) "بأن التجمعات الصناعية تعني مجموعة كبيرة من الشركات في الصناعات ذات الصلة في موقع معين".

-كل من (Simmie and Sennett، 1999a، P.51) يقولون: "نحن نعرف مجموعة مبتكرة كعدد كبير من الشركات الصناعية و / أو الخدمات المترابطة التي تتمتع بدرجة عالية من التعاون، عادة من خلال سلسلة التوريد، وتعمل في ظل ظروف السوق نفسها".

-بالنسبة لكل من (Roelandt and den Hertag، 1999، P.9) فإنه "يمكن وصف التجمعات الصناعية بأنها شبكات من منتجي الشركات المترابطة (بما في ذلك الموردين المتخصصين) الذين يربطون بعضهم البعض في سلسلة إنتاجية ذات قيمة مضافة".

-كل من (Van den Berg، Braun and van Winden، 2001، P.187) يعرفون التجمعات على "أنها مجموعة المصطلحات الشائعة ترتبط إرتباطا وثيقا بهذا البعد المحلي أو الإقليمي للشبكات، كما تتقاسم معظم التعريفات فكرة المجموعات باعتبارها شبكات محلية من المنظمات المتخصصة، التي عملياتها الإنتاجية ترتبط ارتباطًا وثيقًا من خلال تبادل السلع والخدمات و/ أو المعرفة".

-يرى (Enright، 1996، P.191) بأن "التجمعات الإقليمية هي مجموعة صناعية تكون فيها الشركات الأعضاء على مقربة من بعضها البعض".

وتكمن المشكلة في تحديد المفاهيم المتعلقة بالتجمعات الصناعية، من خلال المجموعة السابقة الذكر من التعاريف في أن المصطلحات الجغرافية تستخدم بطريقة عشوائية، كما يعترف بورتر نفسه، على ما هو الهدف من

التعلم أو العميل أو صانع السياسة الذي يقصد منه التحليل، بحيث يتمثل الضعف الرئيسي في عدم وجود أي شيء متأصل في المفهوم نفسه للإشارة إلى نطاقه أو حدوده المكانية، أو ما إذا كانت عمليات التجميع المختلفة تعمل على مستويات جغرافية مختلفة وبأي طريقة. كما أن إستخدام المصطلح للإشارة يكون إلى أي مقياس مكاني يتم فيه توسيع المفهوم، حيث يفترض أن "عمليات التجميع" تكون مستقلة عن توسيع النطاق. فإذا كانت نفس العوامل الخارجية والشبكات التي تكتنف التجمعات تعمل بالفعل على مجموعة متنوعة من المقاييس المكانية، فهذا يضعف بالتأكيد الأهمية العملية والتحليلية لمفهوم التجمعات الصناعية[1].

الفرع الثاني: عناصر التطبيق للتجمعات الصناعية

من الواضح أن المفهوم المعرف بشكل غامض حول التجمعات الصناعية لا يفسح المجال للتعريفات التجريبية السهلة أو الدقيقة، ففي الواقع، وفي معظم التطبيقات، تعتمد على الخرائط الجغرافية للتجمعات الغير متطورة وأسلوب إنتشارها غير معروف، في حين يمكن تحديد الأدلة التطبيقية من خلال تحديد الأنشطة المترابطة (المنبع والمصب) فهي غالبا ما يتم تفصيلها.

لقد طبقت عديد الدول سياسات التجمعات الصناعية، على غرار الاتحاد الأوروبي الذي تبنى العمل بسياسات التجمعات في إستراتيجياته التنموية من أجل تعزيز الابتكارات في أوروبا، حيث تعتبر إدارة المعرفة فيه عنصرا حاسما (Saussois، 2000)، إذ تحتل أوروبا حاليا حوالي 1205 منظمة أو تجمع صناعي عشوائي. ومع ذلك، فلقد كان هناك مؤخرا عديد المؤلفات الأكاديمية التي لها موقف نقدي للغاية فيما يتعلق بالتأثير الإيجابي لسياسات التجمعات وكيفية تنفيذها، حيث إن هؤلاء المنتقذين الأكاديميين لديهم طبيعة متعددة، والتي يمكن تفصيلها فيمايلي[2]:

أولا–أساس نظري هش: حيث ينتقد العديد من الأكاديميين بأن السلطات الحكومية قد سارعت في تنفيذ سياسات التجمعات الصناعية على أساس أفكار مايكل بورتر (1990،1998، c1998)، وذلك بالرغم من أن مفهوم التجمع يرتكز على نظرية هشة (Kiese & Wrobel، 2011؛R.Martin & Sunley، 2003؛ Nathan & Overman، 2013).

ثانيا–مضاعفة الأهداف، نظام مغلق في التفكير وفصل للخصوصيات المحلية: بعض النقاذ الآخرين يرون بأن سياسات التجمعات الصناعية تجمع بين الكثير من الأهداف المختلفة (Burfitt & Macneill، 2008)، والتي تعتبرها الحكومات الاقليمية نظام مغلق (H. Bathelt & Dewald، 2008؛ Rugman، 1992، Shearmur، 2011a)، وبأن الأمثلة على أفضل الممارسات تعتبر بمثابة نماذج يحتذى بها ويتم تنفيذها بعد ذلك في مناطق دون مراعاة الخصائص المحلية المحددة لها (F. Sautet Desrochers &، 2009).

[1] Ron Martin and Peter Sunley, Op.Cit., P.12.
[2] Anna Glaser, Op.Cit., P.3.

ثالثا–تشابك قوي بين الجهات الفاعلة: تتسم التجمعات القائمة على السياسات بالتعقيد الشديد لوجود تشابك في مساحات العمل المختلفة (فعلى سبيل المثال، الحكومات ومديري المجموعات الموجهين بالسياسات وأعضاء التجمع الموجودين في السياسات) مع وجهات نظر مختلفة. وهذا التعقيد يقود بعض المؤلفين الآخرين إلى القول بأن نتائج التجمعات القائمة على السياسات لا يمكن "التلاعب بها"، وبالتالي فإن النهج الأفضل هو التخلي عن سياسات التجمعات كلية والتركيز بدلا من ذلك على التجمعات القائمة على السياسات (Nathan & Overman، 2013، p.397).

الفرع الثالث: وجهات النظر الأربعة لبورتر في تعريفه التجمعات الصناعية

يسهل تصنيف وجهات النظر في فهم ومتابعة النتائج النظرية، هذا بالإضافة إلى تحديد الفوائد المتعلقة بالتجمعات، فمن خلال تحديد الإطار النظري المتعلق بتحديد المفاهيم وأهم النتائج التي توصل إليها بورتر الذي يعتبر المساهم الاكبر في وضع الاسس النظرية للتجمعات الصناعية وفق أطروحته المعروفة بإسم نهج الماسة بورتر، حيث أعتمد في تحليلاته على أسس مختلفة منها، من منظور الإقتصاد الكلي، الجزئي والإجتماعي، ومنظور آخر متعلق بالجغرافيا الاقتصادية.

أولا–الإقتصاد الجزئي: غالبا ما يرى بورتر التجمعات من منظور الاقتصاد الجزئي، من خلال تساؤله حول كيف تستفيد الشركات من بيئة التجمعات العنقودية، فمنذ تقديم نموذج الماس، تم تقديم عدد من النظريات من مختلف المدارس، بحيث قدمت كل نظرية فوائد التجمع الخاصة بها، على الرغم من أن بعض الفوائد تحدث في أكثر من نظرية واحدة. يجادل بورتر بأن نموذجه الماسي على أنه قابل للتطبيق بشكل عام، ولكن مع عرض النظريات الأخرى بمرور الوقت أدت إلى ظهور عدد من الفوائد التي لم يتم إحتسابها في نموذج الماس[1].

ويعتمد نموذج الماس على أربعة معايير أساسية بالإضافة إلى عاملين إضافيين، كما هو موضح في الشكل الموالي (أنظر: الشكل رقم (8.1))، أين يتعامل المعيار الأول الذي يطلق عليه "أجرة العامل" مع العرض القريب للعوامل المتغيرة، حيث نظم بورتر تلك العوامل في مجموعتين أسسايتين، الأولى تتمثل في العوامل الأساسية، مثل الموارد الطبيعية والديموغرافيا والموقع وما إلى ذلك، أما والثانية، تتمثل في العوامل المتقدمة، مثل القوى العاملة الماهرة، البنية التحتية للاتصالات، إمدادات البحث والتطوير، كما تتضمن الإستراتيجية الهيكلية، هيكل التنافسية، الهيكل الداخلي والعمليات الداخلية للشركات، هذا بالإضافة إلى التنافس القائم على الابتكار (المنافسة الإيجابية) بينهم. أما بالنسبة لشروط "الطلب" فهي تعني وجود منصة عملاء متطلبة قريبة، بحيث تم التأكيد عليها على أنها حاسمة من قبل بورتر، وهذا من شأنه زيادة دفع الشركات إلى الابتكار وتطوير منتجاتها حتى تتحقق القدرة التنافسية الإضافية لتلك المؤسسات. كما يتطلب معيار الصناعات ذات الصلة والداعمة صناعات رأسية وأفقية تقع بالقرب من بعضها البعض، وهذا يؤدي إلى العديد من الفوائد وفقا لبورتر. وبدلا من الاستحواذات الرأسمالية

[1] Martin Persson, Adis Sabanović, Henrik Wester, Op.Cit., P.7.

على إستنزاف الأموال، فإن الشركات لديها موردين وعملاء مجاورون، وهذا يغذي الكفاءة في العديد من الجوانب ويقلل من المخاطر والتأخير، كما أنه يتيح الفرصة للتأثير على صانعي السياسات للاستثمار في مختلف أشكال البنية التحتية، وهو أمر مفيد لجميع الشركات ذات الإحتياجات لها[1].

تم تصنيف الفوائد التي تم الحصول عليها من نظريات التجمع الإضافية إلى أربعة منظورات متعلقة بالاقتصاد الجزئي، حيث يتم حساب المنافع من حيث القدرة التنافسية للشركات، فعلى سبيل المثال، تعزيز الابتكار والتكاليف المشتركة ونطاق العمل وخلافه، أين تم تقديم نموذج الماسة بورتر في منظور الإقتصاد الجزئي[2].

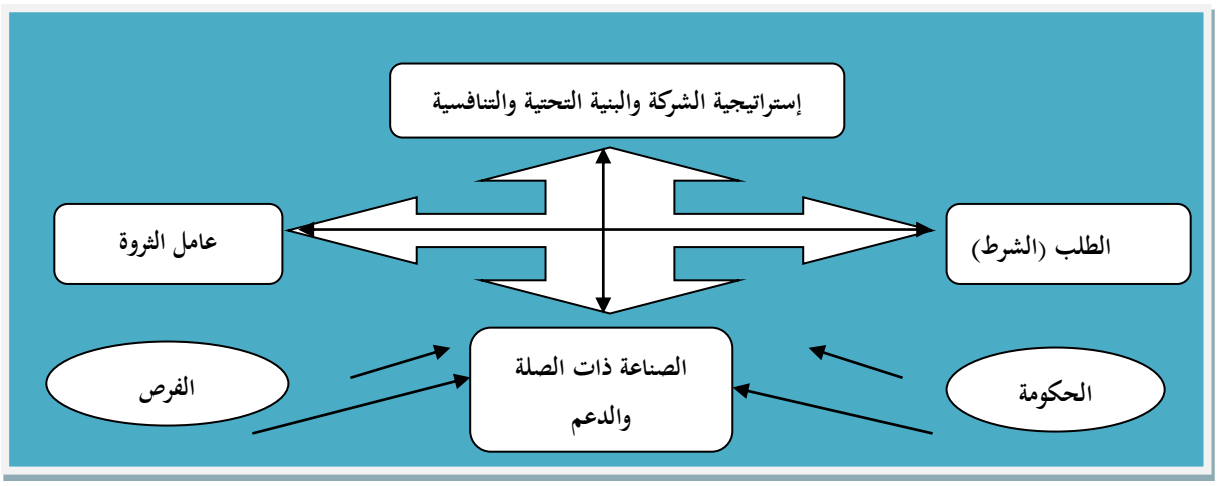

Source: Martin Persson, and al, 2007, P11.

ثانيا–الإقتصاد الكلي: يصف النموذج الماسي الأصلي المعايير التي يجب أن تلتزم بها منطقة الأعمال من أجل بناء بيئة عنقودية تنافسية دولية في منظور الاقتصاد الكلي، وبالتالي فإن بعض هذه المعايير يجب أن تكون مفيدة للشركات الفردية، حيث أن التجمعات الناجحة تتكون من شركات ناجحة[3]، كما يشير منظور الاقتصاد الكلي إلى مساهمة التجمعات في القدرة التنافسية للبلد.

كان عالم الاقتصاد الكلي ألفريد مارشال أول من أشار إلى تطوير التجمعات الصناعية، التي تم تصنيفها في ذلك الوقت، والتي كان يُعتقد أنها تفسير للتنمية الاقتصادية للمناطق الصناعية، أين تمت الإشارة إلى المناطق الصناعية على أنها تركيز للأنشطة الإقتصادية في مدينة أو منطقة ما. ومع هذه النظرية بإعتبارها كنقطة إنطلاق، قامت ببناء إطار لنظريات أخرى لتطوير التجمعات في عالم اليوم، كما يعد مستودع العمالة مصدرا كبيرا للشركات العاملة في بيئة عنقودية والذي يعتبر عاملا مهما بالنسبة لتعزيز القدرة التنافسية للبلد. يشرح مارشال على أن تلك الفوائد كانت ناجمة عن ثلاث قوى رئيسية (Kuah، 2002) تشمل تدفقات المعرفة، وذلك من

[1] Martin Persson, Adis Sabanović, Henrik Wester, Op.Cit., P.11.
[2] Ibid., P.7.
[3] Idem.

خلال آثار المعرفة بين الشركات، المدخلات والخدمات المتخصصة من الصناعات الداعمة، إضافة إلى سوق العمل المجمعة جغرافيا. وتتمثل مزايا الإقتصاد الكلي في[1]:

-الآثار غير المباشرة للمعرفة؛ توسع سوق العمل؛ علاقات العملاء والموردين من خلال التكنولوجيا الحديثة؛ التوحيد والتخصص؛ التعاون؛ تطوير التكنولوجيا؛ الإستراتيجيات والمسارات المشتركة.

ثالثا-المنظور الإجتماعي العلمي: وغالبا ما تتمتع هذه القواعد الإقليمية بالقوة، فمن خلال هذا المنظور، يتم تفسير شبكات الابتكار المحلية أقل من خلال الحاجة الوظيفية لتبادل المعرفة وجها لوجه، وذلك نظرا لأن التعاون القائم بين الباحثين أو المهندسين الذين ينتمون إلى منظمات مختلفة ولكنهم قادمون من نفس المجال سواءا كانوا متعلقين بالجامعة أو ينتمون إلى نفس الشبكة الاجتماعية أو العائلية (Grossetti and Bes، 2001). فالقرب الجغرافي هو سبب إقتصادي للتكتل أو إنشاء التجمع أكثر من كونه أثرا إجتماعيا ناتجا عن تكامل العلاقات الاقتصادية والعلاقات الفردية (فلا يكفي وضع عميلين في نفس المكان أمام بعضهما البعض للحصول على التآزر، فمن الضروري أن تنتمي إلى نفس الشبكة أو تبادل التمثيلات المشتركة)[2].

ضمن النهج العلمي الاجتماعي، مثلت بعض الأعمال الضخمة في مجال الأبحاث الدولية الصناعية للتسويق والمشتريات في أواخر السبعينيات (Tikkanen، 1998)، من خلال مناقشة الشبكات وأهمية العلاقات القوية، والثقة العالية والتحكم في علاقة بين المشتري والبائع، وتدفقات المعلومات وإبداعات المعرفة (IMP، 1982)، بحيث تعتبر تلك الأبحاث بأن إحدى المؤسسات تدخل في علاقة للوصول إلى مدخلات أو موارد معينة داخل بيئة معينة، وفي سياقها الاجتماعي تعمل المنظمة كمكان لتبادل القيم، فعلاوة على نهج التفاعل فإن هناك حوافز للإعتراف في المنظمة عندما تكون تكاليف المعاملات عالية جدا في السوق، بحيث يجب أيضا أن يتحمل خفض تكلفة المعاملات عند التفكير في العمل في إطار الشبكات والمجموعات. كما أن الإشارة إلى الفائدة الحاسمة للثقة تعتبر الفائدة الأخيرة المضافة للمنظور الاجتماعي، حيث تحدد الفوائد الإجتماعية فيما يلي[3]: الوصول إلى الموارد؛ إنخفاض تكاليف المعاملات؛ الشبكات؛ السلطة والتحكم في القنوات؛ الثقة؛ التقنيات المشاركة؛ نقل المعرفة؛ تقليل عدم اليقين.

رابعا-منظور الجغرافيا الاقتصادية: إن الإطار الجغرافي للتفاعلات الاقتصادية مشروط إلى حد كبير بتفاعل المؤسسات، حيث يظهر القرب الجغرافي حاليا كعامل قوي في شرعية هذه المؤسسات (تعزيز الذات المحلية)، وبالتالي، فإن السياسات المحلية تنتج من الناحية المؤسسية على القرب الجغرافي كنمط مفضل للتفاعل الاقتصادي. لقد أصبح البحث عن التآزر بين الجهات الفاعلة المحلية أساس معظم سياسات التنمية المحلية، فغالبا ما تؤدي المراكز الفنية أو المتنزهات التكنولوجية أو تجمعات التنافسية التي يتم إنشاؤها بمساعدة التمويل العام، إلى مشاركة

[1] Martin Persson, Adis Sabanović, Henrik Wester, Op.Cit., P.15.
[2] André Torre, Op.Cit., P.34.
[3] Martin Persson, Adis Sabanović, Henrik Wester, Op.Cit., P.18.

الجهات الفاعلة في الموقع دون آثار كبيرة من حيث التآزر. والواقع أن الدراسات الاستقصائية الأخيرة بشأن التعاون بين الشركات تبين أنه في معظم الحالات تتعاون الشركات مع منظمات غير موجودة في نفس المنطقة (Freel، 2002، Tether، 2002)، حيث تكون تفاعلات القرب ضعيفة نسبيًا[1]. ويمكن تلخيص هذه العوامل في الجدول التالي:

الجدول رقم (6.1): وجهات النظر المختلفة الخاصة بالتجمعات الصناعية.

وجهات النظر	المزايا
نموذج ألماسة بورتر	تعزيز الإبتكار؛ الصناعات الداعمة؛ المنافسة؛ مجمع عمالة متخصص؛ إنخفاض تكاليف البنية التحتية.
الإقتصاد الجزئي	مقياس إقتصادي النطاق؛ تعزيز التفاعل التجاري لرجال الأعمال؛ الخدمات اللوجستيكية.
الإقتصاد الكلي	الآثار غير المباشرة للمعرفة؛ مجمع سوق العمل؛ علاقات العملاء والموردين من خلال التكنولوجيا الجديدة والمعروفة؛ التطوير التطبيقي، التوحيد القياسي؛ التعاون؛ تطوير التكنولوجيا؛ إستراتيجيات ومسارات مشتركة في إطار التعاون؛ تدفقات المعرفة.
العلوم الإجتماعية	الوصول إلى الموارد؛ إنخفاض تكاليف المعاملات؛ الشبكات؛ السلطة والتحكم في القنوات الإجتماعية؛ بناء الثقة؛ تقنيات المشاركة؛ نقل المعرفة؛ التقليل من عدم اليقين.
جغرافيا الإقتصاد	التطور التقني؛ التعلم؛ البيئة الإجتماعية والثقافية.

Source: Martin Persson, Adis Sabanović, Henrik Wester, Op.Cit., P29.

في الأخير، نستنتج إنطلاقا من هذا المطلب بأنه تم التركيز على تعريف النظم الصناعية المحلية من خلال الأدبيات الحالية الموجودة المتعلقة بالتجمعات الصناعية، والتي كانت محدودة في توصيف التعايش والتعاون والسلوكيات المنافسة، هذا بالإضافة لمواجهة الصعوبات في تحديد أسباب وجودها وديناميكياتها العملية. في الواقع، لا يمكننا أن نفترض مسبقا بأن التركيز الجغرافي يفضل العلاقات بين الشركات، بحيث تلعب التجمعات الصناعية فيه دورا في هذا الاطار، حيث وجد عديد المؤلفون الإقتصاديون صعوبة في التعبير عن تقسيم العمل المحلي، وإنشاء أصول محددة من خلال تنمية المهارات الداخلية، وجذب الشركات، والعمل المتخصص، وما إلى ذلك.

ومن أجل الجمع بين المفاهيم، يبدو أنه من الضروري لنا أن ننظر في منظورين زمنيين مختلفين يؤسسان لإستراتيجية التجمعات الصناعية التي تعتمد على الواقع البيئي المحيطي الخاص بكل منطقة. وبالنظر إلى محاولة الحكومات تحقيق الكفاءة الاقتصادية على المدى القصير، تساعد مبادرات الربط الشبكي (من خلال الاتحادات

[1] André Torre, Op.Cit., P.35.

ومنتدى الأعمال ...إلخ) على إجتذاب التكتلات من المنظمات اللازمة لتطوير الرؤية المحلية والدولية للتجمعات الصناعية، بحيث يرتبط إرثها التاريخي بمنظور طويل الأجل مع تطور الأصول الخاصة بكل إقليم.

المطلب الثالث: تنوع الممارسات ومقاييس الآداء في التجمعات الصناعية

لقد تطورت المعرفة حول النظريات المرتبطة بالتجمعات الصناعية، وأستمرت في الإنتشار منذ نشر الميزة التنافسية للأمم التي أدت إلى تزايد عدد المبادرات المتعلقة بالتجمعات الصناعية العنقودية في المدن والأقاليم في عديد البلدان، بحيث أدت تلك التطورات لمساعدة الباحثين في عملهم لتحديد المكونات الأساسية لتشكيل تلك التجمعات، هذا بالإضافة إلى تحديد أشكال متنوعة لتصنيفها، أين أثبتت تلك الأبحاث بأنه هناك تنوع كبير في الممارسات الخاصة بعناقيد التجمعات الصناعية.

في هذا المطلب، قمنا كخطوة أولى، بشرح أهم مراحل دورة حياة التجمعات الصناعية من خلال التطرق إلى خطوات تشكيلها ومميزاتها. أما في المرحلة الثانية، فلقد تم تفصيل العلاقات الداخلية الموجودة في التجمعات، كما تم تحديد مكونات التجمعات الصناعية والتي أشتملت على الشركات، الحكومات، الجهات والمؤسسات الداعمة، والهيئات ومؤسسات خدمات الأعمال، الهيئة البحثية. وفي المرحلة ثالثة، تم تحليل طرق وصف وقياس العناقيد الصناعية، وفي الأخير تم التطرق إلى خصائص وأهمية التجمعات الصناعية الحديثة بالنسبة للشركات العاملة فيها.

الفرع الأول: مراحل دورة حياة التجمعات الصناعية

ترجع المبادئ النظرية الخاصة بالتجمعات الصناعية لتبعيتها للمسار البحثي الإقتصادي، بحيث أن الأمثلة المذكورة في هذا العمل أثبتت بأن التجمعات تمر بمراحل من النجاح النسبي والإنحدار، وإن كان بعضها أكثر قوة من الآخرين، وهذا ما سيناقشه هذا القسم الفرعي، من خلال تحليل مدى مساهمة دورة الأعمال ونظرية النمو في فهمنا لدورة حياة التجمعات الصناعية.

تشمل دورات الأعمال التجارية على التقدم والنمو تارة والانخفاض والتراجع تارة أخرى في النشاط الاقتصادي، بحيث تنخفض وتيرة هبوط معدل النمو بشكل كبير، بإستمرار في معدل نمو النشاط الاقتصادي الكلي (Bry et al، 1971)[1].

أولا–المراحل: تصف أغلب الأعمال البحثية العلمية، ولا سيما أعمال كلونيت (2008)، المراحل الخمس لدورة حياة التجمعات، بغض النظر عن نوعه (أنظر: الشكل رقم (9.1))، حيث تمت ترجمة تلك الخطوات كما يلي[2]:

أ–التجمعات: منطقة جغرافية تتمركز بها عدد معين من الشركات، والجهات الفاعلة الاقتصادية الأخرى التي لا تعرف شيئا عن بعضها البعض.

[1] Adrian T.H. Kuah, Cluster Theory and Practice: Advantages for the Small Business Locating in a Vibrant Cluster, Journal of Research in Marketing and Entrepreneurship: V°4, Issue 3, 2002, P.221.
[2] Benjamin Zimmer, Op.Cit., P.55.

ب–النشأة: تبدأ الجهات الفاعلة الإقتصادية والشركات في التعاون بشكل رسمي أو غير رسمي على منطقة جغرافية حول نشاط مشترك يسمح لهم بإيجاد فرص جديدة (زيادة حجم التداول، والرصد القانوني المشترك، إلخ...).

خلال هذه المرحلة يتطلب ظهور منتج جديد توافر شروط عديدة أهمها، توفر كفاءة تقنية عالية مادية وبشرية ومستوى متقدم من البحوث النظرية والتطبيقية، وسوق داخلية قادرة على إستيعاب المنتجات الجديدة سواء بسبب إتساعها الجغرافي أو بسبب إرتفاع الدخول المتوسطة للأفراد، وهنا يفترض فيرنون، بأن بلدا مثل الولايات المتحدة يكون مهيئا قبل غيره من البلدان الصناعية لظهور المنتجات الحديثة. ومن أبرز خصائص هذه المرحلة أن إنتاج السلع الجديدة يقتصر عادة على السوق الداخلية، كما أن نفقات الإنتاج تكون مرتفعة بشكل واضح، حيث تتمتع المشروعات المنتجة لهذه السلع بإحتكار للسوق لفشل المشروعات الأخرى في الحصول على نفس مستوى المعرفة التقنية[1].

ج–التنمية: تتطور الروابط بين الفاعلين الاقتصاديين والشركات، وتستخدم الوسائل لجذب العناصر الفاعلة من مناطق جغرافية أخرى، كما يتم تنظيم الأنشطة ووضع الأدوات المشتركة الأولى للتعاون (الموقع الشبكي والرابط المشترك).

د–النضج: تحتوي التجمعات الصناعية على مجموعة من الفاعلين الاقتصاديين، والشركات والاقاليم، بحيث تقوم التجمعات بتطوير الروابط بينهم، ومع تجمعات أخرى تغطي نفس السوق، كما تقوم التجمعات بتنفيذ الأنشطة التي تشجع إنشاء شركات جديدة (الشركات الناشئة والمشاريع المشتركة والمنافع العرضية).

خلال هذه المرحلة، يرتفع الطلب على السلعة التي تلقى قبولا متزايدا، والتي يجري إنتاجها بصورة متزايدة بفعل إنخفاض في تكاليف إنتاجها وبالتالي إنخفاض أسعارها، مما يضاعف الطلب عليها محليا وحتى في الخارج، ففي البداية، يتم تلبية الطلب المحلي من خلال الإنتاج في تجمعات الابتكار، وبعد ذلك، يبدأ إنتاجها في الوصول إلى الاسواق الخارجية بواسطة الشركة المنتجة نفسها أو بواسطة شركات أخرى، كما يمكن كذلك من ظهور سلع مقلدة في بلدان أخرى، بحيث ينتشر بيع حقوق التصنيع وفي هذه المرحلة يبدأ إنتاج السلعة بالانتقال إلى بلدان أخرى أقل تطورا من الناحية العلمية والتكنولوجية[2].

هـ–التحول: تكرر التجمعات نفسها وتتكيف مع التغيرات في السوق المستهدفة، بحيث يمكن للتجمعات الصناعية أن تكرر نفسها إلى تجمعات أخرى لتلبية الإحتياجات أو تغيير أنشطتها وفقا لتوقعات متطلبات السوق.

[1] أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، جهاز توزيع الكتاب الجامعي، جامعة المنصورة، 2004، ص26.

[2] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص127.

الشكل رقم (9.1): دورة حياة التجمعات الصناعية

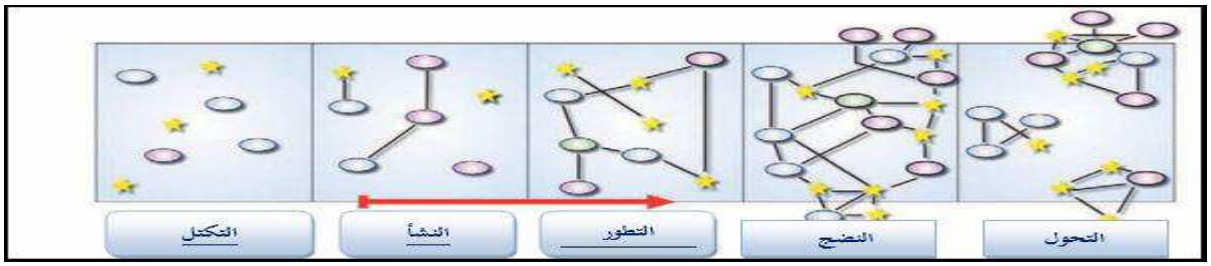

Source : Benjamin Zimmermais, Op.Cit., P56.

كما أقترح سوان وآخرون (Swan et al.، 1998) بأن التجمعات الصناعية لديها دورة حياة خاصة بها، تتعلق بصورة مباشرة بالتكنولوجيات المتقدمة، بحيث تحتوي كل صناعة على العديد من التقنيات، سواءا بإدخال تقنية جديدة أو أصبحت قديمة، ستكون هناك تغييرات كبيرة في صناعة ذلك النتوج. فإذا تم إستبعاد التكنولوجيا الجديدة لسبب ما من التجمعات، فقد يكون لها آثار كبيرة على القدرة التنافسية للتجمع، بحيث يرتبط مستوى التكنولوجيا بشكل مباشر بصحة تجمعات التكنولوجيا الفائقة، فهي تمتاز ببقائها على قيد الحياة أفضل من مجموعة التكنولوجيا الواحدة. كما يصف سوان Swan، ثلاث مراحل من دورة حياة التجمعات الصناعية، من خلال بداية عمل التجمع الصناعي، حيث يبدأ عدد الإدخالات الجديدة في الزيادة والنمو في حجم التجمع، وفي مرحلة دخول التجمع في الذروة يتوقف عن النمو في مرحلة التشبع، بحيث يرتبط مستوى الدخول بالتغير في التكنولوجيا كما أن الازدحام على جانب العرض أو الطلب يؤدي إلى نضج التجمع الصناعي[1].

ثانيا–المميزات: إن كل تجمع صناعي فريد من نوعه فيما يتعلق ببيئته الاجتماعية والثقافية، ومجال نشاط الشركات، والأهداف والعوامل المحددة الأخرى (Sôlvell et al، 2003)[2]:

–تتطور العناقيد الصناعية مع مرور الزمن، فهي ليست ظاهرة تظهر أو تختفي بين عشية وضحاها (Ketels، 2003)، ولا تظهر التجمعات بطريقة سحرية في مناطق عشوائية أو في مناطق توفر نظريا أفضل الظروف لنجاحها. تبدأ التجمعات الصناعية في العمل بالمناطق التي توجد بها موارد متخصصة، حيث تم تجميع عدد من الشركات خاصة منها الناشئة ووضع روابط إقتصادية للتعاون أو المنافسة بينهم. كما أن مبادرة التجمعات تنتمي إلى لاعب السوق (Sôlvell et al، 2003) الذي له تأثير كبير عليه، بحيث يمكنه دعم المبادرة ويمكنه جذب أعضاء آخرين مع مرور الزمن. ففي أكثر من 60% من الحالات الخاصة بالتجمعات الصناعية (Sôlvell et al، 2003)، فإن اللاعب المتحكم في السوق هي الحكومة التي من خلالها تقوم بمراقبة سلوك التجميع الطبيعي للشركات القائمة، وفي حالات أخرى، تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإطلاق مبادرات خاصة ترى من خلالها فرص التوسع في المنطقة (Leleur، 2009).

[1] Adrian T.H. Kuah, Op.Cit., P.223.
[2] Catalin Boja, Clusters Models, Factors and Characteristics“, International Journal of Economie Practices and Theories, V°1, N°1, 2011, P.41.

-أنجح التجمعات في المجالات التقنية، من خلال تكنولوجيا المعلومات، الخدمات الطبية، المستحضرات الصيدلانية البيولوجية، الاتصالات وتركيب السيارات.

-تتقدم التجمعات الصناعية في الأقاليم التي تتواجد بها مراكز بحثية قوية، فهي تولد مجمعات عمالة مهرة أو تدعم عمالة الابتكار في تلك المناطق الجغرافية مع الجامعات المعترف بها عالميا، بحيث تعتبر مختبرات الأبحاث العامة عوامل أساسية مهمة يمكن أن تدعم مبادرة التجمعات الصناعية العنقودية (Saxenian، 1996، Leleur، 2009).

- يؤثر الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة على ثقة الشركات في الإدارة العامة، والأهداف طويلة الأجل، وضمان بيئة إقتصادية لتبرير الإستثمار.

-سياسات الحكومة فيما يتعلق بتطوير المناطق الجغرافية أو الاقتصادية التي تؤثر على إنشاء التجمعات الصناعية وتطويرها عن طريق جذب المستثمرين الأجانب، وتوفير البنية التحتية وإتخاذ التدابير في مجالات أخرى مثل التعليم. في دراسات أجراها مشروع المرصد العنقودي (Sôlvell et al، 2003) على عدد كبير من التجمعات، خلصت إلى أن المساهمة المالية للحكومات تشمل في أكثر من 54% من المشاريع، وتم تمويل تجمعات أخرى بنسبة 25% بالتساوي بين القطاعين العام والخاص. وفقا لـ (Sôlvell et al، 2003)، هناك ثلاث مجموعات رئيسية من السياسات التي تديرها حكومة الإدارة، والتي يمكن أن تؤثر على مبادرات التجمعات الصناعية من خلال: السياسات الإقليمية المتعلقة بدعم الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسياسات جذب الإستثمارات والسياسات المتعلقة بالبحث والابتكار.

الشكل رقم (10.1): مراحل عمل التجمعات الصناعية

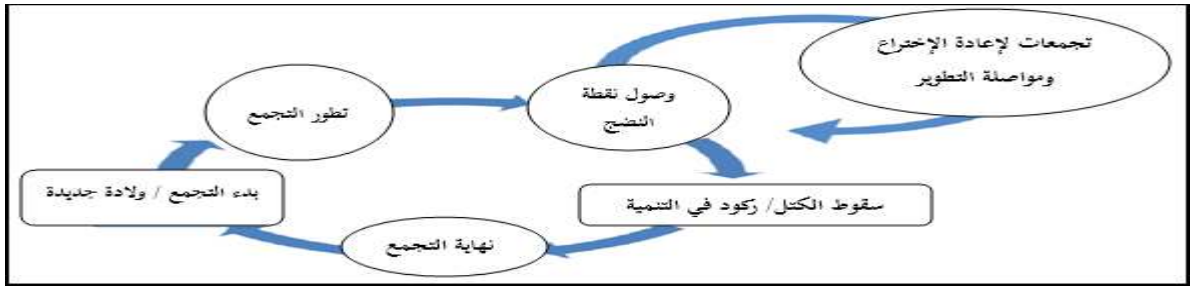

Source : Catalin Boja, Op.Cit., P.41.

إن الطرح القائل بأن هناك دورة حياة من التجمعات، تتعارض مع النهج التقليدي الذي لا يأخذ في الاعتبار ديناميكية عمل التجمعات الصناعية، بحيث تتبع تلك التجمعات دورة نمو معينة. لقد طور بودر وجون (1996) نموذجا يفسر تطور التجمعات طوال دورة حياتها، إذ أن تطور التجمعات يشبه تطور الصناعات، ولديه أربع مراحل منها: ظهور عدد قليل من الشركات؛ النمو مصحوبا بعدد كبير من الشركات والموظفين؛ والركود؛ والإنخفاض (أنظر: الشكل رقم (11.1)) [1].

[1] Amel Ben Abdesslem, Op.Cit., P.159.

الشكل رقم (11.1): مراحل النمو والركود خلال دورة حياة التجمعات الصناعية

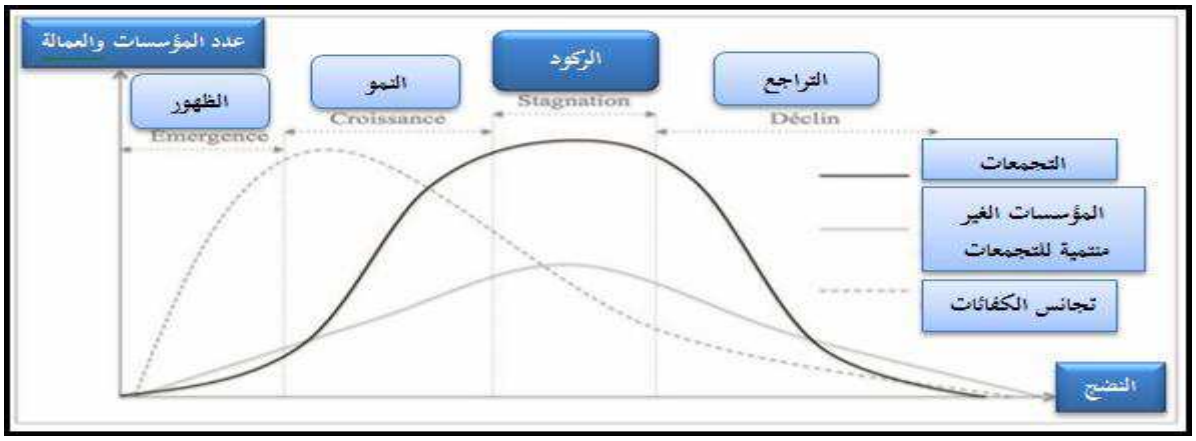

Source : Amel Ben Abdesslem, Op.Cit., P159.

خلال المرحلة الأولى من عمل التجمعات، لا تتزايد بسرعة سوى عدد قليل من الشركات التي تنشأ وتتنوع في المهارات، ومع بدء كل شركة في بإستخدام مجالات تكنولوجية جديدة في المنتجات على مستوى التجمع، تنتشر الإحتياجات المادية (المالية والبنية التحتية) خلال المرحلة الأولية، وبعد فترة طويلة، يصل التجمع إلى حجم حرج يسمح له بالتسارع في نموه، ويصبح هذا النمو معززا ذاتيا، بحيث تكتسي الإحتياجات الاجتماعية والعلاقاتية أهمية قصوى لعمل التجمع. ثم بعد ذلك، يتباطأ نمو التجمع عندما يصل إلى إمكاناتها السوقية وتصبح آثار الازدحام أكثر قوة، إذ أن عدم تجانس المهارات المتاحة في التجمعات أمر أساسي لتطويرها، فعندما تكون التجمعات في إنخفاض، لا يمكن دعم تغاير المهارات والإبتكارات. ثم بعد ذلك تصل إحتياجات التجمعات إلى التجديد التكنولوجي والتجاري، فبعض التجمعات قادرة على تجديد نفسها من خلال إيجاد سوق جديدة أو تكنولوجيا جديدة لبدء مرحلة جديدة من النمو، شريطة أن يزيد التجانس مرة أخرى على المرحلة الاولى، أما التجمعات الاخرى فيعانون من قفل تكنولوجي، مما يؤدي إلى تضييق على نطاق عمل التجمع، بعد اختفاء سوقهم أو وجود تجمعات جديدة أكثر حركية ونشاط. كما أن تطور التجمعات سيكون معقدا وهشا (فيلدمان وفرانسيس 2004)، والذي من شأنه أن يشجع السلطات العامة على التأثير في ظهور التجمعات وتطويرها. كما توجد لدى الشركات العنقودية دورة حياة تختلف عن دورة الشركات الأخرى، إذ أن ديناميكية التجمعات لا تظهر إلا بعد مرحلة ظهورها، فلا توجد سوى دراسات قليلة عن ظهور التجمع، حيث يصعب إكتشاف هذه التجمعات الناشئة ولا يمكن دراستها إلا بعد ذلك، حيث تتوقف ديناميكية العنقودية خلال مرحلة الانخفاض، ثم تؤثر التجمعات على الشركات (مقارنة بآداء الشركات الأخرى التي تنتمي إلى التجمع)، وإن القدرة الإستيعابية القوية للشركات خلال مرحلة ظهورها تجعل من الممكن إستغلال المسافات التكنولوجية في وقت مبكر وإستخدام المزيد من أوجه التآزر، وبالتالي إنشاء التجمعات. فخلال مرحلة النمو، تقوم الشركات بضبط وتوليد المسافات

التكنولوجية المثلى، فهذا التوازن يمكن فقط أن يكون خلال مرحلة الركود عن طريق التكامل التدريجي للمعرفة الخارجية، غير أن تطوير تجمع ما قد يكون غير متكافئ بسبب عدم تجانس الشركات[1].

ثالثا–مراحل تطوير التجمعات الصناعية: هناك أربع مراحل لتطوير التجمعات (تجمعات القدرة التنافسية، 2009)[2]:

أ–رسم الخرائط العنقودية والمشاركة المبدئية: وفي هذه المرحلة، تتمثل الأهداف الرئيسية في إنشاء ترابط الاقتصاد العنقودي، وإدماج الشركات الرئيسية معا حول المصالح المشتركة، وإختبار مدى ملاءمة المشاريع الطويلة الأجل، ولذلك من المهم تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين وقادة التجمعات الذين سيعملون بنشاط على إدارة المبادرة العنقودية في المستقبل.

ب–تشخيص وصياغة الإستراتيجية: وتتمثل بعض الاهداف الرئيسية في بناء التعاون بين الشركات ورفع المعالم الإستراتيجية المشتركة، فعلى الرغم من أهمية تشخيص واقع الصناعة وإستراتيجية الإنتاج، إلا أن تطبيق أدوات تشخيصية لتقييم اتجاهات السوق، وسلاسل القيمة، وتحليل الوضع التنافسي للتجمعات، مهم للغاية في وضع إستراتيجية تجمع معقولة، بحيث يكون من المفيد جدا دراسة وتحليل أمثلة التجمعات الصناعية الناجحة الأخرى.

ج–تنفيذ السياسات الإستراتيجية والمبادرات المؤسسية: وتتمثل أهداف العملية في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية، وتعبئة الاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال، ومن المهم أيضا في هذه المرحلة تعبئة قادة التجمعات لبدء حوارات منتجة بين القطاعين العام والخاص، وذلك لتنفيذ السياسات والمبادرات الاستراتيجية. كما يجب على شركات التجمعات أن تعمل جنبا إلى جنب مع المؤسسات الحكومية للإفراج عن قيود السياسات الفورية وصياغة إستراتيجيات طويلة الأجل وإصلاح السياسات.

د–إستدامة ما بعد المشروع: ويمكن أن تتسم هذه العملية بالإستمرار في الإستثمارات الطويلة الأجل والاطلاع بمشاريع ما بعد المبادرة، إذ تعتبر جدية العناية بالتجمع من خلال إضفاء الطابع الرسمي على الهيكل المؤسسي للتجمع أمرا أساسيا لاستدامة المشروع، كما أن الشبكات الاجتماعية المرتبطة بالمبادرات العنقودية تكون ضرورية لضمان إستمرارية التجمعات.

ومع ذلك، قد تعتمد كفاءة التجمعات الصناعية على عوامل خارجية مختلفة: الطلب المحلي، وتطوير الصناعات ذات الصلة والداعمة، وعوامل الإنتاج (رأس المال والبنية التحتية) (بورتر، 1990)، بحيث أن تلك المؤشرات تعتبر عوامل مساعدة لتحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة، وبالتالي فإن كفاءة التجمعات تعتمد على مدى تحقيق التنمية في المنطقة العاملة بها.

[1] Amel Ben Abdesslem, Op.Cit., P.159.
[2] Ivars Kassalis, Industrial clusters: A coefficient factor for integrated development, Intelektinė Ekonomika (Intellectual Economics), University of Latvia- LV-1050 Riga, Aspazijas, V°5, N°2(10), 2011, P.215.

الفرع الثاني: المكونات الأساسية والعلاقات الصناعية داخل التجمعات الصناعية

أولا–مكونات التجمعات الصناعية: هناك خمسة عناصر أساسية مكونة للعنقود الصناعي، وهي تعتبر أساس تشكل أغلب التجمعات الصناعية بمختلف أشكالها، وتشمل ما يلي[1]:

أ–الشركات: الشركات أو المؤسسات هي المحرك الرئيسي للعنقود أو التجمع الصناعي، والعنصر الذي يقوم بعمليات الإنتاج، وتفعيل الإبتكارات، وإيجاد فرص العمل، وجلب الإستثمارات، ورفع القيمة المضافة، وزيادة الصادرات.

ب–الحكومة: الحكومة هي التي تقوم بضمان وضع الخطط والسياسات اللازمة لتطوير التجمع الصناعي قيد التنفيذ، كما تقوم بالمساعدة في بناء علاقات العنقود مع الجهات الحكومية والخاصة المختلفة التي يمكن أن تساهم في دعم تنمية العنقود، إضافة لتقديم الدعم المادي لتشجيع القطاع الخاص والمؤسسات الأخرى للمشاركة في تطوير العنقود، وضمان سد الفجوات الموجودة.

ج–الجهات والمؤسسات الداعمة: تشمل الجهات البحثية والمؤسسات المالية، بحيث يختلف الدور الرئيسي لتلك الجهات كل حسب إختصاصه في توفير التقنية، والابتكارات، والتمويل، والتدريب، والبحوث والتطوير، التي تعمل كهمزة وصل بين الشركات العاملة في التجمع الصناعي.

د–هيئات ومؤسسات خدمات الأعمال: الدور الرئيسي لتلك الهيئات هو تشجيع التعاون بين الشركات العاملة في التجمع الصناعي وزيادة ديناميكية العنقود، وذلك من خلال إيجاد التحالفات والمشاريع المشتركة والترويج للمنتجات، كما تهدف لإيجاد رؤية مشتركة للشركات العاملة، وتعمل على تأطير وتنظيم الروابط بين شركات العنقود ببعضها وبينها وبين الجهات الأخرى خارج التجمعات.

هـ–الهيئة البحثية: الدور الرئيسي لهذه الهيئة، هو توفير بعض العناصر الضرورية في البيئة المحيطة بالعنقود، والتي تعتبر ظرورية لنشأته وزيادة فاعليته ونشاطه منها (مؤسسات علمية وبحثية، الجامعات ومراكز بحوث). كما تتوفر البيئة المحيطة بالعنقود على أنظمة وقوانين، وبنية تحتية حديثة في مجال الإتصالات والمواصلات.

ثانيا–العلاقات داخل التجمع: يرتبط بفكرة التجمعات الصناعية عدد من المفاهيم المتعلقة بالمراحل المختلفة لإتمام العملية الإنتاجية ودورة السلع والخدمات والمنتجات الوسيطية بين الوحدات المختلفة، وتشمل هذه المفاهيم العلاقات الصناعية بين مختلف المؤسسات داخل العنقود[2]:

[1] زهير زواش، العناقيد الصناعية كنموذج استرشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة –حالة الجزائر، مجلة العوم الانسانية، العدد 42، مجلد ب، جامعة قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2014، ص63.

[2] طرشي محمد، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية العدد 13، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2015، ص9.

أ–الأنشطة التابعة: وهي التي ترتبط فيها المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة بعلاقة مباشرة مع مؤسسة كبيرة، وتعتبر هذه الأنشطة تابعة لأنها متوقفة على حركيات المؤسسة الكبيرة، وفي هذا الإطار يمكن التميز بين نوعين من العلاقات:

–التعاقد من الباطن (المناولة) :يمكن تعريف المناولة على أنها عقد مكتوب يعهد بموجبه صاحب الصفقة إلى الغير تنفيذ جزء من صفقته ويختار صاحب الصفقة بحرية المتعاقدين معه من الباطن شريطة أن يبلغ صاحب المشروع بطبيعة الأعمال التي يعتزم التعاقد بشأنها من الباطن وهوية المتعاقدين المذكورين وعناوينهم التجارية وتسميات شركاتهم وعناوينهم. وتأخذ المناولة عدة أشكال منها:

- **التعاقد من الباطن لشراء الطاقة الإنتاجية:** حيث يقوم المنتج الأصلي لسلعة ما بالتعاقد مع أحد الوحدات الإنتاجية، لإنتاج السلعة وفقاً لمواصفات محددة في نفس الوقت الذي تقوم فيه الشركة الأصلية بإنتاجها، ويتم ذلك لعدم قدرة هذه الأخيرة على إنتاج الكمية الكافية لتغطية الطلب على هذه السلعة.
- **التعاقد من الباطن نتيجة للتخصص** :حيث تقوم الشركة الأصلية بتفويض مقاول بإنتاج الكمية المطلوبة من السلعة وتمثل هذه الحالة نوع من التكامل الرأسي في العملية الإنتاجية.
- **التعاقد من الباطن مع المورد:** في هذه الحالة المقاول يسيطر على عملية التصميم والتطوير وطرق الإنتاج ويتفق مع الشركة الأم على تصنيع أحد أجزاء المنتج النهائي. تلعب المناولة الصناعية دوراً مهما في تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لديها، والتصرف الدقيق والمحكم في وسائل إنتاجها، كما تلعب دورا أساسيا في تنمية وتنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية ورفع قدرتها الإنتاجية والتنافسية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر المناولة الصناعية، والتي أصبحت نشاطاً ملحوظاً من الاستراتيجيات الناجحة في تنمية الصناعة، ولذلك تأسست بورصات أو مراكز للمناولة والشراكة الصناعية في كثير من بلدان العالم، وتوفر هذه المراكز بنوكاً للمعلومات تحتوي على قواعد معلومات للمنتجات والمؤسسات التي تعمل على إنتاجها، كما تساهم هذه المراكز في تنظيم معارض للمناولة الصناعية تلعب دوراً أساسيا في الترويج للمنتجات وعقد الصفقات وجذب الاستثمار والشراكات بهدف تطوير المؤسسات الصناعية القائمة والرفع من قدرتها التنافسية، ويمكن أن تكون بورصات أو مراكز المناولة حكومية أو مشتركة أو خاصة. بالإضافة إلى أن الصناعات المغذية (المناولة) تعتبر مجالا حيوياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونذكر على سبيل المثال شركة جنرال موتور التي تتعامل مع أكثر من 30.000 مورد صغير، وشركة رونو الفرنسية التي تتعامل مع 50.000 مورد صغير وتصل نسبة اعتماد الصناعات الكبيرة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة إلى 89.2 % في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة والى 88.4 % في صناعة السيارات ومعداتها وإلى 86.9 % في صناعة الآلات في اليابان.

ب–المؤسسات المحيطة: يشير هذا المفهوم إلى قيام الشركة الأم بشراء سلع وسيطة أو خدمات مساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخلياً، وفي هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات والتي تكون صغيرة أو متوسطة الحجم بإنتاج تلك المكونات أو تقديم تلك الخدمات لصالح الشركة الأصلية، وهذا ما يطلق عليه بالتزويد الخارجي والذي يعتبر أحد أشكال العلاقات الراسية بين المنشأة.

ج–التزود الخارجي (Outsourcing): يشير هذا المفهوم إلى قيام الشركة الأم بشراء السلع الوسيطة أو الخدمات المساعدة للعملية الإنتاجية بدلا من إنتاجها داخليا، وفى هذه الحالة تقوم إحدى الوحدات الصغيرة أو المتوسطة الحجم بإنتاج تلك المكونات أو تقدم تلك الخدمات لصالح الشركة الأم. ويمثل التزود الخارجي أحد أشكال العلاقات الرأسية بين المنشآت، ومن بين أهم المكاسب الكامنة لعملية التزود الخارجي بالنسبة للشركة نجد تحسين الجوانب المالية إضافة الى الجوانب الإنتاجية[1].

د–التحالفات الإستراتيجية: إلى جانب التعاقد من الباطن والتزويد الخارجي فإن الشركات الحديثة تعرف أنواعاً أخرى من العلاقات في مجالات التطوير التكنولوجي والتشارك في المعلومات وبرامج التدريب، وهي العلاقات التي تدخل تحت مسمى التحالفات الإستراتيجية، حيث تتجه الشركات إلى هذه العلاقات لما فيها من ميزة في التشارك في تكلفة الحصول على الخدمات الفنية والتقنية والمعلوماتية وبالتالي توفير في التكاليف. ويلاحظ أن هذا النوع من العلاقات أصبح يحتل أهمية كبيرة في العناقيد الصناعية المتطورة وخاصة العالمية منها، وأن ذلك يستدعي بيئة أعمال ناضجة ومتطورة، إضافة إلى وجود قاعدة تشريعية وقانونية ملائمة.

الفرع الثالث: وصف وقياس العناقيد الصناعية:

تم بذل جهود كبيرة من طرف عديد الباحثين الاقتصاديين من أجل تحديد مكونات التجمع وقياس آثار التجمعات الصناعية عبر مختلف المناطق، حيث يعتمد المقياس الأكثر إستخدامًا من طرفهم على التركيبة القطاعية للإقتصاد الإقليمي، بما في ذلك حصص الموقع، وذلك من خلال، حصة العمالة في منطقة معينة وفي صناعة معينة، وأيضا بالنسبة لحصة العمالة الكلية للبلد في هذه الصناعة.

كما تستخدم مجموعة معقدة من التقنيات لتحديد أو قياس التجمعات، بدءا بالقطاعات الصناعية الفردية، بحيث يتميز كل قطاع بمجموعة من المتغيرات المرتبطة بالقدرة التنافسية للقطاع، والصادرات، ومركزية التسيير والتوظيف، كما تم أيضا إستخدام تقنيات رياضية تسمى "بالتحليل العنقودي الهرمي" لفرز القطاعات الصناعية المختلفة في مجموعات من القطاعات التي تتشابه ببعضها البعض ومختلفة عن المجموعات الأخرى[2].

[1] زايري بلقاسم، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2، جامعة سطيف، الجزائر، 2007، ص 176.

[2] Hal Wolman, Diana Hincapie, Diana Hincapie, Clusters and Cluster-Based Development: A Literature Review and Policy Discussion, Published by Journals of Economic Development Quarterly, George Washington Institute of Public Policy (GWIPP), 2014, P.3.

أولا–قياس الحجم والأهمية: تميل البلدان والمناطق المختلفة إلى تحديد التجمعات الصناعية في مجموعة متنوعة من الطرق المخصصة، وذلك باستخدام مجموعة واسعة من تقنيات ومعايير البحث. فوفقا لبعض المراقبين، فإن الإجراءات المخصصة تكون دائماً موضع شك بالنسبة لتعريف وتنفيذ سياسة التجمعات (Doeringer and Terkla، 1995)، وفي الواقع، هناك صندوق أدوات لمجموعة كبيرة يمكن من خلاله تحديد التجمعات، فعلى سبيل المثال، علاقات المدخلات والمخرجات المستندة إلى الصناعة، وتحليل الحصة المشتركة، وحصص المواقع، وتوقعات نمو الصناعة، ودراسات الحالة والتنبؤات حول إمكانات الأعمال منتجات وتكنولوجيات معينة (Rosenfel، 1995). كما أن تنوع التقنيات التحليلية العنقودية المختلفة يدين بالكثير للتقنيات المختلفة التي تنشرها مختلف هيئات التنمية الاقتصادية والاستشارات العاملة في هذا المجال المتنامي، حيث تختلف منهجيات تحديد التجمعات في إستخدام نوع التحليل والتقنيات الإقتصادية[1].

وبعد عملية تحليل وتحديد التجمعات، يواجه صانعو السياسة بعد ذلك قرارات صعبة، والمتمثلة في تحديد التجمعات التي ستعمل معها، إذ تعتبر عملية إختيار التجمعات أحد أكثر الجوانب إثارة للجدل التي تواجه ممارسي التنمية الاقتصادية عند إعتماد نهج قائم على التجمعات الصناعية، إذ يجب توخي الحذر أثناء عملية الاختيار، بحيث لا يتم إهمال التجمعات التي لا تحصل على أولوية من وكالات التنمية (Enright، 2000)، أين يدعي (Lagendijk، 1999b) بأن هناك مسارين رئيسيين لإختيار التجمعات الصناعية هما[2]:

أ–الأول، هو النهج "من أعلى لأسفل" الذي يتم فيه وضع قائمة بالتجمعات على أساس التحليل العنقودي، حيث يواجه هذا النهج مشكلة تبرير سبب تضمين تجمعات معينة وإستبعاد تجمعات أخرى. كما يرى (Enright، 2000) بأن صانعي السياسة غالباً ما يجدون صعوبة في مقاومة التجمعات المألوفة (مثل التكنولوجيا الحيوية والوسائط المتعددة وما إلى ذلك) عندما يكون هناك خلفية حقيقية قليلة في هذه المجالات، وحتى إذا قاوم هذا الإغراء، فستكون عملية إختيار التجمعات دائما على أساس إختيارات تعسفية معينة، أين تم العثور على هكذا نهج في أماكن مثل بلاد الباسك (Lagendijk، 1999b).

ب–الثاني، هو النهج "من القاعدة إلى القمة" الذي يرى أن المبادرة تتخذ من قبل الجهات الفاعلة داخل القطاع نفسه، حيث تستفيد مقاربات القاعدة بشكل عام من الميول القائمة للإطلاع بالعمل المشترك والتعاون، بحيث ينطوي هذا النوع من النهج على عملية إختيار ذاتي، وقد لا يتناسب مع التجمعات القوية إلا مع الأنماط القائمة للتعاون الأفقي والعمودي، يكون متجاهلا للتجمعات الضعيفة ذات الإمكانات الإنمائية القوية. وهذا النهج شائع في بلدان جنوب أوروبا مثل إسبانيا وإيطاليا، وخاصة المناطق الصناعية الإيطالية.

العديد من الدراسات شملت دراسة أنواع مختلفة من التجمعات، بحيث يعرض الجدول التالي بعض أنواع التجمعات الصناعية في العالم، بحيث يفصل لكل نوع من أنواع التجمعات، حسب البلد المرافق، وأصحاب

[1] Ross Brown, Op.Cit.
[2] Idem.

المصلحة المعنيين والغرض المقصود منه. نجد عالميا بأن جميع هذه الأنواع من التجمعات تهدف إلى أن تكون حلقة وصل قوية في سياسات التنمية الإقتصادية في الإقليم[1].

الجدول رقم (7.1): تصنيف أصحاب المصلحة والغرض من التجمعات.

البلد	نوع التجمع	أصحاب المصلحة	الأهداف
فرنسا	نظام الإنتاج المحلي؛ تجمع الأعمال	TPE / PME	القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية للأقاليم
	قطب المنافسة	الصناعة / البحوث والتعليم	الابتكار والتنمية الاقتصادية للأقاليم
ألمانيا	شبكة المهارات	الصناعة / البحوث والتعليم	الابتكار والتنمية الاقتصادية للأقاليم
إسبانيا	الكتالانية العنقودية	الصناعة / البحوث والتعليم	الابتكار والتنمية الاقتصادية للأقاليم
السويد والدانمارك	التجمعات الصناعية	الصناعة / البحوث والتعليم	الابتكار والتنمية الاقتصادية للأقاليم
إيطاليا	المنطقة الصناعية	TPE / PME	القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية للأقاليم
المملكة المتحدة	التجمعات الصناعية	الصناعة / البحوث والتعليم	الإبتكار والتنمية الإقتصادية للأقاليم
اليابان	التجمعات الصناعية	الصناعة / البحوث والتعليم	الإبتكار والتنمية الإقتصادية للأقاليم
الولايات المتحدة الأمريكية	التجمعات الصناعية	الصناعة / البحوث والتعليم	الإبتكار والتنمية الإقتصادية للأقاليم

Source : Benjamin Zimmermais, Op.Cit., P51.

ويبين الجدول رقم (7.1) على أن وصف وقياس التجمعات الصناعية لا يزال مفهوم نظري، بحيث أن الأهداف وأصحاب المصلحة والأقاليم التي تم نشرها تعتبر كأدوات للتنمية الصناعية والإقتصادية لدى عديد الدول الأخرى.

ثانيا–تصنيفات التجمعات الصناعية: طريقة واحدة لتصنيف التجمعات الصناعية، هي وفقا للعمليات التي يتم من خلالها إنتاج منافع المجموعة، حيث يفترض بعض الباحثين ثلاثة نماذج أساسية لتصنيف عمليات التجمعات: إقتصادات التكتل، والتجمع الصناعي، والشبكات الاجتماعية (Iammarino and McCann، 2006)، بحيث ينتج كل نموذج من هذه النماذج منافع التجمع بطرق مختلفة (إن نموذج التجمع يحتوي على عدة أشكال مختلفة من المزايا التي تنتج عن عمليات مختلفة تمامًا). كما يقترح جوردون وماكان، فإن أحد أشكال التمييز هو ما إذا

[1] Benjamin Zimmer, Op.Cit., P51.

كانت التجمعات تنتج فوائد تلقائياً أو كنتيجة للتفاعل، كما يمكن أن تشمل طرق أخرى لتصنيف التجمعات تكون من قبل أعضائها[1].

نجد تصنيف التجمعات العنقودية حسب نوع التجمع وفئة العضوية، إذ يمكن أن تشمل أنواع التجمعات الصناعية العلاقات التي تتضمن ما يلي[2]: صناعة السلع أو الخدمات المنتجة؛ الموردين أو المستهلكين لهذه الصناعة؛ الأعمال التجارية أو الخدمات المهنية المتعلقة بهذه الصناعات؛ صناعات أخرى تنتج منتجات مماثلة أو تستخدم عمليات مماثلة؛ الرابطات التجارية المكونة من شركات في صناعة أو صناعات ذات صلة (مثل التكنولوجيا العالية)؛ العمال ذوي المهارات المتخصصة أو المهن المستخدمة من قبل هذه الصناعات؛ مؤسسات تنمية القوى العاملة التي توفر التدريب للعاملين في هذه المهارات (مثل برامج التدريب وكليات المجتمع)؛ المؤسسات البحثية المرتبطة بالمنتجات والعمليات والتسويق وما إلى ذلك ذات الصلة بالمجموعة (مرافق البحث والتطوير، والجامعات البحثية)؛ الحكومة كمنظم ميسر، مزود للحوافز، دعم الإستثمارات والإعانات، إلخ...

في ختام هذا المطلب، يمكننا أن نستنتج بأنه لا يوجد توصيف حقيقي لطرق خاصة لإنشاء أو تحديد التجمعات الصناعية بالنظر للإختلافات الكبيرة الموجودة بين أطروحات الباحثين، لكن في المقابل، وبشكل عام، يوفر العمل ضمن التجمعات الصناعية العديد من المزايا للمؤسسات العاملة داخل التجمعات الصناعية والتي يمكننا سردها فيما يلي:

- تؤدي التجمعات إلى تقليل في تكاليف أثناء المرحلة الإنتاجية وبالتالي رفع الكفاءة الإنتاجية، مما يؤدي إلى رفع المزايا التنافسية للمنتجات وزيادة فرص الصادرات، ومنه خفض البطالة وجذب الإستثمارات الأجنبية؛
- توفير البنية التحتية المناسبة للصناعة؛
- تسهيل الحصول على الموارد المالية، نتيجة لوجود أسواق مالية على دراية بالصناعة؛
- يساعد على زيادة فرص التخصص وتقسيم العمل؛
- التكامل مع المؤسسات الأخرى للحصول على مزايا الحجم والمقدرة على دخول أسواق جديدة؛
- تسهيل الحصول على العمالة المدربة والموردين المتخصصين؛
- تسهيل تبادل المعلومات واكتساب المعرفة، ومنها سرعة الاستجابة للتغيرات في الصناعة؛
- زيادة القدرة الإبتكارية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والتطور المستمر.

[1] Hal Wolman, Diana Hincapie, Op.Cit., P.4.
[2] Idem.

المطلب الرابع: مقارنة مبادرات التجمعات الصناعية والمفاهيم المشابهة

إن التجمعات الصناعية الخاصة بجميع أشكالها وهياكلها هي عبارة عن تركيزات جغرافية للشركات أنشأة لتوفير بنية تحتية أفضل وأبحاث وتطوير أكبر، كما أنها تتوفر على حوافز حكومية غير موجودة خارج تلك المناطق. وغالبا ما يتم تأسيسها عن طريق التدخل المباشر في السياسة الصناعية لتعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي، من خلال تقديم الدولة لسياسة الحوافز، بهدف جذب الشركات المرساة والشركات الأخرى المحيطية أو الاجنبية إلى نفس الموقع، ومن الأمثلة على ذلك نظم الانتاج المحلية والمناطق الصناعية.

في هذا المطلب، تطرقنا فيه لبعض المبادرات العنقودية والمفاهيم المشابهة، حيث تم تحليل سلاسل القيمة لمايكل بورتر، إضافة إلى مقارنة التجمعات الصناعية بالمناطق الصناعية، ونظم الإنتاج المحلية وسلاسل القيمة.

الفرع الأول: التجمعات الصناعية وسلاسل القيمة

عادة ما تكون التجمعات الصناعية متمركزة جغرافيًا، وقد تمتد إلى سلاسل القيمة عبر مناطق جغرافية متعددة، كما تميل مشاريع سلسلة القيمة إلى التركيز بشكل أكبر على مساعدة المستفيدين المحددين، الذين عادة ما يكونون عالقين في مشاكل مالية، مثل المنتجين في منطقة معينة أو المزارعين الذين يتلقون أسعارا منخفضة.

تميل مشروعات التجمعات الصناعية إلى إشراك سلسلة القيمة بأكملها، بالإضافة إلى أي كيان لديه القدرة على التأثير في مستوى التجمعات وخارجها، وتشمل هذه الكيانات المتداولين، والمصنعين، والمصدرين، ومعاهد التدريب، ومكاتب معايير الجودة الحكومية، وما إلى ذلك، بحيث يعتبر تحليل سلاسل القيمة واحدًا فقط من عدة أدوات قد يدعمها نهج التجمع[1].

أولا–مفهوم سلاسل القيمة: إن سلاسل القيمة العالمية مفهوم حديث وصيغة جديدة للتجارة الدولية، تقوم بموجبها عدة بلدان بالاشتراك في إنتاج السلع والخدمات، حيث تكتسي المزايا النسبية والمطلقة ووفرة وندرة عناصر الإنتاج ويمثل كل إقتصاد أو صناعة "سلاسل القيمة" دورا هاما في التوزع الجغرافي لأنشطة الإنتاج في إطار في سلسلة إنتاج دولية تقوم على التبادل في السلع والمنتجات الوسيطة "الحلقة". وتعرف سلاسل القيمة العالمية بأنها جميع المهام والأنشطة المشتتة دوليا، التي يتم القيام بها من جانب الشركات أو العمال لنقل منتج أو خدمة من مرحلة التصور الى المستعمل النهائي، وهي تشمل التصميم، الإنتاج، التسويق، التوزيع، والبحث والتطوير، وإدارة النفايات وإعادة تدويرها. وتقاس مدى مشاركة كل بلد في سلاسل القيمة العالمية بمدى القيام بهذه الأنشطة في إقتصاده، ومدى إضافة قيمة الى الخطوات السابقة في السلسة وتصدير قيمة مضافة الى الخطوات اللاحقة[2].

[1] Shakya, Mallika, Op.Cit., P1-95

[2] سميحة جديدي، سعاد جرمون، مداخلة تحت عنوان:"التجمعات الصناعية" ضمن "سلاسل القيمة العالمية" كاستراتيجية لترقية الصناعة بالبلدان النامية–دراسة تجمعات صناعة مكونات السيارات بالهند للفترة 2009 – 2016، في إطار المؤتمر الدولي الاول حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر يومي 6و7 نوفمبر 2018، جامعة البليدة2.

الشكل رقم (12.1): سلسلة القيمة عند بورتر.

المصدر: عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة الاستراتيجية: إدارة جديدة في عالم متغير، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص 189.

ثانيا–التجمعات الصناعية المحلية وعلاقتها بسلاسل القيمة العالمية: تصف سلسلة القيمة على أنها عملية تنظيم إنتاج لمنتجات أو خدمات معينة، وهي تشير إلى مجموعة كاملة من الأنشطة ذات القيمة المضافة واللازمة لنقل منتج من مرحلة التصور إلى مرحلة التسويق للمستهلك النهائي، وتصبح عالمية عندما تتوزع جغرافيا عبر الحدود الى بلدان مختلفة، في حين يمثل التجمع مجموعة الروابط بين المؤسسات ضمن سلسلة قيمة لإنتاج منتج معين، وهي تشمل التعاقد من الباطن والاستعانة بمصادر خارجية ونتيجة لذلك تتزايد المنافسة في إطار سلاسل القيمة العالمية بين تجمعات المؤسسات وليس بين شركات منفردة. وقد عززت العولمة روابط سلاسل القيمة العالمية من حيث توزيع السلع المادية، وتدفقات المعارف والأفكار، وربط المنتجين المشتتين جغرافيا بالأسواق العالمية. وينتظم النشاط الاقتصادي بشكل شبكة من التجمعات الصناعية المتخصصة تتزايد ترابطا بمرور الوقت، وتعد الروابط داخل التجمع غنية وفعالة نتيجة القرب المكاني .ويمكن لتجمعات المشاريع أو المجموعات التعاونية للشركات العاملة في سلاسل القيمة الصناعية نفسها أو ذات الصلة أن تلعب دورا رئيسيا في ربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالأسواق الدولية من خلال سلاسل القيمة العالمية. ويمكن أن تواجه المؤسسات التحدي المتمثل في الارتقاء بالتنظيم الصناعي المحلي في شكل تجمعات أو سلاسل قيمة .ويوفر التركيز على التجمعات الصناعية أداة لتحليل دور الروابط الداخلية في توليد مزايا تنافسية واستدامة رفع مستوى المشاريع .أما تحليل سلسلة القيمة فهو أداة توفر صورة كبيرة حول دور الروابط مع الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية[1].

الفرع الثاني: التجمعات العنقودية والمناطق الصناعية

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين المناطق الجغرافية الإقليمية والمناطق الصناعية، فقد قدم مايكل بورتر (2000) مساهمة كبيرة، بحيث أعاد النظر في فكرة التركز الاقتصادي في مجال إستراتيجيات الأعمال التجارية، وذلك لفهم تأثيرها على القدرة التنافسية للبلدان. لقد تغلب بورتر على نموذج المنطقة الصناعية القائم إلى حد كبير على أنظمة

[1] سميحة جديدي، مرجع سبق ذكره.

الشركات الصغيرة والمتوسطة، وصاغ مفهوم التجمعات الصناعية، ففي أحدث تعريف له، يعتبر بأن التجمعات هي عبارة عن تركيزات جغرافية للصناعات المرتبطة بالمعرفة والمهارات والمدخلات والطلب و/ أو الروابط الأخرى (Delgado، Porter، Stern &، 2016، P.1)، وبالتالي، يمكن أن تشمل تلك التجمعات منظمات ذات أحجام وأنواع مختلفة (M. Porter & Ketels، 2009). وفي ضوء ذلك، يمكن إعتبار المناطق الصناعية نوعا من التكتلات، حيث تتألف من شركات ذات حجم صغير ومتوسط، خاصة منها في الصناعات التحويلية الخفيفة (Declercq، 2018، P.15؛ M. Porter & Ketels، 2009)[1].

تتمتع البيئة الاقتصادية الخاصة بالمناطق الصناعية أيضا بخصائصها رئيسية والمتمثلة في: أولا، تتكون المنطقة الصناعية من عدد كبير من الشركات المتخصصة في نفس الصناعة أو في الصناعات الفرعية؛ وثانيا، وجود العديد من المعاملات المتكررة والمتتالية بين الشركات المشاركة؛ وثالثا، تعتمد العلاقات بين السكان المحليين على السلوك السابق للشركاء؛ ورابعا، توجد ضوابط إجتماعية لأولئك الذين يتصرفون بشكل خاطئ (أي، كسر علاقات السوق والرفض الإجتماعي لها). ويمكن تلخيص بعض الأدوار الأساسية للبيئة المحيطة فيما يلي[2]:

أولا–دور المؤسسات المحلية: ووفقا لما ذكره (Dei Ottati، 1996)، فإن للرقابة الاجتماعية دورا مهما في الحفاظ على البقاء الفعلي للمنطقة الصناعية كنموذج للتنظيم الإجتماعي–الإقتصادي، وفي هذه الحالة، تكون الثقة هي العامل المهم. ومع ذلك، فإن السيطرة تكون فعالة فقط داخل مجتمع صغير ومتجانس (Dei Ottati، 2003b)، ونتيجة لذلك، فإن بعض المؤسسات المحلية تكمل الرقابة الإجتماعية في المنطقة الصناعية لضمان التوافق والتعاون المتبادل في دعم الثقة. فبعض الأمثلة على المؤسسات المحلية ذات الأهداف العامة والتي تشمل الفاعلين الأساسيين كالأحزاب السياسية والحكام المحليين، وأولئك الذين لديهم أهداف إقتصادية مثل، الجمعيات الريادية المحلية والنقابات مهنية، حيث يشدد بيكاتيني Becattini على دور المؤسسات الرئيسية في دعم مجتمع المنطقة الصناعية من خلال السوق والشركة والأسرة والسلطات المحلية والعديد من المؤسسات العامة والخاصة والاقتصادية والسياسية والثقافية والخيرية والدينية والهيئات الفنية، بحيث أن هيكل المجتمع والمؤسسات تضعه في بيئة النشاط الاقتصادي (Becattini، 1990)[3].

ثانيا–العوامل المؤثرة في آداء المناطق الصناعية: بالنسبة لدور الإجراءات الجماعية هناك على الأقل عاملين رئيسيين يؤثران على بقاء وديمومة عمل المنطقة الصناعية (Dei Ottati، 2003b).

–أولاً، يجب أن تكون الشركات الموجودة داخلها قادرة على إكتساب أدائها والحفاظ عليه، إذ يعتمد أداء منطقة صناعية خاصة فيما يتعلق بالابتكار، إلى حد كبير على خصائص السياق الاجتماعي الذي يتم فيه تضمين

[1] Valeria Giacomin, A Historical Approach to Clustering in Emerging Economies, Published by Harvard Business School, Working Paper 18-018, 2017, P.6.
[2] Poppy Ismalina, An Integrated Analysis of Socioeconomic Structures and Actors in Indonesian Industrial Clusters", Thesis PHD in Economics and Business Administration, University of Groningen, Groningen, Netherlands, 2011, P.14.
[3] Ibid.

الإنتاج. فمن خلال أداء المنطقة الصناعية، فإن مجموعة الشركات العاملة في تلك المناطق تكون لديها القدرة على تكييف الإنتاج مع المتطلبات المتغيرة للسوق، حيث أن رغبة العمال المهرة ورجال الأعمال في التعاون وتكريس خبراتهم المختلفة للتحسين المستمر، والتنوع في المنتجات، والعمليات، هي أهم عامل في تحسين مجموعة المنتجات والخدمات المقدمة، وكذلك في إيجاد أسواق جديدة بدلا من الاستثمار في البحث والتطوير.

-أما بالنسبة للعامل الثاني، يتمثل في البناء والحفاظ على التماسك الإجتماعي الداخلي، وإجماع بين مجموعات المصالح المحلية الرئيسية للإنخراط في البرامج الجماعية، بحيث يغذى هذا الإجماع، ويتغذى منه، وذلك بتكوين وتطوير شعور واسع بالانتماء للمجتمع المحلي ونظام الإنتاج الخاص به.

الفرع الثالث: أنظمة الابتكار الإقليمية (SRI)

يمكن إعتبار أنظمة الابتكار الإقليمية كشكل من أشكال التجمعات الصناعية، فهي تشترك وتتشابك في العديد من المزايا الخاصة بعمل الشركات فيها، ويمكن تلخيص ذلك في جزئين رئيسيين:

أولا-التجمعات والنظام الإقليمي للإبتكار: يعتبر القرب الجغرافي وعمليات التنظيم بين الشركات أمرا مهما في هذه العملية، بحيث لا تكون العلاقات بين الشركات مهمة بنفس القدر من الأهمية في مفهوم المنطقة الصناعية، بل من خلال العلاقة بين مؤسسات البحث والتطوير (الباحثون والعلماء والمهندسون، وما إلى ذلك)، والأعمال التجارية والحكومة، التي تؤثر بشكل كبير على القدرة التنافسية والإنتاجية لشركات التكنولوجيا الفائقة. وعلى عكس المنطقة الصناعية، حيث يأتي تعلم المعرفة بشكل أساسي من القوى العاملة الماهرة للشركات المحلية، إذ يقوم نظام الابتكار من خلال أنشطة البحث والتطوير، وتطبيق البحث لتطوير المنتجات وتسويقها وإبداعها، بحيث يلعب اللاعبون المتخصصون المهمون، مثل المؤسسات البحثية والجامعات والمختبرات الحكومية دوراً رئيسيا في تلك العملية[1].

ثانيا-التجمعات وأعمدة النمو الإقليمية: وعلى غرار التجمعات الصناعية، تبرز أعمدة النمو أهمية الموقع وإقتصادات التكتل، ولكنها تختلف إختلافا حادا في كيفية تحقيق النمو، بحيث أصبحت أقطاب النمو شائعة بين صانعي السياسة في الستينيات والسبعينيات. وبناءا على نظريات طورها عديد الاقتصاديون الخبراء، الذين يرون بأن جذب الشركات إلى منطقة أو إقليم يكون من خلال الحوافز الضريبية وتطور البنية التحتية وغيرها من مرافق دعم الأعمال التجارية. كما تعمل الحكومة كمخطط رئيسي في هذه العملية، بإستهداف الصناعات والمواقع باستخدام مجموعة واسعة من الحوافز، حتى في المناطق البعيدة عن المراكز الاقتصادية الرئيسية، كما تستخدم التجمعات الصناعية بدورها الحلول القائمة على السوق، وذلك من خلال الاستفادة من الأنشطة الاقتصادية القائمة في موقع معين، إذ تلعب الحكومة دورا مهما ومساندا في عملية يقودها القطاع الخاص[2].

[1] M'Rabety Otman, Méthode de qualification des grappes industrielles québécoises, Science, Technologie Et Innovation, Publication de l'Institut de la statistique du Québec, Canada, Novembre 2008, P.12.
[2] Shakya, Mallika, Op.Cit., PP.1-95

في ختام هذا المبحث، نجد بأن هناك إنتشارا واسعا من حيث التعرف على التجمعات الصناعية بشكل متزايد بإعتبارها ميزة هامة للاقتصاديات الحديثة، بحيث أصبح وجودهم أكثر وضوحا في الاقتصاد العالمي، حيث تشير المفاهيم المتتالية والتكميلية إلى أن التجمعات القوية تستفيد من الروابط الخارجية القوية وهي في وضع جيد للإستفادة منها. فقد أكدت البيانات التجريبية التي أصبحت متوفرة في السنوات الأخيرة الصلة القوية بين التجمعات الصناعية ومستوى الأداء الاقتصادي.

كما يمكن للتجمعات أن تحسن كفاءة أدوات السياسة الاقتصادية، فهناك طرق مختلفة لزيادة الفوائد الاقتصادية من التجمعات الموجودة. والأكثر تعقيدا هو مسألة كيف يمكن للإقتصاديات تطوير تجمعات جديدة. بحيث يعتبر هذا الأمر ممكنا، ولكن غالبا ما يتم فيه إرتكاب أخطاء شكلت الإنطباع المضلل بأن تطوير التجمع قريب من السياسة الصناعية التقليدية.

إن أحد خصائص منهج التنمية الإقتصادية القائم على التجمعات الصناعية هو إهتمامه بالظروف الخاصة الموجودة في الموقع أو البلد. وتعتبر الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية حالة مثيرة للإهتمام، حيث تكون حاجة كبيرة للتنويع في التجمعات الجديدة، ولكن هناك عراقيل كثيرة تعترض نجاح العملية. ويشتمل المبحث الموالي على تحليل دور التجمعات الصناعية في العملية التنموية من خلال تأثيراتها على النمو الاقتصادي والمحلي.

المبحث الثالث: دور التجمعات الصناعية في دعم النمو الاقتصادي

تعزيز تشكيل التجمعات الصناعية في إقتصادات الدول يؤدي لتحسين عوامل التنمية، من خلال تحسين أداء مؤسساتها الاقتصادية من خلال تطوير مستويات التعليم والمهارات، وبناء القدرات التكنولوجية، وفتح سبل الوصول إلى أسواق رأس المال، وهو ما سيحقق تنمية إقليمية شاملة. ومع مرور الزمن، وجب على الحكومات تدعيم إستثماراتها من خلال دعم الأصول المحددة للتجمعات، وذلك من أجل تطوير مستوى عملها، والمساهمة في إنشاء تجمعات أخرى جديدة، للرفع مستويات النمو الاقتصادي بها .

تستفيد السياسات القائمة على التجمعات من الأصول المحلية، والقدرات الانتاجية، والتاريخ والموقع الجغرافي، بحيث يعتمد نجاحها على المشاركة المستمرة من قبل جميع أصحاب المصلحة، وليس فقط الحكومة، وعلى جميع المستويات الجغرافية. فعلى الرغم من أن تأثيرها قد يكون منخفضًا في البداية، إلا أنه يمكن أن يرتفع مع مرور الوقت وتكون بعض النجاحات السريعة ممكنة.

يهدف هذ المبحث المتعلق بدور التجمعات الصناعية في دعم التنمية الاقتصادية، إلى تحديد مكانة التجمعات في عملية التنمية، وذلك من خلال تقسيم المبحث إلى أربعة مطالب رئيسية: الأول منها، يتمثل في تحديد الإطار النظري للنمو الاقتصادي، المفاهيم والنماذج والمحددات؛ أما المطلب الثاني، يتمثل في دور التجمعات الصناعية في دعم التنمية الإقليمية؛ والثالث، يتمثل في تحليل دور السياسات العامة في دعم التجمعات

الصناعية؛ وفي الاخير تم تحديد دور التجمعات الصناعية في دعم النمو الاقتصادي من خلال تحليل عناصر التأثير.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي: المفاهيم والنماذج والمحددات

يهتم أغلب الباحثين في الاقتصاد الكلي وإقتصاديات التنمية بمحددات النمو، بحيث ترجع أغلب المدارس الاقتصادية الكلاسيكية محددات النمو إلى عاملين رئيسيين هما: رأس المال والعمالة، إلا أنه ومع تطور الفكر الكلاسيكي بظهور نظريات النمو الداخلي، تم إعادة النظر في مختلف الأطروحات، وذلك من خلال طرح تساؤلات حول دور العوامل الأخرى غير رأس المال والعمالة في شرح النمو الاقتصادي، على غرار الدور الحكومي من خلال الإنفاق العام والانفتاح التجاري...الخ، كما توجد إختلافات كبيرة بين عديد الاقتصاديين حول الأهمية النسبية لتلك العوامل في تاثيرها على النمو الاقتصادي.

في هذا المطلب، تم وضع تأصيل نظري حول النمو الإقتصادي ومحدداته وديمومته، من خلال الفروع التالية والمتمثلة في: أولا، مفهوم النمو الاقتصادي والنظريات المتعلقة به؛ ثانيا، أنواع النمو الاقتصادي؛ وثالثا، مختلف النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي؛ وأخيرا، تم التطرق إلى محددات النمو الاقتصادي والعوامل المساعدة على تحقيق النمو المستديم.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي والنظريات المتعلقة به:

يعد النمو الاقتصادي أهم العوامل الاقتصادية المحددة للتنمية في العالم، مما أدى بعديد الباحثين إلى إيجاد صعوبات في تحديد مفهومه الحقيقي، وذلك بالنظر إلى مختلف المتغيرات الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية السائدة في كل بلد. وفي هذا الاطار نجد بأن هناك تعاريف عديدة ومتنوعة للنمو الاقتصادي، وذلك عبر جميع مراحل تطور إطاره النظري.

يقصد بالنمو زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسين في إستخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج أو زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل، وبالتالي تهتم نظرية النمو الاقتصادي بتحليل عملية هذا النمو والعوامل المؤدية إليه، وما يصاحبها من تغيرات بنيوية في الطلب والعرض[1]. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا–الفهم الحديث للنمو الاقتصادي: تطور الفكر النظري الذي أهتم بموضوع النمو الإقتصادي منذ سنة 1950، حيث تمكن عديد الإقتصاديين من بتبرير العوامل الداخلة فيه خصوصا منهم (Harrord، 1970)؛ (Verddoon، 1956)؛ (Domar،1957)؛ (Kaldor 1961)؛ (Inada، 1963)، الذين أمدوا رؤى وإيضاحات نظرية وقياسية وتقديرية للموضوع (Bas & Tinbergen، 1962). بحيث يرى بعض الاقتصاديين بأن "النمو

[1] خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله ألعبيدي، مبادئ الاقتصاد، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص 165.

الاقتصادي ربما يوصف بأنه التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد في الناتج القومي الحقيقي، وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد، ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية". هذا التعريف يبرز أهمية النمو الإقتصادي في زيادة مستوى المعيشة وتوفير السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية[1].

إن النمو يعبر عن الصيرورة الزمنية التي من أجلها يرتفع الإنتاج، وحدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن حيث يأخذ ويركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد في السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها. ودلالة بأن الدول تأخذ بمبدأ دعم النمو الاقتصادي والحرص على ضبطه وفق ما تملكه ووفق المستجدات العالمية نجده فيما دل عليه لويس (Louis Lagnas) في كتابه" النمو الاقتصادي "بقوله" إن تطور النظريات الاقتصادية والنمو ليس بالضرورة متزامنين لكل على الأقل ومنذ فترة الثلاثينات وبتعميم أفكار الكينزيين إعتادت الحكومات التفكير في النمو داخل إطار متماسك"[2].

ثانيا–تعريف النمو الاقتصادي: يعرف على أنه إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية مصادر أساسية للنمو الإقتصادي، فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة إقتصاديا[3].

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط **الدخل الفردي =الدخل الكلي÷ عدد السكان،** أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع. ويمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه ذلك التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ قلة الموارد. ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي عامة ما يقاس النمو الاقتصادي بإستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط[4].

---

[1] حاج بن زيدان، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية: 2000-2010، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، جوان 2011، ص2.

[2] المرجع نفسه.

[3] ياسين عبد الله، بلحاج فراجي، دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري (الصادرات) على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة 2000-2015، مجلة مجاميع المعرفة، العدد5، جامعة تندوف، أكتوبر 2017، ص 18.

[4] بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: تحليل إحصائي لأثر برامج الانفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 5، جامعة الجلفة، الجزائر، 2014، ص63.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه "الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الحقيقي (الدخل القومي الحقيقي)"، أي أنه يعتبر الاقتصاد القومي في حالة تفو إذا كان الناتج القومي الحقيقي y للفترة الزمنية t= 1 أكبر من الناتج القومي الحقيقي للفترة الزمنية السابقة t=0 أي[1]:

$$(1)\ldots. Y_1 > Y_0$$

ومنه فإن قيمة معدل نمو الناتج القومي تكون موجبة أي: $(2)\ldots..\frac{Y_1-Y_0}{Y_0} > 0$

من بين التعريفات الحديثة للنمو الاقتصادي بأنه "النمو وسيلة لتحقيق غاية وهي توسيع خيارات الناس، ومن ثم ينبغي تقييمه من حيث أثره على الناس"، وقد ركز هذا المفهوم على علاقة التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي، فعلى الرغم من أهمية النمو كوسيلة إلا أن التنمية البشرية هي الغاية، وأن نوعية النمو هي الأهم. ويتم حساب النمو الاقتصادي من خلال العلاقة التالية[2]: $(3)\ldots..\mathrm{TC} = \frac{\mathrm{PIB_t}-\mathrm{PIB_{t-1}}}{\mathrm{PIB_{t-1}}} \mathrm{x}\ 100$

حيث إن: TC: معدل النمو الإقتصادي؛ PIB: الناتج المحلي الخام؛ t: الزمن(السنة المعنية)؛ t-1: السنة السابقة مباشرة للسنة المعنية.

إن النمو الإقتصادي يعكس متوسط نصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع، ولايقصد به مجرد الزيادة في الدخل الكلي الوطني أو الناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك إلى حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد من خلال زيادة متوسط نصيبه من الدخل الكلي، وهذا لا يتحقق إلا إذا فاقت الزيادة في معدل نمو الدخل الكلي معدل الزيادة في عدد السكان، وفي حالة تساوى المعدلين سوف يظل نصيب الفرد من الدخل الكلي ثابتا، وسوف لن يتغير مستوى معيشته، وبالتالي لا يوجد نمو اقتصادي[3].

معدل النمو الاقتصادي = معدل النمو في الدخل الوطني– معدل النمو للسكان

يقصد بالنمو الاقتصادي أيضا حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، ذلك أن الدخل النقدي يعكس ما قد يحصل عليه الفرد من عدد الوحدات النقدية خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها.

في حين يكون: الدخل الحقيقي =الدخل النقدي/ المستوى العام للأسعار

يعبر الدخل الحقيقي عن كمية السلع أو الخدمات التي يحصل عليها الفرد من خلال إنفاقه لدخله النقدي خلال فترة زمنية معينة، ففي حالة ما إذا زاد الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في المستوى العام

[1] جاري فاتح، فار عبد القادر، سياسة الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2006-2016، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 8، العدد 1، جامعة بومرداس، الجزائر، 2018، ص5.

[2] المرجع نفسه.

[3] نسيمة سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2000، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2015-2016، ص ص 57-59.

للأسعار (معدل التضخم) إنخفض الدخل الحقيقي للفرد، يؤدي إلى تدهور مستوى معيشته، أما إذا زاد بنفس المعدل فسيظل الدخل الحقيقي ثابتا وبالتالي يكون:

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي = الزيادة في الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة مستمرة وليس ظاهرة عرضية أو مؤقتة، فهو يتصف بصفة الاستمرارية والديمومة، حيث لا يمكن القول عن النمو العابر والغير مستديم في الناتج المحلي الإجمالي بأنه نمو إقتصادي، فلا بد أن تكون الزيادة في الدخل الوطني على المدى الطويل، ولا يجب أن تختفي بمجرد زوال الأسباب، ومثال ذلك : الإعانات المقدمة من طرف الدول الغنية للفقيرة، بحيث تؤدى إلى زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد لمدة عام أو عامين، والتي لا يمكن إعتبارها نموا اقتصاديا لأنهاتعتبر مجرد زيادة مؤقتة لا أكثر، كما أن الزيادات التي تطرأ على أسعار بعض السلع لأسباب مفاجئة وغير متوقعة كالحروب أو الظروف الطبيعية مثلا، ليست بنمو إقتصادي بل هي مجرد نمو عابر لاو يمكن اعتباره نموا بالمفهوم الإقتصادي[1].

ويعبر النمو الاقتصادي على درجة تطور الناتج القومي وذلك من خلال نسبة التغير في قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث ينقسم الناتج القومي إلى مفهومين[2]:

–الناتج الداخلي الخام: يعبر الناتج الداخلي الخام عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، من طرف عوامل الإنتاج المقيمة المكونة من عوامل وطنية وخارجية.

–الناتج الوطني الخام: يعبر الناتج الوطني الخام عن القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، من طرف عوامل الإنتاج ذات الجنسية الوطنية الموجودة في الاقتصاد المحلي أ وفي الخارج.

هناك جملة من المقاييس المعبرة عن التغير في حجم النشاط الوطني الذي يعكس النمو الاقتصادي، والتي تشمل كل من: معدلات النمو بالأسعار الجارية؛ معدلات النمو بالأسعار الثابتة؛ معدلات النمو بالأسعار الدولية؛ المعدلات العينية للنمو الاقتصادي؛ مقارنة القوة الشرائية.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

يتخذ النمو الاقتصادي أشكال متعددة، حيث يمكن للاقتصاد أن ينمو بطريقة توسعية شاملة بإستعمال موارد أكثر، ويمكن أيضا أن ينمو بطريقة تكثيفية وذلك بإستعمال نفس الكمية من الموارد بطريقة فعالة جدا، أي بطريقة أكثر إنتاجية، وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من النمو وهما[3]:

---

[1] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص59.

[2] المرجع نفسه.

[3] يوسف بركان، مليك محمودي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد7، 2016، ص 261.

أولا–النمو الشامل (Croissance extensive): يقوم النمو التوسعي على نمو العوامل التقليدية، وهو يعني زيادة كميات عوامل الإنتاج، بمعنى أن النمو يسمى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع إستعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج، ويتحقق هذا النوع عندما ينمو إنتاج دولة ما مقيسا بالناتج الوطني الحقيقي، بمعنى أن الدولة قد تحقق نموا إقتصاديا موسعا حتى ولو لم يرتفع نصيب الفرد من الناتج الوطني.

ثانيا–النمو المكثف: (Croissance intensive): يقوم النمو المكثف على نمو الإنتاجية أي زيادة الإنتاجية (تنظيم أفضل للعمل)، وبمعنى أخر إن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف، في هذه الحالة يؤدي التقدم التقني دورا هاما، ويمكن أن يكون التقدم التقني فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه مثلا الارتباط ما بين نفقات البحث والتطوير، الابتكار وزيادة الإنتاجية، وعليه، فالنمو المكثف هو نتيجة التحسين في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي، ومعنى ذلك أرباح الإنتاجية بدون أن يكون هناك إجبار في زيادة كميات عوامل الإنتاج المستعملة، ويمكن أن يتحقق هذا النوع من النمو من خلال تنمية السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعليه فإن نصيب الفرد من الناتج الوطني هو معيار النمو المكثف.

ثالثا–النمو التلقائي والمخطط والنمو العابر: يعرف النمو العابر على أنه نمو لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، حيث أنه يظهر بمجرد ظهور عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، كما أنه يظهر نتيجة لوجود مؤشرات إيجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية، سرعان ما تختفي بنفس السرعة التي ظهرت بها، وينتشر هذا النوع من النمو بصفة كبيرة في الدول النامية. كما يقصد النمو التلقائي ذلك النمو الذي يأخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية، ويعتمد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية. ويحدث النمو الطبيعي في شكل عمليات موضوعة في مسارات تاريخية عبر الزمن، وذلك بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الراسمالية. كما يعتبر النمو المخطط أو النمو الطبيعي بمثابة نمو ذاتي الحركة عكس النمو العابر الذي يعتبر نمو تابع يفتقد إلى صفة الحركة الذاتية، ويحدث هذا النوع من النمو نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، ويتوقف النمو المخطط من جهة على قدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، ومن جهة أخرى على فعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط بمستوياته، ويعتبر التخطيط الاقتصادي نهجا علميا حديث النشأة نسبيا، أوصبح نشاطا واسعا تمارسه العديد من الدول من أجل تحقيق التنمية، كما سعت الدول الراسمالية الكبرى إلى تعظيم إستفادتها من بعض أساليب التخطيط، لرسم سياسات الطلب الفعال وتحقيق العمالة الكاملة وفقا للنظرية الكينزية[1].

رابعا–النمو الاقتصادي في نظرية النمو المتوازن: تشمل هذه النظرية توجيه برنامج التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات المختلفة، أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته، ويعتبر (روزنشين وردان) من أهم مؤيدي إستراتيجية النمو المتوازن، وتتمثل مبرراتهم في إتباع هذه الإستراتيجية في أن

[1] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص 61.

ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف عقبة في طريق التنمية بسبب إنخفاض القوة الشرائية، والحل لهذا المشكل يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا وكبيرا بدلا من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول. حيث يؤيدون أن الأفراد سوف يعملون بكفاءة إنتاجية عالية عند إنشاء مجموعة من الصناعات المختلفة والتي سوف تساعد بدورها على خلق سوق واسع لتلك الصناعات، ويعتبر التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية لإستيراد المعدات والسلع الضرورية لعملية التنمية، وأن أي زيادة في الإنتاج سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة وعليه فالدول النامية بحاجة باستمرار إلى تشجيع الصادرات من أجل تمويل الطلب على الواردات[1].

خامسا–النمو الاقتصادي في نظرية النمو الغير متوازن لهيرشمان (Hirshman): فإنهم يقولون أن الدول النامية والفقيرة لا تستطيع أصلا أن توفر الموارد المالية الكافية لأغراض التنمية الشاملة لأنها لا تملك الخبرات الكافية والتكنولوجيا الحديثة لكي تستمر في تطور عدة قطاعات من الاقتصاد في وقت واحد، كما يذكر أحد المؤيدين أنه: "إذا كان بلد ما قادر على الاستثمار في عدة قطاعات في وقت واحد فإن هذا البلد ليس فقيرا أصلا"، لأن البلد النامي يحتاج يركز استثماراته أو إمكانياته المالية على قطاع واحد ويترك باقي القطاعات لوقت لاحق، ويؤكدون أنه لغرض مواجهة طلب هذه الصناعة على العمالة الماهرة فإن هذا البلد يستطيع إما أن يستوردها أو يستورد المواد الأولية، وفي المقابل فإن بإمكانه أن يصدر المنتجات الفائضة عن حاجته إلى الأسواق الخارجية[2].

الفرع الثالث: النظريات الاقتصادية للنمو الاقتصادي

أولا–النظرية الكلاسيكية: تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، وأرتكز الكلاسيك في تحليلهم للنمو الاقتصادي أن التراكم الرأسمالي هو مفتاح التقدم وأنه كلما ارتفع معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار، وأن الأرباح تميل للتراجع بسبب تزايد حدة المنافسة، كما أعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف. إذن وكخلاصة وحسب الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون[3].

[1] علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، ط2 ، الراية للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص 117.

[2] رياض صالح عودة، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، ط2، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005 ، ص 301.

[3] يوسف بركان، مرجع سبق ذكره، ص 262.

ثانيا– النظرية الكينزية: ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينادر كينز(1883-1946) الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929–1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدِّي للاستهلاك، وتفرق هذه النظرية بين ثلاثة معدلات للنمو، وهي: معدل النمو الفعلي، الذي يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل، ومعدل النمو المرغوب، الذي يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها ومعدل النمو الطبيعي، الذي يعتبر هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم[1].

ثالثا–النظرية النيوكلاسيكية: ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز إقتصادييها، وذلك من خلال رؤى ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، القائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع(العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا)، حيث يعتبر الكلاسيك أن بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة، أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار[2].

رابعا–النظرية الحديثة: ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة إستمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية منها ،نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما غريك مانكيوي، ديفيد رومر وديفيد ويل 1992، فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري

[1] رياض صالح عودة، مرجع سبق ذكره، ص 263.

[2] يوسف بركان، مرجع سبق ذكره، ص 262.

لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري. وفي ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية[1].

الفرع الرابع: محددات النمو الاقتصادي والعوامل المساعدة على تحقيق النمو المستديم

أولا–محددات النمو الاقتصادي: تعتمد العملية الإنتاجية في أي بلد على استغلال مختلف العوامل والموارد لتحقيق مستويات عالية من الإنتاج، وذلك من خلال زيادة استغلال الموارد المستخدمة، أو من خلال تحسين إنتاجية تلك الموارد، اوتبني مجموعة من العوامل الادارية وتبني سياسات حكومية أكثر نجاعة. من خلال ماسبق، تعمل محددات النمو الاقتصادي في جميع البلدان على تطوير نظم الإنتاج الرئيسية حسب مختلف المكونات، وذلك بهدف دفع حركة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المديين القريب والبعيد. وعليه تركتز محددات النمو الاقتصادي على العوامل الرئيسية التالية[2]:

أ–العمل: يعتبر العمل عنصر من العناصر الأساسية في زيادة الإنتاج، وبالتالي معدلات نمو الناتج القومي، ويمكن وصفه على أنه كل ما يمكن للإنسان أن يبذله من مجهودات في إنتاج السلع اوالخدمات اللازمة لتلبية حاجياته، كما يمكن اعتباره عاملا من العوامل المؤثرة في عملية الإنتاج، حيث تعمل الزيادة السكانية على ارتفاع حجم العمالة النشطة، التي تؤدي بدورها إلى زيادة عدد ساعات العمل، الأمر الذي ينتج عنه نمو في حجم الناتج نتيجة زيادة مساهمة هذا العنصر في العملية الإنتاجية.

يخلق النمو الاقتصادي نتيجة لتقسيم العمل وتراكم رأس المال اللذان يمثلان العاملان الرئيسيان لتشجيع وتحفيز الثروة، بحيث أن "إشكالية النمو الاقتصادي "هي مسألة تراكمية، فتقسيم العمل يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية في ظل توافر قدر من الطلب الفعال، وهذا يؤدي إلى زيادة الناتج القومي وبالتالي زيادة الثروة، الذي يعد حافزا لزيادة السكان، أما من جهة العمال فإن زيادة تراكم رأس المال لدى الرأسماليين يؤدي إلى تخصيص حصة أكبر لأجور العمال وبالتالي رفع أجور العمال مما يحفزهم على العمل وزيادة الإنتاجية[3].

ب–رأس المال: يقصد براس المال جميع الاستثمارات أو التجهيزات أو البنى التحتية التي يمتلكها الاقتصاد في لحظة ما، ويتكون من آلات تجهيزات مباني أوا رضي وغيرها من الأصول المادية التي تدخل في العملية الإنتاجية، وتتمثل مصادر تمويل راس المال في كل من الادخار الذي يحول إلى استثمار يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج أو

[1] يوسف بركان، مرجع سبق ذكره، ص 263.

[2] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص 64.

[3] رفيقة حروش، الاقتصاد السياسي، ط1 ، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016 ، ص 127.

الدخل، أو تمويله من خلال الاقتراض بأشكاله الداخلي والخارجي والمساعدات الخارجية، وهو ما يكون له دور كبير في تطوير البنية التحتية للاقتصاد التي تعمل بدورها على تسريع وتيرة العملية الإنتاجية. وينقسم راس المال إلى قسمين رئيسين هما: رأس المال المادي ورأس المال البشري.

ج–التطور التكنولوجي أو التقني: يتمثل في جميع الطرق أو التقنيات الحديثة المستعملة في العملية الإنتاجية بغرض إنتاج أكبر كمية ممكنة من المنتجات بنفس الكمية من المدخلات، أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من المدخلات، وعلى هذا الأساس فإن التطور التكنولوجي ما هو إلا تدبير سليم وتنظيم جديد للإنتاج، يسمح بالاستخدام الأكثر اعلية للموارد المتاحة، حيث أنه حتى ولو لم يحصل تغيير في عوامل الإنتاج، وكان هناك تقدم تقني، فإن هذا سوف يؤدي لا محالة إلى زيادة الإنتاج ومنه النمو الاقتصادي.

د–محددات أخرى: وتشمل مجموعة من العوامل التي تكون لها تأثيرات مباشرة على النمو الاقتصادي وتشمل كل من: النضام المالي والسياسي، التضخم، القطاع العام، العوامل البيئية، الموارد البيئية، الموارد البشرية...الخ.

ثانيا–العوامل المساعدة على تحقيق النمو المستديم: يمكن تقدير أهمية مجالات التشابه التي ميزت إقتصادات النمو المستديم، إلا أنه من الصعوبة معرفة إمكانية محاكاتها في بلدان نامية أخرى، فعل سبيل المثال، تبين أن تحقيق معدل نمو مرتفع ومتواصل يتطلب معدل إدخار مرتفع، لكن ما الذي ينبغي عل الحكومات أن تفعله لتنشيط الإدخار؟، هل ينبغي أن تجعل الادخار إجباري أو أن ترفع الضرائب؟. يستدعي إعداد أي إستراتيجية راملة للنمو المستديم تحديد ما هي القيود التي تتطلب اهتماما عاجلا وما هي تلك التي يمكن تأجيلها، أي وضع أولويات للسياسات بناء عل المعرفة العميقة بظروف الاقتصاد المعني من طرف صانعي السياسات إلى جانب توظيف خبراتهم في هذا المجال. وتتعدد السياسات المساعدة عل تحقيق النمو المستديم[1].

في الأخير، يمكن تعريف النمو الاقتصادي من خلال زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الاجمالي لكل بلد. كما أنه من خلال تحليل مختلف نظريات النمو، يتبين لنا الاهمية الكبيرة التي أولاها مختلف المفكرين الاقتصاديين بمختلف إنتمائاتهم وبمدارسهم المختلفة، فقد بدأت بالمدرسة الكلاسيكية التي أرتكزت على حرية التجارة وتراكم رأس المال وذلك باعتبارهما أحد اسس تحقيق التنمية، كما أن تراكم رأس المال سيميل حتما الى حالة الثبات، في المقابل لم تسلم المدرسة الكلاسيكية من الانتقادات التي غلبت من خلال إهمال المدرسة لدور التقدم التكنولوجي في العملية الاقتصادية وتأثيراتها على النمو. فبعد أزمة الكساد العالمية في سنة 1929 جاء الاقتصادي "كينز" بأطروحات وفرضيات جديدة، بغية تحديد مسببات تلك الازمة، حيث أرتكزت أطروحته على أن حدوث التوازن في الاقتصادات لا يحدث تلقائيا وحده وإنما يحدث عندالوصول إلى حالة التشغيل الكامل على المدى الطويل، كما أن مختلف تغيرات الدخل تتحدد عن طريق الزيادة في الاستثمار وفق أثر المضاعف. وبعد

[1] طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم: دراسة حالة دول شمال فريقيا خلال الفرة 1990-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص93.

ذلك ظهر الفكر النيوكلاسيكي، من خلال رؤى ألفريد مارشال، التي تعتبر بأن النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو. كما ركزت النظريات الحديث على تطور النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، من خلال إعداد صياغة جديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، بحيث تعتمد فيها على رأس المال المادي، ورأس المال البشري.

المطلب الثاني: دور التجمعات الصناعية في دعم التنمية الإقليمية

غالبا ما تتركز التجمعات الصناعية في مناطق جغرافية معينة، وأحيانا في مدينة واحدة أو إقليم واحد، أين يعتبر التركيز الجغرافي مهما، على إعتبار أن عامل القرب يعمل على رفع العديد من فوائد الإنتاجية والابتكار، وذلك من خلال عملية التجميع للشركات الموجودة في تلك الأقاليم، كما أن الضغط التنافسي يكون أكثر حساسية بين شركات الإقليم الواحد، وهو ما سيؤدي حتما لدعم التنافسية بالإقليم والتنمية به.

في إطار هذا المطلب، تناولنا فيه ثلاثة أقسام فرعية، تفسر فيها دور التجمعات في تنمية الأقاليم، وذلك من خلال تحليل دور الفضاء المكاني في تفعيل دور التجمعات الصناعية، كما تم تحديد أنواع الترابط والتكتل والنمو الإقليمي.

الفرع الأول: التجمعات الصناعية والفضاء المكاني

أهتم عديد العلماء في مجال الاقتصاد الجغرافي والإقليمي بكيفية ولماذا يحدث التجميع في الفضاء المكاني، وعلى وجه الخصوص، كيف يؤثر هذا التجمع الصناعي على مسارات التنمية الإقليمية، فمن المهم ملاحظة بأنه وفي إطار رؤى بورتر التي تعني ضمنيا بأن التجميع الجغرافي يؤثر على الثروات الوطنية والإقليمية، أي أنه لا يمكن ببساطة تجاهل مسائل الموقع أو إدخالها في أي فهم للقدرة التنافسية الوطنية في نظرية التجمعات. حيث يفترض ويبر (Weber، 1929، P.126) في نظريته في تحديد الموقع الصناعي مقياسا معروفا لمدخرات التكلفة المرتبطة بالتزامن المكاني بين المنتجين (يطلق عليه: وظيفة إقتصاد التجمع)، والذي يميز فيه بين أنواع التجاور من حيث تركيز الإنتاج (المكاني) داخل مصنع واحد، وعبر العديد من المصانع في نفس الصناعة، وتركيز الإنتاج عبر محطات متعددة في صناعات متعددة. كما أن ويبر، لا يهتم بشكل خاص في سبب ظهور هذه الإقتصادات الخاصة بالتجمعات، مفضلا الإشارة إلى أنها مجرد أنواع خارجية من الفكرة المقبولة المستوحات من الاقتصادات ذات الحجم الداخلي (Weber، 1929، P.127)، بالنظرا لأن هدفه الأساسي كان إظهار كيف يمكن أن تؤدي الاقتصادات إلى التكتل[1].

[1] Edward J. Feser, Old and new theories of industry clusters, Final version published in Clusters and Regional Specialisation, edited by Michael Steiner,The European research in regional science, V°8, London, Pion, 1998, P.29.

أولا–جغرافيا الاقاليم: تتميز الجغرافيا الاقتصادية للمدن والولايات والدول بالتخصص في كثير من الحالات، الذي يبدو أنه يزداد كلما أصبح الاقتصاد أكثر تقدمًا، ويمثل عدد صغير نسبيا من التجمعات حصة كبيرة من إقتصاد منطقة جغرافية، وحصة كبيرة من النشاط الإقتصادي الذي يتم "تصديره" إلى مواقع أخرى بالإضافة إلى الحقول التي يوجد بها إستثمار "أجنبي" محليًا للشركات. تمثل التجمعات التي تتنافس مع مواقع أخرى في منطقة جغرافية المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية في المنطقة على المدى الطويل، إذ يمكن لهذه التجمعات أن تنمو إلى ما هو أبعد من حجم السوق المحلي وتستوعب العمال من الصناعات الأقل إنتاجية، في المقابل، فإن الطلب على الصناعات المحلية محدود بطبيعته، فهو مستمد في المقام الأول، من نجاح الصناعات المصدرة بشكل مباشر أو غير مباشر. فالجغرافيا الاقتصادية في ظل عصر المنافسة العالمية تنطوي على عديد المفارقات، فمع وجود النقل السريع والاتصالات والأسواق العالمية التي يمكن الوصول إليها، مثل الموقع أو التوطين الذي يعتبر أمر أساسي للمنافسة. وقد تم الاعتراف على نطاق واسع بأن التغيرات في التكنولوجيا والمنافسة قد قللت من العديد من الأدوار التقليدية للتوطين، بحيث يمكن الحصول على الموارد ورأس المال والمدخلات الأخرى بكفاءة في الأسواق العالمية، كما يمكن للشركات الوصول إلى المدخلات غير المتحركة عبر شبكات من الشركات[1].

ثانيا–مكونات الاقليم: وتتمثل فيما يلي[2]:

أ–السكان الإقليميون أو العمالة الإقليمية: تحدث إقتصادات التجمعات عندما ترتفع الإنتاجية مع تطور عدد السكان، لذا فإن هذا الانحدار يمكن أن يستحوذ على وجود اقتصادات التكتل، كما أنهم يستخدمون السكان التاريخيين كأداة للسكان الحاليين في دعم تلك التكتلات، حيث يستخدم عديد المؤلفون نموذجا معياريا للتوازن المكاني لفهم العلاقة بين الكثافة والدخل في الولايات المتحدة، فوفقا لما يقوله الاقتصاديون في المناطق الحضرية، تشير التركيزات الكبيرة للأشخاص في المناطق عالية الدخل التي لا توجد بها مصادر خارجية غير متجانسة إلى وجود إقتصادات تكتل مهمة.

ب–الكثافة السكانية الإقليمية أو كثافة العمالة الإقليمية: الكثافة هي السكان أو العمالة مقسمة حسب المساحة، على سبيل المثال، أميال مربعة.

ج–مؤشرات التركيز: وتتمثل في حصة العمالة في المدينة في الصناعة مقسمة على (/) حصة العمالة الاجمالية للبلد في تلك الصناعة، كما يعتمد آخرون قياس تركيز الصناعة من خلال (إجمالي العمالة في المدن في أكبر خمس(5) صناعات لتلك المدن).

د–إقتصاديات التوطين: حجم الصناعة الأساسية؛ التخصص الإقليمي في الصناعة (اقتصادات توطين)؛ نشاط الصناعة في المناطق الحضرية المجاورة؛ مستوى الدخل في صناعة في السنة الأساسية الأولى.

[1] Porter Michael E., "The Adam Smith Address: Location, Clusters, and the 'New' Microeconomics of Competition."Business Economics 33, n°1, January 1998, P.11.

[2] Hal Wolman, Diana Hincapie, Clusters and Cluster-Based Development: A Literature Review and Policy Discussion, Published by George Washington Institute of Public Policy, December 2010, P.39.

هـ–إجراءات أخرى للتكتيل المكاني: يحلل هانسون (Hanson، 2005) العلاقة المكانية بين الأجور الإقليمية والقوة الشرائية للمستهلك لمعرفة ما إذا كانت روابط الطلب تساهم في التكتل المكاني.

تتفق النتائج الواردة في المبحث الاول من دراستنا حول التوطين مع الفرضية القائلة بأن التركيز الجغرافي للنشاط الاقتصادي ناتج عن إرتباطات الطلب بين المنتجات والمناطق، بحيث يرتبط الاختلاف الإقليمي في الأجور بالقرب من الأسواق الكبيرة، مما يوحي بوجود روابط قوية للطلب بين المناطق.

الفرع الثاني: الترابط والتكتل والنمو الإقليمي

في هذا القسم الفرعي، تمت محاولة الإجابة فيه على أهمية التكتل الاقتصادي والجغرافي لتفسير المعدلات الإقليمية التفاضلية الملحوظة للنمو والتنمية، بحيث أن قدرة الدولة على المنافسة تعتمد على مجموعاتها الاقتصادية، التي تعتمد على تركيزها في الفضاء المكاني. على الرغم من أن العديد من صانعي السياسة الإقليميين يرون بوضوح وجود صلة بين الترويج للتجمعات الصناعية والنتائج التنموية الإقليمية الإيجابية، فإن الأدبيات العنقودية الأخيرة تقدم القليل من الأدلة الواضحة حول كيف تبدو هذه العلاقة أو كيف تعمل، هذا الامر أدى بعديد الفاعلين الأكادميين بالتحول إلى مجموعة من النظريات السائدة لشرح الظاهرة.

أولا–نظرية أقطاب النمو: لقد تم مناقشة الاعتماد الاقتصادي المتبادل من خلال مراجعة مفهوم بيروكس (Perroux's، 1950) للفضاء الاقتصادي وأقطاب النمو، وذلك بالرغم من الاشارات المحدودة لهذه النظرية، حيث يقدم هيرشمان (Hirschman، 1958) أحد التبريرات الأولى لاستراتيجية مركز النمو للمناطق المتخلفة، والمتعلقة بدراسة شاملة للترابط الاقتصادي (الروابط الخلفية واللاحقة)، والترابط الجغرافي (نقاط النمو)، والآثار المترتبة على التفاوتات في النمو الإقليمي (الانخفاض التدريجي للتقدم والتأثيرات الاستقطابية). ومن خلال طرحه، فإن هيرشمان Hirschman، كان إلى جانب المدافعين عن مركز النمو لاحقاً، والذي يهتم بالمناطق المتخلفة الراكدة من خلال الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة الموجهة في عدد قليل من القطاعات الرئيسية. كما تجري معظم مناقشات التجمعات الصناعية الحالية في البلدان الصناعية ذات الاقتصادات المتنوعة حول الطلب الفعال والقوي نسبيا (المحلي أو الدولي). كذلك، فإن معظم تطبيقات سياسات التجمعات تركز على تهيئة الظروف الملائمة للتجمعات الاستراتيجية لتحقيق النجاح، بدلا من الاستثمارات الرأسمالية الإستراتيجية في الصناعات المفضلة[1].

إن إحدى القضايا المهمة في تطبيقات التجمعات الصناعية هي كيف يمكن تطوير إستراتيجيات التجمعات مع معالجة هدف تقليدي للسياسة الإقليمية، من خلال الحد من الفوارق الجغرافية في الدخل والعمالة، فمن المرجح أن تكون التجمعات الصناعية مركزة وأكثرها نجاحا في المناطق المزدهرة والقوية، وبما أن الميزة الصناعية والموقعية تكتسب بزيادة العوائد، فإن النشاط الاقتصادي يتركز أكثر في أماكن مختارة، وبالطبع، فإن هدف سياسة التجمعات هو الاستفادة من هذه المزايا لتعزيز التآزر الإيجابي والعوائد[2].

[1] Edward J Feser, Op.Cit., P.33.
[2] Ibid., P.34.

ثانيا–نظرية النمو الجديدة والاقتصاد الدولي الجديد:

أ–نظرية النمو الجديدة: من خلال إستبدال إطار النمو الكلاسيكي الجديد القياسي، وتركيزه على تراكم العوامل والتغير التكنولوجي الخارجي مع النماذج التي تجمع بين المنافسة الكاملة على مستوى الشركة مع العوامل الخارجية على مستوى الصناعة، فتحت نظرية النمو الجديدة الباب للجغرافيا في النماذج الاقتصادية، إذ تركز نظرية النمو الجديدة على الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا، والمعلومات، والمعرفة بتكنولوجيات العمليات والمنتجات باعتبارها عوامل خارجية تكنولوجية، وتقديمها حلولا لمشكلة عدم التوافق بين زيادة العوائد والمنافسة الكاملة، كما أن لها آثار جانبية تسمح لها بتحسينات في العملية الانتاجية تكون ضرورية لضمان إستمرار الاستثمار. فكرة المعلومات الغير المكافئة ماليا التي يتم تبادلها بين الشركات قد تكون مصدرا هاما للنمو الذي يؤدي منطقيا على افتراض بأن القرب المادي هو عامل هام لتحديد هذه العوامل الخارجية، هذا الارتباط بين القرب الجغرافي والعوامل الخارجية وزيادة العائد الذي يجلب نظرية النمو الاقتصادي السائد بشكل كبير، إلى جانب العديد من النماذج الإقليمية للنمو والتغيير، لا سيما تلك الخاصة بالمناطق الصناعية وآداب الاقتصادات التكتلية، ويتسق أيضا مع منظور التجمعات الصناعية. فعلى سبيل المثال، تلعب التطورات الجديدة في نظرية النمو والمدن دور مهم في الاقتصادات الوطنية والعالمية، فلقد شدد لوكاس (Lucas، 1988) على الروابط بين القرب والعوامل الخارجية والنمو في مسحه لـ "الاقتصاد الإقليمي الجديد"(Glaeser، 1994)، حيث رأى بأننا عندما نفكر في رأس المال البشري والمعرفة والنمو، والتفكير في المدن يكاد يكون لا مفر منه، بحيث تتحرك الأفكار فيه بسرعة في المدن... كما جلب لوكاس إلى اقتصاديات النمو فكرة بأن المدن قد تلعب دورا رئيسيا في تسهيل تراكم تداعيات المعرفة في عملية النمو[1].

ب–الاقتصاد الدولي الجديد: مثل نظرية النمو الجديدة، والتي تعرف بنظرية "الاقتصاد الدولي الجديد" أيضًا تداعيات مهمة على التحليل الإقليمي، فنظرية التجارة كانت دائما نظرية مكانية، حيث أن إدماج العوائد المتزايدة في نماذج التجارة ينطوي على احتمال نموذج جغرافي مرتفع التركيز (Krugman، 1990)، بما في ذلك التباينات المستمرة في الدخل الإقليمي والعمالة، كما ينصب التركيز على العوامل الخارجية ذات الصلة بالمعرفة كمصادر لزيادة العوائد، لا سيما في صناعات التكنولوجيا المتقدمة (Krugman، 1996). وقد وصفت عملية التقدم التراكمي في المناطق التي أقامت صناعاتها قيادة تنافسية في أسواق معينة بأنها "تأثير مغلق". قد تكون "التجمعات المحلية" قادرة على تأسيس نوع من ميزة الاحتكار على الصناعات في أماكن أخرى، وبما أن التجمعات الصناعية بحكم تعريفها، ليست منتشرة في كل مكان، فإن سياسة هذه التجمعات الصناعية تبدو أنها تعني على الأقل القبول بحدوث تفاقم محتمل للفوارق الاقتصادية الإقليمية، سواء كان هذا أمرا مستصوبا أم لا،

[1] Edward J Feser, Op.Cit., P.36.

فالمسألة تبقى محل جدل، إذ تبرز مجموعة من الأسئلة الصعبة الأخرى، بما في ذلك التكاليف الاجتماعية للتنمية المركزة مقابل الانتشار والأهمية المتأصلة للمكان (دعم المناطق المتأخرة باستمرار)[1].

ثالثا–التأثيرات الاقليمية للتجمعات الصناعية: فيما يتعلق بمؤشرات التأثيرات الإقليمية، فإن الطلب يتعلق بأثر التجمع من حيث التنمية والجاذبية الاقتصادية (إنشاء الشركات والوظائف) في الاقتصاد المحلي، أي[2]:

- في القطاعات المرتبطة بقوة بالتجمع، سواء كانت تنتمي إلى الصناعة أو الخدمات التجارية؛
- وعموما في الاقتصاد ككل، لأن نمو العمالة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على جاذبية السكان وبالتالي على قطاعات الخدمات الشخصية. ومع ذلك، فإنه يعتمد أيضا على العديد من المعايير الأخرى للجاذبية السكنية، بما في ذلك نوعية الحياة.
- عندما نذهب إلى أبعد من التعريف الجغرافي والقطاعي والبحثي للتجمع الصناعي، فلا يزال قياس التأثير الإقليمي يطرح صعوبات كبيرة، لا سيما فيما يتعلق بالمحيط الذي يجب أخذه في الاعتبار، ولكن أيضا على مستوى المقياس الزمني، فمن الصعب فهم الوقت اللازم لرؤية التأثيرات الإقليمية للتجمعات الصناعية وتمييزها عن غيرها من التأثيرات الإقليمية المحتملة، وهي بالتأكيد ليست هي نفسها بالنسبة للشركات. كما يعتبر التقدم المنهجي في هذا المجال في مهده، وبالتالي تلك المعظلة تفتح مجالا واسعا من الأبحاث في هذا الاطار.

في ختام هذا المطلب، يمكننا تحديد الهدف العام لتوجيه السياسات الصناعية والتكنولوجية نحو مشكلة التجمعات الصناعية، والذي يتمثل في تعزيز أو دعم التنمية الإقليمية. وبالفعل، فإن عولمة الأسواق والدور الحاسم للابتكار والتغيرات التكنولوجية بين البلدان والمناطق، يعيدان تشكيل اللعبة التنافسية بين الشركات وبين الأقاليم وإعادة تحديد أسس قدرتها التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي. وفي هذا السياق، فإن أحد المعتقدات التي يشترك فيها صناع القرار العام والخاص على نطاق واسع حالياً هو أهمية الديناميكيات الوطنية والإقليمية لتوطين الأنشطة (خاصة فيما يتعلق بالابتكار) للتصدي من جهة لدعم التنمية الاقليمية، ومن جهة أخرى لمواجهة المنافسة الدولية الناجمة عن عولمة الصناعات والأسواق.

المطلب الثالث: دور التجمعات الصناعية في دعم النمو الاقتصادي

تلعب التكتلات الإقليمية دورا حيويا في دعم النمو الاقتصادي، حيث تسمح بزيادة في إستيعاب رؤوس الأموال والقدرة على الابتكار على مستوى الاقتصادات الإقليمية، أين تقوم الشركات الموجودة في التجمعات الصناعية بتطوير علاقات مميزة مع مناطق توطينها، وبفضل تلك العلاقات المتميزة مع الإقليم يمكن أن تكون التجمعات أداة للنمو الاقتصادي، بحيث تولد فوائد جماعية لصالح القدرة التنافسية للأنشطة والاقليم.

[1] Edward J Feser, Op.Cit., P.37.

[2] Sylvie Chalaye Et Nadine Massard, Les clusters: Diversité des pratiques et mesures de performance, Revue d'économie industrielle, N°128, 4eme trimestre 2009, P.176.

في هذا المطلب، تم تحليل دور التجمعات الصناعية في دعم النمو الاقتصادي من خلال ثلاثة أقسام فرعية: في الفرع الاول، تم التطرق لعلاقة التجمعات بالنمو الاقتصادي، ثم بعد ذلك تم تحليل أهمية التجمعات الصناعية الحديثة في مواجهة مخاطر المنشآت الصناعية، وفي الأخير تم تحديد الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتجمعات الصناعية.

الفرع الأول: علاقة التجمعات الصناعية بالنمو الإقتصادي

دعمت عديد البحوث الأكاديمية التأثير الإيجابي للتجمعات الصناعية على النمو الاقتصادي، حيث توجد هناك مؤلفات بحثية كبيرة موجهة نحو إقتصادات التكتل، وهي تصب كلها في جوهر مفهوم التجمعات، بحيث تم توجيه معظم هؤلاء الباحثين إلى البحث فيما إذا كانت المدن والمناطق الأكبر أو الأكثر كثافة تتمتع بآداء إقتصادي أفضل، مما يعني أن الشركات العاملة في هذه المناطق تستفيد من التجمعات الموجودة بها. كما ركز البعض الآخر من الباحثين على أسباب تلك التكتلات، أي لماذا تنمو المدن، وما مدى مساهمتها في دعم النمو الإقتصادي.

أولا–إقتصادات التجمعات والنمو الاقتصادي: لإقتصادات التجمعات منافع خارجية تعود على الشركات كنتيجة للموقع المشترك، فهي تعطي فوائد حقيقية للشركات على شكل تخفيضات في تكاليف المدخلات أو مكاسب في العملية الإنتاجية. كما يلاحظ فيلبس (Fillips، 2004، P.972-973) بأن عمليات التجميع تعزز الاقتصادات الخارجية للتكتل النمو الاقتصادي من خلال واحدة من عمليتين أو كليهما[1]:

أ–العامل الأول، عن طريق خفض تكلفة المدخلات في الإنتاج (الاقتصادات المالية) لشركة تستفيد من الاقتصادات الخارجية.

ب–العامل الثاني، بزيادة إنتاجية الشركات بحيث تكون قادرة على إنتاج المزيد من الإنتاج لكل وحدة مدخلات (الاقتصادات التكنولوجية).

ثانيا–الأدلة التجريبية: تتألف الأدبيات السابقة بشكل رئيسي من الدراسات التي تحاول تفسير النمو في إجمالي الناتج الإقليمي، أو الدخل الفردي، أو الأجور، أو التوظيف بإستخدام المتغيرات التي حددتها النظرية والأدبيات التطبيقية كمحددات للنمو. وتشمل أمثلة المتغيرات التوضيحية الممكنة المستخدمة مقاييس رأس المال المادي، ورأس المال البشري، أداء سوق العمل أو خصائص القوى العاملة والخصائص الجغرافية، بحيث تعتبر تلك المقاييس بمثابة متغيرات التحكم التي يتم إضافة إليها متغير مستقل كإجراء بمدى تجميع أو إقتصادات التكتل. فعلى المستوى الدولي، حللت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2008) محددات النمو الاقتصادي في اقتصادات التجمعات الصناعية في نموذجهم، حيث تم التقاط اقتصادات التجمعات من خلال مؤشر تخصص لكل قطاع

[1] Hal Wolman, Diana Hincapie, Clusters and Cluster-Based Development Policy, Economic Development Quarterly, V°29(2), 2015, P.137.

(نسبة العمالة في القطاع المرجحة بالحجم النسبي للقطاع)، ووجدوا أن اقتصادات التكتل مسؤولة جزئيا عن النمو الإقليمي[1].

ثالثا–وجود تداعيات التصدير: ترتبط الإنتاجية والابتكار والصادرات إرتباطا وثيقا فيما بينهم، حيث تفسر العلاقة الإيجابية بين الإنتاجية والصادرات بقرارات الشركات المتعلقة بالابتكار (Golofko & Kaciman، 2011). إذ أن مستويات التصدير مثلا في إيطاليا تكون أعلى في منطقة صناعية مقارنة بالشركات خارج المنطقة أو التجمع. ويمكن أن يكون قرب البلدان المصدرة الأخرى مفيدا، وذلك بفضل العوامل الخارجية الإيجابية المتصلة بتبادل المعلومات، وفرصة تقاسم بعض التكاليف والإجراءات المشتركة في أسواق التصدير. وقد تم تحليل وجود تداعيات التصدير في العديد من الدراسات التطبيقية، حيث كان لتكتل المصدرين المحليين تأثير إيجابي على سلوك الصادرات للشركات الفرنسية مثلا (Koning، 2009)، ولكن لم يتم العثور على أي تأثير على حجم الصادرات، كما تؤثر آثار التداعيات التصديرية أساسا على هامش التجارة الواسع النطاق على مستوى الشركات (مثل الدخول في أسواق التصدير) بدلا من الهامش المكثف (قيمة الصادرات). ويرتبط إحتمال تصدير الصناعات المكسيكية كمثال آخر إرتباطا إيجابيا بوجود شركات متعددة الجنسيات في المنطقة الصناعية، ولكن لن يكون مرتبطا بقرب المصدرين الآخرين؛ بينما لم تستفد الشركات الإسبانية والامريكية من أنشطة التصدير للشركات الاقليمية أو وجود شركات متعددة الجنسيات؛ وكان وجود الشركات المتعددة الجنسيات في المملكة المتحدة قد أثر على قرارات الشركات التصديرية بين عامي 1993 و1996، كما أن دخول الشركات الجديدة إلى أسواق التصدير سيسهله تكتل أو تجمع الشركات[2].

الفرع الثاني: دور التجمعات الصناعية في مواجهة مخاطر المنشآت الصناعية

ساهمت التجمعات الصناعية في تهيئة الفرص لبقاء ونماء المشروعات الصغيرة نسبة لما تتميز به من مرونة وحيوية أمام المستجدات والمتغيرات الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية، حيث تترتب على دخول المشروعات الصناعية في تجمعات أو عناقيد مجموعة من المزايا التي تساهم في دعم وزيادة قدرة العنقود على مواجهة المخاطر التي تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة في حالة عملها بشكل منفصل، الأمر الذي يؤدي إلى دعم الدور الحيوي الذي تلعبه المشروعات الصناعية على المستوى القومي بما يساهم في زيادة قدرة تلك المشروعات على مواجهة إحتياجات ومتطلبات السوق المحلي والعالمي، بالإضافة إلى توفير فرص عمل حقيقية وواعدة ومتنوعة وكذلك المساهمة به في تخفيف حدة البطالة والفقر والذي تعاني منه غالبية الدول الساعية للنمو.

[1] Hal Wolman, Diana Hincapie, Op.Cit., P.137.
[2] Amel Ben Abdesslem, Op.Cit., P.172.

يمكن تقسيم تلك الآليات مواجهة المخاطر إلى آليات على مستوى المنشآت (المنتجين)، وأخرى على مستوى المستهلكين، وآليات على المستوى القومي[1]:

أولا–آليات مواجهة المخاطر على مستوى المنشآت"المنتجين": يساهم التجمع الصناعي في مواجهة المخاطر على مستوى المنشآت الداخلة في التجمع، بحيث تتمثل أهم تلك الآليات في الآتي:

أ–زيادة الإنتاجية: إن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه أي منشأة صناعية من الدخول في عمليات إنتاجية هو تحقيق أعلى معدلات إنتاجية، لذا فإن تكوين العنقود الصناعي يساعد المنشآت الصناعية الى تحقيق هدف زيادة الإنتاجية، وذلك بسبب تحقيق عدد من العوامل التي تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية التي تحققها المنشآت الداخلة في العنقود وتتمثل أهم تلك العوامل في سهولة الحصول على المدخلات الإنتاجية، حيث يؤدي التقارب الجغرافي للمنتجين والموردين المتخصصين في المدخلات الأساسية اللازمة للإنتاج إلى سهولة الحصول على المنشات على إحتياجاتها ومتطلباتها من المدخلات الأساسية من الموردين المحليين الذين يعملون بالقرب من التجمع، الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكاليف الاستيراد والتأخيرات وبالتالي زيادة السمعة الجيدة للموردين المحليين. كذلك يساهم التقارب الجغرافي في تحسين الاتصالات بما يمكن الموردين من تقدم الخدمات المساعدة والداعمة لمدخلاتهم مثل خدمات التركيب والتشغيل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض المخاطر الناجمة عن عيوب الصناعة.

ب–زيادة الحصة السوقية :تسعى المنشآت الصناعية إلى الانضمام للعنقود من أجل التمتع بمزايا زيادة الطلب المحلي الناجم عن الصناعات المرتبطة، وبالتالي زيادة قدرة المنشأة في الحصول على نصيب أكبر من السوق، مما يزيد من قدرتها على مواجهة المنافسة المحلية أو الخارجية.

ج–زيادة القدرة الإبتكارية: حيث يساهم العنقود الصناعي في تنمية وتحفيز الطاقات الابتكارية، والتي تمكن المنشآت من حيث الحصول على المدخلات الجديدة، والمنتجات المتنوعة، والتي تتلاءم مع أذواق المستهلكين، كذلك تساعد تلك الطاقة الإبتكارية في انخفاض تكاليف التجريب (Costs Experimental) وذلك بسبب توافر معلومات تكنولوجية جديدة داخل العنقود تمكن المشروعات من التعرف على الفرص السوقية المتاحة للاستثمار في منتجات وخدمات جديدة أو تطوير مراحل التصنيع، بما يساهم في إنخفاض التكاليف والمخاطر التي تتحملها المنشآت الداخلة في العنقود.

ثانيا–آليات مواجهة المخاطر على المستوى القومي: يساهم التجمع الصناعي في تحقيق المزيد من الأهداف القومية التي تعود بالنفع على الاقتصاد القومي، ومن أهم تلك الأهداف خفض معدلات البطالة والتخفيف من حدة الفقر ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي وزيادته[2]:

[1] مصطفى محمود عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن، العدد15، 2015، ص ص 168-169.

[2] المرجع نفسه.

أ–خفض معدلات البطالة والتخفيف من حدة الفقر: يترتب على دخول المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى العناقيد مجموعة من التغيرات التي تؤثر على حياة الفقراء عن طريق تحسين قدرة الأفراد، وطاقاتهم سواء كانوا عمالا أو منتجين بالشكل الذي يمكنهم من تحسين دخولهم وزيادة رفاهيتهم.

حيث تسمح التجمعات لصغار المنتجين بإستخدام أفضل للمواد والموارد المتاحة مثل المدخرات صغيرة الحجم أو عمالة الأسرة، وتوليد الدخول، بحيث أن تلك العوامل لا تنتج أية آثار إيجابية بشكل منفرد إلا إذا إندمجت في العنقود، حيث يترتب على دخول المنشآت في عنقود مجموعة من المكاسب، وهي مكاسب التكتل (Agglomeration Gains) وذلك بالنسبة للشركات الداخلة والمدعمة للعنقود، مثل انتعاش أسواق العمل، سهولة الحصول على المدخلات، توافر المعلومات والتكنولوجيا[1].

تساهم التجمعات الصناعية والتي يتم فيها التمركز الجغرافي (Geographical Concentration)، لنفس الصناعات والصناعات المرتبطة والداعمة في زيادة فرص العمالة للعمال ذوي المهارات المتشابهة الأمر الذي يؤدى إلى التخفيف من حدة البطالة، ويشجع بذلك سوق العمل على توليد فرص العمالة متزايدة، مما يكون له أكبر الأثر على محاربة الفقر والتخفيف من آثاره.

ثالثا–آليات مواجهة المخاطر عن طريق رفع القدرة التنافسية للإقتصاد القومي: تمكن خصوصية التجمعات الصناعية بإيجاد موردين محليين لمدخلات الإنتاج وبتكلفة أقل نسبيا من استيرادها، مما يؤثر على منافسة الصناعة في السوق المحلى والعالمي. وكلما أتجهت الصناعات الداعمة والمرتبطة إلى إنتاج أجزاء محددة متخصصة من مدخلات الإنتاج، كلما كان لها دور أكبر في مساعدة الصناعة الرئيسية على التطور والمنافسة عالميا، وبهذا يرتبط العنقود مباشرة برفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومي[2].

الفرع الرابع: دور التجمعات الصناعية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية

أولا–الأهمية الإقتصادية للتجمعات: تتلخص الأهمية الإقتصادية للعناقيد الصناعية في مايلي[3]:

– التجمع الصناعي يعتبر أحد أهم الآليات المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخفض معدلات البطالة مع جذب الاستثمارات الأجنبية، والتطوير التكنولوجي الأمر الذي من شانه زيادة الصادرات الصناعية؛

– المساهمة في تحسين وزيادة تنافسية التجمع، من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المحدودة، نتيجة التخصص والتركيز على النشاطات ذات القيمة المرتفعة، بدلا من توزيعها على باقي الأنشطة؛

[1] مركز المعلومات والدراسات، دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، قطاع الشؤون الإقتصادية، الغرفة الشرقية، 2014، ص 53–55.

[2] مصطفى محمود عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[3] مبارك بوعشة، سارة حليمي، العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنويع الاقتصادي المملكة العربية السعودية نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 9، جامعة أم البواقي، الجزائر، جوان 2018، ص713.

– تتمتع المؤسسات التي تعمل ضمن العنقود الصناعي بكفاءة وتنافسية أعلى مقارنة بالمؤسسات خارج العنقود، من حيث تخفيض تكاليف الإنتاج، توفير البنية التحتية الملائمة للصناعة، وكذا سيولة الحصول على الموارد المالية اللازمة؛

–زيادة فرص التخصص، الأمر الذي من شأنه المساهمة في إعادة هيكلة الصناعة، وظهور منتجات جديدة تتناسب مع الأسواق المحمية والإقليمية.

ثانيا–الأهنية الاجتماعية للتجمعات الصناعية: تدرس الأدبيات الاقتصادية والتنظيمية المتنامية أهمية علاقات الشبكة الموجودة بين الشركات والمجتمعات الفعالة، بحيث تعتبر الأنشطة الاقتصادية "مضمنة" في العلاقات الاجتماعية المستمرة، إذ كشفت عديد إختبارات الخاصة بدراسات حول هيكل الشبكات بأن العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، أو "رأس المال الاجتماعي" الخاص بهم، يسهل الوصول إلى الموارد والمعلومات الهامة[1].

إن تحديد هوية الشركة وإحساسها بالمجتمع، والمستمد من العضوية في تجمع، و"المشاركة المدنية" التي تتجاوز حدودها الضيقة المحدودة ككيان واحد يترجم مباشرة وفقا لنظرية التجمعات الصناعية إلى قيمة إقتصادية. وتوسع نظرية التجمعات أيضا مفاهيم رأس المال الاجتماعي، من خلال إستكشاف الآليات التي من خلالها يؤدي هيكل علاقات الشبكة في موقع جغرافي إلى فوائد لشركات معينة[2].

في هذا آخر هذا المطلب، نجد بأن التعمق في تحليل التجمعات الصناعية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، يؤدي بنا وبطريقة مباشرة إلى إجابات حول التساؤلات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الإقليمية، وحتى فيما يخص دعم النمو الاقتصادي، حيث وجدنا بأنه هناك إتفاق واسع النطاق على أن التجمعات الصناعية تلعب دور أساسي في تطوير آداء المؤسسات والشركات على جميع المستويات، وهو ما سيعمل على زيادة في مردودية الانتاج الوطني، إضافة إلى رفع حجم الصادرات، وبالتالي الرفع من حجم مستوى الناتج القومي.

المطلب الرابع: دور السياسات في دعم التجمعات الصناعية

منذ بداية التسعينيات، سعت العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم جاهدة إلى إنشاء مناطق صناعية الخاصة بها، وذلك من أجل الفوز بسباق التنافس العالمي في الاقتصاد الناشئ حديثا الذي تسيطر عليه المعرفة، بحيث تعتبر التجمعات واحدة من هذه العناصر الوطنية للمساعدة في إنشاء وتعزيز مراكز المعرفة الإقليمية المترابطة. ولقد كانت لوجهات نظر بورتر حول التجمعات الصناعية الأثر الأكبر على صناع السياسات وصانعي القرار، وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، وسرعان ما أنتشرت تلك السياسات في أوائل التسعينات، في البلدان المتقدمة، ولكن أيضا في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية.

[1] Michael E. Porter, Clusters and Competition, New Agendas for Companies, Governments, and Institutions, Op.Cit., P.54.
[2] Idem.

نستعرض أولا في هذا المطلب، سياسات التجمعات الصناعية وتبريرها الاقتصادي، كما تم تحليل آثار التجمعات الصناعية القائمة على السياسات، وفي الأخير تم تبيان دور العمل الحكومي في دعم التجمعات الصناعية.

الفرع الأول: سياسات التجمعات الصناعية وتبريرها الاقتصادي

تتعلق السياسات المؤيدة للتكتلات أو التجمعات بالإجراءات التي تنفذها السلطات العامة، بطريقة مخططة ومنظمة، بهدف تطوير أو تشجيع إنشاء تجمعات صناعية، حيث تهدف المبادرات العامة إلى تعزيز القدرة التنافسية والسعي إلى تعزيز عوامل نجاح البعض منها. ولذلك، فإن تطوير التجمعات هو هدف سياسي له ما يبرره، وسيكون من المستصوب تنفيذ سياسات محددة لكل نوع من أنواع التجمعات، فبعضها غير مرتبط جدا بمكاسب التركيز.

أولا–سياسات متعددة التكافؤ: في نهاية القرن العشرين، بدا بأن بعض السياسات الصناعية بدأت تتلاشى بسبب العولمة، والإستعانة بمصادر خارجية، وإنخفاض النمو وإرتفاع معدلات البطالة (وتحديدا في أوروبا)، أين ظهرت أنماط جديدة من السياسات التي ركزت بشكل خاص على التجمعات (Aiginger، 2007، P.297)، بحيث تتمثل المصداقية الأساسية للسياسات الجديدة الناشئة من خلال تحفيز الجهات الفاعلة الاقتصادية الإقليمية على توحيد القوى الإنتاجية والابتكار معا، والتي تمكن من مواجهة المنافسة العالمية. كما توضح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كيف تطورت السياسات التقليدية إلى مناهج جديدة، تتراكم اليوم في سياسات ومبادرات التجمعات الصناعية[1]:

أ–السياسة الإقليمية: بينما كان النهج القديم للسياسة الإقليمية يعنى أساسا بإعادة توزيع جميع أنواع رؤوس الأموال (رأس المال البشري، رأس المال المالي، إلخ) من المناطق المؤدية إلى مناطق متخلفة، يركز النهج الجديد للسياسة الإقليمية على بناء مناطق تنافسية، وذلك من خلال جلب الأصول والجهات الفاعلة المحلية معا. فكر هذا النهج يعمل على تفعيل العمل بشكل جماعي للقوى الداخلية في المنطقة لخلق ميزة تنافسية فيها، ويتم تقييم فرص التنمية الإقليمية ليس فقط بمجرد تخصيص مساعدة خارجية للمنطقة بل بعوامل أخرى أكثر فاعلية.

ب–سياسة العلوم والتكنولوجيا: في حين أن النهج القديم لسياسة العلم والتكنولوجيا يتألف أساسا من تمويل مشاريع فردية وقطاعية في البحوث الأساسية، فإن النهج الجديد لسياسة العلوم والتكنولوجيا يركز على تمويل البحوث التعاونية التي تشمل الشبكات مع الصناعة والروابط مع التسويق. الهدف من وراء هذا النهج هي أن الأفكار الإبداعية الحقيقية تتحقق أولاً وبشكل أفضل عندما تكون مع بعضها البعض، والثانية هي أن هناك روابط قوية مع شركاء التسويق من أجل جلب الاختراعات إلى السوق.

[1] Anna Glaser, Op.Cit., P.64 .

ج–السياسة الصناعية والمؤسسية: في حين أن النهج القديم للسياسة الصناعية والتجارية يتألف أساسا من تخصيص الإعانات المالية للشركات الوطنية، فإن النهج الجديد هو دعم الاحتياجات المشتركة لمجموعات الشركات، وإمتصاص التكنولوجيا خاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والفكرة الكامنة وراء هذا النهج هي أن الشركات أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحرك النمو الاقتصادي الوطني، وأنها تعتبر أكثر أهمية وفعالية في نهج التخصص الجديد المرن مقابل نهج الإنتاج الكبير القديم.

ثانيا–التبرير الاقتصادي لسياسة التجمعات الصناعية: ويمكن تلخيص أهم المبررات النظرية للأدبيات التطبيقية فيمايلي[1]:

أ–من إخفاقات السوق إلى فشل الشبكة: في بعض الحالات، يمكن أن تكون سياسة "دعه يعمل" مناسبة تماما لبعض التجمعات الصناعية، وخاصة أولئك الذين يستند نجاحهم على عدد قليل من الشركات الرئيسية القادرة على دمج جميع المعارف والاستجابة للمنافسة، ولكن أيضا مفتوحة بما يكفي للداخلين الجدد إلى حدود مجالات التكنولوجيا.

إن التدخل الحكومي في عمل التجمعات الصناعية يمكن أن يبرر وجود شروط معينة التي تحد من قدرة عمليات السوق والتي تؤدي إلى أفضل النتائج، وذلك من منظور الرفاه الاقتصادي (Ketels، 2013). كما أن التدخل العام من شأنه أن يسهل تطوير التجمعات، ومن ثم ينبغي أن يستهدف فشل السوق في مصدره، بحيث يمكن للحكومات أن تدعم الأنشطة المحرومة بسبب فشل التنسيق، أو تيسير منصات العمل الجماعية للتغلب على أوجه عدم التماثل في المعلومات. ويمكن تقييم السياسات بمقارنة أثر المبادرة مع فشل السوق والتكاليف المحتملة التي تؤدي إلى تشوهات أو إخفاقات حكومية (Rodrik، 2008)، فالسياسات التي تستهدف الاقتصاد برمته ليست لها آثار سلبية تذكر ولكنها تكون أقل فعالية، في حين أن الإعانات المقدمة إلى الشركات الفردية لها تأثير كبير ولكنها تولد العديد من التشوهات والإخفاقات الحكومية. ويبدو أن سياسات التجمعات توفر حلا توفيقيا أفضل بين التأثيرات والتشوهات والشكل التالي (أنظر: الشكل رقم (1-13)) يبين ذلك.

الشكل رقم (1-13): تأثير السياسات العامة على التجمعات الصناعية

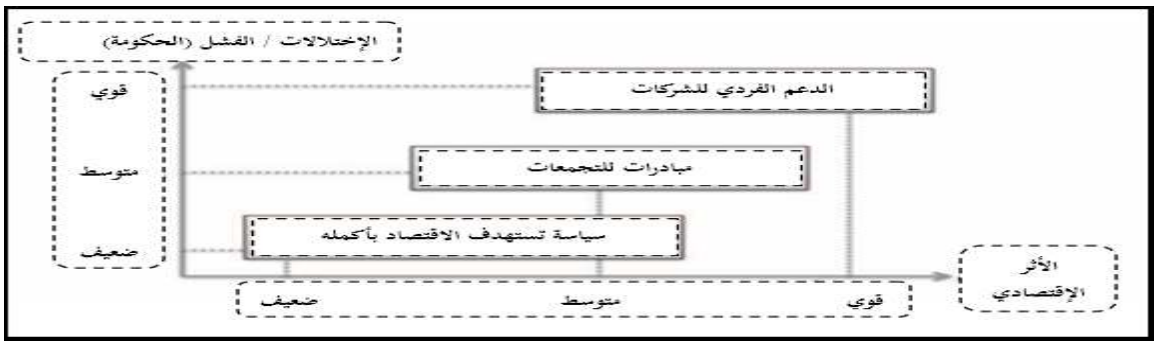

Source : Amel Ben Abdesslem, Op.Cit., P181.

[1] Amel Ben Abdesslem, Op.Cit., P.179.

لن يأخذ المستثمرون في إعتبارهم العوامل الخارجية الإيجابية الناشئة عن موقع إستثماراتهم، الأمر الذي يبرر الحاجة إلى هذا النوع من السياسات، حيث يسعى النهج الأول إلى إنشاء تجمعات جديدة، ومن ثم يتدخل بشكل مكثف خلال المراحل الأولية من أجل تشكيل صورة جغرافية إقتصادية جديدة، وتشجيع المنافسة بين المناطق. ويهدف النوع الثاني من سياسة المجموعات إلى تحسين وجود التجمعات القائمة بالفعل وتنظيم تبادل المعارف والإجراءات المشتركة، والهدف منه هو إستيعاب العوامل الخارجية القائمة وأنشطة الدعم التي تستفيد من موقعها، ولذلك فإن هذه السياسات تهدف إلى جعل التجمعات الطبيعية مربحة، من خلال تشجيع الاستخدام الأمثل للبرامج العامة، بدلا من توليد أموال جديدة، حيث من شأن هذا النوع من السياسات أن يكون أكثر فائدة نظرا لعدم معرفة الحكومات بتقييم ظهور تجمعات جديدة.

ب–منافع التجمعات الصناعية: لقد أثر الإعتراف بمنافع التجمعات الصناعية بإعتبارها شكلا من أشكال التنظيم الإقتصادي على الحكومات لتنفيذ السياسات (Sôlvell et al، 2003) التي تهدف إلى إطلاق مبادرات لدعم التجمعات الموجودة أو تشكيل أخرى جديدة، وذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)، وتفعيل التنمية الصناعية الإقليمية، وجذب الأموال الخارجية والمستثمرين الأجانب، هذا بالاضافة إلى البحث والابتكار على المستوى الوطني أو المحلي[1].

يمثل تطوير الاقتصاد القائم على نماذج التجمعات الصناعية سياسة تعتمدها العديد من الاقتصادات والتي يمكنها نظريا تحقيق منافع متعددة من حيث التنمية الإقليمية والقدرة التنافسية في الصناعة، كما يمكن أن تولد بيئة إقتصادية تتكيف بسهولة أكبر مع الأحداث، مثل الأزمات الإقتصادية أو غيرها من التحولات الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من أن التحليل العنقودي الحالي سلط الضوء على مزاياها، وترابط العوامل وتأثيرها على التجمع، إلا أن النظرية الاقتصادية لم تقدم بعد نموذجًا يسمح بتحليل وتعريف عملية تنفيذ تجمعات ناجحة، وذلك بسبب تعقيد العلاقات الاقتصادية والبيئة التي تحدد التجمع، فمن الضروري مواصلة البحث من المنظورين النظري والعملي، بحيث يتم التحقق من صحة النموذج النظري من خلال التداخل مع أي حالة لتجمع صناعي عنقودي موجود[2].

الفرع الثاني: آثار التجمعات الصناعية القائمة على السياسات

لقد أستعرضت الأدبيات المتعلقة بتأثير نهج التجمع الصناعي على القدرة التنافسية للمؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، فلقد خلصوا إلى أن إنشاء تجمعات صناعية هو أداة فعالة للتغلب على القيود المفروضة على حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم (Karaev، et al. ،2007، P.830)[3]:

[1] Catalin Boja, Clusters Models: Factors and Characteristics, International Journal of Economie Practices and Theories, V°1, N°1, July 2011, P.42.
[2] Idem.
[3] Anna Glaser, Op.Cit., P.68.

أولا– القدرة أكبر على التكيف: من الآثار الإيجابية الهامة الأخرى للتجمعات القائمة على السياسات، هو قدرة الشركات الأعضاء على التكيف بشكل أكبر مع التغيرات أو الأحداث الاقتصادية غير المتوقعة، فمن خلال بعض الدراسات التي أجرت تحليلاً معمقاً لمجموعة طيران فرنسية، تؤكد على أن سياسة التجمعات الفرنسية تؤدي لتغييرات مهمة في الهياكل الاقتصادية المحلية، بحيث إن الشركات الصغيرة والمتوسطة المستقلة تنضم إلى تلك القوى بسبب سياسة التجمعات، وأنها قادرة بشكل أفضل على الاستجابة للظروف التنافسية المتغيرة من الشركات التقليدية داخل المنطقة (Gadille، et al. ،2013).

ثانيا–تحسين العلاقات مع السلطة العامة: يبدو بأن هناك أثر إيجابي مهم آخر، يتمثل في بناء حوار أكثر إيجابية بين الجمهور والقطاع الخاص، فلقد كانت بلاد الباسك من أوائل البلدان التي أعتمدت سياسات التجمعات خلال التسعينيات، حيث أجرى أهدو (Ahedo، 2004) تحليلاً معمقا لسياسة التجمعات في بلاد الباسك التي خلقت من خلال تنفيذ الجمعيات العنقودية ديناميكية التعاون بين الصناعة والحكومة، فبالنسبة له تم إستبدال النقص التقليدي في العلاقات الإقليمية بين الحكومة والجمهور بديناميكية محدودة ولكنها واعدة للحوار والتفاعل بين الحكومة الإقليمية التي تمكنها وتتعهد بها من أجل تطوير صناعات تكون أكثر نشاطا وإستباقية للقطاعات الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا–زيادة تبادل المعرفة: تعتبر المعرفة جوهرة لمفهوم التجمعات الصناعية، وواحدة من أكثر المزايا التي يستشهد بها في التجمعات القائمة على السياسات هي زيادة تبادل المعرفة بين أعضاء التجمع التي تحركها السياسات، إذ يمكن ملاحظة هذا التبادل المتزايد للمعرفة في العديد من التجمعات. فوفقا لـ(Guisard وآخرون، 2010، P.673) فإن "مؤسسات الفكر والرأي" هي عبارة عن "اجتماعات للمناقشة والإبداع" وذلك من أجل الجمع بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المحلية بغرض "تعزيز قاعدة المعارف الجماعية" من خلال التجمعات.

الفرع الثالث: دور الحكومة في دعم التجمعات الصناعية

للحكومات مصلحة كبيرة في تأثير الموقع وعوامل التوطين في المنافسة، لأن الحكومات مسؤولة بشكل مباشر عن تحسين رفاه المواطنين في مناطق جغرافية معينة، حيث تم بذل مجهودات كبيرة في هذا المسعى.

يسلط التفكير العنقودي الخاص بالتجمعات الصناعية الضوء على الأدوار المهمة للحكومة في عدد من المستويات الجغرافية، حيث كان التركيز التقليدي للسياسة الاقتصادية على المستوى الوطني، إذ تتم معالجة العديد من جوانب بيئة الأعمال العامة على أفضل وجه، بحيث إن تمركز الهيئات الحكومية في منطقة العاصمة يؤثر بشكل كبير على بيئة الأعمال العامة في الموقع، وعلى مستوى التجمع، إذ ينبغي أن يكون إعتبار التجمعات عنصرا مهما في السياسة الاقتصادية للحكومات[1].

[1] Michael E. Porter, Clusters and Competition: New Agendas for Companies, Governments, and Institutions, Op.Cit., P54.

أولا–الدور الحكومي: بالنسبة للحكومة، تعتبر الفروق الكلاسيكية القديمة بين عدم التدخل والتدخل مبسطة، إذ يجب على الحكومة أن تسعى إلى خلق بيئة تدعم زيادة الإنتاجية، وهذا ينطوي على دور حكومي بسيط في بعض المناطق (مثل الحواجز التجارية والتسعير) ودور نشط في عوامل أخرى (على سبيل المثال، ضمان المنافسة القوية، وتوفير تعليم وتدريب عالي الجودة). كما يجب التخلي عن الفروق الصناعية بين السياسة الاجتماعية والاقتصادية، لأنهما مرتبطان، فهذه الادوار الإيجابية والبناءة لجميع مؤسسات الدولة تقريبا من خلال تعزيز قدراتها التنافسية، سواء كانت على مستوى المدارس، أو المجتمعات الإستهلاكية، أو النظام القضائي في حين أن هناك أدواراً حكومية (أفقية) مهمة على المستوى الاقتصادي في تعزيز مدخلات ومؤسسات تلبي الإحتياجات العامة الخاصة بالشركات، وهناك أيضا دور هام للحكومة في تسهيل الإرتقاء بالتجمعات[1].

يختلف توجه التجمعات الصناعية إختلافاً كبيراً عن السياسة الصناعية، ففي السياسة الصناعية تستهدف الحكومة الصناعات "المرغوب فيها" وتتدخل في المنافسة لإمالة نتائج السوق لصالح البلد، أما بالنسبة للتجمعات الصناعية يمكنها تحسين العملية الإنتاجية للبلد، إذ أن التركيز ليس على تشويه المنافسة ولكن إزالة العقبات والقيود لنمو الإنتاجية. كما يمكن أن يكون للتشريعات أو السياسات التي تشجع على التطور المبكر للأسواق المحلية للمنتجات الجديدة، أو التي تشجع شراء أصناف المنتجات المتقدمة، تأثير أكبر بكثير على القدرة التنافسية من سياسات جانب العرض.

ثانيا–تأثير الحكومة على رفع مستوى آداء التجمعات: توفر جميع التجمعات فرصا لتحسين الإنتاجية ودعم الأجور المرتفعة، حتى تلك التي لا تتنافس مع المواقع الأخرى، فالتجمعات لا تساهم مباشرة في الإنتاجية الوطنية فحسب، بل يمكن أن تؤثر أيضًا على إنتاجية التجمعات الأخرى، وهذا يعني أنه لا ينبغي التخلي عن العناقيد التقليدية، وبدلا من ذلك، يجب ترقيتها، فقد يكون من الضروري ترتيب الجهود لترقية العناقيد لأسباب عملية، ولكن الهدف يجب أن يشمل في النهاية جميع هذه الجهود. كما أن عملية الارتقاء في بعض التجمعات الصناعية سيقلل من فرص العمل مع إنتقال الشركات إلى أنشطة أكثر إنتاجية، في مقابل ذلك فإن قوى السوق (وليس قرارات الحكومة) هي التي تحدد التجمعات التي سوف تنجح أو تفشل[2].

تنطوي عملية تطوير التجمعات من خلال تخفيف القيود، والقضاء على أوجه القصور التي تعيق الإنتاجية والابتكار في التجمعات، وتشمل القيود الموارد البشرية والبنية التحتية والقيود التنظيمية، بحيث يمكن معالجة بعض من هذه الأمور بدرجات متفاوتة من خلال المبادرات الخاصة. بيد أن القيود الأخرى، هي نتيجة لسياسات والمؤسسات الحكومية ويجب أن تعالجها، فالأنظمة الحكومية، على سبيل المثال، قد تؤدي إلى عدم كفاءة غير ضرورية، فالبنية التحتية الهامة قد تكون ناقصة. فمن الناحية المثالية، ينبغي التقليل إلى حد أدنى من جميع

[1] Porter, Michael E., The Adam Smith Address: Location, Clusters, and the 'New' Microeconomics of Competition.Op.Cit., P.11.
[2] Porter, Michael E., Location, competition, and economic development: local clusters in a global economy, Op.Cit., P.26.

السياسات الحكومية التي تفرض التكاليف على الشركات دون أي قيمة تعويضية أو تنافسية أو إجتماعية طويلة الأجل، بحيث يتطلب تطوير التجمعات، تجاوز التحسينات في بيئة الأعمال العامة لمعرفة كيف تؤثر السياسات والمؤسسات على تجمعات معينة من الشركات والصناعات ذات الصلة.

ثالثا–الحوكمة كمحدد لآداء التجمعات الصناعية: تركز الأعمال التي جرت مؤخرا على تجمعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على إقامة صلة بين إدارتها وآدائها، والواقع أن تلك التجمعات هي أشكال محددة طبيعيا لا يمكن أن ينجم أدائها عن عملية تنسيق عفوية. وأيا كان الشكل المدروس (المناطق، العنقودية، القطب)، فإن تلك الأشكال تتميز حسب مايلي[1]:

– عدم وجود تجانس قوي للأعضاء من حيث طبيعتهم وأهدافهم (التعايش بين الجهات الفاعلة الفردية والجماعية، العامة والخاصة)؛

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى الموارد المالية والتنظيمية والاستراتيجية، وأيضا من حيث موارد البحث والتطوير وقدرات التعاون؛

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على سلوكيات فردية قادرة على المنافسة من أجل عدد محدود من الموارد (العمالة ورأس المال والخدمات) مما يؤدي إلى إلغاء آثار القرب الجغرافي؛

كما سعت بعض الدراسات الحديثة إلى التفريق بين أشكال الحكم الخاصة بتجمعات التنافسية التي وذلك من خلال تحليل وسائط مختلفة، وتماشيا مع ألبيرتي (Albertti، 2004؛ Ihlinger et al، 2007) توجد ثلاثة أساليب للحكم[2]:

–أن تكون الإدارة من قبل شركة الاتصال (وتسمى أيضا المحور)، الذي ينظم المعاملات داخل الشبكة ويعمل كمركز استراتيجي موسع.

–الحوكمة الترابطية، والتي تتمثل في الجمع بين المؤسسات الخاصة والمتخصصة المسؤولة عن وضع وتكييف وتنفيذ القواعد الجماعية من خلال لجان المقاطعات، بحيث توزع وظيفة التوجيه والتنظيم بين الأعضاء، حيث يشير ألبيرتي (Albertti، 2001) إلى أن غياب مثل هذا المركز الحاكم يشكل نقطة ضعف رئيسية لبعض المناطق؛

–أن تكون الإدارة الإقليمية، من حيث الحكامة الترابية تلبي الحاجة إلى إدماج التنوع من الجهات المعنية، وإعطاء اللاعبين دورا رئيسيا مكون من وكلاء التنسيق أو التحكيم أو الاتصالات.

ويستند الفرق الرئيسي بين الأسلوبين الأخيرين إلى إضفاء الطابع الرسمي على هيئة الإدارة فيما يتعلق بنوع الآداء المتوقع، وستعتمد الإستدامة والأداء على إضفاء الطابع الرسمي على الصلات بين أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وهيئة الحوكمة[3].

[1] Rachel Bocquet, Caroline Mothe. Gouvernance et performance des poles de PME. Revue Francaise de Gestion, Lavoisier, 2009, 10 (190), P.108.
[2] Idem.
[3] Idem.

في ختام المبحث، تختلف تنمية التجمعات الصناعية عن سياسة التنمية الإقليمية من حيث النشاطات الاقتصادية المستهدفة، فالتنمية الإقليمية تستهدف دائما جميع الانشطة الموجودة في المنطقة بينما يشتمل التجمع الصناعي مجموعة محدودة من النشاطات والتي تكون على علاقة مباشرة بإنتاج أو دعم إنتاج منتج أو منتجات ضمن التجمع.

تحتاج الحكومات إلى إستراتيجية مدروسة بدقة لتحسين القدرة التنافسية، من خلال تطوير التجمعات بإعتبارها جزءا من تلك الإستراتيجية، ولكنه لا يمكن أن يكون بديلا إقتصاديا في عديد الإصلاحات خاصة في مجالات ونشاطات أخرى، كما يجب أن تكون هناك سياسات متفتحة لدعم التجمعات التي تظهر الاستعداد للتعاون ولديها بعض الأصول التي يمكن البناء عليها.

وإستنادا إلى نجاح التجمعات الأمريكية في عديد القطاعات والتي ساهمت بشكل مباشر في دعم التنمية الاقتصادية والمكانية بها، أعادت معظم البلدان الأوروبية وبلدان شرق آسيا النظر في سياستها الصناعية وفي مجال الابتكار التقليدي من خلال إعادة توجيه نفسها نحو التنمية الإقليمية والمنطق التنافسي كما هو مبين في العديد من المبادرات العالمية بهدف تطوير تلك التجمعات.

خلاصة:

هدف هذا الفصل إلى تحديد الرؤى التحليلية الرئيسية التي تولدها نظرية التوطين الصناعي من خلال التطرق إلى التجمعات الصناعية والإشارة إلى القضايا المنهجية الرئيسية التي يثيرها هذا المجال من البحث، وذلك بإعتبار التجمعات أحد العوامل الهامة لنجاح المشاريع، خاصة الصغيرة منها. فنماذج التوطين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية تطرح مشكلات جوهرية، يمكن التصدي لها إلى حد كبير من قبل المجموعات الحديثة للتكتل والمتمثلة في التجمعات الصناعية، ومع ذلك فهي ضرورية لتعزيز المعرفة بالسلوك المكاني. ويمكن تلخيص أهم النتائج المتعلقة بالاسس النظرية للتركيز المكاني من خلال إنشاء التجمعات الصناعية فيما يلي:

بالنسبة لنظرية التوطين الكلاسيكية، بغض النظر عما إذا كان التركيز التحليلي على إستخدام الأراضي الزراعية أو إنتاج المصنوعات، يهتم في المقام الأول بتحديد الهوامش المكانية للربحية للشركة، في حين كان عمل النظم الحضرية لـ Losch أكثر تقدمًا من حيث معاملته للسلوك الاقتصادي الجزئي من سلوك Christaller، فإن هذه المناهج المثالية كانت مختلفة تمامًا عن مقاربات الاقتصاد الجزئي، لأنها لم تكن تفكر صراحة في سلوك التحسينات الذي تقوم به الشركة الفردية.

إن نماذج الجغرافية الاقتصادية الجديدة تقدم شكلاً معينا من وظائف الإنتاج إلى الشركة التي تم تطويرها، والتي تناقش قيود الاقتصاد الجزئي لتلك الوظائف، وبالتالي فإن كل من نموذج "التجمع الصناعي" لبورترPorter، ونموذج "المناطق الصناعية الجديدة"، أقل تحديدا بكثير من التكتل الحضري حول البعد المكاني المحدد الذي يعتبر بالغ الأهمية من حيث تكاليف معاملات المعلومات. وفي الحالات التي توجد بها هياكل صناعية صغيرة، فإن المدى

المكاني الذي تعمل عليه علاقات الثقة تميل إلى أن تكون على نطاق صغير خاصة ضمن الاقاليم الفرعية. ومن ناحية أخرى، فانه ضمن الهياكل الصناعية التي تتميز بالشركات الكبيرة المتكاملة رأسيا، قد تعمل علاقات الثقة هذه على نطاق واسع من المقاييس المكانية الإقليمية، والتي قد تمتد إلى نطاقات إقليمية تتعدى حدود البلد.

كما تعتبر التجمعات الصناعية شكلا من أشكال توطين المشروعات، فهي تمثل تركيزا ودرجة عالية من المهارات المتخصصة والمعرفة والمؤسسات والمنافسة والشركات ذات الصلة، والعملاء في دولة معينة أو منطقة أو إقليم معين. بحيث يتيح التقارب الجغرافي والثقافة المؤسسية الوصول الخاص والعلاقات الخاصة والمعلومات الأفضل والحوافز القوية والمزايا الأخرى المتعلقة بنمو الإنتاجية التي يصعب الاستفادة منها من مسافة بعيدة.

ويشجع منهج التجمعات الصناعية على دعم التنمية الاقتصادية من خلال السلوك المؤيد للمنافسة التي تتميز بها. كما تعتبر التجمعات الصناعية الحديثة طريقة جديدة ومتكاملة لفهم الاقتصاد، من خلال تنظيم التفكير وممارسة التنمية الاقتصادية، ووضع السياسة العامة لدى الدول. كما كشف واقع تبني سياسة التجمعات الصناعية في عديد البلدان عن تنبؤات مهمة حول الإمكانات الإنتاجية للإقتصاد والقيود المفروضة على تطويره في المستقبل.

لا يزال هناك الكثير لتعلمه عن عناقيد التجمعات الصناعية وآثارها على نظرية وممارسة التنمية الاقتصادية وتطوير مستويات الآداء بالمؤسسات. كما أن للتجمعات الصناعية أدوارا أساسية في تطوير مستوى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عديد المزايا التي تقدمها لها، كل ذلك سيتم تحليله في الفصل الثاني المتعلق بدور التجمعات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو الإقتصادي.

الفصل الثاني:

دور التجمعات الصناعية في تحسين آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

في إطار العولمة، تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME) من الجهات الفاعلة الرئيسية في نظم الإنتاج المحلي في مختلف الدول، بحيث تساهم هذه المؤسسات بشكل كبير في توفير فرص العمل وتكوين الناتج المحلي الاجمالي إجمالي. فبالرغم مما تتمتع به المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خصائص ومميزات، إلا أنها تواجه العديد من المشاكل والصعوبات، من خلال إرتفاع تكاليف الإنتاج وعدم الاستفادة من بعض الخدمات الاستشارية والفرص التسويقية، ومحدودية مصادر التمويل، حيث يرجع ذلك لتشتتها وعدم إرتباطها في هياكل متكاملة، وعدم قدرة تلك الصناعات الناشئة والصغيرة على بلوغ أهدافها من حيث البقاء في السوق والنمو بشكل ذاتي. ومن أجل مواجهة تلك الصعوبات أصبحت هناك ضرورة ملحة لبناء تحالفات وممارسة نشاطها في تكتلات توفر لها فرص الاستفادة من مميزات تنافسية جماعية ديناميكية تقوم على أساس الابتكار والتعلم. وإنطلاقا من المعطيات السابقة، أدى توسيع مفهوم التجمعات الصناعية لتزايد درجة القبول الحكومي لها، والتوجه نحو تبنيها كأحد خياراتها لضمان مستوى مرتفع من النمو والتنافسية لاقتصادياتها، مع التخلي تدريجيا عن برامج التنمية الاقتصادية التقليدية والتي تبين ضعف مردودها مقارنة بتكلفتها.

أصبحت حاليا التجمعات الصناعية العنقودية تلعب دورا هاما في تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الاستعمال الأمثل للموارد المتاحة لديها، والتحكم الدقيق في وسائل إنتاجها، كما تلعب دورا رئيسيا في تنظيم النشاط الإنتاجي في الوحدات الصناعية، إضافة إلى رفع القدرة الإنتاجية والتنافسية وزيادة حجم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، كما تساهم التجمعات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل غير مباشر في زيادة تشغيل العمالة الوطنية، وهو ما يؤثر على رفع مستوى الدخل الاجتماعي.

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الحالية، وخاصة في مجال التكتلات الصناعية، أصبح من الضروري على الجزائر الإسراع في تفعيل وتوسيع العمل بالتجمعات الصناعية لمواجهة مختلف التغيرات التي يمكن لها أن تأثر على مؤسساتها الاقتصادية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة.

في هذا الفصل، تم البحث في الآليات والاستراتيجيات المساعدة على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجمعات الصناعية الخاصة بتلك المؤسسات. بحيث تطرق المبحث الأول من الدراسة للدور الذي تقدمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو الاقتصادي، من خلال إتباع المنهج النظري والتنظيمي، والمسار الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية مستويات التنمية الإقتصادية. كما يحلل المبحث الثاني، دور التجمعات الصناعية في تطوير مستوى آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال أربعة مطالب رئيسية هي: تحسين التنافسية؛ رفع حجم الإنتاجية؛ تطوير منظومة الابتكار؛ وتطوير أداء الأعمال. كما يحاول المبحث الأخير، شرح بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التجمعات الصناعية ومدى إستفادة الجزائر منها، بهدف جعلها البديل الاقتصادي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: الدعائم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في السنوات الأخيرة تركز الاهتمام حول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SME) بالنسبة للنمو الاقتصادي، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لمسؤولية القطاع عن غالبية فرص العمل في عديد البلدان النامية والمتقدمة. وهذا ما يفسر الكمية الكبيرة من الموارد المالية المخصصة لتطوير قطاع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما تقدم الأدبيات الحديثة أمثلة عن دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تطور ريادة الأعمال ودعم النمو. وبالنظر إلى ذلك، أدخلت العديد الحكومات مجموعة متنوعة من السياسات من خلال تحديدها للمفاهيم الأساسية الخاصة بإنشاء هذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى انشاء مؤسسات استشارية خاصة بذلك، لتسهيل تكوين شركات جديدة وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على البقاء وتعزيز معدلات النمو الخاصة بها.

يهدف هذا المبحث، لتحليل الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع مختلف المقاربات النظرية حول تحديد المفاهيم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المطلب الأول، ثم بعد ذلك تحليل خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مطلبه الثاني. أما بالنسبة للمطلب الثالث فقد تم شرح مختلف المحددات الاساسية لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم تحديد أثر الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في المطلب الرابع، وذلك من خلال التطرق إلى أدواره الرئيسية الإقتصادية منها والإجتماعية. كما يعرض المبحث في بعض تفصيلاته أهمية رواد الاعمال في نجاح الاستثمار في هذا المجال، وذلك من خلال خصائصهم ومميزاتهم.

المطلب الأول: مقاربات نظرية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أجمع غالبية الباحثين الإقتصاديين إلى أنه توجد إشكالية حقيقية في تحديد مفهوم مرجعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في ظل غياب تعريف شامل وواضح يحظى بثقة تامة من قبل الخبراء وباحثي هذا القطاع، بحيث تفرض الاوضاع الاقتصادية لكل بلد ضرورة ووجوب الوصول إلى تعريف وتحديد ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل تحديد العوامل الفاصلة بين هذا النوع من المؤسسات، وبين باقي المؤسسات الأخرى، والتي ستؤثر حتما على نشاطها المستقبلي، خاصة في مجال تحقيقها لأهداف التنمية. فالتساؤل الذي يطرح حول إشكالية تحديد المفاهيم يصب فيما يلي: هل تلك الحدود الموضوعة نجدها نفسها عند جميع الدول، وكذلك ما بين نوع النشاط العاملة به تلك المؤسسات، سواءا كانت تجارية أو صناعية على مستوى البلد نفسه، فإختلاف النشاط يؤثر على تحديد الفواصل بين هذه المؤسسات. كما توجد العديد من المحددات والمعايير التي تتحكم في وضع إطار مفاهيمي حقيقي توافقي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في هذا المطلب، تم طرح إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل تأثير كل من التفاوت في درجات النمو، وتنوع النشاطات الاقتصادية، إضافة إلى عوامل أخرى تقنية وسياسية بغرض الإجابة

على إشكالية التعريف، كما تم تحديد معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحديد المعايير الكمية والكيفية ومعايير أخرى. وفي الأخير تم وضع تعاريف عامة حول مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تناول تعاريف هذا النوع من المؤسسات في بعض الدول المختارة منها الجزائر.

الفرع الأول: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أهم أسباب عدم الإتفاق على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع المعايير اللازمة لتصنيف هذه المؤسسات ترجع للاختلافات الموجودة بالنسبة إلى درجات نمو إقتصادات الدول، هذا بالإضافة إلى التنوع في الأنشطة الإقتصادية وغيرها من العوامل الأخرى التقنية والإدارية وحتى سياسية منها.

أولا–إختلاف درجة النمو: إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية، إذ ينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، وأيضا في وزن الهياكل الإقتصادية من مؤسسات ووحدات إقتصادية، يترجم ذلك في إختلاف النظرة بالنسبة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى أخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع أخر يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان من جهة والجزائر أو المغرب من جهة أخرى، وبنفس النظرة، ينطبق نفس الأمر عند المقارنة بين مؤسسة تعتبر كبيرة في موريتانيا أو مالي إذ تعتبر صغيرة في إيطاليا. فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى نتيجة بأن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى أخر الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول[1]. فهذا التباين الاقتصادي راجع إلى التباين في درجة النمو بين الدول الصناعية والمتقدمة والدول النامية[2].

ثانيا–تنوع الأنشطة الاقتصادية: فالمؤسسة التي تنشط في الصناعة تختلف عن التي تنشط في التجارة، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها وتكون في شكل مباني، آلات ...إلخ، وتحتاج إلى يد عاملة كثيفة ومؤهلة، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية بنفس الدرجة على الأقل. زد على ذلك اختلاف طبيعة الهيكل التنظيمي وغيرها، لذلك فمن الصعب الوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام تنوع النشاط الاقتصادي[3].

[1] سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد2، المجلد2، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2011، ص74.

[2] بوصبيع إبراهيم، متطلبات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية: جامعة الوادي، المجلد 11، العدد2، الجزائر، 2018، ص202.

[3] زيوش أم الخير، تقييم دور أهم الهيئات الحكومية المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجّلة البديل الاقتصادي، العدد6، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016، ص177.

أما بالنسبة لتنوع فروع النشاط الاقتصادي حيث تختلف المؤسسات بحسب النشاط الذي تمارسه من حيث متطلباتها من اليد العاملة ومعدات الاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في قطاع النقل البحري مثلاً قد تصنف كمؤسسة كبيرة في قطاع النقل البري، وهكذا دواليك حتّى في نفس القطاع الواحد[1].

ثالثا–العوامل التقنية: يتمثل العامل التقني بصفة عامة في مستوى الاندماج في المؤسسات، فكلما كانت المؤسسة أكثر إندماجا، كلما كانت عملية الإنتاج أكثر توحدا وتمركزا في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر والتوسع، بينما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموسعة على عدد من المؤسسات، فان ذلك يؤدي إلى ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

رابعا–عوامل سياسية: تتمثل العوامل السياسية في مدى إهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم المساعدات وتذليل الصعوبات التي تعترض طريق ترقيته ودعمه، ويخضع هذا العامل إلى رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات والمهتمين بشؤون هذا القطاع[3].

إن عدم الاتفاق على تحديد مفاهيم موحدة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع لعدة أسباب وذلك في ظل وجود اختلافات على مستوى المعايير التي قد يستند عليها الفاعلين بهذا القطاع في تصنيفاتهم للمؤسسات، من جهة مؤسسات صغيرة أو متوسطة ومن جهة أخرى مؤسسات كبيرة، حيث نجد منها معايير كمية واخرى نوعية ومعايير أخرى لها محددات مختلفة المعالم، والتي لكل منها مجموعة محددات او مؤشرات مختلفة.

الفرع الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتيح إستعراض الأدبيات الاقتصادية إمكانية معارضة النهج القائمة على معايير كمية لأولئك الذين يقترحون مجموعة من المعايير النوعية، هذا بالإضافة الى معايير أخرى بيئية لتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فيما يلي، نحاول شرح الأنواع المختلفة لمعايير التصنيف المحددة لهذه المؤسسات.

أولا–النهج الكمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: وهي مختلف المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحجم العمالة، حجم المبيعات أو بالأحرى قيمة الموجودات وغيرها، وغالبا ما نجد كل من معيار رأس المال وعدد العمال الأكثر استعمالا في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لبساطة وسهولة الحصول على المعلومات والإحصائيات المتعلقة بهذين العنصرين[4]:

---

[1] العيد عماد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التّنمية السوسيو–اقتصادية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد1، المجلد1، جامعة البليدة، الجزائر، 2015، ص173.

[2] الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات –حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 11، 2011، ص61.

[3] المرجع نفسه.

[4] دراوسي مسعود، بن مسعود آدم، الهيئات والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية خلال الفترة 2011–2012، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 3، المجلد2، ديسمبر 2014، جامعة البليدة 2، ص242.

أ–معيار عدد العمال: يعتبر معيار عدد العمال أحد المعايير الكمية للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والأكثر شيوعا في الاستخدام نظرا لسهولة الحصول على البيانات المتعلقة بالعمالة مهما أختلف نوع النشاط. ولكن رغم بساطة إستخدام هذا المعيار إلا أنه وجهت له انتقادات كثيرة وأهمها أنه لا يعكس الحجم الحقيقي للمشروع بسبب اختلاف معامل رأس المال، إذ توجد الكثير من الصناعات التي تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال ولا يمكن اعتبارها ضمن الصناعات الصغيرة.

ب–معيار رأسا المال: يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المؤسسات الاقتصادية، بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا اعتبرت المؤسسة كبيرة أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل الدولة.

فالإستثمار هو توظيف المال بهدف بحقيق العائد أو الربح والمال عموما، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي[1].

ج–معيار معامل رأس المال (المعيار المزدوج): ويعرف بأنه حجم الرأسمال المستخدم للوحدة الواحدة من العمل، ويحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال، أي يعتمد هذا المعيار على الدمج بين معياري رأس المال وحجم العمل وهذا لتكون النتائج أكثر دقة في استعمال (المعايير المنفردة).

د–معيار حجم المبيعات: يعتبر هذا المعيار من المعايير الأكثر استخداما هو الآخر في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم ويعتبر مؤشرا ذو مصداقية إلى حد كبير لمستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية. وللإشارة فقط أنه لا بد من إستخدام هذا المعيار مع معيار آخر وذلك راجع لكون هذا الأخير يتطلب تعديلات مستمرة وفقا لتغيير الأسعار ومعدلات التضخم.

وكثيرا ما ينتقد هذا النهج الكمي على الرغم من دقته، بحيث يعرض العديد من الباحثين حدود تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة إستنادا إلى تحليلات إحصائية، ويرفضون الفكرة المشتركة القائلة بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متجانس، وأن الميزة الرئيسية التي تفسر سلوكها هو الحجم. في الواقع، تلك المؤسسات هي مجموعة من المنظمات ذات الأحجام والهياكل التنظيمية غير المتجانسة إعتمادا على نوع القطاع أو التكنولوجيا، بدءاً من الحرفيين اليدويين البسيطين إلى الشركات المتطورة التي تستهدف منافذ عالمية. فعلى الرغم من إعتبار الحجم عاملا رئيسيا، فهناك ديناميكيات داخلية وخارجية أخرى وخصائص هيكلية وإجتماعية ووظيفية تميزها والتي يمكن أن تؤثر على تحليل سلوكهم (Paradas 2005، Jenkins 2006)[2].

[1] طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2012، ص.13.

[2] Ines Mhissen Mhedhebi, Engagement sociétal global en PME: une approche par les logiques d'action des dirigeants en Tunisie, Thèse de Doctorat en Sciences De Gestion, Université de Valenciennes et du Hainaut-Cambresis et L'école Supérieure de Commerce, Tunisie, P.41.

ثانيا–النهج النوعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: العديد من الأبحاث مثل تلك التي تطرق إليها كل من (Murillo et Lozano ، 2006؛ Lepoutre و Heene، 2006) والتي تتناول الخصائص التنظيمية التي وفرها (Spence، 1999) للمؤسسات الصغيرة، فوفقا لهم فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي شركات لا توجد بها فروقات كبيرة بين الإدارة والملكية، مع وظائف متعددة ورأس مال محدود، بحيث تهتم هذه الشركات في المقام الأول بحل القضايا اليومية، وتتسم بفضول العلاقات غير الرسمية والاتصالات، والتأكيد على العلاقات بين الأشخاص. كما أن هؤلاء المؤلفون يسلطون الضوء أيضا على مستوى عالي من الترابط بين الشركات الصغيرة والمتوسطة مع بيئتها والمجتمعات التي تعمل فيها، بالإضافة إلى ذلك فإن كل من (Lepoutre و Heene (2006)؛ Vyakarnam et al.(1997)) يعتمدون على المصادر الداخلية لتمويل نموهم. وفي السياق ذاته، يعرف جوليان Julien (1997) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها "كيان مناسب حيث تكون جميع الوظائف متكاملة أو على الأقل مرتبطة بقوة وحيث يتحكم المالك–المدير في معظم الجوانب، وبالنسبة للبعض من خلال المشاركة المباشرة "، كما يحدد هذا المؤلف خمسة معايير أساسها مفهوم الشركات الصغيرة والمتوسطة: أولا، الدور الرئيسي للمدير أو المالك الذي يؤدي إلى إدارة شخصية للغاية للشركات الصغيرة والمتوسطة، وثانيا، نظم المعلومات الداخلية والخارجية البسيطة وغير الرسمية، أما ثالثا، إنخفاض توزيع المهام على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي، ورابعا، إستراتيجية غالبًا ما تكون ضمنية وقصيرة المدى وتستند إلى رؤية القائد، أما خامسا وأخيرا، منظمة تقوم على التقريب بين مختلف الشركات الصغيرة والمتوسطة[1].

ثالثا–نهج حسب توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويمكن تصنيف أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بناءا على بعدين أساسيين هما[2]: أولا، الاسواق: التي تتواجد فيها وتخدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي (سوق محلية، بحيث تغطي مناطق محدودة لمنطقة واحدة متقاربة (ولاية)؛ سوق إقليمية، تغطي السوق لمجموعة من المناطق؛ سوق وطنية، تنشط في سوق البلد بالكامل؛ سوق دولية، تنشط في عدة دول). وثانيا، نموذج خاص بالمنتجات: حسب الطلب (العقود)، غير متنوع (متشابه)، عالي التخصص.

وتوجد ثلاثة أشكال من المؤسسات المختلفة في توجهاتها، وكذلك في طبيعة حل المشاكل التي تواجهها، وهي كمايلي: مقاولوا–الداخل؛ الاعمال الصغيرة والمتوسطة في الاسواق الاقليمية والوطنية من دون مزايا تنافسية محددة؛ الاعمال الصغيرة والمتوسطة ذات التخصص العالي.

من خلال الجدول رقم (2-1)، يمكن تمييز بين مجموعتين من المواقف والتوجهات المرتبطة بأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما يلي[3]: بالنسبة لمدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذوي النظرة قصيرة الأمد، يكون

[1] Ines Mhissen Mhedhebi, Op.Cit., p42.

[2] بوحرود فتيحة، سلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الشراكة مع الجامعات بالتطبيق بعض المؤسسات بولاية سطيف، مجلة مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 2، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2015، ص86.

[3] المرجع نفسه.

التركيز على العمل (المقاولة من الباطن)، حيث يتم الاعتماد على عميل مهم تعقد لصالحه صفقات في شكل عقود مؤقتة او دائمة، وهذا النمط من المؤسسات المقاولة من الباطن يكون لديها توجه محلي او اقليمي، ويركز مسيروها جل اهتمامهم على مشاكل الموارد البشرية؛ وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تخدم السوق الوطنية، تنتج منتجات تواجه منافسة شديدة، وهي غير متنوعة (متشابهة) وتعطي إهتماما كبيرا لمشاكل التسويق؛ وأخيرا بالنسبة للم الص و ا لم ذات التخصص العالي، يكون لديها توجه طويل الأمد، وتنشط في أسواق وطنية ودولية، وتكون أكثر إهتماما بالمشاكل التمويلية، وكلما توسع حجمها واجهت مشاكل قانونية وجبائية معينة.

الجدول رقم (2-1): توجهات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	توجهات المؤسسات السوقية	**عائلي: قليل التوجه نحو النمو**	**عائلي: قليل التوجه نحو النمو وقليل الديناميكية**	**ليس بالظرورة: عائلية تنافسية**	**غير عائلي: ديناميكي**
	صنف النشاط	محلي	اقليمي	وطني	دولي
يعتمد على عميل مهم (توجه قصير الامد)	مقاولو الباطن	مشكلة الموارد البشرية تأهيل العاملين		–	–
قليلة التنويع للمنتجات ولمزايا التنافسية	سوق تنافسي	مشكلة الانتاج (امداد وتجهيز المواد الاولية)	مشكلة الانتاج ومشاكل مالية	مشاكل تسويقية، تشريعية، قانونية، وانتاجية.	–
مؤسسات مستقبل واعد بالنمو	سوق تخصص عالي	–	–	مشاكل تسويقية وتمويلية للأمد الطويل	مشاكل تمويلية ومشاكل ضريبية

المصدر: طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2009، ص63.

رابعا–معايير أخرى: وإلى جانب معايير الحجم والاستقلال، التي تحدد نظرياً ماهية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، فمن المهم تحديد الخصائص المشتركة المحتملة التي قد تمتلكها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، إذ يوفر تحديد هذه الخصائص معلومات مفيدة عن الصعوبات في تنفيذ تحليل المخاطر، وهي أيضا معايير لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما بينها، فالمعايير المختلفة لتصنيف هذه المؤسسات التي تهتم بها هي[1]: أهداف

[1] Laurence Gardes, Méthodologie d'analyse des dysfonctionnements des systèmes pour une meilleure maitrise des risques industriels dans les PME: application au secteur du traitement de surface. Sciences de l'environnement, These de doctorat, Ecole Nationale Supérieure des Mines de Saint-Etienne; INSA de Lyon, 2001. France, P.40.

الإدارة؛ نوع العقار؛ الهيكل؛ المستوى التكنولوجي؛ معايير الحالة: الضعف والاعتماد. كما يمكن تلخيص بعض المعايير الاخرى لتصنيف المؤسسات في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعايير	التعريف
عدد العاملين	معيار كمي يساعد على التقسيم حسب الحجم
مراقبة المالك والتسيير الشخصي	أهم معيار كيفي، لأن التسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتم بالدرجة الأولى على متابعة ومراقبة المالك وهو يتم بطريقة شخصية أكثر من المؤسسات الكبيرة؛
نظام غير بيروقراطي، يتعامل بتقارير غير رسمية	يرجع هذا المعيار إلى عدد العمال وحجم الموارد المتوفرة؛
ندرة الموارد	أول ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قلة مواردها، وهذا يؤثر على طبيعة عملها الإستراتيجي؛
إرتباط كبير بالمحيط	هذا المعيار مهم عند دراسة السلوك الإستراتيجي للمؤسسات، لأن علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببيئتها تتأثر كثيرا بضعفها.

Source : Maria Elisa Bernardes, La construction sociale de la stratégie en contexte de PME : une analyse en profondeur de quatre cas de diversification, Thèse de doctorat en science philosophie, Faculté des Études Supérieures, Hec Montréal, Février 2008, P.08.

كما أنه توجد هناك عدة معايير أخرى يتم من خلالها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجه هذه المؤسسات: تصنيفات حسب طبيعة التوجه؛ الإنتاج؛ تنظيم العمل؛ على أساس الملكية؛ وحسب شكلها القانوني. ونجد عوامل أخرى والتي تشمل عوامل مثل: المؤسسات العائلية؛ الحرفية؛ المتطورة وشبه المتطورة.

الفرع الثالث: تعاريف عامة حول مؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ثمة صعوبة كبيرة لوضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون توافقيا ومقبولا لمختلف الاتجاهات الإقتصادية والاجتماعية، وهذا باعتراف العديد من الباحثين ومسيري الهيئات والمنظمات الدولية، بالنظر للخصائص الإقتصادية لكل بلد. حيث أن التعريفات ستكون لها تأثير مباشر على مسار عمل تلك المؤسسات من خلال إستفادتها من العديد من المزايا، بالنظر إلى حجم كل مؤسسة.

بشكل عام، تمثل المؤسسة الاقتصادية إندماج لعوامل الإنتاج بواسطة التدفقات النقدية أوالحقيقية (السلع أو الخدمات)، أوخرى معنوية (الطرق أو الأساليب)، سعيا منها لإنتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان إقتصاديين آخرين ضمن شروط اقتصادية وفي إطار قانوني[1]. وتعتبر أيضا كيان قانوني يتمتع بصفة إعتبارية مستقلة، ويحمل

[1] ناصري دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء 01، دار الطباعة للنشر، الجزائر، 1990، ص114.

اسما مستقلا، ويتميز بخصائص مستقلة، وله نظام خاص وحساب مصرفي وخطة خاصة به، وذلك من أجل تحديد حقوقه وواجباته ضمن قطاع الدولة[1].

أولا–تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 99% من إجمالي المؤسسات في أوروبا، حيث قدم الاتحاد الاوروبي التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك على الرغم من التعقيدات التي واجهها في تحديد ذلك. بحيث قام الاتحاد بإصدار تعريف عام 2003/361 الذي يقدم الكيفية التي قام بها التوصل الى التعريف المقترح والعوامل الرئيسية التي تحدد ما إذا كانت المؤسسة صغيرة او متوسطة والتي هي في الاساس متمثلة في عدد الموظفين واجمالي قيمة الموازنة العامة[2].

الجدول رقم (2-3): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاتحاد الأروبي.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال (مليون يورو)	الموازنة العامة (مليون يورو)
مؤسسة مصغرة	اقل من 10	2	2
مؤسسة صغيرة	اقل من 50	اقل من 10	اقل من 10
مؤسسة متوسطة	اقل من 250	اقل من 50	اقل من 43

Source: European commission, the definition of PME, 2017.

من خلال الجدول المعتمد لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاتحاد الاوروبي يمكن اعتبار المؤسسة إما مصغرة أو صغيرة أو متوسطة بناءا على معيار الموظفين ثم أحد المعيارين (رقم الاعمال أو الحد الاقصى للموازنة) بالاضافة إلى معيار الاستقلالية أي ألا يزيد مساهمة مؤسسة اخرى في راس مالها على 25% كحد اقصى.

ثانيا–تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: إعتمدت الجزائر تعريف الاتحاد الأوربي لسنة 1996 حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ صادقت على ميثاق بولونيا سنة 2000، وبالتالي كرست هذا المفهوم، وهو يعتمد ثلاث معايير أساسية: رقم الأعمال؛ عدد العمال؛ الحصيلة السنوية[3]. كما أن الجزائر مرت بتعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرحلتين أساسيتين بين سنة 2001 وجانفي 2017. حيث جاء أول تعريف لهذه المؤسسات حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في ديسمبر[4] 2001 مهما، بحيث شمل وضعها القانوني بمؤسسة إنتاج سلع وخدمات تشغل من 1إلى 250عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2دينار جزائري، أولا يتعدى إجماله حصيلتها السنوية 500مليون دج، وتتوفر فيها معايير الاستقلالية.

[1] صموال عبود، إقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،1982، ص58.

[2] عبدد الله مايو، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والصعوبات التي تواجهها، مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية، المجلد 3، العدد 5، جامعة تبسة، الجزائر، سبتمبر 2018، ص13.

[3] دراجي كريمو، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع التجارب والمستقبل، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، دراسة حالة الجزائر، دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص 8.

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قانون رقم: 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.

في بداية سنة 2017 جاء القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] الجديد الصادر في 10جانفي 2017، والذي هدف في مادته الأولى إلى تعريف عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة ويحدد هذا القانون الأهداف العامة الآتية[2]:

- بعث النمو الاقتصادي؛ تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما المبتكرة منها، والحفاظ على ديمومتها؛ تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير؛ ترقية ثقافة المقاولة؛ تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة.

ويوضح هذا القانون ثلاث أنواع من المؤسسات موزعة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الاعمال (دج)	الحصيلة السنوية (دج)
مؤسسة مصغرة	من 1 الى 9	أقل من 40 مليون	لا تتجاوز 20 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 الى 50	لا يتجاوز 400مليون	لا تتجاوز 200 مليون
مؤسسة متوسطة	من 50 الى 250	من 400 مليون الى 4 ملايير	ما بين 200 مليون إلى1 مليار

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قانون رقم 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، المواد رقم: 8، 9، 10.

وأعتمد في هذا القانون تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فئة معينة وفقا لعدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، بحيث تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها[3]. كما تم التطرق في هذا القانون إلى إعداد تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي كان يهدف إلى نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي، والمهني والتكنولوجي المتعلقة بهذا قطاع من المؤسسات.

في الأخير، فبالرغم من العديد من اجتهادات في تحديد مفاهيم مرجعية حول هذه المؤسسات الا انه لا يوجد تعريف نهائي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة الحجم، بحيث نجد أن هذا الموقف موجود، لأن الشركات تختلف في مستوياتها من حيث القيمة، المبيعات والتوظيف...الخ. فلقد أستخدمت بلدان مختلفة معايير متعددة لتحديد تعريفها وتصنيفاتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومع ذلك، فإن المعيار الأكثر شيوعا هو عدد الموظفين والأصول الثابتة. ومن جهة اخرى يعاب في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر على انه تم إعطاء

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قانون رقم: 02-17 المؤرخ في 10 جانفي2017.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة رقم 02، المرجع نفسه.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة رقم 08، المرجع نفسه.

تعريف موحد لجميع المؤسسات دون الفصل في التعريف بين مختلف قطاعات النشاط، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة ذات الطابع الصناعي، وهذا بالنظر للتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في الوقت الراهن.

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة أساسية في مختلف اقتصادات الدول، بحيث يرجع ذلك الى الخصائص والمميزات الخاصة بتلك المؤسسات مقارنة بالشركات الكبيرة. وقد أجريت العديد من الدراسات التي نظرت في الخصائص المحددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تطويرها من جهة وتميزها عن الشركات الكبيرة من جهة أخرى، حيث تتميز فيها تلك الشركات ذات الحجم البشري القليل جميع العناصر للتكيف مع حالات الأزمات، من خلال عامل المرونة والديناميكية.

في هذا المطلب، تم ابراز خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل الخصائص المرتبطة بالملكية والإدارة التنظيم والتسيير من جهة؛ وأخرى مرتبطة بالعملية الانتاجية والسوق؛ وبرأس المال؛ وفي الأخير تم التطرق الى الخصائص المتعلقة بالبيئة الخارجية.

الفرع الأول: الخصائص المرتبطة بالملكية والإدارة التنظيم والتسيير:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تبرز أهمية دعمها وتطويرها من خلال أي إستراتيجية تنموية طويلة الأجل. تتعدد الخصائص المتعلقة بالملكية والإدارة التنظيم والتسيير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعود بالنفع على كل من أصحاب هذه المؤسسات من خلال تحسين مستوى ادائها المؤسساتي، ويمكن إجمال أهم خصائصها الإيجابية فيما يلي:

أولا–الخصائص المرتبطة بالملكية والإدارة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة التسيير وذلك نظرا لهيكلها التنظيمي البسيط، أوساليب الإدارة غير المعقدة، أو للوائح الصريحة لتسيير العمل، وكل ذلك يرجع لكون الإدارة تتجسد في شخصية مالكها[1].

أ–سهولة الإنشاء والتنفيذ: تتمثل أسباب هذه السهولة في صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء وتنفيذ المشروع؛ صغر حجم القروض اللاّزمة والمخاطر المترتبة عليها؛ السهولة في تركيب خطوط الإنتاج (معدات الإنتاج) وفي تحضير مستلزمات الإنتاج (المادة الخام)[2].

ب–الملكية المحلّية: عادة ما تكون المؤسسات ص وم، مملوكة لأشخاص يقيمون ضمن المجتمع المحلي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الملكية المحلية، بحيث يكون التحكم في القرارات الاقتصادية تحت سلطة أشخاص وطنيين قاطنين في المجتمع المحلي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار العمالة، وخلق وظائف أكثر للمقيمين في تلك المنطقة[3].

[1] عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، الريادة وادارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان،2006 ، ص 67.

[2] العيد عماد، مرجع سبق ذكره، ص177.

[3] الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص65.

ج–مرونة الإدارة: تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكيف مع ظروف العمل المختلفة، ويرجع ذلك إلى الطابع غير الرسمي في التعامل مع العملاء أو العاملين وبساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرارات بحيث لا توجد لوائح مقيدة بل ترجع عملية اتخاذ القرارات إلى خبرة صاحب المؤسسة، كما يلاحظ أن المؤسسات الص وا لم أكثر قدرة على تقبل التغيير وتبني سياسات جديدة، وذلك عكس المؤسسات الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرارات[1].

د–سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي: يقوم بإدارة المؤسسة الصغيرة شخص واحد إجمالاً أو عدد قليل من الأشخاص المسيرين، والشكل الموالي يوضح ما تتسم به هذه الإدارة من مرونة وسهولة في اتخاذ القرار[2].

ثانيا–الخصائص المرتبطة بالتنظيم والتسيير: وتتمثل في:

أ–المرونة والتفاعل: يمكن أن يكون على المستوى التشغيلي، أو قرار إستراتيجي، بفعل صغر حجمها ومرونة عملها، والتي تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكيف بسهولة أكبر مع خصائص الطلب والنمو وتجزئة السوق من الشركات الكبيرة، كما يتيح مرونة الشركات الصغيرة لتلبية الطلب على السلع الإستهلاكية الفردية، بحيث أن هذه المتطلبات الفردية يمكن أن تكون معروفة بفضل قرب بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع عملائها[3].

ج–الكفاءة والفعالية: تتميز المؤسسات الص وا لم بكونها معبئا فعالا للموارد البشرية والمادية، نظرا لتوافر الظروف التي تحقق لها الكفاءة والفعالية بدرجات أعلى مما في المؤسسات الكبيرة، وتتحقق هذه الكفاءة والفعالية عن طريق قدرتها على الأداء والانجاز في وقت قصير نسبيا وسهولة الاتصال بالعملاء والموردين بالإضافة إلى تأثير الدوافع الشخصية لأصحاب المؤسسة في الحفاظ عليها بما يكفل لها النجاح والتفوق[4].

الفرع الثاني: الخصائص المرتبطة بالعملية الانتاجية والسوق:

أولا–الخصائص المرتبطة بالعملية الانتاجية: وتتمثل في:

أ–استغلال الطاقة الإنتاجية: يتم إستغلال الطاقة الإنتاجية القصوى في المؤسسات الصغيرة نظراً لإمكانية السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج وتوفر مستلزماته وعدم تعقيد العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى رفع الكفاية الإنتاجية وتحقيق أقصى ربح ممكن، وهذا الوضع يحقق سرعة دوران رأس المال العامل نظراً لصغر حجم المخزون السلعي وقصر دورة الإنتاج[5].

---

[1] الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص67.

[2] العيد عمّاد، مرجع سبق ذكره، ص176.

[3] Badri Abdelmadjid, PME territoriaux et développement régionale en algerie - défis & perspectives - etude territoire - ouest algérie, These de doctorat en Sciences Economiques, Faculté des Sciences Economiques et de Gestion, Université Tlemcen, Algerie, 2014/2015, P.114.

[4] الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص66.

[5] العيد عماد، مرجع سبق ذكره، ص176.

ب–الاعتماد على الطلب المحلي وخلق تنمية متوازنة: ينحصر نشاط المؤسسات الصغيرة غالباً في المنطقة التي تنشأ بها، وتقوم مثل هذه المؤسسات نتيجة لتوفر خامات معينة، غالباً ما تكون زراعية أو تعدينية مثل مؤسسات صناعة منتجات الألبان ومعاصر الزيوت ومنشآت النسيج، وهذا النوع من المؤسسات يساعد في سد حاجات سكان المنطقة في مجال السلع التي ينتجها ويخلق طلبا على منتجاتها الزراعية ويساعد على تحقيق تنمية متوازنة تحافظ على التوازن السكاني بين الريف والمدينة .والمخطط التالي يوضح الدورة الاقتصادية لمشروع صغير[1].

ج–الابتكار: تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بروح المبادرة التي تساعد على التغيير التقني والابتكار، وذلك من خلال خلق إبتكار في منتج جديد، الأسواق، عمليات التصنيع، وأشكال تنظيمية. كما أن مزايا الشركات الكبيرة هي في الأساس مواد (وسائل، الوصول إلى الباحثين المحترفين، المختبرات...)، في حين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي سلوكية (تحفيز، إتصال غير رسمي، تكيف سريع مع تغيرات السوق، ديناميكية،...الخ)، بحيث يضمن تحفيز الموظفين نجاح كبير في الايتكار بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، هذا بالاضافة إلى تحسين أداء الصناعة[2].

د–المناولة: وهي تمثل وسيلة دعم للمؤسسات الكبرى، وتمثل نوع من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسية تكون في أغلب الحالات مؤسسات كبرى ومؤسسات مقاولة تتميز بحجمها الذي يمنحها ديناميكية وقدرة على التكيف مع شروط التعاون[3].

و–التخصص وغياب التخطيط الاستراتيجي: تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على منافذ محددة في السوق من خلال منتجات متباينة، بحيث يستند هذا التمييز إلى المزايا التنافسية للشركات الصغيرة أكثر مما يعتمد على الأسعار المنخفضة، إذ يتطلب هذا الموقف المتخصص بشكل عام مع مهارة فنية جيدة. ومن بين أسباب هذا التمايز التجزئة الحادة للأسواق وعدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمثيلها على نطاق واسع في السوق، وبفضل هذا التخصص، يقدم هذا النوع من المؤسسات منتجات ذات مستوى عالي جدا من الجودة[4].

يرى آدم سميث أن تحقيق الزيادة في النمو يأتي عن طريق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال، كذلك فإن التخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العمالية وإلى زيادة المقدرة على الابتكار، كما أن تقسيم العمل لا يكون فعالا إلا إذا قام الأفراد بالادخار لأن الزيادة في الادخار ضرورية تؤدي إلى لرفع من مستوى رأس المال وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية في المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد[5].

---

[1] العيد عماد، مرجع سبق ذكره، ص176.

[2] Badri Abdelmadjid, Op.Cit., P.117.

[3] الطيب داودي، المرجع السابق، ص66.

[4] Badri Abdelmadjid, Op.Cit., P.115.

[5] أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، ط2 ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013 ، ص 70.

يعتبر الإطار الاستراتيجي للؤسسات الصغيرة والمتوسطة إستجابة وتكيف للبيئة العاملة بها، بحيث تعتمد تلك الإستراتيجية على إدراك التغييرات المستقبلية لأفق التخطيط القصير الاجل بشكل عام (أقل من عامين)، فهي في الغالب بالنسبة لهذا القطاع تعتبر بديهية، وإغتنام للفرص، وتكون نشطة ويتم تنفيذها على مراحل، بحيث تسلط الضوء على شخصية صاحب المشروع، فضلاً عن مرونة تلك المؤسسات، وطبيعة المالك فهو يعتبر مدير الرؤى العامة للمؤسسة[1].

ثانيا–الخصائص المرتبطة بالاسواق: وتتمثل في:

أ–سهولة الدخول في السوق والخروج منه: نسبة انخفاض قيمة رأس المال الثابت والمتداول وارتفاع نسبة رأس المال إلى الخصوم، وحقوق أصحاب المؤسسة وسهولة تحويل أصول المشروع الصغير إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، يتيح للمؤسسات الصغيرة الفرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة[2].

ب–تلبية طلبات المستهلكين: تقوم المؤسسات ص وم بتلبية طلبات المستهلكين خاصة ذوي الدخل المنخفض بتوفير السلع والخدمات البسيطة منخفضة التكلفة، في حين نجد أنّ أغلب المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا، مقارنة مع ذوي الدخل الضعيف .لهذا فإن المؤسسات الص وا لم تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة وهذا بتوفير وتلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على توفير الخيار أمام المستهلكين بعرضها لعدة أنواع من السلع والخدمات[3].

ج–تقديم السلع والخدمات: التي ت تناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة مماي ساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الانتاج[4].

الفرع الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة برأس المال

أولا–محدودية رأس المال المستثمر: وتتمثل في:

أ–صغر حجم رأس المال: فبالنظر لصغر حجم المشروع مقارنة بالمشروعات الكبيرة، فإنه لا يحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطه، إضافة لانخفاض إحتياجاته من البنية الأساسية والاعتماد على تكنولوجية بسيطة عند بدايته[5].

ب–سهولة التأسيس والتمويل: تستمد المؤسسات الص وا لم عنصر السهولة في إنشائها من احتياجها إلى رؤوس أموال صغيرة نسبيا، لذا نجد أن أصحاب هذه المؤسسات يعتمدون على مدخراتهم ومواردهم الشخصية في

[1] Badri Abdelmadjid, Op.Cit., P.116.

[2] العيد عمّاد، مرجع سبق ذكره، ص177.

[3] الطيب داودي، مرجع سبق ذكره ص66.

[4] بن جيمة عمر، بن علي محمد، دور هيئات المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة: ANSEJ–ANGEM)، مجلة البدر، المجلد 9، العدد 2، جامعة بشار، الجزائر، 2017، ص53.

[5] المرجع نفسه.

التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي، أما التمويل الخارجي فإنه يقتصر على الأصدقاء والأقارب، وهذا يعني أن الاعتماد على التمويل البنكي الكلاسيكي يكون ضعيفا بسبب عدم قدرة أصحاب المشاريع على تقديم الملفات البنكية اللازمة، إضافة الى عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القروض[1].

ثانيا–كثافة عنصر العمل: ويتمثل في:

أ–خلق فرص العمل: كون هذه المؤسسات تعتمد على وسائل إنتاج بسيطة فعادة ما تختار فن إنتاجي كثيف العمل الذي يؤدي إلى توفير العديد من فرص العمل للشباب بكلفة استثمارية مخفضة فضلاً عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة بما يعزز دورها في إمتصاص البطالة التي تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني[2].

ب–انخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة: تتميز المؤسسات ص و م بأنها لا تستعمل مستوى عالى من التكنولوجيا ومن الموارد البشرية المؤهلة، وهذا لكون بعض الصناعات التي تنتمي لتلك المؤسسات لا تتطلب إستثمارا كبيرا ولا يد عاملة ذات اختصاص عالي تناسب الظروف المحلية ولا تحتاج إلى إستيراد تكنولوجيا عالية[3].

الفرع الرابع: الخصائص المتعلقة علاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البيئة الخارجية

غالباً ما تتميز الشركات الصغيرة والمتوسطة بعلاقات قوية ووثيقة مع المجتمعات على المستوى المحلي، وذلك من أجل التغلب على الصعوبات والقيود، بحيث تسعى المؤسسات إلى تعزيز هذه العلاقات الاستراتيجية من خلال تحسين الجودة وبناء الشبكات مع أصحاب المصلحة بغرض ضمان إستدامة تلك العلاقات.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخاصية تنفيذ نشاطهم التجاري بشكل عام بالقرب من أصحاب المصلحة، مما يسمح لهم بأن يكونوا المستفيدين المباشرين من الاحتياجات الخاصة بهم، لذلك، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه بإستمرار القرب الشديد من المشاركة النشطة في تنمية بيئتها[4].

أولا–المرونة: تتمتع شركات هذا الحجم ببنية بسيطة نسبياً وتسلسل هرمي (Sen and Cowley، 2013)، مما يتيح لها التكيف بشكل كبير من خلال تعديل قدراتها بسرعة إلى فرص جديدة في السوق (Goffee and Scase، 1995). كما أن الدرجة العالية من الاستقلالية في إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقدرتها على الاستجابة بسرعة، بفضل صغر حجمها وقدرة موظفيها على القيام بعدة وظائف (Looser and Wehrmeyer، 2015)، تمنحهم المرونة، ويتيح لهم الاستجابة بسرعة للتغيرات (Jenkins، 2006)[5].

[1] الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص66.

[2] العيد عمّاد، مرجع سبق ذكره، ص177.

[3] الطيب داودي، مرجع سبق ذكره، ص67.

[4] Ashima Sachdeva and Olimpia Panfil, CSR Perceptions and Activities of Small and Medium Enterprises (PMEs) in seven geographical clusters, Survey Report in cooperation with the UNIDO Cluster Development Programme, INDIA, Vienna, 2008, P.3.

[5] Ines Mhissen Mhedhebi, Op.Cit., P.43.

ثانيا–مركزية التسيير: الشكل الأكثر شيوعًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو الشكل الذي يتبعه المالك أو المدير أو الشركة العائلية، حيث تتطابق الملكية والسلطة، ففي هذا الجانب يعطي الأخير الشرعية لتقرير وإدارة موارد الشركة (Looser and Wehrmeyer، 2015)، ولهذا السبب غالبا ما يفهم سلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الخصائص النفسية لرجل الأعمال أو "المالك–المدير". كما أن هذه المؤسسات تميل إلى أن يكون لديها أسلوب إدارة شخصي يتميز بالسيطرة الخارجية المنخفضة على بيئتها ورغبة قوية أن تظل مستقلة، حيث تتأثر القرارات بقوة بالقيم الشخصية والحدس للزعيم بدلاً من العقلانية والتخطيط طويل الأجل، ولهذا السبب غالباً ما تكون المقاولات الصغرى متهمة بقصر نظرها الإستراتيجي (Avram, 2008 ; Sen et Cowley, 2013).[1]

على الرغم من تنوع في خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن بعض تلك الخصائص لها تأثيرات سلبية تعيق نجاحها، بحيث أصبحت بعض المحددات تحد تقدمها وتطورها، خاصة بالنسبة إلى صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية الخاصة بعملها، حيث تواجه تلك المؤسسات عديد المشاكل في الإدارة من خلال بطىء في معالجة الملفات أو من خلال البيروقراطية الإدارية، كما تعاني المؤسسات على المستوى التنفيذي من مشكل التغيير، مما يخلق علاقة غير مستقرة بين المؤسسة والإدارة وهو ما سيؤثر على أداء تلك المؤسسات. كما أن مشكل الحصول على التكنولوجيا في هذه المؤسسات يعتبر عائقا لتطورها، شأنه شأن مشكل التمويل، فهو يرجع لسببين، أولهما قلة الموارد، والثاني ضعف تأهيل المستخدمين، مما ينعكس بالسلب على المستوى التكنولوجي للمؤسسة.

كما أن بعض خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون لها انعكاسات سلبية لبعض المؤسسات الاخرى العاملة في نفس مجالها، بحيث تعمل على إعاقة نجاحها، وذلك من خلال ضعف نظام المعلومات وسوء التحكم في آليات التسيير؛ المشكلات التسويقية؛ غياب ثقافة مؤسسية؛ الارتباط بشخص واحد؛ اليد العاملة غير المؤهلة؛ تكاليف إنتاجية، إدارية، تمويلية عالية؛ تأثر متحيز سلباً بحالة الاقتصاد؛ قدرة محدودة على إمتصاص آثار المخاطر المالية؛ صعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو؛ الحاجة لإستخدام الأرباح بشكل شخصي؛ محدودية الأرباح التي يحققها العمل الصغير؛ تأثير الضرائب على المبالغ المتبقية؛ التردد في التوسع ماليا.

[1] Ines Mhissen Mhedhebi, Op.Cit., P.44.

المطلب الثالث: محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعوامل نجاحها

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في البلدان النامية، فمن الأهمية بمكان تحديد العوامل التي تعوق نموها، أين تميل الصناعات الصغيرة عادة إلى التطور والنمو إلى صناعات متوسطة وكبيرة الحجم، بحيث أن هذا الشكل من النمو يؤدي إلى تنمية الاقتصاد، من خلال الطريق الذي تستخدمه تلك المؤسسات لتوظيف المزيد من العمال وتوسيع إنتاجهم.

في هذا المطلب، تم تحديد العوامل التي تؤثر على نمو وتطور الشركات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا السياق، تم تحليل تأثير مختلف العوامل الداخلية والخارجية والبيئية التي تؤثر على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الفرع الاول: المحددات الداخلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد وجدت الأبحاث السابقة بأن موقف وقدرة المالك أو المدير لها تأثير مهم على نمو المؤسسات الصغيرة، والتي تنعكس في الخيارات الاستراتيجية والطرق التي تعمل بها الشركة. كما يتم تحديد نمو الأعمال من خلال عدة خصائص منها: الخصائص الفردية، والخصائص التنظيمية، والعلاقات والخصائص البيئية، وتطوير الاستراتيجية والتخطيط، بالإضافة إلى التطوير التنظيمي. والشكل الموالي يلخص المحددات الداخلية لنمو المؤسسات.

الشكل رقم (2-1): العوامل الداخلية المؤثرة على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

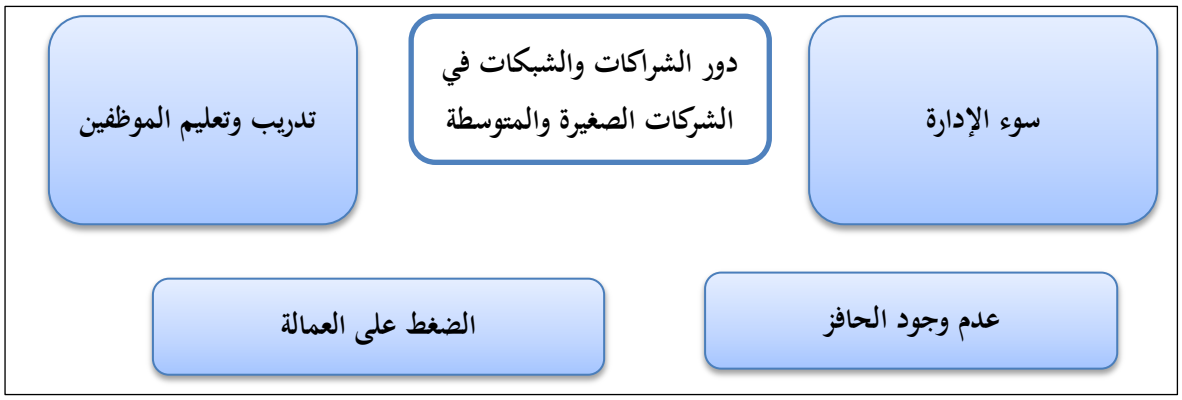

Source : Muneeb Ahmad, Ejaz Ahmad et al., New determination of factors affecting the growth of small and medium sized enterprises in Pakistan, Published by interdisciplinary journal of contemporary research in business, V°4, N°6, October 2012, P.517.

أولا–المحددات الفردية: السمات الشخصية لرجل الأعمال، والنمو التحفيزي، والكفاءة الفردية والخلفية الشخصية هي المحددات الأكثر أهمية التي تحدد من نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تقسيم خصائص رجل الأعمال إلى نوعين، هما [1]: السمات المميزة، والتي تشمل كل من العمر والجنس والمعتقد وتأثير الأسرة (نفوذ الأسرة)؛ التحصيل، وتشمل التعليم والخبرة التي يمتاز بها المالك / المدير.

[1] Endi Sarwoko, Christea Frisdiantara, Growth Determinants of Small Medium Enterprises (PMEs), Published by Universal Journal of Management 4(1), 2016, P.37.

تتأثر شخصية رواد الأعمال بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، وهي الأسرة والتعليم والقيم الشخصية والخبرة في العمل[1]: سمات الشخصية؛ الحاجة إلى الإنجاز؛ الميل إلى المخاطرة؛ موضع التحكم؛ كفاءات فردية؛ خلفية شخصية، كما ترتبط بعض خصائص رواد الأعمال التي تؤثر على أداء الشركة بمستوى تعليمهم ودوافعهم، بحيث يلعب مستوى التعليم دورا في تنمية قدرات الفرد في مجال تنظيم المشاريع، والتي بدورها تزيد من مستويات الأداء في مجال الأعمال الحرة (من حيث الربح وحجم الشركة). وبشكل أكثر تحديداً، تظهر الأدلة التجريبية وجود علاقة إيجابية بين مستوى التعليم ورجال الأعمال ذوي النمو المرتفع، كما أن أصحاب الأعمال الحرة الأكثر تعليما لديهم تطلعات أكثر توجهاً نحو النمو مما يجعل تكاليف الفرصة البديلة المرتبطة بتخصيص إنسان ذي قيمة إلى مشروع، ما يجبر الفرد لتحقيق عوائد أعلى لاستثماره (Levie and Autio، 2008؛ Autio، 2009)[2].

ثانيا–حجم وعمر المؤسسة: إن المؤسسات الصغيرة والكبيرة لها دوافع مختلفة للنمو، وهي: أولا، نمو المؤسسات الصغيرة، يعود لسبب الحاجة إلى الوصول للحد الأدنى من الكفاءة التي تسمح بالبقاء؛ وثانيا، يمكن للمؤسسات الكبيرة أن تنمو وفقا للتغييرات الاستراتيجية المحتملة التي تحدث في الأسواق، إذ يعد الحصول على وفورات الحجم الدافع الرئيسي وراء نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فوفقا لـ (Audretsch وآخرون، 2004) يمكن أن تقدم الشركات الصغيرة إمكانات نمو عالية، لأنها تعمل في كثير من الأحيان على مقياس إنتاج دون المستوى الأمثل، والذي يفترض إستخدام جزئي للقدرة الداخلية وكذلك الاستغلال الجزئي للسوق التي تقع فيها[3].

في السنوات الأولى من حياة المؤسسة تنمو من أجل تحقيق المستوى الأمثل من الكفاءة، ومعدل النمو بعد ذلك يتناقص في مراحل لاحقة من دورة حياته بعد الوصول إلى الحد الأدنى من مقياس الكفاءة الذي يسمح لها بالبقاء على قيد الحياة، بحيث أن مديري الشركات يحتاجون إلى وقت لفهم تكاليف الفرصة البديلة المرتبطة بأفضل خيارات الاستثمار. كما يخلص كل من (Lumpkin، 1998 وShane و Venkataraman،2000)، إلى أن المؤسسات الفتية، التي عادة ما تكون أكثر استباقية وأكثر اطلاعاً بشأن مستوى المخاطر المتلازمة مع الاستثمار في الأعمال البديلة، فهي تقدم معدل أفضل من الفعالية فيما يتعلق بالاستفادة من الفرص الجديدة للأعمال المربحة، مقارنة بما يحدث مع الشركات القديمة[4].

[1] Haibo Zhou, Gerrit de Wit., Determinants and dimensions of firm growth, this report is published under the SCALES-initiative (SCientific AnaLysis of Entre-preneurship and PMEs), as part of the 'PMEs and Entrepreneurship programme' financed by the Netherlands Ministry of Economic Affairs, Zoetermeer, February 2009, P.5.

[2] Mercedes Teruel, Determinants of high-growth firms: Why have some countries more high-growth firms than others?, Published by the Spanish Ministry of Innovation and Science in the project, and the Consolidated Group of Research, 2011, P.6.

[3] Zelia Serrasqueiro, Paulo Maças Nunes, Joao Leitao and Manuel Armada, Are there non-linearities between PME growth and its determinants? A quantile approach, published by Industrial and Corporate Change, V°19, N°4, 2010, P.1074.

[4] Idem.

ثالثا–المحددات التنظيمية والهيكلية، والقدرة الديناميكية: يمكن تحديد نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فعالية وقدرات موارد الشركة، مثل العمالة ورأس المال والمعرفة المكتسبة وتنظيمها وتحويلها إلى منتجات وخدمات من خلال أنشطة التنظيم والممارسات والهياكل، فغالبا ما تتم مناقشة العوامل المحددة من خلال[1]: سمات الشركة؛ إستراتيجيات حازمة؛ الموارد الخاصة بالشركة؛ الهيكل التنظيمي؛ القدرة الديناميكية.

يتحدد نمو المؤسسات من خلال زيادة في سمات معينة، مثل المبيعات والعمالة و/ أو الربح للشركة بين نقطتين في زمنين (Hakkert & Kemp، 2006)، حيث يمكن تحديد نمو الشركة من خلال درجة الفعالية والقدرة التي يتم الحصول عليها وتنظيمها وتحويلها إلى منتجات محددة للشركة مثل العمالة ورأس المال والمعرفة، وتحويلها إلى منتجات وخدمات قابلة للبيع من خلال حركية المؤسسة والممارسات الهيكلية المثالية. وبالتالي، يجب أن تكون المحددات التنظيمية أكثر تأثيراً مباشراً على نمو الشركة[2]، إذ تعتبر الموارد البشرية، أو العمالة، أكثر المدخلات أهمية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Heskel، 1999؛ Rauch et al.، 2005). وبالتالي، فإن الهيكل التنظيمي، الذي يتعلق بتوزيع المهام بين وحدات العمل وآلية التنسيق بينهم، له علاقة مباشرة بنمو المؤسسة[3]، كما أن إتباع القدرة الديناميكية كإجراءات إستراتيجي للبحث والتطوير الجديد للمنتجات واتخاذ القرارات الاستراتيجية (الدخول في سوق جديدة) والتي تهدف إلى تحقيق موارد جديدة لنمو المؤسسة[4].

رابعا–إنتاجية العمل: إن صغر حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في حصولها على مرونة تنظيمية أكثر من الشركات الكبيرة، بحيث أن المرونة التنظيمية لتلك المؤسسات يوفر مناخا تنظيميا أكثر ملاءمة لزيادة إنتاجية العمل. وتعتبر إنتاجية العمل هي محدد ومحفز لنمو تلك المشروعات الصغيرة، كما يخلص (Majumder، 2004) إلى أن آثار التجربة والتعلم هي عوامل أساسية لكفاءة إنتاجية العمل الذي يكون له تأثير إيجابي على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ففي السنوات الأولى من النشاط، نظرا للاحتمال الأكبر للإفلاس، فإن تلك المؤسسات مهتمة في المقام الأول بالوصول إلى الحد الأدنى من الكفاءة التي تسمح لها بالبقاء في أسواقها التشغيلية[5]، وفي المراحل اللاحقة من دورة الحياة، عندما تكون تلك المؤسسات أكثر تمركزا في أسواقها التشغيلية، يمكن التوقع أن تؤدي زيادة إنتاجية العمل إلى خلق إستراتيجيات للتنويع، حيث تساهم في زيادة النمو في المراحل اللاحقة من دورة حياة المشاريع الصغيرة والمتوسطة[6].

[1] Endi Sarwoko*, Christea Frisdiantara, Op.Cit., P.37.
[2] Haibo Zhou, Gerrit de Wit., Op.Cit., P.8.
[3] Ibid., Op.Cit., P.11.
[4] Idem.
[5] Pedro Guedes de Carvalho a, Paulo Maçãs Nunes b & Zélia Serrasqueiro, Growth determinants of small- and medium-sized fitness enterprises: empirical evidence from Portugal, Published by European Sport Management Quarterly, 2013, London, P.5.
[6] Paulo Maças Nunes, Marco Gonçalves, Zélia Serrasqueiro, The influence of age on PMEs' growth determinants: empirical evidence, Publisher by Small Bus Econ, 2013, P.253.

الفرع الثاني: المحددات الخارجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تجمع الدراسة الجوانب الخارجية إلى فئتين: الاقتصاد الكلي وقضايا السوق، بحيث تشمل المتغيرات الاقتصادية الكلية جميع العوامل الاقتصادية والمؤسسية السياسية، في حين تشمل بيئة السوق جميع الفرص الإنتاجية وعوامل الجذب في السوق. ويمكن تلخيص أهم المحددات في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): العوامل الخارجية المؤثرة على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

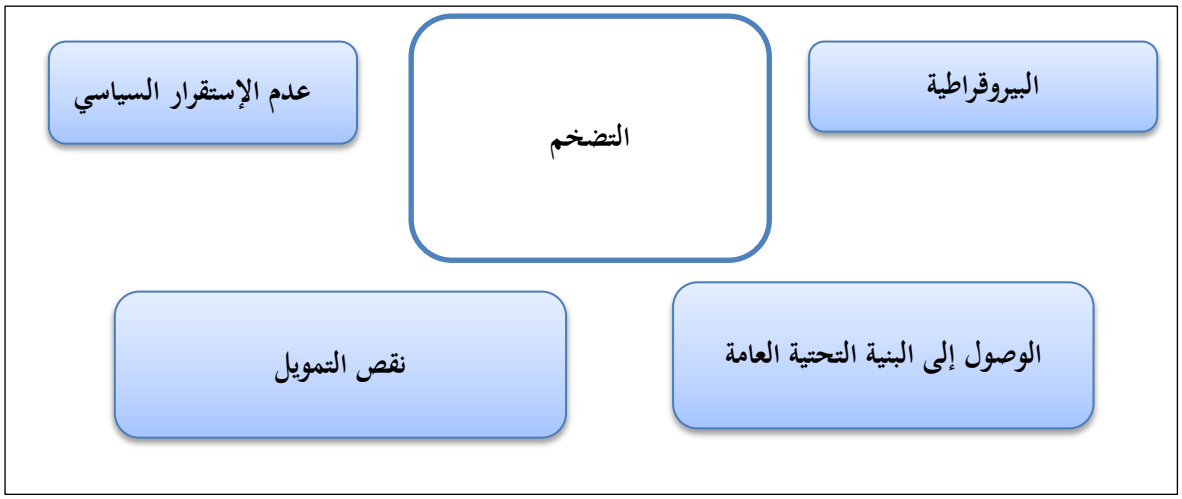

Source : Muneeb Ahmad, Ejaz Ahmad et al., Op.Cit., P520.

أولا–التدفق المالي: إن استراتيجيات النمو الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تتأثر تأثرا كبيرا بقيود التمويل، فبالمقارنة بالمؤسسات الكبرى، تواجه المشاريع الصغيرة الحجم صعوبة أكبر في الحصول على التمويل الخارجي، نتيجة لعدم تناظر المعلومات الأكبر في العلاقات مع الدائنين، بحيث توجد إحتمالات كبيرة لإمكانية الإفلاس في الشركات الصغيرة والمتوسطة (Ang، 1992؛ Muller & Zimmermann، 2009)[1].

أ–مصادر التمويل: تعد استراتيجيات الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل أساسية في تفسير نموها، ويمكن أن يعوق ذلك عندما تخضع الشركات لقيود مالية كبيرة (Reid، 2003)، فإذا كانت سوق رأس المال مثالية، فسيكون لدى جميع المؤسسات القدرة على الوصول إلى مصادر التمويل البديلة، وبهذه الطريقة سيتم إعتبار التمويل الداخلي والتمويل الخارجي بديلاً كاملين[2].

–التمويل الداخلي: لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم قدر أكبر من عدم تناسق المعلومات في العلاقات القائمة مع الدائنين، فعلى سبيل المثال في حالة المؤسسات القديمة، فبسبب السن المحدود، يمكن لها أن تغير تكوين أصولها بسهولة أكبر، الأمر الذي يزيد، من عدم يقين الدائنين في منح الائتمان لهذا النوع من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم[3].

[1] Pedro Guedes de Carvalho a , Paulo Maçãs Nunes b & Zélia Serrasqueiro, Op.Cit., P.4.
[2] Zelia Serrasqueiro, Paulo Maças Nunes, Joao Leitao and Manuel Armada, Op.Cit., P.1076.
[3] Paulo Maças Nunes, Marco Gonçalves, Zélia Serrasqueiro, Op.Cit., P.253.

-التمويل الخارجي: تتسم السيولة المالية بأهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يمكن لهذا النوع من الشركات إدارة مواردها المالية بكفاءة، والتكيف بسهولة أكبر مع التغيرات السريعة التي يمكن أن تحدث في أسواق التشغيل. ومع ذلك، ونتيجة لعيوب السوق، تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبات خاصة في الحصول على التمويل الخارجي، ويعتمد نموها بشكل خاص على التمويل الداخلي، فعند اللجوء إلى الديون، تميل تلك الشركات إلى إدارة مواردها المالية بكفاءة، نظراً للحاجة إلى سداد الدين ورسومه على فترة ثابتة، كما أن للدين أثر إيجابي على نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أن تلك المؤسسات تعتمد في عملها على التمويل الداخلي، نظراً للصعوبة الخاصة في الوصول إلى التمويل الخارجي في بداية دورة حياتها[1].

ب-الدين: إن دين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر ذا أهمية نسبية أكبر للنمو تلك المؤسسات، ففي الحالات التي يكون فيها التمويل الداخلي غير كاف، فإن الحصول على الديون بشروط مواتية يمكن أن يكون ذا أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم القادرة على الاستفادة من فرص النمو المتعددة[2].

ج-الفائدة المدفوعة: نظرا لصغر حجمها، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة لديها احتمالية أكبر للإفلاس (Ang، 1992؛ Muller & Zimmermann، 2009)، وقدرة أكبر على تغيير أصولها، وأقل الشفافية في المعلومات المقدمة إلى الدائنين. وقد تسهم هذه السمات الاقتصادية بشكل حاسم في الوصول إلى الائتمان، مما يضع أسعار فائدة مرتفعة نسبياً مقارنة بقدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على الدفع[3].

ثانيا-الدعم الحكومي: تشير أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى اقتصاد بلد ما إلى مدى أهمية وجود سياسات حكومية تدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك العوامل التي تمكنها من العمل بكفاءة والتي تقلل من تكاليفها الإدارية (Harvie and Lee، 2005). فعلى الرغم من المبادرات التي أطلقتها الحكومات لتعزيز ودعم تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنميتها والحد من مشاكلها المالية، بحيث لا يزال هناك نقص في القوانين والإجراءات الإدارية الحقيقية، مثل الوصول إلى المساعدة من الوكالات الحكومية. فوفقا لأبحاث البنك الدولي، فإن أنظمة الضرائب المعقدة، وانخفاض مستوى الثقة في النظام القضائي، والحاجة إلى دفع رشاوي للحصول على الخدمات العامة، تمثل حواجز رئيسية، خاصة في جنوب شرق أوروبا (البنك الدولي، 2000) [4]. حيث أن الدعم المالي العام يمكن أن يكون ذا أهمية خاصة لأنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما أن الحاجة إلى التعامل مع قيود التمويل المحتملة تسهم في الدعم الحكومي المهم لنمو تلك الشركات وبقائها (Serrasqueiro et al.، 2011 أ)[5].

[1] Paulo Maças Nunes, Marco Gonçalves, Zélia Serrasqueiro, Op.Cit., P.254.
[2] Idem.
[3] Pedro Guedes de Carvalho a, Paulo Maçãs Nunes b & Zélia Serrasqueiro, Op.Cit., P.5.
[4] Rose Mary Anga, determinants of small and medium scale enterprises in Nigeria, Published by JORIND, 12 (1), ISSN 1596-8308, University of Jos, 2014, P.144.
[5] Pedro Guedes de Carvalho a, Paulo Maçãs Nunes b & Zélia Serrasqueiro, Op.Cit., P.5.

ثالثا–الصادرات، البحث والتطوير وأنشطة الابتكار: ينظر إلى أنشطة الابتكار على نطاق واسع كدوافع رئيسية لعملية التصدير، إذ تعتبر أنشطة البحث والتطوير الداخلية شرطا ضروريا لتوليد منتجات جديدة وعمليات وتقنيات إنتاج جديدة، بحيث تميل الاستثمارات في البحث والتطوير إلى زيادة إحتمال إكتشافات وإختراعات مهمة، تساعد الشركات عمليات الإنتاج الناجحة وعمليات الإنتاج الجديدة على تحقيق ميزة تنافسية في السوق وبالتالي زيادة نمو الشركات وحصص السوق[1].

كما يمكن لكثافة R&D أن تسبب إنخفاضا في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال: أولا، كثافة الابتكار يمكن أن تمثل خطورة عالية مع ارتفاع المخاطر الكامنة في الأنشطة التي تقوم بها تلك المؤسسات. إذ أن تمويل أنشطة R&D تكون غير كافية، مما يساهم في إنخفاض النمو في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنفذ أنشطة أعمال البحث والتطوير، كما يتطلب الاستثمار في R&D مبالغ كبيرة من المال، وبالتالي يتطلب الوصول إلى وسائل كبيرة للتمويل (داخلية أو خارجية)، ففي حالة هذا النوع من المؤسسات يمكن أن يكون مشكلة من حيث الإدارة المالية للشركات على المدى القصير. كما أنه وبالمقارنة مع الشركات الكبيرة، تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم صعوبة أكبر في إدارة الموارد النادرة التي يمكن تخصيصها للأنشطة المبتكرة، مثل الموارد البشرية العالية الكفاءة والمعلومات والتكنولوجيا[2].

في الأخير، يمكن أن تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الظروف العادية مشكل التمويل الخارجي أكثر من المؤسسات الكبيرة، ففي في أوقات الأزمات المالية، يعتمد الحصول على الديون على شروط غير مواتية أكثر لهذا النوع من المؤسسات. لذلك، في فترات الأزمة المالية، يمكننا أن نتوقع أن تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر اعتمادًا على التمويل الداخلي والإعانات الحكومية لتمويل نموها، كما يمكن التوقع بأن تكون الديون أقل أهمية بالنسبة لنمو تلك المؤسسات، حيث تعتبر رسوم الدين عاملا مقيدا بشكل خاص لنمو المرسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الفرع الثالث: المحددات البيئية الأخرى لنمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن معظم المؤسسات تبدأ صغيرة وتعيش صغيرة وتموت صغيرة، إذ يرجع سبب ذلك هو أن معظم الشركات المبتدئة هي شركات مقلدة في الأسواق الناضجة التي تخدم الأسواق المحلية، بحيث درس كل من (Samundsson وDahlstrand، 2005) على المؤسسات السويدية القائمة على التكنولوجيا، بحيث وجدوا بأن المؤسسات التي تسعى لاستغلال الفرص القائمة على المعرفة الجديدة بالسوق هي أقل احتمالا لتحقيق نمو كبير من الشركات التي تسعى لاستغلال الفرص القائمة على المعرفة الحالية بالسوق[3]. كما أظهرت دراسة (Dess and Beard، 1984) بأن البيئة تتباين على عدة أبعاد، مثل الديناميكية، وعدم التجانس، والعداء، والمناعة، وهذا قد يحدد إلى حد كبير

[1] Martin Falk, Francisco Figueira de Lemos, Complementarity of R&D and productivity in PME export behavior, Published by Journal of Business Research, 96, 2019, P.158.
[2] Zelia Serrasqueiro, Paulo Maças Nunes, Joao Leitao and Manuel Armada, Op.Cit., P.1076.
[3] Haibo Zhou, Gerrit de Wit., Op.Cit., P12.

نمو الشركات، وقد تم تبني هذه الأبعاد وتطويرها للتحقيق في آثارها على المؤسسات الصغيرة، إذ يتم قياس البيئة الديناميكية، سواء ديناميكية السوق أو ديناميكية التكنولوجيا، بمستوى القدرة على التنبؤ البيئي، بحيث أن هناك فرصًا أكبر للنمو عندما تحدث تغييرات في المجتمع والسياسة والسوق والتكنولوجيا. كما يمكن للبيئة المعادية خلق تهديدات للشركة من خلال زيادة حدة المنافسة، وبالتالي يقلل من فرص النمو للشركات الصغيرة، كما يشير عدم التجانس إلى تعقيد البيئة التي تعيد تركيز أو تشتت المنظمات في البيئة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تخدم الأسواق المتخصصة[1].

أولا–بيئة الاعمال: أحد العوامل الهامة في تحديد نمو الأعمال التجارية الصغيرة هو بيئة الأعمال التجارية التي قد تكون بمثابة عائق أمام نمو الشركة على الرغم من رغبتها في النمو. تدعم الأدلة وجهة النظر القائلة بأن بيئة الأعمال التجارية هي واحدة من العوامل الرئيسية التي تؤثر على نمو المؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، بحيث تؤثر بيئة الأعمال على الأداء والنمو بغض النظر عن توجهها الاستراتيجي أو مواردها الثابتة. فبيئة الأعمال هي مفهوم متعدد الأبعاد يجسد الديناميكية، والفرص التكنولوجية، ونمو الصناعة، والطلب على المنتجات الجديدة كأحد أبعاد الرخاء الاجتماعي أو بيئة العداء إعتمادًا على ما إذا كان لها تأثير إيجابي أو سلبي على نمو المؤسسات الصغيرة[2].

يكون للديناميكية البيئية تأثيرات متنوعة على نمو الشركة، ففي صناعة متنامية لا تتأثر المؤسسات القائمة كثيراً بالقادمين الجدد الذين يستحوذون على حصة من سوق الصناعة، حيث يتم تعويض هذا التأثير من خلال نمو القطاع أو الصناعة نفسها، فمن ناحية أخرى، فإن حركية الاعمال وتعقيد البيئة ترتبط بدرجة عدم الاستقرار وعدم اليقين في السوق، إذ من الصعب التنبؤ بعوامل غير متوقعة، مثل التغيرات في الطلب والتكنولوجيا المتغيرة بسرعة من قبل مالك المؤسسة الصغيرة، ومع ذلك، فإن الديناميكية والتعقيد قد يكونان جاذبين للقادمين الجدد الذين قد يطورون أفكارهم على حساب الشركات القائمة، كما أن الديناميكية من خلال المنافسة يمكن أن تشجع الشركات القائمة على الابتكار نحو فرص النمو في التكنولوجيا المتغيرة بسرعة. إن البيئة الاعمال تعتبر كذخائر ناتجة عن التغيير المستمر بها والذي ينشأ عن التقدم التكنولوجي، والتنافسية، والتطورات التنظيمية، ففي مثل هذه البيئة الديناميكية تظهر الفرص ويمكن للشركات الصغيرة الاستفادة منها وبالتالي النمو[3].

ثانيا–التسويق: للحصول على فرصة جيدة للبقاء على قيد الحياة، تحتاج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى الإجابة عن الأسئلة الاستراتيجية الأساسية، من خلال نوع الأسواق التي تستهدفها، والمنتجات التي تنتج، إذ يكمن الضعف المشترك في مالك ومديري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فشلهم في فهم قضايا التسويق الرئيسية، إذ

[1] Haibo Zhou, Gerrit de Wit., Op.Cit., P12.
[2] Besnik A. Krasniqi, The determinants of entrepreneurship and small business growth in Kosova: evidence from new and established firms, published, Int. J. Entrepreneurship and Innovation Management, Vol. 8, No. 3, 2008, P.327.
[3] Idem.

أن مفاهيم المنتج أو الخدمة ومعاييرها لا تعكس في كثير من الأحيان سوى تصورات المالك، والتي قد لا تنعكس في السوق، كما أن التقلبات الطفيفة في الأسواق يمكن أن تسقط مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة المنشأة حديثا، لا سيما عندما تعتمد على عدد صغير من العملاء[1].

ثالثا–علاقات التعاون ودورها في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: على الرغم من عدم وجود ارتباط بين نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإستخدام المشورة الخارجية والدعم المحلي لها، إلا أنه هناك أسباب للاعتقاد بأن التحليل الأوسع قد يسفر عن نتائج مختلفة. أولا، فلقد قيمت معظم الدراسات فقط نمو التوظيف، في حين أنه من المهم تقييم نمو وآداء الشركة من عدة أبعاد، بما في ذلك تلك الأكثر ملاءمة للمالكين والمديرين، والآداء المالي. كما أن إستخدام الاستشارات الخارجية يرتبط ارتباطا وثيقا بنمو الأعمال الناجحة، ومع ذلك، قد تكون هناك مشاكل في هذه الدراسات، وهي أن الشركات المتنامية تسعى بشكل رئيسي إلى الإستعانة بالمشورة الخارجية وتستخدمها، بدلاً من أن تكون النصيحة من العوامل الرئيسية التي تحدد النمو[2].

كما أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي خطوة أساسية نحو دعم التعاون والذي يساهم في دعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقدم، فإستدامة هذه المؤسسات يؤدي إلى التوسع في النشاط الاقتصادي، والحد من البطالة، وتسريع انخفاض معدلات التضخم، والحصول على مستويات معيشية أفضل[3].

رابعا–الاستقرار السياسي: في غياب الاستقرار السياسي، لا يمكن إعداد إستراتيجيات على المدى الطويل، ففي حالة حدوث تغييرات متكررة في النظام، غالبًا ما يتم تغيير السياسات الاقتصادية، والذي يؤدي إلى التردد في مردودية الأعمال، وبالتالي فإن المبالغة في الأعمال غير مواتية إذا لم تكن الحكومة مستقرة (Trehan، 2010). ويعتبر الاقتصاديون عدم الاستقرار السياسي بمثابة عامل سلبي يضر بالعرض المالي، كما يؤدي إلى تعقيد آفاق صناع السياسة قبل كل شيء إلى وضع استراتيجيات الاقتصاد الكلي قصيرة الأجل دون المستوى الأمثل[4]. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تكون متجاوبة لإغراء الضرائب، باعتبارها من الحوافز الكبيرة لها، وقد تكون الضرائب أكثر أهمية في ترتيب التكاليف لتلك المؤسسات لأنها لا تملك القدرة الاقتصادية والبشرية على إستراتيجيات الهروب الضريبي المعقدة[5].

يمكن القول بأنه وفي حالات العجز المالي، يكون الاهتمام بالبحث والتطوير ذا أهمية نسبية أكبر للنمو المتضائل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الشباب مقارنة بالنمو المتناقص في الشركات الصغيرة والمتوسطة القديمة أو الكلاسيكية.

[1] Rose Mary Anga, Op.Cit., P.144.
[2] Paul J. A. Robson, Robert J. Bennett, PME Growth: The Relationship with Business Advice and External Collaboration, Published by Small Business Economics, 15, 2000, P195.
[3] Muneeb Ahmad, Ejaz Ahmad et al., Op.Cit., P.517.
[4] Ibid., P.520.
[5] Idem

في ختام هذا المطلب، وفي ضل الأدبيات التطبيقية المتعلقة بالنمو، بالموازات مع محددات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد بانه هناك مجموعة من العوامل المرتبطة بالإطار المؤسسي للبلد، والتي قد يكون لها تأثيرات غير مباشرة على نمو الشركات، كما أن مستوى العبء الإداري الذي تفرضه الحكومة على الشركات في بلد ما، يؤثر على النسبة المئوية للشركات ذات النمو المرتفع بشكل سلبي، والسبب بسيط، فكلما زادت العقبات التي تفرضها الحكومة على الشركات، أصبحت أقل جاذبية وأصعب في إدارة الأعمال، ومن ثم، فإن النتيجة المتوقعة هي أن العبء الإداري الأعلى سيقلل من نشاط تنظيم المشاريع والنمو في بلد ما، فعلى سبيل المثال، يعتبر الفساد واحد من المحددات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يمكن أن تكون عواقب الفساد على المدى الطويل في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية ضارة للغاية، ونتيجة لذلك، أظهرت الممارسات الفاسدة في بلدان أخرى أن هذه الظاهرة تؤثر سلبا على الاستثمار، سواء كان أجنبياً أو محليا[1].

وهناك عوامل أخرى محددة مثل البيروقراطية، وبعض الأنظمة القانونية التي تحمي العامل، ومختلف العوامل الاجتماعية والثقافية التي لها تأثيرات غير مباشرة على نمو هذه المؤسسات، فمثلا بالنسبة للعمالة، كلما زادت الأنظمة القانونية التي تحمي عامل التوظيف، سيكون عدد الشركات ذات النمو المرتفع في ذلك البلد أقل، إذ تعتبر حماية العمالة ميزة إضافية للعمل كموظف، وبالتالي، يصبح إختيار ريادة الأعمال أقل جاذبية فيما يتعلق بالبدائل. فبالإضافة إلى كل هذه المشاكل التي تكبح نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هناك عوامل أخرى مثل تلك المتعلقة بالبنية التحتية، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى مثل الكهرباء والمياه...الخ، تصعّب الأعمال التجارية للمواطنين.

المطلب الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو الاقتصادي

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عنصرا هاما في المشهد الاقتصادي والاجتماعي، حيث تمثل أكثر من 95% من المؤسسات الاقتصادية حول العالم، فهي تساهم بشكل كبير في خلق فرص العمل، وتحقيق التنمية الشاملة ومكافحة الفقر، حيث عملت عديد الدول في سياساتها على تنفيذ عدد من تدابير لتسهيل تنمية الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في هذا المطلب، تم الإجابة فيه على أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق للدور الاقتصادي لهذه المؤسسات، إضافة إلى تحيد الدور الاجتماعي، كما تم تبيان أهم معوقات الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الاول: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ينظر إلى الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نطاق واسع باعتباره أكثر الوسائل التي يمكن الاعتماد عليها في رفع مستوى المعيشة في عديد البلدان، إذ يوجد وعي متزايد في المجتمع الدولي بالدور

[1] Rose Mary Anga, Op.Cit., P.144.

والإمكانيات الهامة للمؤسسات الصغيرة في تعزيز التنمية والاقتصادية، وذلك من خلال مساهمتها في خلق القيمة المضافة ودعم الناتج المحلي الخام للدول.

أولا–دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعبئة المدخرات: تستقطب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فوائد الاموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء المشروعات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة، حيث أن انخفاض الحجم المطلق لراس المال اللازم لإنشاء وتشعيل هذه المشروعات، جعلها أكثر جادبية لصغار المدخرين والذين لا يمسلون الى انماط التوظيف التي تحرمهم من الاشراف المباشر على إستثماراتهم من جهة، بالاضافة الى انخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة اخرى. كما تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدات انتاجية ومراكز استثمارية كونها تعمل على توجيه تلك الاموال وتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني في إستثمارات إنتاجية خدمية، فهي قناة اضافية لتعبئة المدخرات وتوظفها في الاستثمار على مستوى الاقتصاد، الامر الذي يؤدي الى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية ويخفض من درجة الاعتماد على الافتراض[1].

ثانيا–دور المؤسسات الضغيرة والمتوسطة في دعم وتنمية الصادرات: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في دعم وتنمية الصادرات وذلك راجع إلى عدة عوامل منها[2]: سد جزء من حاجة الطلب المحلي وذلك بتوفير السلع الاستهلاكية، مما يسمح باتاحة الفرصة للمؤسسات الكبيرة للتصدير؛ قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تعديل برامجها الانتاجية (خاصة الحرفية والمنزلية) بما يتماشى مع احتياجات الاسواق الخارجية ومواكبة رغبات المستهلكين، وذلك لما تتميز به من مرونة تجعلها أقدر على تلبية احتياجات اسواق التصدير؛ العمل على تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات تصدير؛ تقديم التوجيهات للمنشات الصغيرة فيما يتصل بوسائل الانتاج مع توفير المساعدة الفنية والادارة الاقتصادية اللازمة؛ ان منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تتصف بمهارات العمل اليدوي (منتجات غير نمطية) التي تلقى قبولا ورواجا متزايدا في الاسواق الخارجية (خاصة المتقدمة منها)؛ إستخدام هذه المؤسسات (خاصة التي تشغل ما بين 10 و49 عاملا) لفنون انتاجية كثيفة العمل، حيث ان عنصر العمل متوفرا نسبيا في معظم الدول النامية مما يترتب عليه انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة، وبالتالي إكتساب ميزة تنافسية في أسواق التصدير؛ المساهمة في زيادة وتنمية الصادرات بطريقة غير مباشرة من خلال علاقات التعاقد من الباطن التي تربطها بالمؤسسات الكبيرة حيث تزودها بما تحتاجه من اجزاء تامة الصنع او نصف المصنعة باسعار تنافسية تمكنها من اقتحام الاسواء الخارجية، وهذا ما يعرف بدور المشروعات الصغيرة كمشروعات مغدية.

[1] قدري شهلة، الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية وانعكاساتها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة مقارنة الجزائر–تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، كلية العلوم الاتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2017/2016، ص75.

[2] المرجع السابق، ص76.

وتشير عديد الدراسات بأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنحو 25% الى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة، إلا أن مساهمة المؤسسات الكبيرة تبقى أكبر لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول ترتكز في عملها على الاسواق الداخلية والمحلية في تسويق منتجاتها.

ثالثا–خلق التكامل بين المؤسسات الاقتصادية: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناعات مكملة ومغذية لمختلف الصناعات الكبيرة، حيث تلعب دورا هاما من خلال إقامتها في مدن صغيرة، أين تساهم بشكل كبير في التقليل من هجرة العمال، وبالتالي خلق توازن جهوي اقتصادي واجتماعي[1]. كما تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة حيث تمدها باحتياجاتها وتغطي خطوط التجميع وتقوم بدور الموزع والمورد بها، وهو ما يساهم في بناء نسيج صناعي متكامل يقود إلى تحسين كفاءة اقتصادات الدول[2].

رابعا–تطوير الصناعات: تساهم المؤسسات الصغيرة المتوسطة في إنشاء صناعات محلية وتطوير الصناعات القائمة، وتعتبر نواة لإنشاء صناعات أكبر حجما يمكن أن تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية، بالإضافة إلى توفير مختلف مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها الصناعات الكبيرة[3]. كما ان قدرة هذه المؤسسات على إنتاج سلع تامة الصنع إنطلاقا من منتجات الصناعات الأخرى، يساعد على سد جانب من احتياجات السوق المحلي وبالتالي تخفيض العجز في ميزان المدفوعات[4].

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوارا أخرى في دعمها للاقتصاد، من خلال المحافظة على إستمرارية المنافسة، والزيادة في حجم الاستثمارات المحلية، وتنويع الانتاج الصناعي، ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي، هذا باضافة إلى أدوار أخرى تلعبها بحسب طبيعة متطلبات اقتصادات الدول المختلفة، إذ أن كل تلك الادوار تأتي من خلال الخصائص التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث حركيتها ومرونتها الاقتصادية.

الفرع الثاني: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث يرجع ذلك لعوامل عديدة، منها الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات بفعل تواجدها وإحتكاكها المباشر بالمجتمع بفعل تشابه خصائصها وقدراتها مما يسمح لها بالسيطرة على متطلبات المجتمع، وهو العامل الذي يمكنها من الاستمرار في عملها نحو تحقيق الأفضل.

---

[1] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] بن وسعد زينة، إدارة المعرفة وأهميتها يفي تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري، دكتوراه في العلوم الاقتصادية: تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2018/2017، ص102.

[3] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص32.

[4] المرجع نفسه.

أولا–دور المؤسسات الضغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل وإمتصاص فائض العمالة: تساهم المؤسسات الضغيرة والمتوسطة إلى حد كبير في حل مشكلة البطالة، إعتبارا من كونه القطاع الذي يستوعب أكبر عدد من العمالة المحلية، وتعول عليه الدول المتقدمة والنامية من هذا الجانب وذلك بتكثيف هذا النوع من المؤسسات عبر إقليمها بما يعني استهداف تشغيل اليد العاملة أينما كانت معتمدة في ذلك على مرونة تأسيسها، إذ تشير الإحصائيات الرسمية للإتحاد الأوربي لسنة 1996 إلى وجود 12 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة تساهم في تشغيل قرابة 66.52 %من اليد العاملة على مستوى دول الإتحاد[1]. فكلما زاد حجم المؤسسة انخفضت نسبة مساهمتها في خلق مناصب العمل، ذلك أن المؤسسات الصناعية الكبيرة في كثير من الأحيان أصبحت تعمل على تسريح العمالة بدل التوظيف، مثل شركة فيات الإيطالية، شركات الطيران، شركات السيارات التي سرحت آلاف العمال في السنوات الأخيرة"[2].

ثانيا–دور المؤسسات الضغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الجهوية: يستند المدافعون عن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الجهوية على واقع البلدان النامية التي تعرف صعوبات عدة كانخفاض الدخل النقدي وارتفاع العاطلين من القوى العاملة وانخفاض مستوى التعليم، وتشخيص هذه الاوضاع المتردية أكثر في المناطق الريفية. وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مثل هذه الوضعيات الاسلوب المفيد نظرا لما تتمتع به من خصائص تجعلها تتلائم مع خصوصيات المناطق الريفية[3]. بحيث تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إرساء أنظمة اقتصادية تتسم بالديناميكية والمرونة، فهذا القطاع يميل عموما إلى استغلال الموارد الأولية المتاحة محليا فهير تساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستوى الإقتصاد ككل وهذا الأمر يمكن من انتشار أوسع لمثل هذه المشاريع على مستوى قطر الدولة، فيؤدي بذلك إلى تقليص الفجوات التنموية بين الحواضر والأرياف[4].

ثالثا–تكوين علاقة وثيقة مع المستهلكين في المجتمع: تسعى المؤسسات الضغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين للعمل على إكتشاف احتياجاتهم والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وربط العلاقات مع المستهلكين يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسات[5]. وتظهر أهمية هذا القطاع كذلك في قدرته على تغطية الطلب

[1] قميحة رابح، مكانة قطاع المؤسسات الضغيرة والمتوسطة في ظل السياسة العامة للتشغيل: الجزائر نموذجا 2001-2018، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص: التنظيم والسياسات العامة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018/2017، ص43.

[2] علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية :حالة ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2010، ص40.

[3] منير لواج، اليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية: دراسة مقارنة تجربة"الهند، اليابان، الجزائر"، مجلة دراسات، ، العدد أ20، جامعة الاغواط، الجزائر، 2013، ص 68.

[4] قميحة رابح، مرجع سبق ذكره، ص43.

[5] وليد بولغب، التجربة الجزائرية في انشاء ودعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث السياسية والادارية، العدد 12، الجزائر، 2018، ص280.

المتزايد على الخدمات والناجم عن تحسين مستويات الدخل والمعيشة في البلدان المتقدمة مثل خدمات التركيب والإصلاح والصيانة وكذا السلع الاستهلاكية المتخصصة التي تتأثر بأذواق الأفراد[1].

رابعا–المساهمة في التوزيع العادل للدخول والتخيف من حد المشاكل الاجتماعية: في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة يعمل بها عدد هائل من العمال، يؤدي ذلك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في ظل عدد قليل من المؤسسات الكبيرة التي تعمل في ظروف تنافسية. كما يتم من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب الشغل سواءا لصاحب المؤسسة أو لغيره وبذلك تساهم في حل مشكل البطالة، وما تنتجه من سلع وخدمات موجهة الى مختلف الفئات الاجتماعية الاكثر حرمانا وفقرا[2].

إضافة إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية، نجد بأن هذا القطاع يعد أحد محددات الإستقرار الإجتماعي والسياسي، وذلك بالنظر إلى قدرة تلك المؤسسات على إحتواء جميع الطبقات في المجتمع، خاصة منها الفقيرة، والتي تمثل أحد منابع المشاكل الإجتماعية، بحيث أن دعم هذا القطاع سيعمل على دعم مختلف الفئات الهشة لتصبح فاعلة في المجتمع، من خلال تمكنها من إنشاء مؤسسات مصغرة خاصة في المناطق التي تنعدم فيها التنمية، كل هذا سيعمل على كبح الفروقات بين المجتمع والنظام السياسي.

الفرع الثالث: معوقات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق اهدافها

ترجع معوقات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بصفة أساسية إلى طبيعة تكون هذه المؤسسات الهشة خاصة منها الجديد النشأة، حيث أن عملها يصطدم بعوائق عديدة منها داخلية وأخرى خارجية تتعلق بالمنافسة في الاسواق.

أولا–المحيط المحلي أو المحيط التنافسي: الهدف من تقسيم المؤسسة للمحيط هو معرفة ما يواجهها من فرص وتهديدات في هذه الصناعة، والتعرف على محددات النجاح عند التعامل مع العملاء والموردين والمنافسين الحاليين والمنافسين المحتملين، وينتج من التعرف على المحيط بوضوح إمكانية وضع الاستراتيجية التي تعمل على إستغلال الفرص المتاحة في السوق والتي تتناسب مع إمكانيات واهداف المؤسسة وسياستها ونموها وطموحات إدارتها. ويتألف المحيط المحلي من قوى العمل التجارية والتي تشمل مايلي: أولا، المنافسة، والمتمثلة في المنافسون الحاليون المتكونة من عدد المنافسون، العلامات التجارية، تكلفة التحول، حجم المؤسسات الصناعة، هامش

[1] حكيم شبوطي، الدور الإقتصادي والإجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 03، الجزائر، جوان 2008، ص214.

[2] وليد بولغب، مرجع سبق ذكره، ص280.

الربح، ومرونة الانتاج؛ وثانيا، المنافسون المحتملون الذين ينتجون وينتظرون الفرصة للدخول في السوق، والتهديد الأساسي عند دخول منافسين جدد هو احتمال زيادة العرض على الطلب، وبالتالي انخفاض الأسعار[1].

ثانيا–المحيط الكلي: هو القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وهذا المحيط لا يمكن التحكم به ولا السيطرة عليه لأنه خارج عن إمكانيات المؤسسة.ويعني رصد ما يحدث من تغييرات إيجابية أي الفرص التي يمكن استغلالها لصالح المؤسسة، ورصد التغييرات السلبية التي تمثل تهديدا للمؤسسة، وقد تقتصر على المحيط المحلي أو تمتد لتشمل العالم كله، نظرا للاتجاه نحو التجارة العالمية وثورة الاتصالات التي جعمت العالم قرية صغيرة يسمع ويرى من فيه ما يحدث في أي مكان كأنها سوق واحدة. ويمكن إستعراض لأهم القوى التي تعمل في المحيط الكلي والتي تشمل كل من: المحيط السياسي والتنظيمي؛ الاقتصادي والمالي؛ الاجتماعي والثقافي؛ العلمي والتكنلوجي؛ القانوني والاداري. فكلما نجحت تلك المؤسسات في تفادي ضغوط المحيط في استمرار عملها بالتأقلم معها وتحقيق توازنها فيه نجحت في البقاء وتحقيق أهدافها.[2]

ثالثا–المعوقات الخارجية (قوى العدائية الموسعة لبورتر): إن مفهوم العدائية الموسعة يعود إلى (Porter، 1982) ويرتكز على الفكرة التي مؤداها أن قدرة المؤسسة تتوقف ليس فقط على المنافسة المباشرة التي تواجهها في السوق، ولكن أيضا على الدور الذي تلعبه القوى العدائية (forces rivales) في خلق وتطوير واستغلال ميزة تنافسية في سوقها الأساسي؛ مثل :الداخلون المحتملون، المنتجات البديلة، الموردون والزبائن، مما يعني أن تنافسية المؤسسة تتحدد بجاذبية الصناعة الرابحة المحققة لأعلى المردودات، أو على العكس من ذلك تتحدد بعدائية الصناعة الخاسرة المحققة لأدنى الأرباح، وهو ما يعني اختلاف المردوديات تبعا لهيكل الصناعة. بمعنى آخر "عندما تكون قوى عوامل، المنافسة مواتية أي في مصلحة المؤسسة يقل الضغط أو التأثير السلبي على الربحية، والعكس بالعكس[3].

[1] ولد عابد عمر، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2017/2016، ص95.

[2] المرجع السابق، ص96.

[3] سعاد قوفي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص33-35.

الشكل رقم (2-3): نموذج بورتر: القوى الخمس للعدائية الموسعة

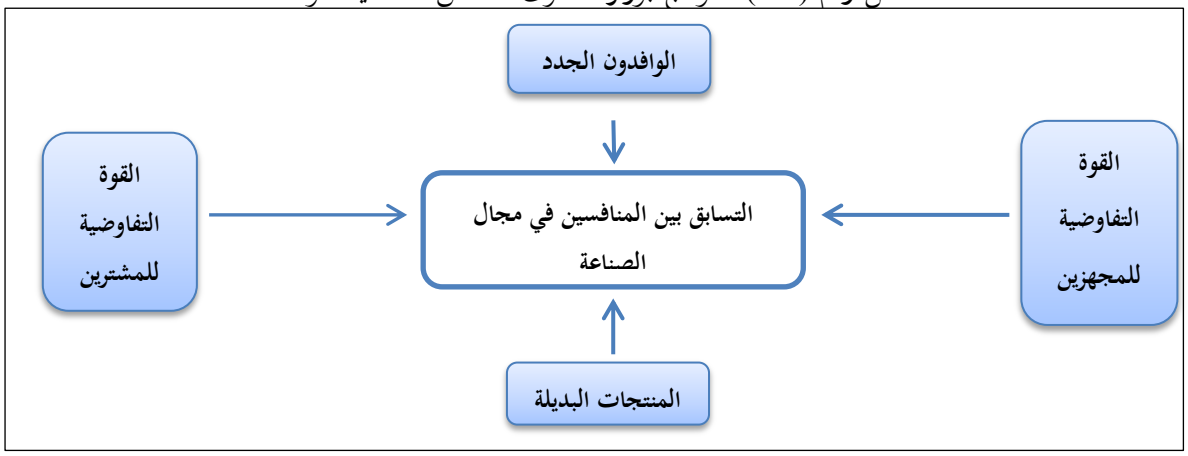

المصدر: زكرياء مطلك الدوري، الإدارة الاستراتيجية، دار اليازوري، الأردن، 2005، ص104.

وتتمثل قوى العدائية الموسعة فيما يلي[1]:

أ–تهديد الوافدين الجدد إلى الصناعة: إن دخول المنافس الجديد إلى السوق غالبا ما يكون استجابة للمردود المتوقع من هذه السوق مقايسة بالأرباح التي جنتها أو يمكن أن تجنيها المؤسسات العاملة فيه.

ب–القوة التفاوضية للمجهزين: إن عدد المجهزين يتباين ودرجة اعتماد المؤسسة عليهم وفقا لحجمها، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تعتمد على عدد محدود من الموردين، بينما يكون اعتماد المؤسسات الكبيرة على عدد كبير جدا منهم، يصل في شركة جنرال موتورز إلى 1000 مورد.

ج–القوة التفاوضية للمشترين: يتنافس المشترون في هذا القطاع للحصول على السعر الأقل، خدمات أكثر وجودة أعلى، وتتوقف قوتهم التفاوضية على ما يلي: المنتجات غير المميزة (على سبيل المثال المشتري الذي يرغب في شراء سيارة عادية بأربعة أبواب تكون لديه القدرة على المساومة أكثر من مشتري آخر لسيارة سبورت حسب طلبه) ، تركيز المشترين، ودخول المشتري إلى الصناعة (التكامل للخلف)، يعمل العنصران الأخيران بعلاقة طردية مع الحصول على أفضل الشروط حول الأسعار والخدمة، وبالتالي يزيدان من عدائية الصناعة الخاسرة.

د–تهديد حالات الإحلال: جودة البديل وتكلفته تلعب دورا أساسيا في جدية هذا التهديد ودرجة تقبله من الزبون. تؤثر هذه البدائل على مردودية القطاع بما تفرضه من سقف متدن للأسعار، فظهور المنتجات البديلة يمكن أن يقصي المؤسسات الأكثر هشاشة في الصناعة ويدعم العدائية التنافسية. كأمثلة على ذلك: الاستخدام الكثيف للبريد الإلكتروني كإحلال لمكاتب البريد.

هـ–طبيعة المنافسة في الصناعة: تتمثل طبيعة المنافسة في الصناعة في المنافسين الحاليين، والذين يتمثلون في جميع المؤسسات العاملة بنفس القطاع، والتي تكون في العادة متقاربة من حيث الحجم والامكانيات. شدة المزاحمة

[1] سعاد قوفي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

في الصناعة تحكمها جملة من العوامل الهيكلية، من شأنها أن تؤثر عليها سلبا أو إيجابا، والتي تشمل: أحوال الطلب، التكاليف الثابتة، عوائق الخروج، هيكل المنافسة.

في نهاية المطلب، تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في المساهمة في الرفع من مؤشرات الاقتصاد الكلي، من خلال دعم المنافسة والتنافسية بفعل تواجدها واحتكاكها المباشر بالاسواق، وتشابه خصائصها وقدراتها، مما يسمح لها بالاستمرارية في المنافسة نحو تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية المرجوة منها. كما تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعديد المشاكل، خاصة في مجال نقل المنتجات للأسواق بفعل عوامل التكلفة، بالنظر لعدم قدرتها على شراء وسائل النقل لغلائها، هذا بالإضافة إلى مشاكل العقار والمرافق العامة نظرا لطبيعة تواجدها في مناطق النائية، مما يدفع أصحاب هذه المؤسسات إلى التأقلم مع إحتياجاتهم بأنفسهم الأمر الذي يتسبب زيادة أعبائهم المالية، والذي قد يأدي بهم إلى الاستدانة في عديد المؤسسات.

من خلال هذا المبحث الذي تم فيه تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مختلف من قبل مختلف البلدان بالنظر للخصائص المميزة لكل بلد، وجدنا بأن المعيار الأكثر شيوعا هو عدد العمال والأصول الثابتة. كما تلعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في التنمية الاقتصادية، فهي توفر الجزء الأكبر من الوظائف، إذ تساهم بنسب قد تصل 95% المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أغلب الدول، وتمثل تقريبا نفس النسبة أو تتعداها من جميع الأعمال التجارية لهم. نتيجة لذلك، أصبحت مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو لتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية مصدر اهتمام الحكومات.

تعتبر المفاهيم الخاصة بنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معقدة، وليس هناك نظرية واحدة يمكن أن تفسر نمو تلك المؤسسات، ونتيجة لذلك، تم إستخدام العديد من النظريات لشرح أجزاء منه. ومع ذلك، هناك نهج مشترك لشرح نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة هو نموذج المراحل، الذي يفترض أن الشركة تمر بمراحل معينة في دورة حياتها (الولادة والبقاء والنمو والنضج).

وعلاوة على ذلك، هناك نوعان من أساليب نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هما النمو العضوي أو الداخلي؛ والنمو من خلال المحيط أو العوامل البيئية المؤثرة. فمن الصعب عمومًا تحقيق نمو مستقرا للمؤسسات الصغيرة مع ضمان استدامته. وبالتالي فإن معدل نمو معظم المؤسسات يطوم متباطئ بسبب الطلب على عملية النمو، ومع ذلك، فإن النمو يمثل أولوية استراتيجية قصوى لمعظم الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما أن النمو ليس حدثا عشوائيا ولكنه يرتبط بخصائص معينة، والتي تشمل خصائص المؤسسات، وسمات الشركة، والممارسات التجارية، وممارسات إدارة الموارد البشرية. يعتبر نمو المؤسسات الصغيرة مهما جدا، فهو يرتبط عادة بالاستمرارية، وبالتالي فإن الشركات التي تعاني من نمو مستدام عادة ما يكون لديها احتمال أكبر للبقاء في السوق. كما يمكن قياس نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة بعدة طرق، لكن المؤشرات الأكثر إستخدامًا هي المبيعات والتوظيف وحصة السوق والإنتاج المادي والأصول والربح. كما أن الخصائص الشخصية لأصحاب المشاريع التي من المرجح أن تتنبأ

بنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي تتناسب مع أدوار ريادة الأعمال. ووفقا لذلك، حددت الحاجة إلى الإنجاز، والمجازفة، والاستباقية، والفعالية الذاتية، والموضع الداخلي للتحكم والابتكار كخصائص شخصية لرجال الأعمال الذين يتطابقون مع أدوار ريادة الأعمال، والتي لها تاثير مباشر في ديناميكيات عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث أن نمو هذه المؤسسات يكون عاملا حاسما في دعم النمو الاقتصادي لأي بلد.

المبحث الثاني: دور التجمعات الصناعية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يهدف هذا المبحث، إلى تحليل دور التجمعات الصناعية الحديثة ودورها في تطوير مستوى آداء المؤسسات الاقتصادية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة. بحيث يتمتع هذا النوع من المؤسسات بأهمية كبيرة ضمن النسيج الاقتصادي الحديث في عديد البلدان سواءا كانت متقدمة أو نامية، وذلك بالنظر الى ما تتميز به من خصائص نوعية تسمح لها بدعم النشاط الاقتصادي من خلال الوصول للتوازن القطاعي والجهوي. مما جعل عديد الدول تراهن على دعم الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن إستراتيجية بديلة لتحقيق التنويع الاقتصادي والتي تهدف به لبعث منتجات جديدة، وتوفير الوظائف ودعم الدخول...الخ. وفي هذا المجال تم تبني عديد الاستراتيجيات الداعمة لبقاء وتطوير تلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إذ تعتبر التجمعات الصناعية جزء من هذه الاستراتيجيات التي أثبتت نجاحها في عديد الدول، والتي تدعم وتطور عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تم تقسيم المبحث إلى أربعة مطالب رئيسية، بحيث تشمل مرحلة الاولى تحليل علاقة التجمعات الصناعية بتنافسية المؤسسات وتطويرها، أما في المطلب الثاني، فقد تم في اطاره التطرق الى دور التجمعات الصناعية في زيادة حجم إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. أما المطلب الثالث، فلقد تم من خلاله التطرق إلى دور التجعات الصناعية في تكوين الأعمال الجديدة؛ وفي الأخير، تم استعراض عملية الابتكار في المؤسسات من خلال الامتيازات الناجمة عن العمل داخل نطاق التجمعات الصناعية.

المطلب الأول: دور التجمعات الصناعية في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يمكن دراسة مفهوم التجمع الصناعي بعيدا عن مفهوم التنافسية، فكلما أرتفع عدد التجمعات الصناعية المتطورة داخل إقتصاد بلد ما كلما زادت تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجه عام، فتطور الميزة التنافسية للتجمعات ونموها يؤدي إلى سيادة نمط تنافسي ديناميكي على مستوى الاقتصاد ككل.

من خلال هذا المطلب، تم تحديد دور التجمعات الصناعية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق إلى أربعة أقسام فرعية، بحيث شمل الاول، نظرية بورتر للميزة التنافسية للتجمعات؛ أما الثاني، ذكر مراحل تطور الميزة التنافسية، أما الثالث، فلقد تم تحديد فوائد تعزيز القدرة التنافسية من خلال تطوير التجمعات، كما تم في الاخير، تحديد العلاقات المتكونة بين عاملي المنافسة والسوق بالتجمعات الصناعية.

الفرع الأول: نظرية بورتر للميزة التنافسية للتجمعات الصناعية

جعل مايكل بورتر (Porter، 1990) قضية تنافسية التجمعات الصناعية للتفكير في سياسات التنمية الاقتصادية بشكل مختلف عن صناع السياسة العامة التي قد تم تبنيها في الماضي، فهو يرى بأن الحيوية الاقتصادية هي نتاج مباشر للقدرة التنافسية للشركات والصناعات المحلية، كما أشار بأن القدرة التنافسية الدولية تتأثر تأثرا عميقا بالظروف المحلية، حيث أن تلك الظروف تكون ليست دائما مجرد عوامل تتعلق بالتكاليف أو توفر للموارد الطبيعية المحلية[1].

أولا–عناصر التعريف: تتيح العولمة للشركات إمكانية الحصول على رأس المال والسلع والتكنولوجيا من أي مكان، إضافة لتحديد موقع العمليات حيثما تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة، ففي الميزة التنافسية للأمم (1990)، طرحت نظرية القدرة التنافسية الوطنية والمحلية في سياق الاقتصاد العالمي، بحيث تعطي هذه النظرية التجمعات دورا بارزا في تعزيز تلك التنافسية. على الرغم من أن الأسباب القديمة للتكتل أو التجمع قد قلت أهميتها مع ضهور العولمة، فإن الأدوار الجديدة للتجمعات الصناعية في المنافسة أخذت تتزايد في إقتصاد متزايد التعقيد قائم على حركية المعرفة[2]. فلقد عمل بورتر (Porter، 1980) على إستكشاف تقنيات لتحليل الصناعات والمنافسين ووضع إستراتيجيات لتحقيق الميزة التنافسية، حيث إستندت تلك الاستراتيجيات إلى فهم القوى الأربع التي تدفع الوافدين المحتملين في مجال القدرة التنافسية الصناعية والمشترين والموردين والمنافسين في الصناعة، مما أدى إلى وضعه لمفهوم التحليل البيئي الداخلي والخارجي[3].

إن القدرة التنافسية للمنطقة تعتمد على القدرة التنافسية للشركات المجمعة في تجمعات الصناعية، فوفقا لأعمال بورتر، فإن التجمعات تعمل لتحسين القدرة التنافسية من خلال خمسة من قنوات لتحديد التنافسية، والتأثير على الأسعار والتكاليف والاستثمارات: أولا، المنافسة التجارية؛ ثانيا، تحديد الوافدين الجدد؛ ثالثا، التهديد بإستبدال المنتجات والخدمات؛ رابعا، القدرة التفاوضية للموردين؛ وخامسا، القدرة التفاوضية للعملاء، حيث يعتبر مميزات قرب التجمعات كميزة تنافسية لأنه يزيد المنافسة والتعاون بين الشركات[4].

تشكل التجمعات جزءًا من إطار تنافسي أوسع (Porter ، 1990؛ Porter et al ، 2007)، حيث يعتمد إزدهار الموقع والفرص المتاحة لشركاته ومجموعاته للوصول إلى مستويات عالية من الإنتاجية، في بيئة الأعمال العامة، حيث تمكن التجمعات الصناعية كجزء من بيئة عمل الشركات من الاستفادة من جودة بيئة الأعمال للوصول إلى مستوى آداء اقتصادي أعلى. فالشركات العاملة في التجمعات القوية غالباً ما تكون في وضع أفضل لتحويل منافذ بيئة الأعمال إلى مزايا تنافسية، وفي البلدان النامية، تكون التجمعات أقل تطورا في الغالب، فهناك

[1] Kyeongae Choe and Brian Roberts, Op.Cit., P.56.
[2] Michael E. Porter, Clusters and Competition, New Agendas for Companies, Governments, and Institutions, Published by Harvard Business School Press, 1998, P54.
[3] Kyeongae Choe and Brian Roberts, Op.Cit., P.56.
[4] Amel Ben Abdesslem, Op.Cit., P.164.

ميل لتشغيل سلاسل القيمة التي تركز على الأنشطة الرئيسية الأساسية وتقديم العديد من الأنشطة الداعمة داخل الشركة، بحيث يمكن أن يصبح قلة توافر الخدمات المساندة حاجزًا أمام المستثمرين الأجانب (Porter and Ketels، 2008). وتتنافس الشركات بشكل أساسي على العمالة الرخيصة أو الموارد الطبيعية المحلية، وتعتمد بشكل كبير على المدخلات الوسيطة المستوردة، والآلات والتكنولوجيا، ومع تقدم الاقتصادات بدرجة أكبر، عادة ما تتعمق التجمعات الصناعية لتشمل موردي المواد المتخصصة والمدخلات الوسيطة والآلات والخدمات والبنية التحتية المتخصصة وتوفر التدريب المتخصص والتعليم والمعلومات والبحوث والدعم التقني[1].

ثانيا: محددات الميزة التنافسية للمؤسسات: لقد بين بورتر أن هناك أربعة عوامل لتحديد الميزة التنافسية، أطلق عليها عبارة ألماسة بورتر Porter Diamond من حيث التداخل والتشابك فيما بينها، وتتمثل هذه العناصر في مايلي[2]: أحوال أو ظروف الطلب المحلي؛ الصناعات المرتبطة والصناعات المساندة؛ طبيعة عوامل الإنتاج؛ إستراتيجية المنشات وهيكلها والمنافسة المحلية.

تحدد هذه المحددات بشكل فردي، وكمنظومة في السياق الذي تولد فيه الشركات وتنافسها وذلك من خلال: توافر الموارد والمهارات اللازمة للميزة التنافسية في الصناعة؛ والمعلومات التي تحدد الأماكن التي ينظر فيها إلى الفرص والاتجاهات التي تنشر فيها الموارد والمهارات؛ وأهداف المالكين والمديرين والموظفين الذين يشاركون في المنافسة؛ والأهم من ذلك الضغوط التي تمارسها الشركات على الاستثمار والابتكار. فالمحددات في نموذج "الماس بورتر" والتفاعل فيما بينها يخلق القوى التي تشكل سرعة التحسين والابتكار من قبل الشركات الصناعية[3].

يؤثر عاملان آخران محددان في النموذج على الميزة التنافسية، وذلك من خلال[4]:

أ–الفرص والحكومة: وتتعلق الفرصة للأحداث التي لا علاقة لها مع ظروف البلاد، ولكنها قد تتأثر بالأفراد، بحيث يمكن للحكومات أن تساعد الميزة التنافسية من خلال السياسات العامة المواتية للإستثمار وأداء الأرباح. كما أن تجميع الصناعات التنافسية على سبيل المثال، مهم في خلق التنافس وتحفيز الإبتكار[5].

[1] Christian H.M. Ketels, From clusters to cluster-based economic development, Int. J. Technological Learning, Innovation and Development, V°1, N°3, 2008, P.378.

[2] زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص180.

[3] Kyeongae Choe and Brian Roberts, Op.Cit., P.57.

[4] Idem.

[5] Idem

الشكل رقم (2-4): نموذج الماسة بورتر الخاص بالقدرة التنافسية الوطنية

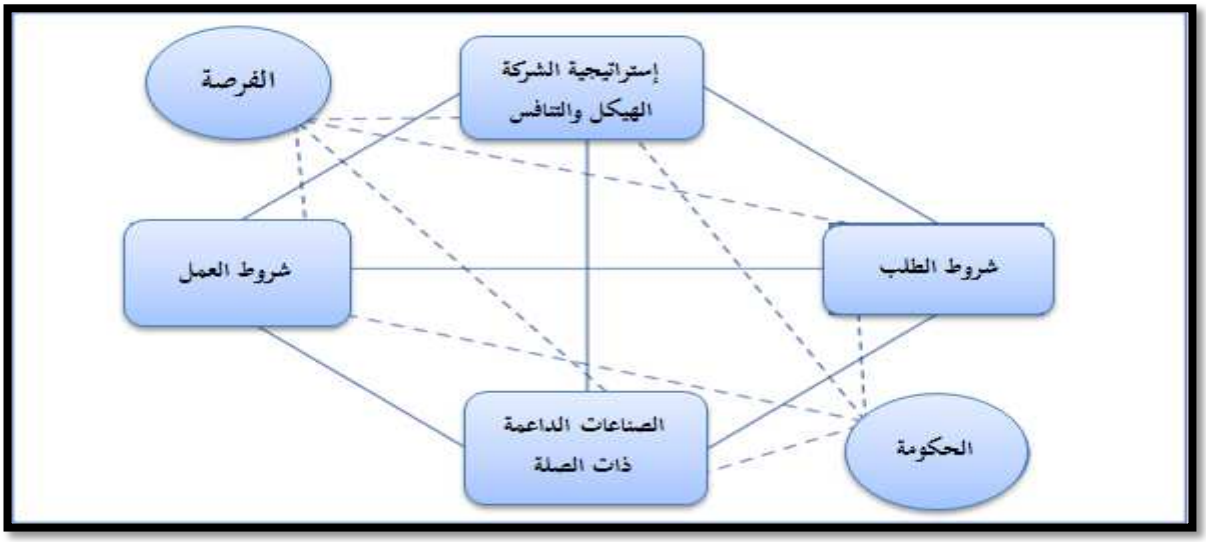

Source: Kyeongae Choe and Brian Roberts, 2011, P58.

الفرع الثاني: مراحل تطور الميزة التنافسية

يرى بورتر بأن الميزة التنافسية تمر بأربعة مراحل خلال تطورها، تعكس المصادر التي تستمد منها التجمعات الصناعية ميزتها التنافسية، وليس من الضروري أن تمر الميزة التنافسية لدولة ما بجميع هذه المراحل، ولكن أن تمر ببعضها أو إحداها، وكذلك ليس ضروريا ترتيب هذه المراحل، والشكل التالي يظهر تلك المراحل[1].

الشكل رقم (2-5): مراحل تطور الميزة التنافسية عند بورتر.

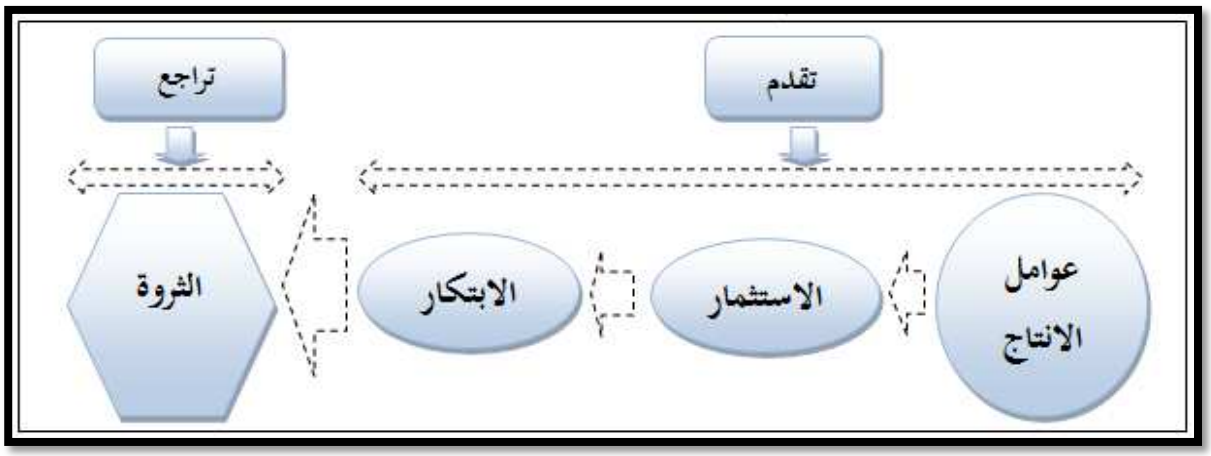

Source: Porter, Michael E, (1990), "The competitive Advantage of Nations" The Free Press, New York, p.546.

تمثل المراحل الثلاثة الأولى من تطور التنافسية، بحيث تتميز بالمزيد من التطور في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، وتكون مصحوبة بمستوى مرتفع من الرفاهية الاقتصادية، بينما تمثل المرحلة الرابعة والأخيرة نوعا من التدهور والانحدار.

[1] زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص183.

تتمثل هذه المراحل بالتفصيل كما يلي[1]:

أولا–مرحلة قيادة عوامل الإنتاج: تعتمد الميزة التنافسية في هذه المرحلة على عوامل الإنتاج الأساسية سواء كانت موارد طبيعية، أو ظروف مناخية ملائمة للزراعة، أو وفرة عمالة منخفضة الأجور ذات مهارات متوسطة، الموقع الجغرافي، رأس المال والأرض. كما أن المنافسة في هذه الحالة تعتمد على المنافسة السعرية واستخدام مستويات متوسطة من التكنولوجيا، كما تتميز الميزة التنافسية في هذه المرحلة بعدم الاستقرار، ولقد مرت جميع الدول بهذه المرحلة خلال فترة زمنية معينة، باستثناء الدول حديثة العهد بالتصنيع.

ثانيا–مرحلة قيادة الاستثمار: تتمثل في الاعتماد على الاستثمار، حيث تقوم أساساً على رغبة وقدرة الدولى والشركات على الاستثمار بكثافة شديدة، حيث تقوم المؤسسات بالاستثمار في تشييد بنية أساسية ذات حجم كبير وعلى درجة عالية من التطور والكفاءة، مزودة بأحدث التكنولوجيا في العالم. كما تقوم على إمتلاك العمليات الإنتاجية وحقوق تصنيع المنتجات الأجنبية، من خلال ترخيص الشركات الأجنبية أو إقامة شركات مختلطة، وتمثل هذه التكنولوجيا درجة أقل تطوراً من التكنولوجيا المستخدمة في الشركات العالمية الأم التي عادة ما تسمح بنقل أحدث ما توصلت إليه من تقنيات.

يركز دور الحكومة في هذه المرحلة على التدخل المباشر من خلال بعض السياسات التي تتمثل في التوزيع الأمثل لرؤوس الأموال، حماية الصناعة المحلية وتشجيع المنافسة، ودعم الصادرات، ومساعدة الشركات في الحصول على التكنولوجيا من الدول المتقدمة، بالإضافة إلى دعم التطور والابتكارات وتنمية الموارد البشرية، حيث نجد بأن اليابان مثلا، مرت بهذه المرحلة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تلتها بعد ذلك كوريا، وحاليا بلغت هذه المرحلة مجموعة من الدول منها تايوان، سنغافورا، هونج كونج، والبرازيل.

ثالثا–مرحلة قيادة الابتكار: مرحلة الاعتماد على الابتكار حيث تعمل جميع عناصر التنافسية معاً في أقوى درجات الترابط لتحقيق تنافسية الصناعة، كما تتسع وتتطور دائرة الصناعات القادرة على المنافسة بقوة، ولكن تظل بعض الصناعات تعكس الظروف البيئية والتاريخية للدولة في تطور الطلب المحلي نتيجة لارتفاع مستويات الدخول، وإرتفاع مستوى التعليم، وأثر دور المنافسة المحلية. كما تنخفض المزايا التي تعود لعوامل الإنتاج مع ازدياد الضغط على أسعار عناصر الإنتاج وقيمة العملة الوطنية، حيثوتقوم عناصر الإنتاج المنتقاة على ابتكار الجديد في مجالات تكنولوجيات الإنتاج، وأطلق على هذه المرحلة، مرحلة الاعتماد على الابتكار، لأن الشركات تتعدى مرحلة نقل وتطوير التكنولوجيا من دول أخرى إلى خلق وابتكار التكنولوجيات الجديدة داخليا. وتقوم الشركات بإنشاء شبكات مستقلة للتسويق والخدمات الدولية، وتتمتع منتجاتها بعلامات تجارية دولية، كما تتميز هذه المرحلة بتطور وتنافسية الخدمات الدولية كانعكاس لتطور المزايا التنافسية للصناعة.

[1] Porter. Michael E., The competitive Advantage of Nations, The Free Press, New York,1990 , P.545-460.

رابعا–مرحلة قيادة الثروة: خلال المراحل الثلاث السابقة، يمثل إنتقال الاقتصاد من مرحلة لأخرى تطور افي المزايا التنافسية للدولة واتساع مدى الصناعات التي تستطيع الدولة المنافسة فيهم، بينما تعد مرحلة الاعتماد على الثروة، من مراحل التدهور في الميزة التنافسية، حيث تعتمد الدولة في هذه المرحلة على الثروة التي تم تحقيقها في المراحل السابقة وإعادة توزيع الدخل بدلا من توليده. فالمشكلة التي تواجه الدولة في حالة الاعتماد على الثروة هي عدم القدرة على الاحتفاظ بهذه الثروة، وذلك نتيجة تحول كل من المستثمرين والمديرين والأفراد عن أهداف الاستثمار والابتكار والتطوير إلى أهداف أخرى، عادة اجتماعية، بعيدة عن تلك التي أدت إلى تحقيق التقدم الاقتصادي.

في هذه المرحلة، تفقد الدولة الميزة التنافسية في العديد من الصناعات وذلك نتيجة لعدد من الأسباب، أهمها الإهتمام بالحفاظ على الوضع الحال بدلا من تطويره، وإنخفاض الحافز على الاستثمار، إضافة الى قدرة الشركات الكبيرة على التأثير على السياسات الحكومية لصالحهم، ومن أهم علامات دخول الدولة في هذه المرحلة هو شيوع عمليات الاندماج والاستحواذ.

الفرع الثالث: فوائد تعزيز القدرة التنافسية من خلال تطوير التجمعات:

تعزز التجمعات القدرة التنافسية للاقتصادات بطرق عديدة، حيث تتم مناقشة الفوائد الهامة للتنمية العنقودية الخاصة بالتجمعات في الأقسام الفرعية التالية[1]:

أولا–تطوير الشبكات: إذا كانت الشبكات مرتبطة إرتباطا وثيقا بالحركة المنتظمة للأفراد بين الشركات، فإن معدل التعلم بين المنظمات سيكون أسرع، ومع ذلك، تميل الشبكات إلى التركيز بشكل ضيق على إستغلال فرص المبيعات وأقل من ذلك على التطوير الفعال للكفاءة التعاونية، أي تشجيع فرق الباحثين والخبراء المهرة على العمل معا على الأفكار والابتكارات الجديدة التي يمكن أن تقلل من تكاليفها ومخاطرها، بدلا من التنافس ضد بعضها البعض. كما يمكن لشبكات التجمعات أن تعمل على تنوع تعاوني والاستفادة من اختلافاتها في المهارات والتكنولوجيات لسد الثغرات في المهارات أو تطوير منتجات جديدة.

ثانيا–تطوير نظم الابتكار: يدفع التغير التكنولوجي بالابتكار والتكيف المستمرين في نظم الإنتاج للتجنعات الصناعية وفي الاقتصادات، غير أن التغير التكنولوجي يختلف في المعدلات والآثار بين الصناعات وأنواع المنتجات بسببإ دوراتها في الابتكار والنمو، فقد أختارت بلدان كثيرة في آسيا تقصير الدورة عن طريق اتخاذ التكنولوجيات الجديدة والاختراعات وتكييفها بدلا من إستحداثها، على غرار التطور المبكر لصناعة السيارات والالكترونيات اليابانية. ويتطلب الابتكار تجميع مجموعة متنوعة من المعارف والشبكات لكل من الإنتاج والاستهلاك، بحيث أن التجمعات هي من تحتضن الابتكارات، بفعل المعرفة الضمنية والصريحة المخزنة فيها، كما يمكن للشركات في التجمعات أن تكون خلاقة وتستجيب بسرعة لفرص العمل، وبذلك تقوم المؤسسات بإطلاق دورات جديدة من الابتكار تمكنها من الحفاظ على الميزة التنافسية. إن السمات الأخرى للأوساط المبتكرة، إلى جانب الديناميكية

[1] Kyeongae Choe and Brian Roberts, Op.Cit., P.63.

الاقتصادية والثقافية، هي: أولا، نوعية الحياة العالية؛ ثانيا، مجموعة من المهارات والمعارف التي توفر مجموعات فريدة من الكفاءات الأساسية؛ ثالثا، الأشخاص النابضين والمبتكرين ذوي المواقف الإيجابية في مجال الأعمال؛ رابعا، الحكومات والمجتمعات المحلية المستجيبة والمشاركة؛ خامسا، الشركات والمديرين والموظفين الراغبين في قبول التغيير؛ وسادسا، القدرة على الاستجابة بشكل جماعي للتهديدات. كما تحتاج التجمعات إلى مثل هذه الأوساط عبر توفر البنية التحتية الاستراتيجية المتطورة الطبقات لتصبح أكثر قدرة على المنافسة[1].

الفرع الرابع: علاقات المنافسة والسوق بالتجمعات الصناعية

تعرف المنافسة أو علاقة السوق بأنها حالة تحاول فيها الشركات إنتاج وبيع المنتجات بسعر أقل ومستوى مقبول من الجودة لجذب العملاء الذين يدفعون أموالا، حيث يعتبر السعر والجودة الطرق الرئيسية للمنافسين المتنافسين في التجمعات الصناعية، إذ تعتمد علاقات السوق على آلية السعر لتنسيق المنتجين المتنافسين والمشترين المجهولين، بحيث يمكن التنافس على أساس السعر في المجموعة لأن التجميع يشجع على إنخفاض تكاليف البحث والمطابقة. وللحفاظ على مستوى الجودة المطلوب لمنتجاتهم، يعتمد المنتجون أيضا على المتعاقدين من الباطن لتقديم شحنات سريعة وعالية الجودة، بحيث تحاول الشركات بناء الروابط، بناء على إهتمامها بتحسين الجودة، كما تشمل المخاطر الرئيسية للشركة على الموثوقية، والتي تعتبر أيضا عاملا حاسما لكسب حصتها في السوق. ويستعين الموردون باستثمارات خاصة بالمعاملات، ويعتمد المنتجون النهائيون على الموردين للوفاء بالجداول الزمنية المحدودة وتقديم عروض عالية الجودة، وبالتالي، يلعب السعر والجودة أدوارا رائدة في البورصات[2].

أولا–تحديد المواقع العنقودية من حيث القطاعات والأسواق: ويعتمد أداء التجمعات أيضا على فرص تقنية أكثر أو أقل اعتمادا على موقع القطاع أو نوع النشاط، حيث يمكن أن يؤثر التخصص مقابل التنوع القطاعي والتكنولوجي على مستوى الابتكار، كما أن درجة التنوع، التي تفهم على أنها توسيع قاعدة المعرفة، لها عموما تأثير إيجابي على التغيير التقني، ومع ذلك، فإن تأثيرات التنوع مقابل التخصص على مستوى الابتكار لا تصل إلى توافق في الأدبيات (Autant-Bernard et al.، 2008)، فإذا كان تنوع المهارات المتاحة في الإقليم له تأثير إيجابي على إنتاج الابتكارات بسبب وجود إمكانية أكبر لمجموعات من المعرفة، كما يمكن تمييز التجمعات عن إمكانات السوق التي تخدمها، فلن يكون الآداء هو نفسه حسب ما إذا كان يتم وضع التجمع في سوق واحدة أو عدة أسواق يتم فيها تكييف ونشر التقنيات المطورة. بحيث إن محفزات السوق والمسارات التكنولوجية تفسر إلى حد كبير الاختلافات في أداء التجمعات[3].

[1] Kyeongae Choe and Brian Roberts, Op.Cit., P.65.
[2] Poppy Ismalina, Op.Cit., P.50.
[3] Sylvie Chalaye et Nadine Massard, Les clusters : Diversité des pratiques et mesures de performance, Revue d'économie industrielle, 128/ 4eme trimestre 2009 : La problématique des clusters : éclairages analytiques et empiriques, PP.153-176.

ثانيا–أداء تجمعات القدرة التنافسية مع التركيز القوي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: بمقارنة المناطقة الصناعية "للباحث (Becattini ،1981)، والتجمعات الصناعية" الخاصة ببورتر "(2000، 2004)، فإن هذين الشكلين من أنشطة التكتل يتوافقان مع تكوينين يختلفان بطبيعتهما. وخلافا للأنماط الحديثة، فإن التجمعات الصناعية تشمل أشكال أخرى من السياسات العامة الاستباقية مثل نظام الإنتاج المحلي أو منتزه التكنولوجيا أو البيئات المبتكرة، فالتعرف على المحددات الرئيسية لأداء المرتبطة بها، وهذا النوع من الأداء المتوقع لمستويات الجماعية (القطب الأداء) والأفراد (أداء مؤسسات التجمعات)، إذ أن كل هذه الاليات تسمح بتطوير مستوى أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم[1].

المطلب الثاني: دور التجمعات الصناعية في دعم إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن أن تتفاعل عديد الصناعات مع كل من العملاء وشركات التجمعات الصناعية من خلال توفر مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، بحيث يسهل القرب الجغرافي لهذه الصناعات بتبادل المعلومات ويشجع على التبادل المستمر للأفكار والتقنيات المبتكرة في عمليات الانتاج، كما أن عامل العرض والطلب والعمالة المتخصصة تعتبر أساسية في عملية تطوير المنتج، بحيث تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رئيسيا في ذلك.

من خلال هذا المطلب، فلقد تم تحليل عوامل الإنتاج في التجمعات الصناعية والمتمثلة في كل من العمالة المتخصصة وشروط الطلب والعرض على المنتجات، كما تطرقنا لعلاقة العملية الإنتاجية بالنمو وذلك في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني، تم شرح تكامل العملية الانتاجية داخل التجمعات الصناعية، كما عملنا على تحديد تركيز الإنتاج في الشركات من حيث إقتصادات "التجمعات" في الفرع الثالث. وفي الأخير تم توضيح عملية تقسيم العملية الانتاجية كشرط ضروري للتجميع ونجاحه.

الفرع الاول: تحديد عوامل الإنتاج في التجمعات الصناعية

تتمثل محددات الإنتاج في التجمعات الصناعية من خلال تحديد شروط العرض والطلب على منتجات تلك التجمعات، وذلك من خلال توفير العمالة المتخصصة والتي تعتبر مهمة في هذه العملية من خلال دورها الفعال في تطوير المنتج، كما أن توفر المواد الخام يلعب أدوارا أخرى رئيسية في دعم العملية الانتتاجية بالتجمعات.

أولا–العمالة المتخصصة: غالبا ما يكون توافر الموظفين المتخصصين والخدمات وعدد الكيانات التي تنشئها، أكبر بكثير في التجمعات من أي مكان آخر على الرغم من المنافسة الكبيرة[2]. بحيث إن الأفراد المتخصصين وذوي الخبرة من الصناعات العنقودية متاحون بسهولة من داخل التجمعات، من خلال فوائد البنية التحتية التي تمكن الوصول إلى الطرق السريعة والمطارات والسكك الحديدية، فلن تفيد الشركات في إمداداتها وتوزيعها فحسب، بل ستجذب أيضًا لها الموظفين للعمل في تلك التجمعات، فعلى سبيل المثال، في بريطانيا يسافر حوالي

[1] Rachel Bocquet et Caroline Mothe, Gouvernance et performance des pôles de PME. Revue Francaise de Gestion , Lavoisier, 2009, V°10 (190), P.104.

[2] Porter, Michael E., Location, competition, and economic development: local clusters in a global economy, Op.Cit., P.21.

778 ألف شخص إلى لندن للعمل، وهو ما يقرب من خمس إجمالي القوة العاملة في العاصمة (GLA، 2002)[1]. وبالنسبة للشركات، فإن هذا يترجم إلى زيادة احتمال العثور على موظفين محتملين ذوي معرفة ذات صلة بهذا القطاع، أما بالنسبة للقوى العاملة، يزيد التجمع الصناعي من احتمال تلبية الحاجة إلى المعرفة التي تعبر عنها الشركات، والمهارات التي يمتلكها العمال[2].

عندما تكون المواد الخام والعمالة الرخيصة وفيرة، غالبا ما تستسلم الشركات لإغراء، فهي تعتمد فقط على هذه الفوائد، أو لاستخدامها بكفاءة، ومن ناحية أخرى، يمكن لبعض القيود مثل إرتفاع أسعار العقارات والعمالة والسلع النادرة، وإجبار الشركات على الابتكار.

ثانيا–شروط الطلب والعرض على المنتجات: فكلما زاد الطلب على المستهلكين في الاقتصاد، أزداد الضغط على الشركات لتحسين المنتجات الجديدة، وزيادة الجودة، وما إلى ذلك، فكلما ركزت المنافسة على مكان ما، كلما زادت الأعمال التجارية بشكل مباشر، وكلما زادت قدرتها على تحسين أدائها.

كما تتمثل تدابير جانب العرض في إنشاء التكنولوجيا وتكييفها، ومعايير المنتجات وإصدار الشهادات، وتعزيز الصادرات، وتنمية الموارد البشرية[3]. وتشتمل العوامل المتعلقة بالعرض والطلب في مايلي[4]:

أ–الاختلاف عن طريق العرض: بالنسبة للنظرية الكلاسيكية، فإن فروق عوامل الإنتاج من خلال العمالة الماهرة، والبنية التحتية، وقدرات البحث، هي منشأ تدفقات التجارة الدولية بين الدول، فالفكرة هنا، هي أن تطوير المهارات من خلال إستخدام براءة الاختراع، وإدارة المعرفة، والتي تمكن من السيطرة على عوامل الإنتاج، وتعزيز الابتكار.

ب–الاختلاف حسب الطلب: طبيعة الطلب المحلي على منتجات وخدمات الصناعة، إذا كانت مبتكرة، حيث توجه الشركة عملها نحو السيطرة على شروط الطلب التي تسمح بتنويع على كامل سلسلة القيمة، فمن خلال إختراق صناعة المنبع، يمكن للمستخدم المتطور تحقيق تصور حاد لاحتياجات العملاء. فعلى سبيل المثال، تشير بعض الأعمال إلى مطوري برامج الكمبيوتر الذين يعهدون بتطوير المكونات الإضافية للمستخدمين (Muller، 2004)، حيث يتم تعزيز العلامة التجارية للمنتجات من خلال الرعاية نايك Nike (Cohen، 2006)، ولكن من خلال تكليف جزء من عملية الابتكار للمستهلكين.

كما إن دور الحكومة في نموذج بورتر "دايموند" هو العمل كمحفز، من خلال تشجيع الشركات على زيادة تطلعاتها وزيادة أدائها التنافسي، كما يتوجب أن تشجع الشركات في تحفيز الطلب على المنتجات المتقدمة في وقت مبكر، وتحفيز المنافسة المحلية عن طريق الحد من التعاون المباشر وفرض قوانين مكافحة الاحتكار[1].

[1] Adrian T.H. Kuah, Op.Cit., P.210.
[2] Sylvain Amisse, Dynamiques de cluster : logiques coevolutives et séquences de proximités, le cas du végétal spécialisé, Thèse de doctorat en Sciences Economiques, Economies et finances. Université d'Angers, 2011, France, P.23.
[3] Shakya, Mallika, Op.Cit., P.1-95
[4] Sylvain Amisse, Op.Cit., P.29.

ثالثا–الإنتاجية والنمو: إن آلية التغذية الراجعة الإيجابية تعزز نمو التجمع وتجذب دخول الشركات الجديدة، كما أشار بورتر (Porter، c1998) إلى أن النمو السريع للشركة والدخول الجديد للشركة هما مؤشران على تجمعات ناجحة. فلقد تم التحقيق في هذه الأعمال في معدل نمو الشركة كدالة لقوة التجمعات التي تقع فيها وما إذا كانت التجمعات القوية تجتذب عددًا غير متناسب من الشركات الجديدة الناشئة، ويلخص نموذج ردود الفعل الإيجابية لـ(Swann، 1998) على نحو ملائم كيف أن ظاهرة التجميع، التي يتم الشعور بها من خلال دخول شركات جديدة ونمو الشركات القائمة، تؤدي إلى حلقة تغذية راجعة إيجابية، والتي ستؤدي إلى مزيد من النمو داخل التجمعات، بحيث تم الوصول إلى النتائج الرئيسية التالية، وهي[2]:

- تنمو الشركات في التجمعات بشكل أسرع من المتوسط (إذا تجمعت مع غيرها في القطاع الفرعي الخاص بها من الصناعة)؛
- تستقطب التجمعات مقدارا غير متناسب من الدخول الجديد (لكن مجموعة قوية في القطاع الفرعي X تجذب عادة الدخول إلى قطاع فرعي آخر Y وليس في X بحد ذاتها)؛
- الشركات في التجمعات هي أكثر إبتكارا (سواء قمنا بقياس ذلك من خلال أعداد البراءات أو أعداد الابتكار)؛
- لا تنمو الشركات في التجمعات التي تكون قوية في القطاعات الفرعية خلاف شركاتها بصورة أسرع، واحيانا قد تنمو ببطئ. وينطبق نفس التناقض على ميل الشركات في التجمعات إلى إدخال الابتكارات؛
- في مجال التكنولوجيا الحيوية، كان لقاعدة القاعدة العلمية في مجموعة تأثير إيجابي قوي على تكوين الشركات الجديدة ونمو الشركات في تلك التجمعات.

الشكل رقم (2-6): النموذج الإستراتيجي المناسب للإنتاجية والنمو

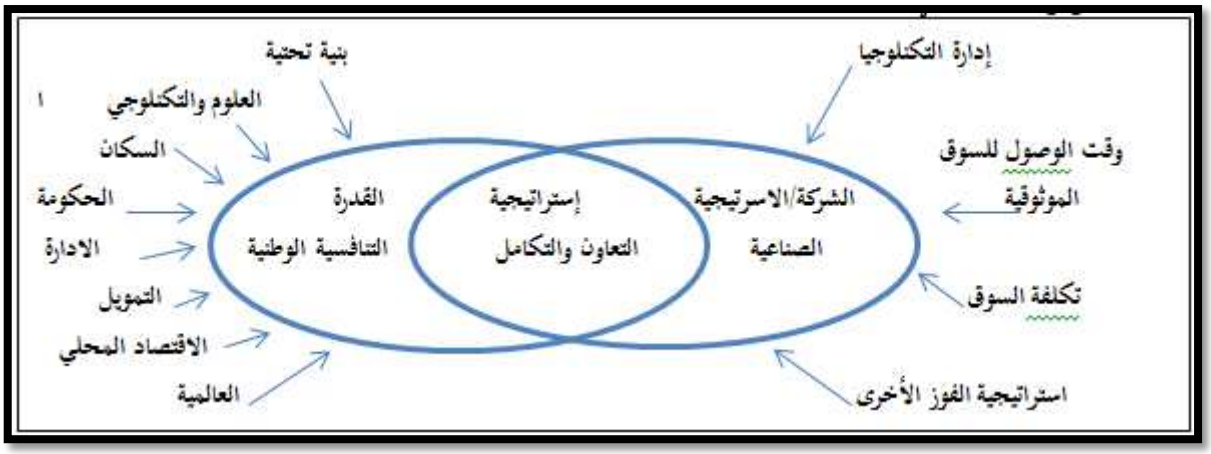

Source: Adrian T.H. Kuah, Op.Cit., P.215.

[1] Otman M'Rabety, Op.Cit., P.65.
[2] Adrian T.H. Kuah, Cluster Theory and Practice: Advantages for the Small Business Locating in a Vibrant Cluster", Journal of Research in Marketing and Entrepreneurship: Volume Four, Issue 3, 2002, P.215.

في بحوث سابقة تم إيجاد أدلة قوية على أن موقع الصناعة يزيد من إنتاجية العامل، بحيث يسمح جزء من التجمع للشركات بإنشاء مصادر الإنتاج بشكل متوازن والوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا والمؤسسات المساعدة، هذا بالاضافة إلى تفعيل التنسيق مع الشركات الأخرى أفقيا وعموديا، بحيث أن التجمعات التجارية ترفع الابتكار الداخلي المحلي ونمو الإنتاجية أين تسمح للشركة بالاستفادة من أشكال السوق والآثار غير السوقية (Martin and Sunley، 1998)[1].

الفرع الثاني: تكامل العملية الإنتاجية داخل التجمعات الصناعية

تعزز التجمعات الصناعية الكتلة الإنتاجية، ليس فقط من خلال إكتساب المدخلات وتجميعها، ولكن أيضا من خلال تسهيل التكامل بين أنشطة المشاركين في التجمعات. فالتكامل هي مجموعة من الروابط بين أعضاء التجمع ينتج عنها مجموع أكبر من مجموع أجزائه، ففي تجمعات سياحية نموذجية، على سبيل المثال، تعتمد جودة تجربة الزائر ليس فقط على الجذب الرئيسي ولكن أيضًا على جودة وكفاءة الأعمال التجارية مثل الفنادق والمطاعم ومنافذ التسوق ومرافق النقل، لأن أعضاء التجمع يعتمدون بشكل متبادل، بحيث يمكن للأداء الجيد من جانب واحد تعزيز نجاح الآخرين[2]. ومن أهم أنواع التكاملات، نجد ما يلي:

أولا–المنتجات التكميلية للمشتري: في مجال السياحة، على سبيل المثال، تتأثر تجربة الزائر ليس فقط من خلال عامل الجاذبية (على سبيل المثال، الشاطئ، الموقع التاريخي) ولكن أيضا بنوعية الفنادق والمطاعم والهدايا التذكارية ومرافق المطار والنقل، مما يجعل أجزاء مختلفة من التجمع تعتمد على بعضها البعض، بحيث إن مثل هذه التكاملات عبر المنتجات في خلق قيمة المشتري شائعة، فلا تتواجد فقط في تقديم الخدمات ولكن أيضًا في تصميم المنتجات، والخدمات اللوجستية، وخدمة ما بعد البيع، إذ يجعل الموقع المشترك للشركات والصناعات داخل التجمع من السهل تحقيق التنسيق بين خدمات المنتج وخلق ضغوط داخلية للتحسين بين أجزاء التجمع بطرق يمكن أن تحسن بشكل كبير الجودة الشاملة و/ أو الكفاءة[3].

ثانيا–التكاملات التسويق: فغالباً ما تعمل التجمعات الصناعية على تعزيز سمعة الموقع في حقل معين، مما يزيد من إحتمالية أن يتحول المشترون إلى بائع قائم هناك. وتعتبر سمعة إيطاليا القوية في مجال الموضة والتصميم، على سبيل المثال، حيث تفيد الشركات العاملة في السلع الجلدية والأحذية والملابس والإكسسوارات، وإلى جانب السمعة، غالبا ما يستفيد أعضاء التجمع من مجموعة متنوعة من آليات التسويق المشتركة، مثل إحالات الشركات، والمعارض التجارية، والمجلات التجارية، والوفود التسويقية[4]. كما أن وجود مجموعة من الشركات والصناعات ذات الصلة في موقع ما يوفر كفاءات في التسويق المشترك (مثل المعارض التجارية، والمجلات التجارية،

[1] Adrian T.H. Kuah, Op.Cit., P.215.
[2] Michael E. Porter, Clusters and the New Economies of Competition, Harvard Business Review, Op.Cit., P.82
[3] Porter, Michael E., location, competition, and economic development: local clusters in a global economy, Op.Cit., P.22.
[4] Michael E. Porter, Clusters and the New Economies of Competition, Harvard Business Review, Op.Cit., P.83

والوفود التسويقية)، هذا بالإضافة إلى أنه يمكن أن يعزز سمعة الموقع في حقل معين ويجعل من المرجح أن المشترين سوف يفكرون في وجود بائع أو مصنع قائم هناك. ويمكن للمشترين رؤية العديد من الشركات في زيارة واحدة. كما أن وجود مصادر متعددة لمنتج أو خدمة في موقع ما يمكن أن يقلل من مخاطر الشراء المتصورة من خلال منح المشترين إمكانية الاستعانة بمصادر متعددة أو تبديل البائعين إذا دعت الحاجة إلى ذلك[1].

كما يتم التعرف على الروابط مع الموردين، والقنوات، والصناعات التحويلية ويتم التقاطها بسهولة أكبر داخل التجمعات من بين المشاركين المشتتين، كما أن التحسينات الكبيرة في الإنتاجية تكون ممكنة في بعض الأحيان عندما تتغير عدة أجزاء من التجمع في وقت واحد (على سبيل المثال، التنسيق لتطوير معايير ومقاييس التجمعات)[2].

الفرع الثالث: تركيز الانتاج في المؤسسات من حيث إقتصادات التجمعات

لقد سعى الباحثون لشرح تركيزات الشركات من حيث إقتصادات التجمعات، حيث تعتمد العديد من معالجات الخاصة بإقتصادات التجمعات على تقليل التكاليف بسبب القرب من المدخلات أو القرب من الأسواق، غير أن تلك التفسيرات قوضتها عولمة الأسواق والتكنولوجيا ومصادر التوريد وسهولة الحركة وخفض تكاليف النقل والاتصالات. حاليا، تحولت طبيعة اقتصادات التكتل نحو مستوى التجمع وبعيدًا عن الصناعات الأضيق المنافسة أو المناطق الحضرية بحد ذاتها.

أولا–الوصول إلى المدخلات المتخصصة والموظفين: يمكن أن يوفر الموقع أو التوطين داخل التجمع إمكانية وصول أكبر أو أقل لتكلفة المدخلات المتخصصة، مثل المكونات والآلات وخدمات الأعمال والأفراد مقارنةً بالتكامل الرأسي أو التحالفات الرسمية مع الكيانات الخارجية أو إستيراد المدخلات من المواقع البعيدة، فهو عبارة عن شكل تنظيمي مكاني يمكن أن يكون وسيلة أكثر فاعلية لتجميع المدخلات من البدائل بشرط توافر موردين محليين منافسين، وقد يكون من الضروري الحصول على مصادر خارج التجمع إذا كان الموردون المحليون المختصون غير متاحين، ومع ذلك، وبالنظر إلى الفوائد الكامنة للتجمعات، فإن القوى التي تشجع على تطوير الموردين المحليين ورفع مستواهم قوية، ولدى الشركات التأسيسية حافز لتشجيع دخول موردين جدد أو إستثمارات محلية من موردين بعيدون. كما يتم تركيز المشاركين في التجمع على تكلفة المدخلات والموظفين المتخصصين النادرة، ومع ذلك فإن القدرة على الاستعانة بمصادر خارجية في العديد من المدخلات تحد من أي من هذه التكاليف مقارنة بالمواقع الأخرى[3].

تساعد عملية التزويد داخل التجمعات على تسهيل التواصل، وتقليل التكاليف، وتسهيل توفير الخدمات المساعدة أو الدعم المشترك، مثل التركيب، وتدريب المستخدمين، وإستكشاف الأخطاء وإصلاحها في الوقت

[1] Porter, Michael E., location, competition, and economic development: local clusters in a global economy, Op.Cit., P.22.
[2] Idem.
[3] Ibid., P.21.

المناسب، ويمكن للتحالفات الرسمية مع الموردين عن بعد التخفيف من بعض عيوب الاستعانة بمصادر خارجية بعيدة، كما أن مزايا التجمعات التي تنطوي على موقع محدد للسلع أو الخدمات التي تعتمد على القرب المادي والتواصل وجها لوجه، والعلاقات الوثيقة والمستمرة، والوصول إلى المعلومات من الداخل. ويمكن للتجمعات الصناعية أن تشمل الشركات الأجنبية، ولكن فقط عندما تقوم هذه الشركات باستثمار دائم في ظل وجود دعم محلي كبير، فكثير من مزايا التجميع تنطبق أيضا على الوحدات الفرعية داخل شركة واحدة، من خلال تجميع البحث والتطوير، ومكون التصنيع، والتجميع، والتسويق، ودعم العملاء، وغيرها من الأنشطة، فأحيانا تشمل الشركات المنتشرة العديد من الوحدات من أجل خفض تكاليف العمل، والمرافق، والضرائب[1].

ثانيا–الوصول إلى المؤسسات والسلع العامة: يمكن للاستثمارات التي تقدمها الحكومة أو المؤسسات العامة الأخرى مثل الإنفاق العام للبنية التحتية المتخصصة أو البرامج التعليمية أن تعزز إنتاجية الشركات، فالقدرة على توظيف الموظفين المدربين في البرامج المحلية، على سبيل المثال، يقلل من تكلفة التدريب الداخلي. فليست الحكومات وحدها هي التي تنشئ سلعاً عامة تعزز الإنتاجية في القطاع الخاص، حيث إن استثمارات الشركات في برامج التدريب، والبنية التحتية، ومراكز الجودة، ومختبرات الفحص، وبالتالي تسهم في زيادة الإنتاجية، فغالباً ما تصنع مثل هذه الاستثمارات الخاصة بشكل جماعي لأن المشاركين في التجمع يدركون إمكانات الفوائد الجماعية[2].

ثالثا–الدخول إلى المعلومات: تتراكم المعلومات السوقية والتقنية وغيرها من المعلومات المتخصصة في الشركات والمؤسسات المحلية ضمن تجمع يمكن الوصول إليها بشكل أفضل أو بتكلفة أقل، مما يسمح للشركات بزيادة الإنتاجية الحالية عن طريق الاقتراب من حدود الإنتاجية، وينطبق هذا أيضًا على تدفق المعلومات بين وحدات الشركة نفسها، فالروابط القربية والإمدادات والتكنولوجية ووجود علاقات شخصية متكررة وعلاقات مجتمعية تعزز الثقة، وتيسر تدفق المعلومات داخل التجمعات، بحيث أن الحصول على معلومات حول إحتياجات المشتري الحالية هي حالة خاصة هامة من الفوائد المعلوماتية للتجمعات، فغالًا ما يكون المشترون المتطورون جزءا من التجمعات، كما أن المشاركين الآخرين في التجمع لديهم معلومات حول إحتياجات المشتري التي يتم مشاركتها في كثير من الأحيان[3]، كما تتراكم المعلومات السوقية والتقنية والتنافسية الواسعة داخل التجمع، ويفضل الأعضاء يمكن الوصول إليها. بالإضافة إلى ذلك، تلعب العلاقات المجتمعية تعزز الثقة وتسهل تدفق المعلومات، وهذه الشروط تجعل المعلومات أكثر قابلية للتحويل[4].

[1] Michael E. Porter, Clusters and Competition, New Agendas for Companies, Governments, and Institutions", Op.Cit., P.54.
[2] Michael E. Porter, Clusters and the New Economies of Competition, Harvard Business Review, Op.Cit., P83.
[3] Porter, Michael E., Location, competition, and economic development: local clusters in a global economy", Op.Cit., p22.
[4] Michael E. Porter, Clusters and the New Economies of Competition, Harvard Business Review, Op.Cit., P82

ويمكن أيضا تقليل ندرة معلومات السوق، التي تعد واحدة من الاختناقات الرئيسية على نمو الشركات الصغيرة في التجمع من خلال التجار، فالتجار يلعبون دورا هاما من خلال توفير المعلومات عن المنتجات والتصاميم التي يطلبها المستهلكون، حيث يقدم التجار أيضا معلومات جديدة عن المنتجات المحسنة وأساليب الإنتاج، كما تجتذب التجمعات التجار لأن لديهم خيارات أوسع من المنتجين والمنتجات للاختيار من بينها. إن تكلفة البحث والتفاوض بين التجار والمنتجين تميل إلى أن تكون منخفضة في التجمعات، بسبب تركيز وتنافس عدد كبير من المنتجين في منطقة صغيرة، ونتيجة لذلك، فإن المشاريع الموجودة في التجمعات الصناعية تكون أكثر توجها نحو السوق، ومربحة، وقادرة على النمو في حجم أسرع من المشاريع الأخرى[1].

الفرع الرابع: تقسيم العملية الانتاجية كشرط ضروري لعمليات التجميع

يمكن تقسيم عملية الإنتاج إلى عدة خطوات متميزة، والتي تعتبر الشرط الأول الضروري للتجميع، كما يسمح بالتخصص، حيث تظهر عدة منتجات في وقت واحد، ويصبح الشكل المتكامل من التنظيم محددًا بشكل مسبق، بحيث تعتمد تجزئة عملية الإنتاج على تقسيمها الفني. ومن ناحية أخرى، يمكن إعتبار التوافق في الآراء، سواء من حيث الجهات الفاعلة أو من حيث حجم الأعمال، من أجل تمكين عملية التجزئة من تشكيل المنظمات المتخصصة، كما ينبغي أن يكون هناك العديد من الجهات الفاعلة في كل خطوة من سلسلة القيمة للسماح بالمنافسة السليمة، وكذلك التعلم المتبادل[2].

أولا–قابلية النقل للمنتج النهائي كشرط ضروري للتجميع: إن موقع مزودي الخدمة يتم تحديده من خلال موقع المستهلكين، فالمنتجات والخدمات الصناعية قابلة للنقل، فعلى سبيل المثال، نقل مزود الخدمة مع المعدات إلى العميل، فلا يمكن لمجموعة دون منافسين أو بدون فرصة للدخول في منافسة معها بتحديد هوية المنتوج، إذ يجب أن يكون منتج التجمعات قابلاً للنقل، من خلال التمييز بين المنتج النهائي ومكوناته، فإذا كان من الصعب نقل الإمدادات أثناء تصدير المنتج النهائي بسهولة، تزداد الحاجة إلى القرب خلال مرحلة الإنتاج، ونتيجة لذلك، فإن فرص تجميع الصناعة بأكملها تبرز[3].

ثانيا–الشروط الكافية: والمتمثلة في التنسيق المرن للعديد من الجهات الفاعلة المختلفة، فبالإضافة إلى الشروط اللازمة وقابلية نقل المنتج، فإن إثنين من الشروط الكافية يعززان عملية التجميع، بحيث يعتمد الشرطان الأولان الكافيان للتجمع على التمييز بين الأنشطة التكميلية، التي تنجح بعضها البعض في سلسلة القيمة والأنشطة

[1] Babur Wasim Arif, Industrial clusters, schumpeterian innovations and entrepreneurs' human and social capital a survey of literature, Pakistan Economic And Social Review, V°50, N° 1, 2012, P.77.
[2] Claus Steinle, Holger Schiele, When do industries cluster? A proposal on how to assess an industry's propensity to concentrate at a single region or nation, Published by Research Policy 31, Universität Hannover, Germany, 2002, PP.849–858.
[3] Idem.

المماثلة، مما يتطلب كفاءات مماثلة، فكلما زادت الحاجة إلى تنسيق الأنشطة التكميلية والمتباينة، زادت أرباح التجمعات بسبب إنخفاض تكاليف التنسيق. وتكمن هذه الشروط في[1]:

- **سلسلة قيمة طويلة**: تنسيق مكونات متعددة لتشكيل منتج نهائي واحد؛
- **تنوع الكفاءات**: إختصاصات متعددة غير متماثلة، ولكنها تكميلية؛
- **تقلبات السوق**: مكافأة التكيف المرن؛
- تنوع الابتكارات.

في الاخير، تلعب التجمعات الصناعية الحديثة دورا أساسيا في زيادة حجم الانتاجية لدى المؤسسات التي تعمل في إطار التكتلات أو التجمعات من خلال العديد من المزايا التي تم طرحها في هذا المطلب.

المطلب الثالث: دور التجمعات الصناعية في تطوير آداء الأعمال

أثبتت جميع الدراسات بأن العديد من الشركات الجديدة القائمة داخل تجمعات تنمو بشكل أكبر من عملها في أماكن معزولة، فالموردون الجدد، على سبيل المثال، يتكاثرون داخل التجمعات لأن قاعدة العملاء المركزة تقلل من مخاطرهم وتسهل عليهم إكتشاف فرص السوق، فالتجمعات الصناعية تساعد على تشكيل أعمال جديدة لمجموعة متنوعة من الأسباب، كما أن الأفراد الذين يعملون في مكان ما داخل التجمع أو بالقرب منها يتعرفون بسهولة على ثغرات جديدة في المنتجات أو الخدمات أو الموردين لملئها، فبعد أخذ تلك النقائص، يغادر هؤلاء الأفراد الشركات القائمة لبدء مشاريع جديدة تهدف إلى سد الثغرات المدركة.

في هذا المطلب، حاولنا فيه تحديد كيفية تشكيل العديد من المؤسسات الجديدة من خلال عمله داخل أو بالقرب من التجمعات الصناعية، كما تم تحديد جدول أعمال جديد للشركات والجهات الفاعلة بفعل تأثيرات التجمعات، وفي الأخير، تم تحليل مدى تأثير التجمعات الصناعية على تطور آداء عمل المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها.

الفرع الاول: تشكيل العديد من المؤسسات الجديدة

ويمكن لحواجز الدخول المنخفضة في أماكن التجمعات، ووجود العديد من العملاء المحتملين المحليين، والعلاقات القائمة، ووجود الشركات المحلية الأخرى التي تم صناعتها أن تقلل من مخاطر الدخول المتصورة. كما تجدر الإشارة إلى أن الحواجز التي تعترض الخروج من التجمعات قد تنخفض أيضا نظرا لعدم الحاجة إلى إستثمارات متخصصة، وإلى أسواق أعمق للأصول المتخصصة، وعوامل أخرى.

أولا–الدعم الحكومي في توجيه الاعمال: يمكن أن تستخدم الحكومات مجموعة من الحوافز أو الصعوبات لدفع الشركات أو الأفراد إلى إعتماد سلوك معين، وينطبق ذلك بوجه خاص على مجموعات القدرة التنافسية من خلال التمويل العام للمشاريع التعاونية (مجموعات القدرة التنافسية العالمية/ الوطنية/ الاقليمية)، ومن منظور

[1] Claus Steinle, Holger Schiele, Op.Cit.

التعاون داخل التجمعات، نفترض أهمية الحوافز الذاتية للتعاون بالإضافة إلى الحوافز الخارجية، كما أن ميل الفرد إلى التصرف بطريقة معينة يختلف وفقا لسلوك الجماعة، فالحوافز الخارجية تظل مرتبطة دائما بالتجمعات[1].

على الرغم من أن رواد الأعمال المحليين ينضمون على الأرجح إلى التجمعات، إلا أن رواد الأعمال المتمركزين في أماكن أخرى ينتقلون بشكل متكرر أو عاجل إلى موقع التجمع الصناعي. كما أن حواجز الدخول الأضيق نفسها تجذبهم، شأنها شأن القدرة على خلق قيمة إقتصادية أكبر من أفكارهم ومهاراتهم أو رفع إنتاجية شركاتهم الناشئة. كذلك يتم رسم الشركات القائمة في مواقع أخرى (الأجنبية والمحلية) على حد سواء لتأسيس شركات تابعة في مواقع التجمعات، سعيا وراء فوائد الإنتاجية ومزايا الابتكار التي نوقشت سابقا. كما أن وجود مجموعة قائمة لا يخفض فقط الحواجز التي تحول دون الدخول إلى موقع يواجه الشركات الخارجية، بل يقلل أيضا من المخاطر المتصورة خاصة إذا كان هناك بالفعل مشاركون في تجمعات أجنبية موجودون بالفعل.

ثانيا–مزايا التجمعات في تشكيل الأعمال الجديدة: يمكن أن تلعب مزايا التجمعات في تشكيل الأعمال الجديدة دوراً رئيسياً في تسريع عملية الابتكار العنقودي، حيث تواجه الشركات الكبيرة في كثير من الأحيان أنواعًا مختلفة من القيود والمعوقات أمام الابتكار، فمن غير المألوف أن ترى شركات أكبر في مجموعة تطور علاقات وثيقة مع شركات أصغر مبتكرة، وتساعد في تأسيسها، بل وحتى الحصول عليها إذا أصبحوا ناجحين. فبسبب تكوين الأعمال الجديدة، غالباً ما ينمو عمق وإتساع التجمعات مع مرور الوقت، مما يعزز مزايا التجمع، فالمنافسة الشديدة داخل تجمع، إلى جانب كون حواجز دخول وخروج أقل، تؤدي أحيانا إلى مزيد من الدخول والمزيد من الخروج في هذه المواقع[2].

الفرع الثاني: جدول أعمال جديد للشركات والجهات الفاعلة:

إن التجمعات الصناعية تعمل على خلق أدوار جديدة لمختلف الفاعلين الاقتصاديين سواءا بالنسبة للشركات أو حتى الحكومات، فمن جهة، فإن الشركات تهدف في تبنيها لاستراتيجيات جديدة من أجل دعم وتعزيز مستوى تنافسيتها، ومن جهة أخرى، فإن دعم الحكومة يكون من خلال تبني قرارات إستراتيجية داعمة لعمل التجمعات.

أولا–بالنسبة للشركات: يشير دور الموقع في المنافسة إلى وجود جداول أعمال جديدة مهمة للشركات، فلقد كان التفكير في المنافسة والاستراتيجية التنافسية مهيمناً بما يحدث داخل الشركات، وإذا كان هناك أي شيء، ينظر إلى الموقع على أنه يتضاءل في الأهمية، حيث تسمح العولمة للشركات بتوليد رأس المال المالي والسلعي، والتكنولوجيا من أي مكان ومن عمليات الموقع في مواقع أخرى للوصول إلى المدخلات هناك. ومع ذلك، فإن بروز التجمعات يشير إلى أن الكثير من المزايا التنافسية تقع خارج الشركات وحتى خارج صناعاتها، وتقيم في المواقع التي تعتمد

[1] Sylvain Amisse, Op.Cit., P.69.
[2] Porter, Michael E., Location, competition, and economic development: local clusters in a global economy, Op.Cit., P.25.

عليها وحدات أعمالها، أي أن الشركات لها مصلحة مهمة في بيئة الأعمال في وحدات أعمالها التي تذهب إلى حد بعيد، وتتجاوز الضرائب المحلية، وتكاليف الكهرباء، ومعدلات الأجور، فصحة التجمع مهمة لصحة الشركة. وقد تستفيد المؤسسات فعلا من وجود المزيد من الشركات المحلية في نفس المجال، على الرغم من الميل إلى الاعتقاد بأن هذا سيخلق المزيد من المنافسة المحلية، ويزيد تكاليف المدخلات، ويجعل من الصعب الاحتفاظ بالموظفين[1]. فعند إنضمام رواد الأعمال المحليون إلى التجمع الصناعي، فإن رواد الأعمال الذين يقعون خارج نطاق التجمع ينتقلون بشكل عاجل إلى موقع التجمعات، بفعل أن حواجز الدخول الأقل نفسها تجتذبهم، وكذلك القدرة على خلق قيمة اقتصادية أكبر من أفكارهم ومهاراتهم في موقع التجمع أو القدرة على العمل بشكل أكثر إنتاجية[2].

ثانيا–بالنسبة للحكومة: التجمعات تعمل أيضا على إنشاء أدوار جديدة للحكومة، بحيث أن السياسات الاقتصادية الكلية المناسبة لتعزيز القدرة التنافسية أصبحت مفهومة بشكل جيد ولكنها ضرورية وليست كافية، فغالباً ما تكون التأثيرات الحكومية الأكثر حسمًا على مستوى الاقتصاد الجزئي، إذ يجب أن تعمل على إزالة العقبات التي تعترض نمو التجمعات القائمة والناشئة ورفع مستواى آدائها أولوية، حيث تعتبر التجمعات قوة دافعة في زيادة الصادرات وعاملا مهما في لجذب الاستثمار الأجنبي، فهي تشكل منتدى يمكن من إجراء أنواع جديدة من الحوار بين الشركات والوكالات الحكومية والمؤسسات (مثل المدارس والجامعات والمرافق العامة)[3].

يسلط التفكير العنقودي الضوء على الأدوار المهمة للحكومة في عدد من المستويات الجغرافية، فلقد كان التركيز التقليدي للسياسة الاقتصادية على المستوى الوطني، حيث تتم معالجة العديد من جوانب بيئة الأعمال العامة على أفضل وجه، ففي الآونة الأخيرة، ركزت العولمة الإهتمام على المؤسسات المتعددة الأطراف في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك، فإن الدولة ومنطقة العاصمة والحكومات المحلية تؤثر بشكل كبير على بيئة الأعمال العامة في الموقع[4].

الفرع الثالث: تطوير آداء عمل الشركات

يأخذ مفهوم الآداء إجراءات مختلفة في الأعمال من خلال القيمة المضافة لها، الصادرات، معدل بقاء الأعمال التجارية، تطور مستويات التوظيف، حيث أن إختيار أحد هذه التدابير له تأثير كبير على النتائج التي يمكن الحصول عليها، فلا تحتوي الأعمال الحالية على مقاربات كمية ومقارنة تذكر لفهم هذا النجاح، وهذا المفهوم للنجاح ليس بالضرورة قابلاً للتكيف مع جميع أنواع التجمعات الصناعية. على وجه الخصوص، يجب أن يرتبط مفهوم الأداء بالتوصيف الأولي للعنقود، والذي قد يتخذ أشكالًا وأهدافًا مختلفة، فهناك بعض الإجماع على أن مجرد تحديد موقع الشركات في التجمع لا يكفي لأن يتأثر آداءها، بحيث يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار

[1] Porter Michael E., The Adam Smith Address: Location, Clusters, and the 'New' Microeconomics of Competition, Op.Cit.
[2] Michael E. Porter, "Clusters and Competition, New Agendas for Companies, Governments, and Institutions, Op.Cit., P.54.
[3] Idem.
[4] Ibid., P.55.

خصائص المهارات الفردية للشركات والتفاعلات داخل وخارج التجمع ونوع السوق ودورة حياة المسارات التكنولوجية[1].

أولا–قياس آداء الشركة: إن النظريات الخاصة بقياس آداء الشركة تشير إلى نوعين من الخصائص، المالية والتشغيلية، بحيث يشير الأداء المالي إلى النمو في المبيعات والربحية (على سبيل المثال العائد على الاستثمار والعائد على المبيعات والعائد على حقوق المساهمين) أو العائد على السهم، في حين يشير الأداء التشغيلي إلى الحصة السوقية وجودة تقديم المنتج الجديد وفعالية التسويق وإضافات القيمة التصنيعية وتدابير أخرى من الكفاءة التكنولوجية. كما يحدد العرض القائم على الموارد ثلاثة أشكال رئيسية للآداء بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، فعلى وجه التحديد، يشتمل الآداء الجديد لتطوير المنتجات على الآداء التكنولوجي والإداري؛ يتكون آداء التصنيع من الجودة والتكلفة؛ يشير الآداء التسويقي إلى الوعي بالعلامة التجارية وسمعة العلامة التجارية ووكلاء العملاء، وبالمثل، تحدد هذه الدراسات بأن قياس آداء الشركة تكون وفقا لنتائج قدرة الشركة على تطوير منتجات والعمليات الجديدة الخاصة بها، وإنتاج وتسليم منتجات منخفضة التكلفة وعالية الجودة للعملاء، وبيع المنتجات بفعالية وكفاءة، وتحقيق عوائد أعلى[2].

ثانيا–مؤشرات تأثير الآداء: تشير عديد الأدبيات إلى ضرورة إتباع نهج متعدد المؤشرات، لأن نتائج تأثير التجمعات على آداء الأعمال تختلف باختلاف المؤشر المختار، حيث يتم تقييم الآداء من حيث العمليات المحاسبية ومستويات الإنتاجية و نمو الصادرات وزيادة حجم الوظائف...الخ. بالإضافة إلى ذلك، تركز التحليلات من حيث التأثير على الآداء بشكل رئيسي على الشركات، لكن المنظمات الأخرى المشاركة في التجمع مثل المختبرات ومراكز التدريب تجد مزايا في هذا الشكل الجماعي للمشاريع، ولذلك يبدو من الضروري تمديد مؤشرات التأثير إلى المشاركين بخلاف الشركات (المختبرات، ومعاهد التدريب)[3]. كما أن التجمعات الصناعية لا تحفز الآداء وحده فقط، بحيث إن أغلب الأعمال المنجزة في سياق الاقتصاد الجغرافي لقياس آثار التكتل أو التجمع على إنتاجية المنشآت يظهر بشكل عام تأثيرا إيجابيا هاما ولكنه ليس شاملا، فهو يؤدي غالبا إلى نمو العمالة في المنطقة ونمو إنتاجية الشركات.

على سبيل المثال، من خلال تحليل إقتصادي قياسي للبيانات الإسبانية على 835 شركة في 35 تجمع، يوضح كاميسون (Kamison، 2004) أن الموقع الوحيد لمؤسسة ما في مجموعة لا يؤثر على آدائها، بحيث يتم تقييم الآداء من قبل المدير مقارنة مع منافسيه من حيث المؤشرات الاقتصادية والمالية، ووضعه في السوق، والإمكانات المستقبلية للشركة وأهداف المساهمين، كما يتم الجمع فقط مع الكفاءات المميزة للشركة (في التسويق/ الإنتاج/ التمويل، والقدرات الإدارية والتنظيمية، والتعلم والابتكار)، إذ تعتبر بأن العضوية في التجمعات الصناعية

[1] Sylvie Chalaye Et Nadine Massard, Op.Cit., P.166.
[2] Poppy Ismalina, Op.Cit., P.58.
[3] Sylvie Chalaye Et Nadine Massard, Op.Cit., P.176.

لها تأثير كبير. في المقابل، لا تؤثر أهمية المعرفة المشتركة ضمن التجمع على آداء الأعمال بحد ذاتها، فمن ناحية أخرى، يوفر التأثير المشترك للمهارات المشتركة والمهارات المحددة ميزة نسبية للشركة، كما تظهر نتائج الدراسة بأنه لا يكفي أن يكون مقر الشركة في منطقة للاستفادة من الآثار الإيجابية، فلا يمكن فصل تأثير العوامل العنقودية على آداء الشركة عن الآداء الفردي للشركات نفسها، كما أن قدرة الشركات على دخول الشبكات وقدرتها الاستيعابية تعتبر عناصر أساسية في هذه العملية[1].

المطلب الرابع: دور التجمعات الصناعية في تعزيز الابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتطور الصناعات من خلال وجود حركية في الابتكارات والمقلدات، أين يعتبر الابتكار مزيج جديد من الموارد الإنتاجية لزيادة الربح، بحيث تشمل الابتكارات إدخال عوامل نوعية حديثة وطريقة إنتاج جديدة، وتنظيم إنتاج جديد، وسوق جديدة، وإكتشاف مواد وموارد جديدة. كما أن رواد الأعمال الذين يبحثون عن أرباح عالية هم الناقلون لمثل هذه الابتكارات، فعندما ينجح هؤلاء رواد الأعمال في الابتكارات، سيؤدي دخول المنتجين الجدد إلى توسيع العرض، وتخفيض السعر، وتقليل أرباح المبتكرين، مما يجبر أصحاب المشاريع على الابتكار إلى زيادة البحث في إبتكارات جديدة أخرى، وبهذه الطريقة تتطور الصناعات مع مرور الوقت.

من خلال المقاربات النظرية الأساسية للتجمعات الصناعية في المباحث السابقة، قمنا في هذا المطلب بدراسة أهمية التجمعات في خلق ودعم الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تفكيك هذا المطلب إلى أربعة محاور رئيسية، بحيث يشمل الأول تحليل علاقة التجمعات الصناعية بالابتكار، ثم بعد ذلك تم تحديد المحددات الهيكلية للابتكار في التجمعات من خلال نهج العوامل الخارجية للتكتل والتجمع، كما تم تحليل إستراتيجيات المنافسة والتعاون.

الفرع الأول: علاقة التجمعات الصناعية بالإبتكار

أولا–عناصر التعريف: يمكن تعريف تجمعات الابتكار بأنها:" عبارة عن مجموعة من المنظمات المترابطة التي تسهم في تحقيق الابتكار في قطاع نشاط معين أو صناعة ما". كما تعتبر "تجمعات الابتكار هي مجموعة من المؤسسات التي تحددها طبيعتها وموقعها، وتتفاعل بشكل رسمي و/ أو غير رسمي من خلال مختلف الشبكات المشتركة بين المنظمات وبين الأفراد، والتي تسهم في تحقيق الابتكارات في مجال معين من النشاط، في مجال محدد بميادين من المعرفة والمهارات والتكنولوجيات"[2].

ثانيا–الدور والأهمية: تلعب التجمعات الصناعية دورا حيويا في قدرة الشركة المستمرة على الابتكار، فبعض الخصائص نفسها التي تعزز الإنتاجية الحالية لها تأثير أكثر على الابتكار ونمو الإنتاجية، ولأن المشترين المتطورين غالبا ما يكونون جزءا من التجمع، فإن الشركات داخل التجمعات عادة ما يكون لديها نافذة أفضل في السوق مما يفعله المنافسون المعزولون، كما تساعد العلاقات المستمرة مع الكيانات الأخرى داخل التجمع الشركات على

[1] Sylvie Chalaye Et Nadine Massard, Op.Cit., P.170.
[2] Abdelillah Hamdouch, Op.Cit.

التعلم في وقت مبكر حول التكنولوجيا المتطورة، ومفاهيم الخدمة والتسويق، وما إلى ذلك، بحيث يتم تسهيل هذا التعلم من خلال سهولة القيام بزيارات للموقع والتواصل المستمر وجهًا لوجه. تقوم التجمعات بإتاحة فرص للابتكار بشكل أكثر وضوحا، كما أنها توفر القدرة والمرونة للعمل بسرعة، أين يمكن لشركة داخل التجمع في كثير من الأحيان مصدر ما تحتاجه لتنفيذ الابتكارات بسرعة أكبر، بحيث يمكن للموردين والشركاء المحليين المشاركة عن كثب في عملية الابتكار، وبالتالي ضمان مطابقة أفضل لمتطلبات العملاء. يمكن للشركات الموجودة ضمن التجمعات التجريب بتكلفة أقل، ويمكن أن تؤخر الالتزامات الكبيرة إلى أن تصبح أكثر ثقة بأن هناك ابتكارًا معينًا سيخرج. وفي المقابل، تواجه الشركة التي تعتمد على موردين بعيدين تحديات أكبر في كل نشاط تقوم بتنسيقه مع منظمات أخرى في التعاقد، كما يمكن أن يكون الابتكار أصعب في الشركات المتكاملة رأسياً، خصوصاً في الشركات التي تواجه عمليات تداول صعبة إذا كان الابتكار يضعف قيمة الموجودات الداخلية أو إذا كانت المنتجات أو العمليات الحالية يجب الحفاظ عليها بينما يتم تطوير منتجات جديدة[1].

الفرع الثاني: المحددات الهيكلية للإبتكار في التجمعات (نهج العوامل الخارجية التكتل)

تعكس سلاسل القيمة العالمية مجموعة القوى التي تؤدي إلى التشتت وتكتل الأنشطة الاقتصادية، حيث أن عولمة سلاسل القيمة عبر العديد من المواقع هي علامة العامل الاول (التشتت)، كما أن إندماج هذه الأنشطة الفردية في التجمعات المحلية المتخصصة بشدة من الصناعات ذات الصلة والداعمة هو علامة على العامل الثاني (التكتل). توضح التغييرات في النشاط المبتكر هذا المزيج من الاتجاهات التي تبدو متعارضة: فاللاعبين العالميين الرائدين يستعينون بشكل متزايد ببعض مهام البحث والتطوير للموردين المتخصصين في مواقع مختلفة، بحيث تظهر جغرافية جديدة للابتكار مع شبكات الابتكار المركزة التي تتوزع على عقد الابتكارات الجديدة والمتنوعة. كما تعكس شبكات الابتكار العالمية التحول في إستراتيجية الشركات من نموذج منفتح ومتكامل (Ernst، 2008)، لكن في الوقت نفسه، تعمل قوى الطرد المركزي في الاتجاه المعاكس، حيث لا يزال الابتكار يتركز جغرافياً لأنه يتم فيه تبادل المعارف الضمنية بشكل أفضل من خلال الشبكات الاجتماعية المدمجة محلياً حيث تكون المؤسسات المحلية مهمة بالنسبة لتطور الابتكار. بالإضافة إلى ذلك، فقد تغيرت عملية الابتكار بطرق تثير فوائد القرب، كما إن نموذج "الابتكار المفتوح" (Chesbrough، 2003) لشبكات الشركات، المتخصصة في مختلف قطاعات سلسلة القيمة، بما في ذلك الأبحاث والتطوير، والتشغيل في بيئات العنقودية، يعتبر أكثر قوة من النموذج القديم لمختبرات الأبحاث المغلقة[2].

أولا–العوامل الخارجية للتكتل المالي: تشتمل التكتلات المالية الخارجية على ثلاثة عناصر أساسية هي: الأولى، تتمثل في تخصص صناعي يسمح بالوصول إلى الموارد المتخصصة (المدخلات)؛ الثانية، تتمثل في الوصول

[1] Michael E. Porter, Clusters and the New Economies of Competition, Harvard Business Review, Op.Cit., P83
[2] Christian H.M. Ketels, Op.Cit., P.375.

إلى سوق عمل محلية متخصصة ومؤهلة؛ وأما العنصر الثالث، يتمثل في تخفيض تكاليف المعاملات بسبب القرب الجغرافي للمنتجين والموردين.

تعرف العوامل الخارجية عموما بأنها تأثيرات جانبية أو غير مباشرة لا تنعكس عادة في تكاليف أو أسعار سلعة أو خدمة معينة، أي لا تغطيها آلية السوق، ففي الأدبيات الاقتصادية الحضرية، ترجع عوامل التكتل الخارجية إلى تخفيضات في التكاليف تكون ممكنة إذا وجدت عدة شركات بالقرب من بعضها البعض (Evans 1985)[1].

أ–بالنسبة للتخصص الصناعي وتكامل الأنشطة: إن التكامل بين الشركات وتنويع أنشطتها على نفس سلسلة القيمة هو شرط لتطور التجمعات الصناعية، وهذا يجعل من الممكن الحصول على المرونة في العمل على أساس التقسيم الرأسي، بدلاً من التقسيم الأفقي وتوفير فرص العمل لجميع فئات السكان. ففي السياق الخاص بالمناطق الصناعية مثلا، فإن النتيجة هي شبكة كثيفة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تتسم بالديناميكية والتنافس في السوق العالمية ترتكز على صناعة محددة تقليدية في الغالب، أين تتعايش هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة داخل منظمة صناعية تقوم على مزيج من التعاون بين المنافسة والندية، وهو ما يميز نجاحها وقدرتها على الحفاظ على معارفهم التقليدية، وذلك مع تطويرها لابتكارات إضافية تمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي. كما أن التخصص المرن يعتبر عاملاً في الكفاءة والآداء لسببين رئيسيين (Courlet and Ferguene، 2003) [2]: أولا، بإعتبارها وسيلة إنتاجية منظمة، حيث يعتمد التخصص المرن على معدات مرنة (استخدامات متعددة) وقوة عاملة متعددة الاستخدامات، تستفيد من خلالها الشركات المحلية من قدرة عالية على التكيف والتفاعل مع التغيرات في الطلب، والتي يمكن أن تتغير بسرعة كبيرة في عملية التصنيع أو تكوين منتجاتها (Skott، 2004). وهكذا، فإن "التخصص المرن تعتبر كإستراتيجية للابتكار الدائم، والتحيز للتكيف مع التغييرات الدائمة بدلاً من محاولة الالتفاف عليه" (Piore and Sabel، 1989: 35)؛ وثانيا، كطريقة للتنظيم، بحيث يتطلب إعتماد التخصص المرن وضع قواعد السوق جنبا إلى جنب مع العلاقات غير الرسمية (المعرفة، والشبكات الاجتماعية) التي تم تطويرها بين أعضاء المقاطعة، وهذا يؤدي إلى المنافسة يكون فيها سعر منخفظ أقل من الجودة في الانتاج.

إذا كانت التجمعات أكثر تخصصاً من الاقتصاد الكلي عبر المناطق، فمن المرجح أن يكون ذلك مؤشراً على أن الآثار الاقتصادية للتجمعات الإقليمية كانت قوية بما يكفي لجذب النشاط الاقتصادي ذي الصلة من مناطق أخرى، وبالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تكون الآثار غير المباشرة أقوى من تلك التجمعات الأقل تخصصًا[3].

[1] Adrian T.H. Kuah, "Op.Cit., P.210.
[2] Anne Berthinier Poncet, Gouvernance et innovation dans les clusters a la française: une approche par les pratiques institutionnelles, Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, L'université de Grenoble, France, 2012, P.23.
[3] Shakya, Mallika, Op.Cit., PP.1-95

في النظرية الاقتصادية يوجد نوعان من التكامل، الأول أفقي والثاني رأسي، أين تعتبر إستراتيجية التكامل الأفقي على أنها مجموعة من الأهداف وبرامج العمل المتسقة والطويلة الأجل، التي تهدف إلى تحديد واستغلال العلاقات المتبادلة عبر وحدات الأعمال المنفصلة ولكن ذات الصلة، ولذلك، فإن الخطوة الأولى الحاسمة في تعريف الاستراتيجية الأفقية والتي تقوم بتحديد مصادر العلاقات المتبادلة المحتملة، بحيث إقترح بورتر Porter ثلاثة أنواع[1]:

- العلاقات المتبادلة الملموسة الناشئة عن الفرص المتاحة لتبادل الأنشطة في سلسلة القيمة؛
- العلاقات المتبادلة غير الملموسة، التي تنطوي على نقل المعرفة الإدارية بين سلاسل القيمة المنفصلة؛
- العلاقات المتبادلة بين المنافسين، والناجمة عن وجود منافسين من المحتمل أن يتنافسوا مع الشركة في أكثر من سنة عمل واحدة.

ب–بالنسبة لسوق عمل محلي مؤهل: وبالنسبة للشركات، فإن هذا يترجم إلى زيادة إحتمال العثور على موظفين محتملين ذوي خبرة أو معرفة ذات صلة بهذا القطاع، يتم منحه العمل على الفور. وبالنسبة للقوى العاملة، يزيد التجمع من إحتمال تلبية الحاجة إلى المعرفة التي تعبر عنها الشركات، والمهارات التي يمتلكها العمال[2].

ج–القرب الجغرافي للموردين والعملاء: فإن التركيز الجغرافي للشركات يسمح بتأثيرات واسعة النطاق سواء من حيث الإنتاج الصناعي أو النشاط الابتكاري الذي لا يمكن أن تصل إليه الشركات الفردية (Keeble and Wilkinson، 1999)، بحيث إن التخصص القوي للشركات الصغيرة يسمح لها بالحصول على نسبة عالية من العائد لآلات الإنتاج الخاصة بها، على الرغم من أنها مكلفة للغاية بسبب محدوديتها، والذي يرجع للحد الأقصى لمعدل الاستخدام مع عدد كبير من الشركات المجاورة والمنافسة. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التعاون بين الشركات إلى انخفاض تكاليف المعاملات، على سبيل المثال عند شراء المواد الخام أو إنشاء أنظمة فرعية محلية الأسعار، مما يجعلها قادرة على المنافسة مع الشركات الأكبر، فهذا القرب الجغرافي من الموردين (المواد الخام أو المعدات الصناعية)، والمقاولين والعملاء يسهل أيضا التكيف بشكل أفضل مع المنتجات أو الخدمات الجديدة لاحتياجات العملاء النهائيين فضلا عن إطلاق أسرع من الابتكارات مع أفضل ضمان لنشر ناجح[3].

ثانيا–البنية التحتية التكنولوجية: تعتبر الأوساط المحلية بمثابة دور حضانة، وهو نهج يدل على أن السلوك الإبداعي يعتمد إلى حد كبير على المتغيرات المحددة على المستوى المحلي والإقليمي، بحيث أن الوصول إلى المعرفة التكنولوجية، وتوافر الروابط والمدخلات الصناعية المحلية، وتأثير قرب السوق من السوق، ووجود مجموعة من

[1] Ivars Kassalis, Industrial Clusters: A coefficient factor for integrated development, Intelektinė Ekonomika (Intellectual Economics), 2011, V°5, N°2(10), P.216.
[2] Sylvain Amisse, Op.Cit., P.23.
[3] Anne Berthinier Poncet, Op.Cit., P25.

العمالة المؤهلة تعتبر من العوامل المهمة التي تحدد ما هي المجالات الناجحة والغير ناجحة (Aydalot and Keeble ، 1988)[1].

تجعل الجغرافيا الاقتصادية الجديدة (NEG) البنية التحتية التكنولوجية عاملاً رئيسياً في الابتكار (Feldman and Florida، 1994) مع التركيز على دور الجغرافيا في عملية الابتكار، حيث أن وجود أنشطة تكميلية تؤدي إلى انخفاض تكلفة تطوير الابتكارات الجديدة للشركات الموجودة في نفس المجموعة، أين ينظر إلى الابتكار على أنه عملية حل المشكلات التي تمزج بين المعرفة الخاصة والعامة: تأتي المعرفة الخاصة بشكل رئيسي من الشركة نفسها ولكن أيضًا من الجمعيات الصناعية والمعاهد العلمية المهنيين وشبكات الشركات التكميلية وخدمات الدعم، كما تأتي المعرفة العامة من المؤسسات التي تدعم البحث والتطوير في المجالات العلمية والتكنولوجية، وتتمثل في الأساس الجامعات، وأيضا البرامج الحكومية للنقل العلمي والتكنولوجي (Feldman، 1994)[2].

الفرع الثالث: نهج من خلال إستراتيجيات التعاون بين الشركات

يصبح إختيار الموقع المناسب مسألة استراتيجية حقيقية للشركات المبتكرة، إذ أن تحليل بورتر يختلف عن التيارات النظرية السابقة التي تركز على العوامل الخارجية التكتل والتجمع، بحيث يجب على الشركات أن توسع نطاق أساليبها في إدارة الابتكار من خلال تطوير وتسويق الابتكار في المواقع الأكثر جاذبية، وإتخاذ خطوات حاسمة للوصول إلى نقاط القوة بتلك المواقع، وتعزيز بيئة الابتكار في المواقع التي تعمل فيها (Porter and Stem، 2001، 29)[3]:

أولا–المنافسة والتعاون داخل التجمعات الصناعية: لا تتطلب الشركات في التجمعات بصفة عامة، وجود أساس مؤسسي لتعاونها النشط، إذ يمكن أن تحدث العديد من فوائد التجمعات الصناعية فقط بسبب المشاركة في الموقع، لكن التعاون الهادف يمكن أن يعزز قدرة التجمعات على دفع الأداء الاقتصادي العالي والابتكار، كما يمكن للشركات التي لديها تعاون قوي أن تستغل بشكل أفضل المهارات والقدرات التكميلية للموردين المحليين ومقدمي الخدمات بينما يمكن تحسين تدفق المعرفة بين الشركات ومنظمات المعرفة (معهد الأبحاث والجامعات). فعندما تكون الأهداف المنفعة المتبادلة للشركات الفردية في التجمعات غير كافية لضمان التفاعل الاستراتيجي الذي يفضي إلى التعاون فيما بينها، فإن الابتكارات التنظيمية للعمل الجماعي للوصول إلى نتائج مرغوبة للجميع في المجموعة تتطلب ذلك، إذ يمكن أيضًا إطلاق إجراءات جماعية عندما تؤدي المبادرة الفردية إلى تحقيق فوائد للجميع، ولكن سيكون من المكلف للغاية على أي شركة فردية المشاركة فيها، أو قد يؤدي إلى أحدها مجانا. كما يمكن أن تصبح السياسات الحكومية الرامية إلى الارتقاء ببيئة الأعمال الخاصة بتجمعات معينة أكثر تركيزًا وفعالية من خلال إتخاذ إجراءات جماعية تشمل القطاعين العام والخاص[4].

[1] Sören Eriksson Op.Cit.
[2] Anne Berthinier Poncet, Op.Cit., P.26.
[3] Idem.
[4] Christian H.M. Ketels Op.Cit., P.381.

وفقا لبورتر (Porter، b1990)، فإن العلاقات المشتركة بين المنافسة والتعاون بين الشركات تدعم وجود آداء نشط للتجمعات، إذ أن الثقة بين أعضاء المجموعة والعلاقات غير الرسمية القائمة تسهل نشوء علاقات تعاونية، وبالتالي الوصول إلى مصادر جديدة للمعرفة، فلقد أوصي بورتر بشكل خاص بإنشاء علاقات تعاون قوية مع الجامعات ومراكز البحث المحلية من أجل تجنب تسرب المعرفة من التجمع، وبالتوازي مع هذه العلاقات التعاونية، فإنه يدعو إلى وجود منافسة داخلية من أجل الحفاظ باستمرار على الضغط التنافسي الإيجابي، وتسريع عملية الابتكار (Porter، 1998 a)[1].

ثانيا–التنوع العنقودي: بالنسبة لبورتر (Porter ،2000)، ترتبط القدرة الابتكارية للتجمعات إرتباطا وثيقا بتنوع أعضائها، سواء من حيث التكوين القطاعي أو الديموغرافي، من أجل تجنب الكثير من الصعوبات، كما أنها تعتمد بشكل كبير على درجة التدويل، فبالنسبة للحجم والتركيب الديموغرافي للعنقود، تماشيا مع أعمال مارشال وNEG، يركز بورتر (Porter، 1990) على تحقيق عتبة حاسمة من حيث عدد الشركات كمحدد لأداء الابتكار، حيث ستزداد الأرباح الصافية التي سيتم تأسيسها جنباً إلى جنب مع شركات أخرى مع عدد الشركات الموجودة خارج هذا الموقع، وكما يبدو أن هناك حاجة إلى عدد كاف من الشركات المتخصصة والمتنافسة والمتكاملة لضمان مرونة الإنتاج (Piore and Sabel، 1984، Courlet and Ferguene، 2003) ولتحفيز القدرة على الابتكار وزيادة المرونة، ومن أجل التميز عن بعضها البعض (Paniccia 1998، Porter 1998a)[2].

ويؤكد (Pouder و St John، 1996) على مخاطر إزدحام المجموعة نتيجة الزيادة المفرطة في حجم التجمع والتأثير السلبي الناجم عن ذلك على نمو وآداء شركات الابتكار في التجمعات. وبالفعل، فإن النمو القوي للتجمع يمكن أن يؤدي إلى زيادة في العقارات، وتكاليف المعيشة، وبالتالي الأجور، مما يقلل من التأثير الإيجابي للتكتل على أداء الابتكار لدى الشركات في التجمعات، فلقد تم رصد هذه الظاهرة بشكل جيد في وادي السليكون (Castells and Hall، 1994)، كما ذكر (Saxenian، 1990) بأن بعض المديرين التنفيذيين في التكنولوجيا العالية بوادي السليكون قد اختاروا تحديد مواقع أعمالهم في مناطق غير المتجمعة أو ريفية أو شبه ريفية من أجل الحد من تكاليف الازدحام[3].

ثالثا–تدويل التجمعات الصناعية: إن التطور الدولي أو درجة تدويل التجمعات الصناعية، مقاسة من خلال الروابط التي تربطها بمجموعات أخرى في الخارج وبالروابط الخارجية لشركاتها، سيكون لها تأثير إيجابي على آداء الابتكار، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Wolff and Pett، 2002). كما أظهرت دراسة حديثة لتجمعات من الأحذية في المنطقة الشمالية من البرتغال (فالي وكالديرا، 2007) تفوق من حيث الأداء والابتكار

[1] Anne Berthinier Poncet, Op.Cit., P.27.
[2] Idem.
[3] Ibid., P.28.

من الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية تمكنت من تطوير آداءها، من خلال عضويتها في المنطقة، وشبكة التعاون الدولي.

الفرع الرابع: نهج الديناميكيات التفاعلية للمعرفة والتعلم

ويركز هذا التيار النظري على عنصر المعرفة، فهو لا يعتبر من العوامل الخارجية التي يمكن لجميع الأعضاء الوصول إليها، وإنما كموارد إستراتيجية تتطور من خلال التفاعلات المتكررة بين الشركات في المجموعة. ويفهم على نحو أفضل الابتكار وخلق المعرفة والتعلم كنتيجة لعمليات تفاعلية تجمع فيها الجهات الفاعلة ذات الأنواع المختلفة من المعارف والمهارات لتبادل المعلومات من أجل حل مشكلات معينة والمتمثلة في المشاكل التقنية أو التنظيمية أو التجارية أو حتى الفكرية.

كما تعتبر الإمكانات المعرفية في إقتصادات التكتلات الأكثر أهمية لتطوير مستوى الابتكار، فمنذ دراسات الفراد مارشال حول البيئة الصناعية، تطورت أدبيات وفيرة عن العوامل الخارجية للمعرفة وتأثيرها على آداء التجمعات والمشاريع وتطوير منظومة الابتكار.

أولا–العوامل الخارجية للمعرفة: ومن الأمور المركزية في الحجج المتعلقة بالتجميع الجغرافي نوع خاص من العوامل الخارجية للتكتل، والتي تشتمل على آثار المعرفة، هذه الآثار غير المباشرة، الناتجة عن الاتصال مع شركات أو مؤسسات أخرى، لا تؤثر ببساطة على الابتكار التكنولوجي والإنتاجية. كما أن لديها مجموعة واسعة من الآثار مثل تغيير التمويل، والتسويق، والممارسات الإدارية والتنظيمية للمستفيدين، ومن خلال التأثير على نمو الشركة وتغيير طبيعة هيكل السوق (Baptista، 1996)، كما تنشأ آثار المعرفة من الاتصال اليومي، والربط الشبكي من خلال القرب الجغرافي، وكذلك من الترتيبات الرسمية مثل المشاريع المشتركة والعمل البحثي المشترك مع الجامعات. وباختصار، فإن الآثار غير المباشرة هي مفهوم أوسع نطاقا من العوامل الخارجية للتكتل التقليدي، لا سيما أن الآثار المترتبة على ذلك مثل المعلومات والمعارف ليست بالضرورة مقيدة مكانياً في سياق العولمة الحالي[1].

وتشير الآثار غير المباشرة للمعرفة والتكنولوجيا إلى الاقتصادات الخارجية التكنولوجية التي تنشأ عندما تصبح الأفكار الجديدة المتعلقة بالمنتجات الجديدة والمدخلات وعمليات الإنتاج وقنوات التسويق للمؤسسات المبتكرة متاحة لمشاريع أخرى دون أي تعويض، إذ تحدث تداعيات المعرفة والتكنولوجيا من خلال التقليد المطلق للمنتجات وعمليات الإنتاج، وتحويلات العمال، والفوائد العرضية، والتفاعلات وجها لوجه. ووفقا لبورتر (Porter، 1998)، فإن نشر المعرفة التكنولوجية يعزز قدرة المؤسسات على الابتكار والضغط التنافسي داخل كل تجمع يزيد من حافز الشركات على الابتكار. وفقا لنماذج النمو الذاتية للوكاس (lukas 1988، 1993) والرومر (Aromer، 1986، 1989)، فإن انتشار المعرفة أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي المستدام، فلقد أثبتت الأدبيات

[1] Adrian T.H. Kuah, Op.Cit., P.212.

التجريبية أن الآثار الجانبية للمعرفة تميل إلى أن تكون محلية، ومن ثم، فإن المؤسسات الموجودة في مجموعة صناعية تستفيد أكثر من الآثار غير المباشرة للمعرفة من المشاريع المشتتة[1].

كما أن فرضية العوامل الخارجية الجغرافية للمعرفة تهيمن إلى حد كبير على الأدبيات المفاهيمية على التجمعات، فإن الأدبيات الاقتصادية الوفيرة، المصنفة في تيار "جغرافيا الابتكار"، توفر منذ بداية التسعينات مقاربة الظواهر التوطين المنهجية، وهو يؤكد بشكل عام الطبيعة المحلية للمعرفة الخارجية (Strange and Rosenthal، 2004)، ولكنه يشير أيضا إلى أن هذه التأثيرات المكانية بعيدة كل البعد عن كونها منهجية، إذ يرتبط البعد الجغرافي أيضا بطريقة معقدة للآليات الأخرى التي لا يزال يتم تحديدها بالكاد والتي تحدث في نطاقات مكانية مختلفة مثل القرب التكنولوجي والعلاقات بين الأشخاص وحركة العمال[2].

ثانيا–القدرة على الابتكار التكنولوجي: إلى جانب الموارد البشرية والمالية المخصصة لإنتاج المعرفة، يعتمد آداء التجمعات على قدرتها على تحويل هذه الموارد إلى إبتكارات تكنولوجية أو غير تكنولوجية، كما أن دور الابتكارات التكنولوجية أساسي في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات، حتى لو بدا أن آثار الابتكار على إنتاجية الشركة يعتمد بشكل كبير على نوع الابتكارات المنفذة (Duguet، 1999). كما تتطور الابتكارات أكثر في المجال غير التكنولوجي، المتمثلة في الابتكارات التنظيمية والإدارية المعتمدة على تقنيات الإدارة المتقدمة، أو تعديل الهياكل التنظيمية، أو اعتماد توجهات إستراتيجية جديدة (OECD، 2005). فمن الأهمية بمكان النظر في البعد غير التكنولوجي للابتكارات، ليس فقط لأنه السبيل الرئيسي للابتكار في بعض القطاعات الأقل اعتمادًا على البحث والتطوير، ولكن أيضًا بسبب التقدم التكنولوجي والتغيرات في منظمة الاعمال، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بها[3].

ثالثا–المناخ الصناعي (البيئة الصناعية): يجب أن تدمج طرق تنظيم وتشغيل النظم المحلية الجديدة للإنتاج والابتكار في سياقاتها المحلية، وأن تتدفق إلى الجهات الفاعلة على أساس المتطلبات البيئية والمجتمعية، فضلاً عن إختلافاتها الإقليمية. يتطلب تعقيد قضايا وتفاعلات أصحاب المصلحة أشكالاً جديدة من الحوكمة، حيث تأخذ في الاعتبار أيضاً أكثر الأبعاد الإنتاجية والتكنولوجية التقليدية، فضلاً عن قضايا التحول البيئي أو الطاقة، في مشاركة متزايدة باستمرار من طرف السكان المحليين (Ehlinger، 2007). هذه هي التحديات التي تستجيب للنماذج الجديدة للأنظمة المحلية، من النظم الإيكولوجية ونماذج الأعمال إلى النظم الإيكولوجية الصناعية، بحيث أن نهج الأنظمة الإيكولوجية للأعمال، الذي حقق بعض النجاح، لا سيما في مجال العلوم الإدارية، أين توجد لديه بعض أوجه التشابه مع نظريات التجمعات الصناعية، وذلك برغبته في تجاوز نطاق الشركة وأخذها بالاعتبار في شبكات التبادل أو التفاعلات المعقدة التي تناسبها. ويشير تعريف النظام البيئي إلى "بيئة أوسع حيث من

[1] Babur Wasim Arif, Op.Cit., PP.71-95
[2] Sylvie Chalaye Et Nadine Massard, Op.Cit., P.154.
[3] Idem.

المحتمل أن تتدخل الجهات الفاعلة غير المتجانسة ذات المهارات المحددة بدرجات متفاوتة في عملية خلق القيمة الجماعية مدفوعة للشركة "(Mira-Bonnardel، 2012). ويشير أيضا إلى بعد التحكم في بيئتها الاقتصادية من خلال شركة (Fréry، 2006)، والتي يمكن تحقيقها في إطار شبكات الثقة والتبادل، ولكن أيضا من خلال تنفيذ عمليات التعاون والاندماج، في أنواع مختلفة من العلاقات داخل نظام التفاعل (Brandenburger and Nalebuff، 1996)[1].

رابعا–الخصائص المعرفية: إن العوامل الخارجية للمعرفة تتميز بثلاثة أبعاد رئيسية يتم تنظيمها في تسلسل منطقي (Breschi and Lissoni، 2001a)[2]:

– يتم تمرير المعرفة المتولدة في الشركات المبتكرة و/ أو الجامعات إلى الشركات التي توجد في التجمع؛

– هذه المعرفة المتنامية هي مصلحة عامة، لأنها متاحة بحرية لأولئك الذين يريدونها، ويمكن استخدامها من قبل مستخدمين متعددين في وقت واحد؛

– تنتقل المعرفة بسهولة أكبر من خلال الاتصالات وجها لوجه والعلاقات الشخصية التي تتطلب القرب الجغرافي.

إن تجمعات بورتر تتشارك في التأثيرات الإيجابية مع المعرفة المتعلقة بالعوامل الخارجية للتكتل والتجمع، لكنها تختلف في تركيزها على العلاقات التعاونية والتنافسية التي تعزز تلك التأثيرات. كما توفر تجمعات الابتكار، تمييزا إضافيا من خلال التأكيد على أهمية البيئة المؤسسية لدعم المعرفة التفاعلية وديناميكيات التعلم[3]. ويمكن تلخيص المحددات الهيكلية الناتجة عن تجمعات "Porter" حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): المحددات الهيكلية للابتكار بالنسبة للتجمعات الصناعية حسب بورتر Porter

إستراتيجيات التعاون: تجمعات بورتر		
المحددات	**آثارها على الإبتكار**	**كثافة الإبتكار**
كثافة التنافسية والتعاون بين المنظمات	التأثير الإيجابي للتنافسية على حوافز الشركات بغرض تحسين في الآداء المستمر والابتكار؛ التأثير الإيجابي للعلاقات المشتركة للمنافسة والتعاون (علاقات الثقة بين الأعضاء)؛ تأثير عكسي في حال وجود شركات غير مبتكرة.	قوي

[1] André Torre et Jean-Benoît Zimmermann, Des clusters aux écosystèmes industriels locaux », Revue D'économie Industrielle, N°152, 4et 2015.
[2] Anne Berthinier Poncet, Op.Cit., P28.
[3] Idem.

التنوع العنقودي: قطاع الحجم والتركيب الديموغرافي	التأثير الإيجابي لتنوع وتكامل الأنشطة على نشاط الابتكار بسبب تبادل المعرفة؛ التأثير السلبي على النمو والابتكار (التأخير التكنولوجي) داخل التجمع، خاصة إذا كان هناك زيادة معتبرة في الحجم (آثار الازدحام)؛ التأثير الإيجابي للمواقع المشتركة للشركات الكبيرة والصغيرة على الابتكار (استراتيجيات لخلق "منافذ" مبتكرة للتعويض عن حجمها).	قوي
التدويل	التأثير الإيجابي للانفتاح الدولي للتجمع: الوصول إلى معرفة محددة جديدة لتجديد واستكمال قاعدة المعرفة للشركات الأعضاء في المجموعة.	قوي

Source : Anne Berthinier Poncet, Op.Cit., P28.

إن إدخال محددات جديدة، تثري التفسيرات الإقتصادية الرسمية لآداء الابتكار بالتجمعات الصناعية، يتم من خلال تدعيمها بثلاثة محاور: العوامل الاجتماعية والاقتصادية والإقليمية، هذه العوامل كانت مهملة في أعمال كل من بورتر وكروغمان، بحيث يتم إثراءها من خلال إضافة عامل الديناميكيات التفاعلية للمعرفة والتعلم من جهة، وجودة السياق المؤسسي الذي يوجد فيه التجمع من جهة أخرى.

من خلال المبحث السابق ذكره نستنتج بأن: التركيز المكاني والتكامل متعدد القطاعات يؤدي إلى تحسين الأداء الإقليمي بطرق متنوعة، من خلال تطوير مستوى أداء المؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، حيث لاحظنا بأن الابتكار والإنتاجية والتنافسية ضمن مجموعة تتشكل بسبب التجمع والتكتل، إذ تتحقق فائدة التجمع على مستوى الموارد، حيث أن الموردين المترابطين قادرون على تحقيق وفورات الإنتاج على نطاق واسع من خلال تقاسم الموارد التي يمكن من خلالها تحسين قدرة الشركات الفردية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة وزيادة كفاءتها. علاوة على ذلك، لدى المؤسسات مجموعة واسعة من الموظفين (من المنافسين ومعاهد التدريب) والموردين، مما يعزز كفاءات التكلفة وخلق المعرفة. يتم تطوير التعقيد الصناعي من خلال دمج الأنشطة التكميلية، سواء داخل الصناعة أو عبر القطاعات، فمن خلال إضافة التنوع، يمكن أن تعوض نقاط قوة الشركاء نقاط الضعف لدى الآخرين، مما يتيح نطاقا أكثر شمولا للنشاط.

كما أن الآليات الاجتماعية تساعد أيضا على تطوير المعرفة داخل الحيز المكاني المتقارب من خلال تدفق الموظفين من شركة إلى أخرى، فهي تساعد في نقل الخبرات والممارسات بشكل أفضل من شركة إلى شركة أخرى، وتدفق أكثر صرامة وأكثر فورية من السوق والذكاء التنافسي. والموقع يساعد في توفير الاتصالات المباشرة وجها لوجه من أجل عقد اجتماعات رسمية وغير رسمية. كل من هذه العناصر يسهل من خلالها تكوين رأس المال الاجتماعي، والذي يلعب دورا هاما في عمليات الابتكار.

كل العوامل السابقة الذكر تعمل على زيادة حجم الإنتاجية والابتكار لدى عديد المؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، والتي سوف تؤدي بها لتعزيز مستويات تنافسيتها محليا ودوليا. الامر الذي يحتم على الجزائر أخده بعين الاعتبار في استراتيجياتها لتطوير القطاع الصناعي باداخليا وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي بها، وهو الأمر الذي سوف نقوم بتحليله في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: التجمعات الصناعية البديل الإقتصادي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

في ظل المشاكل المتراكمة التي واجهت ولا تزال تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بتنافسيتها، وقدرتها على الاستمرارية والبقاء في السوق، أصبح من الضروري البحث عن حلول اقتصادية تساعد هذه المؤسسات في مواجهة مختلف أخطار الفشل. وبفعل تطور البحوث الأكاديمية الاقتصادية في مجال دراسة التعاون والتكامل والتشابك بين المؤسسات الاقتصادية، وخاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثبت بأن التجمعات الصناعية لها القدرة على القيام بأدوار فعالة في تفعيل مستوى أداء تلك المؤسسات، والتي أبرزت نجاعتها في العديد من التجارب الدولية الناجحة. في ظل هذا النجاح، تحتم على الجزائر تبني العمل بالتجمعات وتوسيعه كآلية لتحقيق تنمية صناعية متكاملة.

إن تبني فكرة التجمعات الصناعية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لمواجة مختلف المخاطر السوقية، والتي قد تنتهي بتوقف تلك المؤسسات عن نشاطاتها، لا يزال بعيدا كل البعد عن طموحات الدولة الجزائرية، وذلك بفعل المراحل الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري سابقا. كما أن بعض التجارب القليلة جدا في مجال التجمعات العنقودية في الجزائر، أدت نوعا ما إلى تطوير الصناعات في بعض المجالات ولو بشكل جزئي. أما من حيث إمكانية تطبيق تجربة التجمعات الصناعية في الجزائر فهي ممكنة، في ظل توفر كل الشروط الضرورية خاصة ما تعلق بالعوامل الطبيعية والمادية منها. فإعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في عملها على تبني نظم الإنتاج المحلية الخاصة بكل منطقة أو إقليم قد يساعدها في إمكانية الدخول في عمل التجمعات من خلال تكوين تحالفات إستراتيجية في عملية الإنتاج ضمن تلك المناطق.

هدف هذا المبحث إلى تحليل مظاهر التجمعات الصناعية بالجزائر ومدى إمكانية تطوير وتوسيع تبني إستراتيجية التجمعات في المستقبل، وذلك من خلال أربعة مطالب رئيسية، ففي المطلب الأول، تم تحليل واقع بعض هياكل الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أما المطلب الثاني، فقد تم من خلاله ذكر أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، كما تم شرح بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التجمعات الصناعات ضمن المطلب الثالث، وفي الأخير، تم التطرق إلى حتمية تبني توسيع العمل بإستراتيجية التجمعات الصناعية من خلال تحليل واقع التجمعات في الجزائر.

المطلب الأول: هياكل دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من العديد من الصعوبات والمشاكل خاصة أثناء مرحلة إنشاءها، والتي تعود إلى المشاكل الإدارية والتنظيمية، وعدم قدرتها على المنافسة في السوق، ولعل أكبر مشكل يعاني منه الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو مشكل المرافقة والتأطير، إضافة إلى مشكل الحصول على مصادر التمويل المختلفة. كل تلك المشاكل أدت إلى كبح عملها وإستمراريتها وضعف آدائها على مستوى الاقتصاد الوطني. في ظل كل هذه المشاكل، خاصة بعد سنة 2001 عملت الجزائر على توفير كل الإمكانيات المالية والمادية، من خلال تسطير العديد من برامج دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإقامة مؤسسات حكومية متخصصة في تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات، ومرافقتها في جميع المراحل لتحقيق النمو والاستمرار.

في هذا المطلب، تم تحليل واقع هياكل الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مند الاستقلال، من خلال تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الموجه في الطلب الأول، وفي المطلب الثاني، تم التطرق إلى سياسات الدعم المؤسساتي لهذا قطاع من خلال التشريعات، وهياكل المرافقة والدعم المالي، وفي المطلب الأخير، تم تحديد الإجراءات المشجعة على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: تشريعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الموجه

مند الاستقلال عملت الجزائر خلال فترات متعاقبة على تطوير الاستثمار بالقطاع الخاص خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالرغم من الصعوبات التي كانت موجودة خلال تلك الفترة، بالنظر إلى تبني الدولة الجزائرية للنظام الاشتراكي أنداك. ويمكن تقسيم تلك المراحل إلى ما يلي:

أولا–مرحلة تهمش القطاع الخاص (1962-1982): يعود ظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى مرحلة الاستقلال، حيث أن أ غلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل الاستقلال كانت تحت ملكية المستوطنين الفرنسيين الذين سيطروا على حوالي 98% منها، ومن ثم ارتبط دورها بأهداف المستعمر، في حين كانت تلك التي تعود للجزائريين تتميز بالمحدودية، وبعد الاستقلال ورثت الجزائر العديد من هذه المؤسسات وصل عددها عندها إلى 1.120 مؤسسة مع 57.480 عامل عام 1964، ونتيجة لهجرة مالكي هذه المؤسسات فقدت هذه الأخيرة حركتها الاقتصادية، مما أدى إلى تدخل الدولة في تسييرها عن طريق قانون التسيير الذاتي (الأمر رقم 20/62 الصادر بتاريخ 1962/08/21) والمتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 02/62 الصادر بتاريخ 1662/10/22، والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة، والمرسوم رقم 38/62 الصادر بتاريخ 1962/11/22 والمتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة، ليتم بعد ذلك صدور قانون التسيير الاشتراكي عام 1971، أين اعتمدت الجزائر على النظام الاشتراكي المؤسس على النظام الاقتصادي المخطط، والذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية، وعطاء الأولوية للقطاع العام على القطاع الخاص،

وهو ما أدى إلى تهميش دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء التابع للقطاع العام أو التابع للقطاع الخاص[1].

ثانيا–مرحلة وضع إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الوطني الخاص (1982-1988): شهدت هذه الفترة، اعتماد الدولة لمخططين خماسيين، الأول في الفترة الممتدة بين 1980-1984، والثاني بين سنتي 1985–1989، وخلال هذه الفترة كذلك تدعمت منظومة الاستثمار بقانون الاستثمار رقم 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 والذي تم تعديله وتتميمه بموجب القانون 86- 13 المؤرخ في 19 أوت 1986، الأمر الذي كرس تصور جديد للسياسة الاقتصادية تنتقل تدريجيا نحو التخلي على مركزية التسيير ،وهنا صار ينظر إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كتوجه جديد وبديل إذ تم الانتقال من الصناعة الواسعة التي تعتمد على المؤسسة الكبرى إلى الصناعة المكثفة التي تعتمد على الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ذلك أن هذه الأخيرة ال تتطلب تكلفة عالية كتلك التي تتطلبها المؤسسة الكبيرة خاصة ما يتعلق بالأجهزة الضخمة والتكنولوجيات العالية حيث إستفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دعم الدولة من خلال مخططي التنمية.[2]

ثالثا–مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1988-2000): سميت هذه الفترة ببدايات الانفتاح الاقتصادي الأمر الذي يتطلب تراجع دور الدولة، وترك المجال للقطاع الخاص حتى يتبوأ مكانه ضمن المعادلة الاقتصادية. ففي سنة 1988، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالجزائر، تم اختيار التوجه نحو اقتصاد السوق، بحيث تم وضع إطار تشريعي جديد، بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية التي تم إقرارها، في هذا الإطار وضع الأهداف العامة التالية[3]: تعويض الاقتصاد الموجه باقتصاد السوق؛ البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية، وإخضاعها للقواعد التجارية؛ تحرير الأسعار واستقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر. وفي هذا الإطار، فإن القانون المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 1990، وفي مادته 183 يشير إلى مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي. هذا القانون فتح الطريق لكل أشكال مساهمات رأس المال الأجنبي، وتشجيع كل أشكال الشراكة بدون استثناء، بالإضافة إلى حرية إنشاء بنوك أجنبية في الجزائر. ومنذ 1990 أصبحت كل المؤسسات عمومية كانت أو خاصة تستفيد بنفس المعاملة بعد إزالة الاحتكار. وهذا من أجل تقارب كل القوى لتنشيط الاقتصادي، وفي هذا الصدد تم إصدار قانون الاستثمار في 1993/10/05.[4]

رابعا–مرحلة تشجيع الاستثمار الخاص وتطويره (بعد سنة 2001): ومن أجل القيام بالتصحيحات الضرورية، وإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمارات، أصدرت السلطات العمومية قانون تنمية الاستثمار رقم: 01-03 المؤرخ

[1] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص102.

[2] قميحة رابح، مرجع سبق ذكره، ص84.

[3] Conseil National Economique et Social, Rapport : Pour une politique de développement de la PME en Algérie, juin 2002, P.12.

[4] بن نذير نصرالدين، بن طيبة مهدية، تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة فيتا جو)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 8، العدد 2، الجزائر، 178.

في 20 أوت 2001؛ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم: 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001؛ المرسوم المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2002؛ مجموعة أخرى من المراسيم المحددة والمنظمة لصناديق الدعم والهياكل الداعمة الأخرى، آخرها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جانفي 2017[1].

الفرع الثاني: سياسات الدعم المؤسساتي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد عملت الدولة الجزائرية على إنشاء العديد من الهياكل والهيئات الحكومية ومختلف التشريعات اللازمة لسير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي كانت تهدف فيها الجزائر إلى مرافقة وتمويل هذه المؤسسات سواءا كانت ناشئة أو حتى التقليدية منها. إلى جانب ذلك، وفي ظل التغيرات الاقتصادية العالمية قامت الجزائر باستحداث آليات جديدة وأنماط تمويلية أخرى متخصصة تتناسب وطبيعة الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا–الدعم الحكومي المؤسساتي للمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: لقد أنشأت الجزائر مند منتصف التسعينات بعد انفتاحها نحو اقتصاد السوق عدة هياكل اقتصادية كان تهدف بها إلى دعم الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف أشكال الدعم، ويمكننا أن نتطرق إلى بعض منها:

أ–الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): أنشئت بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001، وذلك في إطار تنسيق مجهودات الحكومة في دعم المشاريع الاستثمارية وتعزيز التشاور بين الإدارات المعنية بإنشاء وتطوير ثقافة الاستثمار والمقاولتية، حيث تتولى هذه الوكالة تسهيل الاستثمار في الجزائر وتغطية التحفيزات الممنوحة كالمصاريف الجبائية، الشبه جبائية والإدارية والتي من المفروض أن تدفعها المؤسسة، حيث تقوم الوكالة بدفعها نيابة عنها[2].

ب–الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): أنشئت في سنة 1996 خلفا لصندوق مساعدة تشغيل الشباب، وباشرت نشاطها سنة 1997 ،حيث تمنح الوكالة امتيازات الإعفاءات الجبائية عبر مختلف مراحل إنجاز الاستثمار (الإنشاء، الاستغلال، التوسع)، كما تقدم الدعم المالي في مرحلتي الإنشاء والتوسع من خلال تقديم قروض بدون فوائد أو تخفيض نسبتها، كما يمتد دور الوكالة إلى التفاوض مع البنوك حول الشروط البنكية من أجل تسهيل فرص الاستفادة من القروض البنكية وكذلك مرافقة المشاريع الصغيرة وتزويدها بالمعلومات والدراسات المالية والتكفل بتكوين الشباب حاملي أفكار المشاريع الصغيرة قبل وبعد الاستفادة من الدعم[3].

[1] نسيمة سابق، مرجع سبق ذكره، ص102.

[2] العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011، ص 214.

[3] سليم جابو، نوال بن عمارة، نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة الاستثمار الإسلامية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد07، جامعة ورقلة، ديسمبر 2017، ص14.

ج–الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): تقوم هي الأخرى بمنح قروض بدون فائدة لمدة قصيرة الأجل للمقيمين بالجزائر ومنعدمي أو ضعفاء الدخل بغرض استخدامه في الأنشطة المنتجة[1]، حيث تتولى الوكالة تسيير جهاز القرض المصغر ومرافقة المشاريع الصغيرة التي تستوفي شروطها[2]، بحيث تستفيد المشاريع المؤهلة من مختلف المزايا المالية والجبائية التي يحددها التنظيم[3].

ثانيا–التمويل الحكومي للمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تمثل البنوك أهم شريك النسبة للمؤسسات الاقتصادية، إلا أنها غالبا ما تتجه إلى تدنية التزاماتها الائتمانية تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لطبيعتها الحساسة تجاه عدم تماثل المعلومات بينها وبين البنوك، والتي من شأنها أن تضاعف من حدة العجز والخطر المعنوي من جهة، وتضائل من محفزات منح الائتمان من جهة ثانية، فتتأثر بذلك العلاقة التي تربط بينهما، ومن ثم تنشأ عوائق التمويل البنكي والتي قد تصل إلى حد التحصيص. لكن يبقى للبنوك دوما من خلال ما تقدمه من قروض دورا مهما في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل نشاطاتها خاصة في الجزائر والدول النامية[4].

أ–صندوق ضمان القروض الاستثمارية (FGAR): أنشئ هذا الصندوق بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 2002/11/11 بهدف منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في مجالات: إنشاء المؤسسات، تحديد التجهيزات، توسيع المؤسسات بالإضافة إلى متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق. منذ بداية سنة 2004 أصبح هذا الصندوق يضم مجموعة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي مجالات مختلفة لكي يمكنها من منح ضمانات للبنوك من أجل التمويل[5].

ب–الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): أنشأ سنة 1994 بغرض حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بشكل لا إرادي، وهو اليوم جهاز لدعم البطالين دوي المشاريع والبالغين ما بين 30 و50 سنة على إنجاز مشاريعهم[6].

ج–صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME): تم إنشاء هذا الصندوق بهدف تغطية الأخطار الناجمة عن عدم تسديد القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13، المتعلق بجهاز القرض المصغر، الصادر في 22 جانفي 2004.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 6 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13، المتعلق بجهاز القرض المصغر، المرجع نفسه.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 5 من المرسوم التنفيدي رقم 04-14، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، المرجع نفسه

[4] محمد كعواش، أمين كعواش، تقييم تجربة الجزائر في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد03، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2015، ص101.

[5] حنيفي أمينة، بكريتي لخضر، عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة مجموعة مؤسسات صغيرة ومتوسطة بالغرب الجزائر (الشلف، غليزان، مستغانم، وهران) ، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 09، جامعة مستغانم، الجزائر، جوان 2018، ص186.

[6] بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد19، جامعة الشلف، الجزائر، 2018، ص275.

د- صندوق ترقية تنافسية المؤسسات الصناعية: ويعد هذا الصندوق الآلية العملية لتنفيذ البرنامج الوطني لتطوير التنافسية الصناعية الذي تقوده وزارة الصناعة، كما يعتبر من الأدوات المالية العملية المسيرة للدعم المالي التي تقدمه السلطات الجزائرية، ولتستفيد المؤسسات الراغبة في تطبيق البرنامج من دعم الصندوق يجب أن تتوافر فيه معايير القبول التالية: ضرورة كون المؤسسة من القطاع الصناعي؛ أن يكون للمؤسسة أصول صافية مساوية على الأقل لرأسمالها الاجتماعي؛ أن تكون المؤسسة مسجلة في السجل التجاري ولها رقمها الجبائي؛ أن تكون المؤسسة قد نشطت على الأقل لمدة 3 سنوات؛ أن تكون المؤسسة توظف على الأقل 20 عاملا[2].

هـ-تجربة الجزائر في مجال راس المال المخاطر: في الفصل الأول من القانون 06-11 الصادر بتاريخ 24 جوان 2006، يعرف المشرع الجزائري شركات راس المال الاستثمار بأنها: "الشركات التي تهدف للمشاركة في رأس مال الشركة، وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخوصصة". وقد ركز المشرع على مراحل نمو المؤسسة موضوع التمويل كما حدد كيفيات تدخل شركة راس المال الاستثماري، والتي تتمثل في راس المال المخاطر، الذي يشمل راس المال الموجه لتمويل المؤسسات في مرحلة قبل الإنشاء وفي مرحلة الإنشاء، راس مال النمو الموجه لتنمية المؤسسة بعد إنشائها وراس مال التحويل. بالإضافة إلى عمليات استرجاع مساهمات و/أو حصص يحوزها صاحب راس مال إستثماري آخر[3].

و-التمويل التأجيري في الجزائر: مع تزايد تطور أهمية القرض الإيجاري في الكثير من البلدان أعيد النظر فيه على المستوى الوطني من خلال قانون خاص بهذا النوع من أنواع التمويل، وذلك وفقا للأمر 96-09 بتاريخ 1996/01/10 الذي تناول قرض الإيجار من جوانب عديدة حتى يسهل اعتماده واستعماله، حيث يعتبر أن هذا النوع من القروض كعملية تجارية ومالية محققة من طرف البنوك والمؤسسات المالية أو من طرف شركة قرض تأجيري معتمد لهذا العمل، هذه العملية تتم على شكل عقد إيجار[4].

إن أغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة من مختلف الهيئات الحكومية المنشئة كان هدفها عمل المرافقة المالية من اجل حمايتها، بفعل المعوقات التي قد تواجهها هذه المؤسسات من الناحية التمويلية.

---

[1] Boutaba Miloude, Nouveaux instruments de financement de la PME /PMI, Séminaire international sur "la promotion du financement de la pme", Alger, septembre 2005, P.6.

[2] عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، مصادر وآليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2008، ص83.

[3] محمد كعواش، مرجع سبق ذكره، ص104.

[4] المرجع نفسه.

الفرع الثالث: الإجراءات المشجعة على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أجل تسهيل مناخ الاستثمار لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إتخذت السلطات الجزائرية عدة إجراءات قانونية بخصوص العقار الصناعي في الجزائر، وكذلك مختلف الهيئات المشرفة عليه. كما أن تفعيل عامل الشراكة في إطار عملية المناولة، والتي تعتبر أحد أهم الإستراتيجيات والتي من خلالها تمكن المؤسسات من الحفاض مكانتها وتنافسيتها. وفي ظل كلى هذه الإجراءات المهمة والتي بنا إلى طرح موضوعي للتشريعات الجزائرية الخاصة بالعقار الصناعي من جهة، وقطاع المناولة والشراكة من جهة أخرى، والتي ستحفز حتما على زيادة حجم الاستثمارات في هذا القطاع.

أولا–الإجراءات المتخذة على مستوى العقار الصناعي: ويمكن تفصيل ذلك من خلال تحليل مختلف الإجراءات القانونية وإنشاء مؤسسات خاصة بتسيير العقار الصناعي من خلال ما يلي:

أ–الإجراءات القانونية بخصوص العقار الصناعي: تماشيا مع النهج الاشتراكي، أنشأت الدولة الجزائرية مؤسسات اقتصادية، بحيث ركزت فيها على الاستثمار العمومي الصناعي، الذي أكسبها قاعدة صناعية هامة، لم تؤدي الدور المنوط بهاّ نتيجة ظهور سوء التسيير والإهمال. في 23 فيفري 1989 الإقرار الرسمي بتخلي الجزائر تم عن النهج الإشتراكي والإعتماد على اقتصاد السوق، وفتحها الباب أمام الاستثمار الخاص والأجنبي، حيث وضعت قانون الاستثمار الجديد في سنة 1993 في ظل اقتصاد السوق، الذي أقر بمنح الامتياز مع إمكانية التنازل وبقي هذا الأمر نافذ حتى سنة 2007، حيث عدل هذا القانون وكرس عقد الامتياز مع إمكانية التنازل، ولكن المستثمرين الحقيقين يشتكون من انعدام العقار الصناعي الذي يعتبر أهم مورد للمؤسسة الصناعية، وهذا راجع لظهور مستثمرين وهميين ليس لهم صلة بالاستثمار هدفهم الأساسي الحصول على العقار لأغراض خرى[1]. كما جاء الأمر 08-04 المؤرخ في 01/09/2008 الذي ألغى تماما التنازل، وحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي لجنة التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، وتم استحداث لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار، حيث تكلف هذه اللجنة بناءا على المعلومات المقدمة من مصالح أملاك الدولة والصناعة والأجهزة المكلفة بالعقار[2].

وأستمر منح الإمتياز وفقا للأمر 08-04 إلى أن تداركته وعدلته بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2011 بإلغاء الامتياز بالمزاد العلني والاكتفاء فقط بالامتياز بالتراضي لإعطاء المزيد من التسهيلات الإدارية من قبل الدولة، مع تحسين المناطق الصناعية ووضعها تحت تصرف المستثمرين، وجعلها من الجيل الثالث وفق المقاييس الدولية[3].

---

[1] جابر مهدي، أثر مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة قطاع الصناعات التحويلية في ولاية: (عنابة، قالمة، سوق أهراس)، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: ادارة الأعمال، جامعة عنابة، الجزائر، 2016/2015، ص286.

[2] المرجع السابق، ص287.

[3] المرجع نفسه.

ب–الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF): وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 07-119، عرفت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري على ّها مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال أن المالي، حيث تخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقاتها مع الدولة، وتعد تاجرة في علاقاتها مع الغير، وتوضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمارات ويحدد مقرها في مدينة الجزائر، ويكن إنشاء هياكل محلية للوكالة في أي مكان من التراب الوطني[1]. ويمكن دور الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري أساسا في اقتراح العقار الصناعي باعتباره مورد أساسي للمؤسسة الصناعية والموجه لفائدة أصحاب المشاريع الاستثمارية بجميع أشكالهم (وطني، أجنبي، عام، خاص) في إطار أحكام الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث نصت المادة الأولى منه على انها يحدد هذا الأمر النظام الذي الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة[2].

ثانيا–المناولة والشراكة الصناعية: يشكل نشاط المناولة الصناعية محورا أساسيا من استراتيجيات المنشآت الصناعية في عموم الدول الصناعية التي تمكنت بواسطة هذا الأسلوب من تنمية وتطوير منتجاتها، ورفع قدراتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية، إلى جانب أهداف اقتصادية واجتماعية أخرى[3].

فالمناولة أو المقاولة من الباطن هي عقد مكتوب يعهد بموجبه صاحب الصفقة إلى الغير تنفيذ جزء من صفقته ويختار صاحب الصفقة بحرية المتعاقدين معه من الباطن شريطة أن يبلغ صاحب المشروع بطبيعة الأعمال التي يعتزم التعاقد بشاهنا من الباطن وهوية المتعاقدين المذكورين وعناوينهم التجارية وتسميات شركاتهم وعناوينهم[4].

أ–المناولة في ظل القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من أحكام القانون 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن المشرع اهتم بترقية المناولة، من خلال المادة 20 والتي تنص على انه: "تعتبر المناولة الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحظى المناولة بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. إما المادة 21 من

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 07-119، المؤرخ في 2007/04/23، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، ويحدد قانونها الأساسي، العدد 27، الصادر في 2007/04/25.

[2] بلكعيبات مراد، الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، 2011، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ص 53-54.

[3] عمر شريف وبن زروقة زكية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة–حالة مقارنة بين الجزائر وفرنسا–، ملتقى دولي حول "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة 15-16 نوفمبر2011، ص06.

[4] رقايقية فاطمة الزهراء، صيد ماجد، المناولة الصناعية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة ميلة، الجزائر، جوان 2017، ص328.

نفس القانون نصت على "يؤسس مجلس وطني مكلف بترقي المناولة يرأسه الوزير المكلف بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، ويتشكل من ممثلي الإدارات والمؤسسات والجمعيات المعنية بترقية المناولة، وتتمثل فيما يأتي[1]:

-اقتراح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني؛

-تشجيع التحاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية بالتيار العالمي للمناولة؛

-ترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل سواء أكانوا وطنيين أم أجانب؛

-تنسيق نشاطات بور صات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها؛

-تشجيع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ميدان المناولة؛

المشرع الجزائري ركز على ضرورة الاهتمام بقطاع المناولة من خلال القانون التوجيهي 01-18، واعتبرها أداة لتطوير نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم تحديد في هذا القانون الهيئة المسؤولة على ترقية المناولة والشراكة الجزائرية، والتي تعد الأساس في ضبط وتسيير عامل العرض والطلب على نشاطات المناولة الصناعية.

ب-بورصة المناولة والشراكة الجزائرية: إنطلقت تجربة المناولة في الجزائر مطلع التسعينات من القرن الماضي، بدعم من "برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية"، ثم إنشاء ثلاث بورصات في شرق وغرب وجنوب البلاد، كما تم إنشاء المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-188 المؤرخ في 22 أفريل 2003، الذي يسعى لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودمجها في الأسواق العالمية، وترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل، وتنمية قدرات المشروعات الصغيرة في ميدان المناولة. وتعرف بورصة المناولة والشراكة الجزائرية على أنها مركز للتنمية الاقتصادية متخصص في تشجيع المناولة الصناعية والخدماتية فيما بين بأن المؤسسات الجزائرية والأجنبية من خلال ربطها ببعضها البعض (المؤسسات الآمرة والمؤسسات المنفذة لأوامر). لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الشركات الكبيرة الباحثة عن المقاولين من الباطن والموردين، وكذلك مساعدة الوحدات الصناعية الصغيرة التي ترغب ف الحصول على أوامر من هؤلاء العملاء الرئيسين أو التعاون مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأخرى في تصنيع المنتج. حيث تلعب بورصة المناولة الشراكة دور الهيئة المركزية التي توفر المعلومات المطلوبة عن قدرات التعاقد من الباطن[2].

ج-دور بورصات المناولة والشراكة الجزائرية: في الواقع تلعب بورصات المناولة والشراكة الجزائرية، دورا هاما في تحقيق التكامل الصناعي على وجه العموم، وفي تنمية المناولة الصناعية على وجه الخصوص، بالإضافة إلى ذلك فهي تقوم بالأدوار التالية[3]:

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 20، القانون رقم 01-18 مؤرخ في 2001/12/15، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد77.

[2] جابر مهدي، مرجع سبق ذكره، ص298.

[3] المرجع السابق، ص300.

-ضمان توافق الطلب والعرض وضبط التدفقات في المعلومات بين أصحاب الأوامر الذين تبحثون عن فائض الطاقة الإنتاجية المتخصصة والمنوالين الذين لديهم طاقة إنتاجية غير موظفة في جزء منها؛

-بإمكانها عرض خدمات وذلك بواسطة الوثائق التي تتمركز لديها بخصوص الإمكانيات التقنية للإنتاج والشروط المحلية لممارسة النشاطات الصناعية؛

-تقدم معلومات ضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشأ حديثا في إقليم البورصة؛

-تتوفر على إمكانية تقديم مساعدات تقنية واستشارات في التسيير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تكتسب هذه الوسائل والمعارف؛

-رفع الوعي بأهمية المناولة والشراكة الصناعية في تطوير القطاعات الصناعية؛

-الإسهام في تنمية علاقات التبادل والتكامل الصناعي؛

-العمل على تشجيع القطاعات الصناعية على اتباع أسلوب التخصص والتطوير واللجوء إلى المناولة؛

-العمل على الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية.

ثالثا-مراكز المرافقة: حيث عملت الدولة بعد سنة 2001 من خلال وضع الأطر التشريعية لدعم ومرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء بعض الهياكل مثل:

أ-الحاضنات/ مشتلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: لقد قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإنشاء 14 مشتلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 30-78 المؤرخ في فيفري 2003 المتضمن القانون الأساسي للمشاتل الخاصة بهذه المؤسسات في أهم الأقطاب الصناعية الجزائرية، تعمل على احتضان ومساندة المؤسسات حديثة النشأة في بداية إنشائها، وحتى الوصول إلى مرحلة الاستقرار والاعتماد على الذات عن طريق تقديم الخدمات العامة المختلفة[1].

ب-مراكز التسهيل: تطبيقا للمادة 13 من القانون التوجيهي 01-18 تنشأ لدى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هيئات تحت تسمية "مراكز التسهيل" والتي تقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات وكذا مساعدة حاملي المشاريع وإعلامهم وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم[2].

وبالإضافة إلى هذه الهياكل، توجد المناطق الصناعية ومناطق النشاط والتي تعتبر أحد اهم عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان عكس الجزائر.

في الأخير، فبالرغم من حداثة الإستثمار في هذا القطاع، خاصة في مجال تمويل ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الجزائر أستطاعت إلى حد ما من تقليص عديد المشاكل والصعوبات، وذلك من خلال توفير الهياكل الداعة الخاصة بالمرافقة والمتابعة من جهة، ومن جهة أخرى وضع حد لمشكل التمويل، والذي يعتبر المحدد

[1] بوصبيع إبراهيم مصعب، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[2] بوقادير ربيعة، مرجع سبق ذكره، ص274.

الأساسي لنجاح الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث أصبحت هذه الهيئات المرافقة والممولة بمثابة الحصن الضامن للعديد من الشباب الذين لديهم مشاريع تحتاج إلى تمويل. في مقابل ذلك، وبالرغم من توفير الدولة الجزائرية لهذه الهياكل إلا أن الاستثمار في هذا القطاع لا يزال بعيدا عن مستوى تطلعات الاقتصاد الجزائري، وذلك بالنظر إلى فشل عديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في آداء دورها الاقتصادي، حيث وصلت في عديد الحالات إلى توقفها عن النشاط تماما، بفعل المشاكل والعقبات المتكررة أثناء عملها، ويرجع ذلك لافتقادها لعمليات المتابعة والمرافقة. وفي ظل كل هذه العوامل، يحتم على الجزائر القيام بالعديد من الإجراءات من خلال التفعيل التام لهيئات الدعم والمرافقة، بغرض حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف الأخطار المحيطة بها، كل ذلك سيؤدي حتما إلى تحسي مستوى آداءها الاقتصادي.

المطلب الثاني: معوقات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

على الرغم من مجهودات الجزائر في دعمها المؤسساتي لتطوير عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن واقع هذه المؤسسات لا يزال بعيدا عن الطموحات، وذلك في ظل وجود مشاكل وعراقيل تقف أمام نموها وتطورها. حيث نجد أن اغلب المشاكل منها ما هي مالية وعقارية وإدارية...الخ. إضافة إلى مشاكل أخرى نتجت عن مختلف السياسات التي تبنتها الجزائر خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي، والتي أضعفت حماية المنتجات المحلية.

في هذا المحور، تم تحليل مختلف هذه المشاكل من خلال الاقسام الفرعية التالية: الأول، يشمل مشكل صعوبات التمويل والنظام المالي المحلي؛ ثانيا، من خلال تحليل المشاكل المرتبطة بالعقار الصناعي؛ ثالثا، واقع ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛ وفي الأخير، تم التطرق إلى بعض المشاكل الأخرى المهمة.

الفرع الأول: صعوبات التمويل والنظام المالي المحلي

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر صعوبات كبيرة في الحصول على الموارد المالية اللازمة للاستثمار في هذا القطاع خلال جميع مراحل عملها، بدءا بمرحلة إنشاء المشروع وصولا إلى مرحلة تسويق منتجاتها، وهكذا، فإن مشكل التمويل أو الحاجز المالي يعتبر كعائق رئيسي لهذه المؤسسات من أجل تطور عملها.

هناك تحفظا كبيرا من طرف البنوك عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، والسبب حسب البنوك يكمن في أن خطر منح الائتمان لهذه المؤسسات جد مرتفع، وذلك لنقص الضمانات وإنعدام تقنيات تسيير المخاطر لديها التي تتمثل في مخاطر الصرف، ومخاطر تغير أسعار الفائدة أساسا. كما أن البنوك الجزائرية تطالب بتطوير أسلوب التسيير المالي لتلك المؤسسات في ظل نظام مصرفي يتميز بالتخلف والجمود[1].

[1] دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص287.

إن تمويل المشاريع الاستثمارية خاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو إشكالية وطنية ما زالت قائمة، إذ يمكن تلخيص أهم العناصر المعرقلة لعمليات لتمويل فيما يلي[1]:

أولا–بطئ إصلاح القطاع البنكي: إن إصلاح القطاع البنكي والمالي، رغم المراحل التي قطعها منذ صدور قانون النقد والقرض في أفريل من سنة 1990، يبقى دون متطلبات الفعالية والتأثير على القروض والتمويل بصفة عامة.

ثانيا–التنظيم غير المناسب في تخصيص الموارد المالية: رغم الانخفاض الكبير لمعدلات الفائدة حتى 6,5% بالنسبة للاستثمار، و 10% بالنسبة لقروض الاستغلال. بحيث فإن هذه المعدلات غير كافية لإحداث ديناميكية فعالة في الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا–جمود المعايير وشروط منح القرض: رغم المجهودات المبذولة للتقليل من إشكالية التمويل، إلا أننا غير كافية. فالحصول على تمويل للاستثمار من طرف الجهاز البنكي يبقى إجراء بطيء وصعب، يتجاوز على العموم السنة.

الفرع الثاني: المشاكل المرتبطة بالعقار الصناعي

يعاني أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة من مشكلات مرتبطة بالعقار المخصص لتوطين مؤسساتهم، ويعد الحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار وثيقة أساسية للحصول على التراخيص الأخرى لتوطين الم الص وال م وممارسة نشاطها الاقتصادي. ومع ذلك فسوق العقارات لم تتحرر بالشكل الذي يحفز على الإستثمار، إنها مرتبطة بالكثير من الهيئات، كالوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار ANDI، ووكالة دعم وترقية الإستثمارات المحلية ASPI، والوكالات العقارية، ان هذه الهيئات ما زالت عاجزة عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإنشاء تلك المؤسسات، وذلك راجع لمحدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي، حيث توجد 72 منطقة بمساحة إجمالية تقدر بأكثر من 1400 هكتار وغياب لهيئة تتخذ قرار تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية[2].

أولا–السوق الموازية للعقار :ظهرت خلال السنوات الماضية شبكات مضاربة في العقار، اتخذت عدة أشكال وضفت الثغرات القانونية وحولتها إلى مصدر للربح السريع، أضرت كثيرا بالاقتصاد الوطني وعطلت العديد من المشاريع، وكان لظهور هذه الشبكات عدة أسباب منها:[3]فرض أسعار إدارية وارتفاع سعر التنازل؛ ثقل الإجراءات الخاصة بالحصول على الملكية؛ ضعف التغطية التقنية؛ استخدام الأسماء الصورية والمستعارة، وكذلك تحويل جزء من الأراضي المخصصة للاستثمار وإدراجها بطرق احتيالية ضمن المساحات المخصصة للبناء الحضري أو ممارسة

[1] حداد بخته، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري: دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية الجزائر أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2009/2008، ص186.

[2] المرجع السابق، ص187.

[3] محمد بوشوشة، عيسى بولخوخ، امتيازات العقار الصناعي الممنوحة للاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد (12) 2، الجزائر، جوان 2017، ص 72.

نشاط غير مرخص ولا علاقة له مع المشروع؛ عدم تحديد التجزئات بدقة في المناطق الصناعية أدى إلى ظهور توسيعات غير قانونية.

ثانيا–المشاكل الفنية والتقنية: تواجه الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري عدة مشاكل من الناحية الإجرائية فمثلا يتطلب إنشاء منطقة صناعية رخصة مسبقة من طرف الجماعات المحلية، على ألا تتجاوز مساحتها 10 هكتار، بدون تحديد حدها الأقصى[1]:

- التناقص المستمر للمساحات القابلة للاستغلال وخاصة في ولايات الشمال، في مقابل ذلك ظلت عقارات العديد من الشركات التي تم حلها وأعلنت إفلاسها غير مستغلة لسنوات.
- كثرة المنازعات وانتشار ظاهرة الاحتلال غير العقلاني للعقار الصناعي وهو ما أضفى على بعض النشاطات طابع العشوائية وتسجيل حالات لبعض المستفيدين لا يملكون عقود كما تم تسجيل عدم إنجاز بعض المشاريع على الأراضي وإهمالها.
- مشكلة مسح الأراضي فباستثناء الأراضي المملوكة للخواص فإن بقية الأراضي تبقى ملكيتها مجهولة وغالبا ما تمنح لمستثمرين بدون سندات إثبات مما يؤدي إلى حدوث النزاعات عند ظهور ملاكها الحقيقيين.

الفرع الثالث: ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنوع الذي مرده تنوع ووفرة الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من صناعات غذائية، كيميائية، معدنية وأخرى، وبالرغم من هذا التنوع أكدت وزارة الصناعة والمناجم أن الجزائر تستورد ما يزيد عن 35 مليار دولار سنويا، وأوضحت الوزارة أن المنتجات الصناعية الحديدية تشكل 6 مليار دولار سنة 2015، فيما لا تغطي الصناعات الخفيفة المصنعة في الجزائر إلا 20% بالمائة من الحاجيات الوطنية وأن 90% بالمائة من الشركات العمومية رقم أعمالها لا يصل 2 مليار دينار أي 90% بالمائة منها مؤسسات متوسطة وصغيرة. وتتجلى أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائري في النقاط التالية[2]:

أولا–الحماية وضعف القدرة على المنافسة :إن حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية يؤدي إلى غياب الحافز لدى المنتجين المحليين على الارتقاء بجودة المنتج وبالتالي تراجع قدرتهم على المنافسة في الأسواق العالمية.

ثانيا–إرتفاع كلفة الإنتاج وعدم ملائمتها للأذواق المستهلكين: ما تزال مسألة التكلفة والنوعية قائمة وتشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمامها الصناعة الجزائرية، حيث تعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية عن مثيلتها في الأسواق العالمية إلى عدة أسباب أهمها :عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة؛ حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية، بالإضافة إلى الإنتاجية

[1] محمد بوشوشة، عيسى بولخوخ، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[2] جمال بن عروس، الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: رؤية إستراتيجية لبناء وتجسيد شراكة صناعية قوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، " في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: إستراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية" الواقع والآفاق"، جامعة أدرار، الجزائر، فيفري 2017.

الضعيفة للعمالة والارتفاع المصطنع في أسعار بعض المواد الأولية في العملية الصناعية نتيجة السياسة السعرية المطبقة؛ كما تعتبر العملية الصناعية في الجزائر عملية كمية وليست نوعية أي أنها لا ترتكز على نوعية المنتج والعمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين.

ثالثا–الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة: إن أحد معوقات الصناعة الجزائرية هو انعدام أو انخفاض مستويات البحث والتطوير الصناعي؛ فناتج البحث والتطوير يتم إستراده من الدول المتقدمة صناعيا وما أدخلته من طرق وأساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق وغيرها من التغيرات الجذرية العديدة، والتي قامت المؤسسات الصناعية الجزائرية بعملية تقليدها وبذلك بقيت الصناعة الجزائرية مرهونة بكل التطور في التكنولوجيات المستوردة.

رابعا–العملية الصناعية المتجزئة :إن العملية الصناعية بطبيعتها عملية متكاملة متشعبة تشمل جوانب عدة منها: عملية إنتاج نفسها بما فيها من زيادة النتاج وخفض تكاليفه؛ عملية نوعية تستوجب تحسين نوعية وجودة الإنتاج وتطويره باستمرار؛ عملية محرضة لعمليات أخرى تكون مشتقة منها ومكملة لها أي خلق صناعات جديدة؛ عملية مرتبطة بعملية الإعلام والتسويق؛

الفرع الرابع: معوقات أخرى تكبح نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

فبالرغم من الخصائص المميزة لقطاع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، إلا انه أدى بهذا القطاع إلى ظهور معوقات أخرى غير السلفة الذكر، كل ذلك راجع لمختلف السياسات الحكومية الغير فعالة من جهة، خاصة بالنسبة لتوفير البنية التحتية اللازمة لنجاح الاستثمار ي هذه المؤسسات. ويمكننا ان نلخص بعض هذه المشاكل في[1]:

أولا–المعوقات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الحكومية: إن السياسات الاقتصادية للدول النامية التي كانت تركز بشكل كبير على الصناعات الكبيرة، ظنا منها بأنها وحدها القادرة على إحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة، قد أدت إلى إهمال كبير في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .ومما يدل على ذلك، أن العديد من الدول النامية لم تتمكن من تقديم برامج اقتصادية قادرة على تقديم المساعدة اللازمة لتنمية هذه المؤسسات، سواء ماليا أو فنيا، ومما يدل على ضعف هذه السياسات والبرامج، صعوبة حصول المؤسسات الص وا لم على التراخيص الرسمية اللازمة لممارسة نشاطها بسبب البيروقراطية والجمود الإداري الذي يميز الأجهزة الحكومية في الدول النامية.

ثانيا–المعوقات المرتبطة بالبنية التحتية: تعاني الكثير من المؤسسات الص وا لم في الدول النامية من الافتقار إلى مصادر المياه النظيفة وخدمات المجاري والطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة أنشطتها، نتيجة ضعف البنية التحتية لدولها، وقد يلجا أصحاب هذه المؤسسات إلى توفير هذه الخدمات بأنفسهم، مما يؤدي بهم إلى تحمل تكاليف إضافية مرتفعة قد تعيق استمرارية نشاطهم. كذلك فإن الحصول على الأرض أو العقار المناسب لمزاولة النشاط،

[1] الطيب دوادي، مرجع سبق ذكره، ص70.

يعد من أكثر المشاكل تعقيدا والتي تعيق انطلاق وإنشاء المؤسسة، ومما يزيد من صعوبته الإجراءات الإدارية البيروقراطية في الحصول عليه والتي أضحت السمة الغالبة لجميع الإدارات في الدول النامية.

في الأخير، يواجه المستثمرين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المشاكل والصعوبات التي تعترض نشأة وتطور هذا القطاع، منها ما يرتبط بالمناخ الاستثماري بصفة عامة، ومنها ما يتعلق بخصائص هذا النوع من المؤسسات بصفة خاصة. فبالإضافة إلى المشاكل الرئيسية التي تم التطرق اليها سابقا، هناك قيود أخرى متعددة تساهم في كبح عمل هذه المؤسسات منها، القيود الناتجة عن المحيط الدولي، من خلال تطور منظومة العولمة، إضافة إلى عامل الشراكة والذي تعتبر أحد اهم التحديات الجديدة للقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. كما ان عامل التحفيزات الضريبية مهمة جدا لتوسيع أداء هذه المؤسسات. ففي ظل كل هذه المشاكل، ومن اجل مواجهتها استوجب على السلطات الجزائرية القيام بالعديد من الإجراءات والذي قد تعمل على كبح هذه العوائق من خلال: العمل على منح المزيد من التحفيزات والإعفاءات الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل تشجيعها ومساعدها على النمو؛ ضرورة إنشاء مناطق صناعية جديدة تتوفر على مجيع المرافق الضرورية حتى يتسنى لأصحاب الابتكارات في هذه المؤسسات على إقامة صناعاتهم الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: قراءات في التجارب الدولية الرائدة في مجال تبني استراتيجية التجمعات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر كل من التجربتين وادي السيلكون بالولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية الإيطالية أحد أهم التجارب الرائدة في مجال التجمعات الصناعية، بحيث يعتبر هذين النموذجين مرجعين أساسيين لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة لمختلف الإقتصادات في العالم، بالنظر للنجاحات الكبيرة التي حققتها المؤسسات الداخلة في تكوين تلك التجمعات الصناعية، والتي أدت إلى زيادة في حجم تنافسيتها وتطوير أدائها.

في هذا المطلب، تم تقديم اهم التجارب الدولية الرائدة في مجال تجمعات العناقيد في العالم من خلال العناصر التالية: أولا، تجربة تجمع وادي السيلكون الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ثانيا، التجربة الإيطالية في مجال التجمعات الصناعية؛ تجارب رائدة في دول أوروبا وشرق آسيا في مجال التجمعات الصناعية، من خلال التطرق إلى بعض الدول منها: فرنسا وألمانيا، النمسا وبلجيكا، الهند وسنغافورا؛ وأخيرا، السياسات المساندة للتجمعات الصناعية في بعض الدول، منها: البرازيل، الشيلي واليابان.

الفرع الأول: تجربة تجمع وادي السيلكون الرائدة في الولايات المتحدة الأمريكية:

يعتبر الأخصائيين الاقتصاديين ان تجمع وادي السيلكون بالولايات المتحدة الأمريكية المشروع الأول في العالم حول الاستثمارات الابتكارية، بحيث يعتبر أول تجمع للصناعات التكنولوجية، حيث يعتبر هذا التجمع مرجعا أساسيا لتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العالم، خاصة في مجالات تطوير تكنلوجيا الرقمنة.

أولا–الخلفية التاريخية لمشروع وادي السيلكون: تعود بداية المشروع إلى سنة 1938 عندما مرت جامعة "ستانفورد "التي تأسست سنة 1891 في "بالو آلتو" بضائقة مالية وبدأت تفكر في إيجار قطعة أرض تملكها للشركات الضخمة التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات وهذا من أجل خلق مركز تكنولوجي متعاون تماما مع الجامعة وملتصق بها لمدة 99 سنة وهذا بالنظر لكون الإيجار الطويل الأجل يدعم جهود الشركات المستأجرة للاستثمار وكأنها تمتلك المكان، وقد كانت شركة "Varian Associates" أول شركة تدخل إلى هذا المشروع سنة 1951، وتبعتها شركات كبرى سريعا نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر شركة "Lockheed" وشركة "HP"، وبدأت هذه الشركات في إطلاق العديد من الابتكارات الناجحة وهو ما استقطب العديد من الشركات الجديدة كما استقطب العديد من فروع الشركات الدولية، للاستفادة من توافر المختصين من المهندسين والمبرمجين والأيدي العاملة المحترفة التي اكتسبت الكثير من الخبرة خلال عملها في الشركات المختلفة، وللاطلاع عن كثب على أحدث التقنيات التي يمكن من خلالها تطوير فكرة جديدة أو منتج ما، حتى أصبح مشروع وادي السيلكون أنجح مجمع صناعي بهذه النوعية في العالم، وقد ساعد على ذلك قلة تكلفة الأجهزة وقتها والقرب من جامعة ستانفورد[1]. فبعد النجاح الكبير الذي حققه تجمع وادي السيلكون بكاليفورنيا، عملت العديد من الدول إلى إنتهاج إستراتيجية التجمعات لتحسين تنافسية مؤسساتها خاصة منها الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (2-6): آلية عمل مشروع وادي السيلكون.

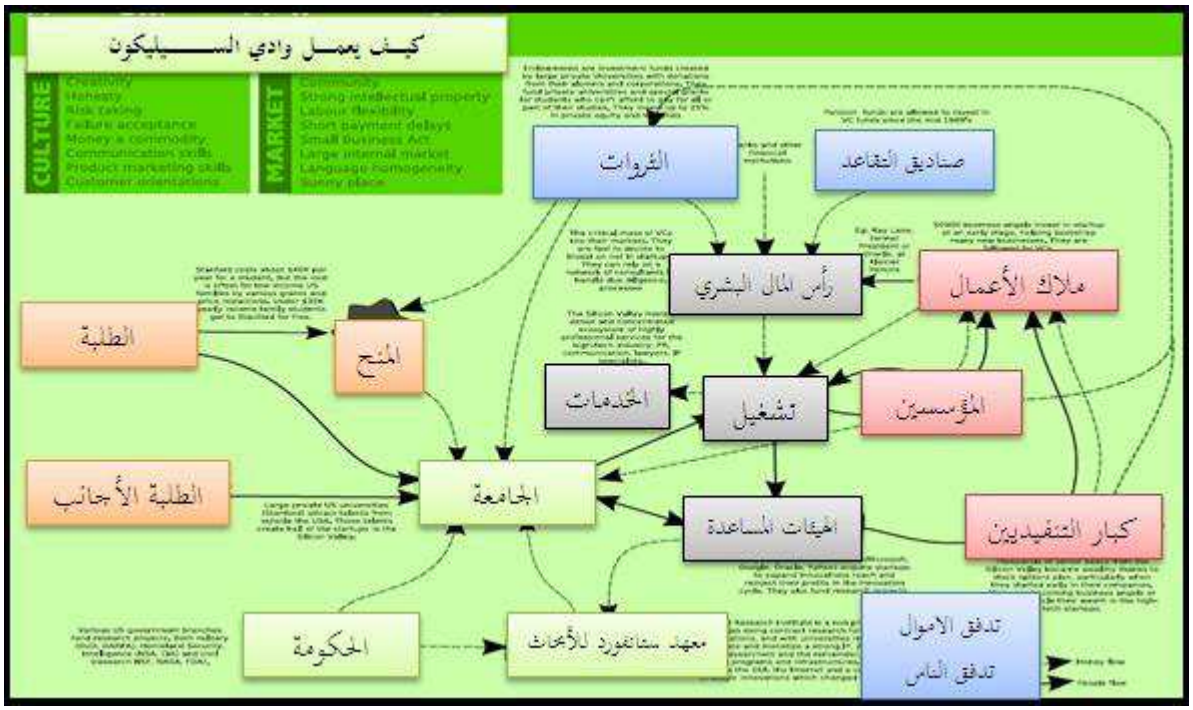

Source: Back from the Silicon Valley 1, Online: http://www.oezratty.net/Files/Publications/EcosystemSV.pdf , Visited 15/07/2019.

[1] شوقي جباري، حمزة العوادي، قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية–تجربة إيطاليا الثالثة ووادي السيلكون نموذجين–، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 3، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص48.

ثانيا–عوامل نجاح مشروع وادي السيلكون: يمكن إيجاز عوامل نجا وادي السيلكون فيما يلي [1]:

–استقلالية الجامعات الأمريكية (جامعة ستانفورد) ، والتي تتيح لها تحديد التوجهات الإستراتيجية؛

–جودة نظام التعليم العالي في الو.م.أ وتكييف مخرجاته وفقا لاحتياجات الشركات المحلية؛

–السمعة الطيبة لجامعة ستانفورد على المستويين المحلي والدولي، وهذا التميز يسمح بجذب أفضل الطلبة، الأساتذة والباحثين؛

–توفر بنية أساسية مدعمة حكوميا (البعد الفني، البعد الاجتماعي، الموارد التعليمية)؛

–تواجد موارد بشرية تتوفر على الخبرة الفنية العالية، والتي ساهمت بشكل رئيس في نجاح المشروع؛

–روح المبادرة بالإضافة إلى وجود شبكة أعمال فريدة من نوعها؛

–توفر التمويل اللازم لإنشاء الشركات وتنوع مصادره من خلال مبيعات التراخيص، الشراكات وإبرام العقود مع القطاع الخاص؛

–قلة تكلفة الأجهزة والقرب من جامعة ستانفورد، وهذا ما جعل المشروع يحقق وفورات خارجية والتي بدورها ساعدت على تخفيض أسعار منتجات المشروع وبالتالي رفع قدرتها التنافسية؛

–توافر فرص العمل.

ثالثا–التحديات والفرص لمشروع وادي السيلكون: يواجه مشروع وادي السيلكون العديد من التحديات، أهمها[2]:

–إكتظاظ السكان وإزدحام المرور نتيجة المساحات الضخمة التي يحتاجها هذا المشروع، والذي أدى إلى هجرة العمال؛

–زيادة التوجه نحو تأمين الأراضي الصناعية التي تحقق عائد أعلى من الأراضي السكنية، وبالتالي لم يراعى التوازن في إستخدام البنية الأساسية وتكلفتها واحتياجات النقل، ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار الأراضي، مما أدى بالعديد من الشركات إلى البحث عن مناطق بديلة أقل تكلفة، ولكن قد يسبب ذلك مشاكل لعدم وجود صلة مباشرة بين التصميمات التي تتم في المقرات الرئيسية لشركات المشروع وبين تصنيعها خارجه، وهكذا فإن بيئة العمل في هذا المشروع والتعاون والتواصل بين العاملين والمؤسسات يعد أقوى الأدوات التي تواجه التحديات الداخلية للمشروع؛

–تلوث الهواء، التربة والمياه، وبالتالي بدأ يقل الانجذاب للمنطقة.

نظرا لإنتشار فكرة مجتمعات التكنولوجيا، بدأت حكومات العديد من الدول تحاول مواكبة مشروع وادي السيلكون وما حققه، من خلال تغير قوانينها الخاصة بحركة رؤوس الأموال والعلاقة بين قطاع الأعمال والجامعات

[1] شوقي جباري، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] Rogers E.M & Laresoen J.K, Silicon Valley Fever: Growth of High-Technology Culture , Basic Books, Inc Publishers, New York, 1984, P74.

ومن بين هذه الدول اليابان، كوريا، الهند، فرنسا، ألمانيا، ويعتبر هذا التحدي إيجابيا نتيجة خلق الفرص بين مشروع وادي السيلكون وهذه المناطق الجديدة التي ستجد حتما فرصا من خلال إتصالها بالمشروع[1].

الفرع الثاني: التجربة الإيطالية في مجال التجمعات الصناعية

تقع معظم التجمعات الصناعية أو ما يعرف بالمناطق الصناعية في شمال شرق ووسط إيطاليا، وقد حققت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نجاحاً خاص في إنتاج السلع التقليدية كالأحذية وحقائب اليد الجلدية والملابس والأثاث والآلات الموسيقية والأغذية المجهزة والآلات، وقد قدر عدد العناقيد الصناعية في إيطاليا بعدد 200 تجمع يعمل بها حوالي 2.200.000 عامل يمثلون نسبة 42.50% من الأيدي العاملة، ويصل عدد المشروعات بها إلى 95.000 مشروع برقم أعمال يقدر بـ 86 مليار وبحجم صادرات يتعدى 90 مليار دولار[2].

أولا–خصائص التجمعات الصناعية الإيطالية: من أهم خصائص العناقيد الصناعية الإيطالية ما يلي[3]:

أ– التخصص المرن: حيث يتميز الإنتاج في التكتل بالتفكك العمودي، فعملية الإنتاج مقسمة إلى عدة مهام تقوم بها شركات مختلفة، حيث تتخصص كل شركة بإنتاج جزء معين من عملية الإنتاج مما يساهم في الاستفادة من وفورات الحجم الكبير والمحافظة على نوعية المنتجات، كما يتميز الإنتاج بالمرونة فيمكن لعدة مقاولين التعاون في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات، وتستفيد الشركات العاملة في العنقود من ميزة القرب الجغرافي لمقدمي الخدمات والمواد الأولية والمعدات، وكثيرا من التكتلات الإيطالية تديرها الأسر التي تملكها وغالبا تكون قريبة من بيت الأسرة وتتكيف فيها ساعات العمل حسب الطلب.

ب–المعرفة والإبتكار: فالإبتكار ينطلق من المؤسسة باعتبارها عملية انفرادية تحصل داخلها وتصبح عملية جماعية داخل التكتل الإيطالي، وذلك بسبب تدفق المعارف وترابط العلاقات داخل التكتل وتقاسم قوة العمل محليا فيتم تقاسم تلقائي لمجمعة المعارف والمهارات في بقية المشروعات.

ج–المنافسة والتعاون: فالشركات التي تنتج نفس المنتجات تتنافس منافسة شرسة تنظمها قواعد السلوك الضمنية، وفي نفس الوقت تتعاون الشركات داخل العنقود في تنفيذ مشاريع مشتركة كتوفير خدمات البنية التحتية، ويرتبط ذلك بالجانب المؤسسي الذي يتميز به العنقود الإيطالي والذي يضم المؤسسات الحكومية ونقابات العمال ومنظمات القطاع الخاص...الخ، التي تساعد في تسهيل التعاون بين الشركات وبين الشركات وبقية أعضاء هذه المؤسسات العامة.

د–التنوع والديناميكية: حيث تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخاصة المشروعات الحرفية والصغيرة دورا هاماً داخل العنقود، ولها علاقات مع مشروعات أكبر حجماً، والعلاقات متنوعة وتتراوح بين علاقات

[1] شوقي جباري، حمزة العوادي، مرجع سبق ذكره، ص51.

[2] عابد محمود أحمد جاد، دور العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة القطاع الهندسي لجامعة الازهر، مصر 2012، ص11.

[3] المرجع نفسه.

المساواة والتعددية من طرف والعلاقات الراسية المتضمنة عدد قليل من المشروعات الكبرى من الطرف الآخر لسلسلة القيمة المضافة.

ثانيا–السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية: تتمثل أهم السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في التجربة الإيطالية في التالي[1]:

–تركيز الدعم الحكومي على تقديم خدمات الأعمال الأكثر ملائمة لكل نوع من الصناعات.

–قيام مراكز الخدمات في المناطق الصناعية بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات أهمها: الدعم الإداري والتكنولوجي؛ ضمانات الائتمان؛ تأمين الصادرات وتشجيع التصدر؛ منح شهادة الجودة واعتماد العلامات التجارية؛ تنظيم المعارض؛ الحصول على المعلومات المتصلة بالأسواق الجديدة والتكنولوجيا المتطورة؛ الدعاية والترويج للمنتجات؛ تقديم الخدمات الاستشارية؛ التدريب ودعم الابتكار والتحديث؛ شراء المدخلات بالجملة؛ اختبار المنتجات.

وعليه تتميز التجمعات الصناعية أو المناطق الصناعية في التجربة الإيطالية بأنها ليست مجرد ظاهرة إقتصادية بل لها أبعاد إجتماعية وثقافية هامة، وما يميزها هو مساهمة الحكومة والمشاركة الشعبية والمحلية ونقل المعرفة وأنماط الإبتكار ضمن التجمعات القائمة.

الفرع الثالث: تجارب رائدة في دول أوروبا وشرق أسيا في مجال التجمعات الصناعية

تعتبر تجربة التجمعات الصناعية في البلدان الأوروبية حديثة نسبيا مقارنة بنظيراتها الآسيوية، فلقد وضعت العديد من دول المنطقة مبادراتها في التنمية من خلال ربطها بتبني استراتيجية التجمعات الصناعية لدعم التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل. كما نجد في التجربتين الأوروبية والآسيوية بعض التجارب الناجحة والتي يتعلق بعضها في الغالب بتطوير تجمعات فردية، والبعض الآخر، مع إنشاء شبكات من التجمعات المرتبطة.

أولا–التجمعات الصناعية في ألمانيا: ألمانيا لديها تقليد طويل من البحوث التعاونية والتواصل، دون التركيز بشكل واضح على وضع إستراتيجيتها الاقتصادية بديلة (Boekholt and Thuriaux، 1999). في الواقع، تم تصميم العديد من سياسات البحث والتطوير لتشجيع التعاون البحثي، ففي الآونة الأخيرة، قامت الحكومة الفيدرالية بتطوير السياسات ذات التوجه العنقودي، فعلى سبيل المثال، من أجل تعزيز الشبكات والتكتل في قطاع التكنولوجيا الحيوية، أطلقت الحكومة الألمانية مبادرة "BioRegio" في عام 1996، والتي تقتضي هذه المبادرة من المناطق تقديم أفكار لتطوير التكنولوجيا الحيوية على أساس إقليمي، وتقديم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم الخاص إلى المناطق المختارة، وتتمثل المعايير الرئيسية لاختيار المنطقة في وجود تعاون بين جميع الأطراف المعنية (أي الصناعة والجامعات والقطاع العام)، أما بالنسبة للمناطق المختارة حتى الآن هي ميونيخ، راينلاند، راين–نيكار–تراينجل وجينا. كما يهدف صندوق BioRegio إلى تشجيع نقل المعرفة العلمية في مجال التكنولوجيا الحيوية من

[1] عابد محمود أحمد جاد، مرجع سبق ذكره، ص12.

الجامعات إلى الصناعة الألمانية، وبالتالي تسهيل تسويق أبحاث التكنولوجيا الحيوية إلى منتجات وعمليات، على وجه الخصوص، يدعم هذا النظام ما يلي[1]:

التعاون بين المؤسسات البحثية والمراكز الطبية في مجال البحث والإختبار؛ المساعدة الإدارية لمؤسسات التكنولوجيا الحيوية المبتدئة؛ شبكة لتبادل الخبرات داخل ورشات العمل والمؤتمرات؛ تمويل مميز من صناديق البحوث الفيدرالية العامة.

هناك العديد من المبادرات العنقودية التي تنتهجها المناطق في جميع أنحاء ألمانيا، وعلى الأخص في شمال الراين فيستفالن (NRW)، وبارفاريا (Baden) وبادن وورمبورغ (Baden Wurtemburg)، على سبيل المثال، كانت NRW سباقة للغاية في تعزيز تطوير وسائل الإعلام الجديدة ومجموعات الاتصالات، بحيث وضعت السياسة الصناعية في NRW، أو ما يسمى بالمبادرة الإعلامية، التي تهدف إلى تعزيز الاتصالات ودعم الشركات والاتحادات التجارية لتحقيق مشاريع وسائل الإعلام الجديدة (Heinze et al، 1998).

ثانيا–التجربة الهندية في مجال التجمعات: يعتبر قطاع الخدمات أحد أهم القطاعات المحركة للاقتصاد الهندي، فهو يمثل حوالي 60% من إجمالي الناتج المحلي، كما بلغت نسبة نموه في الألفية الثالثة ما بين 8% إلى 9%. ويعتمد هذا القطاع بشكل كبير على ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقودها الهند. وتعتبر تجربة "بنجالور" Bangalore التي تقع في جنوب الهند أحد أهم مظاهر التحول في الاقتصاد الهندي، فقد تم اختيار هذه المدينة لتكون نموذج صناعي تقوم بتقديم العديد من الأنشطة الإنتاجية في مجال المعلومات وخدمات الاتصالات، حيث تضم هذه الأخيرة عدد كبير من المؤسسات المتخصصة سواء المحلية والعالمية في تكنولوجيا وبرمجيات المعلومات، كما تقوم هذه المدينة أيضا بتقديم الأنشطة الخدمية، والصناعية والتجارية، بالإضافة إلى المعاملات المالية. وتتمثل أهم السياسات الداعمة للعناقيد الصناعية في الهند في التالي[2]:

أ–تأسيس إتحاد للتجمعات الصناعية: حيث تم تأسيس هذا الاتحاد بهدف دعم الروابط الصناعية بين التجمعات الصناعية المختلفة، وبما يمكنها من الإستفادة من مزايا توفير مستلزمات الإنتاج بأسعار تنافسية من خلال الربط بين موردي المواد الخام والمعدات ومقاولي الباطن.

ب–برنامج تنمية التجمعات الصناعية الهندية: تقوم الحكومة الهندية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتنفيذ البرامج لتنمية التجمعات الصناعية الهندية، والذي يساهم بشكل كبير في دعم العديد من المنشآت الصناعية في مجالات إعادة الهيكلة والتحديث الصناعي.

[1] Ross Brown, Op.Cit.

[2] بن يحي يحي، بلخرشوش إيمان، استراتيجية العناقيد الصناعية ودورها في ترقية القطاع الصناعي عرض لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول :استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة2، الجزائر، يومي 6، 7نوفمبر 2018.

ج–برنامج تطوير التكنولوجيا: يهدف البرنامج إلى تسهيل عمليات التحديث والتطوير التكنولوجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند عن طريق تقديم دعم مالي.

د–برنامج التمويل الميسر: والذي يمنح المنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة أو الجديدة قروضا تصل إلى ملايين روبية هندية.

وقد أشتملت عمليات التجميع الصناعي في بنغالور على عدد من المستويات المختلفة، وذلك من خلال خلق فرص العمل، ودعم الاستثمار الداخلي، والتعاون، تشكيل المهارات، وتطوير البنية التحتية المادية والرقمية والاجتماعية. وقد واجهت عملية التجمع بعض الصعوبات في أن نهج الحكومة ككل الذي يربط فرص تنمية الصناعة المحلية بالتعليم الوطني والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، بحيث لم تقدم تلك التجمعات كما هو مأمول منها. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن بعض الشركات قد تعلمت التعاون مع الشركات المتنافسة لملئ طلبات التصدير الجديدة وتطوير منتجات جديدة[1].

من خلال التجربتين الرائدتين في هذا المجال لكل من وادي السيليكون الأمريكية والمناطق الصناعية الإيطالية أو ما يعرف بإيطاليا الثالثة، وذلك من خلال تبني نفس نهج عملهما من خلال تطوير التنظيم الحكومي، والوصول إلى المعرفة، والوصول إلى رأس المال، والتفاعل بين الجمهور والقطاع الخاص وأخيرا توفير شروط المنافسة الدولية...الخ من العوامل المساعدة على إنشاءها. كل تلك الآليات والبرامج المنتهجة هدفت لتطوير عمل التجمعات الصناعية والتي ساعدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلك البلدان من الحفاض على نشاطها في السوق من خلال تطوير حجم تنافسيتها، خاصة منها المؤسسات الناشئة، فكل تلك العوامل الناجحة تفسر توجه العديد من الدول خلال هذه الفترة إلى تبني العمل بالتجمعات الصناعية في تنمية إقتصاداتها. أما بالنسبة للدول العربية أو المغاربية فتبني إستراتيجية التجمعات لا تزال محدودة إن لم تكن منعدمة في بعض البلدان، على غرار الجزائر التي بدأت فيها ظهور بوادر العمل وفق النهج العنقودي والذي سيتم التطرق إليه في القسم الموالي.

المطلب الرابع: واقع التجمعات الصناعية في الجزائر

يعتبر إنشاء التجمعات الصناعية في الجزائر "بالفتي"، والتي سيتم تطويرها مستقبلا، بفعل حتمية العمل به لتفعيل دور الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي بالجزائر.

لقد وضعت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيه الاستثمار سابقا (وزارة الصناعة والمناجم حاليا) برنامج واسع لتنظيم شعب نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شكل تجمعات أو عناقيد صناعية (Industrial Cluster)، وهي عبارة عن شبكات تضم عديد المؤسسات التي تنشط في نفس المجال وفي إقليم واحد، وتعتمد على تعاون أعضاءها من أجل تحسين مستوى آداء المؤسسات المنتمية إليها، لذلك أستعانت

[1] Kyeongae Choe and Brian Roberts, Op.Cit., P.72.

الجزائر بالخبرة الألمانية من خلال إنشاء تجمعات أو عناقيد صناعية في عدة ميادين [1]من بينها: تجمع شعبة الطماطم الصناعية؛ تجمع شعبة التمور؛ تجمع شعبة المشروبات؛ تجمع شعبة صناعة السيارات والعربات والميكانيك؛ تجمع شعبة النقل واللوجستيك؛ تجمع في شعبة الصناعات الإلكترونية والكهربائية؛ تجمع شعبة صناعة الأدوية.

في هذا المطلب، تطرقنا إلى بعض التجارب الناجحة ولو بشكل نسبي في مجال التجمعات الصناعية العنقودية بالجزائر بالرغم من قلتها، بحيث تم التطرق إلى التجربة الجزائرية الرائدة في مجال المناطق الصناعية باعتبارها شكل من أشكال التجمعات، كما تم شرح تجربتين رائدتين إرتبطتا بنفس خصائص عمل تجمعات الصناعية: أولا، تحليل تجربة التجمعات العنقودية في التكنلوجيا الناشئة، من خلال التطرق إلى التجمع الصناعي سيدي عبد الله؛ ثانيا، تحليل تجربة عنقود صناعة التمور من خلال الشراكة الجزائرية الألمانية، وفي الأخير، تم تحليل مقومات نجاح التجمعات الصناعية في الجزائر، وذلك من خلال المميزات التي تتصف بها مختلف الأقاليم الجزائرية.

الفرع الأول: التجربة الجزائرية الرائدة في مجال المناطق الصناعية

منذ سبعينيات القرن العشرين، قامت الجزائر بإنشاء وتطوير المناطق الصناعية باعتبارها عاملا من عوامل تحقيق التنمية الصناعية في البلاد (المجمعات الصناعية العامة)، بحيث أن تلك المناطق الصناعية ساهمت خلال مختلف الفترات التي مر بها الاقتصاد الجزائري ولو بشكل جزئي بإنشاء علاقات التكامل والتعاون بين عديد الشركات على مستوى تلك المناطق خاصة منها الصغيرة والمتوسطة.

أولا–المناطق الصناعية في الجزائر: تعود فكرة ظهور المناطق الصناعية في الجزائر إلى فترة السبعينات، وبالضبط في ظل القانون رقم 04/73، المؤرخ في 1973/02/28 حيث يتم تسييرها وإدارتها بموجب عدة مراسيم صدرت سنة 1984(المرسوم رقم 55/84 المؤرخ 1984/03/03) وما بعدها ولقد تم تحديد شروط إيجاد 72 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات على مستوى التراب الوطني، تتمتع بمقومات مشتركة تقريبا. مع العلم أنه لا يوجد أي تعريف للمناطق الصناعية في التشريع الجزائري، غير أنه يسبق قرار إنشاء هذه المناطق دراسة تمهيدية تتناول أهم العوامل التي يجب أن تراعى، كالموقع، حجم المناطق الصناعية، نوع الصناعات المراد توطينها، دراسة مدى التأثير على البيئة، حيث كان قرار إنشاء المناطق الصناعية يتخذ من قبل وزير الأشغال العمومية والبناء كوصاية على وكالة التهيئة والترقية الوحيدة في ذلك العهد، بناءا على ملف يقدم من طرف الوالي المختص إقليميا[2].

[1] عبود زرقين، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد41، 2014، ص 166.

[2] سنقرة عيشة، دور المناطق الصناعية في حماية البيئة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد2، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، ص283.

ثانيا–إدارة المناطق الصناعية: يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا[1]:

أ–تهيئة المنطقة الصناعية: تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي: أولا، هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة. وثانيا، مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة. وثالثا، عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة الإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

ب–تسيير المنطقة الصناعية: حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بالمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة منها: المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية U.R.E.N.C ومؤسسة تسيير المناطق الصناعية I.Z.G.E. وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأرضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أمالك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالمرافق الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرافقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

[1] الطيبي عبد الله، صديقي أحمد، آليات دعم وتطوير المناطق الصناعية في الجزائر من اجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 5، جامعة أدرار، الجزائر، 2017، ص 92.

إضافة إلى تجربة المناطق الصناعية في الجزائر والتي تعتبر شكل من أشكال التجمعات، أنشأت الجزائر حوالي 400 منطقة نشاط تعمل في غالبها بشكل من التعاون والتكامل، ولو بمبادرات فردية.

ثالثا–بعض المبادرات الخاصة: لا يزال نهج التجمعات الصناعية غير معروف في الجزائر، لكن توجد هناك أشكال أخرى من الاندماج في القطاع الخاص تؤدي هذا النوع من التنظيم[1]:

أ–في قطاع الأغذية الزراعية: على وجه الخصوص، هناك مبادرات تعاون عفوية بين المشغلين في نفس سلسلة الإنتاج، مع الدعم المؤسسي في معظم الأحيان من وزارة الفلاحة أو وكالة التنمية الزراعية.

ب–في القطاع الصناعي: يلعب بعض القادة الصناعيين، وخاصة في قطاعات الحليب والطماطم الصناعية والحبوب، دور "تكامل" من خلال توفير الدعم والمساعدة للمزارعين (التدريب والمشورة في مجال التقنيات الثقافية والري وتربية المواشي ومعالجتها والحفظ)، بهدف تحسين غلة وجودة الإنتاج الزراعي التي يعالجونها.

ج–في قطاع الهندسة الميكانيكية: يظهر بعض كبار المصنعين والمديرين إهتمامهم بدعم تطوير نسيج متخصص من الباطن حول مجمعاتهم الصناعية الكبيرة. ينبغي تعزيز هذا الاهتمام في مشاريع الشراكة التي تجري مناقشتها حاليًا مع شركات السيارات الدولية.

الفرع الثاني: التجمعات الصناعية التكنلوجية الحيوية في الجزائر "تجمع سيدي عبد الله"

مند بداية سنة 2000، توجهت الجزائر في سياساتها العامة إلى خلق مناطق تكنولوجية بهدف تطوير الاقتصاد الوطني خاصة في مجال الرقمنة، حيث أنشات الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية وتطويرها في أواخر سنة 2004، بحيث كان فيها الفاعلين الأساسيين يرجع إلى عدد من الوزارات، وهو ما ساهم بشكل مباشر في عدم تطور هذا القطاع. كما أن القطب التكنولوجي بسيدي عبد الله الذي تم الانطلاق في العمل به في منتصف سنة 2012 يعتبر أحد أهم بوادر العمل بالتجمعات الصناعية في الجزائر، حيث هدف هذا القطب إلى تطوير النشاط الاقتصادي في قطاع التكنولوجيات الحيوية، لغرض ضمان فعالية المنتوج المحلي في الاقتصاد العالمي.

أولا–بوادر التجمعات الصناعية العنقودية في الجزائر: من المؤكد أن الجزائر متأخرة في ميدان تجربة التجمعات الصناعية أو ما يعرف بالأقطاب التكنولوجية مقارنة بالدول المجاورة تونس والمغرب، لكنها تحاول تدارك ذلك من خلال سياسة طموحة بادرت بها السلطات العمومية، فلقد قامت بإطلاق ستة (06) أقطاب تنافسية موضوعية (ذات تخصصات مختلفة) مسجلة في ميزانية كلية قيمتها 185 مليون أورو، بما فيها 90 مليون أورو المخصصة لتجمع سيدي عبد الله، أي ما يمثل 50%من المبلغ الإجمالي (Gardelle Droffet Nafa, 2015 P.45). ويعتبر القطب التكنولوجي بسيدي عبد الله أكثر إتساعا من الأقطاب التنافسية الأخرى، وتسعى الجزائر من خلاله إلى تدارك التأخر التكنولوجي ومنح الفرصة للكفاءات الجزائرية لتوظيفها، وكذا الكفاءات التي تعمل في الخارج، بيد أن

[1] ONIDO, Diffusion de la démarche cluster dans trois pays du Maghreb (ALGÉRIE - MAROC – TUNISIE) , Définition d'une boite à outils méthodologique opérationnelle, Publier par Agence Française De Développement, 2013, PP.16-17.

الابتكار وتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال ضروريان للإندماج في الاقتصاد العالمي. وتتمثل هذه الأقطاب التكنولوجية في: (سيدي عبد الله، بوينان: متخصص في التكنولوجيا؛ وهران سيدي بلعباس تلمسان: متخصص في الكيمياء العضوية، الطاقة، تكنولوجيا الفضاء، الإتصالات؛ قسنطينة عنابة سكيكدة: متخصص في التكنولوجيا الحيوية، علم المعادن، الميكانيك والبتروكيمياء؛ سطيف بجاية برج بوعريريج: متخصص في البلاستيك، التكنولوجيا الحيوية، التغذية، تقنيات الإنتاج؛ ورقلة حاسي مسعود غرداية: متخصص في البتروكيمياء، الطاقة التقليدية، الطاقات المتجددة؛ بوغزول المدية الأغواط: متخصص في لتقنيات الدقيقة، تقنيات حماية البيئة[1].

تعمل الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية على رفع جودة الموارد البشرية عن طريق خلق تفاعلات مع البحث الأكاديمي وعالم الأعمال في نفس الوقت، وترتكز في تحقيق أهدافها على توفير التكوين في مجال التقنيات الحديثة، تكييف العمالة المكونة مع الخبرات المطلوبة في السوق، توفير التكوين المتواصل لليد البشرية العاملة في القطب، الرسكلة والتربصات في مجال التكنولوجيات الحديثة. تقوم كذلك الوكالة بمرافقة الشباب في خلق مؤسسات ناشئة، مؤسسات صغيرة ومتوسطة بوضع حاضنات وتوفير فضاءات على شكل مكاتب مسيرة بأسعار تنافسية. وإذا نجحت في تحقيق طموحاتها، فإن ذلك يؤدي إلى تحسين جاذبية المنطقة للاستثمار المحلي والأجنبي المباشر. وتهدف الحضائر التكنولوجية في الجزائر إلى خلق بيئة ملائمة للبحث العلمي والتكوين، وضع أساس لتنمية اقتصادية متسارعة من خلال خلق تكنولوجيات دقيقة، توفير إطار معيي ي جيد، جذب الشركات واليد العاملة ذات الجودة العالية، تطوير علاقات تعاون بين الجامعة والصناعة، وأخيرا خلق نواة صناعية ذات قيمة مضافة عالية. ولتحقيق هذه الأهداف تعمل الحضيرة على تطوير هياكلها المستديمة وتسمح بتحفيز التفاعلات والابتكارات داخل الحضيرة، أو بين الحضيرة والمؤسسات والشركات العاملة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال التي تعمل خارجها(DJEFLAT et al,2017, P180) [2].

ثانيا–تجمع سيدي عبد الله للتكنولوجيا الحيوية: منذ عام 2000، اعتمدت الجزائر سياسة عامة مكرسة لإنشاء مناطق تكنولوجية بهدف تشجيع الاقتصاد الرقمي. وفي هذا السياق، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتشجيع وتطوير المتنزهات التكنولوجية (ANPT) سنة 2007. هذا القطب، المخطط في مدينة سيدي عبد الله الجديدة (الجزائر) هو حديقة تكنولوجية مخصصة التكنولوجيا الحيوية والصناعات الدوائية، بحيث وضعت تحت وصاية وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (MPTIC)، كما تهدف هذه الوكالة أن تكون أداة للدولة في تصميم وتنفيذ السياسة الوطنية لتعزيز وتطوير تجمعات التكنولوجيا، وإطلاق تلك التجمعات في الجزائر، يمثل نقطة تحول

[1] مراد سكاك، بوراس وسيلة، القطب التكنولوجي بسيدي عبد الله–الأهداف والرهانات–، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد9، العدد 4، ديسمبر 2018، الجزائر، ص ص 117-118.

[2] المرجع نفسه.

في السياسة العامة، بحيث يجب أن تكون الجغرافيا الآن في خدمة التنافسية، كما يجب على الدولة رسم هذه الجغرافيا الفعالة (Djeflat، 2013)[1].

ثالثا–مكونات التجمع التكنولوجي لسيدي عبد الله: وهي تتمثل أساسا في ثلاثة قطاعات رئيسية، هي الحظيرة التكنلوجية، قطاع الابتكار، وهياكل الدعم[2]:

أ–المركب التكنولوجي: يتمثل دوره في تحفيز ظهور قاعدة تكنلوجية يمكن أن تجمع حولها المستثمرين المحليين والأجانب، وتسمح بتطوير صناعية البرمجيات التي تدخل في مجالات التكنلوجيا الدقيقة. وخدمات مرتبطة بتكنلوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك خدمات الدعم للمؤسسات، بالإضافة إلى عوامل تسريع البحث، ومن اجل تحقيق ذلك سيتم تطوير مختلف الوظائف الموجهة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات منها الإنتاج والتجميع، التوزيع والاستغلال.

ب–منطقة الابتكار: يتضمن من جانبه مراكز الخدمات، البحث والتطوير للمؤسسات الخاصة والعامة الجامعات واتحادات شركات أو معامل البحث المستقلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضا المعاهد والجامعات، ومؤسسات التكوين ستكون أيضا ضمن هذه المنطقة أو التجمع.

الجدول رقم (2-6): المؤسسات الداعمة للتجمع التكنولوجي لسيدي عبد الله.

التخصص	المعاهد والجامعات الداعمة
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: من الاتصالات إلى الإلكترونيات الدقيقة، مرورا بالإعلاميات والوسائط المتعددة.	–المعهد الوطن للإعلاميات؛ جامعة العلوم والتكنولوجيا (إعلام آلي، إلكترونيك)؛ المدرسة الوطنية متعددة التقنيات (إلكترونيك)؛ مركز تطوير التقنيات المتقدمة؛ مركز الدراسات والأبحاث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ مركز الدراسات والأبحاث في المعلومات العلمية والتقنية.

المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على تقرير الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية، تقرير حول"الحظيرة لسيدي عبد الله"، وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مارس 2006.

ج–قطب الدعم: من أجل تمكين الفاعلين في التجمع لسيدي عبد الله من الاستفادة من كل المرافق تم تطوير "قطب الدعم" وهو يشتمل على وسائل الاستجمام، فنادق وهياكل ترفيه، مؤسسات مطاعم ومحلات تجارية للبيع بالتجزئة بالإضافة إلى هياكل إستقبال المؤسسات.

[1] Djeflat, A. Aziz N., Stratégies d'acteurs dans le développement économiques des territoires et le secteur des TIC, Rapport Scientifique, PNR, CREAD, 2013.

[2] الطيبي عبد الله، تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016/2015، ص 210.

رابعا–تحليل واقع توطين الشركات داخل التجمعات: بينت دراسة ميدانية حول تجمع سيدي عبد الله بأن عملية نشوء وتطور مجموعة التكنولوجيا الحيوية التي تم تنظيمها والتي كانت تتلقى مساعدة مباشرة من المؤسسات العامة في إطار SNAT 2025، وكان تركيزها الجغرافي مركز على فكرة التجمع الذي تحدث عنه ألفراد المارشال (1890)، فعلى الرغم من محاولات بعض الأساليب الرامية إلى إنكار أهمية التكتل الجغرافي، إلا أن هناك عوامل محفزة تجعل القرب الجغرافي في صميم مفهوم التجمع، يجب أن تدرك الشركات أهمية الميزة التنافسية القائمة على الموقع والمشاركة في مبادرة التجمعات كأداة تنافسية وأداة متقدمة لتعزيز المبيعات ونمو الأرباح (Andersson، 2004)، ولقد تم مناقشة العديد من جوانب الموقع أو التوطين من خلال هذه الدراسة[1]، والتي شملت الأقسام التالية:

أ–مقاربة التجمعات التكنولوجية الحيوية مقارنة بمراكز البحوث والجامعات مثالية: ووفقا لنتائج المسح، يمكن ملاحظة بأن مؤسسات البحوث في المجلات الحيوية والأدوية وتقع بعيدة نسبيا إلى التجمع مثل جامعة البليدة وجامعة العلوم والتكنولوجيا الذي تجمع كل الإدارات الهندسة البيوتكنولوجية.

ب–الصعوبات الإدارية في إنشاء أو تنفيذ التجمع: وفقا لردود الشركات التي تم تأسيسها بالفعل، يمكن أن يقال بأن غالبية الشركات لم يتم العثور على الصعوبات الإدارية في تنفيذ التجمعات العنقودية الحيوية.

ج–فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل: يقول المجيبون إنهم ذوو جودة عالية نسبياً للطرق السريعة، ولكنهم غير راضين عن وسائل النقل الأخرى، وهو ما يعطي نسبة 50 % من المجموع، بحيث ساهمت الجهود التي بذلتها السلطات العامة في أحدث خطط التنمية، مثل الطريق السريع أو السيار بين الشرق والغرب في إفتتاح مدينة سيدي عبد الله الجديدة.

د–فيما يتعلق بدعم السلطات العامة للشركات: جميع الشركات التي شملتها الدراسة صرحت بأنه لم يتم دعمها، بحيث تبين المقابلات بأن كل وزارة تمول المنظمات المرتبطة بها فقط والتمويل يكون مخصص للمؤسسات العامة المحلية فقط، كما تم ملاحظة عدم وجود ديناميكية من جانب مؤسسات رأس المال الاستثماري لصالح الشركات المبتدئة، وهو وضع متناقض إلى حد ما، مع العلم أن الدعم المباشر أو غير المباشر من السلطات العامة هو شرط أساسي في جاذبية الإقليم، وأيضا في التنمية وقدرتها التنافسية الاستراتيجية (Djeflat 2013[2]).

هـ–العوامل التي تحفز الاستثمار في مجال التكنولوجيا الحيوية: ووجود الشركاء التجاريين (التوزيعات الخاصة) في المرتبة الأولى بنسبة 50% من المجموع، تليها الوصول إلى التكنولوجيا (رخصة وبراءة) في المركز الثاني بنسبة 20%.

و–تشكل أسباب التركيب: في مركز سيدي عبد الله للتقنية الحيوية ووجود مؤسسات أخرى 50% من الشركات التي شملتها الدراسة، وهذا يعبر عن حاجة الشركات للبحث عن شكل من التجميع.

[1] Younes Fredj et Abdelkader Hammadi, Op.Cit.
[2] Djeflat, A. et Aziz N., Op.Cit.

ر–نية إعادة التوطين لقطب آخر غير سيدي عبد الله: إن غالبية الشركات التي شملتها الدراسة والموجودة على مستوى التجمع، تمثل أكثر من 66%، لم تكن لديها النية في الانتقال إلى عمود آخر لأن الموارد المتاحة على الموقع والقرب من العاصمة (الجزائر)، المطار (30 كم) والميناء (37 كم)، هذه النسبة تؤكد النتيجة السابقة التي تبحث عنها الشركات عن شكل من أشكال التعاون مع شركات كبيرة مثل شركة Saidal (شركة) القطاع العام) والشركة الفرنسية الكبيرة Sanofi-Aventis.

الفرع الثالث: تجمعات الصناعات الغذائية في الجزائر "تجمعات صناعة التمور"

أولا–برنامج Deved التنمية الاقتصادية المستدامة في مجال التمور Cluster Dattes: هو برنامج تم إطلاقه في جوان 2010 من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سابقا (وزارة الصناعة والمناجم حاليا) بالتعاون مع هيئة التعاون الفني الألماني لتطوير الصناعة الغذائية وتحريك القطاعات المهمة كل حسب الاحتياجات والاستهلاكات من خلال الإنتاج في مختلف مناطق الجزائر خاصة المناطق التي تمتلك ميزة تنافسية عن طريق تجميعها في عناقيد الامتياز أو الابتكار، استنادا إلى التجربة الألمانية في هذا المجال والنتائج المذهلة التي تحصلت عليها وذلك من خلال التعريف بالقوانين والتشريعات المتبناة في الجزائر لتطوير الطريقة المتبعة خاصة في مجال الطماطم الصناعية والتمور من خلال Projet Pilotes أي المشروع التجريبي للمجالين المذكورين، والذي يفتح المجال لمشاريع أخرى في حالة نجاحه. كل ذلك استوجب على الجزائر دعم وتعزيز آليات الدعم والمساندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى المحلي[1].

هذا البرنامج يعتمد على البحث العلمي لتحسين منهج التنمية في الجزائر، وذلك بالتركيز بشكل رئيسي على العمالة من جهة وتطوير التمويل المصغر في الجزائر من جهة أخرى، هذا التمويل التجريبي والذي تبنته GIZ (وكالة التعاون الألماني للتنمية) في إطار التعاون الجزائري–ألماني بالتعاون مع ثلاثة بنوك جزائرية بهدف تطوير مهارات المؤسسات المالية والبنوك في مجال التمويل الأصغر. وتنبع أهمية هذا البرنامج من خلال الرهانات والتحديات في هذا المجال وزيادة تنافسيته من خلال موقعه في الدائرة الاقتصادية وقدرته التنظيمية المؤسساتية، حيث ان مجال الصناعات الغذائية يستطيع ان يحقق أكثر من 50% من الناتج المحلي الصافي ويخلق أكثر من 120.000 ألف منصب شغل، لدا يجب تقوية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج الدعم لتستطيع استقبال معايير المساعدة والمساندة ومن جهة أخرى خلق ديناميكية للشراكة والتبادل بين المؤسسات. برنامج GIZ يعطي أولوية قصوى للعناقيد المنتجة والمتنافسة من خلال التسيير الجيد والإنتاج والمنافسة، والهدف من هذا البرنامج ليس فقط تقديم أو تعريف العناقيد الصناعية وإنما الهدف من ذلك تقريب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع الصناعات الغذائية وخاصة في مجال التمور (الذي يعتبر كمشروع تجريبي لصناعات أخرى)

[1] لزهر قواسمية، براهيمي سمية، التوجه الى العناقيد الصناعية من خلال "Cluster Dattes" في إطار الشراكة الجزائرية الألمانية، ملتقى دولي حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها – محليا ودوليا، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 6 و7 ماي 2013.

والذي لم يختر عشوائيا لكن من خلال دراسة معمقة للسوق المحلي الذي تراوح خلال الموسم الاقتصادي 2008-2009 قبل انطلاق البرنامج بـ 669.600 ألف طن منها 8.9 فقط للتصدير[1].

ثانيا–الإستثمار في مجال التمور Cluster Dattes: (نقاط القوة والضعف) ان نقاط ضعف الاستثمار في مجال التمور والذي يتبين لنا من خلال المردود المادي الضعيف خاصة في مجال التصدير وذلك لغياب معايير الأداء وهذا ما يؤدي إلى رداءة النوعية وبالتالي ضعف التسويق. كل هذا راجع حسب GIZ إلى ضعف شبكة التعاون أي ان كل مؤسسة تعمل على حدى لعدم وجود تواصل أو اتصال بين المتعاملين في نفس المجال، لذا دعت بالضرورة إلى تشكيل عنقود صناعي ينظم ويطور شعبة التمور، وساعدها في ذلك وجود نقاط قوة مساعدة مثل التنوع في التمور ووجود معرفة نسبية في هذا المجال عند المالكين للنخيل أو الفلاحين المهرة[2].

إن الاستثمار في هذا المجال له مخاطر عرضية يمكن أن تأثر على نجاحه، خاصة فيما يتعلق بوجود السوق الموازية إضافة إلى المنافسة الخارجية لدول أخرى في مجال صناعة التمور، خاصة منها الدول المغاربية ودول الخليج.

ثالثا–تنظيم العنقود الصناعي Cluster Dattes: لتنظيم تجمع عنقود التمور في الجزائر أوكلت GIZ المهمة لـ CNIFD اللجنة الوطنية المتعددة المهن في مجال التمور الذي أنشاة في ماي 2010 مع مختلف الشركاء الفاعلين في مجال التمور والتي تضم: لجنة رئاسية؛ لجنة التنظيم والاتصالات؛ لجنة متابعة الإنتاج والإحصاء، لجنة المتابعة التقنية؛ لجنة التمويل والمساعدة المالية؛ اللجنة التجارية. وتتمثل هذه اللجان في الأعضاء التالية: جمعية المكيفين ومصدري التمور؛ جمعية منتجي التمور لكل من ولاية بسكرة، الوادي، ورقلة، وبشار؛ غرفة الفلاحة للولايات المنتجة للتمور؛ معاهد ومراكز البحث (CRSTRA، INRA،TIDAS)[3]:

ثالثا–مكونات التجمع الصناعي Cluster Dattes: يتكون من كل من المنتجين والمجمعين والمخزنين والمكيفين والمصدرين وتجار الجملة والتجزئة[4]:

أ–المنتجين: محدودين قليلا مقارنة بإنتاج التمور وبدون قيمة مضافة من ناحية التصدير لان السوق المحلي غني جدا بهذا المنتج بالإضافة إلى عدم وجود جمعيات رسمية منظمة لهذه الشعبة والتي تحاول تطوير والنهوض بهذا المجال التصدير.

[1] لزهر قواسمية، براهيمي سمية، مرجع سبق ذكره.

[2] خبيزة أنفال حدة، آفاق عنقود صناعة التمور في تطوير قطاع التمور في الجزائر –والية بسكرة نموذجا–، الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 7/6 نوفمبر 2018، ص 5.

[3] لزهر قواسمية، مرجع سبق ذكره.

[4] المرجع نفسه.

ب–المجمعين: المجمعين هم أشخاص لهم علاقات كبيرة بالمنتجين والأسواق الذي يعملون لحساب وحدات التكييف والتصدير، لدا فهم محتكرين لبيع التمور وواضعي الأسعار من خلال الإمكانات التي بين أيديهم: التمويل، الجني، النقل والتغليف.

ج–المخزنين: ظهروا مؤخرا بظهور غرف التبريد الذين استفادوا منها من خلال البرنامج الوطني لتطوير الفلاحة **PNDA** سنة 2001 الذين يلعبون دور الوسيط داخل العنقود بين جميع الأطراف.

د–المكيفين والمصدرين: يعتبر الديوان الوطني للتمور هو المصدر الوحيد إبتداءا من سنة 1969 إلى يومنا هذا لذا فهو غير فعال وبحاجة إلى تطوير.

هـ–تجار التجزئة والجملة: وهم الأشخاص الذين يقومون بشراء التمور من المنتجين والمجمعين والمخزنين لبيعها للسوق المحلية أو للتصدير.

الشكل رقم (2-7): تنظيم التجمعات الصناعية في شعبة التمور

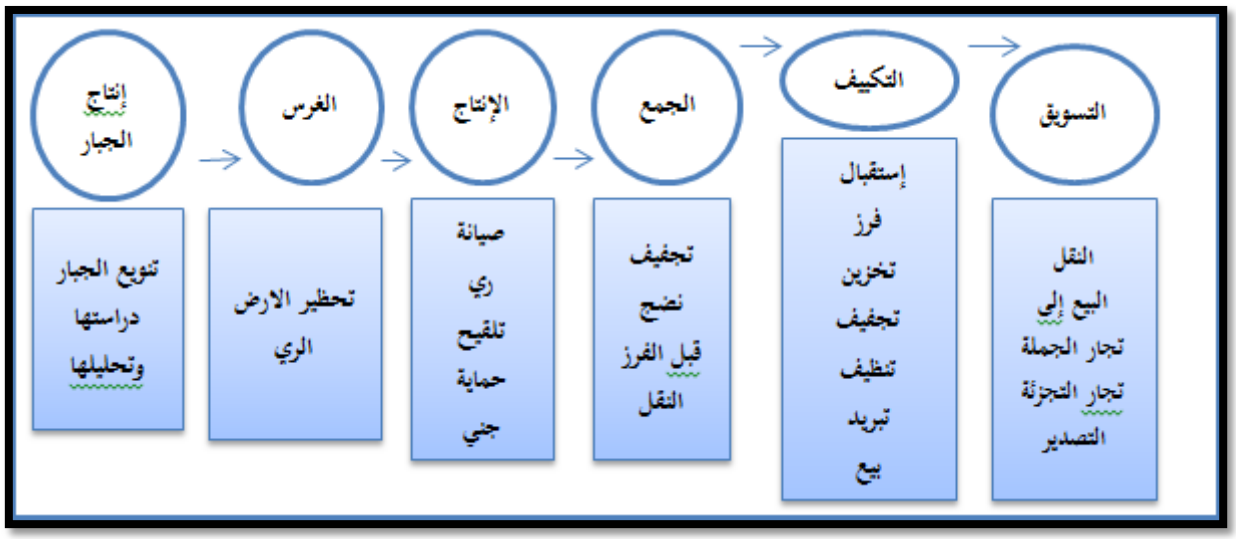

المصدر: لزهر قواسمية، مرجع سبق ذكره.

تكمن عوامل نجاح التجمعات الصناعية في الجزائر في مختلف المقومات التي تسمح بتنويع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن الجزائر تمتلك العديد من المقومات المساعدة لنجاح التجمعات الصناعية في مختلف الأقاليم الجزائرية، وذلك مع مراعات خصائص كل إقليم.

إن تجربة إنشاء التجمعات الصناعية في الجزائر، من خلال تجمع سيدي عبد الله وتجمع صناعة التمور، وعلى الرغم من أهميتها إلا أنها تبقى غير كافية من أجل تطوير القطاع الصناعي بالجزائر. كما أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على النظم الإنتاجية المحلية (التخصص في الإنتاج حسب خصائص كل ولاية، مثلا: صناعة الجلود في ولاية جيجل) غير المنظمة وغير المهيكلة أدت إلى فقدان قدرات إنتاجية هائلة بفعل الأعمال المنفردة. كما أن الإجراءات المساعدة على تطوير هكذا تجمعات صناعية، من خلال توفير الدعم لمختلف المؤسسات الصناعية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، لم يصل إلى مستوى نماذج الدول الناجحة في هذا المجال.

إن تكوين الوعي بين الفاعلين السياسيين المحليين الجزائريين حول ضرورة التوجه إلى العمل بالتجمعات العنقودية، أدى لظهور رغبة قوية لدى السلطات العامة في الخروج من مشكل ضعف ومردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في القطاع الصناعي من خلال دعم كل ما يمكن أن يعزز من ظهور محاور إقليمية متكاملة تجمع بين الجهات الفاعلة في المنبع والمصب والمدربين العابرين، والاعتماد على الحركة الترابطية، التعاونيات واللجان المهنية، بهدف التعاون والتجمع من أجل زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية. كما تثير ظهور التجمعات الصناعية من خلال تجربتي تجمع سيدي عبد الله وتجمع صناعة التمور تساؤلات حول واقع الميزة التنافسية النسبية للاقتصاد الجزائري في مجال التكنولوجيا الحيوية والصناعات الغذائية من خلال توفير العمالة الماهرة، المزايا الضريبية، مزايا الاستثمار...الخ. كما أن إنشاء العديد من الهيئات الداعمة في هذا المجال سيعمل على تطوير الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال عملها في إطار التجمع، والذي سيعمل على تحسين تنافسيتها.

خلاصة:

تعتبر الإقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية حالة مثيرة للاهتمام على غرار الجزائر، حيث تكون الحاجة إلى التنويع في إقتصادها خاصة في مجال الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن الحواجز التي تعترض النجاح تكون كبيرة، فمن خلال هذ الفصل توصلنا إلى النتائج التالية:

زيادة سنوات النشاط (العمر) والحجم يسهمان في إنخفاض النمو بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهذه المؤسسات تنمو بهدف الوصول إلى الحد الأدنى من الكفاءة التي تسمح لها بالبقاء في أسواقها التشغيلية، ويتضاءل النمو كلما أقتربوا من هذا الحجم، كما أن نمو تلك المؤسسات يلعب دورا أساسيا في دعم النشاط الاقتصادي للدول من خلال رفع مؤشرات التنمية.

تتسم كثافة البحث والتطوير بأهمية نسبية أكبر للنمو في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر منها لدى الشركات الكبيرة الحجم، بحيث أشارت بعض الأدلة التجريبية إلى أن آثار الخبرة والتعلم بمرور الوقت لهما أهمية خاصة فيما يتعلق بإنتاجية العمل والتي تسهم في نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة القديمة.

وتكتسي التدفقات المالية والنقدية والديون أهمية نسبية أكبر بالنسبة للنمو في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، كما أن لها أهمية نسبية أكبر لبقاء المؤسسات على قيد الحياة مقارنة بالأعمال الكبيرة الحجم. وتساهم العراقيل الكبيرة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى الديون بشكل كبير في الإعتماد على التمويل الداخلي لتمويل نموها.

إن تبني إستراتيجية تطوير الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وخاصة في مجال القطاع الصناعي، ومع رغبة السلطات في التكيف مع متطلبات النظام الاقتصاد الجديد ومواجهة المنافسة على مستوى الأسواق المحلية والدولية، خاصة في مجال الاستثمار بهذا القطاع وتطويره، فإن العمل باستراتيجية التجمعات الصناعية، أصبحت ضرورة حتمية من خلال الرغبة المتزايدة من طرف السلطات الحكومية خاصة بعد إنهيار

أسعار النفط وتأثيراته على مستويات الاستثمار الخاص خاصة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بحيث أن عملية الانتقال من الاقتصاد الريعي الذي يعتبر أهم مصدرا للدخل بالجزائر إلى إقتصاد يعتمد على عوامل أخرى تعتبر فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد مصادر خلق الثورة. كل ذلك يأتي من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المديين المتوسطة والطويل. كما أن نجاح ذلك يتطلب توفير مجموعة من الإجراءات المرافقة والداعمة لخلق التكامل والترابط ضمن رؤية واضحة وشاملة المعالم لدعم هذا التوجه التنموي الاقتصادي. كما أثبتت بعض التجارب الخاصة في مجال التجمعات الصناعية الخاصة بالجزائر نجاحها بشكل نسبي فقط بالنظر لكونها في السنوات الأولى من النشاط.

لا يزال تبني توسيع العمل بالتجمعات الصناعية في الجزائر في مراحله الأولى، بحيث أثبتت نتائج الدراسة محدودية استخدام هذه الاستراتيجية، من خلال تمركزها في مناطق دون الأخرى، وبشكل عشوائي.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية قياسية لتأثير التجمعات الصناعية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

تعتبر النظرية الاقتصادية من خلال رؤية "بورتر"، بأن تبني سياسات التجمعات الصناعية الحديثة من أهم العوامل المساعدة في تحقيق تنمية صناعية وإقتصادية شاملة لعديد الدول، وذلك من خلال المزايا التي تقدمها تلك التجمعات. فالتجمعات الصناعية لها تأثيرات مباشر على مستويات آداء المؤسسات العاملة بها، خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال ثلاث عوامل رئيسية، والتي تشمل رفع حجم الإنتاج وتطوير منظومة الابتكار من جهة، ورفع مستوى التنافسية من جهة أخرى. هذه العوامل الثلاثة لها تأثيرات مباشرة في الرفع من درجة النمو الاقتصادي.

في الجزائر، لا يزال تبني إستراتيجية التجمعات الصناعية في النشاط الإقتصادي في بداياته. وبالنظر إلى كل المعطيات السابقة، ومحاولة منا القيام بنمذجة قياسية لواقع التجمعات الصناعية في الجزائر، وتأثيرها على مستوى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم النمو الإقتصادي، فلقد تم تحديد نموذج قياسي يشمل المتغيرات الثلاثة المذكورة سابقا، مع إضافة متغير النمو الإقتصادي من خلال تطور نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الداخلي بالجزائر. نموذج الدراسة يهدف لمعرفة مستوى أداء وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني، وهو ما سيساعد في معرفة التأثيرات المتوقعة مستقبلا، وذلك من خلال توسيع العمل بالتجمعات الصناعية على مستوى الاقتصاد الوطني.

بالاعتماد على الجانب النظري والتطبيقي لواقع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وبالنظر لبعض المتغيرات المتعلقة به والتي يمكن للتجمعات الصناعية تطويرها، في حالة توسيع تبني هذه الاستراتيجية الصناعية الجديدة. وفي اطار محاولة الإجابة على إشكالية الدراسة، قمنا في هذا الفصل بعمل دراسة تحليلية قياسية للمتغيرات محل دراسة، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية. حيث أنه من خلال المبحث الأول، قمنا بتحليل واقع الإستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر، كما تم وضع التأصيل النظري للمقاربات القياسية المستخدمة في النموذج القياسي الاقتصادي من خلال وضع المنهج والنماذج في المبحث الثاني، أما بالنسبة للمبحث الثالث والأخير، فلقد تم عمل دراسة قياسية لتأثير التجمعات الصناعية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة محل الدراسة، وذلك بإستعمال نموذج " Pnnel Data"، معتمدين في ذلك على البرنامج الإحصائي STATA.15.

المبحث الأول: واقع الإستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودوره في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر

بعد تبني الجزائر لسياسة الانفتاح الاقتصادي التدريجي على للخارج، بغرض الاندماج في اقتصاد السوق وتبني ديناميكية الاقتصاد العالمي، برزت حاجة الجزائر إلى إعادة النظر في إستراتيجياتها الإقتصادية والصناعية، وخاصة في مجال دعمها للقطاع الخاص، من خلال دعم الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي كان في فترات سابقة يعتبر كقطاع ثانوي.

إن واقع مختلف المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر اليوم، تؤكد على أن هذا القطاع لم يصل إلى المستوى المطلوب. فبالرغم من الدعم المالي والمادي واللوجستي لهذا القطاع، خاصة السنوات الأخيرة، إلا أن نسبة مساهمته في مؤشرات الاقتصاد الكلي تبقى نسبية، ويرجع ذلك إلى ضعف ساهمة القطاع الخاص به من جهة، واعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات من جهة أخرى. فرغم زيادة حجم الاستثمارات من خلال إنشاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي تعدى عددها المليون مؤسسة، إلا أن دورها الاقتصادي لم يكن فعالا، بسبب ضعف مستوى أداءها بفعل عوامل محيطية أثرت سلبا على عملها.

في هذا المبحث، تم تقييم واقع الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة محل دراسة، وذلك بهدف استخلاص العراقيل التي تحول دون الاستثمار بهذا القطاع، ومحاولة تبني سياسات بديلة تحد من مشاكل تلك المؤسسات، من خلال تطوير مستوى الأداء بها، منها تبني إستراتيجية التجمعات الصناعية. فلقد تم التركيز في هذا المبحث على ثلاث مطالب رئيسية هي: تقييم سياسات دعم الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ضمن المطلب الأول، أما المطلب الثاني، فقد تم تحليل واقع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي المطلب الثالث والأخير، تم تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري.

المطلب الأول: تقييم سياسات دعم الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

يمكن للسياسات الإقتصادية على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير مختلف الهياكل الداعمة المالية والوجستيكية خاصة الحكومية منها (المتمثلة في المناطق الصناعية أو العقارات الصناعية، شبكة الطرقات، المطارات، الموانئ البحرية، البنوك، الوكالات الحكومية المرافقة، الخ...)، تلك الهياكل تعتبر حتمية لنجاح الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتجاوبا مع هذه التغيرات الحديثة، بادرت الجزائر في السنوات الأخيرة على تحسين وتطوير هياكل الدعم والمرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي أدت إلى تفعيل دور هذا القطاع.

في هذا المطلب، تم التطرق إلى آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الإستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، من خلال التطرق إلى الوكالات الوطنية الداعمة لهذا القطاع؛ كما تم تحليل آليات الدعم المالي بهذا القطاع وأهم قطاعات النشاط الذي مسه التمويل، كما تم تحليل إمكانات هياكل الدعم اللوجستيكي والإنعاش الإقتصادي المحلي، من خلال تحليل واقع المناطق الصناعية من جهة، ومراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات صغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

الفرع الأول: آليات الدعم وأنظمة التحفيز على الاستثمار:

لقد أقر المشرع الجزائري عدة هيئات، أوكلت لهم مهمة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإنشاء والإنماء والديمومة، بما في ذلك تحسين النوعية والجودة وترقية الإبتكار وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا-الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(L'ANDI): تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في الجزائر أحد المؤسسات الحكومية المسؤولة عن خلق وتسهيل ومرافقة الاستثمار خاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مختلف هياكل الوكالة، والتي تعمل على تحفيز المؤسسات من خلال إجراءات الإعفاء والتخفيض الضريبي إضافة إلى عامل المرافقة[1].

الشكل رقم(3-1): تطور عدد المشاريع المدعمة ANDI للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2018/2004

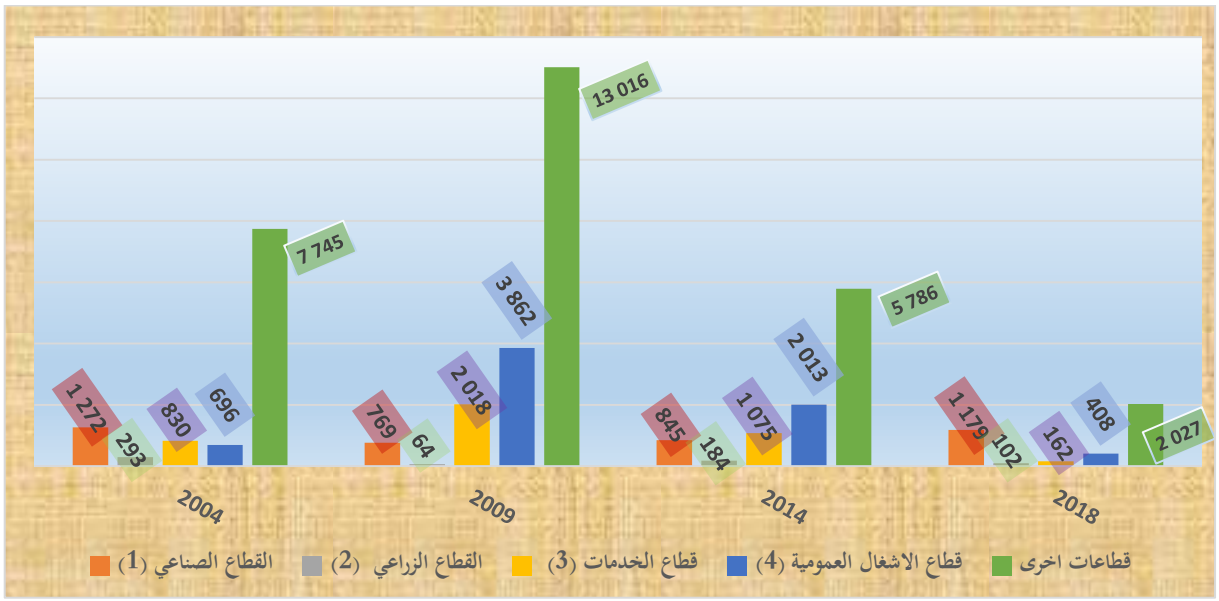

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2004-2018.

من خلال الشكل رقم(3-1)، وجدنا بأن القطاع الصناعي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لخلق التنمية في البلاد، قد دعم بمبلغ 154.214 مليار دج بنسبة قدرت بـ 12% سنة 2004 من عدد المشاريع في القطاعات

[1] جمام محمود، دباش أميرة، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 4، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 190.

المدعمة من طرف الوكالة، وهي نسبة ضعيف مقارنة مع أهمية القطاع ومع الدعم المالي الموجه للقطاعات الأخرى. بعد ذلك إنخفضت تلك النسبة لتصل إلى 8% سنة 2014، وهو ما يتعارض مع الأهداف الرئيسية التي أنشأة من أجلها هذه الوكالة، والمتعلقة بتنمية القطاع الصناعي للبلاد خلال تلك الفترة. وفي ظل تدهور أسعار المحروقات في نهاية سنة 2014 تبنت الجزائر إستراتيجية التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، حيث نجد بأن الوكالة قد رفعت نسبة الدعم المالي للمشاريع إلى حوالي 30.40% من عدد المشاريع في القطاع الصناعي سنة 2018 (السداسي الأول) بمبلغ وصل إلى 481.294 مليار دج، وهو مبلغ معتبر هدفت به الوكالة إلى تحقيق مستويات عالية من النمو بعديد القطاعات. من خلال ما سبق، أثبتت نتائج التحليل بأن دعم الوكالة الوطنية لدعم للاستثمار في الجزائر خلال زمن الدراسة كان موجها لدعم المؤسسات دات الطابع الخدماتي والقطاعات الغير منتجة.

ثانيا-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ): تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، أهم الهيئات الداعمة لمنظومة التشغيل في الجزائر منذ تأسيسها، فهي مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة المؤسسات الناشئة، وذلك من أجل تحقيق هدفين رئيسيين، الأول، يتمثل في القضاء على البطالة والثاني تفعيل دور الشباب في العملية الاقتصادية[1].

فمند تأسيس القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001، أصبح دور الوكالة أكثر فعالية، من خلال نجاح العديد من المشاريع الخاصة، خاصة منها الناشئة، والتي أدت إلى تحقيق تنمية محلية من خلال تقليص نسبة البطالة في عديد من المناطق الجزائرية.

الشكل رقم (3-2): تطور عدد الاستثمارات المدعمة من طرف ANSEJ خلال الفترة 2018/2014.

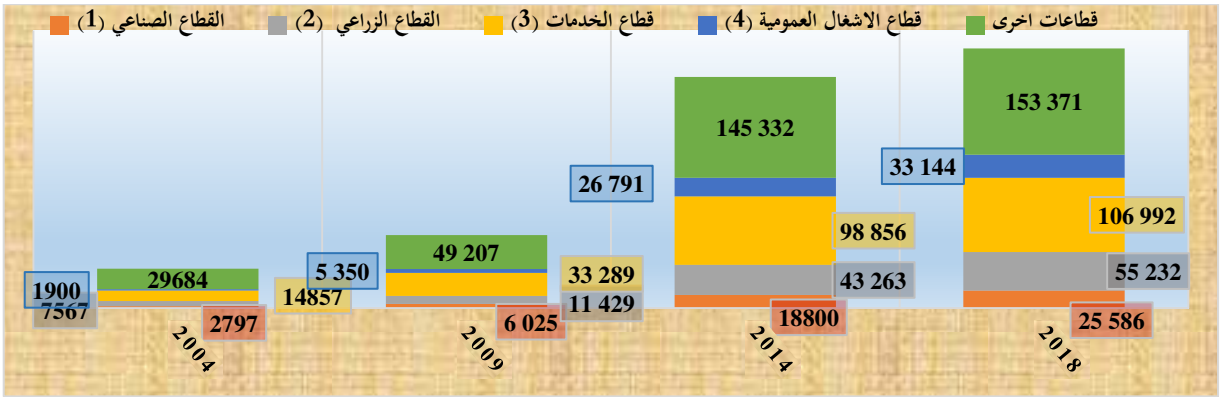

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2003-2018.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (3-2)، بأن أغلب المؤسسات المدعمة شملت قطاع الخدمات، حيث تراوحت نسبته بين 26 إلى 30% خلال الفترة 2018/2004 (تطور مبلغ الإستثمار من 21 مليار دج سنة 2004

[1] زرقاني رابح، المؤسسات المصغرة الممولة في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، مجلة معارف، المجلد 8، العدد14، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2013، ص287.

إلى 345 مليار دج سنة 2018)، بينما القطاع الصناعي أخذ النسبة الأضعف لإستثمارات الوكالة، إذ تراوحت النسبة بين 5% و7% من عدد المشاريع المدعمة (تطور مبلغ الإستثمار من 6 ملايير دج سنة 2004 إلى 117 مليار دج سنة 2018). بالرغم من المبالغ المعتبرة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب المخصصة للاستثمار، إلا أن أهدافها الرئيسية تبقى مرتبطة بتخفيض نسبة البطالة فقط، وهو ما يفسر ضعف توجه إستثمارات الشباب نحو القطاعات المنتجة خاصة منها القطاع الصناعي.

ثالثا-الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة(ANGEM): تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة بتطوير (القرض المصغر)، والتي تهدف من خلالها إلى تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين بالأخذ على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة بهم[1].

الشكل رقم (3-3): التطور السنوي لاستثمارات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

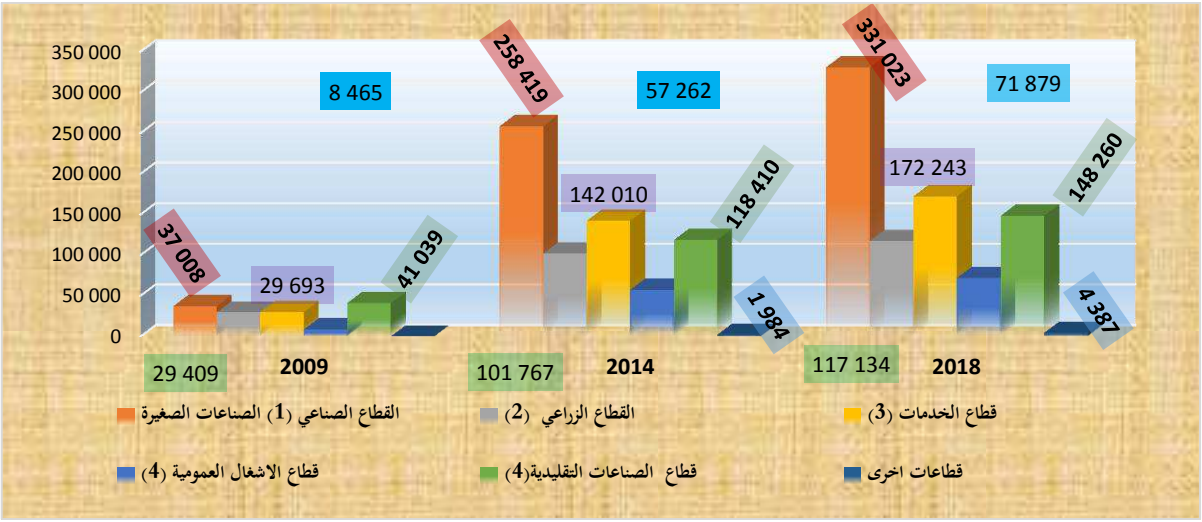

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2009-2018.

بالمقارنة مع وكالات الدعم السابقة، تم ملاحظة (أنظر: الشكل رقم (3-3)) بأن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM قد وجهت أغلب إستثماراتها نحو القطاعات المنتجة، من خلال القطاع الصناعي الذي تراوحت نسبه بين 26% إلى 40% من عدد المشاريع المدعمة خلال الفترة محل الدراسة، وأما القطاع الفلاحي فقد كانت نسبته بين 20% إلى 14 % خلال الفترة 2018/2009، هذا بالإضافة إلى قطاع الصناعات التقليدية الذي تراوح نسبة الدعم فيه بين 28% و18%، حيث تراوحت مبالغ الإستثمارات بين 1 إلى 15 مليار دج. يرجع توجه أغلب الحرفيين إلى هكذا نوع من الإستثمارات بالنظر إلى الخصائص التي تميز هكذا نوع من المؤسسات المصغرة، سواءا من ناحية العمالة أو من ناحية الامتيازات التي تعطيها الوكالة، كما أن القروض الممنوحة من طرف الوكالة لكل مستثمر تشمل مبالغ مصغرة، حيث يمكن للمقرض إرجاعها حتى في حالات فشل إستثماره.

[1] جمعة خيرالدين، محمد كعواش، واقع المقاولات النسائية الصغيرة في الجزائر-بسكرة نموذجا-، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 2، العدد1، جامعة جيجل، الجزائر 2018، ص30.

الفرع الثاني: المساعدة على الحصول على التمويل البنكي:

واجهت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر العديد من المشاكل التي أدت في عديد الأوقات إلى توقفها عن النشاط، وذلك من خلال ضعف هياكل الدعم المالي التي تشمل الصناديق الخاصة، سواءا من خلال غيابها أو عجزها في بعض الحالات، إضافة إلى غياب ضمانات للبنوك من قبل أصحاب المشاريع في العديد من الحالات بالنظر لنوعية الاستثمار بهذا القطاع، حيث أنشأة الجزائر عديد الأجهزة أو الصناديق المتعلقة بضمان القروض البنكية الموجهة للإستثمار خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتغلب على مختلف الصعوبات، والتي نذكر منها:

أولا-الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC): يتكفل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الدعم الموجه لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم بين 30و50 سنة، من خلال دعمهم المالي للمشروع، والذي لا يتجاوز فيه 10 مليون دج[1].

الشكل رقم (3-4): تطور الدعم المالي المخصص للشباب من طرف CNAC خلال الفترة 2018/2004.

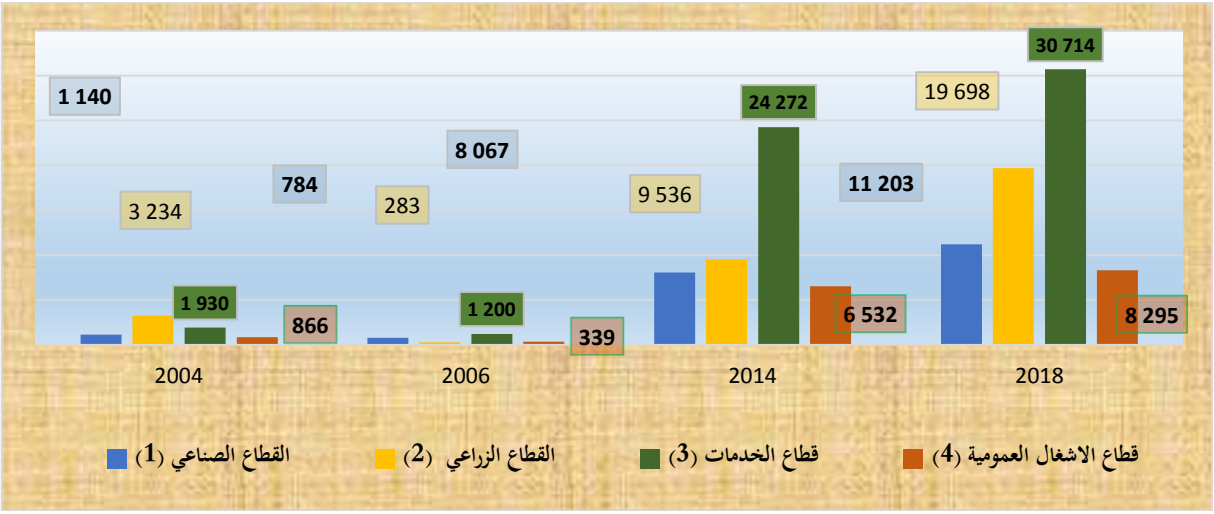

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2004-2018.

من خلال الشكل رقم (3-4)، لاحظنا بأن قطاع الخدمات هو الذي يستحوذ على العدد الكبير من المشاريع الممولة من طرف الصندوق، بنسب تراوحت بين 20% إلى 45% خلال الفترة 2018/2004 (تطور الاستثمارات السنوية من 85 مليار دج إلى 110 مليار دج)، بحيث أن نشاط الخدمات هو الذي يمتص بدرجة كبيرة اليد العاملة. بعد ذلك يليها القطاع الزراعي الذي تراوحت نسبته بين 10% و30% خلال نفس الفترة (تطور الاستثمارات السنوية من 33 مليار دج إلى 78 مليار دج)، هذا التوجه يرجع أساسا إلى توجه العمالة نحو

[1] ناصر بوشارب، الهام موساوي، تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية-دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، جوان 2015، ص100.

هذا القطاع الذي لا يتطلب عمالة متخصصة، أما بالنسبة للقطاع الصناعي فكانت نسبته الأضعف، حيث بلغت نسبته 7% من العدد الإجمالي للمشاريع (تطور الاستثمارات السنوية من 32 مليار دج إلى 50 مليار دج).

ثانيا: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR) : تعتبر هذه المؤسسة العمومية أحد أهم هياكل تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي، خلال مراحل إنشاء المؤسسات أو خلال مراحل توسيع نشاطها، وذلك من خلال توفير الضمانات المالية للبنوك الجزائرية، من أجل إنشاء وديمومة السيرورة المالية المتعلقة بالمشاريع أو المؤسسات[1].

الشكل رقم (3-5): تطور المخصصات المالية الضامنة للبنوك المقدمة من طرف صندوقFGARللمؤسسات.

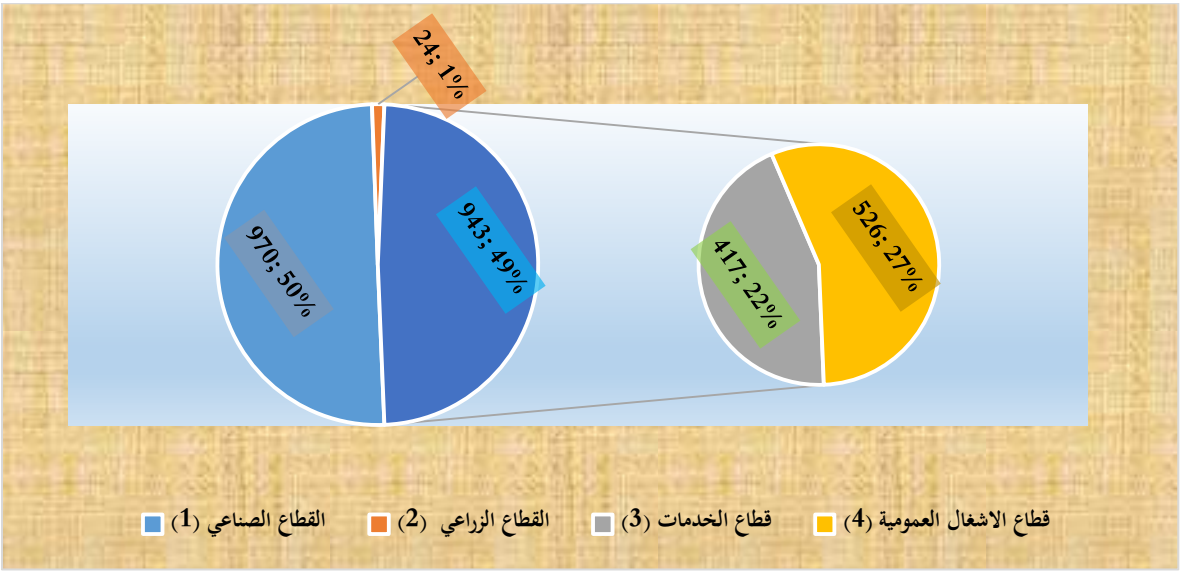

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2004-2017.

إن أغلب المشاريع الاستثمارية الصناعية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها مخاطر كبيرة ومتنوعة، خاصة فيما يتعلق بتنافسية منتجاتها، وهو ما يفسر دعم صندوق ضمان القروض الاستثمارية FGAR لهذا القطاع بهدف مواجهة مختلف أخطار الفشل. فلقد قدم هذا الصندوق الدعم لـ 970 مؤسسة (50%)، حيث وصلت القروض الإجمالية خلال الفترة 2017/2004 إلى 53.493 مليار دج منها 32.151 مليار دج خصصت لضمان القروض للاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي (أنظر: الشكل رقم (3-5)).

ثالثا–صندوق ضمان قرض الاستثمار(CGCI-PME): هدفت هذه المؤسسة العمومية منذ إنشائها إلى خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تسهيل الحصول على القروض. بحيث تتجلى مهام هذا الصندوق في تغطية مختلف المخاطر المتعلقة بالقروض الاستثمارية الممنوحة لهذا القطاع من المؤسسات بالجزائر[2].

[1] سليمة هالم، رابح خوني، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 8، العدد 1، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2015، ص44.

[2] وزارة الصناعة والمناجم، يمكن الإطلاع على الموقع:http://www.mdipi.gov.dz/?صندوق-ضمان-قرض، تاريخ الإطلاع: 2019/10/22.

الشكل رقم (3-6): تطور الإستثمارات المتعلقة بصندوق ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

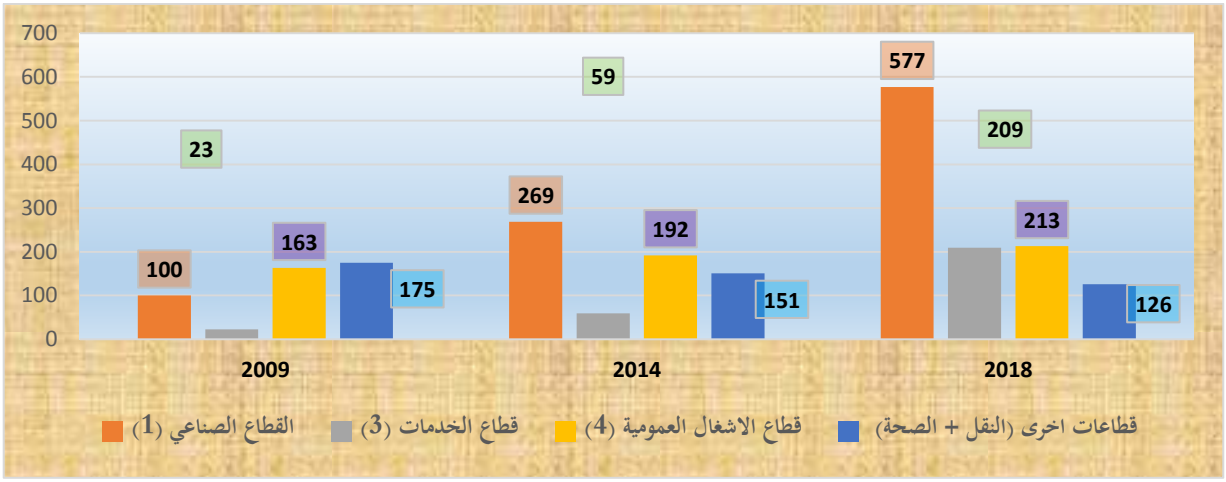

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2009-2018.

إن الدور الذي يقوم به صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME مهم جدا في دعم هذه المؤسسات لمواجهة بعض المخاطر، خاصة بالنسبة للقطاع الصناعي بالجزائر، بحيث شهد هذا الصندوق تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى. فقد إنتقل مبلغ الصندوق الموجه لضمان قروض المؤسسات من 4 مليار دج إلى 43 مليار دج خلال الفترة 2018/2009 أي من 21% إلى 52% من عدد المشاريع الإجمالية المدعمة، بينما قطاع الخدمات مثل القيمة الأضعف لإستثمارات الصندوق، فلقد تطورت نسبته من 4% سنة 2009 إلى 8% سنة 2014، لتصل نسبة 18 % خلال السداسي الأول لسنة 2018.

يرجع هذا التفاوت بين قطاعي الخدمات والصناعة في عملية الدعم المقدمة من طرف صندوق CGCI-PME لقلة المخاطر بالنسبة للمؤسسات الخدمية وإرتفاعها في المؤسسات الصناعية.

الفرع الثالث: هياكل الدعم والإنعاش الإقتصادي المحلي:

وفرت الجزائر العديد من الهياكل القاعدية لمرافقة وتسهيل عمل الهيئات المحلية التابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواءا من خلال مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، أو من خلال الإمتيازات العقارية التي تمنحها المناطق الصناعية للمؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة.

أولا-المناطق الصناعية: تتوفر الجزائر حاليا على 72 منطقة صناعية تغطي مساحة إجمالية تقدر بأكثر من 12.000 ألف هكتار كما تتوفر البلاد على 450 منطقة نشاطات، تتربع على مساحة تفوق 17.000 ألف هكتار[1]، حيث تلعب المناطق الصناعية في الجزائر دورا أساسيا في تقليص المسافة بين مختلف المؤسسات الاقتصادية العاملة في تلك المناطق والتي سوف تؤدي بتلك المؤسسات إلى تقليص في حجم التكاليف.

[1] موقع الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF)، يمكن الاطلاع على الموقع: http://www.aniref.dz/index.php/ar/ ، تاريخ الإطلاع: 2019/06/30.

الشكل رقم (3-7): توزيع الهياكل القاعدية المساعدة لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

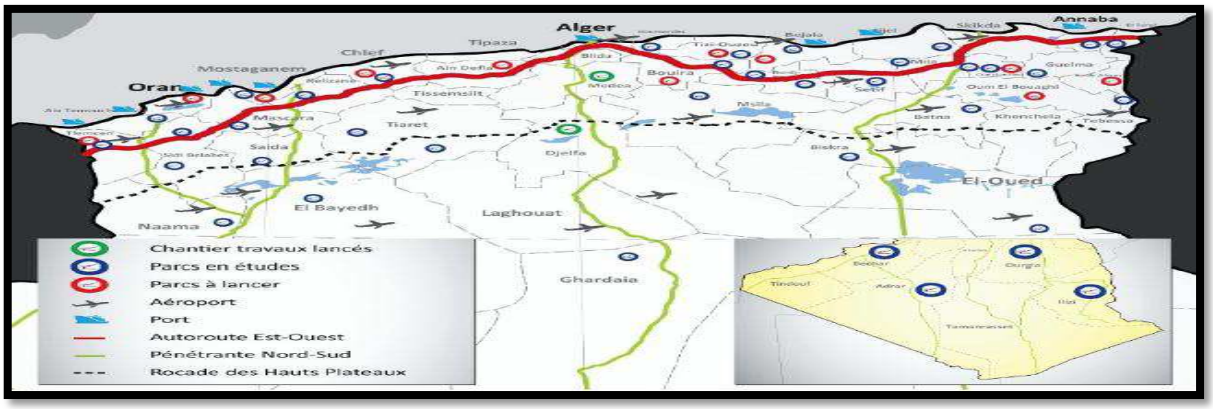

المصدر: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF)، يمكن الاطلاع على الموقع:
www.aniref.dz/carte تاريخ الإطلاع: 2019/06/30.

من خلال تحليل توزيع الهياكل القاعدية المساعدة لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نجد، بأن الجزائر تتوفر حاليا على إمكانيات قاعدية هائلة، وذلك بتوفرها على عقار صناعي جاهز من خلال المناطق الصناعية المنشأة حاليا، هذا بالإضافة إلى توفر طرق النقل من خلال المرافئ البحرية والجوية ومختلف شبكات الطرقات، والتي حتما ستساعد المؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة في تسهيل آداء عملها (أنظر: الشكل رقم (3-7)).

الشكل رقم (3-8): يمثل مساحة المناطق الصناعية المستغلة من طرف المستثمرين (38 منطقة صناعية)

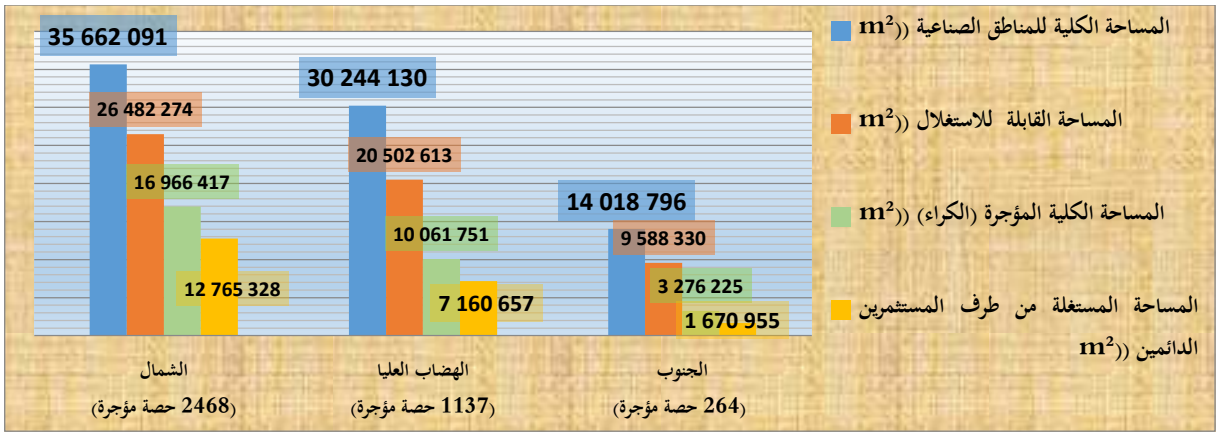

المصدر: من إعداد الطالب باستعمال بيانات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF) لسنة 2018.

من خلال الشكل رقم (3-8) الخاص بتوزيع المناطق الصناعية في الجزائر حسب الأقاليم، وبالنظر إلى المساحة الكلية لتلك المناطق المستغلة من طرف المستثمرين، نجد بان حوالي 48% فقط من المساحة الإجمالية في الشمال الجزائري مستغلة، كما أن عدد المؤسسات العاملة بتلك المناطق لا تتجاوز 2.468 ألف مستثمر منهم 75% مستثمرين دائمين، وهو رقم ضعيف بالمقارنة مع الإمكانيات العقارية الصناعية الموجودة بالجزائر في هذا الإطار. وبالمقابل نجد بأن منطقة الهضاب نسبة إستغلال العقار الصناعي الخاص بالمنطقة الصناعية لا تتعدى

35% من المساحة الإجمالية القابلة للإستغلال، والتي تم إستغلالها من طرف لـ 1.137 ألف مستثمر منهم 71% مستثمرين دائمين. أما بالنسبة لأقاليم الجنوب الجزائري، فقد شملت أضعف نسبة للإستغلال العقار الصناعي، حيث وصلت نسبة الإستغلال لـ 23.37% من المساحة الإجمالية، والتي أشتملت على 264 مستثمر منهم 50% بالمائة مستثمرين دائمين.

تتوفر الجزائر على إمكانات عقارية صناعية هائلة، تسمح لها بتوفير وتطوير الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة في مجال التنمية الصناعية، بالمقابل فإن واقع إستغلال تلك الموارد تبقى ضعيف، والذي يمكن تبريرها بعديد العوامل التي ساهمت في تدهور نشاط تلك المناطق، بفعل عدم توفر رؤية واضحة إتجاه آلية عمل المناطق الصناعية وربطها بتنمية المؤسسات الناشئة في إطار المناولة أو المقاولة من الباطن...إلخ.

ثانيا-مشاتل ومراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تعتبر الهياكل العمومية المتمثلة في مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو ما يعرف كذلك بالحاضنة[1] وكذلك مراكز التسهيل[2]، بحيث أنشئت لمساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومرافقتهم بهدف تطوير آداء عمل تلك المؤسسات، وذلك من خلال إستضافة أصحاب المشاريع لمدة معينة تكون قصيرة الأجل، من خلالها تعمل تلك المؤسسات بالتعاون مع تلك الهيئات.

الشكل رقم (3-9): تطور هياكل مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لسنة 2017.

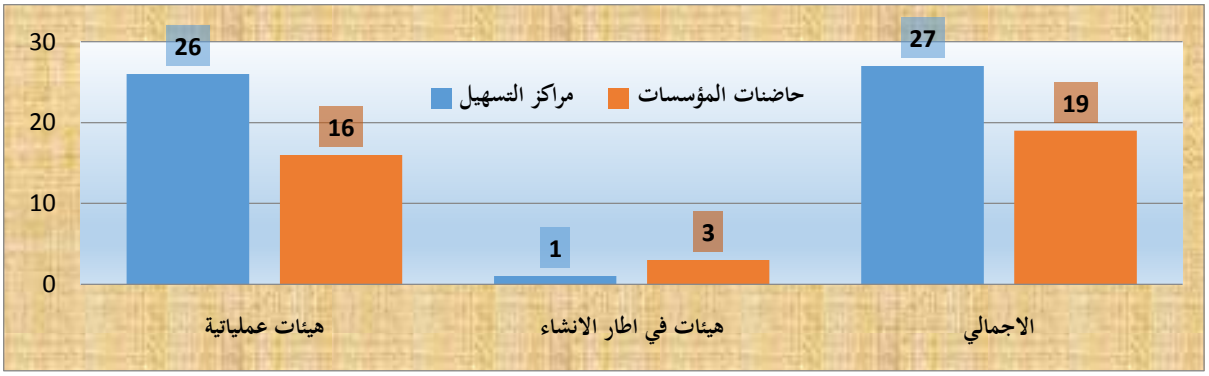

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم لسنة 2017.

من خلال دراستنا لواقع هياكل المرافقة المتمثلة في هيكلي المشتلة ومراكز التسهيل، وجدنا بأن هناك 16 مشتلة عملياتية على المستوى الوطني، هذا بالإضافة إلى 26 مركزا للتسهيل عملياتي خصص لمرافقة تلك

[1] بن نعمان جمال، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-مع الإشارة إلى الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر-، المجلد 6، العدد 2، مجلة أبعاد إقتصادية، جامعة بومرداس، ديسمبر 2016، ص495.

[2] رضا حميداتو، دور مراكز التسهيل في دفع عجلة الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 2، العدد 1، جامعة بسكرة، ديسمبر 2016، ص460.

المؤسسات. هذه الأرقام تعتبر قليل جدا إذا ما قورنت بالعدد الكبير للإستثمارات بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تعدت عدد المليون مؤسسة.

الشكل رقم (3-10): عدد المشاريع القطاعية المحتضنة من طرف مراكز التسهيل للمؤسسات بالجزائر لسنة 2017.

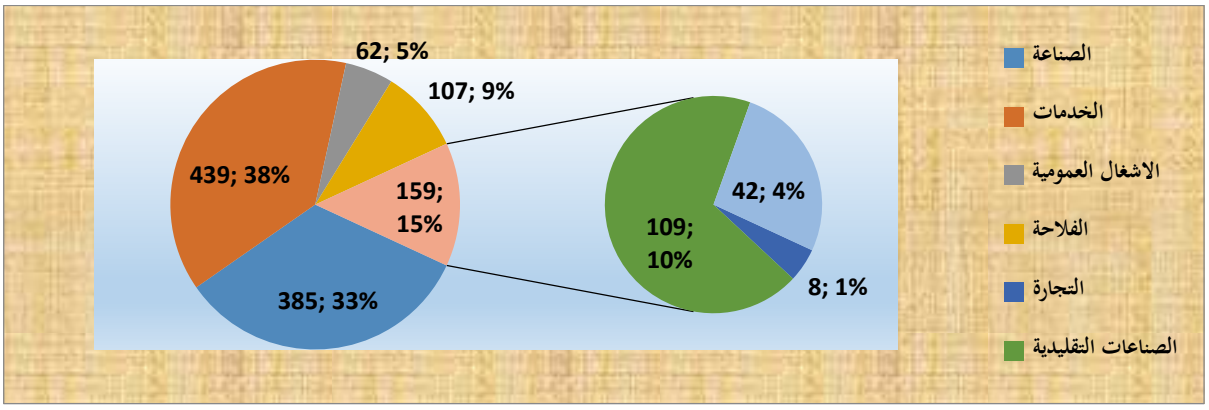

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم لسنة 2017.

من خلال الشكل رقم (3-10)، نلاحظ بأن أغلب المشاريع المحتضنة (1.152 ألف مؤسسة) من طرف 26 مركزا للتسهيل، تشمل قطاع الخدمات بنسبة 38%، ثم يليها القطاع الصناعي بنسبة 33%، فقطاع الصناعات التقليدية بنسبة 15%، أما باقي القطاعات الأخرى فتراوحت نسبتهم بين 1% و10%. كل هذه الأرقام تعبر عن واقع هياكل المرافقة البعيد كل البعد عن الأهداف والمهام الموكلة للمراكز التسهيل من أجل دعم الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

الشكل رقم (3-11): عدد المشاريع القطاعية المحتضنة من طرف مشتلة المؤسسات لسنة 2017.

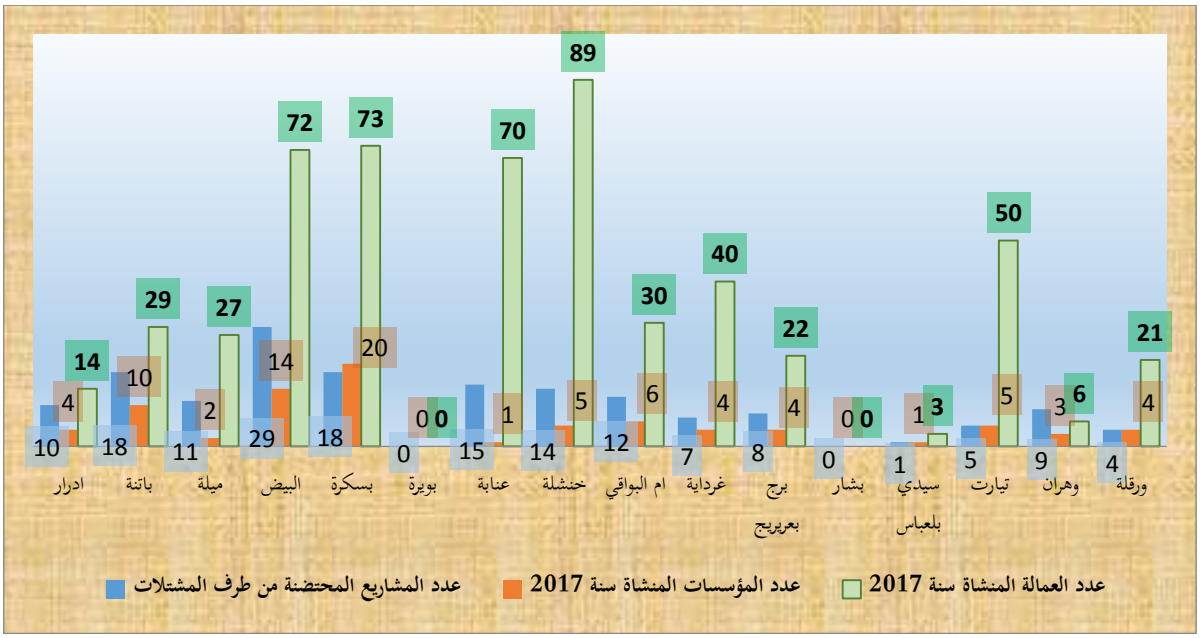

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم لسنة 2017.

من خلال دراستنا لواقع مرافقة مختلف المشاتل 16 على المستوى الوطني، وجدنا بأن مجموع المؤسسات المحتضنة من طرف المشتلات لم يتعدى 161 مؤسسة محتضنة سنة 2017، وأغلبها في ولايات خنشلة، بسكرة، البيض وعنابة وتيارت وغرداية، أما باقي المشتلات فمرافقتهم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى محدودة جدا. كما أنه من خلال تحليلنا للولايات الموجودة بتلك المراكز نجد أن أغلبها موجودة في المنطقة الشرقية للجزائر، وهو ما يفسر عدم وجود توازن بين مختلف هياكل الدعم على المستوى الوطني. كل تلك الأرقام تبقى ضعيفة جدا مقارنة مع أهداف الحكومة في تطوير ودعم ومرافقة الإستثمار بهذا القطاع (أنظر: الشكل رقم (3-11)).

الجدول رقم (3-1): أهم المهام الموكلة لمشاتل ومراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[1]

مهام مشتلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	مهام مراكز التسهيل
1. إستقبال احتضان ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛ 2. تسيير وإيجار المحلات: حيث تقوم المشاتل بوضع المحلات تحت تصرف المشاريع تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة إحتياجات نشاطات المشروع؛ 3. **تقديم الخدمات:** حيث تقدم المشتلة الخدمات التالية: التوطين الإداري والتجاري للمؤسسات حديثة النشأة وللمتعهدين بالمشاريع؛ وضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي. ويمكن أن تختار المشتلة تطوير استعمال التكنولوجيات الحديثة الأكثر تقدما؛ مساعدة المؤسسات على تجاوز الصعوبات والعراقيل التي تواجهها؛ استقبال المكالمات الهاتفية والفاكس؛ توزيع وإرسال البريد وكذا طبع الوثائق؛ استهلاك الكهرباء والغاز والماء. 4. **تقديم إرشادات خاصة:** حيث تتولى المشتلة مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعده. وزيادة على وظيفة الاستشارة في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي، تقدم المشتلة لأصحاب المشاريع دعما يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع	1. دراسة الملفات التي يقدمها حاملو المشاريع أو المقاولون والإشراف على متابعتها. 2. مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة تأسيس الإجراءات الإدارية. 3. تجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني. 4. مرافقة أصحاب المشاريع والمقاولين في ميداني التكوين والتسيير. 5. تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار والدراسات القطاعية والاستراتيجية والدراسات الخاصة بالفروع. 6. تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. دعم تطوير القدرة التنافسية. 7. المساعدة على نشر التكنولوجيات الجديدة.

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على بيانات مديرية الصناعة والمناجم لولاية مسيلة 2018.

[1] مديرية الصناعة والمناجم لولاية المسيلة، يمكن الاطلاع على الموقع: http://dim-msila.dz/?p=75#7، تاريخ الاطلاع: 2019/07/12.

يتجسد وعي الجزائر لأهمية إنشاء هياكل لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء حاضنات للأعمال ومراكز التسهيل، وذلك بسنها لمجموعة من القوانين المنظمة لعملها، بحيث أن تلك الإجراءات لم يصل إلى المستوى المطلوب من خلال عمل تلك الهيئات المنعدم في عديد الولايات. من أجل تفعيل عمل مراكز التسهيل وجب التركيز على الكفاءات البشرية من حيث التأطير والمرافقة بالنسبة لتلك الهيئات، كما يجب على تلك المراكز احتضان المؤسسات الصغيرة الجديدة خاصة أثناء مراحل نموها، إضافة إلى المعرفة المطلقة باحتياجات تلك المؤسسات وتحفيز المؤسسات الناجحة التي تعمل تحت إطار تلك المراكز. إضافة إلى ذلك، يجب أن تتبنى فكرة الحاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربطها بمراكز البحوث والجامعات.

في الأخير، نجد بأن الجزائر خطت خطوات كبيرة في تحسين آليات دعم الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء العديد من الهياكل الداعمة المالية أو من خلال المرافقة والمتابعة. في المقابل، فعلى الرغم من توفير الدولة لتلك الاليات إلا أنها لا تزال تسير بطريقة عشوائية وغير مدروسة، بحيث أن أغلب تلك الوكالات والصناديق العمومية تبنت إستراتيجيات دعم المؤسسات ذات القطاعات الغير منتجة والتي هدفت من خلالها لتقليص معدلات البطالة فقط، وهو ما أثر بالسلب على مردودية هذا القطاع في النشاط الاقتصادي.

وبالنسبة للهياكل القاعدية الأخرى في مجال النقل والطرقات، والجامعات ومراكز التكوين، فالجزائر تحتوي على هياكل معتبرة، ستساعد حتما مستقبلا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير آداءها وتفعيل دورها في النشاط الاقتصادي الجزائري.

المطلب الثاني: واقع الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في نهاية التسعينات القرن الماضي وبداية سنة 2000 تبنت الجزائر عديد الاجراءات الاقتصادية من خلال القيام بعديد الإصلاحات خاصة ما تعلق الأمر بالتشريعات القانونية إضافة إلى إنشاء مجموعة من الهياكل المختلفة المتخصصة في برامج الدعم والتمويل. كل ذلك كان بهدف توفير المناخ الملائم لعمل مختلف المؤسسات الاقتصادية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، والتي مكنتها من إستمرار نشاطاتها في السوق المحلية وفي بعض الحالات الولوج إلى الأسواق العالمية. ولقد وصل عدد الاستثمارات بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال السداسي الأول لسنة 2018 إلى 1.068.027 مليون مؤسسة منها 97.2% بالمائة مؤسسات مصغرة وحوالي 2.5% مؤسسات صغيرة، بينما المؤسسات المتوسطة فهي لا تتعدى نسبته الـ 0.3% بالمائة. هذه النسب تعبر عن واقع هذا القطاع الغير متوازن، والذي يعتبر فتي في الاقتصاد الجزائري مقارنة بدول أخرى رائدة، كما أن الاستثمارات العمومية في هذا المجال لم تتعدى نسبة 0.2% بالمائة.

بالرغم من أن عدد المؤسسات قد فاق المليون مؤسسة إلا أنه لا يشغل إلا 2.7 مليون عامل أي بمعدل عاملين لكل مؤسسة، وهو رقم ضعيف بالنظر إلى الإمكانيات التي قد يوفرها هذا النوع من المؤسسات خاصة في مجال التشغيل، كل ذلك يرجع لهروب أغلب المستثمرين من القطاعات المنتجة التي تستطيع خلق عمالة إضافية في

كل سنة. كما أن حركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير متوازنة بالنظر إلى عوامل عديدة أدت إلى ذلك، بحيث أن نسبة التوقف عن النشاط نهائيا أو إعادته تعدت الـ 50% بالمائة من العدد الإجمالي لإنشاء مؤسسات جديدة سنويا.

في هذا المطلب، تم تحليل واقع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال التطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات طابع النشاط الطبيعي فقط (Personne Morale)، دون تناول المؤسسات ذات الأشخاص الطبيعيين المتمثل في الأعمال الحرة والصناعات التقليدية (Personne Phys)، وذلك من خلال تطرقنا إلى: أولا، لحركية الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛ وثانيا، لديناميكية الاستثمارات القطاعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

الفرع الأول: حركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

عرفت الجزائر مند بداية سنة 2000 إلى غاية اليوم، تطورا ملحوظا في إنشاء المؤسسات الصغيرة المتوسطة، والذي يرجع إلى تبني الجزائر إستراتيجية لتطوير الاستثمار بهذا القطاع الذي يلعب دور أساسي في عملية التنمية، من خلال المساهمة في زيادة حجم الإنتاج وتنويعه، هذا بالإضافة إلى تخفيضها لمعدلات البطالة. وبفعل حركية الاستثمار بهذا القطاع الغير منظم، أدى بالعديد من المؤسسات الصغيرة المتوسطة إلى توقف نشاطاتهم نهائيا وإعادة نشاط مؤسسات أخرى إلى قطاعات أكثر ناجاحا.

أولا–تأثير إنشاء مؤسسات صغيرة المتوسطة جديدة على توقف وإعادة النشاط لمؤسسات أخرى قائمة:

خلال المرحلة 2003-2018، عرفت الجزائر تطورات كبيرة في الميدان الإقتصادي خاصة في مجالات المتعلقة بالاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك نتيجة إنفتاح الاقتصادي الجزائري على الأسواق المحلية والخارجية. هذا الانفتاح أدى إلى تضرر العديد من المؤسسات الخاصة والعمومية، خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، بفعل مستوى تنافسيتها السوقية، حيث يعتبر هذا القطاع حديث النشأة بالجزائر، سواءا تعلق الأمر من الناحية التشريعية والتنظيمية أو من ناحية هياكل الدعم والمرافقة. كل ذلك أدى بالعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في بعض الحالات إما إلى توقفها عن النشاط نهائيا، أو إعادة نشاطها إلى قطاعات أخرى تكون نسبة النجاح فيها أكبر من سابقتها (أنظر: الملحق رقم 1).

من خلال مقارنة تطور إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع توقف نشاط مؤسسات أو إعادة نشاط لمؤسسات أخرى، وجدنا بأن حركية المتغيرات متوازنة من ناحية الفروق النسبية طيل زمن الدراسة، بحيث تراوحت القيم النسبية لتطور توقف المؤسسات عن النشاط نهائيا بين 15% و30% سنويا من العدد الإجمالي لإنشاء المؤسسات في نفس السنة، بينما إعادة النشاط فقد تراوحت القيم النسبية بين 10% و24% سنويا. كما وجدنا بأن نسبة توقف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عن النشاط نهائيا سنة 2003 قد بلغت نسبة 23% من إنشاء مؤسسات جديدة في نفس السنة. أما بالنسبة لإعادة النشاط لبعض المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة والتي فشلت في نشاطاتها السابقة بفعل عدة عوامل خاصة منها ما تعلق بالمنافسة، فلقد بلغت النسبة الـ 10% من عدد المؤسسات المنشاة في تلك السنة. بينما في السداسي الأول من سنة 2018 وجدنا بأن نسبة التوقف عن النشاط قد وصلت إلى حوالي 28 % من إنشاء مؤسسات، أما نسبة إعادة نشاط المؤسسات وتوجهها إلى قطاعات أخرى فقد وصلت إلى 20% من عدد المؤسسات المنشاة في نفس الفترة.

الشكل رقم (3-12): تطور إنشاء وإعادة النشاط والتوقف عن النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

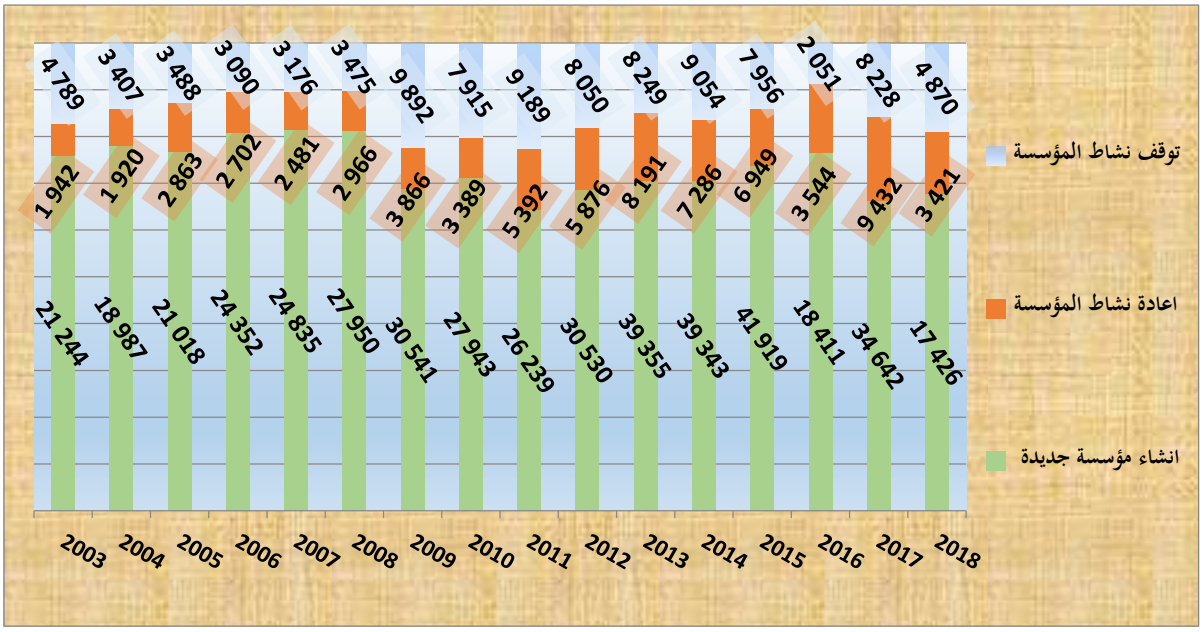

المصدر: من إعداد الطالب، انطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2003-2018.

فبعد إنشاء القانون التوجيهي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ديسمبر 2001، إضافة إلى تأسيس وكالات وصناديق عمومية داعمة ومرافقة لتلك المؤسسات خلال تلك الفترة، وجدنا بأن نسبة التوقف النهائي عن النشاط لتلك المؤسسات قد تقلص خلال الفترة 2003-2009 من 23% إلى حوالي 12% بالمائة سنة 2008، وهذا راجع للأثر الدعم التشريعي والتنظيمي الحكومي لهذا القطاع. في المقابل وفي نفس الفترة وجدنا بأن نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغيرة لنشاطها إلى تخصصات أخرى أكثر نجاحا قد تراوحت بين 9.14% و11% من إنشاء المؤسسات. بعد تلك الفترة، وفي بداية سنة 2009 وجدنا كذلك بأن نسبة التوقف عن النشاط قد أرتفع بشكل كبير، حيث وصلت إلى 32.39%، وهي نسبة مرتفعة جدا، والتي ترجع أسبابها إلى التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية في نهاية سنة 2008، على الاقتصاد الجزائري وخاصة على سيرورة دعم الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أدت تلك الأزمة إلى تدبدب في صادرات وواردات العديد من المؤسسات الخاصة، هذا بالإضافة إلى إنخفاض للإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد خاصة في بعض القطاعات والتي تربطها علاقات مباشرة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. في المقابل نجد إرتفاع في عدد المؤسسات المعادة

لنشاطها إلى قطاعات أخرى أكثر نجاعة لترتفع من 12% سنة 2009 إلى حوالي 27% سنة 2017. كما وجدنا بأن نسبة التوقف عن النشاط قد إنخفضت بعد تأثيرات الأزمة المالية لسنة 2008 لتصل إلى 23.01% سنة 2014.

بعد أزمة إنخفاض أسعار المحروقات في نهاية سنة 2014، حاولت الجزائر أن تبني إستراتيجية تنموية خارج قطاع المحروقات كبديل اقتصادي من أجل نمو إقتصادي أنجع خاصة في مجال الصناعات الثقيلة (السيارات، الحديد والصلب، ...الخ) ومن خلال تفعيل استراتيجية المناولة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال، وذلك بالرفع من مؤشر التكامل ونسبة المساهمة لدى الشركات الكبرى. كما قدمت الحكومة إمتيازات أكثر للإستثمار بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة، وهو ما أدى إلى إنخفاض محسوس في توقف نشاط المؤسسات، حيث وصلت نسبته إلى 11% في أواخر 2016. بعد ذلك عاودت تلك النسبة في الارتفاع لتصل إلى حوالي 28% في السداسي الأول من سنة 2018، أين يرجع إلى التخبط واللاستقرار الذي يتميز به الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة.

وعند المقارنة بين كل من متغير التوقف عن النشاط وإعادة النشاط خلال زمن الدراسة (2003-2018) وجدنا بأن ما يقارب نصف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قد فشلت في إستثماراتها، وهو دليل على ضعف الإستثمار الخاص في هذا القطاع.

من خلال تحليل معطيات الدراسة، ومن خلال مقارنة نسب النمو السنوية لإنشاء مؤسسات جديدة ونسب التوقف عن النشاط أو إعادته، تم إيجاد توازن في نسب النمو طيلة فترة الدراسة، هذا يفسر بضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال تلك المرحلة.

ثانيا–حركية الإستثمار حسب الأقاليم الجزائرية: تتميز الجزائر عن غيرها من بلدان العالم بإمكانيات طبيعية ومادية هائلة، حيث تتميز بأقاليم متعددة ومتنوعة، خاصة في مجالات توفير الهياكل القاعدية المساعدة للإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أن كل إقليم يتميز عن الآخر بخصائص مميزة في قطاعات معينة من ناحية توفير عوامل المساعدة لنجاح المستثمرين على المستوى المحلي.

خلال زمن الدراسة وجدنا بأن أغلب إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر تمركزت في أقاليم الشمال الوسط (10ولايات شمالية) والتي تمثل النسبة الأكبر بـ 40% من إجمالي عدد المؤسسات المنشاة الجديدة في الجزائر، بالمقابل فإن نسبة التوقف عن النشاط وإعادة النشاط لبعض المؤسسات كانت مرتفعة، حيث بلغت 32% و37% على التوالي من مجموع التوقف وإعادة نشاط المؤسسات النشاط، وهذا راجع لقوة المنافسة بفعل تمركز أغلب المستثمرين في هذا الإقليم. وبدرجة أقل إقليم الشمال الغربي والذي يقارب نسبة 15% من المؤسسات المنشأة ثم إقليم الشمال الشرقي بنسبة 14% من المؤسسات المنشأة خلال الفترة 2003-2018. تمركز إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأقاليم الشمالية خاصة منها الوسط راجع لتوفر الإقليم على مختلف الهياكل القاعدية المساعدة لنجاحها، خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية كالمطارات والموانئ والطرقات...الخ. إضافة لتوفر

مختلف هياكل الدعم سواء الحكومية منها أو الخاصة، كل هذا يعمل على تطوير بيئة النجاح لهذه المؤسسات. في مقابل الاستثمارات الجديدة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجدنا نسبة فشل عالية جدا من خلال نسبة إعادة عن النشاط بلغت 37% من العدد الإجمالي لتوقف النشاط في الجزائر، إضافة إلى نسبة 42% من توقف المؤسسات عن النشاط (إقليم الشمال الوسط).

أما بالنسبة لإستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقليم الهضاب العليا بالجزائر، فهي تتمركز بشكل كبير في المنطقة الشرقية والتي تمثل نسبة 13%، ثم الغربية والوسط بنسبة 4% و5% على التوالي، كما أن نسبة التوقف عن النشاط في إقليم الهضاب الشرقية كان الأكبر بنسبة 11% يقابله 14% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي إعادة نشاطها. بينما المنطقة الغربية والوسطى تراوحت النسب بين 4% و7% من حيث الإنشاء وتوقف المؤسسات عن النشاط إضافة إلى إعادة نشاط البعض الآخر. إستحواذ المنطقة الشرقية للهضاب العليا على الاستثمارات يرجع لتوفر الشروط الملائمة للإستثمار في بعض القطاعات خاصة منها، قطاع الطاقة والمعادن، وهو ما يساعد على توفير المواد الأولية اللازمة، إضافة لتوفر الهياكل القاعدية اللازمة لنجاح الإستثمارات (أنظر: الملحق رقم 1).

الشكل رقم (3-13): حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأقاليم في الجزائر

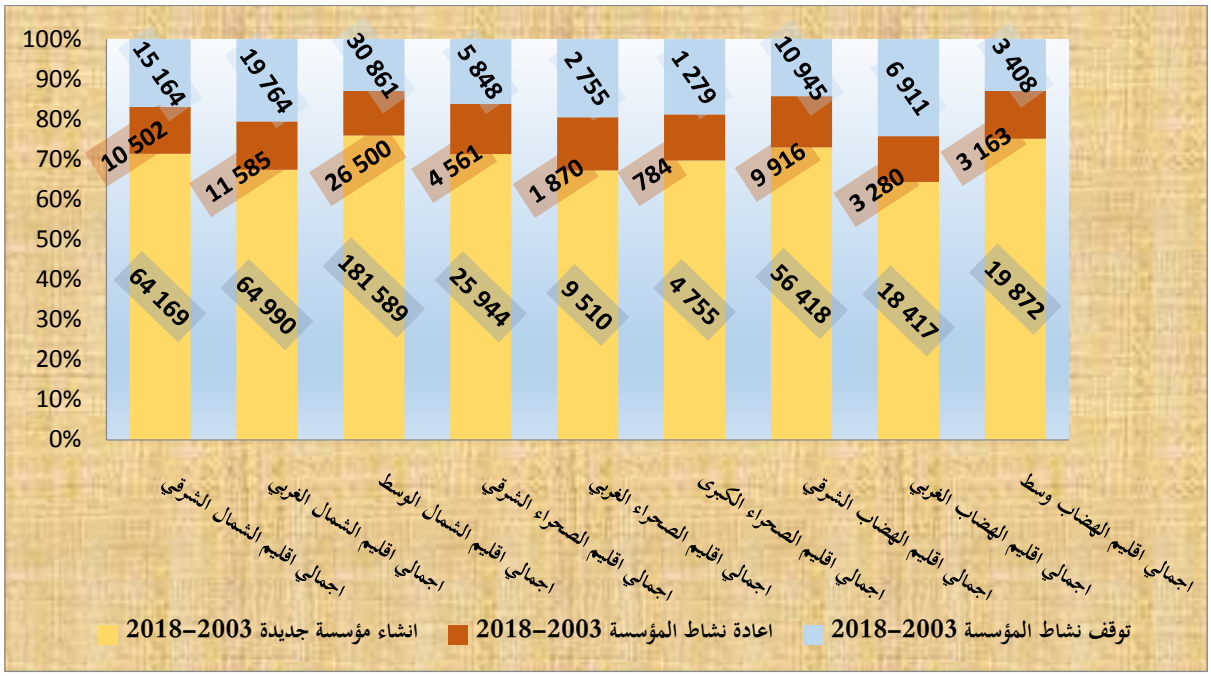

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2003-2018.

على عكس توجه عديد الإستثمارات بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في المناطق الشمالية أو الهضاب العليا، فقد كان الإستثمار بالأقاليم الصحراوية ضعيفا جدا، حيث مثل نسبة لا تتعدى الـ 10% بالنسبة للأقاليم الصحراوية الثلاثة مجتمعة (منها 6% إقليم الصحراء الشرقي فقط). هذا الضعف راجع لعدة عوامل منها ما هي طبيعية ومنها ماهي مادية، حيث إن عدم توفر الهياكل القاعدية اللازمة لنجاح تلك المؤسسات يعتبر

العامل الرئيسي لإنخفاض مستويات الاستثمار بهذا القطاع في تلك المناطق، هذا بالإضافة إلى ضعف هياكل النقل، وخاصة منها الطرقات والمطارات...الخ، وهو العامل الذي أثر سلبا على عمليات نقل المنتوج وتسويقه.

بالرغم من الاستراتيجيات الجزائرية المتعاقبة الداعمة للاستثمارات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل إنجاحها وتطويرها لمنظومة النتاج الوطنية، إلا ان الاستثمار في هذا القطاع لا يزال بعيدا عن التطلعات الاقتصادية للجزائر.

ثالثا-واقع الإستثمارات العمومية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تميزت بداية سنة 2000 بإرتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية والذي وصل إلى 778 مؤسسة سنة 2001 ليرتفع العدد إلى 874 سنة 2005، ويرجع هذا العدد لدور الدولة في الاقتصاد الجزائري (الدولة المتدخلة). وبفعل إنفتاح الاقتصاد الجزائري وفي ظل إرتفاع مداخيل المحروقات خلال تلك الفترة، العامل الذي أثر إيجابا على إحتياطات الجزائر من العملة الصعبة، أدى بالدولة الجزائرية إلى التخلي تدريجيا على الإستثمار في هذا القطاع والتركيز فقط على المؤسسات الكبرى فقط، وهو ما يفسر الانخفاض التدريجي في كل سنة حيث وصلت إلى 262 مؤسسة صغيرة ومتوسطة عمومية سنة 2018 وبداية سنة 2019 (انخفاض قدر بـ 66%).

الشكل رقم (3-14): تطور الاستثمارات العمومية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

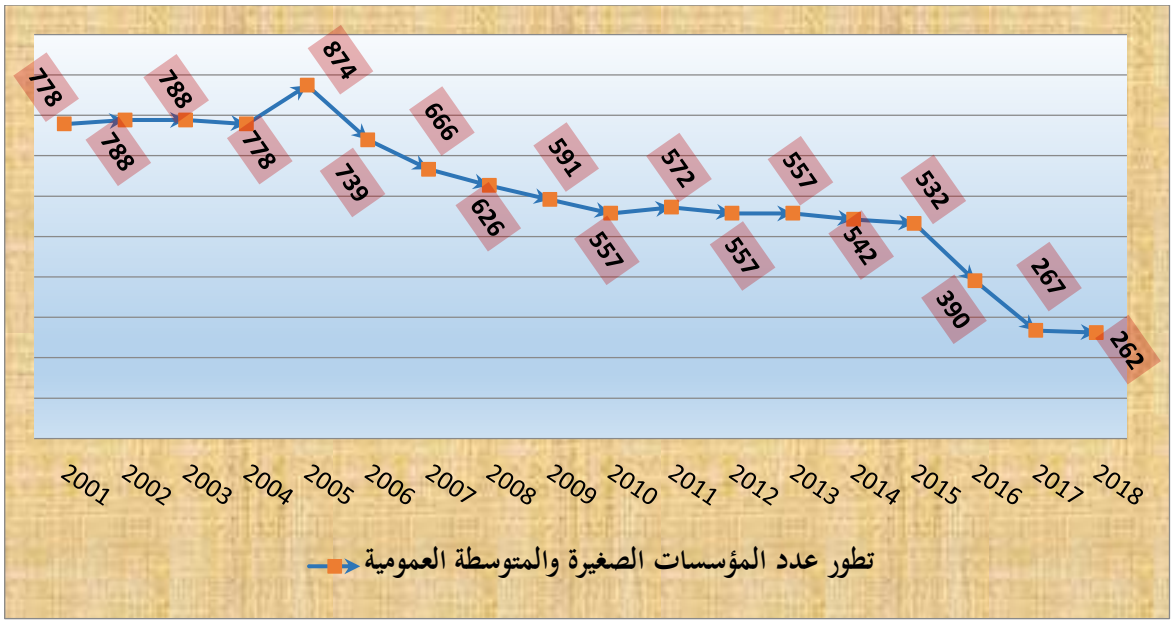

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2001-2018.

إنخفاض الاستثمارات العمومية في هذا المجال أتى من أجل دعم الاستثمار في القطاع الخاص وتطويره من خلال زيادة توفير الدعم المالي والإداري له، حيث كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر تتميز بانخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية والمردودية الاقتصادية إضافة إلى مشاكل أخرى متعلقة بعدم التحكم في التكنولوجيا المستوردة.

الفرع الثاني: حركية الإستثمارات القطاعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

من خلال تحليلنا لحركية توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط، وجدنا بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع العام تنشط في أغلب القطاعات، مع تركيز نشاطاتها أكبر في قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، أما القطاع الفلاحي والصناعي فقد كان الأضعف.

أولا-تطور إستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات بالجزائر: يشير الشكل رقم (3-15) على أن الجزء الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاع الخدمات حيث تم إنشاء 240 ألف مؤسسة خلال الفترة 2003-2018 بنسبة قدرت 57.42%، من عدد المؤسسات المنشأة، والتي تقابلها نسبة 53% بالمائة من المؤسسات المتوقفة والمؤسسات التي أعادة نشاطها. يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 29.58% ثم القطاع الصناعي بحوالي 12% من عدد الإستثمارات الإجمالية الجديدة خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة للإستثمارات القطاع الفلاحي فهي تعتبر الأضعف بنسبة قاربت الـ 2% بالمائة من عدد المؤسسات المنشأة خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (3-15): حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات في الجزائر.

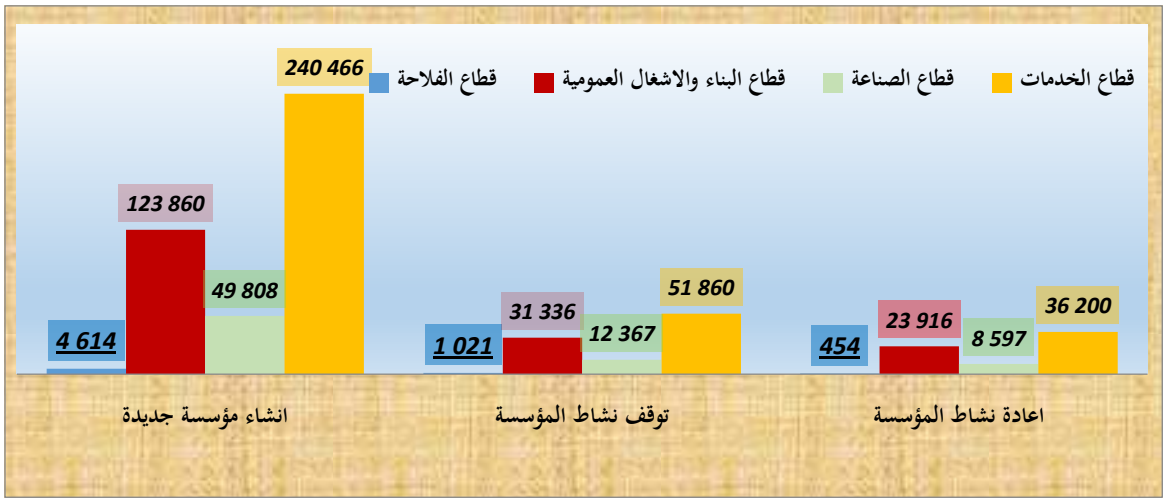

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2003-2018.

بالنسبة لفشل الإستثمارات في هذه القطاعات الرئيسية، فقد تراوحت النسب بين 21% و25% من عدد المؤسسات المنشاة خلال زمن الدراسة بالنسبة للمؤسسات المتوقفة عن النشاط نهائيا. أما المؤسسات المغيرة لنشاطها بفعل فشلها في نشاطاتها السابقة فقد تراوحت النسبة بين 11% و19% من العدد الاستثمارات الجديدة خلال الفترة 2003-2018.

ثانيا-واقع التصنيع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: تتعدد طبيعة وحجم وقوة المؤسسات الاقتصادية ضمن النسيج الصناعي في الجزائر، فهناك مؤسسات كبيرة عمومية أو خاصة لها خبرة طويلة في مجال الاستثمارات، حيث عرفت تلك المؤسسات تحولات وتغيرات جذرية بسبب ما عرفه الاقتصاد الوطني من

إصلاحات كلية وأخرى جزئية في ظل شروط المؤسسات المالية الدولية مند منتصف التسعينيات من القرن الماضي. وفي ظل كل تلك التحولات، فإن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يحظى بإهتمام السلطات العمومية إلا في العقود الأخيرة والتي أدت لإضعاف مردودية الاستثمار بهذا القطاع خاصة في المجال الصناعي، بحيث أن نصيب المؤسسات الصناعية يبقى هو الأضعف أو الأقل إستثمارا، إذا ما قورن بباقي القطاعات الأخرى مثل الخدمات والتجارة والاستيراد والبناء والأشغال العمومية.

الشكل رقم (3-16): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات طابع النشاط الصناعي في الجزائر.

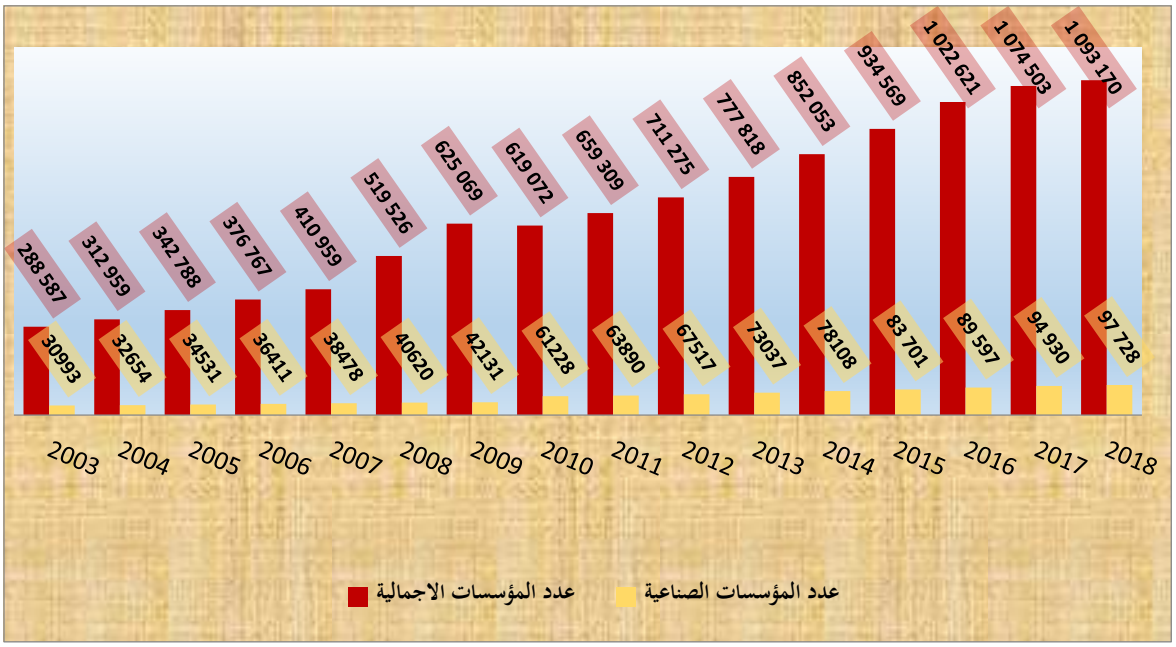

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2003-2018.

من خلال تحليلنا لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع النشاط الصناعي في الجزائر، وجدنا بأن القطاع الصناعي لا يتعدى نسبة النشاط به الـ 10% بالمائة من العدد الإجمالي للإستثمارات بهذه المؤسسات. كما أن معدل نمو المؤسسات الصناعية تراوحت بين 5 و8% سنويا (بمعدل: 4.449 ألف مؤسسة في كل سنة) خلال زمن الدراسة (2003-2018). إذ تعتبر سنة 2010 الأكبر من حيث إستثمارات القطاع الخاص في القطاع الصناعي بالجزائر بنسبة نمو وصل الـ 45% بالمائة (إنشاء حوالي 20 ألف مؤسسة ذات الطابع النشاط الصناعي، ويمكن إرجاع ذلك التوجه الجديد للمستثمرين بفعل توجه الدولة نحو دعم الاقتصاد الوطني بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الجزائر، ومحاولة خلق بدائل إقتصادية من خلال تسهيل الاستثمار بالقطاع الخاص في هذا المجال. وبعد سنة 2014 وجدنا بأن نسبة الاستثمار وصلت إلى حولي 6.000 آلاف مؤسسة سنويا، كما تم إنشاء حوالي 3.000 مؤسسة صناعية جديدة في السداسي الأول لسنة 2018.

إن إستقرار نسبة نمو المؤسسات ذات طابع النشاط الصناعي في كل سنة راجع لتوجه المستثمرين للإستثمار في قطاعات نشاط أخرى غير القطاع الصناعي بفعل عامل المنافسة الكبيرة من الشركات الكبرى سواءا كانت

عمومية أو شركات خاصة، هذا بالإضافة إلى مشاكل أخرى، خاصة منها المتعلقة بالتمويل ووفرة المواد الأولية وضعف الهيكل التصنيعي في الجزائر. كما أن فتح الأسواق الجزائرية للاستثمارات الأجنبية المباشرة سيؤثر حتما إيجابا على تطوير عمل المؤسسات الجزائرية من خلال إكتساب الخبرة والتكنلوجيا وزيادة حجم تنافسيتها، مما سيجعل العملية الإنتاجية أكثر نجاعة واقل مخاطرة، بحيث تسمح تلك العوامل بجلب المستثمرين الخواص إلى هذا القطاع لقلة المخاطرة فيه.

الشكل رقم (3-17): توزيع استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية حسب التخصص لسنة 2017.

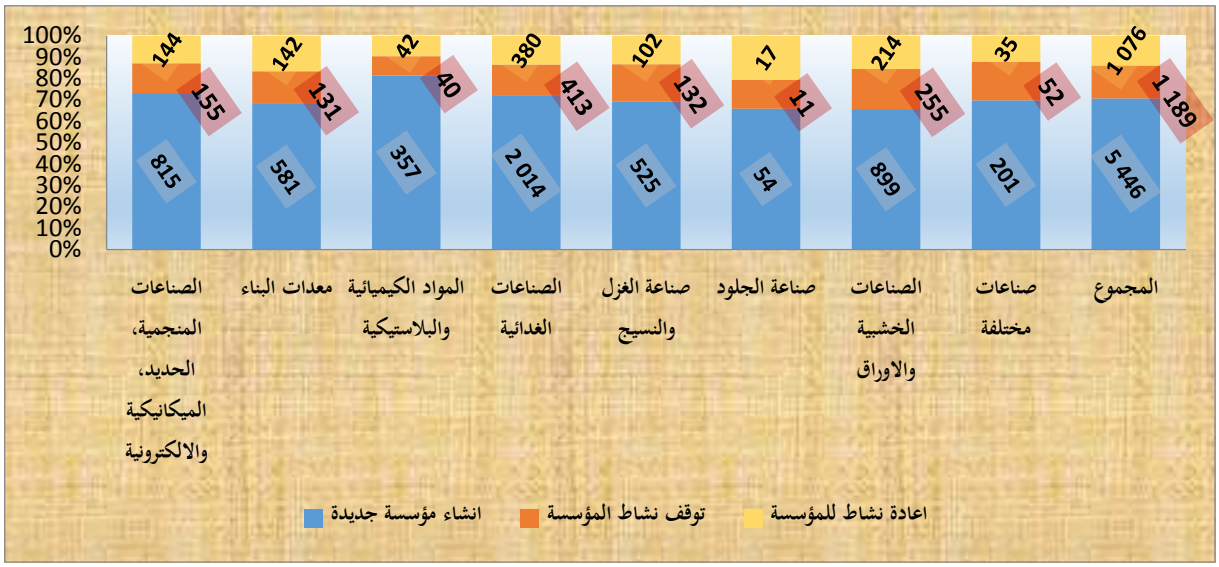

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم لسنة 2017.

من خلال تحليلنا لواقع حركية بعض الصناعات في الجزائر على الرغم من قلتها، إلا أننا وجدنا بأن أغلب المستثمرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوجهون إلى قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 37% من إنشاء مؤسسات الجديدة. بالمقابل نجد أن تقريبا نفس النسبة من فشل الإستثمارات في هذا القطاع في نفس السنة وفي بداية سنة 2018، بحوالي 35% من المؤسسات المتوقفة عن النشاط في مجال الصناعات الغذائية ونفس النسبة للمؤسسات المعادة لنشاطها لتخصصات أخرى أكثر نجاحا، كل هذا يفسر بعدم قدرة تنافسية بعض المؤسسات المتخصصة في هذا القطاع وعدم قدرتها لفرض منتوجها في الأسواق الجزائرية بفعل عامل المنافسة. أما بالنسبة لحركية المؤسسات في صناعة الجلود فهي الأضعف بنسبة قاربت الـ 2% من عدد المستثمرين في القطاع الصناعي. أما بالنسبة للتخصصات الصناعية الأخرى فتراوحت النسب بين 10% و17% من مجموع الإنشاء والتوقف وإعادة النشاط للمؤسسات.

الشكل رقم (3-18): مقارنة توزيع استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية بين سنة 2016-2017.

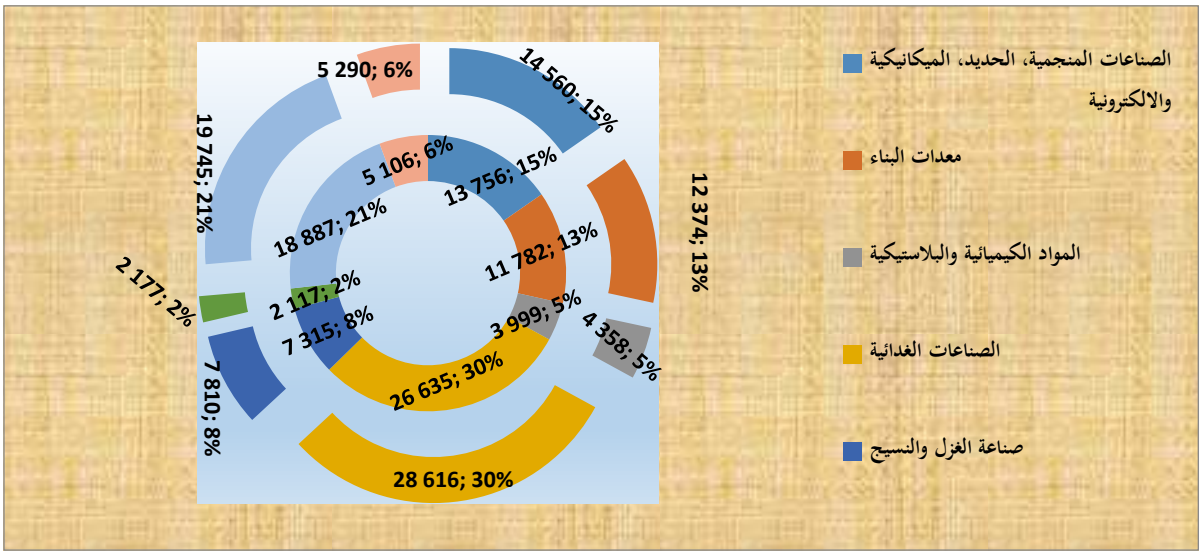

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2016-2017.

من خلال مقارنة مختلف النشاطات الصناعية بين سنة 2016 وبداية سنة 2018 لاحظنا بأن نسبة الزيادة في عدد المؤسسات المتخصصة قاربت الـ 7% في جميع القطاعات، وهو ما يفسر عدم التوجه نحو تخصص معين، إذ يرجع سبب ذلك إلى عدم وجود رؤى واضحة إتجاه القطاع الصناعي بالجزائر الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في الأخير، كشفت مختلف التحليلات والمؤشرات خلال زمن الدراسة، عن ضعف كبير في مستويات الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المنتجة، وضعف مستوى آداءه في النشاط الاقتصادي، وذلك بالرغم من كل المجهودات التي بذلتها ولاتزال تبدلها الجزائر من أجل تشجيع الإستثمار بهذا القطاع، إضافة إلى ذلك، عرفت الاستثمارات المتخصصة عشوائية في إختيار النشاط القطاعي حسب إحتياجات الاقتصادية للبلاد. في المقابل، عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الكثير من المشاكل والعوائق والتي أدت إلى التوقف عن النشاط في الكثير منها، وخاصة في ظل تحرير النشاط التجاري بعد نها تسعينيات القرن الماضي، الذي لم تتبنى معه الدولة إستراتيجية حقيقية وواضحة لدعم المؤسسات من جهة، وحمايتها من جهة أخرى، من خلال دعم المنتوج الوطني أمام المنافسة الأجنبية خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يعتبر فتي بمقارنته مع المنتوج الأجنبي. كما أن النشاط الإقتصادي في الجزائر يتميز بالارسمي في العديد من القطاعات وهو ما أثر بالسلب على عديد المستثمرين الخواص.

ومن خلال الإحصائيات السابقة، تم إيجاد عدم وجود توازن في توزيع الاستثمارات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر ولايات الوطن، وذلك حسب الأقاليم التسعة (09)، فهناك ولايات نموذجية تمثل في نظر المستثمرين وحتى في منظور الحكومة كأقطابا إقتصادية مثل الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة. بينما نجد بعض

الولايات الأخرى الموجودة في أقاليم معينة خاصة منها الصحراوية عدد قليل من الاستثمارات في هذا القطاع، ويعود ذلك إلى تميز في خصائص بعض الولايات بطابعها الإقتصادي والصناعي والفلاحي المتطور نسبيا بمقارنة مع بعض الولايات الأخرى، إضافة إلى وجود بنى تحتية معتبرة ساعدت المؤسسات في نجاحها.

ومن أجل دعم الاستثمار الناجح في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، يجب تبني استراتيجيات واضحة المعالم، من خلال توفر مناخ إقتصادي مستقر من الناحية التشريعية والإدارية وحتى التنظيمية، تكون مبنية على قواعد متينة لتسهيل عمل ونشاط القطاع الخاص في الجزائر وترقيته. كما أن الاستقرار في السياسة الاقتصادية للبلاد سيعمل حتما على تحفيز المستثمرين في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي سيعود حتما بالإيجاب على التنمية في الجزائر.

المطلب الثالث: تقييم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الإقتصاد الكلي الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرجعا أساسيا في دعم النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دور رئيسي في عملية التنمية، ومن هذا المنطلق أصبح الاتجاه العام السائد لدى عديد من الدول إلى تحسين مستوى آداء تلك المؤسسات، من خلال العمل على تنمية قدراتها الإنتاجية لتلك البلدان، منها الجزائر، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على مستوى الاقتصاد المحلي من خلال تفعيل دور المؤسسات التنموي في دعمها لمختلف المؤشرات الاقتصادية للبلاد.

في هذا المطلب، تم التركيز على تحليل مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني في الفترة 1999-2018، من خلال الأقسام الفرعية التالية: الأول، تحليل واقع دعم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنمو الاقتصادي بالجزائر؛ الثاني، تم تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال التطرق لواقع صادرات وواردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عنصرا فاعلا في عملية التنمية الاقتصادية، ومن أجل ذلك أولت الجزائر عناية كبيرة لهذا القطاع من خلال تبني إستراتيجيات هدفت من خلالها إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الإصلاحات، وهو ما مكن العديد من المؤسسات الجزائرية من الاستمرار في عملها، كل ذلك أدى إلى زيادة نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، خاصة في السنوات الأخيرة مقارنة بسابقيها.

أولا–تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر: على الرغم من التحولات في هيكل الناتج المحلي الداخلي الإجمالي الذي عرفته الجزائر، إلا أن قطاع المحروقات لا يزال يلعب الدور الرائد في تحديد مستوياته، بحيث عرف معدلات نمو كبيرة بعد نهاية سنوات التسعينات بفعل الارتفاعات القياسية في أسعار المحروقات، ليعرف بعد ذلك معدلات نمو منخفضة بعد سنة 2014، هذا بالإضافة

إلى أن القطاع عمومي لا يزال يهيمن على أغلب النشاطات الاقتصادية الكبيرة. فالتأثير المطلق نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات على معدل النمو الناتج الداخلي الإجمالي، يعد نتيجة لضعف السياسات المنتهجة في القطاعات الأخرى غير المحروقات خاصة فيما يتعلق بدعم الإستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث أن هذا القطاع لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر، بنسبة تفوق الـ 40%.

إن واقع تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مساهمة القطاع الخاص: بما فيه المؤسسات الكبيرة والتي تمثل القيمة الأصغر مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وجدنا بأنه وصل إلى متوسط نسبة مساهمة بـ 38% بالمائة سنويا. فلقد تم تسجيل مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1999 بمبلغ وصل إلى 1.335 مليار دج بنسبة 41%، حيث أخذ بالارتفاع بنسبة ثابتة طيلة فترة الدراسة. فبالرغم من إنشاء القانون التوجيهي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نهاية سنة 2001 والذي كان يهدف إلى تطوير عمل هذه المؤسسات والرفع من قيمتها المضافة إلا أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الداخلي بقيت تقريبا ثابتة مقارنة بتطور إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (3-19): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

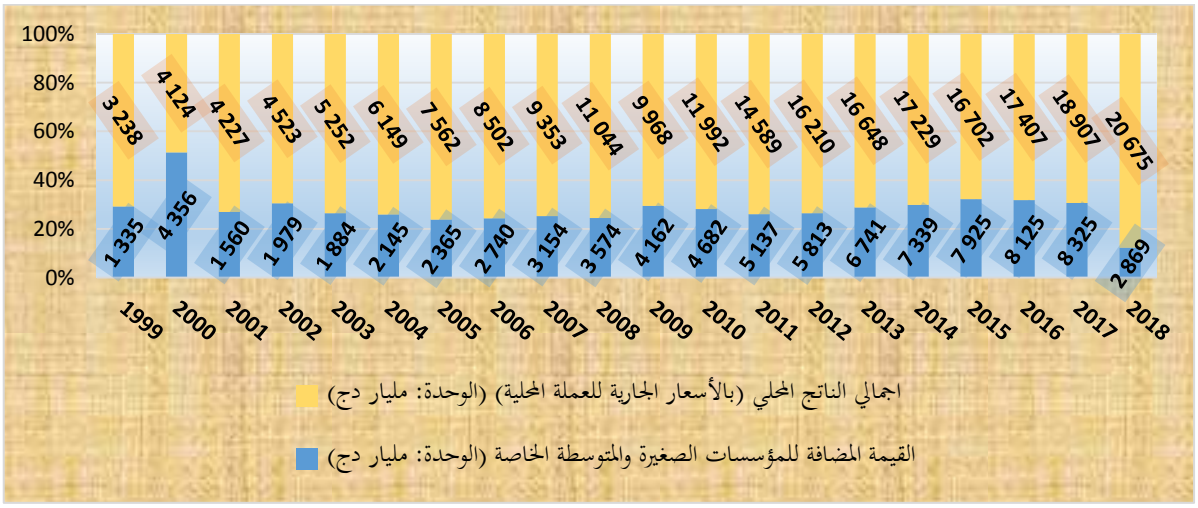

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم؛ معطيات البنك الدولي للمعلومات؛ تقارير بنك الجزائر.

من خلال الشكل رقم (3-19)، وجدنا بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حققت أعلى مستوياتها سنة 2017 أين وصلت مساهمتها في الاقتصاد الوطني إلى حدود الـ 8.325 مليار دينار بنسبة 44%. وفي ظل زيادة الإستثمارات بهذا القطاع والذي وصل إلى 1.074 مليون مؤسسة نهاية نفس السنة، فعلى الرغم من التوقعات القبلية بزيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي بعد سنة 2018، خاصة بعد إنشاء قانون جديد لهذه المؤسسات في جانفي 2017، والذي جاء من أجل تطوير الاستثمارات بهذا القطاع، إلا أن إحصائيات بنك الجزائر للثلاثي الثالث لسنة 2018 جاءت عكس التوقعات، حيث تراجعت نسبة مساهمة القطاع

الخاص إلى 2.689 مليار دينار جزائري والذي يمثل نسبة 13% بالمائة من الناتج المحلي، كل ذلك يرجع سببه إلى السياسات الحكومية الغير مستقرة خلال تلك الفترة.

بعد سنة 2015، لاحظنا زيادة معتبرة في نسبة المساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الداخلي، بحيث ترجع نتائجها لتأثيرات أزمت إنخفاض أسعار المحروقات في نهاية سنة 2014، وهو ما أدى إلى تراجع في المداخيل الوطنية من العملة الصعبة، في مقابل ذلك تبنت الجزائر سياسات داعمة للإستثمار خارج قطاع المحروقات من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما ساهم بشكل مباشر في زيادة إرتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام.

رغم تبني سياسات داعمة للاستثمار خارج قطاع المحروقات، والتي لم تكن فعالة حتى الآن، فخلال 20 سنة فقط سجلنا نمو مساهمتها الذي لن يزيد عن 10% بالمائة بين سنتي 1999-2018 وهي نسبة ضعيفة جدا، وهذا ما يثبت تبعية الاقتصاد الجزائري لعائدات المحروقات.

الشكل رقم (3-20): نمو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيراتها على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر.

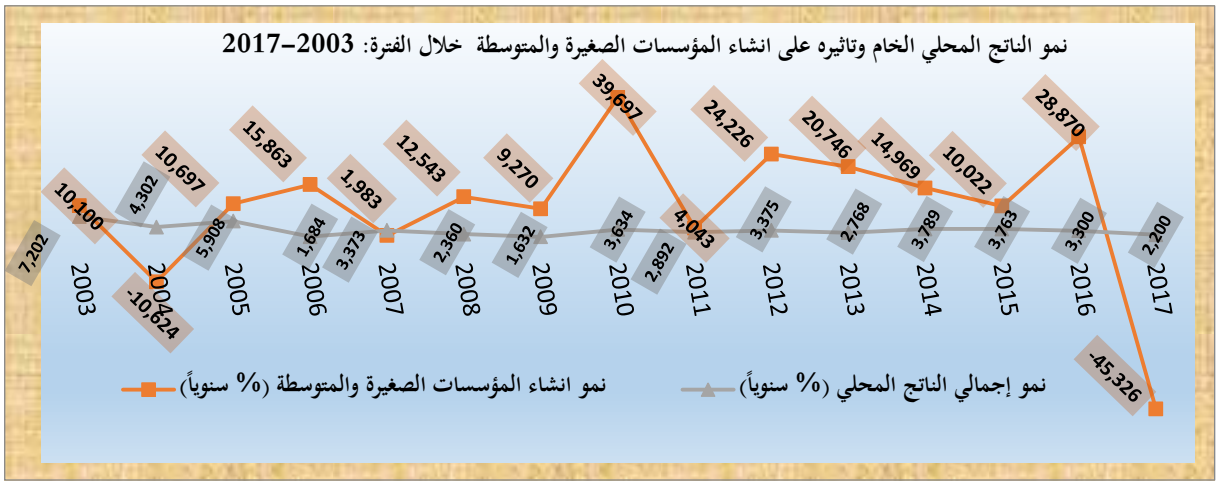

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم؛ معطيات البنك الدولي للمعلومات؛ تقارير بنك الجزائر.

من خلال الشكل رقم (3-20)، تبين لنا بأن نمو إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر له إرتباط مباشر بنمو الناتج المحلي الداخلي، كما أن العلاقة متبادلة في الاتجاهين، بحيث أن نمو إجمالي الناتج المحلي، يؤدي إلى زيادة في مستوى الإنفاق العام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعكس صحيح. كما أن زيادة حجم أو عدد المؤسسات سيؤدي حتما لزيادة في حجم الإنتاج وبالتالي زيادة في حجم الناتج المحلي الداخلي.

ثانيا-تطور القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب القطاعات في الجزائر:

فبالرغم من الارتفاع النسبي في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2018 والذي يرجع سببه إلى العائدات النفطية، إلا أن مردودية الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقي ضعيفا وغير متوازن فيما بين قطاعات النشاط الإقتصادية.

من خلال الشكل رقم (3-21)، وجدنا بأن النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات يتمثل في قطاع الخدمات من خلال متغيري التجارة والتوزيع، اللذين يمثلان نسبة نمو متوسط بـ 27% سنويا من مجموع القطاعات، حيث أرتفعت هذه النسبة من 478.4 مليار دينار سنة 2001 إلى 2.341 مليار دينار سنة 2016، أي بنسبة ارتفاع قدرت بـ 390% خلال 16 سنة. ينما مثلت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الداخلي بنسبة إرتفاع سنوية قدرت بـ حوالي 22% خلال نفس الفترة، وهذا يرجع لما تتوفر عليه الجزائر من مقومات فلاحية بإمتياز (412 مليار دج سنة 2001 مقابل 2.140 مليار دج سنة 2016). كما أن قطاع الأشغال العمومي أستحوذ على نسبة أكبر من خلال نمو سنوي قدر بـ 21% (320 مليار دج سنة 2001 يقابله: 1.990 مليار دج سنة 2016). أما بالنسبة لقطاع النقل والاتصالات فقد شمل نمو سنوي قدر بـ 20% (341 مليار دج سنة 2001 يقابله: 1.797 مليار دج سنة 2016).

الشكل رقم (3-21): تطور القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات.

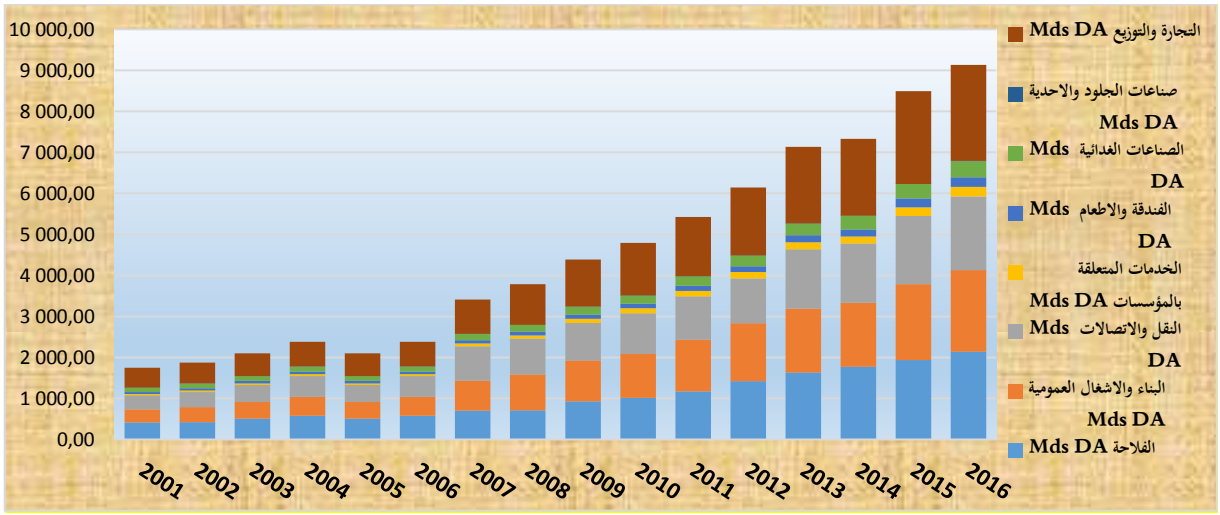

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم؛ تقارير بنك الجزائر.

أما بالنسبة للقطاع الصناعي، فلقد كانت نسبة مساهمته الأضعف مقارنة بالقطاعات الأخرى، بحيث بلغ متوسط نموه السنوي 6% في الصناعات الغذائية (112 مليار دج سنة 2001 مقابل 390 مليار دج سنة 2016) و0.1% بالمائة في صناعة الجلود (2.2 مليار دج سنة 2001 مقابل 2.83 مليار دج سنة 2016)، فعلى الرغم أن

من هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، إلا أن هذا القطاع لا يزال بعيدا في تكوينه للقيمة المثلى لدعم الإنتاج الوطني. كل ذلك يرجع لعزوف المستثمرين في هذا المجال بالنظر إلى الظروف الغير ملائمة والمناخ الغير مستقر للإستثمار الذي يمتاز بعامل المخاطرة. كما أن قطاع الخدمات المتعلقة بالمؤسسات والفندقة والإطعام، لم تتعدى نسبة نموهم الـ 4% بالمائة من مجمل القطاعات (79 مليار دج سنة 2001 يقابله: 469 مليار دج سنة 2016).

عن أسباب ضعف إستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي بالجزائر، إضافة إلى ضعف مستوى آداء بعض المؤسسات بهذا القطاع، يرجع أساسا إلى الاختلالات الكبيرة الحاصلة في القطاع خلال الفترات السابقة، خاصة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات القرن الماضي والذي أدت بانهيار الاقتصاد الجزائري، وذلك بهدم جميع البنى التحتية للهيكل الصناعي، إضافة إلى أن السياسات المنتهجة من طرف السلطات خلال تلك المرحلة وإنفتاحها أكثر على الأسواق مع بقاء الهيكل الصناعي معتمدا فقط على ما تم إنجازه في فترات ما بعد الاستقلال، تدل على أن الجزائر لم تتبنى أي إستراتيجية واضحة المعالم إتجاه هذا القطاع، ما عدا محاولاتها لتبني إستراتيجية التصنيع في مجال صناعة السيارات، والتي لا تزال غير ناجعة حاليا.

ثالثا–مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: تتمثل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الداخلي الخام في الجزائر، من خلال توفيرها لمناصب شغل، والتي تزيد من رفع مستوى الطلب الكلي على مختلف السلع الاستهلاكية في البلاد، هذا بالإضافة إلى زيادة دخل الأفراد في المجتمع، بحيث يذهب جزء من تلك المداخيل مباشرة للاستهلاك، أما الجزء المتبقي فيوجه للإدخار ومن تم إلى الاستثمار. فلقد تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على إختلاف أنواعها عمومية أو خاصة من خلق مناصب عمل كثيرة، أدت إلى زيادة في حجم مداخيل الافراد.

تشير الإحصائيات أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في خلق مناصب شغل عرف تطورا من سنة إلى أخرى خاصة خلال الفترة 2001-2018، حيث وصل عدد العاملين في هذا القطاع بجميع فروعه إلى 2.690.246 منصب عمل دائم وهو ما يعادل حوالي 98% بالمائة من إجمالي الموظفين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونسبة 22 % بالمائة من العمالة الإجمالية في الجزائر.

الشكل رقم (3-22): تطور مناصب الشغل بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

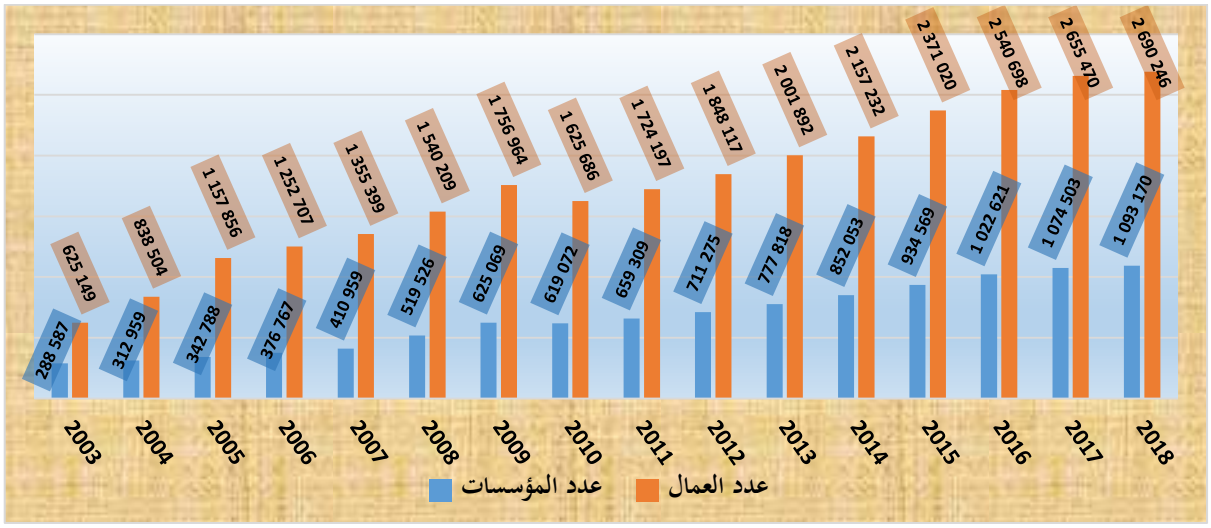

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2003-2018.

من خلال الشكل رقم (3-22)، وجدنا بأن عدد مناصب الشغل التي تم استحداثها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2003 قدرت بـ 625.149 ألف منصب شغل، لتصل خلال السداسي الأول من سنة 2018 إلى حوالي مليونين وسبعة مائة ألف منصب شغل، أي بنسبة زيادة قدرها 330 % خلال الفترة محل دراسة، والتي قابلتها نمو في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسط قدرت بحوالي 800 ألف مؤسسة جديدة خلال نفس فترة.

الزيادة الجد معتبرة سواءا من جهة إنشاء المؤسسات أو مستوى خلقها للعمالة بشكل عام، لا تعكس فعالية تلك المؤسسات في دعم التنمية من خلال خفض معدلات البطالة، بحيث أن مقارنة تطور عدد المؤسسات مع تطور عدد مناصب الشغل المحققة، والتي أعطت معدل عاملين لكل مؤسسة يكون دليل على ضعف فعالية تلك المؤسسات في نشاطاتها الإقتصادية.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية خارج قطاع المحروقات:

ترتبط الصادرات بحجم سوق الإنتاج المحلي والدولي، بحيث كلما زاد حجم السوق إضطرت مختلف المؤسسات الاقتصادية إلى مضاعفة عملية الإنتاج قصد تغطية السوق، بحيث أن تحقيق الاكتفاء الذاتي يعتبر عامل أساسي في العملية التصديرية.

لقد عمل القائمين على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر على محاولة تطوير الجوانب المالية والتقنية من خلال تقديمهم لمختلف التسهيلات الإدارية والجبائية بغرض النهوض بهذا القطاع في الجزائر بالنظر إلى ما يمتلكه من مؤهلات كبيرة وهامة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بتنويع الصادرات ومحاولة التقليل من فاتورة الواردات، خاصة تلك المنتوجات التي يمكن إنتاجها محليا. فبالرغم من الفائض في الميزان

التجاري التي حققته الجزائر خلال فترة ما قبل سنة 2014، إلا أن الاقتصاد الجزائري يبقى هش بسبب اعتماده الكلي على عائدات المحروقات.

أولا-واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: على الرغم من كل المحاولات والمجهودات التي بذلتها ولا تزال تبذلها الحكومة من أجل تقليص تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات إلا أنها لم تصل إلى مستوى التطلعات، حيث لم تتعدى صادرات القطاع الخاص الـ 2 مليار دولار، حيث يستحوذ قطاع المحروقات على النسبة الأكبر من صادرات البلاد حاليا 97% بالمائة.

بلغ النمو السنوي لإجمالي الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خلال زمن الدراسة 2003-2018 متوسط سنوي قدر بـ 1.601.214 مليار دولار، كما سجلت الصادرات أدنى قيمة لها قدرت بأقل من 734 مليون دولار سنة 2003، فلقد تميزت هذه الفترة بضعف العملية الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري نتيجة الظروف الغير مستقرة التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، والتي تميزت بانهيار كلي للمنشآت الاقتصادية القاعدية، وهو ما أدى إلى ضعف الهيكل الاقتصادي الجزائري واعتماده بدرجة اكبر على الاستيراد، وهذا ما يفسر ضعف الصادرات خلال تلك المرحلة، بينما سجلت أعلى قيمة مشاهدة في نهاية سنة 2013، حيث قدرت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بـ 2.810 مليار دولار بفعل ارتفاع أسعار المحروقات في تلك المرحلة وزيادة في حجم الاستثمارات العمومية والذي ساعد بشكل مباشر المؤسسات الاقتصادية على تنمية قدراتها الإنتاجية والمساهمة بشكل أكبر في العملية التصديرية. بعد سنة 2014 بدأت قيمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات بالانخفاض لتصل إلى 1.899 مليار دولار نهاية سنة 2017 و1.312 مليار دولار في الثلاثي الثالث من سنة 2018، حيث يرجع ذلك للتغيرات الاقتصادية الحاصلة بعد أزمة انهيار المحروقات في نهاية سنة 2014 وتضرر الاقتصاد الوطني بفعل الإجراءات التي تعاقبت ذلك، وهذا ما أثر سلبا على الاستثمارات الخاصة وتقليص حجم صادراتها. كما أن توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعمل في الاستيراد كان له الانعكاس السلبي على تقليص حجم الصادرات لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (3-23): تطور الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

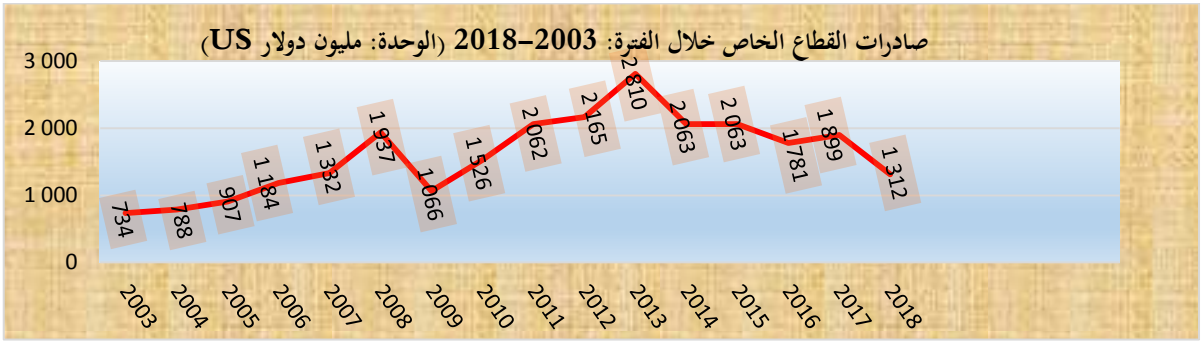

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2003-2018.

هناك عامل آخر ساعد في التأثير على حجم الصادرات وتفاقم حجم الفجوة ما بين القطاعات الاقتصادية هو الاعتماد المطلق والتبعية المطلقة للمؤسسات الجزائرية سواء كانت عمومية أو خاصة، كبيرة أو متوسطة وصغيرة لاستيراد المواد الأولية والمدخلات، إذ أن هذا التفاوت في مستويات التبعية يختلف من مؤسسة إلى أخرى، بحيث أدى هذا الوضع إلى حدوث زيادة معتبرة في الواردات واختفاء جزء كبير من النسيج الصناعي إضافة لتغير طبيعة نشاط العديد من المؤسسات العاملة في قطاع الإنتاج.

بفعل إستمرار أزمة أسعار المحروقات حاليا، تحاول الجزائر دعم الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال برامج الدعم الذي تقدمه للشركات المصدرة، إضافة إلى إجراءات أخرى تدعم التجارة الخارجية من خلال تفعيل عمل الصندوق الوطني الخاص لترقية الصادرات، من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض وكذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات في الخارج. وتقوم كل تلك السياسات المنتهجة أساسا على وضع مختلف التسهيلات التي من شأنها جعل إجراءات التصدير أكثر سلاسة ونجاعة وذلك من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

تشير أغلب الإحصائيات المتعلقة بالتصدير إلى تدني مستويات الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، كما ان اغلبها يشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، لذلك استوجب على الجزائر التوجه نحو منح إمتيازات اكبر لهذا القطاع، إضافة إلى مرافقتها في العملية التصديرية قصد تشجيعها على زيادة صادراتها، خاصة وان السلطات الحكومية لها خبرة وعلاقات مع العديد من الدول والتي قد تساعد بها المؤسسات في الولوج إلى مختلف الأسواق العالمية خاصة منها الأسواق العربية والإفريقية بحكم موقعها الجغرافي والعلاقات التاريخية بين شعوب المنطقة، والتي تعد السبيل الأنجع لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: واقع الواردات خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من خلال نتائج التحليل السابقة تدل، والتي تدل على محدودية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم الصادرات وبالتالي عدم تخفيف العبء في العجز بالميزان التجاري في الجزائر، من خلال توجه أغلب المستثمرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توجيه مداخيلهم نحو استيراد سلع يمكن إنتاجها محليا.

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة بارزة من خلال نسب مساهمتها في الاستيراد والتي عرفت معدلات نمو ملحوظة خاصة خلال الفترة 2003-2007، أين يرجع ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية للجزائر من خلال الارتفاعات القياسية لأسعار المحروقات والذي أثر إيجابا على زيادة حجم الواردات، فبعدما كانت قيمة الواردات 13.535 مليار دولار سنة 2003 والذي ترجع أسبابه لهشاشة الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينيات، حدث ارتفاع قياسي خلال خمسة سنوات ليصل سنة 2007 إلى حوالي 59.518 مليار دولار، بفعل إرتفاع إحتياطات الجزائر من العملة الصعبة.

الشكل رقم (3-24): تطور الواردات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

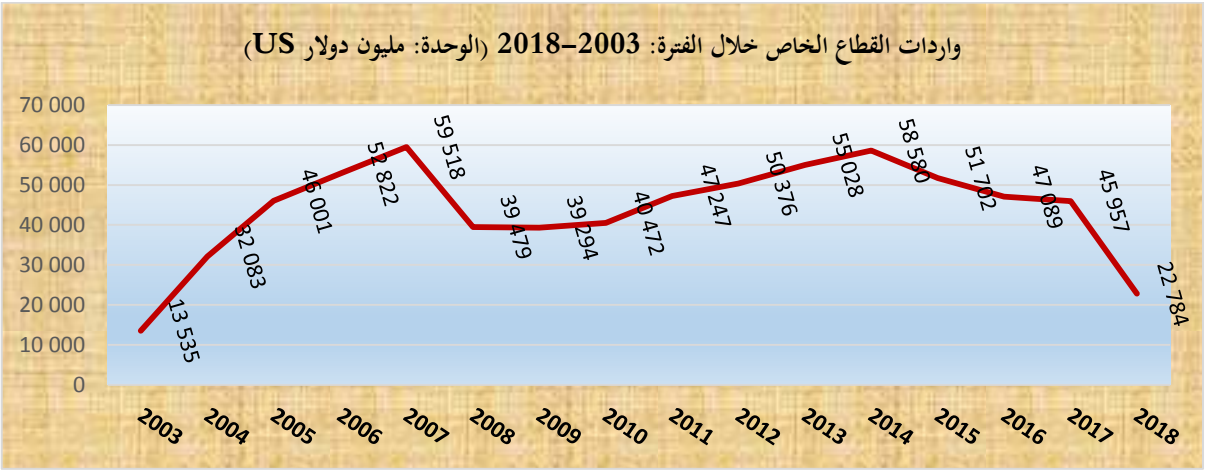

المصدر: من إعداد الطالب، انطلاقا من التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2003-2018.

بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، تراجعت واردات الجزائر بنسبة كبيرة بفعل تأثيرات الأزمة سلبيا على إحتياطات الجزائر من المحروقات، حيث تناقصت لتصل 39.294 مليار دولار سنة 2009، لتعاود بعد ذلك في الارتفاع بفعل تبني الجزائر لسياسات داعمة لخلق بديل اقتصادي لمواجهة تلك الأزمة، حيث أرتفعت فاتورة الواردات إلى 58.580 مليار دولار في نهاية سنة 2014. وبفعل دخول الجزائر في أزمة اقتصادية بفعل الانهيار الكبير في أسعار المحروقات في تلك الفترة، تبنت الجزائر سياسات أخرى احترازية لمواجهة الأزمة من خلال حظر بعض المنتوجات المستوردة، إضافة إلى تبني سياسة عامة تقشفية، وهو ما يفسر عودة فاتورة الاستيراد للانخفاض مرة أخرى لتصل إلى 45.957 مليار دولار سنة 2017 و22.784 مليار دولار في الثلاثي الثاني من سنة 2018.

من خلال تحليلنا لواقع إستيراد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نجد بأن فاتورة الواردات تخضع إلى ديناميكية وحركية أسعار المحروقات والتي تعمل على التحكم في إحتياطات الصرف من العملة الصعبة، فكلما أرتفعت الاحتياطات كان هناك إنفتاح نحو الاستيراد، وكلما أنخفضت الاحتياطات بفعل حدوث أزمات عالمية في هذا القطاع كان هناك أكثر حزم اتجاه الاستيراد من خلال وضع قوانين (قوانين المالية) أكثر لكبحه. كما ان تحليل مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، خاصة تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية، أثبتت فشل سياسة التنويع الاقتصادي المنتهجة من طرف الحكومة، وذلك من خلال بقائها لتبعية المحروقات.

في نهاية المطلب، وجدنا بأن نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري تبقى ضعيفة جدا، وذلك بفعل إعتماد الاقتصاد الجزائري على العوائد النفطية، كما أن محددات الإنتاج في الجزائر يتحدد بنسبة كبيرة عن طريق عوامل خارجية خارجة عن سيطرتها، وهو ما ساهم بشكل مباشر في كسر العملية الإنتاجية بالبلاد، من خلال تهميش الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم تبني إجراءات فعالة لدعم ومرافقة هذه المؤسسات، وذلك من أجل رفع مستوى مساهمتها في الاقتصاد الجزائري. كل تلك السياسات عكست قوة

الحكومة في السيطرة على النشاطات الاقتصادية في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستثمار، وهو ما أثر بالسلب على الإستثمارات في القطاع الخاص خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

كما أن ضعف مردودية الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أثر بشكل سلبي على حجم صادرات هذا القطاع خارج المحروقات بالجزائر، إذ ان تواضع حجم الصادرات الصناعية الجزائرية يدل على ضعف تبني الحكومة الجزائرية سياسة ما يعرف بإحلال الواردات أو بدائل الواردات، من خلال منحها لبعض الامتيازات والتي انعكست سلبا على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال التصدير والاستيراد، وذلك من خلال البيروقراطية الممارسة إتجاه منح تلك الامتيازات للمؤسسات، وإحتكار البعض منها للأسواق الخارجية، إذ أن كل العوامل السالفة الذكر ساهمة في ضعف مساهمة تلك المؤسسات في الناتج المحلي الداخلي الخام.

وفي ختام هذا المبحث، نستنتج بأن الإستراتيجيات الاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر قد شجعت على بناء المؤسسات الاقتصادية العمومية الكبيرة بالدرجة الأولى، أما القطاع الخاص المتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لم يحظى بالاهتمام اللازم. ولقد أتت مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر تدريجيا مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي لدفع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينه من تفعيل دوره الإقتصادي بالجزائر.

إن برامج الدعم الحكومية المنشأة في الجزائر لم تكن متوازنة، سواءا بدعمها المالي والمادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والإداري من خلال مرافقة مختلف الهياكل الحكومية لها، من جهة أخرى، فلقد كرست أغلب تلك الهياكل لاستحداث الأطر القانونية والتنظيمية وإنشاء هيئات وطنية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع إستراتيجيات لتدعيمها والاهتمام بأنشطة البحث والتطوير، كل ذلك يأتي على حساب توفير الظروف التنظيمية الحقيقية المساعدة فعليا على الإبداع والابتكار لتحقيق نمو أفضل لهذه المؤسسات من جهة وتفعيل دورها الاقتصادي من جهة أخرى.

في ظل كل هذه المشاكل أصبح من الضروري جدا تبني إصلاحات اقتصادية أخرى من خلال نقل بعض التجارب الدولية الناجحة ومحاولة تطبيقها على الاقتصاد الجزائري، وذلك مع مراعات خصائص المنظومة الإنتاجية للبلد. حيث تعتبر التجمعات الصناعية الحديثة كحل من الحلول الواجب تطبيقها، وذلك من أجل تطوير ورفع حجم تنافسية الاقتصاد الوطني من جهة، وحماية المستثمرين خاصة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة على المستويين المحلي والدولي من جهة أخرى.

المبحث الثاني: التأصيل النظري للمقاربات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي المنهج والنماذج

تعتمد العديد من الدراسات التطبيقية في مجال الاقتصاد الكلي على أدوات الإقتصاد القياسي من أجل إختبار مدى توافق النظرية الاقتصادية مع الواقع الاقتصادي لكل بلد، وعلى هذا الأساس سوف نحاول من خلال هذا المبحث، التطرق لأهم المحاور المتعلقة بنموذج الاقتصاد القياسي المتبع في عملية التحليل الديناميكي والتي تشتمل على بعض النماذج القياسية الديناميكية وتطبيقاتها، إضافة إلى نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) المستخدمة في تقديرها، بحيث تم إستعمال هذه النماذج بالنظر إلى التقارب في الخصائص والمميزات الفردية بين المتغيرات محل الدراسة. كما أن هذه الأنواع من النماذج الخاصة بالاقتصاد الكلي تساعد على دراسة العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما تساعد على تفسير وتحليل الظاهرة المدروسة.

هذه الدراسة تبنت إستعمال هذا النوع من النماذج كون هذا العمل يخص مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التي تتقارب فيما بينها من حيث الآداء والتكامل. فلقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية هي: تحديد أساليب التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية العشوائية أولا، أما المطلب الثاني، فقد تم شرح بعض النماذج القياسية الديناميكية وتطبيقاتها، وفي المطلب الأخير تم التعريف بالإطار القياسي المتبع لتحليل معطيات البانل (Panel Data).

المطلب الأول: أساليب التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية العشوائية

بغية تحليل أي ظاهرة إقتصادية لابد من تحويل النموذج الاقتصادي إلى نموذج قياسي يعكس مختلف خصائص تلك الظاهرة، ومنه ظهرت العديد من المنهجيات القياسية تحاول تقويم العلاقة الديناميكية للظاهرة مستخدمة عدة طرق لتقدير معلمات النماذج، ويعد تحليل السلاسل الزمنية خطوة مهمة قبل البدء في تقدير واختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية للتأكد من استقراريتها ومعرفة الخصائص الإحصائية لها، والذي يتعامل مع طريق المربعات الصغرى العادية، ويفترض سكون تلك المتغيرات والذي قليلا ما يحصل في السلاسل الزمنية الاقتصادية، وتكون بيانات السلسلة مستقرة عندما تكون متوسطاتها وتباينها ثابت مع الزمن أي[1]:

-ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E\ (Y_t) = U$

-ثبات التباين عبر الزمن $VAR\ (Y_t) = E\ (Y_t - U)^2 = \delta^2$

-أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمد ا على الفجوة الزمنية (k) بين القيمتين Y_t و Y_{t-k} وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير $Y_k = E\ ((Y_t - U)\ (Y_{t+k} - U))$ حيث: U تمثل الوسط الحسابي، δ^2 تمثل التباين، Y_k تمثل معامل التغاير، وهي ثابتة.

[1] علال بن ثابت، جلال سويح، إختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986-2015، مجلة دراسات، العدد 29، الجزائر، مارس2017، ص34.

وفي حالة كون السلسلة غير مستقرة تظهر لنا مشكلة الانحدار الزائف ومن المؤشرات التي يستدل بها فهي وجود معامل التحديد كبير والذي لا يعكس حقيقة العلاقة الاقتصادية، وإنما يدل على ارتباط الاتجاهات العامة للمتغيرات، وصغر إحصائية "داربن واتسون" والتي تبين وجود بواقي غير ساكنة، ويتم معالجة ذلك عن طريق الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة للتأكد من استقرارية تلك المتغيرات وتحديد درجة تكاملها، ومن أكثر الاختبارات دقة نجد اختبار "ديكي فولر" والذي يساعد على إيجاد العلاقة التي تربط المتغيرات في المدى الطويل، وعليه يمكن تلخيص خطوات تحليل السلاسل الزمنية باستعمال أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

في هذا القسم الفرعي، تم تحديد الجوانب النظرية لتحليل السلاسل الزمنية وعلاقة التكامل بين مختلف متغيرات الدراسة من خلال: أولا، اختبارات الاستقرارية وذلك من خلال اختبارات الديكي فولر؛ ثانيا، من خلال تحديد علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات من خلال اختباري انجل جرانجر وجوهانسون؛ ثالثا، دراسة السببية من خلال اختبار جرانجر؛ وفي الأخير، تم التطرق إلى بعض النماذج القياسية وتطبيقاتها.

الفرع الأول: إختبار الاستقرارية Unit Root Test

يقوم تحليل الإنحدار الذي يتضمن بيانات السلاسل الزمنية، على إفتراض أساسي هو أن السلاسل الزمنية قيد الدراسة ثابتة .وبصفة عامة، تكون السلاسل الزمنية ثابتة إذا كان متوسط القيم وتباينها ثابتا عبر الزمن، وأن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على فقط على المسافة أو الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للمزمن الذي يحسب عند التغاير[1].

في حالة كون السلسلة الزمنية غير مستقرة، ولمعالجة ذلك يتم الاستعانة باختبار"جذر الوحدة" للتأكد من سكون السلسلة وتحديد درجة تكاملها، وتتصف السلسلة الساكنة بأنها متكاملة من الدرجة صفر عند المستوى ويرمز لذلك بـ $I(0)$، وفي حال اللجوء إلى إجراء الفروق الأولى لتسكين السلسلة فعند ذلك توصف السلسلة بأنها متكاملة من الدرجة الأولى وترمز لها بـ $I(1)$، ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أنه يتم الاعتماد على إختبارين، وهما اختبار "ديكي فولر الموسع"، واختبار "فيليب بيرون"، لاختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة.

أولا–إختبار ديكي فولر Dickey-Fulle: يعتمد اختبار الديكي فولر على افتراض وجود نموذج انحداري من الشكل $AR(1)$ لسلسلة أحادية وحسب قيم ρ، والتي يمكن من خلالها ان نميز بين ثلاثة حالات[2]:

- $|\rho| < 1$: السلسلة مستقرة، Y_tوالمشاهدات الحالية لها وزن اكبر من المشاهدات الماضية.
- $|\rho| = 1$: السلسلة غير مستقرة، Y_t والمشاهدات الحالية والمشاهدات الماضية تلعب نفس الدور (أي لها نفس الوزن) وبالتالي يجب تحديد درجة التكامل.

[1] Damodar Gujarati, 2011, Econometrics by Example, Palgrave Macmillan, 1st Edition, 2011, P.216

[2] Géorger Bresson & Alain Pirotte, Econométrie Des Séries Temporelles - Théorie Et Applications-Presses Universitaires De France, Paris, 1995, P.419.

- $|\rho| > 1$: السلسلة غير مستقرة، Y_t وتباينها يزداد بشكل أسي مع الزمن t، والمشاهدات الماضية لها ترجيح اكبر من المشاهدات الحالية.

وبناءا على الحالات الثلاثة المتوصل اليها، يمكن الاختيار بين استخدام ديكي فولر البسيط أو بصيغته الموسعة.

أ-إختبار ديكي فولر البسيط: قدم كل من ديكي فولر اختبار الصيغة المبسطة لاختبار جدور الوحدة الحامل لا سيما حالة ما اذا كان $\rho = 1$، والقائمة على اختبار فرضيتين، من حيث تنص فرضية العدم $H_0: |\rho| = 1$ على ان للمتغير مسار عشوائي، بينما تنص الفرضية $H_0: |\rho| < 1$ على ان المتغير مستقر[1].

يتطلب اختبار ديكي فولر البسيط، تقدير ثلاثة نماذج تمكن من الكشف على كل من: جدر الوحدة للسلسلة Y_t، اختبار الثابت والاتجاه العام معا، وتشمل هذه النماذج الثلاثة الاشكال التالية[2]:

$$\Delta Y_t = \hat{\lambda} Y_{t-1} + \hat{\varepsilon}_t \dots\dots\dots\dots\dots 1 \quad \text{بحيث: } \hat{\lambda} = \hat{\rho} - 1$$

$$\Delta Y_t = \tilde{\alpha} + \tilde{\lambda} Y_{t-1} + \tilde{\varepsilon}_t \dots\dots\dots\dots\dots 2 \quad \text{بحيث: } \tilde{\lambda} = \tilde{\rho} - 1$$

$$\Delta Y_t = \bar{\alpha} + \bar{\beta} T + \bar{\lambda} Y_{t-1} + \hat{\varepsilon_t} \dots\dots\dots\dots\dots 3 \quad \text{بحيث : } \bar{\lambda} = \bar{\rho} - 1$$

ولتسهيل عملية التقدير، تستعمل طريقة المربعات الصغرى (MCO) لاختبار فرضية العدم للنماذج الثلاثة، حيث يتم مقارنة قيمة t ستيودنت بالقيمة الحرجة لجداول ديكي فولر. مع التنويه بان صلاحية هذا الاختبار تبقى محصورة فقط في حالة وجود انحدار خطي من الدرجة الأولى $AR(1)$[3].

ب-إختبار ديكي فولر الموسع: يعتمد إختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fulle، في دراسة إستقرارية السلسلة على ثلاث نماذج مختلفة ويتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى كما يلي[4]:

- **النموذج الرابع**: $\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$ لا تحتوي لا على حد ثابت لا على اتجاه زمني، تحت اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{pmatrix} H_0 & : \lambda = 0 \quad \rho = 0 \\ H_1 & : \lambda \neq 0 ، \rho \neq 0 \end{pmatrix} \dots\dots\dots\dots (1)$$

- **النموذج الخامس**: $\Delta Y_t = \alpha + \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$ تحتوي على ثابت ولكن بدون إتجاه زمني، تحت اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{pmatrix} H_0 & : \lambda = 0 \quad \rho = 1 \quad \alpha = 0 \\ H_1 & : \lambda \neq 0 ، \rho \neq 1 \quad \alpha \neq 0 \end{pmatrix} \dots\dots\dots\dots (2)$$

[1] Anindya Banerjee and al, Co-Integration, Error Correction, And The Econometric Analysis Of Non-Stationary Data, Oxford University Press, Oxford England, First Published, 2003, P.100.
[2] Géorger Bresson & Alain Pirotte, Op.Cit., P.420.
[3] Gangadharrao S. Maddala, Introduction To Econometrics, Macmillan Publishing Company, New York, Second Edition, 1992, P582-583.
[4] Géorger Bresson & Alain Pirotte, Op.Cit., P.422.

- النموذج السادس: $\Delta Y_t = \alpha + \beta_t \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k \rho_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$ تحتوي على ثابت واتجاه زمني، تحت اختبار الفرضية التالية:

$$\begin{pmatrix} H_0 & : \lambda = 0 \quad \rho = 1 \quad \alpha = 0 \quad \beta = 0 \\ H_1 & : \lambda \neq 0 ، \rho \neq 1 \quad \alpha \neq 0 \quad \beta \neq 0 \end{pmatrix} \dots\dots\dots\dots (3)$$

إن حدود الخطأ في النماذج الثلاث هي حدود الخطأ والتي تتصف بالضوضاء البيضاء وتتميز بالخواص المرغوبة، فإذا كان حد الخطأ يعاني من الارتباط الذاتي، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطئة (متأخرة زمنيا) وتصبح معادلة الانحدار لهذا الاختبار على النحو التالي[1]:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 T + \lambda Y_{t-1} + \sum_1^k \rho_j \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

وهذا الإختبار يدعى إختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey-Fuller، ويصبح حد الخطأ غير مرتبط ذاتيا ويتميز بالخصائص المرغوبة (White Noise)، أما لتحديد طول الفجوات الزمنية (k) المناسبة يتم الإستعانة عادة بمعايير مثل: Akaike info Criterion (AIC)، Criterion Schwartz info(SC) ويتم إختيار أقل قيمة لهذين المعيارين، ويتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى حيث يتم إختبار الفرضيتين[2]:

$$\begin{pmatrix} H_0 & : \lambda = 0 \quad \rho = 1 \\ H_1 & : \lambda \neq 0 \quad \rho \neq 1 \end{pmatrix} \dots\dots\dots\dots (4)$$

إذا كان إختبار جذر الوحدة أقل من القيمة الجدولية فإن فرضية العدم مقبولة وهذا يعني وجود جذر وحدوي، وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة، ونقوم باختبار الفروق الأولى للسلسلة $\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}$ ونقول أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى I (1)، وإذا قبلنا الفرض العدم أن السلاسل غير ساكنة نقوم بإجراء الفرق الثاني للسلسلة $\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}$ ونختبر مرة أخرى الفرضية وهكذا.

وإذا تبين أن القيمة المحسوبة لإختبار جذر الوحدة أكبر من القيمة الجدولية لـ (ADF)، عند مستوى معنوية يتم تحديده، فإننا نرفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة للسلسلة وقبول الفرضية البديلة وتكون السلسلة الأصلية تتمتع بالسكون ومن الرتبة صفر ويرمز لها بالرمز $I(0)$ ولا داعي من إجراء اختبارات التكامل المشترك.

الفرع الثاني: إختبار التكامل المشترك

إن مفهوم التكامل المشترك يعني حدوث علاقات مستقرة على المدى الطويل بين السلاسل المستقرة (الثابتة) ويوضح بذلك وجود توازن طويل الأجل، ولكن يمكن للصدمات التأثير على هذه العلاقة في المدى

[1] نوارس الشمري، كريم الغالبي، العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد 02، الأردن، 2016، ص ص 570-571.

[2] أحمد سلامي، إسماعيل بن قانة، واقع العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2013-1964، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 10، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2016، ص58.

القصير أي أن لها تأثيرات مؤقتة وبالتالي فإن المشكلة هي تحديد ما إذا كانت سلسلة من النموذج متكاملة من أجل تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات[1].

فالتكامل المشترك يجعل من الممكن تحديد العلاقة الحقيقية بين متغيرين بوضوح، من خلال البحث عن وجود ناقل مشترك (شعاع إدماج) والقضاء على تأثيره إن وجد[2].

-السلسلة X_t متكاملة من الدرجة d: $X_t \rightarrow I(d)$ إذا ما لزم جعلها مستقرة d مرة من الفروق.

-السلسلة X_{1t} مستقرة والسلسلة X_{2t} متكاملة من الرتبة1[3]:

$$X_{1t} \rightarrow I(0)$$
$$X_{2t} \rightarrow I(1) \leftrightarrow X_{2t} + X_{1t} \rightarrow I(1)$$

السلسلتان X_{1t} و X_{2t} متكاملتان من نفس الرتبة d:

$$X_{1t} \rightarrow I(d)$$
$$X_{2t} \rightarrow I(d) \rightarrow \alpha X_{2t} + X\beta_{1t} \rightarrow I(d)$$

السلسلتان X_{1t} و X_{2t} مختلفتان في رتبة التكامل:

$$X_{1t} \rightarrow I(d)$$
$$X_{2t} \rightarrow I(\acute{d}) \rightarrow \alpha X_{2t} + X\beta_{1t} \rightarrow I(\acute{d})$$

حيث: $d \neq \acute{d}$

السلسلتان X_t و Y_{2t} في تكامل مشترك إذا تحقق الشرطان التاليان:

- أن يكون لهما اتجاه عام عشوائي من نفس رتبة التكامل d.
- التوليفة الخطية لهاتين السلسلتين تعطي سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة تكامل السلسلتين.

أي:

$$X_t \rightarrow I(d)$$
$$Y_t \rightarrow I(b) \rightarrow \alpha_1 X_{1t} + \alpha_2 X_{1t} \rightarrow I(b-d)$$

حيث: $d \geq b > 0$.

أولا-طريقة "أنجل جرانجر" ذات الخطوتين: يرتكز اختبار التكامل المشترك على الخوارزمية التي اقترحها Engle and Granger سنة 1987 وهي طريقة على مرحلتين[4]:

أ-الخطوة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين يتمثل الشرط الضروري للتكامل في أن السلسلتين ينبغي أن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة، أما إذا كانتا غير متكاملتين من نفس الدرجة فهذا يعني أنهما لا تحققان

[1] Isabelle Cadoret, Econométrie appliquée; Méthodes, Application, corrigés, bibliothèque Nationale, Paris 2004, P.313.
[2] Regis Bourbonnais, économétrie, Dunod, 7 Edition, paris 2009, P.281.
[3] Isabelle Cadoret, Op.Cit., p313.
[4] محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي :محاضرات وتطبيقات، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 292.

خاصية التكامل المشترك، ولا بد من تحديد نوع الاتجاه العام بعناية (ثابت أو عشوائي) لكل متغير ثم درجة التكامل للسلسلتين محل الدراسة.

ب-الخطوة الثانية: تقدير العلاقة طويلة المدى إذا كان الشرط الضروري محققا، فيتم تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS حيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك كما يلي: $Y_t = \alpha X_t + \alpha_0 + \varepsilon_t$

ثم من أجل قبول علاقة التكامل المشترك، يجب أن تكون سلسلة بواقي التقدير ε_t وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة الأجل مستقرة ويتم اختبار تلك الاستقرارية عن طريق إحدى خيارات جذر الوحدة(اختبار" ديكي-فولر "أو اختبار" فيليب-بيرون "أو تمثيل دالة الارتباط الذاتي للبواقي)،حيث:

$$\widehat{\Delta\varepsilon_t} = Y_t - \widehat{\alpha_1} X_t - \widehat{\alpha_0}$$

ثم يتم إختبار مدى سكون سلسلة البواقي المتحصل عليها سابقا وفق الآتي[1]:

-فإذا كانت إحصائية t للمعلمة ε_{t-1} معنوية فإننا نرفض الفرض العدمي $I(1)$ بوجود جذر وحدة في البواقي، ونقبل الفرض البديل بسكون البواقي $I(0)$ وبالتالي نستنتج أن متغيرات النموذج بالرغم من أنها سلاسل زمنية غير ساكنة إلا أنها متكاملة من نفس الرتبة، وأن العلاقة المقدرة هي علاقة صحيحة وغير مضللة، وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين متغيرات السلسلة الزمنية، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

-أما إذا تم قبول فرضية العدم أي إذا كانت البواقي غير ساكنة في المستوى فإن سلسلة البواقي المقدرة تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات السلسلة الزمنية، ولا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين وان العلاقة السابقة مضللة ولا يمكن الاعتماد عليها.

ثانيا-تقدير نموذج تصحيح الخطأ: يتم استخدام هذا النموذج حسب"انجل جرانجر "إذا كانت المتغيرات محل الدراسة تتصف بخاصية التكامل المشترك ما يبين وجود علاقة توازنية في المدى الطويل ومنه تصبح إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ صالحة لتقدير العلاقة في المدى القصير، وعلى العكس ففي حالة عدم اتسام المتغيرات بخاصية التكامل المشترك لا يمكن تبيان العلاقة وتفسير الظاهرة في الأجل القصير، وتأتي مرحلة تصميم نموذج تصحيح الخطأ وهي إحدى أدوات التحليل القياسي ومعنى ذلك إمكانية إضافة حد تصحيح الخطأ والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل في النموذج المقدر، ويتفادى المشاكل القياسية الناجمة عن الانحدار الزائف، وتأتي خطوة تقدير هذا النموذج حيث يتم إدخال حد تصحيح الخطأ والذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج محل الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات إلى

[1] أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة تطبيقية للفترة: 1970-2013، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2015، ص66.

جانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة. ويمكن تمثيل نموذج تصحيح الأخطاء ما بين متغيرين بالمعادلة التالية[1]:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{j=1}^{m} \alpha_j \ \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث يمثل (Δ) الفروق، أما الفروق e_{t-1} حد تصحيح الخطأ، والذي يشير ضمنيا إلى سرعة التكيف من الأجل القصي إلى الأجل الطويل أي يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة الانحرافات المستقلة في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.

ويشترط في معامل حد الخطأ أن يكون سالبا ومعنويا إحصائيا ليتفق مع نموذج تصحيح الخطأ، حيث يأخذ بعين الاعتبار التفاعل الديناميكي في الأجلين القصير والطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

ثالثا-إختبار التكامل المشترك بإستخدام طريقة "جوهانسون": في حالة احتواء النموذج على متغيرين أو أكثر وفي حالة العينات الصغيرة فإن إختبار"جوهانسون-جسيلس"، هو الأنسب من إختبار" أنجل-جرا نجر "نظرا لخواص مقدراتها، كما أنه يحاول تحديد عدد متجهات التكامل المشترك المقيدة، ويعتمد على حساب القيم الذاتية للمصفوفة، ومن خلال رتبة المصفوفة (Π) والتي تحتوي على معلومات خاصة بمتغيرات السلاسل الزمنية في المدى الطويل، يتحدد وجود أو عدم التكامل المشترك، علما أن رتبة المصفوفة تعادل متجهات التكامل المشترك، فإنه من خلال المصفوفة يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، ويكون إختبار"جوهانسون" على الشكل التالي[2]:

أ-بالنسبة للفرضية $(r = 0)$، وإذا كانت إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معين يتم تحديده، فيتم رفض هذه الفرضية، أي أن رتبة المصفوفة غير معدومة مما يدل على وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغيرات، وفي حالة العكس أين يتم قبول الفرضية أي أن رتبة المصفوفة صفرية وتكون جميع المتغيرات لها جذر وحدة، وأن المتغيرات غير متكاملة تكاملا مشتركا.

ب-بالنسبة للفرضية $(r = 1)$، وإذا كانت إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معين يتم تحديده، فيتم رفض هذه الفرضية، أي أن رتبة المصفوفة أكبر من الواحد مما يدل على وجود أكثر من متجه واحد للتكامل مشترك بين المتغيرات، وفي حالة العكس أين يتم قب ول الفرضية أي أن رتبة المصفوفة مساوية للواحد ويوجد متجه تكامل مشترك واحد.

[1] بن مريم محمد، بن نافلة قدور، أثر المتغيرات الحقيقية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1987-2015، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 17، جامعة سطيف1، الجزائر 2017، ص19.

[2] جمعي سميرة، مناقر نورالدين، قارة إبراهيم، دراسة قياسية لإستقرارية دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1970-2014، مجلة المالية والأسواق، العدد 05، جامعة مستغانم، الجزائر، سبتمبر 2016، ص15.

ج-بالنسبة للفرضية (r = 2)، وإذا كانت إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معين يتم تحديده، فيتم رفض هذه الفرضية، أي أن رتبة المصفوفة أكبر من اثنين مما يدل على وجود عدة متجهات تكامل مشترك بين المتغيرات، وفي حالة العكس أين يتم قبول الفرضية أي أن رتبة المصفوفة مساوية للاثنين ويوجد متجهين للتكامل المشترك بين المتغيرات، وهكذا.

وعليه حاول جوهانسون إعادة صياغة الفرضيات الخاصة بعدد متجهات الأشعة في نموذج الانحدار للمتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة، حيث إقترح سنة 1988 خمس صيغ تتعلق بأشعة التكامل على النحو التالي[1]:

-في حالة عدم وجود الاتجاه العام الخطي في المعطيات:

أ.غياب الاتجاه الخطي في السلاسل وغياب الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك؛

ب.غياب الاتجاه الخطي في السلاسل ووجود الحد الثابت في علاقات التكامل المشترك.

-في حالة وجود الاتجاه العام الخطي في المعطيات:

ج.وجود الاتجاه الخطي في السلاسل والحد الثابت في علاقات التكامل المشترك؛

د.وجود الاتجاه الخطي في السلاسل وفي علاقات التكامل المشترك.

-في حالة وجود اتجاه عام كثير حدود من الدرجة الثانية في المعطيات:

هـ.وجود اتجاه عام كثير حدود من الدرجة الثانية في السلاسل واتجاه خطي في علاقات التكامل المشترك.

ويتوقف اختيار الصيغ الخمسة بالدرجة الأولى على الشكل الرياضي للاتجاه العام، كما يمكن اللجوء إلى الشكل البياني للسلاسل الذي يسمح بتحديد الشكل المناسب.

كما يحاول اختبار التكامل المشترك جوهانسون تحديد تقديرات القيم العظمى لكل متجهات التكامل المشترك الممكنة، كما يسمح بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات قيد الدراسة واختبار معلمات سرعة التكيف ويعتمد في تحديد عدد متجهات التكامل المش ترك على نوعين من الاختبارات[2]:

-إختبار الأثر (λ_{trace}) أين يتم اختبار فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة بأن q=r ويعطى بالعلاقة التالية: $\lambda_{trace} = -T\sum_{i=r+1}^{\rho} ln(1-\hat{\lambda}_i)$

-اختبار الإمكانية العظمى (القيمة القصوى): والمعرف بـ $\lambda_{max} = -T\sum_{i=r+1}^{\rho} ln(1-\hat{\lambda}_{r+1})$ حيث يحاول اختبار فرضية العدم القائلة بوجود r متجه للتكامل المشترك، والفرض البديل القائل بوجودr+1 متجه.

[1] محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي :محاضرات وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص313 .

[2] جيلالي شرفي، تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2013، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، 2015، الجزائر، ص11.

ثم من خلال مقارنة نسبة الإمكانية المحسوبة بالقيم الجدولية (الحرجة) عند المستوى الاحتمالي 5% أو 1% 10% يمكن تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، إلا أن اختبار" جوهانسون "يتأثر بدرجة التأخير، التي يتضمنها النموذج، ولذلك يجب أولا :2 تحديد عدد الفجوات الزمنية p وإيجاد عدد التأخيرات المثلى، بالاعتماد على مجموعة من المعايير والتي تعطي أقل قيمة لها ومن أهمها معيار Akaike info Criterion او Schwartz info Criterion وهذا قبل إجراء اختبار التكامل المشترك.

الفرع الثالث: إختبارات السببية (Causality Test)

يعتبر مفهوم السببية من المفاهيم المستعملة لتفسير وتحليل الظواهر الاقتصادية بشكل عميق، كما يهدف إلى تحديد العلاقة في المدى القصير بين المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة، كما يسمح بصياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية من خلال معرفة المتغير الذي يسبب الآخر، حيث تستخدم طريقة "جرا نجر" لمعرفة نوع التأثير في المدى القصير بين المتغيرين إذ يشترط استعمال علاقات السببية أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، ثم حساب عدد التأخيرات على أساس أقل قيمة يأخذها معيار Schwartzو Akaike. يعتمد نموذج غرانجر للسببية على أن التغير في القيم الحالية والماضية لمتغير ما يسبب التغير في متغير آخر، وطبقا لذلك أن المتغير لا يتسبب بواسطة المتغير x، إذا كانت القيم المتنبئ بها للمتغير y من خلال القيم الماضية لـ (x, y) سوية أفضل من القيم الماضية لـ y فقط ، ويعتمد على تباين الخطأ التنبؤ إذ يبين أن المتغير ذو تفسير جيد إذا كان التباين صغيرا، وهنا يقدم أربع احتمالات لاتجاهات السببية[1]:

– السببية وحيدة الإتجاه: ويشير أن المتغير العشوائي x يتسبب في المتغير العشوائي y أي أن ماضي المتغير العشوائي x يحسن من تنبؤ المتغير العشوائي y في اللحظة t، وهو أفضل من الاعتماد على ماضي المتغير y فقط.

–السببية بالاتجاهين: أن المتغير العشوائي x يتسبب في المتغير العشوائي y، كما أن المتغير العشوائي y يتسبب في المتغير العشوائيx أي أن ماضي المتغير العشوائي x يحسن من تنبؤ المتغير العشوائي y، وأن ماضي المتغير العشوائي y يحسن من تنبؤ المتغير العشوائي x.

–السببية الآنية: وتعني أن القيمة الحالية للمتغير العشوائي x تسبب القيمة الحالية للمتغير العشوائي y.

–السببية الآجلة (المتباطئة): أي أن القيم الماضية للمتغير العشوائي x تسبب القيمة الحالية للمتغير العشوائي y.

ويمكن تحديد اتجاه السببية في حالة متغيرين اقتصاديين مستقرين حيث نقوم بإجراء تقدير نموذج الانحدار الذاتي (var) بتقدير المعادلتين التاليتين بطريقة المربعات الصغرى[2]:

[1] ساحلي لزهر، تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر للفترة 1990-2016، بإستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (var) مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد6 ، العدد01، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص77.

[2] المرجع نفسه.

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i X_{t-1} + \sum_{j=1}^{m} \beta_j \ Y_{t-j} + \mu_{1t} \dots\dots\dots 1$$

$$Y_t = \lambda_0 + \delta_1 Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \lambda_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} \delta_j \ Y_{t-\mathrm{j}} + \mu_{2t} \dots\dots\dots 2$$

بحيث أن: B_J, α_i المعلمتان التي تصف الآثار لـ(n,m) من القيم الجارية والسابقة للمتغيرين (x_t , y_t) على المتغير y_t في المعادلة، أما $\lambda_i + \delta_i$ فهما المعلمتان التي تصف الآثار لـ (n,m) من القيم الجارية والسابقة (x_t , y_t) على المتغير x_t في المعادلة.

كما يفترض أن u2t، u1t حدود الخطأ غير مترابطة والتي تتصف بالضوضاء البيضاء (white noise) أما i، j عدد التباطؤات الزمنية المستخدمة.

إذن يمكن تلخيص خطوات اختبار جرانجر فيما يلي:

-الخطوة الأولى: تقدير انحدار yt على متباطئات y، وبعدها يتم الحصول على مجموع مربعات البواقي لهذا الانحدار مقيد.

-الخطوة الثانية: يتم تقدير انحدار yt على متباطئات y بالإضافة إلى متباطئات x حيث يتم الحصول على مجموع مربعات البواقي لهذا الانحدار الغير المقيد.

-الخطوة الثالثة: يتم وضع واختبار الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم H0 : التي تنص على أن الظاهرة أو المتغير العشوائي x_t لا يتسبب في الظاهرة أو المتغير العشوائي yt.

فرضية البديل H1 : التي تنص على أن الظاهرة أو المتغير العشوائي x_t يتسبب في الظاهرة أو المتغير العشوائي yt.

-الخطوة الرابعة: للتأكد أي الفرضيتين أصح يتم تطبيق الخطوة التالية وهي حساب قيمة إحصائية الاختبار F_c من خلال العلاقة التالية:

$$F_c = \frac{RSS_R - \ RSS_U/m}{RSS_U/(n-k)} \ ' (k = m + n + 1)$$

علما أن: RSS_R مجموع مربعات البواقي المقيدة؛ RSS_U مجموع مربعات البواقي بدون القيد؛ $n-k$ المجموع الكلي للمشاهدات-عدد معاملات دالة الانحدار الغير المقيدة.

-الخطوة الخامسة: يتم مقارنة قيمة إحصائية الاختبار المحسوبة F_c مع قيمة إحصائية الاختبار الجد ولية F_t علما أن $F_t = F\ (\alpha, m, n-k)$ فإذا كان $F_c > F_t$ يتم رفض فرضية العدم H0 وقبول الفرضية البديلة H1 أي أن الظاهرة x_t تسبب الظاهرة yt.

المطلب الثاني: بعض النماذج القياسية الديناميكية وتطبيقاتها

تعتبر نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR شائعة لدى العديد من الباحثين في علم الاقتصاد، لاحتواء تلك النماذج فيها على بعض المتغيرات ليست فقط متغيرات مفسرة لمتغير تابع، ولكنها أيضا تفسر بالمتغيرات التي كانت تفسرها (علاقة في الاتجاهين). كما يعتبر نموذج تصحيح الخطأ ECM في عملية التحليل الديناميكي، فهو نموذج مناسب لقياس تصحيح اختلال التوازن في الفترة السابقة لمتغيرات الدراسة. حيث ان حد خطأ اختلال التوازن هو متغير مستقر، أي ان حالة التكيف في الأجل الطويل تمنع حد الخطأ من ان يكون كبيرا.

وتمكن نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الطويل حيث تستطيع هذه النماذج تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى الطويل والمدى القصير في نفس المعادلة بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

كما توجد أشكال أخرى من النماذج القياسية الديناميكية والتي تتعدد بحسب الخصائص المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية المختلفة.

الفرع الأول: نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

قام بإقتراح هذا النموذج Sims[1] في عام 1981، كان Sims يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، إذ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة مثل: استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص (Identification) مقبول للنموذج، وكذلك الأمر فيما يتعلق باختيار المتغيرات الخارجية (Exogenes)، وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني .يقترح Sims في نموذجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة (استبعادها أو عدها خارجية)، وإدخالها جميعاً في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها. النموذج العام الذي اقترحه هو نموذج AutoRegressive Vectorial (VAR) الذي يمكن كتابته بالشكل الآتي[2]:

$$\Phi(\beta)Y_t = \varepsilon_t$$

بحيث ان:

- Y_t سياق عشوائي ذو n بعد، مستقر من المرتبة الثانية؛
- $\Phi(\beta)$ كثير حدود مصفوفي من الدرجة p بمعامل الإبطاء الزمني B يكتب كما يأتي:

$$\Phi(\beta) = \phi_0 - \beta\,\phi_1 - \beta^2\,\phi_2 - \beta^3\,\phi_3 \dots\dots\dots \beta^\rho\,\phi_\rho$$

- ϕ_0 مصفوفة أحادية من المرتبة n.

[1] Sims C. A., Macroeconomics and Reality, Econometrica, N°48, 1981, PP.1-48.

[2] عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 –العدد 2، سوريا، 2012، ص339.

-ε_t: سياق الضجة البيضاء ذو n بعد، مصفوفة تغاياراته هي: Ω ويفسر هذا السياق بأنَّه تجديد (innovation) للسياق العشوائي Y_t.

يمكن أيضاً كتابة النموذج VAR على شكل مجموعة من المعادلات كما يأتي[1]:

$$y_{1t} = \phi^{(1)}{}_{11} y_{1,t-1} + \cdots + \phi^{(p)}{}_{11} y_{1,t-p} + \cdots \phi^{(1)}{}_{1n} y_{n,t-1} + \cdots \phi^{(p)}{}_{1n} y_{1,t-p} + \varepsilon_{1,t}$$

$$y_{nt} = \phi^{(1)}{}_{n1} y_{1,t-1} + \cdots + \phi^{(p)}{}_{n1} y_{1,t-p} + \cdots \phi^{(1)}{}_{nn} y_{n,t-1} + \cdots \phi^{(p)}{}_{nn} y_{1,t-p} + \varepsilon_{n,t}$$

يظهر لنا جلياً في الكتابة الأخيرة أن كل معادلة هي عبارة عن معادلة انحدار لعنصر من الشعاع Yt على ماضيه وماضي العناصر الأخرى من الشعاع. نرى في هذه المعادلات نوعاً من الانتظام الإحصائي في إدخال المتغيرات، وبشكل خاص أخذ التأثيرات الديناميكية المتبادلة بين هذه المتغيرات بالحسبان.

إن تقدير النموذج السابق يمكن أن يتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى مطبقة على كل معادلة حدة الخصائص التقاربية للمقدرات التي يمكن أن نحصل عليها هي الخصائص المعتادة، إذا كان السياق العشوائي Yt مستقراً من المرتبة الثانية.

كما يمكن تلخيص مراحل تطبيق نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR من خلال اتباع الخطوات الآتية:

-أولا، دراسة استقرارية السلاسل الزمنية؛

-ثانيا، دراسة سببية جرانجر؛

-ثالثا، اختبار جوهانسن او انجل وجرانجر لتحديد علاقات التكامل؛

-رابعا، تحديد درجات تأخير نموذج VAR؛

-خامسا، تقدير النموذج؛

-سادسا، اختبار صلاحية النموذج؛

-سابعا، اختبار WOLD؛

-ثامنا، تحليل الصدمات؛

-تاسعا، جدول تحليل التباين.

تعتبر هذه الخطوات اهم المراحل المتعلقة بالتحليل الديناميكي لمتغيرات الدراسة باستعمال نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR.

[1] Shumway R.H. and Stoffer D.S., Time Series Analysis and Its Application, Springer, New York, 2006, PP.303-304.

الفرع الثاني: نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL

إن تحليل التكامل المشترك من خلال إستعمال نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL، والذي تعتبر من النماذج المهمة في تحديد ودراسة العلاقة ما بين المتغيرات في المدى الطويل[1]، وما هو إلا تكملة لنموذج تصحيح الخطأ (Model Error Correction) فيوجد العديد من الاختبارات التي تدرس علاقة التكامل المشترك ما بين المتغيرات أي العلاقة التوازنية الطويلة الأجل.

ويحتل التباطؤ الزمني مكانا أساسيا في الإقتصاد، حيث يؤثر على طرق التحليل الإقتصادي سواءا على المدى القصير أو الطويل، هناك أسباب تؤدي إلى وجود التباطؤ الزمني، منها أسباب نفسية بسبب العادات والتقاليد فقد لا يغير الناس عاداتهم الإستهلاكية مباشرة بع إنخفاض الأسعار أو تزايد الدخل وهناك أيضا أسباب تقنية ومؤسسية، وغيرها[2].

ومن أجل تطبيق نموذج التكامل المشترك عن طريق إختبار الحدود يجب إتباع الخطوات الآتية:

أولا–فترة الإبطاء المثلي للفروق الأولي لقيم المتغيرات في VECM، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد وسوف يتم ذلك باستخدام معايير معلومات Akaike (AIC; 1973)، ومعيار معلومات Schwarz (SC; 1978)، معيار معلومات Hannan and Quinn (HQ;1979)، معيار خطأ التوقع النهائي Final Predication Error (FPE) المقترح من جانب Akaike (1969[3]).

ثانيا–تمثل في تقدير VECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، بحيث يقوم بتحديد كل نموذج من هذه النماذج، ثم اتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص (General to specific) والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير يكون القيم المطلقة لإحصائية (t–) الخاصة به أقل من الواحد وذلك بشكل متتالي[4].

ثالثا–تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير من أجل ذلك، نقوم بحساب إحصائية F–statistic باستخدام Test Bounds حيث يتم اختبار فرضية العدم$H_0: B_1 = B_2 = 0$ والتي تقضي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (عدم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل ما بين متغيرات الدراسة) ، في مقابل الفرضية البديلة

[1] علي حسن، عبد اللطيف الشومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل بإستعمال إختبارات جدر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد 9، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2013، ص186.

[2] محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، مرجع سبق ذكره، ص 127.

[3] شومان، الصراف، ونزار، السلاسل الزمنية والأرقام القياسية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، العراق، 2013، ص 143 – 178.

[4] مجدي الشوربجي، العلاقة ما بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في التايوان، مداخلة في إطار ملتقى دولي، حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 28/27 نوفمبر 2007، ص18 –20.

$H_0: B_1 = B_2 \neq 0$ والتي تقضي بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات).

بعد القيام باختبار (Bounds test) نقوم بالمقارنة بين قيمة إحصاء F مع القيمة الجدولية التي وضعها (Pesaran et al 2001)، حيث تشتمل هذه الجداول على قيم حرجة للحدود العليا والدنيا عند مستويات معنوية مختلفة ويفرقPesaran et al ما بين المتغيرات المتكاملة عند المستوي I(0) والمتغيرات المتكاملة عند الفروق الأولي I(1) أو تلك التي تكون عند نفس درجة التكامل، وانطلاقا من هذا نفرق ما بين ثلاثة (3) حالات[1]:

الحالة الأولى :إذا كانت قيمة F-statistic أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة الجدولية، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك أي علاقة توازنيه طوية الأجل ما بين متغيرات الدراسة.

الحالة الثانية :إذا كانت قيمة F-statistic أقل من الحد الأدنى المقترح للقيم الحرجة، فإنه لا يكون بمقدورنا رفض فرضية العدم ما يعني عدم وجود علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة أي عدم وجود علاقة طويلة الأجل.

الحالة الثالثة: إذا كانت قيمة F-statistic تقع ما بين الحد الأعلى والأدنى المقترحان للقيم الحرجة، فإنه لا يكون بمقدورنا تحديد نوع العلاقة بوجود أو عدم وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات.

رابعا–قياس العلاقة طويلة الأجل من خلال تقدير معلمات الأجل الطويل.

خامسا–قياس العلاقة القصيرة الأجل من خلال تقدير معلمات الأجل القصير.

سادسا–صلاحية النموذج.

في الأخير، ومن خلال وضع التأصيل النظري لتحليل التكامل المشترك بين المتغيرات المدروسة وبعض النماذج القياسية الديناميكية، يمكن تلخيص ذلك من خلال النقاط التالية:

-في حالة وجود تكاملات من نفس الدرجة (السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة)، ندرس إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من خلال حالتين: الأولى، في حالة وجود متغيرين فقط، نكون باختبار التكامل المشترك من خلال اتباع طريقة انجل وجرانجر؛ والثانية، في حالة وجود أكثر من متغيرين، يتم تتبع طريقة جوهانسن لتحديد التكامل المشترك.

- إن اختبار السببية لانجل وجرانجر يمكن من تحديد نوع اتجاه العلاقة هل هي في اتجاه واحد أو في الاتجاهين.

- إن نماذج شعاع الانحدار الذاتي VAR تتميز بكون المتغيرات فيها ليست فقط متغيرات مفسرة لمتغير تابع، ولكنها أيضا تفسر بالمتغيرات التي كانت تفسرها (علاقة في الاتجاهين). بحيث نحصل في هذه الحالة على نماذج المعادلات الآنية، والتي يجب فيها تحديد المتغيرات الداخلية (المفسرة) والمتغيرات الخارجية (التابعة). حيث انتقد

[1] دحماني أدريويش، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، العدد 6 (27)، فلسطين، 2013، ص1314.

Sims(1980) عملية التفاضل بين المتغيرات الاقتصادية أثناء عملية النمذجة. فوفقا له، فاذا كانت هناك علاقة آنية بين عدد من المتغيرات المدروسة، يجب ان يتم التعامل مع جميع المتغيرات بنفس الطريقة، اذ يجب ان لا يكون هناك تفاضل بين المتغيرات المفسرة التابعة. بناء على ذلك، فان التعامل مع جميع المتغيرات في حالة بناء نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR يكون باعتبار جميع المتغيرات كمتغيرات داخلية، أي ان كل معادلة تأخذ نفس المتغيرات. كما يعتبر نموذج تصحيح الخطأ ECM طريقة لتصحيح المتغير التابع الذي لا يعتمد فقط على مستوى المتغيرات التفسيرية فقط، وإنما على انحرافات المتغير التفسيري عن نطاق العلاقة التوازنية بالنسبة للمتغير التابع. حيث تكون مرحلة تحديد وتقدير نموذج تصحيح الخطأ من خلال التأكد من أن كل المتغيرات المدروسة متكاملة من نفس الدرجة، حيث يتم بعد ذلك إدخال حد تصحيح الخطأ من أجل دراسة السلوك الحركي للنموذج. كما يشير حد تصحيح الخطأ إلى قوة وسرعة التعديل من حالة اللاتوازن بين المتغيرات المدروسة نحو توازن طويل المدى.

- تتميز نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL من خلال أخذها لعدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، بحيث تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك، كما يعطي أفضل نتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.

المطلب الثالث: تعريف بالإطار القياسي المتبع لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)

في هذا المطلب تم التعريف بالإطار القياسي المتبع لموضوع دراستنا القياسية من خلال وضع المنهج النظري المتعلق بالتحليل الديناميكي لنماذج "بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data"، وذلك من خلال الفروع التالية: الفرع الأول، خصص فيه لتعريف نماذج البيانات المقطعية؛ الفرع الثاني، تحديد طرق تقدير معلمات نموذج السلاسل الزمنية المقطعية ؛ الفرع الثالث، إختبارات تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Data-Panel)؛ أما بالنسبة للفرع الأخير فلقد تم فيه تحديد إختبارات جذر الوحدة، إضافة إلى إختبارات التكامل المشترك والعلاقة السببية.

الفرع الأول: نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data

تعرف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة[1]. يقصد ببيانات

[1] زكريا يحي الجمال، إختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد21، 2012، ص272.

السلاسل الزمنية المقطعية المشاهدات المقطعية، مثل (الدول، الولايات، الشركات، الأسر ...) المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد[1].

أستطاعت نماذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية في الآونة الأخيرة أن تكسب إهتماما كبيرا من طرف الأخصائيين خصوصا في الدراسات الاقتصادية، نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد السواء.

بشكل عام يمكن كتابة نموذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بالصيغة التالية[2]:

$$Y_{it} = B_{0(i)} + B_J X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

t تمثل الوحدات المفردة (دول، مؤسسات، أفراد...الخ)، t تعبر عن عدد الفترات الزمنية.

Y_{it} تمثل قيمة المتغير التابع Y الموافقة للمشاهدة رقم i عند الفترة الزمنية t.

B هو شعاع للمعلمات المقدرة وعددها K، بحيث: $B = (B_1 \dots B_j \dots B_K)$.

X_{it} تمثل k المتغيرات المفسرة الموافقة للمشاهدة رقم i عند الفترة الزمنية t، بحيث: $X = (X_{1it} \dots \dots X_{K\,it})$.

ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي الموافقة للمشاهدة رقم i عند الفترة الزمنية t.

أولا-مميزات نماذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية: يتفوق تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، بالعديد من المزايا والمتمثلة في[3]:

-الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل :تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسة أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي أن معطيات السلاسل الزمنية المقطعية ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن.

-القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم، وبالتالي علاج مشكل عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج.

-يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، بحيث أن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات السلاسل الزمنية المقطعية يمكن ترجمته على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية .وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية.

-تتميز بيانات بيانات السلاسل الزمنية المقطعية عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات.

[1] Frees. A, Kim, Longitudinal and Panel Data, University of Wisconsin, Madison, 2007, P.02.
[2] Cadoret et al, économétrie appliquée, Econométrie appliqué, Méthode, application , corrigés, édition de Boeck, Paris,2009, P.269.
[3] William Green, Econometric Analysis, 5ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003, P.272.

-تعتبر معطيات بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية.

-في الواقع التطبيقي، فإن نماذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ "Heteroscedasticity" الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى" بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ "الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية[1].

-توفر نماذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدارسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر والنمو و غيرها. ومن جهة أخرى، يمكن من خلال بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى[2]؛

- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة، وتبرز أهمية استخدام بيانات بانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف" بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ " الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية؛

- تساعد هذه النماذج في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ Heteroscedasticity الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية[3].

ثانيا-أهمية إستخدام تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية: إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات السلاسل الزمنية المقطعية تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي[4]. وهذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية[5]:

---

[1] Peracchi. F, Econometrics, England, John Wiley et Sons LTD, 2001, P.397.

[2] بادي البلطجي، تحليل الاقتصاد القياسي في بيانات بانل، الطبعة الثالثة، 2005، ص ص 9- 4.

[3] Hsiao C., Analysis of Panel Data», Cambridge University Press, Cambridge, 2003, P.12.

[4] بدراوي شهيناز، تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي في البلدان النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012، أطروحة دكتوراه، تخصص: مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015/2014، الجزائر، ص201.

[5] William Green, Op.Cit., P.272.

-الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل: تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسة أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي أن معطيات السلاسل الزمنية المقطعية ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن؛

-القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم، وبالتالي علاج مشكل عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج؛

-يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، بحيث أن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات السلاسل الزمنية المقطعية يمكن ترجمته على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية .وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية.

-تتميز بيانات السلاسل الزمنية المقطعية عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل، وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات.

-تعتبر معطيات السلاسل الزمنية المقطعية الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية؛

-في الواقع التطبيقي، فإن نماذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ "Heteroscedasticity " الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية، ومن هنا تظهر أهمية استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى" بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ "الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية[1].

- إن استخدام معطيات السلاسل الزمنية المقطعية سيتيح لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي "Multicollinearity".

رابعا-النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية: يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لانحدار بيانات بانل أو نماذج البيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي (PRM-Model Regression Pooled) نموذج التأثيرات الثابتة (FEM-Model Effects Fixed) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM-Model Effects Random) .

[1] Peracchi. F, Op.Cit., P.397.

ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسية في T من الفترات الزمنية وعليه نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية:

$$(1) \quad Y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{K} B_J X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad / i = 1,2, \dots \dots, N \; / t = 1,2, \dots . . T$$

أ–نموذج الانحدار التجميعي: يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات $B_{0\,(i)}$ و B_i ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يمهل أي تأثير للزمن) بإعادة كتابة النموذج في المعادلة السابقة، نحصل على نموذج الانحدار التجميعي و يكتب بالصيغة الآتية:

$$(2) \quad Y_{it} = B_0 + \sum_{i=1}^{K} B_J X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad /i = 1,2, \dots \dots, N \; / \; t = 1,2, \dots . . T$$

حيث أن $E_{\varepsilon(t)} = 0$ و $VAR\big(\varepsilon(t)\big) = \sigma_\varepsilon^2$ وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة الثانية.

ب–نموذج التأثيرات الثابتة: الهدف منه هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حد اً من خلال جعل معلمة القطع B_0 تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل B_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية[1]:

$$(3) \quad Y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{K} B_J X_{j(it)} + \varepsilon_{it} \;\; / \; i = 1,2, \dots, N \;\; \text{و} \;\; t = 1,2, \dots . . T \dots$$

حيث أن: $E\,(\varepsilon_t) = 0$ و $(\varepsilon_t) = \sigma_\varepsilon^2$

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة B_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة الثالثة والسماح لمعلمة القطع B_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج.

كما يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة إسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Least Squares Dummy Variable Model)، وبعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة الثالثة يصبح النموذج بالشكل الآتي:

$$(4) \quad Y_{it} = a_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d \, D_d + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j\;\;(it)} + \varepsilon_{it} \;\; /i = 1,2, \dots \dots, N \;\; \text{و} \; t = 1,2, \dots . . T$$

حيث يمثل المقدار $a_1 + \sum_{d=2}^{N} a_d \, D_d$ التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع B_0 ليصبح النموذج كما يلي:

$$(5) \quad Y_{it} = \sum_{d=1}^{N} a_d \, D_d + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j\;(it)} + \varepsilon_{it} \quad /i = 1,2, \dots \dots, N \; /t = 1,2, \dots . . T$$

[1] مجدي الشربجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص 16.

ج-نموذج التأثيرات العشوائية: في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بوسط مقدراه صفر وتباين مساوي إلى σ_ε^2 ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بان تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة [1]:

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع $B_{0\,(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ أي:

$$(6) \quad B_{0\,(i)} = \mu + V_i \quad / \; i = 1,2, \dots \dots, N$$

وبتعويض المعادلة رقم 6 في المعادلة رقم 3 نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل الآتي:

$$(7) \quad Y_{it} = \mu + V_i + \sum_{d=2}^{N} a_d D_d + \sum_{i=1}^{k} B_j X_{j\,(it)} + \varepsilon_{it}, i = 1,2, \dots \dots, N \; t = 1,2, \dots . T$$

حيث أن V_i يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i، يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نموذج مكونات الخطأ (Error Components Model)، بسبب أن النموذج في المعادلة رقم 7 يحوي مركبين للخطأ هما V_i و $\varepsilon(t)$ يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها أن $E_{\varepsilon(t)}=0$ و $VAR(\varepsilon(t)) =$ σ_ε^2. ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$W_{it} - V_I + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$$E \quad (W_{it}) - 0$$

$$VAR \quad (W_{it}) = \; \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$

تفشل طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفؤة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين W_{it} و W_{is} لا يساوي الصفر أي:

$$cov\,(W_{it}, W_{is}) - \sigma_v^2 \neq 0\,, t \neq s$$

وعليه لتقدير معلمات هذا النموذج بشكل صحيح تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

الفرع الثاني: طرق تقدير معلمات نموذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

هناك العديد من طرق تقدير معلمات نماذج بانل حيث أن لكل نموذج طريقته الخاصة به، وستقتصر هذه الدراسة على بعضها:

أولا-طريقة المربعات الصغرى العادية OLS: عرفها هوستن Hoston-J بأنها" أسلوب لتقدير بعض المعالم غير المعروفة حيث أن المقدر هو القيمة العددية الناتجة من تطبيق ذلك القانون أو تلك الطريقة على مجموعة من

[1] عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، مجلد 12، عدد1 ، المملكة العربية السعودية، 2010، ص19.

بيانات العينة المعنية بالدراسة[1]"، والهدف هذه الطريقة إلى إيجاد خط مستقيم يقترب من جميع النقاط، حيث يكون مجموع انحرافات القيم المقدرة عن القيم الحقيقية أدنى ما يمكن.

تتميز معلمات النموذج القياسي المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بالخصائص التالية:

أ-خاصية عدم التحيز: يعني أن الفرق بين المقدرة ووسط توزيعها يساوي الصفر.

ب-أفضل مقدر خطي غير متحيز Blue: يرى بأن غوس ماركوف Gausse Markov إن" من بين المقدرات الخطية وغير المتحيزة تكون مقدرتا المربعات الصغرى العادية لأن لهما تباين أقل ما يمكن مقارنة مع بقية المقدرات الأخرى."[2]

ج-خاصية الاتساق: يكون المقدر متسقا إذا اقتربت قيمته من المعلمة الحقيقية مع اقتراب حجم العينة من مالا نهاية.

لتطبيق هذه الطريقة OLS يتوجب الامتثال للفرضيات التالية:

-العلاقة الخطية بين المتغير التابع و المستقل والعشوائي.

-متوسط قيم المتغير العشوائي مساو للصفر؛

-تباين الخطأ العشوائي يكون ثابتا؛

-قيم المتغير العشوائي مستقلة عن بعضها البعض، أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛

-قيمة المتغير العشوائي مستقلة عن قيم المتغير المستقل؛

-استقلالية المتغيرات المفسِرة، ذلك لمعرفة أثر كل متغير مستقل على حداً.

ثانيا-طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS: هي طريقة تعطي مقدرات أكثر دقة وأقل تحيزاً، فهي تقضي على مشكل أخطاء القياس وارتباط المتغيرات المستقلة بعامل الخطأ، وتعتمد على اختبار Sargan Hansan الذي يأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء واختلاف التباين والذي على أساسه يتم قبول النموذج أو رفضه.

ثالثا-طريقة التكامل المشترك: يسمح تحليل التكامل المشترك بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين المتغيرات. وتكون السلسلتان X و Y في تكامل متزامن إذا تحقق الشرطان التاليان:

- للسلسلتين اتجاه عشوائي عام من نفس رتبة التكامل I(d)؛

إذا نتج عن التوليفة الخطية للسلسلتين سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة السلسلتين.

[1] تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي: دراسة نظرية مدعمة بأمثلة وتمارين، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 1999، ص33 .

[2] دومينيك سلفاتور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبع الثالثة، القاهرة، مصر، 2012، ص 143.

الفرع الثالث: اختبارات تحديد وتقديم النموذج الملائم لتحليل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)

من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال بيانات السلاسل الزمنية المقطعية يستخدم ما تسمى باختبارات التحديد، كما ذكرنا سابقا، يوجد ثلاثة نماذج رئيسية من النماذج الطولية وعلى هذا الأساس يطرح السؤال الاتي: ما هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات دراسة ما؟.

قبل إجراء إختبارات على عينة الدراسة، تتم عملية الفحص من خلال دراسة خاصية التجانس العام بين مختلف بيانات الدراسة، والذي سيمكننا من تحليل مدى تقارب معاملات نموذج الدراسة إحصائيا، أما من الناحية الاقتصادية، فإن عملية إجراء لاختبارات التحديد ترجع لافتراض مدى تطابق النموذج المدروس نظريا بالنسبة لكل مفردات الدراسة أو لا يوجد هناك تطابق، في حالة ما إذا كانت هناك خصوصية خاصة بكل مفردة، وهو ما سيؤثر حتما على النتائج النهائية للدراسة

توجد العديد من الاختبارات التي تمكننا من التأكد من وجود الآثار الخصوصية الفردية، حيث يمكننا ذكر البعض منها، وهي كالآتي:

أولا-إختبار تحليل التباين: تقتضي هذه الطريقة لاختبار غياب الآثار الخصوصية الفردية في اختبار انعدام تباينها، بحيث أن[1]:

$$H_0: \sigma^2{}_\mu = 0 \quad \text{عدم وجود آثار فردية}$$

$$H_0: \sigma^2{}_\mu = 0 \quad \text{وجود آثار فردية}$$

ويمكن استخدام هذا الاختبار إذا علمنا التباينات المقدرة للبواقي في الانحدارات بين الأفراد وداخل الأفراد.

وتحت فرضية طبيعة البواقي فإن:

$$[N(T-1)-K_W]\frac{\hat{\sigma}_W^2}{\sigma_W^2} \sim X^2_{[N(T-1)-K_W]}$$

بالإضافة إلى ذلك فإن:

$$[N-K_b]\frac{\hat{\sigma}_b^2}{\sigma_u^2+\hat{\sigma}_W^2} = (N-K_b)\frac{T\hat{\sigma}_b^2}{T\sigma_u^2+\hat{\sigma}_W^2} \sim X^2_{[N(T-1)-K_W]}$$

ومنه يكون لدينا: $\frac{\hat{\sigma}_W^2}{T\sigma_u^2+\hat{\sigma}_W^2}.\frac{T\hat{\sigma}_b^2}{\hat{\sigma}_W^2} \sim \mathrm{f}\,([N-k_b), N(T-1)-K_W)$

وتحت فرضية العدم $H_0: \sigma^2{}_\mu = 0$، يكون لدينا:

$$\frac{T\hat{\sigma}_b^2}{\hat{\sigma}_W^2} \sim F_{[N-k_b),N(T-1)-K_W]}$$

وبالتالي نرفض الفرض الصفري H_0 لما:

[1] وليد بوتياح، دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية 1995-2005، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، الجزائر، ص65.

$$F_{cal} > F^{a}_{[N-k_b),N(T-1)-K_W]}$$

حيث α: مستوى المعنوية (يؤخذ عادة 5% أو 1%).

ثانيا–إختبار مضاعف لاغرنج: هذا الاختبار اقترحه Pagan وBreusch 1890، وهو يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، كما يعتمد هذا الاختبار على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء $\widehat{\mu_{it}}$ الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى وتعطى عبارته بالعلاقة التالية[1]:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)}\left(\frac{\sum_{i=1}^{n}\left(\sum_{t=1}^{T}\widehat{U}\right)}{\sum_{i=1}^{n}\sum_{t=1}^{T}\widehat{U_{it}^2}} - 1\right)^2 \rightarrow X_1^2$$

حيث تكون الفرضيات كما يلي:

H_0 نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.

H_1 نموذج التأثيرات الثابتة و /أو العشوائية هو الملائم.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي :إذا كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (درجة واحدة)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق إحصائية Mackinnon ماكينون "فإذا" كانت (P-value) أقل من مستوى معنوي 5% نرفض الفرضية الصفرية.

ثانيا–إختبار فيشر: لاختيار طريقة التقدير المناسبة لبيانات الدراسة، يتم عادة البدء بالتأكد من وجود تلك الآثار غير الملحوظة، بمعنى هل هناك فعلا اختلافات بين الأقاليم الجزائرية أو عبر الفترات الزمنية للدراسة من أجل تطبيق طرق تقدير نموذج السلاسل الزمنية المقطعية (FEM)و (REM) وهنا يتم اختبار النموذج بقاطع لكل دولة مقابل نموذج بقاطع مشترك، وفرض العدم هو افتراض التجانس (قاطع مشترك).

$$F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)}$$

حيث أن K هي عدد المعلمات المقدرة، R^2_{FEM} معامل التحديد للنموذج الآثار الثابتة، و R^2_{PRM} معامل التحديد لنموذج القاطع المشترك.

ثالثا–إختبار Hausman (1978): يستخدم في حالة وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، ويتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية K^2. ويعطى إختبار Hausman بالعلاقة التالية:

$$W = \left(\hat{b}_{lsdv} - B_{GLS}\right)\left[VAR\left(\hat{B}_{lsdv}\right) - VAR\left(\hat{B}_{GLS}\right)\right]^{-1}\left(\hat{b}_{lsdv} - \hat{B}_{GLS}\right) \ldots . (9)$$

حيث $\left(\hat{b}_{lsdv} - \hat{B}_{GLS}\right)$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

[1] مجدي الشوربجي، مرجع سبق ذكره، ص9.

[2] عابد بن عابد العبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

و$\mathrm{VAR}(\widehat{\mathrm{B}}_{\mathrm{lsdv}}) - \mathrm{VAR}(\widehat{\mathrm{B}}_{\mathrm{GLS}})$ هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية.

حيث تكون الفرضيات كما يلي:

H_0 نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

H_1 نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (K)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق إحصائية ماكينون فإذا كانت (P−value) أقل من مستوى معنوي 5% نرفض الفرضية الصفرية.

للإشارة هناك بعض المراجع تقلب الفرضيات حيث تقول الفرضية الصفرية أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم وهو ما يتوافق مع مخرجات برنامج Stata.15 حيث تعطينا نتائجه مباشرة النموذج المفضل أسفل جدول الإختبار، وهو ما أخذنا به في هذه الدراسة.

رابعا–إختبار شاو Chow الإحتمالي: يعتمد إختبار شاو على الفرضية الصفرية لإختبار قابلية التجمع عبر المجموعة هي أن جميع المعاملات الخاصة بنموذج الدراسة هي نفسها عبر جميع المقاطع، أي[1]:

$$H_0: \beta_{ik} = \beta_k$$

بحيث أن: i تمثل المقاطع، و k تمثل معادلة الانحدار.

كما يشترط في هذا الإختبار أن المنحدرات تظل ثابتة في نماذج التأثير الثابت والعشوائي، فالمشكلة تهتم بدراسة اعتراض وتغيرات أخطاء التباين.

$$\mathrm{F}\,[(n-1)(k+1),(T-k-1)] = \frac{\dfrac{e'e - \sum(e_i'e_i)}{(n-1)\,(k+1)}}{\sum e_i'e_i\,/\mathrm{n}(T-k-1)}$$

حيث: $e'e$ هي مجموع مربعات الأخطاء (SSE) الخاصة بـ نموذج الـ OLS المجمعة، وأن $e_i'e_i$ مجموع مربعات الأخطاء (SSE) لـ OLS المجمعة الخاصة بالمجموعة i.

إذا تم رفض الفرضية الصفرية، فإنه لن يتم تجميع بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ، فكل فرد لديه منحدرات خاصة به لجميع التراجع. من خلال هذه الفرضية، يمكن تجربة نموذج المعامل العشوائي أو نموذج الإنحدار الهرمي.

يفترض إختبار Chow أن مكونات تباين الخطأ الفردي تتبع التوزيع الطبيعي $u \to (0, s^2 I_{nT})$، إذا لم يثبت هذا الافتراض، فقد لا يقوم اختبار تشاو بفحص الفرضية الفارغة بشكل صحيح (Baltagi, 2001: 53).

[1] Hun Myoung Park, Practical Guides To Panel Data Modeling: A Step by Step Analysis Using Stata, Public Management and Policy Analysis Program Graduate School of International Relations, International University of Japan,2011, P.13.

إذ يرى كينيدي (Kennedy، P.292، 2008)، إذا كان هناك سبب للاعتقاد بأن الأخطاء في المعادلات المختلفة لها تباينات مختلفة، أو أن هناك علاقة قديمة بين أخطاء المعادلات، يجب إجراء هذا الاختبار بإستخدام مقدر SURE، وليس OLS.

الفرع الرابع: إختبارات جذر الوحدة وعلاقات التكامل المشترك لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا في مجال الاقتصاد القياسي لاسيما دراسة الاستقرارية ودراسة علاقات التكامل المتزامن على بيانات بانل، وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية نظرا لتضمنها محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معا، والذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.

أولا-إختبارات جذر الوحدة: يعتبر اختبار جذر الوحدة اختبارا أساسيا لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية موضوع الدراسة وتحديد درجة تكاملها لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبا لظاهرة الانحدار الزائف ومن بين الأساليب المستعملة:

أ-إختبار Levin,Lin,Chu (LLC): طور هذا الاختبار سنة 2002 وينبثق من اختبار DF حيث يعتمد على فرضيتين: H_0 : بيانات بانل تحتوي على جذر وحدة.

H_1 بيانات بانل لا تحتوي على جذر وحدة.

ب-إختبار Pesaran Im و Shin (IPS): طور هذا الاختبار سنة 2003، وينطلق من نفس فرضيات LLC حيث أبقى على فرضية العدم كما هي بالمقابل تم تجزئة الفرضية البديلة إلى حالتين تسمح باختلاف جذر الانحدار الذاتي.

ج-إختبار Breitung: ظهر هذا الاختبار سنة 2000 وهو يتشابه مع اختبار LLC في مرحلته الأولى إلا أنه لا يحتوي على حد ثابت، حيث يستخدم التغير في الزمن الحالي مع التغير في الزمن للفترة السابقة من أجل الحصول على البواقي.

د-إختبار Hadri: اقترح هذا الاختبار من طرف الجزائري" قدور حضري "سنة 2000، يتميز عن باقي الاختبارات بأن فرضيتيه العديمة و البديلة عكس بقية الاختبارات السابقة لذلك فإن نتيجته لا تظهر في برنامج (Eviews) إلا بعد طلبها.

ثانيا-اختبارات التكامل المشترك: بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات وأنها متكاملة من نفس الدرجة، يتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبارات التكامل المشترك، حيث تختلف هذه الأخيرة عن مثيلاتها في السلاسل الزمنية العادية، وتعرف علاقات التكامل المتزامن من قبل Kao وPedroni باختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل.

أ-اختبار Pedroni[1]: يقترح Pedroni في عدة دراسات وأبحاث قام بها خلال سنوات 1995، 1999، و2004 سبعة 7 اختبارات للكشف وإثبات فرضية التكامل المتزامن فهي مشاهدة لاختبارات جذر الوحدة كما أنها تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس الفردي، لذلك يبدأ تطبيق هذه الاختبارات بتقدير مكان العلاقة على المدى الطويل بحيث:

H_0 عدم وجود تكامل مشترك.

H_1 وجود تكامل مشترك.

ترفض فرضية العدم أو تقبل من خلال نتائج أغلبية الاختبارات الجزئية، فإذا تجاوز احتمال (P-value) لكل اختبار 5% ترفض الفرضية الصفرية وبالتالي وجود تكامل مشترك، والعكس بالعكس.

ب-إختبار Kao: قدم kao سنة 1999 اختبار عدم التكامل المتزامن انطلاقا من إختبارات ديكي فولر المطور ADF معتبرا إياها لا تأخذ بالحسبان عدم التجانس الفردي في ظل الفرضية البديلة واستنتج هو أيضا أن إحيائيته تخضع للتوزيع الطبيعي المختصر المركز.

ثالثا-إختبار السببية Causality Test: يتطلب اختبار اتجاه العلاقة السببية بين متغيرين أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة، ويدلل Granger على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل وعليه فإن عدم وجود تكامل مشترك يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما[2].

الفرع الخامس: ديناميكية نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

تشير مشكلة التداخل إلى أن المقدرين الأقل أساسًا قد يكونوا غير متسقين. ينتج عن إستخدام طرق المتغيرات الآلية من خلال التقدير بإستعمال الطريقة المعممة للحظات (GMM)، تقديرات معلمة متسقة للبيانات مع فترات زمنية محددة وأبعاد المقطع العرضي الكبير. بحيث أصبحت Estimator-GMM أصبح ذو شعبية متزايدة. هذا لأنه يوفر استدلالًا فعالًا عن طريق إستخدام أقل مجموعة من الافتراضات الإحصائية. ويركز هذا الفرع على هذه القضايا الخاصة بنموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية[3].

يعد نموذج القياس الاقتصادي المكاني Spatial Econometrics Model احد أنواع النماذج القياسية إذ تهتم بدراسة تأثير التفاعلات المكانية ما بين الوحدات الجغرافية على الظاهرة المدروسة، تلك الوحدات من الممكن ان تكون مدن، بلديات، مناطق، دول، محافظات، ... الخ، سيتم استعراض بعض الطرائق المعلمية لتقدير النموذج الديناميكي المكاني لبيانات Panel Data اذ ان وجود المتغير المعتمد المرتد زمنياً و/أو مكانياً كمتغيرات داخلية

[1] Pedroni. P, Panel Cointegration: Asymptotic and Finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis, Econometric Theory, 20 (3),2004 , P.597-598.

[2] محمد شيخي، أحمد سلامي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، عدد 13، الجزائر، 2013، ص 14.

[3] Panchanan Das, Econometrics in Theory and Practice : Analysis of Cross Section, Time Series and Panel Data with Stata 15.1, Edition Springer Nature Singapore Pte Ltd, 2019, P.542.

Endogenous Variablesفي النموذج الديناميكي المكاني Spatial Dynamic Panel Data SDPD ينفي استخدام طرائق التقدير المعلمية المعروفة مثل طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square OLS وطريقة الأماكن العظمى Maximum Likelihood ML أو طريقة العزوم المعممة Generalized MomentMethod GMM.[1]

أولا-النموذج الديناميكي الخطي: يقدم هذا القسم نظرة عامة على نماذج بيانات اللوحة الديناميكية الخطية، حيث تم تبيان أعلاه أن طرق تقدير المربعات الصغرى للتأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية منحازة وغير متناسقة بسبب مشاكل الاستدامة. يمكن حل مشكلة التداخل الذاتي إما عن طريق استخدام طرق المتغير الفعال أو باستخدام الطريقة المعممة للحظات (GMM) لأنه يوفر كفاءة متقاربة[2].

تشتمل نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية الخطية على متغيرات تعتمد على التأخر كمتغيرات متباينة جنبًا إلى جنب مع تأثيرات غير ملحوظة، ومثبطات ثابتة أو عشوائية، خارجية، حيث يسمح وجود متغيرات تابعة متأخرة بنمذجة آلية الضبط الجزئي. وتظهر المعادلة التالية العلاقة الديناميكية مع وجود متغير يعتمد على التأخر (بإفتراض P période Lag) بين المراجع[3]:

$$y_{it} = \emptyset_0 + \sum_{i=1}^{n} \emptyset_J Y_{i,t-i} + \acute{x}_{it} + u_{it}$$

يتميز نموذج إنحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية بمصدرين للثبات مع مرور الوقت: وجود متغير تابع متخلف كمتثاقل وعدم تجانس غير مرتبط بقطاعات محددة، كما أن المتغير التابع المتخلف باعتباره رجح يخلق ارتباط تلقائي، وأيضا ترتبط التأثيرات غير الملاحظة مع المتغيرات التابعة المتأخرة، مما يجعل التقديرات القياسية غير متسقة.

الطريقة المتغيرة الفعالة التي أقترحها أندرسون وهسياو (1981) لا تأخذ في الاعتبار جميع شروط التعامدية المحتملة، إذ يمكن لتقدير المتغير الأول، المتغير للأداة أن ينتج تقديرات متسقة، لكن هذه التقديرات ليست فعالة بالضرورة. وذلك لأن طريقة لا تستخدم كل الظروف المتاحة للحظة، حيث يؤدي إستخدام الفرق المتأخر كأداة إلى عدم تقدير المقدر (Arellano 1989). فلقد قام (Arellano and Bond، 1991) بتطوير نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ديناميكي من خلال الاستفادة من شروط التعامد الموجودة بين القيم المتأخرة لـ y_{it} والاضطرابات ε_{it}. فلقد أشتق مقدر GMM لمعلمات النموذج من خلال إتخاذ المزيد من الأدوات المتاحة. كما يحدد عددا من الأدوات الصحيحة من حيث القيم المتأخرة للمتغير التابع، والمتغيرات المحددة مسبقا والمتغيرات الداخلية باتباع المنهجية التي تم تطويرها في (Holtz-Eakin et al.، 1988). قد ينظر إلى نموذج (Arellano and

[1] سهاد علي شهيد، طرائق تقدير الانموذج الديناميكي المكاني لبيانات Panel Data، دار النشر Noor Publisshing، ماي 2017، ص 2.
[2] Panchanan Das, Op.Cit., P.542.
[3] Idem.

Bond، 1991) على أنه إمتداد لإطار GMM الذي طوره هانسن (1982)، بحيث يجمع هذا النموذج بين جميع المستويات المتأخرة جنبًا إلى جنب مع الاختلافات الأولى للمتغيرات الخارجية تماما لتشكيل مصفوفة إستجابة كبيرة محتملة. بإستخدام هذه المصفوفة من الأدوات، يستمد (Arellano و Bond، 1991) مقدرات GMM من خطوة واحدة وخطوتين، بالإضافة إلى مقدّر VCE القوي للنموذج من خطوة واحدة. في وقت لاحق، وضعت (Windmeijer، 2005) مقدر قوي تصحيح التحيز لـ VCEs من خطوتين GMM المقدرين[1].

إن إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS في تقدير النموذج السابق سوف يترتب عنه الحصول على قيم مقدرة متحيزة لمعاملات انحدار هذا النموذج في حالتين هما[2]:

-وجود معنوية إحصائية لمعامل الآثار الثابتة غير الملاحظة الخاصة بالمقاطع i ؛

-وجود إرتباط بين المتغيرات المستقلة وU_i.

ونظراً لوجود ارتباط بين i و Y_{it-1} فإن القيمة المقدرة لمعاملات انحدار النموذج السابق باستخدام OLS سوف تكون غير متسقة. لمعالجة هذه المشكلة يقترح إستبعاد U_i بواسطة استخدام الفروق الأولى لقيم متغيرات هذا النموذج وحد الخطأ بدلاً من استخدام القيم الأصلية لمستويات هذه المتغيرات. ونتيجة لاستخدام الفروق الأولى لقيم كل من المتغيرات وحد الخطأ ظهرت مشكلتين: أولا، وجود احتمال أن تكون المتغيرات التفسيرية أو المستقلة X وحد الخطأ في العام السابق متغيرات داخلية، فالعلاقة بين النمو الاقتصادي ومحدداته علاقة سببية تبادلية؛ ثانيا، وجود ارتباط بين حد الخطأ العشوائي الجديد $\varepsilon_{it-1} - \varepsilon_{it-2}$ والفروق الأولى لقيم المتغير التابع المبطأ $Y_{it-1} - Y_{it-2}$. ولمعالجة هاتين المشكلتين إقترح (Arellano and Bond، 1991) إستخدام القيم المبطئة لمستويات المتغيرات المستقيمة كمتغيرات مساعدة[3].

وفي ظل الافتراضات التالية:

-أن حد الخطأ غير مرتبط تسلسليا؛

-إن المتغيرات المستقلة تعتبر متغيرات خارجية ولكن بشكل ضعيف، فإن GMM سوف تستخدم شروط العزوم التالية[4]:

$$E\ (Y_{t,t-s} * (\boldsymbol{\varepsilon_{it-1} - \varepsilon_{it-2}})) = 0 \ldots\ldots for\ s \geq 2;\ t = 3, \ldots T$$
$$E\ (X_{t,t-s} * (\boldsymbol{\varepsilon_{it-1} - \varepsilon_{it-2}})) = 0 \ldots\ldots for\ s \geq 2;\ t = 3, \ldots T$$

[1] Ibid, P.543.

[2] محمد رتيعة، حكيم بوجوطو، تقدير العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الإقتصادي بإستخدام طريقة الفروق العامة للعزوم لبيانات بانل (Panel-GMM)، مجلة دراسات، المجلد 16، العدد1، الجزائر، جانفي 2019، ص8.

[3] المرجع نفسه.

[4] Carkovic, M. and Levine, R., Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth?, University of Minnesota, 2002, PP.5-6, Online : http://siteresources.worldbank.org/INTFR/Resources/fdi.pdf. Visited: 20/08/2018

ويتضح من المعادلة السابقة أن شروط العزوم يتم تطبيقيا عمى المتغير التابع المبطأ ومجموعة المتغيرات المستقلة. ويطلق على GMM التي تعتمد عمى شروط العزوم الممثلة بالمعادلتين السابقتين طريقة التقدير باستخدام الفروق الأولى لمقيم الأصلية لمتغيرات النموذج محل التقدير.

وحتى يتم الحصول عمى قيم مقدرة متسقة وذات كفاءة لمعاملات انحدار النماذج المذكورة سابقا سوف يتم استخدام طريقة الفروق العامة للعزوم المقترحة من جانب (Arellano and Bond، 1991) وقد تم إختيار هذه الطريقة لتقدير هذا النموذج نظرا لتمتع هذه الطريقة بالعديد من المزايا أهمها: معالجة مشاكل التحيز الناتج عن إهمال بعض المتغيرات المستقلة، معالجة مشكلة إحتمال أن تكون هذه المتغيرات متغيرات داخلية، وتجنب آثار جذر الوحدة في كل من اختيار المتغيرات المساعدة، وإستخدام متغيرات تابعة مبطئة[1].

وللتعرف على مدى جودة نتائج التقدير سوف يتم استخدام اختبار الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء. ويفضل استخدام النموذج المقترح من قبل (Arellano and Bond، 1991) غالبا في حالة لما يكون عدد الأفراد كثير والفترة الزمنية قصيرة، إذ أن استعمال طريقة المربعات الصغرى OLS ينتج عنو نتائج ضعيفة وتقديرات غير متسقة حسب (Blundell et Bond، 1998).

في ختام هذا المبحث نجد أن للنماذج الاقتصادية القياسية دور أساسي في دراسة العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية. كما أنها تحدد سلوك المتغيرات على المديين القريب والبعيد من خلال دراسة الاستقرارية من جهة، وعلاقات التكامل المشترك من جهة أخرى، وهو ما يمكن الباحث من تحليل واقعي للمتغيرات المدروسة وفق طرق ومناهج فعالة، تستفيد منها الدول في تحديد وتوجيه سياساتها الاقتصادية.

كما تعتبر بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، وهو ما يتناسب مع معطيات هذه الدراسة، بحيث أن الخصائص المشتركة بين مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الأقاليم الجزائرية وعلاقتهم بتطور مستوى نصيب الدخل الفردي بالجزائر، والتي مكنتنا من تجميع خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. من مميزات البيانات المقطعية أنها تحلل سلوك عدد من المفردات والمتمثلة في المتغيرات المتعلقة بالاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الوحدات المقطعية والمتمثلة في الأقاليم الجزائرية عند فترة زمنية واحدة. أما بالنسبة إلى بيانات السلاسل الزمنية فهي تصف سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية إستخدام بيانات البانل من خلال تعاملها مع تغيرات الوقت وعلى مفردات متعددة.

[1] Nkurunziza janvier D, Bates Robert H, Political Institutions and Economic Growth in Africa, Harvard University and CSAE, Oxford University, 2003 ,P.11,

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير التجمعات الصناعية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2003–2018: بإستعمال تحليل "Panel Data"

يهدف هذا المبحث إلى تقديم نموذج قياسي، يشرح فيه دور التجمعات الصناعية الحديثة في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر، من خلال دراسة العلاقة الموجودة بين حركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي. حيث تم تحليل حركية الاستثمار في المؤسسات من خلال ثلاث متغيرات رئيسية، شملت متغير الإنشاء (الإبتكار والإنتاجية) ومتغيري التوقف عن النشاط وإعادته (التنافسية). إن المتغيرات الثلاثة المذكورة، تعتبر أحد أهم مميزات عمل التجمعات الصناعية العنقودية، وذلك من خلال أدوارها الأساسية في رفع حجم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى زيادة في حجم إنتاج وإبتكار تلك المؤسسات. وبالنظر إلى المميزات التي تنشؤها تلك التجمعات الصناعية، ففي حالة توسيع العمل بها تكون لها تأثيرات مباشرة على حجم النمو الإقتصادي بالجزائر.

لتحليل الآثار الديناميكية لمختلف أنواع التوزيعات العشوائية الخاصة بمتغيرات الدراسة ومراقبتها، تم استعمال نماذج التحليل الثابتة والديناميكية لـ: "Panel Data"، والذي من خلاله تم تحديد نوع العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استكشاف سلوك متغيرات الدراسة عبر مختلف الأقاليم الجزائرية (تشمل تسعة (9) أقاليم هي: أقاليم الشمال (الوسط، الشرق والغرب)؛ أقاليم الهضاب العليا (الوسط، الشرق والغرب)؛ أقاليم الصحراء (الشرق، الغرب والصحراء الكبرى). كما سمحت الدراسة بمعرفة مدى علاقة المتغيرات الرئيسية المشكلة للتجمعات الصناعية بالنمو الاقتصادي بالجزائر الذي تم تمثيله بتطور مستوى الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام.

وعلى هذا الأساس، فقد ركز هذا المبحث على أربعة مطالب أساسية، بحيث تضمن المطلب الأول، شرحا للطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، ثم بعد ذلك، تم تقدير النموذج الثابت لـ "Panel Data" الخاص بمتغيرات الدراسة في المطلب الثاني. أما في المطلب الثالث، فلقد تم خلاله تقدير نموذج التحليل الديناميكي لل "Panel Data" للمتغيرات محل الدراسة، وفي الأخير تم إستخلاص نتائج الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة

بالإعتماد على الإطار النظري القياسي المنتهج في هذه الدراسة، تم تحديد نموذج قياسي يجمع من خلاله متغيرات الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع متغير تطور نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الخام بالجزائر، وذلك بالإعتماد على الأساليب الإحصائية في تحديدنا لطريقة الدراسة.

لقد تم تقسيم هذا المطلب إلى أربعة عناوين فرعية، والتي أشتملت في المرحلة الأولية على تحديد منهج الدراسة من خلال تحديد مصادر البيانات وفترة الدراسة، بعد ذلك تم صياغة النموذج النظري الخاص بالدراسة.

الفرع الأول: منهج الدراسة

من خلال النظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الكمي الذي يستعمل فيه التقنيات الكمية والأساليب القياسية لضبط وتقدير العلاقة بين مؤشرات الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الخام بالجزائر، حيث تم إستعمال نموذج تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الـ Pnnel Data وذلك بالإعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .STATA.15

لقد تم إعداد نموذج قياسي إقتصادي يتناسب مع طبيعة الإشكالية، بحيث سهل لنا هذا النموذج معالجة العلاقة السببية بين المتغيرات محل دراسة، كما سمح لنا بمناقشة وتحليل النتائج، ومقارنتها مع النتائج المتحصل عليها سابقا، من خلال دراسات سابقة في نفس المجال.

أولا–مصادر البيانات: لقد تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال: أولا، بالنسبة للإحصائيات الخاصة بتطور عدد الإستثمارات السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، تمت الإستعانة بقاعدة بيانات وزارة الصناعة والمناجم الجزائرية، من خلال التقارير السنوية الخاصة بتلك المؤسسات، وثانيا، بالنسبة للإحصائيات الخاصة بتطور مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)، فلقد تمت الإستعانة ببيانات البنك الدولي للمعلومات، من خلال تقاريره السنوية والدورية حول الجزائر، هذا بالإضافة لبيانات بنك الجزائر المركزي من خلال النشرات الإحصائية الدورية للبنك. كما تضمنت الدراسة إستغلال إحصائيات حول تطور أعداد السكان بالجزائر خلال الفترة محل الدراسة، من خلال التقارير الإحصائية الدورية حول السكان من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ONS (أنظر الملحق رقم 1).

ثانيا–فترة الدراسة: إن المتغيرات المتعلقة بالدراسة قد غطة الفترة من 2003 إلى 2018، والتي تم تقسيمها إلى تسعة (9) مقاطع، والمتمثلة في الأقاليم الجزائرية.

كما شملت البيانات الخاصة بعدد الإستثمارات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إستثمارات المؤسسات ذات طابع الأشخاص المعنويين فقط (بناءا على إحصائيات CNAS). أما المؤسسات ذات طابع الأشخاص الطبيعيين، لم تشملهم هذه الدراسة (الحرفيين ... الخ)، لعدم توفر البيانات الخاصة بهم.

الفرع الثاني: صياغة نموذج الدراسة

يتكون المجتمع المدروس من أربعة (04) متغيرات رئيسية، موزعة على تسعة مقاطع أساسية، والمتمثلة في تسعة (09) أقاليم بالجزائر. فلقد هدفت دراستنا لتمثيل واقع الإبتكار، الإنتاجية وحجم التنافسية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (المتغيرات الأساسية المكونة لعمل التجمعات الصناعية)، وذلك من خلال تقسيم متغير حركية الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة متغيرات رئيسية، وهي: متغير الفشل (التنافسية) المتمثل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط سنويا، ومتغير إعادة النشاط لبعض

المؤسسات الأخرى القائمة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، متغير الابتكار والإنتاجية المتمثلان في متغير إنشاء مؤسسات صغيرة والمتوسطة جديدة سنويا. هذه المتغيرات الثلاثة المذكورة لها تأثيرات مباشرة على المتغير الرابع المتعلق بالنمو الاقتصادي والذي تم تمثيله بالتطور السنوي لحجم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام.

أولا-المتغيرات والرموز والقياس: يمكن تلخيصها حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): المتغيرات والرموز والقياس الخاصة بالدراسة

المتغيرات	الرمز	التعريف	الوحدة	التجمعات الصناعية
- نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام	**TPPT**	تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام الخاص بكل إقليم، والذي تم حسابه من خلال ضرب حجم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام بالجزائر في عدد السكان المكونين للإقليم.	بالقيمة الثابتة لوحدة العملة المحلية: مليار دج).	زيادة حجم العمالة؛ زيادة حجم الاستهلاك؛ زيادة حجم الادخار؛ زيادة حجم الإستثمار.
-إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة؛	**CPME**	عدد المؤسسات التي أنشاة سنويا حسب الأقاليم.	عدد المؤسسات.	زيادة حجم الإنتاجية؛ زيادة حجم والابتكار.
-إعادة النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛	**RAPME**	عدد المؤسسات التي أعادة نشاطها سنويا حسب الأقاليم.	عدد المؤسسات.	زيادة حجم التنافسية؛ تخفيض أعداد المؤسسات المتوقفة عن النشاط.
-توقف نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**RAPME**	عدد المؤسسات التي توقفت عن النشاط نهائيا سنويا حسب الأقاليم.	عدد المؤسسات.	زيادة حجم التنافسية؛ تخفيض أعداد المؤسسات المتوقفة عن النشاط.

المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على مصادر البيانات.

ثانيا-وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة: قبل القيام بتقدير النموذج القياسي، تم القيام بوصف لمختلف المتغيرات المستخدمة في الدراسة:

أ-نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الخام: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الخام هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام، كما يشتمل إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافا إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوما منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون إقتطاع قيمة

إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب تدهور الموارد الطبيعية، كما أن البيانات تم تمثيلها بالسعر الثابت للعملة المحلية*.

كما يلعب نمو نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الخام دور أساسي في تطور نمو أعداد السكان، من خلال تحسين المستوى المعيشي، وهو ما يساهم بشكل مباشر في حفاض عديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مكانتها في الأسواق العاملة بها، من خلال زيادة في حجم إستهلاك منتجاتها من طرف المقيمين. كما أن نمو أعداد السكان، يؤدي إلى زيادة حجم الادخار، الأمر الذي يمكن من زيادة في مستوى الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وبالتالي مواجهة الارتفاع في حجم الطلب وتلبيته.

ب-عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة سنويا: تتمثل في عدد الإستثمارات الجديدة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال كل سنة. بحيث تلعب خصائص الأقاليم دور أساسي في زيادة حجم الإستثمار بهذا القطاع، وهو ما سيساهم حتما في زيادة حجم الإنتاج. كما أن زيادة حجم الاستثمارات من خلال إنشاء مؤسسات جديدة ترجع أساسا إلى توفر مختلف هياكل الدعم المساعدة على ذلك.

ج-عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط: تتمثل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط سنويا. حيث يرجع سبب توقفها إلى عجزها في البقاء في الأسواق بفعل عوامل عديدة. إذ يمكن لخصائص الإقليم ألا يتوافق مع نوع نشاطها، بحيث يعتبر نوع النشاط مهم بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات من أجل نجاحها.

كما أن مفهوم توقف المؤسسات عن نشاطها (فشلها) معقدا جدا، ومن الصعب تحديده بسبب طرق التحليل المختلفة. حيث نجد تعريفه في البعد القانوني الخاص على أنه جزء في إجراء الإسترداد أو التصفية، أما في مفهومه الاقتصادي الأوسع فهي الشركة التي لم تعد قادرة على بيع أسهمها بشكل طبيعي والتي تراكمت عيوبها بحيث تصبح غير مربحة، مما يجعلها تعطي قيمة مضافة سلبية. بينما توجد في الرؤية المالية على أنها الحالة التي تواجه فيها المؤسسات صعوبة في الوفاء بالتزاماتها المالية.

كما أن عواقب الفشل باهظة التكلفة بشكل عام، وتتمثل في المشاكل المالية نتيجة لإرتفاع تكاليف الإستثمار (الخسائر المالية)، والمشاكل الاقتصادية (فقدان القدرة التنافسية)، والمشاكل الاجتماعية (البطالة). وبالتالي فإن حل مشاكل هذه المؤسسات سيساهم حتما في تحسين وتطوير آدائها خاصة على المستوى الإقليمي وبالتالي المساهمة في دعم النمو الاقتصادي.

د-عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعادة لنشاطها: وتتمثل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعادة لنشاطها سنويا، وذلك راجع لعامل المنافسة في السوق لنفس تخصص إنتاجها، بحيث تعيد نشاطها إلى تخصصات أخرى أكثر نجاحا. فالإقليم يلعب دور رئيسي في توفير شروط نجاح هذه المؤسسات بقطاعات بديلة

* تعريف البنك الدولي للمعلومات.

للمؤسسات التي فشلت في قطاعات نشاط أخرى. حيث يرجع سبب إعادة نشاط المؤسسات إلى تخصصات أخرى لعامل التنافسية في تخصص عملها السابق، وهو ما أدى بها إلى عدم القدرة على البقاء في السوق.

ثالثا–وصف عينة المقاطع الخاصة بالأقاليم المكونة للاقتصاد الجزائري: تتكون المقاطع التي جرت عليها الدراسة القياسية من تسعة أقاليم جزائرية وهي: على مستوى الشمال الجزائري نجد إقليم الشمال الوسط(TNC): ويشمل ولايات، بجاية، تيزي وزو، بومرداس، البويرة، الجزائر، البليدة، تيبازة، الشلف، المدية وعين الدفلة؛ إقليم الشمال الشرقي(TNE): ويشمل ولايات، جيجل، سكيكدة، عنابة، قالمة، قسنطينة، الطارف، سوق أهراس وميلة؛ إقليم الشمال الغربي(TNO): ويشمل ولايات، تلمسان، سيدي بلعباس، مستغانم، معسكر، وهران، عين تيموشنت وغيليزان؛ أما علو مستوى الهضاب العليا نجد إقليم الهضاب وسط(THC): وتشمل ولايات الجلفة، الأغواط ومسيلة؛ إقليم الهضاب الشرقي(THE): ويشمل ولايات أم البواقي، باتنة، سطيف، تبسة، برج بوعريريج وخنشلة؛ إقليم الهضاب العليا الغربية(THO): ويشمل ولايات تيارت، سعيدة، تسمسيلت، البيض والنعامة؛ وعلى مستوى الصحراء الجزائرية نجد: إقليم الصحراء الغربي(TSO): ويشمل ولايات بشار، أدرار وتندوف؛ إقليم الصحراء الشرقي(TSE): ويشمل ولايات غرداية، ورقلة، بسكرة والوادي؛ إقليم الصحراء الكبرى(TSG): ويشمل ولايتي تمنراست وإليزي.

إن طريقة إختيار هذه المقاطع، ترجع لتوفر البيانات الخاصة بالمتغيرات طوال الفترة محل الدراسة. كما أن عملية تقسيم متغيرات الدراسة حسب الأقاليم، كان هدفها زيادة في حجم عينة الدراسة (كمية المعلومات) من خلال TxN (9x16).

رابعا–نموذج الدراسة: محاولة منا لإستكشاف نوع العلاقة بين متغيرات الدراسة تمت الاستعانة بنظرية نماذج النمو الكلاسيكية والنماذج الكلاسيكية المطورة، حيث أن هذه المدارس أرتكزت في نظرياتها المتعلقة بالنمو الاقتصادي من خلال دور الإستثمار في دعم النمو الإقتصادي، من خلال محددات رأس المال البشري، المادي والادخار...الخ. نموذج الدراسة تم تكييفه حسب النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة والهدف من هذه الدراسة، بمراعات كمية ونوعية المعطيات المتوفرة.

لقد أرتكز النموذج القياسي الخاص بهذه الدراسة على المعادلة الأساسية التالية:

$$\mathbf{TPPT_{it} = f\ (RAPME_{it},\ CPME_{it},\ REPME_{it}\ ,\ \varepsilon_{it}\ )}$$

حيث أن:

- **$TPPT_{it}$** : مجوع نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الخام في الإقليم i في الفترة t.
- **$CPME_{it}$**: إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة في الإقليم i في الفترة t (Créations).
- **$RAPME_{it}$**: توقف نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقليم i في الفترة t (Radiations).
- **$REPME_{it}$**: إعادة النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقليم iفي الفترة t (Réactivations).

- ε_{it} : يمثل الآثار أو الاختلافات الزمنية غير الملحوظة في الإقليم i في الفترة t.

المطلب الثاني: تقدير نموذج السلاسل الزمنية المقطعية الثابت Pnnel Data

بعد التعرف على منهجية العمل، من خلال تحديد متغيرات الدراسة وتحليلهم في المحاور السابقة. ولتقدير نموذج الدراسة، فلقد تمت المفاضلة بين النماذج الثلاثة المشكلة لـ "بيانات السلاسل الزمنية المقطعية "، من خلال إجراء كل من الإختبارات Fisher-Test وBreusch-Pagan LM -Test وHausman-Test وإختبار Chow، بحيث تم إختيار النموذج الأحسن لتمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

الفرع الأول: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

من خلال تمليل البيانات وتحليلها في الفترة محل الدراسة، تم تسجيل عديد الملاحظات، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي (أنظر: الملاحق رقم 2):

-من خلال عملية التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة في المبحث السابق، والمتعلق بالأقاليم الثلاثة الرئيسية (الشمال، الهضاب العليا، الجنوب)، تم إيجاد تطور نسب النمو المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتي كانت متوازنة بين أغلب المتغيرات طيلة الفترة محل الدراسة. وهو ما يثبت فرضية بأن نفس العوامل تتحكم في حركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجودة بجميع الأقاليم الجزائرية. كما أن توازن توزيع نمو إجمالي نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي الداخلي يعود إلى توازن بين معدلات النمو الاقتصادية والنمو السكاني بالجزائر.

-المعدل السنوي لتطور إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الإقليم قدر بـ 3.119 مؤسسة جديدة سنويا. أما بالنسبة معدل فشل الاستثمار بقطاع المؤسسات صغيرة ومتوسطة في الأقاليم الجزائرية، من خلال توقف المؤسسات عن النشاط قدر بـ 722 مؤسسة سنويا، وهي تمثل نسبة 22% بالمائة من عدد المؤسسات المنشاة سنويا. أما بالنسبة لمعدل المؤسسات المعادة لنشاطها على مستوى الأقاليم المختلفة فقد بلغت 500 مؤسسة سنويا، والتي تمثل نسبة 16% بالمائة سنويا من معدل إنشاء المؤسسات في الأقاليم. أما بالنسبة لقيمة الإنحراف المعياري الخاص بمتغير توقف نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (م603) فقد كانت كبيرة مقارنة بمتوسط حسابي قدر بـ (500م)، والذي تفسر بالتشتت الكبير لهذه المتغير طيلة مرحلة الدراسة (أنظر: الملحق رقم 1.2).

-أولا: بالنسبة لإقليم الشمال (TN): شهد الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حركية كبيرة جدا خلال فترة الدراسة، بالنظر إلى مختلف مكونات الإقليم، وخاصة إقليم الشمال الوسط، والذي يتميز عن باقي الأقاليم الأخرى بتوفر جميع شروط نجاح بالنسبة للمستثمرين. ففي سنة 2009 مثلا، كانت هناك نسبة نمو معتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط مقارنة بسنة 2008، بحيث وصلت إلى حوالي 72.2 %، إذ يمكن تفسير ذلك إلى تبعات الأزمة المالية العالمية نهاية سنة 2008 والتي أثرت سلبا على الاستثمار بهذا القطاع لتتراجع بعد ذلك خلال سنة 2010 بـ 23% وسنة 2011 بـ أقل من 100% مقارنة بسنة 2010. أما في سنة 2017، تم تسجيل أعلى نسبة لنمو وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ وصلت إلى 57% مقارنة بسنة

2016، السنة التي عرفت مستوى أدنى من النمو حيث. وبالنسبة لعدد المؤسسات المعادة لنشاطها الاقتصادي فنجدها طيلة فترة الدراسة كانت متوازنة مع عدد المؤسسات المنشأة سنويا من حيث نسب النمو، كل ذلك يأتي في ظل ظروف إقتصادية هشة عاشتها الجزائر بعد الأزمة العالمية المالية سنة 2008 وإنهيار أسعار المحروقات نهاية 2014، أما بالنسبة لحركية الاستثمار في أقاليم الشمال فكانت أغلبها في إقليم الوسط. أما بالنسبة لتطور مستوى نصيب الدخل الفردي في الجزائر الخاص بأقاليم الشمال، تم إيجاد نسبة نمو متوسطة ولكن بشكل متوازن طيلة فترة الدراسة، بحيث يرجع ذلك إلى حركية النمو السكاني المتوازنة بالمنطقة.

الشكل رقم (25.3): تطور مؤشرات النمو المتعلقة بمتغيرات الدراسة الخاصة بأقاليم الشمال

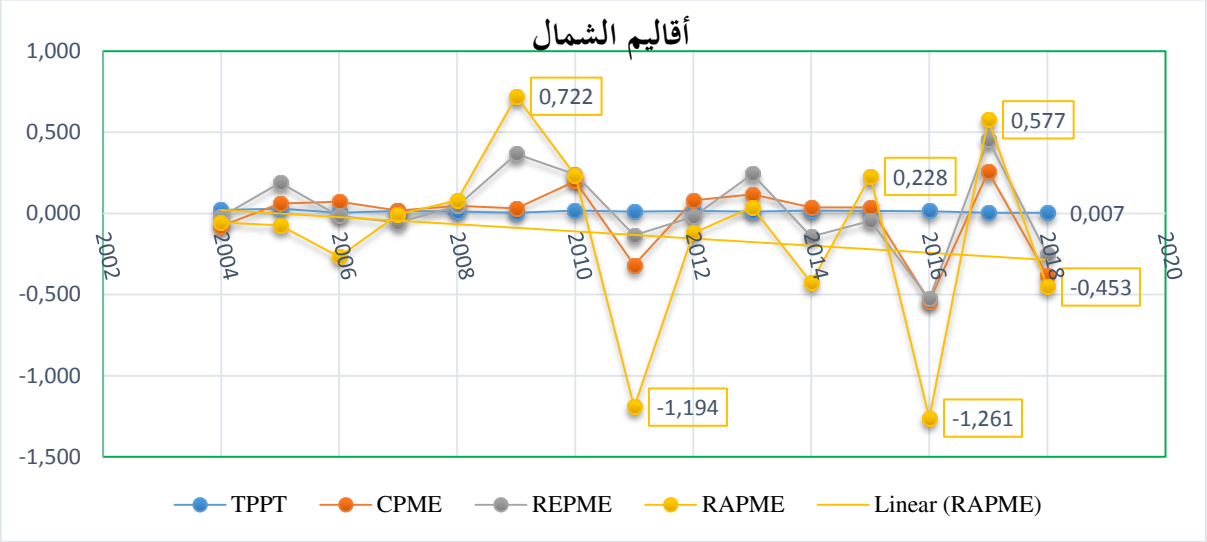

المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2004-2018

ثانيا-بالنسبة لإقليم الهضاب العليا (TH): يتميز إقليم الهضاب العليا بخصائص كبيرة تميزه عن باقي الأقاليم الأخرى، خاصة في مجال توفر البنى التحتية المساعدة للإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة فيما يتعلق بالعقار الصناعي. إلا أن واقع الاستثمار به يبقى ضعيفا مقارنة بالشمال، بحيث تم تسجيل نسبة نمو ضعيفة جدا في عدد وفيات المؤسسات خلال سنتي 2004 وسنة 2016، إذ إنخفضت النسبة إلى أكثر من 200% مقارنة بالسنة التي قبلها. وفي سنة 2017، تم تسجيل نسبة نمو مرتفعة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتوقفة عن النشاط مقارنة بسنة 2016، بحيث وصلت إلى حوالي 60%، وهذه الأرقام تعتبر كبيرة جدا مقارنة بتوفر الهياكل المساعدة على نجاح تلك المشاريع الصغيرة. مما سبق يتبين ضعف فعالية الاستثمار بهذا القطاع من خلال حساسيته المفرطة بالتغيرات الاقتصادية الحاصلة بالجزائر وخارجها خاصة بعد تدهور أسعار النفط في سنة 2014.

الشكل رقم (26.3): تطور مؤشرات النمو المتعلقة بمتغيرات الدراسة الخاصة بأقاليم الهضاب العليا

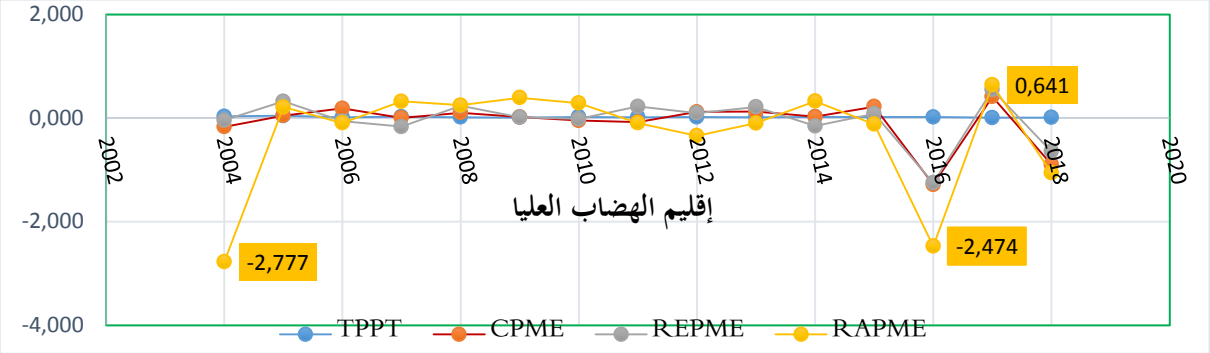

المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2004-2018

ثالثا-بالنسبة لإقليم الجنوب (TS): على الرغم من مميزات الاستثمار بهذا الإقليم في ظل توفره على الموارد الطبيعية خاصة في مجالات الطاقة والمناجم، إلا أن واقع الإقليم يتميز بضعف في الهياكل القاعدية المساعدة على نجاح الاستثمارات. ففي سنة 2016 مثلا نجد إن نسبة وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تناقصت بشكل كبير والتي 100% مقارنة بسنة 2015 (إقليم الصحراء الغربي) بالرغم من أن عدد الاستثمارات الموجودة بهذا الإقليم يعتبر محدودا مقارنة بالأقاليم الأخرى.

الشكل رقم (27.3): تطور مؤشرات النمو المتعلقة بمتغيرات الدراسة الخاصة بأقاليم الجنوب

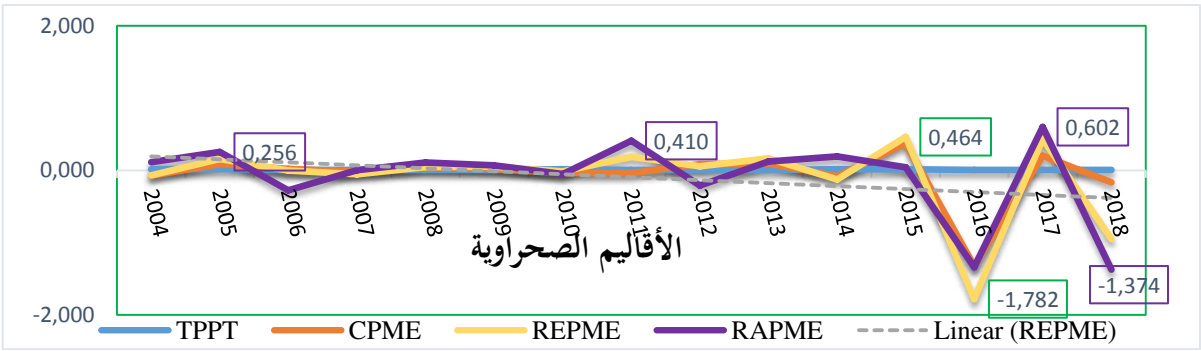

المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمناجم 2004-2018

رابعا-تحليل الإرتباط: أظهرت نتائج تحليل معاملات الإرتباط بين المتغيرات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي المتمثل في إجمالي نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي الداخلي على مستوى الأقاليم الجزائرية، بوجود إرتباط قوي بين تلك المتغيرات. والجدول التالي يوضح ذلك (أنظر: الملحق رقم 8.2):

الجدول رقم (3-3): مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	إجمالي نصيب الدخل الفردي	إنشاء مؤسسات جديدة	إعادة نشاط المؤسسات	توقف نشاط المؤسسات
إجمالي نصيب الدخل الفردي	1	.	.	.
إنشاء مؤسسات جديدة	0.922 (0.000)	1	.	.
إعادة نشاط المؤسسات	0.824 (0.000)	0.908 (0.000)	1	.
توقف نشاط المؤسسات	0.613 (0.000)	0.685 (0.000)	0.732 (0.000)	1

المصدر: من إعداد الطالب، بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA.15

من خلال نتائج التقدير الخاصة بمصفوفة الارتباط، تم الوصول إلى وجود إرتباط موجب وقوي بين جميع متغيرات الدراسة، كما أن معاملات الارتباط الخطي كلها معنوية، وهو ما يدعم فرضية العلاقة خطية التي تجمع بين متغيرات الدراسة من خلال قوة الارتباط التي تعدت نسبتها 60%.

الفرع الثاني: تقدير النماذج الثلاثة للبانل الثابت

بهدف الوصول إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة الموجودة بين حركية الاستثمار بقطاع المؤسسات والمتوسطة وتطور نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام، فلقد تم إستخدام نموذج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تقدير ثلاثة نماذج، وهي: نموذج الانحدار التجميعي PRM، نموذج التأثيرات الثابتة FEM، ونموذج التأثيرات العشوائية REM.

وعليه يمكن تلخيص نتائج التقدير وذلك بالاعتماد على برنامج STATA.15، كما يلي[1]:

أولا، إثبات وجود تأثير ثابت أو عشوائي، لأن نمذجة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية تهدف إلى فحص الآثار الثابتة أو العشوائية المتعلقة بنموذج الدراسة، بحيث أن تحليل وتفسير نتائج إختبار Fisher-Test يكون بالنسبة لنموذج التأثير الثابت، وإختبار Breusch-Pagan LM بالنسبة لنموذج التأثير العشوائي، فعندما تكون كل من التأثيرات الثابتة والعشوائية ذات دلالة إحصائية، يتم إجراء إختبار Hausman للمفاضلة بينهم. فإذا كانت النتائج المتحصل عليها سابقا تكون متباينة في إثبات وجود إنحدرات ثابتة عبر المقاطع المتمثلة في الأقاليم أو الزمن، يمكن القيام بإجراء إختبار Chow لفحص إمكانية تجميع البيانات المتعلقة بالدراسة، بحيث يقدم الشكل الموالي صورة كبيرة لعملية نمذجة السلاسل الزمنية المقطعية Data-Panel.

[1] Hun Myoung Park, Op.Cit., PP.17-16.

الشكل رقم (3-28): إستراتيجية التحليل وفق نموذج السلاسل الزمنية المقطعية الثابت Data-Panel.

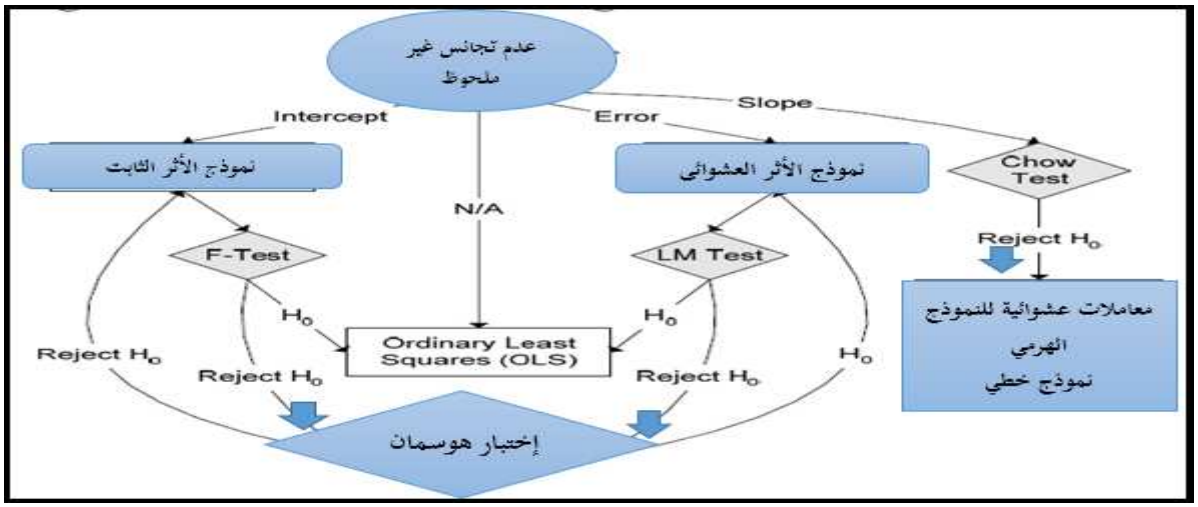

Source : Hun Myoung Park, Op.Cit., P.17.

أولا–النموذج التجميعي (Ols Poold): يعتبر نموذج الإنحدار التجميعي من أبسط نماذج الـ (Panel Data)، حيث يهمل هذا النموذج التأثيرات الفردية للنموذج، بحيث يركز على التأثيرات متغيرات المقطع العرضي والزمني، أي: $\mu_i = 0$ ، ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$TPPT_{it} = \beta_0 + \beta_1 CPME_i + \beta_2 REPME_i + \beta_3 RAPME_i + \varepsilon_i$$

إنطلاقا من مخرجات STATA.15 (الجدول رقم (3-4))، نلاحظ بأن نموذج الانحدار التجميعي معنوي ومقبول إحصائيا، وذلك من خلال إحصائية فيشر المحسوبة (Fisher-Test) المقدرة بـ 270.17، والتي تقابلها قيمة معنوية قدرت بـ 0.000 وهي أقل من 0.05. كما أن قيمة معامل التحديد R^2 تساوي 0.85 (85.27%)، وهي نسبة مقبولة إحصائيا. كما أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية طردية مع كل من متغير إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة (معنوي) وعكسية مع متغير توقف نشاط المؤسسات (غير معنوي)، ومتغير إعادة النشاط (غير معنوي)، أما بالنسبة للثابت فهو موجب ومعنوي. ومن خلال نتائج التقدير، يمكن كتابة معادلة نموذج الانحدار التجميعي الخاصة بتأثير حجم الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطور نصيب الدخل الفردي بالجزائر على الشكل التالي (أنظر: الملحق رقم 3):

$$TPPT_{it} = 177.653 + 0.125\ CPME_i - 0.046\ REPME_i - 0.0095\ RAPME_i + \varepsilon_i$$

زيادة حجم الإستثمار من خلال إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة جديدة (CPME) بوحدة واحدة، تؤدي إلى زيادة في إجمالي نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي الداخلي الخام (TPPT) بـ 0.125 وحدة. كما أن القيمة الاحتمالية لـ CPME أقل من 0.05، والتي تساوي 0.000، أي أنها معنوية.

زيادة في فشل الاستثمار من خلال إعادة نشاط مؤسسة صغيرة ومتوسطة (REPME) بوحدة واحدة، يؤدي إلى تناقص إجمالي نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي الداخلي الخام (TPPT) بـ 0.046 وحدة. كما أن القيمة الاحتمالية لـ REPME أكبر من 0.05، والتي تساوي 0.441، أي أنها غير معنوية.

– زيادة في فشل الاستثمار من خلال توقف نشاط مؤسسة صغيرة ومتوسطة (RAPME) بوحدة واحدة، تؤدي إلى تناقص إجمالي نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي الداخلي الخام (TPPT) بـ 0.0095 وحدة. كما أن القيمة الاحتمالية لـ RAPME أكبر من 0.05، والتي تساوي 0.654، أي أنها غير معنوية.

–الثابت معنوي وموجب في نموذج الانحدار التجميعي، حيث قدرت قيمته بـ 177.95 بمعنوية 0.000 وهي أقل من 0.05، أي أنها معنوية. بحيث يفسر بأنه وفي حالة إنعدام جميع العوامل المساعدة والمرتبطة بحركية متغيرات الدراسة فإن الإستثمار بهذا القطاع يبقى موجود ولو بشكل ضعيف.

على الرغم من أن هذا النموذج يناسب البيانات جيدا، إلا أنه يمكننا التشكيك فيما إذا كان كل إقليم أو سنة تتحكم في حركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر وتأثيراته على نمو نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي الداخلي الخام. وهذا يعني أن كل إقليم قد يكون له مميزاته الخاصة به يتحكم بها في تغير عدد الاستثمارات.

ثانيا–نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الصماء LSDV: تلعب الأقاليم الجزائرية دورا فاعلا في تفعيل ديناميكية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن أجل دراسة الآثار الثابتة لكل إقليم تم إدخال الأقاليم التسعة (09) كمتغيرات وهمية بحيث أنه، إذا كان القطاع الأول يساوي الـ 1 وفي الحالة العكسية يساوي الـ0، وهكذا بالنسبة إلى كل إقليم. ومن أجل هذا قمنا بعملية إدخال المتغيرات التي تشمل إسم الأقاليم في النموذج. ومنه فان نموذج LSDV يكتب على الشكل التالي:

$$TPPT_i = \beta_0 + \beta_1 CPME_i + \beta_2 RAPME_i + \beta_3 REPME_i + u_1 g1 + u_2 g2 + u_3 g3 + u_4 g4 + u_5 g5 + u_6 g6 + u_7 g7 + u_8 g8 + u_9 g9$$

من خلال نتائج التقدير (أنظر: الجدول رقم (3-4)) لنموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الصماء LSDV، نلاحظ أن المعنوية الإحصائية للنموذج قد أرتفعت بشكل كبير، بحيث أن قيمة فيشر (Fisher-Test) قد أرتفعت من 275.13 في حالة التقدير وفق طريقة المربعات الصغرى العادية إلى 606.81 في حالة إضافة متغيرات الأقاليم كمتغيرات وهمية، والتي أثرت على نموذج الدراسة بشكل عام حسب ما تم توقعه. كما أن كل معاملات الأقاليم التسعة (g1، g2، g3، g4، g5، g6، g7، g8). مضافا إليها g9، فهو غير موجود في نتائج التقدير مع متغيرات الأقاليم وذلك باعتبار أنه يمثل الثابت في النموذج، فلقد كانت كلها معنوية أي أقل من α=0.05. أما بالنسبة لمتغير إعادة النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبعدما كان غير معنوي في حالة التقدير الأولى، أصبح معنوي بعد إضافة المتغيرات الوهمية، أي أقل من α=0.05. أما متغير التوقف عن النشاط بقي غير معنوي في النموذج عند 0.05 لكنه معنوي عند قيمة 10%.

كما أن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات الوهمية المتمثلة في مختلف الأقاليم الاقتصادية طردية ما عدا الإقليم الثامن (g8) الذي كانت علاقته عكسية، وهي معنوية عند 5%، أما بالنسبة لمتغير الإنشاء والتوقف عن

النشاط فعلاقتهم بالمتغير التابع أصبحت عكسية، وبالنسبة لمتغير إعادة النشاط فبعدما كانت علاقته بالمتغير التابع عكسية أصبحت العلاقة طردية.

من خلال هذه النتائج تم تقدير نماذج خاصة بالأقاليم الاقتصادية المتعلقة بمتغيرات حركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وعلاقته بنمو إجمالي نصيب مستوى الدخل الفردي بإعتباره عاملا مؤثر على متغيرات الدراسة: بالنسبة للمتغير الوهمي المتمثل في الإقليم الأول 1g:

الثابت المتعلق بنموذج الإقليم الأول (g1):

+0*(601.78) +0*(1354.35) +0*(160.35) +0*(555)] +1*(257.46) +101.37 = 358.38

[(0*(101.37) +0*(69.68-) +0*(213.10) +0*(658.33)

وبنفس الطريقة نحدد الثوابت الخاصة بكل الأقاليم الأخرى: .2g، 3g3، 4g، 5g، 6g، 7g، 8g، 9g. ويمكن تلخيص النماذج الثابتة الخاصة بكل إقليم كما يلي:

$$G1 : TPPT_{it} = 358.38 - 0.0189\ CPME_i + 0.188\ REPME_i - 0.015\ RAPME_i + \varepsilon_i$$
$$G2 : TPPT_{it} = 656.37 - 0.0189\ CPME_i + 0.188\ REPME_i - 0.015\ RAPME_i + \varepsilon_i$$
$$G3 : TPPT_{it} = 261.72 - 0.0189\ CPME_i + 0.188\ REPME_i - 0.015\ RAPME_i + \varepsilon_i$$
$$G4 : TPPT_{it} = 1455.72 - 0.0189\ CPME_i + 0.188\ REPME_i - 0.015\ RAPME_i + \varepsilon_i$$
$$G5 : TPPT_{it} = 703.15 - 0.0189\ CPME_i + 0.188\ REPME_i - 0.015\ RAPME_i + \varepsilon_i$$
$$G6 : TPPT_{it} = 759.7 - 0.0189\ CPME_i + 0.188\ REPME_i - 0.015\ RAPME_i + \varepsilon_i$$
$$G7 : TPPT_{it} = 314.47 - 0.0189\ CPME_i + 0.188\ REPME_i - 0.015\ RAPME_i + \varepsilon_i$$
$$G8 : TPPT_{it} = -31.69 - 0.0189\ CPME_i + 0.188\ REPME_i - 0.015\ RAPME_i + \varepsilon_i$$
$$G9 : TPPT_{it} = 101.37 - 0.0189\ CPME_i + 0.188\ REPME_i - 0.015\ RAPME_i + \varepsilon_i$$

الجدول رقم (3-4): ملخص نتائج تقدير الانحدار التجميعي والآثار الثابتة (LSDV)

LSDV	Pooled OLS	إجمالي نصيب الدخل الفردي **TPPT**
-0.018 (p<0.015)	0.125 (0.000)	إنشاء مؤسسة جديدة **CPME**
0.188 (p<0.000)	-0.046 (0.441)	إعادة النشاط المؤسسة **REPME**
-0.015 (p<0.073)	-0.009 (0.654)	توقف نشاط المؤسسة **RAPME**
101.37 (p<0.000)	177.65 (0.000)	الثابت
257.46 (p<0.000)		**G1 (THC)**
555.00 (p<0.000)		**G2 (THE)**
160.35 (p<0.000		**G3 (THO)**
1354.032 (p<0.000)		**G4 (TNC)**
601.78 (p<0.000)		**G5 (TNE)**
658.33 (p<0.000)		**G6 (TNO)**
213.10 (p<0.000)		**G7 (TSE)**
-69.68 (p<0.020)		**G8 (TSG)**
101.37 (p<0.000		**G9 (TSO)**
606.81 (0.000)	270.17 (0.000)	**F-Test**
63,719	170	**Root MSE**
535929,00	4070575,23	**SEE**
98,06	85,27	**R*2**
132	140	درجة الحرية

المصدر: من إعداد الطالب، انطلاقا من نتائج التقدير برنامج STATA.15.

هناك بعض الاختلافات الهامة بين تقديري OLS المجمعة وLSDV (الخاص بالمتغيرات الوهمية). حيث أن نتائج تقدير LSDV كانت أكثر معنوية مقارنة بتقدير OLS المجمعة، حيث أن متغير التوقف وإعادة النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحان معنويان في حالة LSDV. كما حدث إرتفاع في قيمة F-test مع إنخفاض كبير في مجموع مربعات الأخطاء SSE وفي قيمة root-MSE وR^2 (المعدلة) التي أرتفعت من 0.85 إلى 0.98، بحيث فقدت 8 درجات من الحرية بإضافة تسعة متغيرات وهمية. ومن خلال عملية المقارنة بين المقدرتين، يمكننا القول بأن LSDV للمتغيرات الوهمية أفضل منOLS المجمعة.

أثبتت نتائج التقدير بأن المقاطع المتمثلة في مختلف الأقاليم الاقتصادية الجزائرية لها دور أساسي في تحسين معنوية النموذج إحصائيا من خلال تحسن في معنوية المعاملات أو صلاحية النموذج، هذه النتائج تتوافق مع النظرية الاقتصادية بحيث يلعب الإقليم دورا أساسيا في التنمية بالمنطقة وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على تطور الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا–نموذج الآثار الثابتة: يفحص نموذج الآثار الثابتة إختلافات المجموعة في عمليات الاعتراض (الثابت بالنسبة لكل قطاع). بحيث عندما تكون هناك حاجة إلى العديد من المتغيرات الوهمية، يكون نموذج التأثير الداخلي مفيدا لأنه يستخدم متغيرات محولة دون إنشاء متغير وهمي. إذ لا يستخدم التقدير "داخل" المتغيرات وهمية، وبالتالي تكون لديه درجات أكبر من الحرية، وأخطاء معلمات قياسية أصغر من تلك الخاصة بـ OLS المجمعة.

يمكن تلخيص نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت في الجدول الموالي (أنظر: الملحق رقم4):

الجدول رقم (3-5): ملخص نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (داخل المجموعة)

.areg	.xtreg	"Within"	TPPT
-0.18 (0.015)	-0.18 (0.015)	-0.18 (0.012)	CPME
0.188 (0.000)	0.188 (0.000)	0.188 (0.000)	REPME
-0.015 (0.073)	-0.015 (0.073)	-0.015 (0.064)	RAPME
515.86 (0.000)	515.86 (0.000)	.	**الثابت**
27.87 (0.000)	27.87 (0.000)	29.56(0.000)	F-Test
63.71	63.71	61.87	Root MSE
535929.64	535929.64	535929.64	SEE
98.06	38.78	38.78	R*2
140	**132**	**132**	**درجة الحرية**

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من نتائج التقدير برنامج STATA.15.

من خلال نتائج التقدير داخل المجموعة "Within"، بإستعمال طرق التقدير اليدوية، تم الحصول على تقديرات SSE الصحيحة. ومن خلال نتائج تقدير بإستعمال طريقتي (.areg و.xtreg) في البرنامج الإحصائي STATA.15، حيث يقوم الأمر (.xtreg) بالإبلاغ عن تقديرات المعلمات الصحيحة والأخطاء القياسية الخاصة

بالنموذج، ولكنه يرجح قيمة فيشر F-Test وR^2 بقيم غير صحيحة. كما أن إستخدام الأمر (.areg) للحصول على نفس النتيجة السابقة بإستثناء R^2 التي تكون قيمته صحيح. مثل (.xtreg)، يقوم الأمر (.areg) بإرجاع نفس التقاطع، وهو متوسط التقاطع في LSDV.

يفحص إختبار F-Test في السطر الأخير من الجدول (.xtreg) (أنظر: الملحق رقم 2.4) الفرضية الصفرية (فرضيت العدم) وهي أن تسع معلمات وهمية المتمثلة في مختلف أقاليم النشاط الاقتصادي تكون منعدمة، على سبيل المثال، (μ1=0، μ2=0، μ3=0، μ4=0، μ5 =0، μ6=0، μ7=0، μ8=0،μ9=0). إحصاء F-Test الكبير يرفض الفرضية الصفرية لصالح تأثير المجموعة الثابتة (p <0.000). بحيث أن نتائج التقدير النموذج (F=108.23، وهو معنوي) أثبتت نتائج هذا الإختبار تأثير الثابت الخاص بكل إقليم في الجزائر بالنسبة للنموذج ككل.

بالنسبة لمعنوية نموذج الآثار الثابتة بشكل عام، فمعنوي من خلال إحصائية فيشر F-Test= 63.71، بمعنوية أقل من 0.05، كما أن قيمة R^2 مرتفعة جدا (98.06%) مقارنة بمعامل التحديد لنموذج الانحدار التجميعي وهو ما يعطي أكثر صلاحية للنموذج. أما بالنسبة للمعاملات الخاصة بالمتغيرات المفسرة فقد وجدنا بأن جميع معاملات المتغيرات المفسرة معنوية، بحيث أن متغير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (علاقة عكسية) ومتغير إعادة النشاط (علاقة طردية) فقد كانت كلها معنوية عند 5%، بينما متغير التوقف عن النشاط فقد كان معنوي عند 10% (علاقة عكسية). أما بالنسبة للثابت فقد كان موجب ومعنوي، أي اقل من 0.05.

يفضل بشكل عام إستخدام LSDV نظرًا لوجود تقدير صحيح وإعتراضات ملائمة وتقاطعات محددة مع الزمن ومع المجموعة (الأقاليم الجزائرية المختلفة)، وهذا خاصة إذا كان عدد الكيانات والفترات الزمنية كبيرًا بما يكفي (N*T=16*9=144).

أ-إختبار تأثير الثابت (إختبار F-test): إن إختبار فيشر يحدد كيفية معرفة ما إذا كان هناك تأثير كبير للمجموعة الثابتة، فهو قائم على تحديد مدى صلاحية النموذج بشكل عام، حيث أن إختبار F-Test لإجراء إختبارات المفاضلة بين أسلوبي (Pooled OLS) و(Fixed Effect) لتقدير النموذج المطلوب. ويجيب على فرضية الاختبار من خلال فرضية العدم، والتي ترى بأن أن جميع المعلمات الوهمية المتمثلة في مختلف الأقاليم الاقتصادية الجزائرية المتعلقة بحجم الاستثمارات بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به باستثناء واحد هي منعدمة أي أن:

$$H_0: u_1 = \cdots u_{n-1} = 0$$

من أجل إختبار F-Test، يمكن حسابه آليا باستعمال مباشر لبرنامج STATA.15، أو عن طريق الحصول على قيم مجموع مربعات الأخطاء SSE=4.070.575,23 من إنحدار OLS المجمع (e'e) ومجموع مربعات الأخطاء SSE=535.929,64 من نموذج الآثار الثابتة (أنظر: لملحق رقم 4.4).

الجدول رقم (3-6): نتائج إختبار F-test

إختبار التأثير الثابت F–test	P-value=0.00
F(3, 132) =108.82	P<0.05

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من نتائج التقدير برنامج STATA.15.

يتم احتساب إحصائية فيشر F-test كما يلي:

$$F = \frac{(4.070.575,23 - 535.929,64)/(8-1)}{\frac{(535.929,64)}{144-9-3}} = 108.82$$

من خلال نتائج إختبار فيشر F-test نجد بأن القيمة المحسوبة للإحصائية المقيدة كبيرة جدا (108.82) مما يسمح لها بان تكون أكبر من القيمة الجدولية $F_{(3,132)}$، وفي هذه الحالة فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة، وبالتالي رفض فرضية العدم القائلة بتجانس قواطع الأقاليم الخاصة بنشاط حركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتطور نصيب الدخل الفردي بالجزائر، وبالتالي افتراض عدم التجانس، أي أنه لكل إقليم معين (إقليم النشاط) وتأثيراته على نجاح المستثمرين به.

هذه النتائج تثبت بأن الأقاليم المقامة بها النشاط الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لها تأثيرات مباشرة على حركية الاستثمار بهذا القطاع وبالتالي التأثير على تطور حجم الدخل الفردي، من خلال مميزات الإقليم الذي تعمل به تلك المؤسسات خاصة من ناحية توفير عوامل النجاح.

رابعا–نموذج التأثير العشوائي: يفحص نموذج التأثير العشوائي كيف تؤثر المجموعة المتمثلة في أقاليم النشاط الاقتصادي الخاصة بمتغيرات الدراسة والزمن في تباينات الخطأ، بحيث يناقش هذا القسم إستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) وطرق التقدير المختلفة المتاحة في STATA.15. ويمكن تلخيص نتائج التقدير في الجدول التالي (أنظر: الملحق رقم 5):

يعتبر بشكل عام النموذج معنوي بحيث أن إحصائية Wald chi2(2) = 93.00 والتي كانت معنوية أي أقل من 0.05، كما أن معامل التحديد $R^2 = 83.91$ وهو مقبول إحصائيا. أما بالنسبة للمعاملات المتعلقة بحركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بمتغير الإنشاء وإعادة نشاط المؤسسات فهي معنوية عند (5%) وموجبة، أما بالنسبة لمتغير التوقف عن النشاط فهو غير معنوي وعلاقته عكسية بتطور إجمالي نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام، وبالنسبة للثابت فهو موجب ومعنوي ويتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الجدول رقم (3-7): ملخص نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية (Random Effect)

.xtreg	" Random Effect"	TPPT
0.044 (0.000)	0.044 (0.000)	إنشاء مؤسسة جديدة **CPME**
0.076 (0.060)	0.076 (0.058)	إعادة النشاط المؤسسة **REPME**
-0.020 (0.137)	-0.020 (0.135)	توقف نشاط المؤسسة **RAPME**
378.93 (0.000)	378.93 (0.000)	**الثابت**
93.00 (0.000)	82.93 (0.000)	F-Test / wald
/	104.11	Root MSE
1.517.538,64	1.517.538,64	SEE
83.91	70.32	R*2
/	140	**درجة الحرية**
0.75	0.75	θ
0.4874	/	Rho

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من نتائج التقدير برنامج STATA.15.

تمثل القيمة (rho=0.4874) نسبة تباين الخطأ الفردي المحدد إلى تباين الخطأ المركب (بأكمله)، والتي تعني بأن الأخطاء الفردية المحددة تمثل نسبة كبيرة من تباين الخطأ المركب، ففي نموذج التأثير العشوائي الخاص بهذه الدراسة، على سبيل المثال، يمكن أن يفسر الخطأ المحدد الفردي بـ نسبة 49% من تباين الخطأ المركب بأكمله. وفقا لذلك، يمكن تفسير هذه النسبة على أنها إزاحة جيدة لنموذج التأثير العشوائي.

أ–اختبار التأثير عشوائي اختبار LM: يفحص إختبار مضاعف لاغرانج (Breusch-Pagan Lagrange (LM)) في حالة وجود أي تأثير عشوائي، حيث أن الفرضية الصفرية هي أن مكونات تباين الخطأ الخاصة أو المحددة زمنياً هي صفر: $H_0: \sigma_u^2 = 0$

إذا لم يتم رفض الفرضية الصفرية، فإن OLS المجمعة هي المفضلة، وخلاف ذلك، فإن نموذج التأثير العشوائي هو أفضل نظريا.

الجدول رقم (3-8): نتائج إختبار مضاعف (LM)Breusch-Pagan Lagrange

نتائج التقدير	Var	Sd=sqrt(Var)
TPPT	193.262,9	439.616
E	4.060,073	63.718
U	3.861,29	62.139
0.000	T-LM=115.14	Test : Var (u) = 0

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من نتائج التقدير برنامج STATA.15.

من خلال جدول تقدير إختبار مضاعف لاغرانج، أظهرت النتائج بأن الاختبار معنوي (115.14)، أي تم رفض الفرضية الصفرية لصالح نموذج تأثير المجموعة العشوائية (P <0.0000)، أي أن تأثيرات الأقاليم الجزائرية تختلف من إقليم للآخر ومن زمن لآخر (أنظر: الملحق رقم 6).

خامسا-إختبار هوسمان (Hausman Test): من خلال نتائج التقدير السابقة تم قبول كل من نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية، ومن أجل إختيار أحد النموذجين يقوم إختبار Hausman بتحديد النموذج الملائم من خلال مقارنة المؤثرات الثابتة والعشوائية.

يفحص إختبار المواصفات Hausman ما إذا كانت التأثيرات الفردية غير مرتبطة بمرجعات أخرى في النموذج. فإذا كانت التأثيرات الفردية مرتبطة بأي تراجع آخر، إن نموذج التأثير العشوائي ينتهك افتراض Gauss-Markov ولم يعد أفضل تقدير خطي غير متحيز (BLUE)، فذلك لأن التأثيرات الفردية هي جزء من نموذج تأثير الخطأ العشوائي.

فبالرغم من أن نصوص التحليل القياسي تشير إلى أن التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، إلا أنه لا يمكن التأكد من ذلك إلا بعد استخدام اختبار Hausman، الذي تم شرحه سابقا وهذا لغرض معرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية من أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي إختياره وإستعماله في دراستنا، وبالتالي تأخذ فرضية العدم الشكل الآتي:

$$H_0 \quad E(a_i/X_i) = 0$$
$$H_0 \quad E(a_i/X_i) \neq 0$$

بحيث تمثل:

-H0: هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

-H0: وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

وتكون صيغة الاختبار على الشكل التالي:

$$\mathrm{H} = \left(\hat{\mathrm{b}}_{\mathrm{OLS}} - \hat{\mathrm{B}}_{\mathrm{GLS}}\right)' \left[\mathrm{VAR}\left(\hat{\mathrm{B}}_{\mathrm{OLS}}\right) - \mathrm{VAR}\left(\hat{\mathrm{B}}_{\mathrm{GLS}}\right)\right]^{-1} \left(\hat{\mathrm{b}}_{OLS} - \hat{\mathrm{B}}_{\mathrm{GLS}}\right)$$

بحيث تتبع H تحت فرضية العدم لتوزيع كاي تربيع X^2 مع درجة حرية K أي عدد المتغيرات المستقلة، فإذا تبين بأن القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض فرضية العدم المؤيدة لأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل. في وضع التأثير الثابت، تكون التأثيرات الفردية جزءًا من التقاطع ولا ينتهك الارتباط بين التقاطع والرجوع أي افتراض غاوس ماركوف،

فيصبح نموذج تأثير ثابت لا يزال غير متحيز. الجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال هذا الاختبار (أنظر: الملحق رقم7).

الجدول رقم (3-9): نتائج إختبار هوسمان Hausman

Sqrt (diag (V_b-_B)) S.E.	Difference	Fixed group	Random group	
0.006 0.030 0.010	0.063 -0.112 -0.005	-0.018 0.188 -0.153	0.044 0.076 -0.020	CPME REPME RAPME
chi2(1) = 121.55 (0.000) ---------- P<0.05				

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من نتائج التقدير برنامج STATA.15.

إنطلاقا من نتائج تقدير إختبار هوسمان، نجد من خلال إحصائية Hausman أنها معنوية، أي P-Valu أقل من 0.05. إذن النموذج ذو آثار ثابتة، أي أن الأقاليم الاقتصادية الجزائرية لها تأثيرات مباشر على حركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المميزات التي تمنحها لها، سواءا تعلق الأمر بالإمكانيات المادية أو الطبيعية، إضافة إلى توفير مناخ الاستثمار الذي يساهم في نجاح الاستثمار بهذا القطاع على مستواها والتي تتشابه بها جميع الأقاليم بفعل إعتماد الاستثمار بهذا القطاع على الدعم الحكومي، والذي يعتبر متوازن بشكل عام على مستوى البلد إجمالا.

من خلال نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة (أنظر: الجدول رقم (3-4) و(3-5)) الذي يفحص الفروق الفردية في عمليات الاعتراض، بإفتراض نفس المنحدرات والتباين المستمر عبر الفرد (المجموعة والكيان). بحيث تم تقدير نموذج التأثير الثابت مع مجموعة من المتغيرات الوهمية والتي تشمل الأقاليم التسعة الجزائرية. ولقد تم التوصل إلى النتائج والتي تمت من خلال مقارنة النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية سواءا كانت توافقها أو تتناقض معها.

ثانيا–نتائج إختبارات نموذج السلاسل الزمنية المقطعية الثابت: يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة، والتي تم فيها إختيار نموذج الآثار الثابتة بإعتباره النموذج الأمثل، وذلك كما يلي:

أ–بالنسبة للنموذج العام للدراسة: إن نموذج الأثار الثابتة المقدر مقبول إحصائيا بحيث أثبتت نتائج الاختبار بأن النموذج معنوية من خلال قيمة فيشر F-Test =27.87 (α=0.00<0.05) أي أن حركية الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر تأثر على مستوى حجم الدخل الفردي بالجزائر. كما أن معامل التحديد لنموذج الدراسة (R^2: R-squared) والذي قدر بـ 98.06%، وهي تمثل نسبة مساهمة متغيرات الدراسة في تفسير النموذج. أما النسبة المتبقية فهي تتمثل في عوامل أخرى لم يشملها نموذج الدراسة والتي تؤثر على متغيرات بشكل نسبي على غرار مشاكل التمويل، المرافقة...الخ. أما بالنسبة لمعنوية النموذج الخاص بتأثير الأقاليم الجزائية على

مستويات الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونمو مستوى نصيب الدخل الفردي فهي معنوية، وذلك من خلال إحصائية فيشر F -Test =108.82 الخاصة بالأقاليم الجزائرية، بحيث أن كل إقليم ومميزاته الخاصة به، وذلك من خلال توفيرهم لكل الإمكانات الخاصة لدعم الاستثمار في هذا القطاع. هذه المميزات تعطي لكل إقليم نموذج قياسي خاص به من خلال ثبات المعاملات المتعلقة بحركية الاستثمار بهذا القطاع وتأثيره على نمو نصيب الدخل الفردي بالنظر لتوفر جميع الأقاليم على مناخ أعمال موحد، حيث يكون التغيير فيه فقط على مستوى الثابت الخاص بكل إقليم (أنظر: الملحق رقم 2.4).

- العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة أو التابعة مقبولة إحصائيا، من خلال معنوية المتغيرات (متغير الإنشاء (علاقة عكسية)) عند α=5%، متغير إعادة النشاط (علاقة طردية) عند α=5%؛ ومتغير التوقف عن النشاط (علاقة عكسية)) عند α=10%). كما أن إشارة متغيرات الدراسة متوافقة بشكل كبير مع النظرية الاقتصادية، هذا ما يبين بأن النموذج قادر على تفسير التغيرات التي تحدث في حركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال متغيرات الإنشاء وإعادة النشاط أو توقفها، وعلاقتهم بتطور حجم نصيب الدخل الفردي بكل إقليم. بحيث يمكن التعبير على مستوى العلاقة العامة أو المرونة كما يلي:

- عند مستوى معنوية α= 5 %، المعلمة أو الثابث الخاص بالنموذج ككل معنوي وموجب، أي أنه وفي حالة انعدام جميع شروط الاستثمار وبالتالي غياب المستثمرين بهذا القطاع في الجزائر فإن حجم إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام قد يصل إلى 101.37 مليار دينار جزائري؛

-يرتبط الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مؤسسات جديدة بشكل عكسي مع تطور نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخاصة بكل إقليم، بحيث أن كلما زاد حجم الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوحدة واحدة، تناقص مستوى نصيب الدخل الفردي بـ 0.018 مليار دج. هذه العلاقة العكسية يمكن تفسيرها إقتصاديا، من خلال ضعف نجاعة الاستثمار بهذا القطاع بالنظر إلى الخصائص المرتبطة به، والتي تعتمد في عملها على الدعم الحكومي المباشر من خلال عمليات التمويل عن طريق النفقات العمومية، هذا الدعم في الغالب يكون موجه إلى قطاعات غير منتجة، وبالتالي أصبح هذا النهج يشكل عبئا على الدولة بشكل كبير بالنظر إلى أن المخرجات أكبر بكثير من المدخلات فيما يتعلق بهذا القطاع، بحيث أن هذا العبء تدفعه الحكومة من الخزينة العمومية والتي تؤدي بنقص مستوى إجمالي الناتج المحلي الداخلي. كما أن ضعف المردودية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي سمة أساسية مرتبطة بهذا القطاع الذي يتميز بضعف قدراته الإنتاجية من خلال توجيه أغلب الاستثمارات إلى قطاع الخدمات أكثر منها إلى قطاعات أخرى أكثر نجاعتا. كل تلك النتائج يمكن تفسيره كذلك، بضعف القدرة الإنتاجية والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشاة حديثا في كل سنة بالجزائر.

العلاقة العكسية بين متغير الإنشاء بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإجمالي نصيب الدخل الفردي على مستوى الأقاليم الجزائرية، يفسر بوجود زيادة في نمو متزايدة للمتوسط السنوي لمستوى إجمالي نصيب الدخل الفردي خلال فترة الدراسة، والذي يقابله نسب نمو متناقصة لمتوسط الإنشاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة.

- إن إعادة النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نشاط إقتصادي فشلت به إلى قطاعات أخرى أكثر نجاحا يرتبط بشكل إيجابي مع تطور مستوى نصيب الدخل الفردي بالجزائر، بحيث أنه كلما زادت وحدة من إعادة المؤسسات لنشاط إقتصادي آخر يزداد مستوى إجمالي نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الداخلي بكل إقليم بـ 0.188 مليار دج، حيث ترجع هذه العلاقة الطردية إلى أن المؤسسات المعادة لنشاطها توجهت إلى قطاعات أكثر نجاحا، على إعتبار أن فشلها في قطاعات سابقة أكسبها أكثر خبرة ساعدتها في تطوير مستوى أداءها في نشاطها الجديد، وهو ما أدى بها إلى زيادة في حجم إنتاجيتها من خلال تطوير منتجاتها وزيادة مستوى الابتكار بها بالنظر إلى خبرتها الميدانية، كل ذلك أدى بهذه المؤسسات إلى المساهمة بشكل أكبر في زيادة حجم مستوى إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام بالجزائر.

- إن فشل الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توقف عديد المؤسسات عن النشاط سنويا ترتبط بشكل عكسي وضعيف جدا مع تطور نصيب الدخل الفردي بالجزائر بحيث أن توقف مؤسسة واحدة عن النشاط وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة ضعيفة جدا في تطور مستوى نصيب الدخل الفردي بـ 0.015 مليار دج. وهذا يفسر بعبء تلك المؤسسات الفاشلة على الاقتصاد الوطني، نتيجة إستفادتها من دعم الدولة الذي قابله فشل استثمارات تلك المؤسسات. ففي حالة مراحل التوسع بالاقتصاد الجزائري من خلال إرتفاع حجم مداخيله من خلال إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام والذي غالبا ما يكون مرتبطا بأسعار المحروقات تقوم الدولة بزيادة حجم الدعم المالي المخصص للمؤسسات العاجزة في آداء نشاطها دون عملية المرافقة والمتابعة والتي تؤدي في غالب الأحيان إلى توقف نهائي عن النشاط. كما أن زيادة إنشاء مؤسسات جديدة خاصة في قطاعات معينة على حساب أخرى يؤدي إلى زيادة في حجم المنافسة، وهو ما يؤثر بالسلب على بعض تلك المؤسسات بفعل خاصية عملها التقليدي والبدائي في بعض الأحيان. هذا بالإضافة إلى أنه كلما زاد تغيير نشاط الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نشاط فشلت فيه إلى نشاط آخر جديد ناجح، وبالتالي سوف يزيد من حجم المنافسة في النشاط الجديد وهو ما يؤثر سلبا على زيادة في عدد المؤسسات المتوقفة عن النشاط بفعل عامل المنافسة من جهة مضافا إليها القطاعات الأخرى التي فشلت فيه المؤسسات المغيرة لنشاطها.

ب-بالنسبة للنماذج الخاصة بالأقاليم: عند مستوى معنوية α= 5 %، المعلمة أو الثابت الخاص بالأقاليم التسعة الجزائرية كلها معنوية وموجبة ما عدا الإقليم رقم G8 الذي كان على علاقة سالبة مع تطور حجم نصيب الدخل الفردي الخاص بالإقليم. فقد تم إيجاد إجمالي نصيب الدخل الفردي في حالة إنعدام الإستثمارات بقطاع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر كبير جدا بالنسبة لإقليم الشمال الوسط والذي وصلت قيمته إلى 1354 مليار دج، هذا الدخل المرتفع يرجع لخصائص هذا الإقليم المتنوعة بإعتباره مركزا لمختلف النشاطات الاقتصادية للبلاد خاصة منها المؤسسات الكبيرة. ثم بعد ذلك تأتي أقاليم الشمال الشرقي والغربي إضافة إلى إقليم الهضاب العليا الشرقية، هذه الأقاليم الثلاثة لها تقريبا نفس الخصائص المتعلقة بمستوى الاستثمارات الموجودة بها (أنظر: الجدول رقم 4.3 و5.3).

أما بالنسبة للثابت الخاص بإقليم الصحراء الكبرى الذي يشمل ولايتي تمنراست وإليزي فقد كانت الأضعف وبمؤشر سالب، وهذا يفسر بالعجز الكبير للإستثمار بهذا القطاع في تلك المناطق، بالمقارنة مع متطلبات سكان المنطقة، والتي تمتاز بظروف أقل ما يقال عنها صعبة من ناحية توفير الهياكل القاعدية لنجاح الاستثمار بها.

ثالثا–نتائج إختبار صلاحية النموذج: يمكن تلخيص أهم الإختبارات فيما يلي:

أ–بالنسبة لاختبار مشكل التباين: في حالة البيانات الكبيرة التي تكون فيها المشاهدات متباعدة عن بعضها البعض بطريق مختلفة، خاصة في مجال دراسات الاقتصاد الجزئي، بحيث يأتي فيها عدم ثبات التباين لأن تلك الدراسات تعتمد على بيانات المقطعية Cross-section والتي تجمع في فتره زمنية واحده لعدد من المقاطع (الدول، المؤسسات، الأقاليم، القطاعات،...الخ) فإذا حصل تفاوت في المتغيرات المستقلة يحصل تفاوت في المتغير التابع، أي أن تباين المتغير التابع ليس بالثابت (أنظر: الملحق رقم 1.9).

الجدول رقم (3-10): إختبار مشكل التباين Wald-Test

إختبار التباين	P-Value
Wald chi2(3)=94.53	0.000

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من نتائج التقدير برنامج STATA.15.

من خلال نتائج إختبار التباين بإستعمال برنامج STATA.15، تم الحصول على إحتمال عدم التجانس في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ، بحيث أن P-Value أقل من 0.05 إذا نقبل فرض البديل فان سلسلة البواقي غير متجانسة.

ب–بالنسبة لاختبار الارتباط الذاتي للبواقي: بما ان اغلب المتغيرات المفسرة احتمالاتها P-Value أكبر من 0.05 إذا فانه لا يوجد إرتباط ذاتي للبواقي بين متغيرات الدراسة (أنظر: الملحق رقم 5.9).

الجدول رقم (3-11): إختبار الارتباط الذاتي للبواقي

إختبار الارتباط الذاتي للبواقي	P-Value
CPME	0.000
REPME	0.195
RAPME	0.485
Wald chi2(3)= 45.93 (0.000) Rho=57.48	

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من نتائج التقدير برنامج STATA.15.

ج-بالنسبة للتوزيع الطبيعي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية: يمكن تلخيص نتائج الإختبار في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-12): إختبار التوزيع الطبيعي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية

إختبار التوزيع الطبيعي	P-Value
CPME	0.001
REPME	0.000
RAPME	0.000

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من نتائج التقدير برنامج STATA.15.

بما أن إحتمال عدم التوزيع الطبيعي للمتغيرات المفسرة P-Value أقل من 0.05 إذا نقبل فرض العدم فان سلسلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي (أنظر: الملحق رقم 3.9).

النموذج الخاص بالسلاسل الزمنية المقطعية المقدر لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، وسلسلة البواقي غير متجانسة ولا تتبع التوزيع الطبيعي (أنظر: الملاحق رقم 9). ولكن بالرغم من نتائج هذه الاختبارات إلا أنها لا تؤثر على النموذج الآثار الثابتة الخاصة بالدراسة بشكل عام.

المطلب الثالث: التحليل الديناميكي لنموذج الـ Panel Data :

يهدف هذا المطلب إلى إختبار العلاقة الديناميكية بين الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطور نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام، وذلك باستخدام منهجية التكامل المتزامن وسببية جرانجر، وتحليل الصدمات، خلال الفترة محل الدراسة.

الفرع الأول: دراسة الإستقرارية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية

من أجل تحليل ديناميكية العلاقة بين متغيرات الدراسة، تم القيام كمرحلة أولى بدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمختلف متغيرات النموذج الخاص بهذه الدراسة.

أولا-إستقرارية السلاسل الزمنية: لقد تم إجراء إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية من خلال الاعتماد على مختلف الاختبارات الأكثر إستخداما وشيوعا والمتمثلة في إختبارات IPS، LLC، وهذا بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج السلاسل الزمنية المقطعية ، بحيث قمنا بتطبيق هذه الاختبارات على كل متغيرة على حدى وتوصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي (أنظر: الملاحق رقم 8).

الجدول رقم (3-13): نتائج إختبارات IPS، LLC لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية المقطعية.

متغيرات الدراسة	نوع الاختبار:	عند المستوى: I(0)	عند المستوى: I(0) Trend
إنشاء مؤسسات جديدة CPME	LLC	(0.000) -6,057	(0.000) -5.261
	IPS	(0.000) -5.111	(0.002) -2.823
إعادة النشاط للمؤسسات REPME	LLC	(0.000) -4.204	(0.000) -5.012
	IPS	(0.000) -3.167	(0.000) -3.934
إعادة النشاط للمؤسسات RAPME	LLC	(0.000) -5.124	(0.000) -5.384
	IPS	(0.000) - 3.492	(0.000) -3.229
إجمالي نصيب الدخل الفردي TPPT	LLC	(0.000) -4.842	(0.000)-3.947
	IPS	(0.463) -0.091	(0.089)-1.346

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من نتائج التقدير برنامج STATA.15.

ما يمكن ملاحظته من الجدول، هو أن النتائج المحصل عليها بعد تطبيق إختبارات جدور الوحدة الخاص بكل متغيرة، تشير بوضوح إلى غياب جذور الوحدة على مستوى جميع المتغيرات محل دراسة، والمتمثلة في كل من متغير إجمالي نصيب الدخل الفردي على مستوى الإقليم، وكذلك المتغيرات المتعلقة بحركية الإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المكونة للتجمعات الصناعية، حيث كشف كل من إختباري (IPS، LLC) عن إستقرار هذه المتغيرات عند المستوى I(0)، من خلال قبول الفرضية الصفرية التي تدل على عدم وجود جذور الوحدة.

من خلال نتائج دراسة الاستقرارية، وبعد التأكد من أن كل متغير من متغيرات السلاسل الزمنية المقطعية Panel-data مستقرة عند المستوى I(0)، ومحاولة منا دراسة حركية متغيرات الدراسة المكونة للتجمعات الصناعية وتأثيراتها على النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير فقط، تم تقدير نموذج التحليل الديناميكي لـ Panel-Var، الذي يعتبر الأنسب لتحليل وتفسير مختلف الظواهر المتعلقة بعلاقة حركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور إجمالي نصيب الدخل الفردي على مستوى جميع الأقاليم الجزائرية خلال الأجل القصير.

الفرع الثاني: تقدير ديناميكية نموذج السلاسل الزمنية المقطعية بإستعمال الـ (Panel-Var)

معظم العلاقات الاقتصادية تنطوي على عمليات التكيف الديناميكي، بحيث يحظى النموذج الديناميكي في إطار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بشعبية كبيرة في إقتصاديات العمل والتنمية، وبشكل عام في الاقتصاد الكلي والجزئي. كما أن إدراج المتغيرات المعتمدة على التأخر كمراجع يوفر التعديل الديناميكي في نموذج الاقتصاد القياسي. ولكن عن طريق البناء، يرتبط المتغير التابع المتأخر بالتأثير الخاص بالقاطع العرضي وبهذا تظهر مشكلة التداخل.

أولا–النموذج الديناميكي الخطي Panel-Var:

أحد الأسباب المحتملة للإنحياز هو وجود تأثيرات فردية غير معروفة، والتي تخلق ارتباطًا بين المتغيرات والبواقي. ولتصحيح هذا النوع من التحيز، يمكننا إستخدام نموذج التأثيرات الثابتة الذي يتم خلاله مسح التأثيرات الغير المعروفة من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات، وذلك حسب درجات التأخير السنوية (الملاحق رقم 10).

أ. تحديد درجات التأخير نموذج VAR: تحدد قياسات إختيار النموذج الملائم بإستخدام الأمر "pvarsoc" في برنامج STATA.15 الخاص بنموذج الـ Panel-Var من الدرجة الأولى إلى الثالثة بإستخدام الفجوات الأربعة الأولى الخاصة بمتغيرات الدراسة كما هو موضح أدناه (أنظر: الملحق رقم 1.10).

الجدول رقم (3-14): تحديد درجات التأخير نموذج VAR

مقدار التأخر	CD	J	J P-value	MBIC	MAIC	MQIC
1	0.999	54.447	0.242	*-166.1181	-41.552	-91.951
2	0.999	51.515	0.015	-95.528	-12.484	-46.084
3	0.999	22.222	0.136	-51.299	-9.777	-26.577

المصدر: من إعداد الطالب، انطلاقا من نتائج التقدير برنامج STATA.15.

إستنادا إلى معايير الإختيار بين النماذج الثلاثة من قبل (Andrews and Lu، 2001) ومعامل التصميم الشامل، يعد نموذج Panel-Var من الدرجة الأولى هو النموذج المفضل، نظرًا لأن لديهم أصغر قيمة MBIC وMAIC وMQIC. وإستنادا إلى معايير الإختيار، نلائم نموذج Panel-Var(1) من الدرجة الأولى مع نفس مواصفات الأدوات المذكورة أعلاه بإستخدام تقدير GMM المطبق بواسطة الأمر "pvar".

ب. تقدير نموذج الـ Panel-Var: الجدول التالي يلخص العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة (نموذج شعاع الانحدار الذاتي Var) بتأخيرات زمنية واحدة فقط (أنظر: الملحق رقم 2.10):

الجدول رقم (3-15): ملخص نتائج التقدير Panel-Var بإستخدام الطريقة المعممة للزمن (GMM):

إجمالي نصيب الدخل الفردي **TPPT**	التقدير بإستخدام الطريقة المعممة للزمن (**GMM**):
(L1) TPPT (L1) CPME (L1) REPME (L1) RAPME	0 .906 (0.000) 0.0001 (0.582) 0. 0133 (0.000) -0. 0019 (0.000)
إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة CPME	التقدير بإستخدام الطريقة المعممة للزمن (**GMM**):
(L1) TPPT (L1) CPME (L1) REPME (L1) RAPME	18 .607 (0.000) 1.722 (0.000) -9. 373 (0.000) 1. 022 (0.000)
إعادة نشاط المؤسسات REPME	التقدير بإستخدام الطريقة المعممة للزمن (**GMM**):
(L1) TPPT (L1) CPME (L1) REPME (L1) RAPME	6 .618 (0.000) 0.387 (0.000) -2. 353 (0.000) 0. 319 (0.000)
توقف نشاط المؤسسات RAPME	التقدير بإستخدام الطريقة المعممة للزمن (**GMM**):
(L1) TPPT (L1) CPME (L1) REPME (L1) RAPME	9 .624 (0.000) 0.274 (0.000) -2. 849 (0.000) 0. 858 (0.000)

المصدر: من إعداد الطالب، انطلاقا من نتائج التقدير برنامج STATA.15.

يوضح الجدول رقم (3-15)، مخرجات المعاملات من مقدرات النموذج المتعلق بنموذج الدراسة، بحيث تكون فيه قيم إجمالي نصيب الدخل الفردي (TPPT) وقيم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإعادة أو التوقف عن النشاط لبعض المؤسسات الخاصة بكل إقليم (CPME, REPME, RAPME) جنبا إلى جنب مع أول تأخير، بحيث تم تضمينهم كمتغيرات داخلية في نموذج الـ Panel-Var.

من خلال نتائج التقدير، تبين بأن النموذج معنوي إحصائيا من خلال المعنوية الكبيرة جدا التي تربط كل متغيرات الدراسة مع تأخيراتها الزمنية بسنة واحدة، بحيث أن القيم المتأخرة لجميع المتغيرات كانت معنوية عند 5% ما عدا معامل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة المتأخر بسنة فعلاقته مع إجمالي نصيب الدخل الفردي كانت غير معنوية. أما علاقة المتغيرات المتأخرة، فلقد كانت طردية مع جميع المتغيرات، ما عدا متغير إعادة النشاط لبعض المؤسسات، والذي كانت علاقته عكسية مع جميع المتغيرات الغير متأخرة.

من خلال تحليلنا لنتائج التقدير الخاصة بالنموذج تم الإكتفاء بإختيار معادلتي إجمالي نصيب الدخل الفردي TPPT وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة CPME فقط، نظرا لإهتمام هذه الدراسة بتأثير حركية الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطور نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام

بالجزائر. ويمكن تلخيص نتائج الإختبار الخاصة بتقدير Panel-Var بإستخدام الطريقة المعممة (GMM) فيما يلي:

بالنسبة لصيغة نموذج شعاع الانحدار الذاتي Panel-Var (1) لـ (TPPT) فهي على الشكل التالي:

$$TPPT_i = 0.906\ TPPT_{t-1} + 0.0001\ CPME_{t-1} + 0.0133\ REPME_{t-1} - 0.0019\ RAPME_{t-1}$$

-يرتبط متغير إجمالي نصيب الدخل الفردي للأقاليم TPPT يجابا مع إجمالي المتغير نفسه للسنة الماضية $TPPT_{t-1}$ بمرونة قدرت بـ 90.6% بالمائة.

-يرتبط متغير إجمالي نصيب الدخل الفردي للأقاليم TPPT إيجابا مع متغير إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة للسنة الماضية $CPME_{t-1}$ بمرونة ضعيفة قدرت بـ 0.01 % بالمائة وهو ما يثبت ضعف الإستثمار بهذا القطاع على مستوى جميع الأقاليم الجزائرية. كما أن العلاقة الإيجابية تفسر بتأثير الاستثمارات الجديدة للسنة الماضية على رفع حجم مستوى نصيب الدخل الفردي للسنة الحالية من خلال مردوديتها الإنتاجية أثناء المراحل الأولى من عملها، بعد تلك المرحلة والتي قد تستغرق مدة زمنية محددة تكون أكثر من سنة، تلقى تلك المؤسسات صعوبات في عملها بالأسواق بفعل عامل المنافسة، والذي يؤدي بها إلى ضعف مردودية آداءها في النشاط الاقتصادي.

-إن التغير في وحدة واحدة من متغير إعادة النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنة الماضية $REPME_{t-1}$، يؤدي بزيادة في حجم إجمالي نصيب الدخل الفردي TPPT بـ 1.33 % بالمائة. فبالرغم من ضعف مردودية المؤسسات المعادة لنشاطها في النشاط الاقتصادي، إلا انه وبمقارنتها مع متغيرات الإنشاء نجدها أحسن بالنظر إلى إكتسابها أكثر خبرة في مواجهة الأسواق من خلال معرفتها للمنتوج الناجح من خلال دراسة في محددات الاستهلاك بالنسبة لتلك المؤسسات، الأمر الذي يجعلها أكثر مرونة في الأسواق.

-إن فشل الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توقف وحدة واحدة من المؤسسات عن النشاط الخاصة بالسنة الماضية $RAPME_{t-1}$، يؤدي بتناقص طفيف في حجم إجمالي نصيب الدخل الفردي TPPT قدرت بـ 0.19% بالمائة. هذه النتيجة تفسر بعبء تلك المؤسسات على الخزينة العمومية من خلال ترك مديونيات عالية تبقى عبئا على الهيئات الحكومية لتسويتها.

أما بالنسبة لصيغة نموذج شعاع الانحدار الذاتي Panel-Var (1) لـ (CPME) فهي على الشكل التالي:

$$CPME_i = 18.607\ TPPT_{t-1} + 17.22\ CPME_{t-1} - 9.373\ REPME_{t-1} + 1.022\ \ RAPME_{t-1}$$

-يرتبط الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مؤسسات جديدة بشكل إيجابي مع نمو إجمالي نصيب الدخل الفردي للسنة الماضية، وذلك بثابت مرونة قدرة بحوالي 18.6. ويرجع ذلك إلى إرتفاع مستوى الدخل الفردي للمواطن، وبالتالي زيادة حجم الإذخار لديه خلال السنة السابقة، وهو الأمر الذي يؤدي به إلى إنشاء إستثمارات جديدة في السنة الجديدة.

– يرتبط إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بشكل عكسي مع إعادة نشاط المؤسسات بتأخر زمني قدره سنة. يرجع سبب ذلك إلى أن إعادة النشاط لبعض المؤسسات لنشاطات أخرى أكثر نجاحا يترك فراغا في تلك القطاعات التي فشلت بها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إنشاء مؤسسات جديدة بتلك القطاعات.

هذه النتائج، تثبت ضعف العلاقة التي تربط تطور مستوى نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام بالجزائر وديموغرافية الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بتأخيرات زمنية (سنة واحدة). كما أن هذه النتائج تتواقف مع الواقع الحقيقي للإستثمار بهذا القطاع. حيث يرجع هذا الضعف لمستوى آداء هذا القطاع بالنظر للعوامل المحيطة به، سواء تعلق الأمر بالمشاكل المالية أو المشاكل التنظيمية وحتى الإدارية، هذا بالإضافة إلى ضعف تبني استراتيجيات واضحة المعالم إتجاه تطوير الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، منها عدم تبني تجارب دولية ناجحة لتطوير هذا القطاع، وخاصة ما تعلق الأمر بالتجمعات الصناعية العنقودية، والتي تم تبنيها في عديد البلدان المتقدمة والنامية منها، وقد أثبتت نجاحها.

ب–دراسة السببية: من خلال إختبار السببية لإنجل غرانجر نلاحظ أنه توجد علاقة سببية في كلا الاتجاهين لكل متغيرات الدراسة أي أن كل متغير يسبب في الأخر، وهذا راجع للعلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة فيما يتعلق بحركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء بالنسبة للإنشاء أو التوقف عن النشاط أو إعادة النشاط وعلاقتهم بتطور إجمالي نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الداخلي، والتي يرجع سببها للتأثيرات السلبية بين متغيرات الدراسة بالنظر إلى الخلل الموجود على مستوى كل متغير. ويمكن تلخيص النتائج في الجدول الموالي (أنظر: الملحق رقم (3.10)):

الجدول رقم (3-16): نتائج إختبار السببية لجرانجر

P-Value	Wald-Test	إجمالي نصيب الدخل الفردي TPPT
(0.580)	0.303	CPME
(0.000)	156.750	REPME
(0.000)	137.088	RAPME
إختبار جرانجر للسببية	Wald-Test	إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة CPME
(0.000)	319.991	TPPT
(0.000)	273.678	REPME
(0.000)	63.426	RAPME
إختبار جرانجر للسببية	Wald-Test	إعادة نشاط المؤسسات REPME
(0.000)	512.012	TPPT
(0.000)	191.588	CPME
(0.000)	123.571	RAPME
إختبار جرانجر للسببية	Wald-Test	توقف نشاط المؤسسات RAPME
(0.000)	613.894	TPPT
(0.000)	54.727	CPME
(0.000)	252.058	REPME

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من نتائج التقدير برنامج STATA.15.

من خلال نتائج التقدير الموجودة في الجدول، يمكن استخلاص على أن كل المتغيرات المدروسة تتسبب في بعضها البعض، في كلا الاتجاهين لكل متغيرين ما عدا علاقة متغيري نصب الدخل الفردي ومتغير إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة فالعلاقة السببية معنوية في إتجاه واحد فقط.

ثانيا-دراسة إستقرارية نموذج Panel-Var: يهتم الباحثون غالبا بتأثير التغيرات الخارجية في كل متغير داخلي على المتغيرات الأخرى في نظام Panel-Var. قبل تقدير وظائف الاستجابة النبضية (IRF) وتحليلات التباين في خطأ التنبؤ (FEVD)، نتحقق أولاً من حالة الاستقرار Panel-Var. وللتأكد من مدى استقرارية بواقي النموذج تستخدم اختبارات الجذور المتعددة، حيث تعتبر نتائج شعاع الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الإختبار (أنظر: الملحق رقم (4.10)):

الشكل رقم (3-26): نتائج دراسة إستقرارية بواقي النموذج

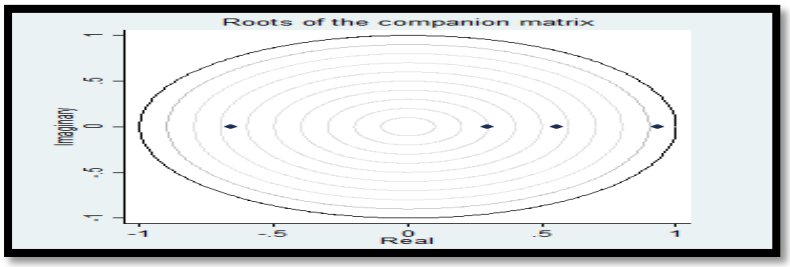

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من نتائج التقدير برنامج STATA.15.

من خلال الشكل أعلاه تبين لنا أن مقلوب الجذور الأحادية لكثير الحدود داخل الدائرة الأحادية، ومنه النموذج(1)Panel-Var مستقر. يؤكد الرسم البياني للقيم الذاتية أن التقدير مستقر.

ثالثا-تحليل دوال الاستجابة: إن نماذج الانحدار الذاتي Panel-Var(1) تتسم بتحليل الصدمات العشوائية من خلال قياس أثر التغير المفاجئ الذي قد يحصل في متغيرة ما على باقي المتغيرات.

الشكل رقم (3-27): تحليل الصدمات لمتغيرات الدراسة

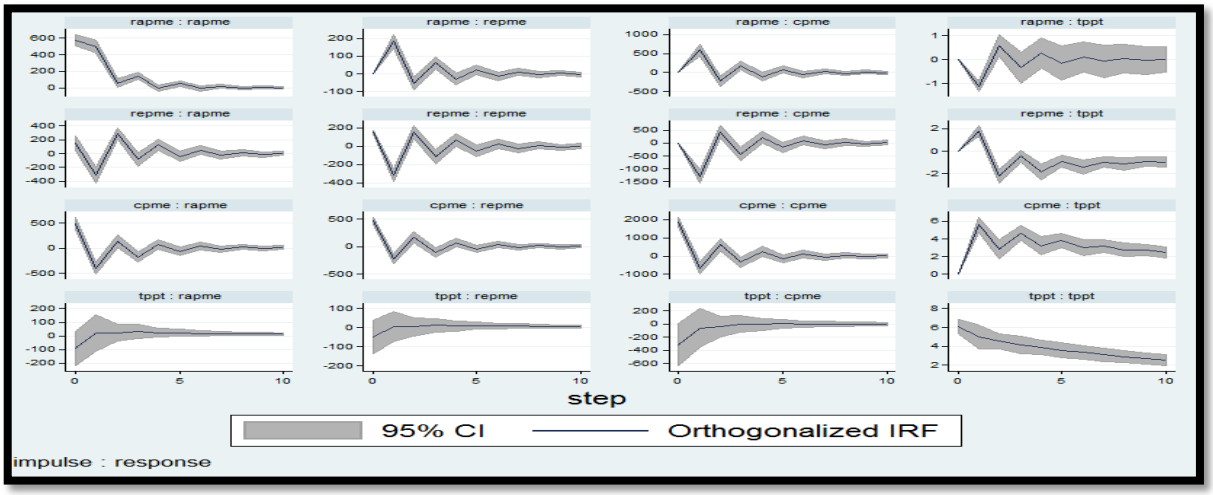

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من نتائج التقدير برنامج STATA.15.

إن دراسة ديناميكية نموذج Panel-Var(1) يسمح لنا بتحليل آثر السياسة الاقتصادية بالجزائر، من خلال تحديد الصدمات العشوائي. وحسب تقديرات دالة الاستجابة الفورية الممتدة على أفق عشر سنوات كما هو موض في الشكل الموالي (أنظر: الملحق رقم (5.10) و(6.10)).

الجدول رقم (3-17): جدول تحليل التباين الخاص بمتغيرات الدراسة

cpme				
0	0	0	0	0
1	.0262561	.9737439	0	0
2	.0162576	.6527321	.2744173	.056593
3	.0149376	.6487221	.2777072	.0586331
4	.0142444	.6346934	.2901744	.0608877
5	.0139915	.6320184	.2923685	.0616216
6	.0138869	.630128	.2940616	.0619234
7	.0138393	.6295744	.2945193	.0620669
8	.0138226	.6292347	.2948213	.0621214
9	.0138139	.6291378	.2949012	.0621471
10	.0138118	.6290694	.2949611	.0621576

Response variable and Forecast horizon	Impulse variable			
	tppt	cpme	repme	rapme
tppt				
0	0	0	0	0
1	1	0	0	0
2	.6329654	.322193	.032263	.0125785
3	.6272706	.3001427	.0606784	.0119083
4	.5830288	.3593287	.0478275	.009815
5	.5744761	.3595597	.0571665	.0087976
6	.5592439	.3793804	.0535721	.0078035
7	.553556	.3826609	.0566319	.0071511
8	.5465128	.3911788	.0556856	.0066228
9	.5427554	.3941849	.0568291	.0062307
10	.5388991	.3985409	.0566419	.0059181

rapme				
0	0	0	0	0
1	.0136953	.403038	.0373007	.5459659
2	.007924	.3646891	.1080838	.5193033
3	.0077147	.349266	.1679516	.4750676
4	.0082394	.3567152	.1658051	.4692403
5	.0085161	.3547994	.1757155	.4609691
6	.008897	.3553061	.1759406	.4598562
7	.0091237	.3555256	.177129	.4582217
8	.0093624	.355314	.177358	.4579656
9	.0095309	.3555537	.1773933	.4575222
10	.0096922	.3554297	.1774757	.4574023

repme				
0	0	0	0	0
1	.0095481	.8939981	.0964538	0
2	.0055847	.627915	.2879904	.0785099
3	.0049738	.6160938	.3035184	.075414
4	.0050695	.603303	.3126536	.0789738
5	.00509	.6008747	.3152418	.0787935
6	.0052716	.5984526	.3170241	.0792516
7	.0053708	.5982792	.3171372	.0792127
8	.0055085	.5976133	.3175957	.0792826
9	.0056027	.5976803	.3174598	.0792571
10	.0057023	.5974623	.3175733	.0792621

المصدر: من إعداد الطالب، إنطلاقا من نتائج التقدير برنامج STATA.15.

ويمكن تلخيص تأثير الصدمات على المتغيرات في نموذج الدراسة كما يلي:

-في حالة ما إذا حدثت صدمة أو طفرة سلبية أو إيجابية في نصيب الدخل الفردي بالجزائر مقدرة بوحدة واحدة في السنة الأولى، يؤدي هذا إلى عدم حدوث إستجابة فورية لمتغيرات حركية الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نفس السنة. لكن بعد فترة، وخلال الزمن t=2 وبعد بداية إنخفاض أثر الصدمة إلى (0.63) أنظر الملحق نلاحظ إرتفاع مستمر في متغير إنشاء مؤسسات جديدة طيلة الـ 10 سنوات المقبلة، والذي يمكن تفسيره لتأثيرات إرتفاع حجم نصيب الدخل الفردي من الناتج المحلي الداخلي والذي يؤثر على زيادة حجم الاستثمارات. أما بالنسبة لمتغير التوقف عن النشاط فبعد بداية إنخفاض الصدمة في الزمن 2 بدء REPME بالإنخفاض المستمر طيلة فترة الدراسة. وبعد إرتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعادة لنشاطها مرة أخرى بفعل صدمة في نصيب الدخل الفردي حتى الزمن t=2، تعود للإستقرار بعد ذلك.

- عند حدوث صدمة عشوائية في المتغيرة إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة CPME عند الزمن t=1 حدثت إستجابة فورية على مستوى نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام، وذلك من خلال إنخفاض مستمر طيلة الـ 10 سنوات، وهذا يفسر بضعف مردودية الإستثمار بهذا القطاع وإعتماده على الدعم الحكومي، بحيث أصبح هذا القطاع عبئا على الدولة الجزائرية من خلال الدعم المالي نتيجة مشاكله المتكررة خاصة منها المالية. بعد ذلك تم حدوث إستجابة كبيرة لمتغيرات إعادة النشاط والتوقف عن النشاط نهائيا، من خلال إرتفاعهم المستمر بداية من الزمن t=3 بالرغم من تقليل حجم الصدمة إلى أدنى مستوى لها طيلة فترة الدراسة. هذا الارتفاع يرجع لزيادة حجم التنافسية بين مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق بالنظر للزيادة في أعداد المستثمرين في هذا المجال.

- وعلى خلاف المتغيرين السابقين فإن إحداث صدمة في متغير إعادة النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حدثت استجابة فورية فقط في متغير إنشاء مؤسسات جديدة من خلال أنخفاضه ليستقر بعد ذلك في الزمن t=4. بينما المتغيرات الأخرى فبعد حدوث إستجابة فورية بعد الصدمة الأولى خلال الزمن t=1، فإن تلك المتغيرات عادت إلى توازنها بعد ذلك مباشرة t=3.

-عند إحداث صدمة في متغيرة التوقف عن النشاط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة RAPME (54.59) عند الزمن t=1 فإن ذلك أدى إلى حدوث إستجابة ضعيفة في كل من متغيري نصيب الدخل الفردي ومتغير إعادة نشاط المؤسسات. بينما بالنسبة لمتغير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CPME، بعد فترة وخلال الزمن t=2 وبعد انخفاض أثر الصدمة إلى (51) حدث إنخفاض طفيف في متغير الإنشاء ليبقى بعد ذلك ثابتا طيلة فترة الصدمة.

المطلب الرابع: تأثير توسيع العمل بالتجمعات الصناعية في الجزائر على الشكل العام لنموذج الدراسة

تعتبر التجمعات الصناعية نظاما حديثا يجمع عديد المتعاملين الاقتصاديين، الجامعات، مخابر البحث العلمي، الإدارات. فالتجمعات تمثل واحدا من ركائز السياسات الاقتصادية المستقبلية "إقتصاد الغد"، بحيث لا تزال مبادرة إنشاء التجمعات الصناعية في الجزائر بالفتية والتي سيتم تطويرها مستقبلا. كما أن تبني هذه الاستراتيجية يتطلب حصر عديد التحديات التي تعيق الاستثمار والمقاولاتية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مجالات الصناعات الغذائية والميكانيك والتكنولوجيات الحيوية، وذلك بالنظر للميزة النسبية التي يمكن الاقتصاد الجزائري النجاح به.

ففي ظل توفر البلاد على عديد الهياكل القاعدية، خاصة منها المناطق الصناعية والتي يمكن أن تشكل القاعدة الأساسية لبناء التجمع الصناعي من خلال إعادة تأهيل تلك المناطق بالشكل الذي يحولها إلى نفس عمل تجمع صناعي. إذ يمكن تعميم التجمعات الصناعية بالجزائر من خلال إستغلال الميزة النسبية لكل إقليم من

الأقاليم التسعة. تبني هذا الطرح له أهمية كبرى في ترقية القطاع الصناعي وتشجيع وتطوير الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحديد مدى تأثير سياسة التجمعات الصناعية على الشكل العام لنموذج الدراسة. من خلال إستغلال دراسة ميدانية أقيمت بالدانمارك حول مقارنة تطور الإنتاجية داخل وخارج التجمعات الصناعية خلال الفترة 1993-2001. فلقد تم تحديد التجمعات الصناعية باستخدام البلديات كبعد مكاني، حيث هدفت الدراسة إلى تقدير التحسن في إنتاجية الشركات التي تنتمي إلى مجموعة. وقد خلصت الدراسة إلى أن مزايا الإنتاجية لشركة تابعة لمجموعة من الشركات ذات الصلة أفقياً تبلغ حوالي 8%. ومع ذلك، فإن مزايا إنتاجية التجمعات تختلف كثيرًا عبر الصناعات المختلفة[1]. كما أن النموذج المختار لتطبيق تأثير التجمعات تم بناءا على نموذج الأثر الثابت التجميعي الذي تم إختياره خلال المرحلة الأولى من دراسة نموذج السلاسل الزمنية المقطعية الثابتة.

الفرع الأول: تعزيز الابتكار والإنتاجية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

التجمعات الصناعية تعمل على تجميع المصانع في منطقة واحدة لإنتاج منتوج معين في إطار توفر التسهيلات اللازمة وتوفر موردي الخدمات، والمخابر...الخ، مما يعود بالعديد من المنافع على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالتجمع من خلال زيادة حجم الإنتاجية والابتكار لتلك المؤسسات.

أولا–بالنسبة لمتغير إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن زيادة حجم الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مؤسسات جديدة يؤدي إلى زيادة معتبرة في حجم الإنتاجية والابتكار وهي الميزة النسبية لعمل التجمعات الصناعية.

في الجزائر ومن خلال نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت التي أظهرت بأن متغير الإنشاء على علاقة عكسية بإجمالي نصيب الدخل الفردي في مختلف الأقاليم بمرونة سالبة قدرت بـ 1.8%. ففي حالة فرضية تعميم تطبيق التجمعات الصناعية الحديثة بالجزائر على مستوى كل إقليم حسب مميزاته النسبية للمنتوج، فإن نسبة الإنتاجية والابتكار المفترضة من خلال الدراسات السابقة سترتفع بنسبة 8%. هذه النتائج ستؤدي بنموذج الدراسة إلى تغير إيجابي في مرونة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الابتكار والتنافسية) بالنسبة إلى إجمالي نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الداخلي، وذلك من –2% إلى +6%. هذه النتائج تتوافق مع النظرية الاقتصادية القائلة بأن زيادة حجم الاستثمار يؤدي إلى زيادة في حجم النمو الاقتصادي. تطبيق التجمعات يعطي لحركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسط دور فعال في النشاط الاقتصادي للبلاد.

[1] Erik Strøjer Madsen and All, Industrial clusters, firm location and productivity, Some empirical evidence for Danish firms, Published by Department of Economics, Aarhus School of Business Prismet, Silkeborgvej 2, DK-8000 Aarhus C, Denmark, 2003.

الفرع الثاني: تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

يعاني الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من مشاكلة عديدة تحد من تحقيقه الآمال المرجوة منه، كما أن عملها وهي متفرقة ساعد على تفاقم تلك المشاكل، بحيث يمكن لهذا أن يصبح فاعل رئيسيا في النشاط الاقتصادي إذا ما تم توفير جميع شروط النجاح، إذ كان من الضروري البحث عن شكل جديد لتحسين مستوى أدائها وزيادة قدرتها التنافسية من أجل حمايتها أكبر من خطر السوق، حيث تعتبر التجمعات الصناعية أحد أهم تلك الأشكال التي قد تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر على مواجهة تلك الصعوبات من خلال تحسين قدراتها التنافسية مستقبلا.

أولا-بالنسبة لمتغير إعادة النشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أثبتت نتائج الدراسة بأن متغير إعادة النشاط على علاقة طردية مع بإجمالي نصيب الدخل الفردي في مختلف الأقاليم بمرونة موجبة قدرت بـ 18%. إنشاء التجمعات الصناعية سيساهم في زيادة حجم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض في أعداد المؤسسات المعادة لنشاطها، وذلك بانخفاض محتمل للمرونة من 18% إلى 10%، وهذه النتيجة يمكن تحقيقها في حالة تعميم العمل بسياسة التجمعات.

ثانيا-بالنسبة لمتغير توقف نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال نموذج الدراسة المقدر تم إيجاد علاقة عكسية وضعيفة بين توقف نشاط المؤسسات وإجمالي نصيب الدخل الفردي بالإقليم من خلال مرونة قدرت بـ 1.5%. فتطوير الاستثمار بهذا القطاع من خلال إنشاء التجمعات الصناعية يؤدي إلى تخفيض هذه المرونة إلى الصفر بالنسبة إلى المؤسسات العاملة بها.

التجمعات الصناعية الحديث تؤدي إلى تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة حجم الابتكار والإنتاجية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في حجم مساهمة هذا القطاع في النمو الاقتصادي وذلك من خلال تقليص عدد المؤسسات الفاشلة والمتمثلة في متغيري إعادة النشاط وتوقف نشاط مؤسسات أخرى. كما تأذي التجمعات الصناعية على رفع مستوى الاستثمارات من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة.

من خلال هذا المبحث، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- يتم تحليل بيانات البانل للتحقق من التأثيرات الفردية (الجماعية) والزمنية وذلك باستخدام نماذج التأثير الثابت والتأثير العشوائي، حيث يعمل نموذج التأثير الثابت على تحديد كيفية تأثير عدم التجانس من المجموعة و/أو الزمن على التداخلات الفردية، بينما يفترض نموذج التأثير العشوائي هياكل تباين الخطأ التي تتأثر بالمجموعة و/ أو الزمن.

-هناك أربعة نتائج محتملة لإختبار الفرضيات الموضحة في النتائج المذكورة أعلاه، فإذا لم يتم رفض فرضيات العدم من خلال إختباري F-test و LM، فإن أفضل نموذج هو OLS المجمع، أما إذا تم رفض فرضية العدم من إختبار F في نموذج التأثير الثابت ولم يتم رفض إختبار Breusch-Pagan LM في نموذج التأثير العشوائي، يكون نموذج التأثير الثابت هو الأمثل. فإذا وجدت مؤثرات ثابتة وعشوائية كبيرة في بيانات البانل الخاصة بالدراسة، يتم القيام

بإجراء إختبار Hausman ومقارنة نموذج التأثير الثابت مع نموذج التأثير العشوائي. فإذا تم رفض فرضية عدم وجود علاقة بين التأثيرات الفردية والمقاطع، يتم تطبيق نموذج التأثير العشوائي، وخلاف ذلك، يفضل نموذج تأثير ثابت. وإذا كانت بيانات الدراسة غير قابلة للتجميع وأن لكل كيان منحدرات مختلفة من المميزات، يتم إجراء إختبار Chow، وإذا تم رفض فرضيت العدم، يتم إحتواء نموذج معامل عشوائي أو نموذج خطي هرمي.

-إن تقدير Panel-Var بإستعمال طريقة GMM، تعطي دعما أكبر لعملية التحليل لواقع الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ودوره في دعم تطور مستوى نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام.

- إن التحليل الإحصائي والقياسي الخاص بالدراسة التطبيقية، أبرز ضعف مساهمة الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي بالجزائر، كما أبرزت نتائج الدراسة أهمية التجمعات الصناعية في تفعيل مستوى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التأثيرات المحتملة للتجمعات على الشكل العام لنموذج الدراسة الخاص بالجزائر. ومن خلال الاعتماد على المنهج الكمي في تحليل الأسس النظرية ذات الصلة بالموضوع، ومع تشخيص متغيرات حركية الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي من خلال تطور إجمالي نصيب الدخل الفردي ومدى تأثير التجمعات الصناعية كنموذج على تطوير الاستثمار بهذا القطاع بالجزائر. فلقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثرا بالغا للتجمعات الصناعية في تحسين مستويات الاستثمار، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال تقليص عدد المؤسسات المتوقفة عن النشاط والمؤسسات العائدة للنشاط من جهة وزيادة حجم الاستثمار من خلال إنشاء مؤسسات جديدة قادرة على تعزيز تنافسية الأسواق.

خلاصة:

لقد سعى هذا الفصل من خلال تقديم واقع حركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقته بتطور مستوى نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام، وذلك من خلال إعداد نموذج قياسي يشرح إشكالية موضوع الدراسة. فلقد تم الاستعانة بنماذج البيانات المقطعية وهي بيانات مزدوجة بالغة الأهمية لأخذها أثر التغير في الزمن والتي تم الحصول عليها من المشاهدات المتكررة للظاهرة المقاسة في فترات زمنية مختلفة على مستوى جميع الولايات الجزائرية. تلك المعطيات تم إستغلالها من خلال وضع تحليل وصفي لجميع المتغيرات محل الدراسة والتي مكنت كمرحلة أولى من معرفة واقع الاستثمار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة فيما يخص توزيعها حسب قطاعات النشاط الاقتصادية أو توزيعها حسب الأقاليم الجزائرية التسعة المستهدفة في الدراسة. حيث أثبتت عمليات التحليل الإحصائي بأن الاستثمار بهذا القطاع بالجزائر يكون عشوائيا وغير متوازن قطاعيا. كما أن هياكل الدعم المرافقة ماليا أو لوجستيا لم تلعب دورها الأساسي في دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير أدائها وتنافسيتها.

عملية النمذجة الخاصة بالاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقته بتطور مستوى الدخل الفردي بالجزائر أثبتت ضعف مساهمة الاستثمار بهذا القطاع وذلك من خلال المرونات الضعيفة جدا الخاصة بالمتغيرات المستقلة (الإنشاء، إعادة النشاط، توقف النشاط). كما أن العلاقة السلبية لبعض المتغيرات مع تطور مستوى نصيب الدخل الفردي، دليل على ضعف تلك العلاقة بالرغم من الصلاحية الإحصائية للنموذج. كما أعطى نموذج الدراسة إمكانية نمذجة الابتكار والإنتاجية وحجم التنافسية بالجزائر، وهو العامل الذي من خلاله يمكن أن يعطي دافعا قويا لتبني العمل أكثر باستراتيجية التجمعات الصناعية مستقبلا، وذلك لما له من تأثيرات إيجابية من خلال تحسين مؤشرات نموذج الدراسة.

خاتمـــــــة

أصبحت التجمعات الصناعية محل إهتمام لدى العديد من صانعي السياسات في كثير من الدول، حيث يساهم تفعيل هذه التجمعات في تحسين جودة وكفاءة مختلف أدوات السياسة الاقتصادية، وهو الأمر الذي جاء به أغلب الباحثين الإقتصاديين في هذا المجال، والذين تم التطرق إلى وجهاتهم النظرية المختلفة في هذه الأطروحة.

يمتاز نهج التنمية الاقتصادية القائم على التجمعات الصناعية بالاهتمام بالظروف الخاصة الموجودة في الموقع أو البلد، بحيث تعتبر الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية ومن بينها الجزائر حالة مثيرة للإهتمام، لذلك تكون الحاجة إلى التنويع من خلال توسيع العمل بالتجمعات من خلال إنشاء أخرى جديدة أمر حتمي وضروري، حتى في ظل وجود حواجز كبيرة تعترض ذلك النجاح.

في ظل التطورات الحاصلة في هذا المجال، أصبح هناك وعي لدى الحكومة الجزائرية بضرورة تفعيل برامج وسياسات تنموية قائمة على توسيع العمل بالتجمعات الصناعية كآلية لمعالجة مشاكل الاستثمار الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعمل تلك التجمعات على حمايتها من خلال الامتيازات التي تكتسبها تلك المؤسسات العاملة تحت لواء التجمعات، من خلال تطوير مستويات القدرة الإنتاجية وتعزيز تنافسيتها بزيادة حجم الابتكار، كما تساهم التجمعات الصناعية في تعزيز الدعم المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير نظام أكثر كفاءة للقروض والتأمين.

علاوة على ذلك؛ فإن تبني إستراتيجية التجمعات الصناعية يسمح بتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية على مستوى مناطق عملها بشكل متوازن، وذلك من خلال توفير العمالة وتوسيع دائرة الاستهلاك وغيرهما، كما أن أي نجاح للتجمعات في الجزائر لن يتأتى إلا من خلال إعطاء الأولويات القطاعية المميزة لكل إقليم منم الأقاليم التي تستهدفها الدولة، فهذا النهج من شأنه أن يوفر قوة دفع جديدة لتطوير الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لما يضمنه من ظروف أكثر قابلية للقياس والتنبؤ بهذا القطاع مستقبلا، بالإضافة إلى تحريك عجلة التنمية في المدن والقرى الصغيرة، ودفع مشاركة المواطنين على نطاق أوسع في ريادة الأعمال، وخلق فرص عمل جديدة.

من خلال الفصول الثلاثة التي تم التطرق إليها في هذه الدراسة، وإنطلاقا من الفروض الأساسية التي تم إدراجها، يمكن عرض نتائج إختبار الفروض، والنتائج والإقتراحات المقدمة لهذه الدراسة، وآفاق البحث كما يلي:

1-نتائج إختبار الفرضيات:

من خلال معالجتنا لموضوع الدراسة، وذلك بالإعتماد على الدراسة النظرية وإسقاطها على الجانب التطبيقي من خلال إختبارنا للفروض توصلنا إلى ما يلي:

1.1-إختبار الفرضية الأولى: توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية، من خلال الدور الذي تلعبه التجمعات الصناعية في دعم السياسات التنموية لدى عديد البلدان، وذلك من خلال مساهمة التجمعات في تحسين عديد المؤشرات الاقتصادية الكلية، وحتى الإجتماعية.

2.1-إختبار الفرضية الثانية: تلعب التجمعات الصناعية دور أساسي في تطوير مستوى آداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعزيز تنافسيتها السوقية محليا وحتى على المستوى الدولي، كما تساهم التجمعات في زيادة حجم الإنتاجية والابتكار بمختلف المؤسسات العاملة بها، ومن خلال ذلك النتائج تم إثبات صحة هذه الفرضية.

3.1-إختبار الفرضية الثالثة: من خلال نتائج التقدير الخاصة بنموذجي السلاسل الزمنية المقطعية الثابتة والحركية، تم إثبات وجود علاقة خطية ذات معنوية إحصائية بين متغيرات الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في متغيرات الإنشاء، التوقف عن النشاط وإعادة النشاط، ومتغير نمو نصيب الدخل الفردي من إجمالي الناتج المحلي الداخلي الخام بالجزائر، وذلك من خلال المعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار الخاص بنموذج الآثار الثابتة (أقل من $\alpha = 5\%$). كما أن معاملات الإنحدار الخاصة بالنموذج الديناميكي الخاص بالسلاسل الزمنية المقطعية (Panel-Var) فقد كانت كلها معنوية (أقل من $\alpha = 5\%$)، كما أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة سببية في الإتجاهين بين أغلب المتغيرات، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

3.1-إختبار الفرضية الرابعة: يؤثر الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي بمستويات ضعيفة، والذي تم إثباته من خلال النموذج القياسي الخاص بالدراسة وذلك إستنادا إلى المرونة الضعيفة الخاصة بمتغيرات الإستثمار بهذا القطاع بالنسبة لتطور مستوى نمو نصيب الدخل الفردي بالجزائر، وهو الأمر الذي تتوافق معه هذه الفرضية.

4.1-إختبار الفرضية الخامسة: من خلال نتائج الدراسة توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية، حيث تلعب التجمعات الصناعية دورا مستقبليا جديدا في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر في حالة توسيع العمل بها، وذلك من خلال تحسينه لمؤشرات تنافسية الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الإقتصادي للبلد.

2-نتائج الدراسة والاقتراحات

2-1. نتائج الدراسة:

بناء على تحليل ومناقشة مضمون ومحاور إشكالية الدراسة، توصلنا إلى النتائج التالية:

أ. النهج القائم على التجمعات هو وسيلة جديدة لتطوير الإقتصاد وتنظيمه، فبالرغم من عدم وجود تعريف عالمي شائع للتجمعات الصناعية ولا على آليات عملها، إلا أن جميع الباحثين توافقوا على أنه يمكن تعريف التجمعات العنقودية على أنها عبارة عن نظام يربط بين كيانات القطاعين العام والخاص مثل الشركات والمؤسسات، وعادة ما تضم مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومقدمي الخدمات والمؤسسات المرتبطة بها مثل مؤسسات مراقبة النوعية والمؤسسات التعليمية ومدارس التدريب المهني والجامعات وكذلك الشركات التجارية، الموزعين، الجمعيات في مجال معين، بحيث تجمعها العوامل الخارجية والتكامل، وغالبا ما تشمل المؤسسات المالية والكيانات الحكومية المختلفة؛

ب. تتميز التجمعات الصناعية الناجحة بثلاثة أعمدة رئيسية:

- التركيز الجغرافي للشركات المترابطة؛ الشركاء أو الشركات المشاركة في التجمع تعمل في ظروف تتميز بتوفر الموارد والكفاءات؛ تفاعلات الشركات وتعاونها مدفوعة بإحتياجاتها وقدراتها الإنتاجية؛

ج. تلعب التجمعات الصناعية دورا مهما في التنمية الإقليمية من خلال تحسين قدرة الشركات المشاركة على المنافسة، وخلق الوظائف، وتشجيع تسويق المنتجات والخدمات المحلية...إلخ؛

د. تعد أنشطة ريادة الأعمال في مجال الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية التجمعات الصناعية من العناصر المهمة للتنمية الاقتصادية والصناعية للدول؛

هـ. تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في التنمية الإقتصادية، من خلال تخفيض معدلات البطالة، بفعل مميزات تلك المؤسسات التي لا تتطلب كفاءات وظيفية عالية، كما تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية حجم الطلب المحلي من خلال زيادة حجم الإنتاجية في الاقتصاد الوطني؛

و. ضعف مردودية الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الإقتصادي بالجزائر، يرجع إلى عوامل داخلية وبيئية تتعلق بمحيط هذه المؤسسات أثرت على مستوى آداءها، إذ أن عملها بطريق فردية ساهم بشكل مباشر في ذلك الضعف؛

ز. دراسة توزيع إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الأقاليم التسعة 09 الجزائرية، أثبتت توجه أغلب الاستثمارات في هذا القطاع إلى الأقاليم الشمالية وخاصة منها الوسط، وذلك يرجع لتوفر كل العوامل المادية والطبيعية التي تساعد تلك المؤسسات على النجاح والإندماج في الأسواق سواءا المحلية وحتى الدولية من خلال توفر عديد المرافئ البحرية والمطارات. بينما في إقليم الهضاب العليا كان توجه الإستثمارات نحو الإقليم الشرقي، بحيث يرجع هذا التوجه لتوفر عديد الهياكل القاعدية وهياكل الدعم المساعدة لنجاح الإستثمار خاصة في بعض قطاعات النشاط الإقتصادي، بحيث أن توجه المستثمرين إلى الإقليم الشرقي كان عكس التوقعات بفعل توجه الصناعات الثقيلة للإستثمار في إقليم الهضاب الغربي. كما أن الإستثمار في الأقاليم الصحراوية كان ضعيفا جدا، وذلك بفعل العوامل الطبيعية القاهرة من جهة وكذلك ضعف تبني إستراتيجيات داعمة لهذا القطاع في تلك الأقاليم خاصة في مجال توفير البنى التحتية اللازمة لنجاح الاستثمار بهذا القطاع الذي يمتاز بالعمل بإمكانيات بسيطة لا تمكنه من مواجهة تلك الصعوبات، هذا بالإضافة لعدم مراعات خصوصيات تلك المناطق الجنوبية؛

ح. عند مقارنة عدد الإستثمارات الخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي خلال زمن الدراسة، وجدنا بأن أغلب إستثمارات هياكل الدعم الحكومية الخاصة بهذه المؤسسات تراوحت بين الضعف من حيث المبالغ وأعداد المؤسسات المدعمة، وبين عدم التوازن في الدعم ما بين قطاعات النشاط، وهذا أدى إلى خلق عدم الاستقرار في الاستثمارات بتلك المؤسسات؛

ط. رغم توفر عديد الهياكل القاعدية على مستوى ولايات الوطن، إلا أنها لم تستغل بالشكل الذي يسمح لها بتطوير الإستثمارات بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أن ضعف عمل المناطق الصناعية في دعم تلك المؤسسات يرجع لهشاشة الأنظمة القانونية المسيرة لها، والتي لا تساعد المؤسسات الإقتصادية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة للدخول إليها وللحصول على الامتيازات تسمح لها بتفعيل وتطوير مستويات آداءها؛

ي. يرتبط التطور السنوي لنصيب الدخل الفردي بالجزائر بشكل عكسي مع عدد الإستثمارات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط بشكل عكسي مع متغير توقف نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجابي مع متغير إعادة النشاط للمؤسسات سنويا. العلاقة الطردية مع المؤسسات المعادة لنشاطها ترجع للخبرة الميدانية التي أكتسبتها تلك المؤسسات من خلال فشلها في نشاطها السابق ومحاولة نجاحها في نشاطها الجديد، بينما العلاقة العكسية ترجع لعبء المؤسسات الناشئة الجديدة والمتوقفة عن النشاط على الخزينة العمومية للدولة، من خلال إستفادة تلك المؤسسات من الدعم المالي المخصص لدعم إستثماراتهم الناشئة وكذلك لتغطية ديون المؤسسات التي توقفت نهائيا عن النشاط؛

ك. التغيرات السنوية في فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، والمتمثلة في عدد المؤسسات المتوقفة عن النشاط ترتبط بشكل عكسي مع التغيرات في إعادة النشاط لبعض للمؤسسات في التخصصات الجديدة لها وبشكل طردي مع الشركات الناشئة الجديدة للسنة التي قبلها. حيث يمكن تفسير الإقتصادي بالرجوع إلى عامل التنافسية في نفس القطاع الذي فشلت فيه المؤسسات المتوقفة لنشاطها، والذي يرجع سببه لإنشاء مؤسسات جديدة في نفس قطاع النشاط التي كانت تعمل به تلك المؤسسات.

ل. هناك علاقة سببية في الإتجاهين بين متغيرات حركية الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتمثلة في متغيرات إنشاء مؤسسات جديدة، وإعادة نشاط المؤسسة وتوقف المؤسسة عن النشاط مع متغير تطور نصيب الدخل الفردي بالجزائر؛

م. تلعب الأقاليم دور رئيسي في دعم وزيادة حجم الإستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يمكن أن تحد الأقاليم من توقف المؤسسات عن النشاط، وإعادة النشاط لبعض المؤسسات الأخرى من خلال الخصائص المتعلقة بكل إقليم والتي يمكن أن تستفيد منها المؤسسات في تطوير أدائها مستقبلا؛

ن. ضعف مردودية حركية الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر يرجع إلى ضعف حجم تنافسية تلك المؤسسات من خلال تدني مستويات الإنتاجية والابتكار بها؛

س. تبني سياسة التجمعات الصناعية في الجزائر يساهم في رفع حجم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تطوير مستويات الإبتكار والإنتاجية بها ودعم النمو الاقتصادي بالجزائر؛

2-2. الإقتراحات:

من خلال تحليل واقع الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضعف مساهمته في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر، وظهور الوعي لدى الفاعلين الإقتصادين والسياسيين بالبلاد بضرورة تبني سياسات داعمة لهذا القطاع من خلال توسيع العمل بالتجمعات الصناعية، يمكن للتوصيات الموالية أن تساهم في إعادة الاعتبار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تبني الإقتراحات العملية التالية:

أولا: في مجال دعم الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ. ينبغي أن تستند العناصر الأساسية اللازمة لتطوير ديناميكية النمو بالتجمعات الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى توفر عديد العوامل نذكر منها: توفير بيئة ضريبية مواتية؛ توفر وضع إقتصادي مستقر؛ بيئة تشريعية وقانونية مواتية ومساعدة للإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تسهيل الوصول إلى التمويل اللازم لنجاح المشاريع؛ تدخل بيروقراطي محدود، مما يتيح سهولة الدخول والخروج إلى السوق؛ توفر إدارة محلية مساعدة خاصة في مجال التسهيلات الإدارية واللوجيستيكية؛

ب. النظر في الصعوبات التمويلية الخاصة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات التقنية العالية للعملية الإنتاجية نتيجة للطبيعة المحددة لأنشطتها وموجوداتها، وينبغي إنشاء خطوط إئتمان تفضيلية، فضلا عن خصومات ضريبية خاصة على المصروفات الخاصة بالبحث والتطوير، حيث يشمل توجيه الدعم بصورة أكبر للمؤسسات ذات التكنولوجيا الرفيعة؛

ج. بالنظر إلى أهمية إنتاجية العمل في المؤسسات المتوسطة والصغيرة ذات التكنولوجيا الرفيعة، فإننا نقترح حوافز محددة للإستعانة بموظفين مؤهلين، ودعم محدد لتدريب الموظفين، بحيث يمكن لزيادة إنتاجية العمل أن يساهم في زيادة النمو في هذا النوع من المؤسسات؛

د. من أجل البحث في مستقبل هذا القطاع، نقترح دراسة الخصائص المحددة للمؤسسين والمديرين كعوامل حاسمة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة ذات التكنولوجيا، كما نقترح دراسة تأثير أنشطة البحث والتطوير الداخلية والخارجية وإكتساب التكنولوجيا على نمو المؤسسات ذات التقنية العالية في عمليتها الإنتاجية؛

هـ. دعم الشراكة بين القطاع الخاص والعام، خاصة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال فتح الأسواق وذلك لتعزيز إحتكاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية مع نظيراتها الأجنبية المتطورة، مما يسمح لتلك الشراكات بالدخول مستقبلا إلى الأسواق الدولية من خلال الاندماج في عديد سلاسل القيمة العالمية.

و. تحسين الإطار التشريعي الخاص بالإستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وخاصة الناشئة منها.

ثانيا: في مجال تطوير الابتكار

أ. ينبغي توجيه دعم محدد لأنشطة البحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يمكن هذه المؤسسات من تنويع الأنشطة بكفاءة وتعزيز عملية النمو والبقاء في أسواقها التشغيلية ودعم تنافسيتها؛

ب. يجب أن تتبع السياسات الوطنية الخاصة بتطوير الإستثمار الأولويات مثل تهيئة بيئة أعمال مواتية للنمو والابتكار، والتي تساعد على نشر المعرفة، توسيع دعم الابتكار، رفع مستوى آداء الموارد البشرية، الوصول إلى المهارات والكفاءات، وتعزيز التكنولوجيا والإنتاجية والقدرة التنافسية؛

ج. لزيادة القدرة التنافسية الاقتصادية، ينبغي تشجيع تطوير البنى التحتية للابتكار ونشر نتائج البحوث ونقل المعرفة للتطبيقات الصناعية والتجارية؛

د. يجب تشجيع ودعم نقل التكنولوجيا وتسويق البحوث الأكاديمية محليا ودوليا؛

هـ. ينبغي لوكالات الإستثمار في الجزائر تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجية كقناة نمو مستدام للابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

ثالثا: في مجال توسيع العمل بالتجمعات الصناعية بالجزائر

أ. يجب أن تكون المبادرات العنقودية من خلال إنشاء تجمعات صناعية جزءًا من برامج التنمية الاقتصادية الوطنية، بحيث يجب فيها على الحكومة أن تشجع السياسات الوطنية المحركة والداعمة للابتكار؛

ب. هناك حاجة إلى استراتيجيات محلية وإقليمية ووطنية مناسبة مرتبطة بالخصوصيات والاحتياجات المحلية؛

ج. يجب رفع الوعي حول فوائد التجميع الصناعي للشركات الوطنية خاصة منها الصغيرة والمتوسطة، إذ يجب الترويج لها من خلال ورشات العمل، ودعم وسائل الإعلام، وذلك من خلال التغطية الإعلامية والترويج للشركات القائمة على التجمعات، والإضاءة العالية على أفضل ممارسات لأنشطتها؛

د. يجب تحسين سياسات تطوير التجمعات الصناعية من خلال:

- رسم خرائط خاصة بالتجمعات الصناعية العنقودية ومختلف الهياكل القاعدية المساعدة على عملها؛
- تحديد تخصصات المناطق والميزة النسبية بها؛
- تعزيز سياسات تنمية التجمعات الصناعية، من خلال توفير الدعم القانوني والتشريعي لها.

هـ. التعاون مع المنظمات العالمية، خاصة منها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONIDO، وذلك في إطار الشراكة معها من أجل تنفيذ السياسات العنقودية وإنجاحها؛

و. رفع المستوى المهني والمعرفة الاقتصادية ومهارات العمل للمشاركين في التجمعات الصناعية؛

ز. إطلاق برامج تعليمية في الجامعات لتدريب المتخصصين على تطوير وتشغيل تجمعات مبتكرة.

رابعا: في مجال تطوير التنافسية

أ. تتأثر القدرة التنافسية بالعديد من العوامل، حيث أن الاستثمار في رأس المال المادي والبنية التحتية وحده فقط يكون غير كاف، بحيث يجب توفير وتفعيل الحكم الراشد، وتحقيق إستقرار في الاقتصاد الكلي، وتوفير التعليم والتدريب، وتطوير عملية البحث والتطوير (R&D)، وكذلك نقل التكنولوجيا، بنفس أهمية استثمار رأس المال والبنية التحتية من أجل تحقيق القدرة التنافسية المثالية والدائمة؛

ب. تحليل القدرة التنافسية للمنتجات الإقليمية من أجل تحديد نقاط النمو التي ستكون الأساس لتطوير التجمعات الصناعية.

خامسا: في مجال الدور الحكومي

أ. ينبغي أن تدعم الخطط الحكومية مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المعارض الدولية، لأن العديد من الشركات الناجحة تجد شركاء جدد وفرصاً مشتركة في مثل هذه الأحداث؛

ب. يجب تحسين اللوائح والأساس القانوني لمشروعات ريادة الأعمال الأكاديمية والبحث العلمي في الجامعات من أجل تشجيع الابتكار؛

ج. إعتماد تشريع محدد للتجميع الصناعي، مع تطوير الممارسات على مستوى الإدارات المحلية في مجالات تكنولوجيا المعلومات وخدمات الأعمال، بالإضافة إلى توفير مشاريع للمساعدة الفنية واللوجيستيكية؛

د. يجب أن يبسط التشريع الذي ينظم أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور التجمعات الصناعية (أو المناطق الصناعية)، وذلك من خلال توفير حوافز إضافية للسلطات المحلية لتهيئة مناخ موات للمؤسسات الصغيرة من خلال زيادة حصة عائدات الضرائب التي ظلت في الميزانية المحلية على سبيل المثال؛

هـ. تفعيل الدور التنموي للحكومة من خلال تبني توسيع العمل بالتجمعات الصناعية على مستوى جميع الأقاليم الجزائرية، وذلك بتوفير جميع هياكل الدعم والمرافقة لها.

سادسا: في مجال تفعيل دور المناطق الصناعية من خلال تحويلها إلى تجمعات صناعية

أ. إعادة هيكلة عمل المناطق الصناعية بالجزائر من خلال مراعات الخصائص المميزة للأقاليم العاملة بها؛

ب. إنتهاج سياسة التجمعات الصناعية الحديثة بالجزائر في المناطق الصناعية، من خلال تبني نفس الإطار التشريعي والقانوني والعملي للتجمعات الصناعية وتطبيقه على مستوى كافة المناطق الصناعية بالجزائر؛

ج. وضع تسهيلات خاصة بالاستثمار على مستوى المناطق الصناعية خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتفعيل دور الشراكة في العملية الإنتاجية بها؛

د. تخصص المناطق الصناعية في العملية الإنتاجية، مع مراعات الأقاليم العاملة بها، من أجل تقليل حجم المخاطر المحدقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بها؛

هـ. تفعيل دور الشراكة بين المناطق الصناعية ومختلف مراكز التدريب والتكوين والمختبرات ومختلف الجامعات، من أجل تطوير مستوى أداء المؤسسات، وزيادة حجم الابتكار على مستوى المناطق الصناعية؛

و. تطوير الهياكل القاعدية مثل الطرقات والمطارات والموانئ وربطها بالمناطق الصناعية من أجل تطوير مستوى آداءها.

سابعا: في مجال التنمية الإقليمية

أ. تطوير مجموعات الابتكار بين الأقاليم والتجمعات الصناعية خاصة عبر المناطق الحدودية من أجل تدعيم الإستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجنوب الجزائري وذلك من خلال تنمية الصادرات نحو البلدان المجاورة لأقاليم الجنوب؛

ب. توطين المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب الخصائص المميزة لكل إقليم؛

ج. التخصص في العملية الإنتاجية إقليميا، وتكاملها وتعاونها مع أقاليم أخرى متخصصة في منتجات أخرى.

3- آفاق البحث:

في نهاية هذا البحث، يمكننا أن نلفت النظر لبعض المواضيع التي يمكن البحث فيها بالإعتماد على دراستنا وهي:

- نمذجة الابتكار والإنتاجية والتنافسية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛
- تفعيل تحويل المناطق الصناعية إلى تجمعات صناعية ودوره في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

قائمـــة المراجع

1-قائمة المراجع باللغة العربية:

1.1-الكتب:

1. أحمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، جهاز توزيع الكتاب الجامعي، جامعة المنصورة، 2004.
2. أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، الطبعة الثانية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
3. بادي البلطجي، تحليل الاقتصاد القياسي في بيانات بانل، الطبعة الثالثة، 2005.
4. بشير محمد التجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1972.
5. تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول، 1999.
6. خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مبادئ الاقتصاد، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.
7. دومينيك سلفاتور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبع الثالثة، القاهرة، مصر، 2012.
8. رفيقة حروش، الإقتصاد السياسي، الطبعة الأولى، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
9. رياض صالح عودة، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة والثانية، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2005.
10. زايري بلقاسم، التجمعات الصناعية الحديثة كآلية لتعزيز التكامل ما بين المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الوضع الراهن، أي نموذج اقتصادي للجزائر، منشورات النادي الاقتصادي الجزائري، 2016.
11. سهاد علي شهيد، طرائق تقدير النموذج الديناميكي المكاني لبيانات Panel Data، دار النشر Noor Publisshing، ماي 2017.
12. شومان، الصراف، ونزار، السلاسل الزمنية والأرقام القياسية، دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية، بغداد، 2013.
13. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي :محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
14. صموال عبود، إقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1982.

15. طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
16. طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
17. عبد الستار محمد العلى، فايز صالح النجار، الريادة وادارة الأعمال الصغيرة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
18. عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة الاستراتيجية: إدارة جديدة في عالم متغير، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
19.
20. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
21. علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، الطبعة الثانية، الراية للنشر، عمان، الأردن، 2011.
22. محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
23. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
24. ناصري دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار الطباعة للنشر، الجزائر، 1990.

2.1-الأطروحات والرسائل الجامعية

25. بدراوي شهيناز، تأثير أنظمة الصرف على النمو الاقتصادي في البلدان النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012، أطروحة دكتوراه، تخصص: مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، ، 2015/2014.
26. بن وسعد زينة، إدارة المعرفة وأهميتها يفي تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ميدانية لعينة من مؤسسات الغرب الجزائري، دكتوراه في العلوم الاقتصادية: تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2018/2017.
27. بوكرنو قواسم، دراسة قياسية لتكامل الأسواق المالية العالمية في ظل تقلبات مؤشراتها: دراسة حالة دوجونز-نيكاي 225-فوتسي100، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018/2017.

28. جـابر مهدي، أثر مناخ الاستثمار في تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة قطاع الصناعات التحويلية في ولاية: (عنابة، قالمة، سوق أهراس)، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص: إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2016/2015.

29. حداد بخته، ديناميكية إنشاء المؤسسات في الجزائر وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المجال الاقتصادي الجزائري: دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية الجزائر أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009/2008.

30. حليمة عزالدين، أثر التعليم العالي على النمو الاقتصادي في الجزائر: خلال الفترة 1971-2016، دراسة إقتصادية قياسية، دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2017/2018.

31. دادن عبد الوهاب، دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو بناء نموذج لترشيد القرارات المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

32. دراجي كريمو، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الواقع التجارب والمستقبل، في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، دراسة حالة الجزائر، دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.

33. سعاد قوفي، التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة لبعض تجارب البلدان النامية، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد صناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017/2016.

34. طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم: دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

35. الطيبي عبد الله، تحليل دور العناقيد الصناعية في تعزيز إستراتيجية التنمية الصناعية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: إقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران 2، الجزائر، 2016/2015.

36. العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.

37. علوني عمار، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية :حالة ولاية سطيف، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010.

38. قدري شهلة، الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية وانعكاساتها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة مقارنة الجزائر–تونس، أطروحة دكتوراه في العلوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة، 2017/2016.

39. قميحة رابح، مكانة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل السياسة العامة للتشغيل: الجزائر نموذجا 2001-2018، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية تخصص: التنظيم والسياسات العامة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2018/2017.

40. مكي عمارية، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2019/2018.

41. مكي عمارية، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2019/2018.

42. ممدوح محمد مصطفى، إستراتيجية توطين المشروعات الصناعية في مصر، دراسة حالة: إقليم جنوب الصعيد، أطروحة دكتوراه في فلسفة التخطيط العمرانى، كلية الهندسة قسم التخطيط العمرانى، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2004.

43. نسيمة سابق، أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، أطروحة دكتوراه، تخصص: إقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، 2015-2016.

44. ولد عابد عمر، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2017/2016.

45. وليد بوتياح، دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية 1995-2005، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، الجزائر.

3.1- المجلات والملتقيات، الندوات والأيام الدراسية:

46. أبي سعيد الديوه جي، رؤوف رعد عدنان، أثر البعد البيئي في عوامل تحديد موقع المشروع الصناعي" دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية/نينوى"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 90 (30)، العراق، 2008.

47. أحمد سلامي، إسماعيل بن قانة، واقع العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2013-1964، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 10، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2016.

48. أحمد سلامي، العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر :دراسة تطبيقية للفترة: 2013-1970، مجلة أبحاث، اقتصادية وإدارية العدد 17، جامعة بسكرة، الجزائر، الجزائر، جوان 2015.

49. إيمان شليحي، عبد الأمير السعد، مقارنة بين مبررات خيارات التنمية الإقليمية التقليدية والحديثة: حالة الدول العربية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17 (2)، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، 2016.

50. بريبش السعيد، طبيب سارة، "التجمعات الصناعية كبديل استراتيجي لبرامج التنمية التقليدية في الدول الناشئة"، الملتقى الدولي حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها، جامعة قالمة، يومي 6 و 2 ماي 2013.

51. بلكعيبات مراد، الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 23، 2011.

52. بن جيمة عمر، بن علي محمد، دور هيئات المرافقة المقاولاتية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة: ANSEJ-ANGEM)، مجلة البدر، جامعة بشار، المجلد 9، العدد 2، الجزائر، 2017.

53. بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، أثار برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: تحليل إحصائي لأثر برامج الإنفاق الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 5، جامعة الجلفة، الجزائر، 2014.

54. بن مريم محمد، بن نافلة قدور، أثر المتغيرات الحقيقية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر : دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 2015-1987، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 17، جامعة سطيف1، الجزائر 2017.

55. بن نذير نصرالدين، بن طيبة مهدية، تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة فيتا جو)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 8، العدد 2، الجزائر.

56. بن يحي يحي، بلخرشوش إيمان، استراتيجية العناقيد الصناعية ودورها في ترقية القطاع الصناعي عرض لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول :إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة البليدة2، الجزائر، يومي 6، 7نوفمبر 2018.

57. بن نعمان جمال، حاضنات الأعمال ودورها في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–مع الإشارة إلى الإطار القانوني لحاضنات الأعمال في الجزائر–، المجلد 6، العدد 2، مجلة أبعاد إقتصادية، جامعة بومرداس، ديسمبر 2016.

58. بوحرود فتيحة، سلوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو الشراكة مع الجامعات بالتطبيق بعض المؤسسات بولاية سطيف، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 2، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2015.

59. بوصبيع إبراهيم، متطلبات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار إستراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية: جامعة الوادي، المجلد 11، العدد2، الجزائر، 2018.

60. بوقادير ربيعة، مطاي عبد القادر، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة الشلف، الجزائر، 2018.

61. جاري فاتح، فار عبد القادر، سياسة الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة: 2006-2016، مجلة أبعاد إقتصادية، المجلد 8، العدد 1، جامعة بومرداس، الجزائر، 2018.

62. جمال بن عروس، الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: رؤية إستراتيجية لبناء وتجسيد شراكة صناعية قوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: إستراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية: الواقع والآفاق، جامعة أدرار، الجزائر، فيفري 2017.

63. جمام محمود، دباش أميرة، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 4، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2015.

64. جمعة خيرالدين، محمد كعواش، واقع المقاولات النسائية الصغيرة في الجزائر– بسكرة نموذجا–، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد 2، العدد 1، جامعة جيجل، الجزائر، 2018.

65. جمعي سميرة، مناقر نورالدين، قارة إبراهيم، دراسة قياسية لإستقرارية دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة 1970-2014، مجلة المالية والأسواق، العدد 05، جامعة مستغانم، الجزائر، سبتمبر 2016.

66. جيلالي شرفي، تحليل العلاقة وتحديد اتجاه السببية بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2013، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، الجزائر، 2015.

67. حاج بن زيدان، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر قراءة تحليلية: 2000-2010، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، جوان 2011.

68. حكيم شبوطي، الدور الإقتصادي والإجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 03، الجزائر، جوان 2008.

69. حنيفي أمينة، بكريتي لخضر، عوائق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة مجموعة مؤسسات صغيرة ومتوسطة بالغرب الجزائري (الشلف، غليزان، مستغانم، وهران) ، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 09، جامعة مستغانم، الجزائر، جوان 2018.

70. خبيزة أنفال حدة، آفاق عنقود صناعة التمور في تطوير قطاع التمور في الجزائر –ولاية بسكرة نموذجا–، الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 7/6 نوفمبر 2018.

71. دحماني ادريويش، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر "دراسة قياسية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العدد 6 (27)، فلسطين، 2013.

72. دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، قطاع الشئون الاقتصادية، مركز المعلومات والدراسات، الغرفة الشرقية، المملكة العربية السعودية، 2014.

73. دراوسي مسعود، بن مسعود آدم، الهيئات والآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية خلال الفترة 2011-2012، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 3، المجلد 2، جامعة البليدة 2، ديسمبر 2014.

74. رقايقية فاطمة الزهراء، صيد ماجد، المناولة الصناعية كمدخل لتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة ميلة، الجزائر، جوان 2017.

75. رضا حميداتو، دور مراكز التسهيل في دفع عجلة الاستثمار في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 2، العدد 1، جامعة بسكرة، ديسمبر 2016.

76. زايري بلقاسم، العناقيد الصناعية كإستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 2، الجزائر، 2007.

77. زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد21، ، العراق، 2012.

78. زهير زواش، العناقيد الصناعية كنموذج إسترشادي لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتوسطة –حالة الجزائر، مجلة العوم الإنسانية، العدد 24، مجلد ب، جامعة قسنطينة، الجزائر، ديسمبر 2014.

79. زرقاني رابح، المؤسسات المصغرة الممولة في ظل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، مجلة معارف، المجلد 8، العدد14، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2013، ص287.

80. زيوش أم الخير، تقييم دور أهم الهيئات الحكومية المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 6، جامعة الجلفة، الجزائر، 2016.

81. سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد2، جامعة ورقلة، الجزائر، جوان 2011.

82. سعد عباس حمزة الخفاجي، أهمية استخدام الأساليب العلمية لاختيار الموقع الأمثل للمشروع الصناعي: "أمثلة نظرية ودراسة تطبيقية حول مشروع سمنت أعالي الفرات"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 15، العراق، 2007.

83. سليم جابو، نوال بن عمارة، نماذج مقترحة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق شركات إدارة الاستثمار الإسلامية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة بالجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد07، جامعة ورقلة، الجزائر، ديسمبر 2017.

84. سليمة هالم، رابح خوني، صندوق ضمان القروض كآلية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 8، العدد 1، جامعة الوادي، الجزائر، جوان 2015.

85. سميحة جديدي، سعاد جرمون، مداخلة تحت عنوان: "التجمعات الصناعية" ضمن "سلاسل القيمة العالمية" كاستراتيجية لترقية الصناعة بالبلدان النامية– دراسة تجمعات صناعة مكونات السيارات بالهند للفترة 2009 – 2016، في اطار المؤتمر الدولي الأول حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر يومي 6و7 نوفمبر 2018، جامعة البليدة 2.

86. سنقرة عيشة، دور المناطق الصناعية في حماية البيئة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، العدد2، 2018.

87. مجدي الشوربجي، العلاقة ما بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في التايوان، مداخلة في إطار ملتقى دولي، حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 28/27 نوفمبر 2007.

88. شوقي جباري، حمزة العوادي، قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية –تجربة إيطاليا الثالثة ووادي السيلكون نموذجين–، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 3، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.

89. صباح مجيد النجار، تقييم أساليب اختيار الموقع، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 42، العراق، 2014.

90. طرشي محمد، العناقيد الصناعية كمدخل لتعزيز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد 13، جامعة الشلف، الجزائر، جانفي 2015.

91. الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات –حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

92. الطيبي عبد الله، صديقي أحمد، آليات دعم وتطوير المناطق الصناعية في الجزائر من اجل تحقيق التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 5، جامعة أدرار، الجزائر، 2017.

93. عابد بن عابد العبدلي، محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، المجلد 12، العدد1، المملكة العربية السعودية، 2010.

94. عابد محمود أحمد جاد، دور العناقيد الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة القطاع الهندسي لجامعة الأزهر، مصر، 2012.

95. عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، مصادر وآليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 05، جامعة قسنطينة2، الجزائر، 2008.

96. علال بن ثابت، جلال سويح، إختبار أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على حجم الواردات خلال الفترة 1986–2015، مجلة دراسات، العدد 29، الجزائر، مارس 2017.

97. عيسى الوزني، العناقيد السياحية نموذج جديد لتحفيز التنافسية السياحية في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 5، العدد 19، جامعة كربلاء، العراق، 2016.

98. عبود زرقين، العناقيد الصناعية كاستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد41، العراق، 2014.

99. عثمان نقار، منذر العواد، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28 –العدد 2، سوريا، 2012.

100. علي حسن، عبد اللطيف الشومان، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جدر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد التاسع، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2013.

101.عمر شريف وبن زروقة زكية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال المناولة في استقطاب اليد العاملة–حالة مقارنة بين الجزائر وفرنسا–، ملتقى دولي حول "استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر2011.

102.العيد عماد، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التنمية السوسيو–إقتصادية، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد1، المجلد1، جامعة البليدة، الجزائر، 2015.

103.لزهر قواسمية، براهيمي سمية، التوجه إلى العناقيد الصناعية من خلال "Cluster Dattes" في إطار الشراكة الجزائرية الألمانية، ملتقى دولي حول دور التجمعات والعناقيد الصناعية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي دعم تنافسيتها – محليا ودوليا، جامعة قالمة، الجزائر، يومي 6 و7 ماي 2013.

104.مبارك بوعشة، سارة حليمي، العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنويع الاقتصادي المملكة العربية السعودية نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، العدد 9، الجزائر، جوان 2018.

105.مجدي الشربجي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، 2013.

106.محمد بوشوشة، عيسى بولخوخ، امتيازات العقار الصناعي الممنوحة للاستثمار في الجزائر، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد (12) 2، الجزائر، جوان 2017.

107.محمد رتيعة، حكيم بوجوطو، تقدير العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الإقتصادي بإستخدام طريقة الفروق العامة للعزوم لبيانات بانل (Panel-GMM)، مجلة دراسات، المجلد 16، العدد 1، الجزائر، جانفي 2019.

108.محمد شيخي، أحمد سلامي، اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد 13، الجزائر، 2013.

109.محمد كعواش، أمين كعواش، تقييم تجربة الجزائر في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد03، الجزائر، 2015.

110.مراد سكاك، بوراس وسيلة، القطب التكنولوجي بسيدي عبد الله–الأهداف والرهانات–، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد9، العدد 4، الجزائر، ديسمبر 2018.

111.مصطفى جهان، نظريات الموقع الصناعي دراسة في جغرافية الصناعة، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد3، العراق، ب س.

112.مصطفى محمود عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 15، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح، الأردن، 2015.

113.منير لواج، آليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية: دراسة مقارنة تجربة "الهند، اليابان، الجزائر"، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، العدد أ20، الجزائر، 2013.

114.نوارس الشمري، كريم الغالبي، العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، مجلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد 17، العدد 02، الأردن، 2016.

115.ناصر بوشارب، الهـام موساوي، تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية–دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، جوان 2015.

116.وليد بولغب، التجربة الجزائرية في إنشاء ودعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 12، الجزائر، 2018.

117.ياسين عبد الله، بلحاج فراجي، دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري (الصادرات) على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة 2000-2015، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 5، الجزائر، أكتوبر 2017.

118.يوسف بركان، مليك محمودي، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية للفترة (1990-2014)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد 7، 2016.

4.1- القوانين والتشريعات

119.الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قانون رقم: 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001.

120.الجريدة الرسمية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قانون رقم: 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017.

121.الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13، المتعلق بجهاز القرض المصغر، الصادر في 22 جانفي 2004.

122.الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 20، القانون رقم 01-18 مؤرخ في 2001/12/15، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77.

123.الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 04-14، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

124.الجريدة الرسمية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 07-119، المؤرخ في 2007/04/23، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط

2-قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1.2- كتب باللغة الأجنبية:

125. A. Marshall, Industry and Trade, Traduction par G. Leduc 1934, Ed. Marcel Giard, 1919, Paris, France.
126. Alfred Marshall, Industry and Trade, (London, Macmillan), Livre 11, chapitre VI, section 6, 1919. Traduction française : l'industrie et le commerce, Paris, M.Giard, 1934.
127. Anindya Banerjee and al, Co-Integration, Error Correction, And The Econometric Analysis Of Non-Stationary Data, Oxford University Press, Oxford England, First Published, 2003.
128. Bernard Pecqueur, Jean-Benoît Zimmerman, Economie de proximités, Éditions Hermès-Lavoisier, Paris, France, 2004.
129. Brusco S., Small firms and industrial districts: the experience of Italy, in Keeble D., Weber, E., New firms and regional development in Europe, Croom Helm, 1986.
130. Camagni R., Changement technologique, milieu local et réseaux d'entreprises : pour une théorie dynamique de l'espace économique, in Camagni R., Maillat D., (éd.), Milieux innovateurs: Théorie et politiques, Economica, 2006.
131. Chiaroni D. and Chiesa V., Forms of creation of industrial clusters in biotechnology, Technovation, 26, 2006.
132. Christaller W., Covindassamy M., Djament G., How 1 discovered the Theory of Central Places: A Report about the Origin of Central Places, P.W. and R.C. Mayfield, eds., Man Space and Environment, Oxford Univ Press, 1972.
133. Christaller W., Die zentralen Orte in Suddeutschland, Jena : Gustav Fischer (1933) Traduction anglaise, en partie, par Baskin C.W., Central Places in Southern Germany, Prentice Hall, 1966.
134. Courlet C., "Les systèmes productifs localisés. De quoi parle-t-on ?, In Courlet C. et Soulage B. (eds) Industrie, Territoires et Politiques publiques, Paris, l'Harmattan, 1994.
135. Damodar Gujarati, 2011, Econometrics by Example, Palgrave Macmillan, 1st Edition, 2011.
136. DATAR, les systèmes productifs locaux, La Documentation française, Paris, 2002.
137. Davis, Mark M., Aquilano, Nicholas J., and Chase, Richard B., Fundamentals of Operations Management, 4th ed., McGraw-Hill /Irwin, Boston, 2003.
138. Djeflat, A. Aziz N., Stratégies d'acteurs dans le développement économiques des territoires et le secteur des TIC, Rapport Scientifique, PNR, CREAD, 2013.
139. Edward J. Feser, Old and new theories of industry clusters, Final version published in Clusters and Regional Specialisation, edited by Michael Steiner,The European research in regional science, V°8, ISSN 0960-6130, London, Pion, 1998.
140. Erik Strojer Madsen and All, Industrial clusters, firm location and productivity, Some empirical evidence for Danish firms, Published by Department of Economics, Aarhus School of Business Prismet, Silkeborgvej 2, DK-8000 Aarhus C, Denmark, 2003.
141. Frees. A, Kim, Longitudinal and Panel Data, University of Wisconsin, Madison, 2007.
142. Gangadharrao S. Maddala, Introduction To Econometrics, Macmillan Publishing Company, New York, Second Edition, 1992.
143. Géorger Bresson & Alain Pirotte, Econométrie Des Séries Temporelles – Théorie Et Applications-Presses Universitaires De France, Paris, 1995.
144. Hsiao C., Analysis of Panel Data, Cambridge University Press, Cambridge, 2003.
145. Isabelle Cadoret, Econométrie appliquée; Méthodes, Application, corrigés, bibliothèque Nationale, Paris 2004.

146. Ivars Kassalis, Industrial clusters: A coefficient factor for integrated development, Intelektinė Ekonomika (Intellectual Economics), University of Latvia- LV-1050 Riga, Aspazijas, V°5, N°2(10), 2011.
147. Lôsch August, Die raumiche Ordnung der Wirtschafl, Iéna: G. Fischer, 1940.
148. Maillat D, « Comportements spatiaux et milieux innovateurs », Camagni R., Maillat D., (éd.), Milieux innovateurs : théorie et politiques, Economica, 2006.
149. Nkurunziza janvier D, Bates Robert H, Political Institutions and Economic Growth in Africa", Harvard University and CSAE, Oxford University, 2003.
150. Panchanan Das, Econometrics in Theory and Practice : Analysis of Cross Section, Time Series and Panel Data with Stata 15.1, Edition Springer Nature Singapore Pte Ltd, 2019.
151. Pedroni. P, Panel Cointegration: Asymptotic and Finite sample properties of pooled times series tests with an application to the PPP hypothesis, Econometric Theory, 20 (3), 2004.
152. Peracchi. F, Econometrics, England, John Wiley et Sons LTD, 2001.
153. Piero Morosini, Industrial clusters, knowledge integration and performance, World Development, V°32, N°2, 2004.
154. Porter Michael E., The Adam Smith Address: Location, Clusters, and the 'New' Microeconomics of Competition, Business Economics V°33, N°1, January 1998.
155. Porter, Michael E., Location, competition, and economic development: local clusters in a global economy, Harvard Business School, Economic Development Quarterly, Feb 2000, V°14 Issue 1.
156. Porter. Michael E., The competitive Advantage of Nations, The Free Press, New York, 1990.
157. Rachel Bocquet et Caroline Mothe, Gouvernance et performance des pôles de PME. Revue Francaise de Gestion , Lavoisier, V°10 (190), 2009.
158. Regis Bourbonnais, économétrie, Dunod, 7 Edition, paris 2009.
159. Rogers E.M & Laresoen J.K, Silicon Valley Fever: Growth of High-Technology Culture , Basic Books, Inc Publishers, New York, 1984.
160. Shumway R.H. and Stoffer D.S., Time Series Analysis and Its Applications". Springer, New York, 2006.
161. Sims C. A., Macroeconomics and Reality, Econometrica, N°48, 1981.
162. William Green, Econometric Analysis, 5ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003.

2.2- أطروحات باللغة الأجنبية:

163. Abdellatif Noureddine, La localisation et l'attractivité territoriale des investissements directs étrangers: essai de modélisation économétrique, Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, Spécialité: Économie et Gestion de l'Espace, Université Ibn Zohr, Faculté des Sciences Juridiques Économiques et Sociales Agadir, Maroc, Mars 2010.
164. Anna Glaser, Implementing cluster policies: Organizational dilemmas, pathologies and evaluation-The case of a French policy-driven cluster, Thèse de Doctorat, Spécialité: Sciences de Gestion, l'École Nationale Supérieure des Mines, Paris, France, Déc 2014.
165. Anne Berthinier Poncet, Gouvernance et innovation dans les clusters a la française: une approche par les pratiques institutionnelles, Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, L'université de Grenoble, France, 2012.
166. Badri Abdelmadjid, PME territoriaux et développement régionale en Algérie - défis & perspectives - Eude territoire - ouest Algérie, Thèse de doctorat en Sciences Économiques, Faculté des Sciences Économiques et de Gestion, Université Tlemcen, Algérie, 2014/2015.

167. Benjamin Zimmer, Structuration d'un cluster d'innovation: Application aux projets d'innovation dans une grappe d'entreprises en gerontechnologie, These de doctorat, spécialité: Génie Industriel, École Centrale des Arts et Manufactures, École Centrale Paris, France, 2012.
168. Bertrand Sergot, Les déterminants des décisions de localisation : Les créations de nouveaux sites des entreprises françaises de l'industrie et des services, Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion et Management, Université Panthéon-Sorbonne, Paris I, France, 2004.
169. Donald Djatcho Siefu, Gouvernance territoriale et développement industriel a Douala, Thèse de doctorat en Économies et finances, Spécialité : Sciences Économiques, Université de Grenoble, 2012, France.
170. Ines Mhissen Mhedhebi, Engagement sociétal global en PME: une approche par les logiques d'action des dirigeants en Tunisie, Thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, Université de Valenciennes et du Hainaut-Cambresis et L'école Supérieure de Commerce, Tunisie.
171. Laurence Gardes, Méthodologie d'analyse des dysfonctionnements des systèmes pour une meilleure maitrise des risques industriels dans les PME: application au secteur du traitement de surface. Sciences de l'environnement, Thèse de doctorat, Ecole Nationale Supérieure des Mines de Saint-Etienne; INSA de Lyon, 2001. France.
172. Mathieu Vidal, Les territoires politico-économiques face aux technologies de l'information et de la communication entre métropolisation et différenciation territoriale, Thèse de Doctorat en géographie et aménagement, Université de Toulouse ii le Mirail, novembre 2006, France.
173. Maria Elisa Bernardes, La construction sociale de la stratégie en contexte de PME : une analyse en profondeur de quatre cas de diversification, Thèse de doctorat en science philosophie, Faculté des Études Supérieures, Hec Montréal, Février 2008.
174. Nicolas Costes, Choix de localisation des entreprises, intervention publique et efficacité urbaine : Une analyse théorique et empirique de la réglementation des choix de localisation des activités de bureau en Île-de-France. Économies et finances, Thèse de Doctorat en Sciences Économiques, Université Panthéon-Sorbonne, Paris I, 2008, France.
175. Patricia lejoux, localisation des consommateurs et organisation spatiale de l'economie : une mesure de la consommation touristique nette generee par les flux touristiques dans les regions francaises, Thèse de Doctorat en Urbanisme, Aménagement Et Politiques Urbaines, Institut D'urbanisme De Paris, Université Paris Xii- Val de Marne, Décembre 2006, Françe.
176. Pierre Menage, mise en réseau d'acteurs et compétitivité territoriale, Thèse doctorat, Spécialité : Aménagement, École Doctorale SHS, Cités, Territoires, Environnement (UMR 6173) ; Université François - Rabelais de tours, France, Décembre 2011.
177. Poppy Ismalina, An Integrated Analysis of Socioeconomic Structures and Actors in Indonesian Industrial Clusters", Thesis PHD in Economics and Business Administration, University of Groningen, Groningen, Netherlands, 2011.
178. Sylvain Amisse, Dynamiques de cluster : logiques coevolutives et séquences de proximités, le cas du végétal spécialisé, Thèse de doctorat en Sciences Économiques, Economies et finances. Université d'Angers, France, 2011.

2.2- مقالات وملتقيات، تقارير ومنشورات:

179. 1 Hal Wolman, Diana Hincapie, Clusters and Cluster-Based Development Policy, Economic Development Quarterly, Vol. 29(2), 2015.
180. 1 Kyeongae Choe and Brian Roberts, competitive cities in the 21 st century: cluster-based local economic development », Published by Urban Development Series Asian Development Bank, Philippines, 2011.
181. 1 Sudesh Kumar, developement of industrial cluster: a study of Indian small-scale industry cluster, MPRA paper, N°171, Posted 07, November 2007.
182. 1 Zelia Serrasqueiro, Paulo Maças Nunes, Joao Leitao and Manuel Armada, Are there non-linearities between SME growth and its determinants? A quantile approach, Published by Industrial and Corporate Change, V°19, N°4, 2010.
183. Abdelillah Hamdouch, La dynamique d'émergence et de structuration des clusters et réseaux d'innovation : revue critique de la littérature et éléments de problématisation, Session : Réseaux productifs, gouvernance et innovation en milieu métropolitain, XLVe Colloque de l'ASRDLF, Rimouski (Québec), 25-27 août 2008.
184. Adrian T.H. Kuah, Cluster Theory and Practice: Advantages for the Small Business Locating in a Vibrant Cluster, Journal of Research in Marketing and Entrepreneurship: V°4, Issue 3, 2002.
185. Adrian T.H. Kuah, Cluster Theory and Practice: Advantages for the Small Business Locating in a Vibrant Cluster", Journal of Research in Marketing and Entrepreneurship: Volume Four, Issue 3, 2002.
186. Amel Ben Abdesslem, Politique industrielle, politique de compétitivité vers une stratégie européenne de site productif, These de doctorat, École Doctorale Entreprise, Économie, Société, Sciences Économiques, Université De Bordeaux, mars 2015.
187. André Torre et Jean-Benoît Zimmermann, Des clusters aux écosystèmes industriels locaux », Revue D'économie Industrielle, N°152, 4et 2015.
188. André Torre, Clusters et systèmes locaux d'innovation : Un retour critique sur les hypothèses naturalistes de la transmission des connaissances à l'aide des catégories de l'économie de la proximité, Revue : in Régions et Développement, France, N°24, 2006.
189. Ashima Sachdeva and Olimpia Panfil, CSR Perceptions and Activities of Small and Medium Enterprises (SMEs) in seven geographical clusters, Survey Report in cooperation with the UNIDO Cluster Development Programme, INDIA, Vienna, 2008.
190. Babur Wasim Arif, Industrial clusters, schumpeterian innovations and entrepreneurs' human and social capital a survey of literature, Pakistan Economic And Social Review, V°50, N° 1, 2012.
191. Besnik A. Krasniqi, The determinants of entrepreneurship and small business growth in Kosova: evidence from new and established firms, published, Int. J. Entrepreneurship and Innovation Management, Vol. 8, No. 3, 2008.
192. Boutaba Miloude, Nouveaux instruments de financement de la PME /PMI, Séminaire international sur "la promotion du financement de la pme", Alger, septembre 2005.
193. Carkovic, M. and Levine, R., Does Foreign Direct Investment Accelerate Economic Growth?", University of Minnesota, 2002.
194. Catalin Boja, Clusters Models, Factors and Characteristics", International Journal of Economie Practices and Theories, V°1, N°1, 2011.
195. Catalin Boja, Clusters Models: Factors and Characteristics, International Journal of Economie Practices and Theories, V°1, N°1, July 2011.
196. Catin Maurice, Régions centrales et périphériques : externalités et économie géographique, Revue Région et Développement, Université de Toulon, Faculté de Sc. Eco et de Gestion, N°11, France, 2000.

197. Chiaroni D. and Chiesa V., Forms of creation of industrial clusters in biotechnology, Technovation, 26, 2006.
198. Christian H.M. Ketels, From clusters to cluster-based economic development, Int. J. Technological Learning, Innovation and Development, V°1, N°3, 2008.
199. Christian Ketels and Sergiy Protsiv, REPORT of European Cluster Panorama 2016, Published by Center for Strategy and Competitiveness, Stockholm School of Economics, 2016.
200. Claus Steinle, Holger Schiele, When do industries cluster? A proposal on how to assess an industry's propensity to concentrate at a single region or nation, Published by Research Policy 31, Universität Hannover, Germany, 2002.
201. Conseil National Economique et Social, Rapport : Pour une politique de développement de la PME en Algérie, juin 2002.
202. Dominique Peeters et link Jacky Perreur, L'approche wébérienne de la localisation industrielle et ses extensions: un bilan, Espace géographique, tome 25, N°3, 1996.
203. Endi Sarwoko, Christea Frisdiantara, Growth Determinants of Small Medium Enterprises (SMEs), Published by Universal Journal of Management 4(1), 2016.
204. Florence Puech, Contribution à l'analyse de la localisation et de la concentration spatiale des activités industrielles, Vie & sciences de l'entreprise, N°173, France, 2006/4.
205. François Mouriaux, Le concept d'attractivité en Union monétaire, Bulletin de la Banque France, N°123, 2004.
206. Haibo Zhou, Gerrit de Wit., Determinants and dimensions of firm growth, this report is published under the SCALES-initiative (SCientific AnaLysis of Entre-preneurship and SMEs), as part of the 'SMEs and Entrepreneurship programme' financed by the Netherlands Ministry of Economic Affairs, Zoetermeer, February 2009.
207. Hal Wolman, Diana Hincapie, Clusters and Cluster-Based Development: A Literature Review and Policy Discussion, Published by George Washington Institute of Public Policy, December 2010.
208. Hal Wolman, Diana Hincapie, Diana Hincapie, Clusters and Cluster-Based Development: A Literature Review and Policy Discussion, Published by Journals of Economic Development Quarterly, George Washington Institute of Public Policy (GWIPP), 2014.
209. Hun Myoung Park, Practical Guides To Panel Data Modeling: A Step by Step Analysis Using Stata, Public Management and Policy Analysis Program Graduate School of International Relations, International University of Japan,2011.
210. Ivars Kassalis, Industrial Clusters: A coefficient factor for integrated development, Intelektinė Ekonomika (Intellectual Economics), V°5, N°2(10), 2011.
211. Jean-Alain Heraud et René Kahn, L'apport de l'économie géographique et de l'économie de la connaissance à l'analyse des stratégies urbaines, Bureau d'économie théorique et appliquée, Strasbourg, novembre 2012.
212. Martin Falk, Francisco Figueira de Lemos, Complementarity of R&D and productivity in SME export behavior, Published by Journal of Business Research, 96, 2019.
213. Martin Persson, Adis Sabanović, Henrik Wester,"Is cluster theory in need of renewal? Porter's Diamond revised, International Business Program, 2007.
214. Masood A. Badri, Dimensions of lndustrial Location Factors: Review and Exploration, Journal of Business and Public Affairs, V°1, Issue°2, 2007.
215. Mercedes Teruel, Determinants of high-growth firms: Why have some countries more high-growth firms than others?, Published by the Spanish Ministry of Innovation and Science in the project, and the Consolidated Group of Research, 2011.
216. Michael E. Porter, Clusters and Competition, New Agendas for Companies, Governments, and Institutions, Published by Harvard Business School Press, 1998.

217. Michael E. Porter, Clusters and the New Economies of Competition, Harvard Business Review, Reprint N°98609, DEC-1998.
218. Ministry of Knowledge Economy, The Industrial Complex Cluster Program of Korea, Published by ministry of knowledge economy, Korea, 2010.
219. M'Rabety Otman, Méthode de qualification des grappes industrielles québécoises, Science, Technologie Et Innovation, Publication de l'Institut de la statistique du Québec, Canada, Novembre 2008.
220. Muneeb Ahmad, Ejaz Ahmad et al., New determination of factors affecting the growth of small and medium sized enterprises in Pakistan, Published by interdisciplinary journal of contemporary research in business, V°4, N°6, October 2012.
221. ONIDO, Diffusion de la démarche cluster dans trois pays du Maghreb (ALGÉRIE - MAROC – TUNISIE) , Définition d'une boite à outils méthodologique opérationnelle, Publier par Agence Française De Développement, 2013.
222. Paul J. A. Robson, Robert J. Bennett, SME Growth: The Relationship with Business Advice and External Collaboration, Published by Small Business Economics, 15, 2000.
223. Paulo Maças Nunes, Marco Gonçalves, Zélia Serrasqueiro, The influence of age on SMEs' growth determinants: empirical evidence, Publisher by Small Bus Econ, 2013.
224. Pedro Guedes de Carvalho a, Paulo Maçãs Nunes b & Zélia Serrasqueiro, Growth determinants of small- and medium-sized fitness enterprises: empirical evidence from Portugal, Published by European Sport Management Quarterly, London, 2013.
225. Porter Michael E., "The Adam Smith Address: Location, Clusters, and the 'New' Microeconomics of Competition "Business Economics 33, nº1, January 1998.
226. Rachel Bocquet, Caroline Mothe. Gouvernance et performance des poles de PME. Revue Francaise de Gestion, Lavoisier, 10 (190) , 2009.
227. Ron Martin and Peter Sunley, Deconstructing Clusters: Chaotic Concept or Policy Panacea?, Revised Version of a Paper Presented at the Regional Studies Association, Conference on Regionalising the Knowledge Economy, London, Nov-2001.
228. Rose Mary Anga, determinants of small and medium scale enterprises in Nigeria, Published by JORIND, 12 (1), ISSN 1596-8308, University of Jos, 2014.
229. Ross Brown, Cluster Dynamics in Theory and Practice with Application to Scotland, Regional and Industrial Policy Research Paper, N°38, Published by European Policies Research Centre-University of Strathclyde, 2000.
230. Shakya, Mallika, Clusters for Competitiveness: A Practical Guide and Policy Implications for Developing Cluster Initiatives, Published by International trade department PREM - The World Bank, February 2009.
231. Sören Eriksson, Clusters: A Survey of Research within Localized Economic Growth, Published by Jönköping International Business School, Jönköping University, JIBS Working Papers, (Entrepreneurship, Marketing, Management), Sweden, 2009.
232. Steven Coissard, La nouvelle économie géographique de Paul Krugman: apports et limites, Revue d'Économie Régionale & Urbaine, Armand Colin, 2007.
233. Sylvie Chalaye Et Nadine Massard, Les clusters : Diversité des pratiques et mesures de performance, Revue d'économie industrielle, N°128, 4eme trimestre 2009.
234. Sylvie Chalaye et Nadine Massard, Les clusters : Diversité des pratiques et mesures de performance, Revue d'économie industrielle, 128/ 4eme trimestre 2009 : La problématique des clusters : éclairages analytiques et empiriques, 2009.
235. Terry Gatfield, Cathy Yang, New industrial space Theory: a case study and empirical analysis of factors effecting newly emerging key industries in Queensland, Australasian Journal of Regional Studies, V°12, N°1, 2006.
236. Valeria Giacomin, A Historical Approach to Clustering in Emerging Economies, Published by Harvard Business School, Working Paper 18-018, 2017.

237. Younes Fredj et Abdelkader Hammadi, Le processus d'émergence du cluster en Algérie : Etude de Cas, le cluster Biotech (Alger), Publication de CREAD, 2017.
238. Younes Fredj et Abdelkader Hammadi, Processus D'émergence D'un Cluster Biotechnologie, Cas De Sidi-abdallah En Algerie (alger), La Revue des Sciences Commerciales, Volume 16, Issue 2, L'Ecole des Hautes Etudes Commerciales, Algerie, juin 2017.

قائمة المواقع الإلكترونية:

لقد تمت الإستعانة بهذه طيلة فترة إعداد الأطروحة، (ديسمبر 2016–سبتمبر 2018):

1. صندوق الخاص لترقية الصادرات: https://www.commerce.gov.dz/ar/rubriques/fond-special-pour-la-promotion-des-exportations
2. موقع البنك الدولي للمعلومات: https://data.albankaldawli.org/country/algeria
3. موقع البوابة الجزائرية للمجلات العلمية: https://www.asjp.cerist.dz
4. موقع الجريدة الرسمية الجزائرية: https://www.joradp.dz
5. موقع الديوان الوطني للإحصائيات: http://www.ons.dz/
6. موقع الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية : http://www.algex.dz/index.php/ar/
7. موقع الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية: https://www.mpttn.gov.dz/fr
8. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: http://www.andi.dz/index.php/ar/123-dispositif-d-encouragement-et-d-incitation-a-l-investissement?start=5
9. موقع الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب: www.ansej.org.dz
10. موقع الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري: http://www.aniref.dz/index.php/ar/
11. موقع بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
12. موقع وزارة الصناعة والمناجم: http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique
13. موقع وزارة المالية: http://www.mf.gov.dz/
14. موقع: https://scholar.google.com/
15. موقع: https://www.sciencedirect.com/
16. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: https://www.angem.dz/ar/home.php

الملاحق

الملحق رقم 1: بيانات متغيرات الدراسة

الملحق رقم 1.1: بيانات إقليم الشمال الوسط

TERRITOR	YEAR	TPPT 10^3DA	CPME	REPMT	RAPMT
TNC	2003	1222,734	8231	677	1283
TNC	2004	1274,790	8104	703	1044
TNC	2005	1348,341	8947	1049	1108
TNC	2006	1367,940	9805	941	1380
TNC	2007	1409,520	10267	907	1322
TNC	2008	1436,701	11280	1116	1324
TNC	2009	1452,533	12669	1234	1426
TNC	2010	1496,013	11275	1184	2359
TNC	2011	1528,348	10955	1909	2810
TNC	2012	1567,431	12408	2238	2826
TNC	2013	1597,040	17127	3306	2791
TNC	2014	1642,663	16101	3047	3170
TNC	2015	1688,759	13556	2157	1902
TNC	2016	1728,077	8143	1547	929
TNC	2017	1739,110	14938	3322	3829
TNC	2018	1759,279	7783	656	1865

الملحق رقم 2.1: بيانات إقليم الشمال الشرقي

TERRITOR	YEAR	TPPT 10^3DA	CPME	REPMT	RAPMT
TNE	2003	591,310	2917	293	1069
TNE	2004	616,513	2573	269	468
TNE	2005	652,112	3007	441	545
TNE	2006	661,619	3709	387	414
TNE	2007	681,758	3811	371	378
TNE	2008	694,934	4265	397	508
TNE	2009	702,620	4388	413	626
TNE	2010	723,680	4359	489	1844
TNE	2011	739,350	3888	851	1665
TNE	2012	758,285	4602	898	1500
TNE	2013	772,637	5556	1188	1585
TNE	2014	794,738	5402	981	1048
TNE	2015	817,068	5939	1015	1310
TNE	2016	836,119	2648	551	247
TNE	2017	841,485	4655	1291	1508
TNE	2018	851,272	2450	450	682

الملحق رقم 3.1: بيانات إقليم الشمال الغربي

TERRITOR	YEAR	TPPT 10^3DA	CPME	REPMT	RAPMT
TNO	2003	637,050	3101	175	570
TNO	2004	665,364	2417	176	1016
TNO	2005	704,983	2838	264	748
TNO	2006	716,447	3240	296	337
TNO	2007	739,447	3399	240	362
TNO	2008	754,923	3708	276	408
TNO	2009	764,443	4092	1041	6005
TNO	2010	788,533	8290	1636	7201
TNO	2011	806,781	3716	941	1760
TNO	2012	828,619	4389	844	1420
TNO	2013	845,474	5735	1328	1504
TNO	2014	870,836	6629	1136	734
TNO	2015	896,487	6881	981	1378
TNO	2016	918,575	2777	521	226
TNO	2017	925,637	5539	1234	1358
TNO	2018	937,557	2634	1429	890

الملحق رقم 4.1: بيانات إقليم الهضاب العليا الوسط

TERRITOR	YEAR	TPPT 10^3DA	CPME	REPMT	RAPMT
THC	2003	270,907	1009	124	107
THC	2004	286,592	922	122	67
THC	2005	307,408	1027	127	122
THC	2006	316,112	998	129	91
THC	2007	329,978	896	133	93
THC	2008	340,577	1133	155	68
THC	2009	348,510	1281	181	87
THC	2010	363,146	1107	181	125
THC	2011	375,189	1026	184	198
THC	2012	388,986	1350	281	187
THC	2013	400,519	1906	306	169
THC	2014	416,168	2093	358	778
THC	2015	432,075	2265	432	395
THC	2016	446,367	745	137	39
THC	2017	453,384	1393	401	252
THC	2018	462,766	721	61	481

الملحق رقم 5.1: بيانات إقليم الهضاب العليا شرق

TERRITOR	YEAR	TPPT 10^3DA	CPME	REPMT	RAPMT
THE	2003	554,172	2607	364	1251
THE	2004	578,819	2270	354	281
THE	2005	613,302	2509	539	291
THE	2006	623,292	3328	534	257
THE	2007	643,319	3293	426	340
THE	2008	656,800	3882	608	567
THE	2009	665,099	3947	596	574
THE	2010	686,076	3609	573	875
THE	2011	701,970	3369	701	909
THE	2012	720,988	4107	835	823
THE	2013	735,670	4685	1121	1018
THE	2014	757,754	4590	946	1132
THE	2015	780,092	5125	809	945
THE	2016	799,329	2415	392	256
THE	2017	805,490	4616	980	954
THE	2018	815,879	2066	164	446

الملحق رقم 6.1: بيانات إقليم الهضاب العليا غرب

TERRITOR	YEAR	TPPT 10^3DA	CPME	REPMT	RAPMT
THO	2003	210,176	1131	63	183
THO	2004	220,446	779	51	20
THO	2005	234,529	738	117	120
THO	2006	239,287	903	78	109
THO	2007	247,917	963	82	253
THO	2008	254,047	981	95	256
THO	2009	258,178	1045	120	852
THO	2010	267,245	1116	130	1174
THO	2011	274,358	940	242	953
THO	2012	282,713	915	221	539
THO	2013	289,386	1194	255	214
THO	2014	298,993	1471	230	746
THO	2015	308,731	2946	488	723
THO	2016	317,267	551	116	148
THO	2017	320,620	1123	298	364
THO	2018	325,652	490	565	140

الملحق رقم 7.1: بيانات إقليم الصحراء الشرقي

TERRITOR	YEAR	TPPT 10^3DA	CPME	REPME	RAPME
TSE	2003	250,172	1506	195	278
TSE	2004	263,330	1332	210	422
TSE	2005	281,108	1336	264	382
TSE	2006	287,752	1524	260	394
TSE	2007	299,069	1411	259	319
TSE	2008	307,394	1805	243	188
TSE	2009	313,306	2169	191	134
TSE	2010	325,222	1723	167	201
TSE	2011	334,785	1572	290	310
TSE	2012	345,884	1770	387	412
TSE	2013	354,945	1895	441	539
TSE	2014	367,625	2004	392	846
TSE	2015	380,495	2633	533	665
TSE	2016	391,910	681	213	93
TSE	2017	396,928	1684	435	462
TSE	2018	404,022	899	54	230

الملحق رقم 8.1: بيانات إقليم الصحراء الغربي

TERRITOR	YEAR	TPPT 10^3DA	CPME	REPME	RAPME
TSO	2003	77,962	500	32	26
TSO	2004	82,187	413	19	46
TSO	2005	87,862	391	46	147
TSO	2006	90,062	556	61	71
TSO	2007	93,728	490	49	88
TSO	2008	96,459	594	57	109
TSO	2009	98,433	655	72	135
TSO	2010	102,296	598	55	72
TSO	2011	105,421	574	109	388
TSO	2012	109,033	710	123	239
TSO	2013	112,005	893	171	340
TSO	2014	116,122	690	127	396
TSO	2015	120,303	1480	320	347
TSO	2016	124,027	158	31	80
TSO	2017	125,727	517	173	576
TSO	2018	128,084	291	22	98

الملحق رقم 8.1: بيانات إقليم الصحراء الكبرى

TERRITOR	YEAR	TPPT 10^3DA	CPME	REPME	RAPME
TSG	2003	24,319	242	19	22
TSG	2004	25,755	177	16	43
TSG	2005	27,653	402	32	68
TSG	2006	28,464	289	16	37
TSG	2007	29,739	305	14	21
TSG	2008	30,721	302	19	47
TSG	2009	31,463	295	18	53
TSG	2010	32,810	261	31	93
TSG	2011	33,923	199	43	85
TSG	2012	35,196	279	49	104
TSG	2013	36,264	364	75	89
TSG	2014	37,706	363	69	204
TSG	2015	39,172	1094	214	291
TSG	2016	40,492	91	36	33
TSG	2017	41,152	177	94	129
TSG	2018	42,027	92	20	38

الملحق رقم 7.1: إجمالي عدد السكان حسب الأقاليم

الاقاليم	اجمالي اقليم الشمال الوسط	اجمالي اقليم الشمال الشرقي	اجمالي اقليم الشمال الغربي
2 003	10 062 176	4 866 038	5 242 438
2 004	10 191 335	4 928 722	5 319 264
2 005	10 320 495	4 991 406	5 396 090
2 006	10 449 655	5 054 091	5 472 915
2 007	10 578 815	5 116 775	5 549 741
2 008	10 707 975	5 179 459	5 626 567
2 009	10 851 076	5 249 734	5 704 009
2 010	10 996 095	5 320 969	5 782 518
2 011	11 139 498	5 393 083	5 858 806
2 012	11 284 800	5 466 183	5 936 103
2 013	11 432 025	5 540 283	6 014 422
2 014	11 581 200	5 615 397	6 093 777
2 015	11 732 350	5 691 539	6 174 181
2 016	11 872 582	5 764 919	6 247 525
2 017	12 014 546	5 839 264	6 321 747
2 018	13 543 998	5 914 586	6 396 858

الملحق رقم 8.1: إجمالي عدد السكان حسب الاقاليم

الاقاليم	اجمالي اقليم الهضاب العليا وسط	اجمالي اقليم الهضاب العليا شرق	اجمالي اقليم الهضاب العليا غرب	اجمالي اقليم الصحراء الغربي	اجمالي اقليم الصحراء الشرقي	اجمالي اقليم الصحراء الكبرى
2 003	2 229 364	4 560 417	1 729 589	641 573	2 058 727	200 127
2 004	2 291 167	4 627 382	1 762 362	657 043	2 105 194	205 895
2 005	2 352 970	4 694 347	1 795 135	672 513	2 151 660	211 664
2 006	2 414 772	4 761 313	1 827 908	687 983	2 198 127	217 433
2 007	2 476 575	4 828 278	1 860 682	703 454	2 244 593	223 201
2 008	2 538 378	4 895 243	1 893 455	718 924	2 291 060	228 970
2 009	2 587 554	4 968 114	1 922 891	731 218	2 336 342	234 056
2 010	2 637 690	5 042 071	1 952 786	743 724	2 382 521	239 256
2 011	2 688 312	5 119 170	1 982 772	756 433	2 428 867	244 230
2 012	2 739 909	5 197 450	2 013 221	769 362	2 476 119	249 308
2 013	2 792 500	5 276 928	2 044 139	782 516	2 524 293	249 308
2 014	2 846 105	5 357 624	2 075 534	795 897	2 573 408	249 308
2 015	2 900 744	5 439 556	2 107 413	809 510	2 623 483	249 308
2 016	2 955 755	5 521 239	2 138 324	823 266	2 673 980	254 384
2 017	3 011 812	5 604 150	2 169 691	837 261	2 725 456	259 564
2 018	3 068 937	5 688 309	2 201 522	851 500	2 777 928	264 848

الملحق رقم 9.1: عدد السكان + نصيب الدخل الفردي

الاقاليم	إجمالي عدد السكان	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)
2 003	31 590 449	121 517,82
2 004	32 088 365	125 085,71
2 005	32 586 281	130 646,97
2 006	33 084 197	130 907,66
2 007	33 582 114	133 239,83
2 008	34 080 031	134 171,11
2 009	34 584 993	134 032,95
2 010	35 097 629	136 419,16
2 011	35 611 171	137 745,45
2 012	36 132 454	139 642,28
2 013	36 656 414	140 661,61
2 014	37 188 251	143 052,56
2 015	37 728 085	145 431,04
2 016	38 251 973	147 179,90
2 017	38 783 490	146 507,92
2 018	40 708 486	146 611,80

الملحق رقم (2): التحليل الإحصائي

الملحق رقم 1.2: الإحصاء الوصفي

```
. xtset id years, yearly
       panel variable:  id (strongly balanced)
        time variable:  years, 2003 to 2018
                delta:  1 year

. sum id years tppt cpme repme rapme
```

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
id	144	5	2.591001	1	9
years	144	2010.5	4.625862	2003	2018
tppt	144	539.8106	439.6168	24.31894	1759.279
cpme	144	3118.785	3478.818	91	17127
repme	144	499.7708	603.4474	14	3322
rapme	144	722.5278	986.7956	20	7201

الملحق رقم 2.2: الإحصاء الوصفي حسب الزمن والأقاليم

```
. xtsum id years tppt cpme repme rapme
```

Variable		Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations	
id	overall	5	2.591001	1	9	N =	144
	between		2.738613	1	9	n =	9
	within		0	5	5	T =	16
years	overall	2010.5	4.625862	2003	2018	N =	144
	between		0	2010.5	2010.5	n =	9
	within		4.625862	2003	2018	T =	16
tppt	overall	539.8106	439.6168	24.31894	1759.279	N =	144
	between		457.244	33.55357	1516.205	n =	9
	within		78.2399	246.3394	782.8849	T =	16
cpme	overall	3118.785	3478.818	91	17127	N =	144
	between		3434.691	308.25	11349.31	n =	9
	within		1241.988	-447.5278	8896.472	T =	16
repme	overall	499.7708	603.4474	14	3322	N =	144
	between		496.9052	47.8125	1624.563	n =	9
	within		378.3308	-468.7917	2197.208	T =	16
rapme	overall	722.5278	986.7956	20	7201	N =	144
	between		667.4085	84.8125	1960.5	n =	9
	within		758.324	-671.2847	6303.715	T =	16

الملحق رقم 3.2: بيانات تطور متغير TPPTحسب الأقاليم

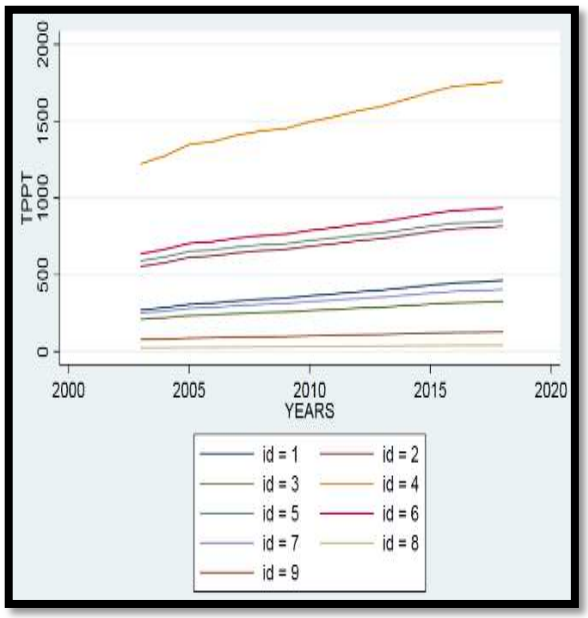

الملحق رقم 4.2: بيانات تطور متغير CPMEحسب الأقاليم

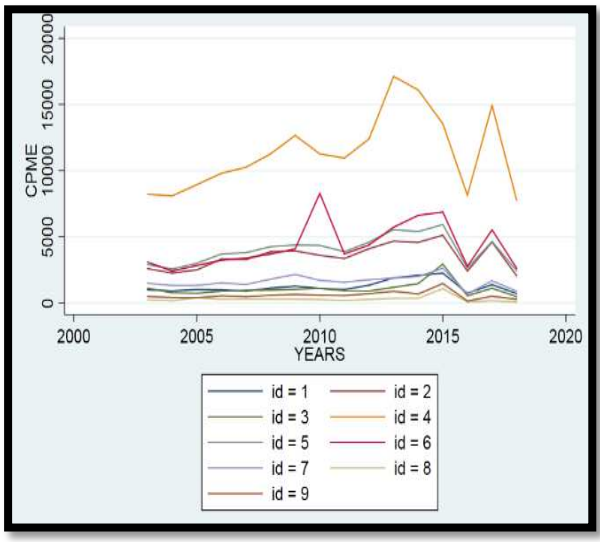

الملحق رقم 5.2: بيانات تطور متغير REPMEحسب الأقاليم

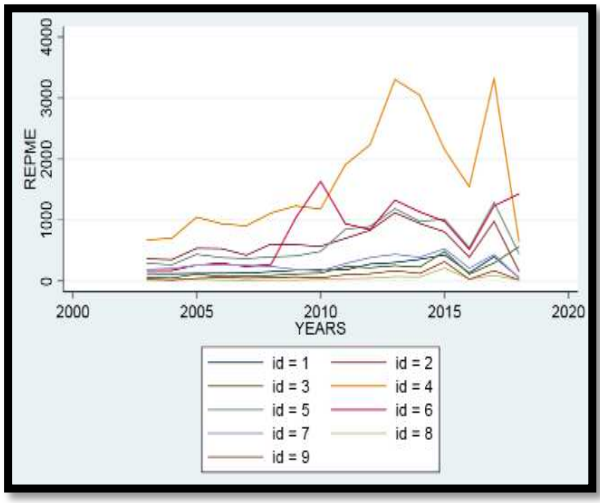

الملحق رقم 6.2: بيانات تطور متغير REPMEحسب الأقاليم

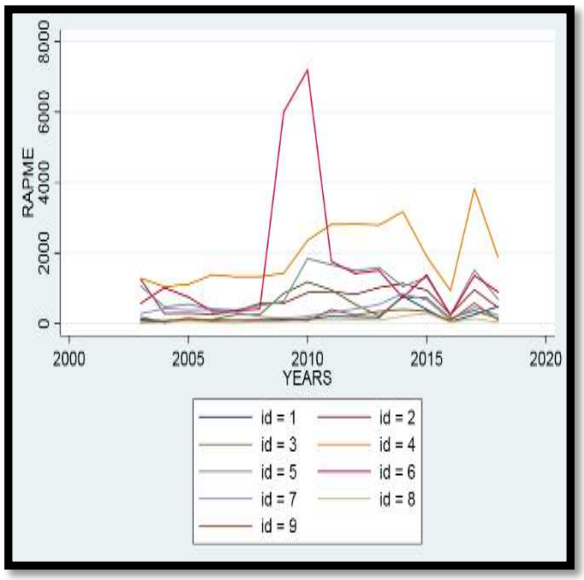

الملحق رقم 7.2: تطور متغيرات الدراسة حسب الأقاليم

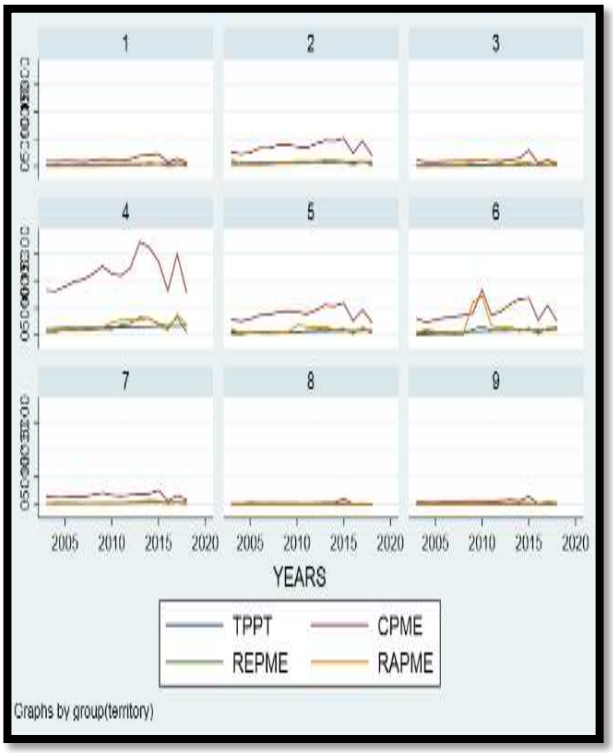

الملحق رقم 8.2: دراسة إرتباط متغيرات الدراسة

```
. linktest
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	144
				F(2, 141)	=	646.87
Model	24920581.6	2	12460290.8	Prob > F	=	0.0000
Residual	2716013.78	141	19262.509	R-squared	=	0.9017
				Adj R-squared	=	0.9003
Total	27636595.4	143	193262.905	Root MSE	=	138.79

tppt	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
_hat	1.829573	.1029747	17.77	0.000	1.625999	2.033147
_hatsq	-.0004455	.0000531	-8.39	0.000	-.0005505	-.0003405
_cons	-245.0937	35.01695	-7.00	0.000	-314.3198	-175.8676

```
. pwcorr tppt cpme repme rapme, sig
```

	tppt	cpme	repme	rapme
tppt	1.0000			
cpme	0.9227	1.0000		
	0.0000			
repme	0.8243	0.9081	1.0000	
	0.0000	0.0000		
rapme	0.6136	0.6850	0.7326	1.0000
	0.0000	0.0000	0.0000	

3-تقدير نماذج البانل (Data Panel):

الملحق رقم3: النموذج التجميعي (Ols Poold)

الملحق رقم 1.3: التقدير بإستعمال طريقة المربعات الصغرى

```
regress tppt cpme repme rapme
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	144
				F(3, 140)	=	270.17
Model	23566020.1	3	7855340.04	Prob > F	=	0.0000
Residual	4070575.23	140	29075.5374	R-squared	=	0.8527
				Adj R-squared	=	0.8496
Total	27636595.4	143	193262.905	Root MSE	=	170.52

tppt	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
cpme	.125837	.0098127	12.82	0.000	.1064368	.1452372
repme	-.0468208	.0605451	-0.77	0.441	-.1665217	.0728801
rapme	-.0095521	.0212799	-0.45	0.654	-.0516237	.0325194
_cons	177.6534	19.25667	9.23	0.000	139.5819	215.7249

الملحق رقم 2.3: تقدير نموذج المتغيرات الوهمية LSDV

```
. regress tppt g1-g9 cpme repme rapme
note: g4 omitted because of collinearity
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	144
				F(11, 132)	=	606.81
Model	27100665.7	11	2463696.88	Prob > F	=	0.0000
Residual	535929.64	132	4060.07303	R-squared	=	0.9806
				Adj R-squared	=	0.9790
Total	27636595.4	143	193262.905	Root MSE	=	63.719

tppt	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
g1	-1096.569	56.54315	-19.39	0.000	-1208.417	-984.7209
g2	-799.0314	47.1913	-16.93	0.000	-892.3805	-705.6824
g3	-1193.676	57.65505	-20.70	0.000	-1307.724	-1079.629
g4	0	(omitted)				
g5	-752.2513	44.63674	-16.85	0.000	-840.5472	-663.9554
g6	-695.6951	45.10324	-15.42	0.000	-784.9138	-606.4765
g7	-1140.929	55.10632	-20.70	0.000	-1249.935	-1031.923
g8	-1423.72	60.66198	-23.47	0.000	-1543.715	-1303.724
g9	-1354.032	59.39449	-22.80	0.000	-1471.52	-1236.544
cpme	-.018977	.0076713	-2.47	0.015	-.0341516	-.0038023
repme	.1884817	.0258412	7.29	0.000	.1373652	.2395981
rapme	-.0153176	.0084607	-1.81	0.073	-.0320537	.0014185
_cons	1455.41	59.97675	24.27	0.000	1336.77	1574.05

الملحق رقم 3.3: تقدير نموذج المتغيرات الوهمية LSDV

```
. regress tppt g1-g8 cpme repme rapme
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	144
				F(11, 132)	=	606.81
Model	27100665.7	11	2463696.88	Prob > F	=	0.0000
Residual	535929.64	132	4060.07303	R-squared	=	0.9806
				Adj R-squared	=	0.9790
Total	27636595.4	143	193262.905	Root MSE	=	63.719

tppt	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
g1	257.4632	22.76944	11.31	0.000	212.423	302.5034
g2	555.0006	26.41627	21.01	0.000	502.7466	607.2546
g3	160.3557	22.64069	7.08	0.000	115.5701	205.1412
g4	1354.032	59.39449	22.80	0.000	1236.544	1471.52
g5	601.7807	27.96224	21.52	0.000	546.4687	657.0928
g6	658.3369	28.61766	23.00	0.000	601.7283	714.9455
g7	213.1028	23.03049	9.25	0.000	167.5462	258.6594
g8	-69.68775	22.57554	-3.09	0.002	-114.3444	-25.03111
cpme	-.018977	.0076713	-2.47	0.015	-.0341516	-.0038023
repme	.1884817	.0258412	7.29	0.000	.1373652	.2395981
rapme	-.0153176	.0084607	-1.81	0.073	-.0320537	.0014185
_cons	101.3783	16.20422	6.26	0.000	69.32476	133.4319

–تقدير نماذج المتغيرات الوهمية LSDV1، LSDV2، الملحق رقم 6.3: تقدير نموذج المتغيرات الوهميةLSDV3 LSDV 3:

الملحق رقم 4.3: تقدير نموذج المتغيرات الوهميةLSDV1

```
. regress tppt g2-g9 cpme repme rapme
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	144
				F(11, 132)	=	606.81
Model	27100665.7	11	2463696.88	Prob > F	=	0.0000
Residual	535929.64	132	4060.07303	R-squared	=	0.9806
				Adj R-squared	=	0.9790
Total	27636595.4	143	193262.905	Root MSE	=	63.719

tppt	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
g2	297.5374	24.9082	11.95	0.000	248.2665	346.8083
g3	-97.10755	22.64858	-4.29	0.000	-141.9087	-52.30641
g4	1096.569	56.54315	19.39	0.000	984.7209	1208.417
g5	344.3175	26.29975	13.09	0.000	292.294	396.341
g6	400.8737	27.12955	14.78	0.000	347.2088	454.5386
g7	-44.3604	22.59744	-1.96	0.052	-89.06037	.3395724
g8	-327.151	22.97951	-14.24	0.000	-372.6067	-281.6952
g9	-257.4632	22.76944	-11.31	0.000	-302.5034	-212.423
cpme	-.018977	.0076713	-2.47	0.015	-.0341516	-.0038023
repme	.1884817	.0258412	7.29	0.000	.1373652	.2395981
rapme	-.0153176	.0084607	-1.81	0.073	-.0320537	.0014185
_cons	358.8415	17.02432	21.08	0.000	325.1657	392.5173

```
regress tppt i.id cpme repme rapme
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	144
				F(11, 132)	=	606.81
Model	27100665.7	11	2463696.88	Prob > F	=	0.0000
Residual	535929.64	132	4060.07303	R-squared	=	0.9806
				Adj R-squared	=	0.9790
Total	27636595.4	143	193262.905	Root MSE	=	63.719

tppt	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
id						
2	297.5374	24.9082	11.95	0.000	248.2665	346.8083
3	-97.10755	22.64858	-4.29	0.000	-141.9087	-52.30641
4	1096.569	56.54315	19.39	0.000	984.7209	1208.417
5	344.3175	26.29975	13.09	0.000	292.294	396.341
6	400.8737	27.12955	14.78	0.000	347.2088	454.5386
7	-44.3604	22.59744	-1.96	0.052	-89.06037	.3395724
8	-327.151	22.97951	-14.24	0.000	-372.6067	-281.6952
9	-257.4632	22.76944	-11.31	0.000	-302.5034	-212.423
cpme	-.018977	.0076713	-2.47	0.015	-.0341516	-.0038023
repme	.1884817	.0258412	7.29	0.000	.1373652	.2395981
rapme	-.0153176	.0084607	-1.81	0.073	-.0320537	.0014185
_cons	358.8415	17.02432	21.08	0.000	325.1657	392.5173

الملحق رقم 5.3: تقدير نموذج المتغيرات الوهميةLSDV2

```
. regress tppt g1-g9 cpme repme rapme, noconstant
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	144
				F(12, 132)	=	1417.50
Model	69061620.4	12	5755135.03	Prob > F	=	0.0000
Residual	535929.64	132	4060.07303	R-squared	=	0.9923
				Adj R-squared	=	0.9916
Total	69597550	144	483316.32	Root MSE	=	63.719

tppt	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
g1	358.8415	17.02432	21.08	0.000	325.1657	392.5173
g2	656.3789	23.01852	28.52	0.000	610.846	701.9118
g3	261.734	16.7408	15.63	0.000	228.619	294.8489
g4	1455.41	59.97675	24.27	0.000	1336.77	1574.05
g5	703.1591	25.16858	27.94	0.000	653.3731	752.945
g6	759.7152	26.03237	29.18	0.000	708.2206	811.2098
g7	314.4811	17.66223	17.81	0.000	279.5435	349.4188
g8	31.69057	16.00203	1.98	0.050	.0369593	63.34417
g9	101.3783	16.20422	6.26	0.000	69.32476	133.4319
cpme	-.018977	.0076713	-2.47	0.015	-.0341516	-.0038023
repme	.1884817	.0258412	7.29	0.000	.1373652	.2395981
rapme	-.0153176	.0084607	-1.81	0.073	-.0320537	.0014185

```
. constraint define 1 g1 + g2 + g3 + g4 + g5 + g6 + g7 + g8 + g9 = 0

. cnsreg tppt g1-g9 cpme repme rapme, constraint(1)
note: g9 omitted because of collinearity

Constrained linear regression                   Number of obs     =        144
                                                F(  10,   133)    =     140.28
                                                Prob > F          =     0.0000
                                                Root MSE          =   134.1457

 ( 1)  g1 + g2 + g3 + g4 + g5 + g6 + g7 + g8 + o.g9 = 0
```

tppt	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
g1	-64.34678	35.97964	-1.79	0.076	-135.5131	6.819556
g2	90.25711	31.62832	2.85	0.005	27.69752	152.8167
g3	-146.7041	36.85769	-3.98	0.000	-219.6072	-73.80102
g4	334.4553	74.59379	4.48	0.000	186.9117	481.999
g5	97.89769	31.71209	3.09	0.002	35.17241	160.623
g6	150.1936	33.58941	4.47	0.000	83.75503	216.6321
g7	-130.749	34.71855	-3.77	0.000	-199.4209	-62.07703
g8	-331.0038	39.96652	-8.28	0.000	-410.0561	-251.9516
g9	0	(omitted)				
cpme	.0724172	.013413	5.40	0.000	.0458869	.0989474
repme	.0374696	.052333	0.72	0.475	-.0660431	.1409823
rapme	-.0220987	.0177996	-1.24	0.217	-.0573057	.0131083
_cons	311.1979	27.15285	11.46	0.000	257.4906	364.9051

الملحق رقم4: نموذج الآثار الثابتة

الملحق رقم 1.4: تقدير" داخل المجموعة"

```
. regress gw_tppt gw_cpme gw_repme gw_rapme
```

Source	SS	df	MS	Number of obs	=	144
				F(3, 140)	=	29.56
Model	339442.367	3	113147.456	Prob > F	=	0.0000
Residual	535929.64	140	3828.06885	R-squared	=	0.3878
				Adj R-squared	=	0.3747
Total	875372.007	143	6121.48257	Root MSE	=	61.871

gw_tppt	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
gw_cpme	-.018977	.0074489	-2.55	0.012	-.0337039	-.0042501
gw_repme	.1884817	.025092	7.51	0.000	.1388734	.23809
gw_rapme	-.0153176	.0082154	-1.86	0.064	-.0315599	.0009247
_cons	-3.27e-06	5.155949	-0.00	1.000	-10.19359	10.19359

الملحق رقم 2.4: التقدير بإستعمال (.xtreg):

```
. xtreg tppt cpme repme rapme, fe i(id)

Fixed-effects (within) regression               Number of obs     =        144
Group variable: id                              Number of groups  =          9

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.3878                                         min =         16
     between = 0.9461                                         avg =       16.0
     overall = 0.2031                                         max =         16

                                                F(3,132)          =      27.87
corr(u_i, Xb)  = 0.3521                         Prob > F          =     0.0000
```

tppt	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
cpme	-.018977	.0076713	-2.47	0.015	-.0341516	-.0038023
repme	.1884817	.0258412	7.29	0.000	.1373652	.2395981
rapme	-.0153176	.0084607	-1.81	0.073	-.0320537	.0014185
_cons	515.8655	16.05955	32.12	0.000	484.0981	547.6328
sigma_u	437.75708					
sigma_e	63.718702					
rho	.97925267	(fraction of variance due to u_i)				

F test that all u_i=0: F(8, 132) = 108.82 Prob > F = 0.0000

الملحق رقم 3.4: التقدير بإستعمال (.areg):

```
. areg tppt cpme repme rapme, absorb(id)

Linear regression, absorbing indicators          Number of obs     =        144
                                                 F(   3,    132)   =      27.87
                                                 Prob > F          =     0.0000
                                                 R-squared         =     0.9806
                                                 Adj R-squared     =     0.9790
                                                 Root MSE          =    63.7187

------------------------------------------------------------------------------
        tppt |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        cpme |   -.018977   .0076713    -2.47   0.015    -.0341516   -.0038023
       repme |   .1884817   .0258412     7.29   0.000     .1373652    .2395981
       rapme |  -.0153176   .0084607    -1.81   0.073    -.0320537    .0014185
       _cons |   515.8655   16.05955     32.12   0.000     484.0981    547.6328
-------------+----------------------------------------------------------------
          id |  F(8, 132) =   108.823   0.000              (9 categories)
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم 4.4: إختبار فيشر F-Test

```
. quietly regress tppt g1-g8 cpme repme rapme
.
. test g1 g2 g3 g4 g5 g6 g7 g8
.
 ( 1)  g1 = 0
 ( 2)  g2 = 0
 ( 3)  g3 = 0
 ( 4)  g4 = 0
 ( 5)  g5 = 0
 ( 6)  g6 = 0
 ( 7)  g7 = 0
 ( 8)  g8 = 0
.
       F(  8,   132) =  108.82
            Prob > F =  0.0000
```

الملحق رقم 5: نموذج التأثير العشوائي

الملحق رقم 1.5: التقدير «بين "Between" لإنحدار متوسط المجموعة "Group Mean Regression "

```
      Source |       SS       df       MS              Number of obs =       9
-------------+------------------------------           F(3, 5)       =  133.82
       Model |  1652001.34     3  550667.113           Prob > F      =  0.0000
    Residual |  20575.2214     5  4115.04428           R-squared     =  0.9877
-------------+------------------------------           Adj R-squared =  0.9803
       Total |  1672576.56     8  209072.07           Root MSE      =  64.149

------------------------------------------------------------------------------
     gm_tppt |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
     gm_cpme |  -.1260617   .0783771    -1.61   0.169    -.3275364     .075413
    gm_repme |   1.953771   .6603438     2.96   0.032     .2563031    3.651239
    gm_rapme |  -.1393851     .13192    -1.06   0.339    -.4784964    .1997261
       _cons |   57.24179   36.69505     1.56   0.180    -37.08583    151.5694
------------------------------------------------------------------------------
```

```
. xtreg tppt cpme repme rapme, be i(id)

Between regression (regression on group means)   Number of obs     =        144
Group variable: id                               Number of groups  =          9

R-sq:                                            Obs per group:
     within  = 0.3806                                         min =         16
     between = 0.9877                                         avg =       16.0
     overall = 0.4595                                         max =         16

                                                 F(3,5)            =     133.82
sd(u_i + avg(e_i.))=  64.14861                   Prob > F          =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
        tppt |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        cpme |  -.1260617   .0783771    -1.61   0.169    -.3275364     .075413
       repme |   1.953771   .6603438     2.96   0.032     .2563035    3.651239
       rapme |  -.1393852     .13192    -1.06   0.339    -.4784964     .19972
       _cons |   57.2418   36.69505     1.56   0.180    -37.08582    151.5694
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم 2.5: تقدير Random Effect

```
. regress rg_tppt rg_cpme rg_repme rg_rapme rg_int, noc

      Source |       SS       df       MS              Number of obs =       144
-------------+------------------------------           F(4, 140)     =     82.93
       Model |  3595641.07     4  898910.267           Prob > F      =     0.0000
    Residual |  1517538.84   140  10839.5632           R-squared     =     0.7032
-------------+------------------------------           Adj R-squared =     0.6947
       Total |  5113179.91   144  35508.1938           Root MSE      =     104.11

------------------------------------------------------------------------------
     rg_tppt |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
     rg_cpme |   .044115   .0103763     4.25   0.000     .0236005    .0646295
    rg_repme |   .0763008   .0402571     1.90   0.060    -.0032895    .1558912
    rg_rapme |  -.0205433   .0137506    -1.49   0.137    -.0477291    .0066424
      rg_int |   378.9357   40.09808     9.45   0.000     299.6596    458.2118
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم 3.5: التقدير باستعمال xtreg

```
. xtreg tppt cpme repme rapme, re theta

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =        144
Group variable: id                              Number of groups  =          9

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.2211                                        min =         16
     between = 0.9576                                        avg =       16.0
     overall = 0.8391                                        max =         16

                                                Wald chi2(3)      =      93.00
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =     0.0000
theta          = .75167544

------------------------------------------------------------------------------
        tppt |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        cpme |   .0441145   .0103763     4.25   0.000     .0237774    .0644517
       repme |   .0763016    .040257     1.90   0.058    -.0026006    .1552038
       rapme |  -.0205433   .0137506    -1.49   0.135    -.047494     .0064074
       _cons |   378.9367   40.09818     9.45   0.000     300.3457    457.5277
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  62.139276
     sigma_e |  63.718702
         rho |   .4874527   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم 4.5: التقدير بإستعمال Xtmixed

```
. xtmixed tppt cpme repme rapme || id:,

Performing EM optimization:

Performing gradient-based optimization:

Iteration 0:   log likelihood = -830.28613
Iteration 1:   log likelihood = -830.28613

Computing standard errors:
```

```
Mixed-effects ML regression                     Number of obs     =        144
Group variable: id                              Number of groups  =          9

                                                Obs per group:
                                                              min =         16
                                                              avg =       16.0
                                                              max =         16

                                                Wald chi2(3)      =      86.39
Log likelihood = -830.28613                     Prob > chi2       =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
        tppt |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        cpme |  -.0165595   .0075434    -2.20   0.028    -.0313442   -.0017748
       repme |   .1841609   .0255198     7.22   0.000     .134143    .2341787
       rapme |  -.0155391   .0083687    -1.86   0.063    -.0319414    .0008632
       _cons |   510.6453   136.5458     3.74   0.000     243.0204    778.2701
------------------------------------------------------------------------------

------------------------------------------------------------------------------
  Random-effects Parameters  |   Estimate   Std. Err.      [95% Conf. Interval]
-----------------------------+------------------------------------------------
id: Identity                 |
                  sd(_cons)  |   406.8901   97.36226      254.5648    650.3632
-----------------------------+------------------------------------------------
               sd(Residual)  |   63.03525   3.839722      55.94142    71.02863
------------------------------------------------------------------------------
LR test vs. linear model: chibar2(01) = 224.01          Prob >= chibar2 = 0.0000
```

الملحق رقم 5.5: التقدير باستعمال xtreg mle

```
. xtreg tppt cpme repme rapme, re mle

Fitting constant-only model:
Iteration 0:    log likelihood = -865.11504
Iteration 1:    log likelihood = -864.00492
Iteration 2:    log likelihood =  -863.8578
Iteration 3:    log likelihood = -863.85697

Fitting full model:
Iteration 0:    log likelihood = -923.65826
Iteration 1:    log likelihood =   -903.027
Iteration 2:    log likelihood = -849.38881
Iteration 3:    log likelihood =  -833.6178
Iteration 4:    log likelihood = -830.50368
Iteration 5:    log likelihood = -830.28776
Iteration 6:    log likelihood = -830.28613
```

```
Random-effects ML regression                    Number of obs     =        144
Group variable: id                              Number of groups  =          9

Random effects u_i ~ Gaussian                   Obs per group:
                                                              min =         16
                                                              avg =       16.0
                                                              max =         16

                                                LR chi2(3)        =      67.14
Log likelihood  = -830.28613                    Prob > chi2       =     0.0000
```

tppt	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
cpme	-.0165595	.0076344	-2.17	0.030	-.0315226	-.0015963
repme	.1841609	.0256056	7.19	0.000	.1339748	.2343469
rapme	-.0155391	.0083691	-1.86	0.063	-.0319423	.0008641
_cons	510.6453	136.5683	3.74	0.000	242.9764	778.3142
/sigma_u	406.89	97.36034			254.567	650.3571
/sigma_e	63.03525	3.839445			55.9419	71.02802
rho	.9765624	.0113226			.9436951	.9915363

LR test of sigma_u=0: chibar2(01) = 224.01 Prob >= chibar2 = 0.000

الملحق رقم 6.5: التقدير بإستعمال Xtmixed mle

```
. xtmixed tppt cpme repme rapme || id:, mle

Performing EM optimization:

Performing gradient-based optimization:

Iteration 0:   log likelihood = -830.28613
Iteration 1:   log likelihood = -830.28613

Computing standard errors:
```

```
Mixed-effects ML regression                     Number of obs     =        144
Group variable: id                              Number of groups  =          9

                                                Obs per group:
                                                              min =         16
                                                              avg =       16.0
                                                              max =         16

                                                Wald chi2(3)      =      86.39
Log likelihood = -830.28613                     Prob > chi2       =     0.0000
```

tppt	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
cpme	-.0165595	.0075434	-2.20	0.028	-.0313442	-.0017748
repme	.1841609	.0255198	7.22	0.000	.134143	.2341787
rapme	-.0155391	.0083687	-1.86	0.063	-.0319414	.0008632
_cons	510.6453	136.5458	3.74	0.000	243.0204	778.2701

Random-effects Parameters	Estimate	Std. Err.	[95% Conf.	Interval]
id: Identity				
sd(_cons)	406.8901	97.36226	254.5648	650.3632
sd(Residual)	63.03525	3.839722	55.94142	71.02863

LR test vs. linear model: chibar2(01) = 224.01 Prob >= chibar2 = 0.0000

```
. xtreg tppt cpme repme rapme, i(years) theta
warning: existing panel variable is not years

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =        144
Group variable: years                           Number of groups  =         16

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.8997                                         min =          9
     between = 0.1122                                         avg =        9.0
     overall = 0.8527                                         max =          9

                                                Wald chi2(3)      =     810.51
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =     0.0000
theta          = 0
```

tppt	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
cpme	.125837	.0098127	12.82	0.000	.1066045	.1450695
repme	-.0468208	.0605451	-0.77	0.439	-.165487	.0718454
rapme	-.0095521	.0212799	-0.45	0.654	-.05126	.0321558
_cons	177.6534	19.25667	9.23	0.000	139.911	215.3958
sigma_u	0					
sigma_e	146.72485					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

الملحق رقم 6: إختبار LM-Test :

```
. quietly xtreg tppt cpme repme rapme, re i(id)

.
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        tppt[id,t] = Xb + u[id] + e[id,t]

        Estimated results:
                         |       Var     sd = sqrt(Var)
                 --------+------------------------------
                    tppt |   193262.9        439.6168
                       e |   4060.073        63.7187
                       u |    3861.29       62.13928

        Test:   Var(u) = 0
                                 chibar2(01) =    115.14
                              Prob > chibar2 =    0.0000
```

الملحق رقم7: إختبار Hausman-Test

```
. hausman random_group fixed_group

                 ---- Coefficients ----
                 |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                 | random_group fixed_group      Difference          S.E.
-----------------+------------------------------------------------------------
            cpme |    .0441145    -.018977       .0630915        .006987
           repme |    .0763016    .1884817       -.11218        .0308684
           rapme |   -.0205433   -.0153176      -.0052257        .0108395
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

 Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                chi2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                        =      121.55
              Prob>chi2 =      0.0000
```

الملحق رقم 8: دراسة الاستقرارية لبيانات البانل

الملحق رقم 1.8: المتغير TPPT

```
. xtunitroot ips tppt, lag(0)

Im-Pesaran-Shin unit-root test for tppt
------------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots        Number of panels =      9
Ha: Some panels are stationary           Number of periods =     16

AR parameter: Panel-specific             Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: 0 lags

                     Statistic      p-value
------------------------------------------
W-t-bar                -0.0911       0.4637
------------------------------------------
```

```
. xtunitroot llc tppt, lag(0)

Levin-Lin-Chu unit-root test for tppt
-------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots            Number of panels =      9
Ha: Panels are stationary                Number of periods =     16

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 0 lags
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                     Statistic      p-value
------------------------------------------
Unadjusted t           -4.7719
Adjusted t*            -4.8423       0.0000
------------------------------------------
```

```
. xtunitroot ips tppt, trend lag(0)

Im-Pesaran-Shin unit-root test for tppt
------------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots        Number of panels =      9
Ha: Some panels are stationary           Number of periods =     16

AR parameter: Panel-specific             Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: 0 lags

                     Statistic      p-value
------------------------------------------
W-t-bar                -1.3466       0.0891
------------------------------------------
```

```
. xtunitroot llc tppt, trend lag(0)

Levin-Lin-Chu unit-root test for tppt
-------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots            Number of panels =      9
Ha: Panels are stationary                Number of periods =     16

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 0 lags
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                     Statistic      p-value
------------------------------------------
Unadjusted t           -8.6611
Adjusted t*            -3.9473       0.0000
------------------------------------------
```

الملحق رقم 2.8: المتغير RAPME

```
. xtunitroot ips rapme, lag(0)

Im-Pesaran-Shin unit-root test for rapme
------------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots        Number of panels =      9
Ha: Some panels are stationary           Number of periods =     16

AR parameter: Panel-specific             Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: 0 lags

                     Statistic      p-value
------------------------------------------
W-t-bar                -3.4929       0.0002
------------------------------------------
```

```
. xtunitroot ips rapme, trend lag(0)

Im-Pesaran-Shin unit-root test for rapme
------------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots        Number of panels =      9
Ha: Some panels are stationary           Number of periods =     16

AR parameter: Panel-specific             Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: 0 lags

                     Statistic      p-value
------------------------------------------
W-t-bar                -3.2298       0.0006
------------------------------------------
```

```
. xtunitroot ips cpme, trend lag(0)

Im-Pesaran-Shin unit-root test for cpme
------------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots        Number of panels =      9
Ha: Some panels are stationary           Number of periods =     16

AR parameter: Panel-specific             Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: 0 lags

                     Statistic      p-value
-----------------------------------------------
W-t-bar                -2.8234       0.0024
-----------------------------------------------
```

```
. xtunitroot llc cpme, lag(0)

Levin-Lin-Chu unit-root test for cpme
----------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots            Number of panels =      9
Ha: Panels are stationary                Number of periods =     16

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 0 lags
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                     Statistic      p-value
-----------------------------------------------
Unadjusted t           -9.8999
Adjusted t*            -6.0572       0.0000
-----------------------------------------------
```

```
. xtunitroot llc rapme, lag(0)

Levin-Lin-Chu unit-root test for rapme
-----------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots            Number of panels =      9
Ha: Panels are stationary                Number of periods =     16

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 0 lags
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                     Statistic      p-value
-----------------------------------------------
Unadjusted t           -8.3130
Adjusted t*            -5.1241       0.0000
-----------------------------------------------
```

```
. xtunitroot llc rapme, trend lag(0)

Levin-Lin-Chu unit-root test for rapme
-----------------------------------------

Ho: Panels contain unit roots            Number of panels =      9
Ha: Panels are stationary                Number of periods =     16

AR parameter: Common                     Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 0 lags
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                     Statistic      p-value
-----------------------------------------------
Unadjusted t           -9.8431
Adjusted t*            -5.3849       0.0000
-----------------------------------------------
```

الملحق رقم 3.8: المتغيرCPME

```
. xtunitroot ips cpme, lag(0)

Im-Pesaran-Shin unit-root test for cpme
------------------------------------------

Ho: All panels contain unit roots        Number of panels =      9
Ha: Some panels are stationary           Number of periods =     16

AR parameter: Panel-specific             Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: 0 lags

                     Statistic      p-value
-----------------------------------------------
W-t-bar                -5.1113       0.0000
-----------------------------------------------
```

```
. xtunitroot llc repme, lag(0)

Levin-Lin-Chu unit-root test for repme

Ho: Panels contain unit roots              Number of panels  =      9
Ha: Panels are stationary                  Number of periods =     16

AR parameter: Common                       Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Not included

ADF regressions: 0 lags
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                     Statistic      p-value
Unadjusted t         -7.7996
Adjusted t*          -4.2042        0.0000
```

```
. xtunitroot llc repme, trend lag(0)

Levin-Lin-Chu unit-root test for repme

Ho: Panels contain unit roots              Number of panels  =      9
Ha: Panels are stationary                  Number of periods =     16

AR parameter: Common                       Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 0 lags
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                     Statistic      p-value
Unadjusted t         -11.0237
Adjusted t*          -5.0124        0.0000
```

```
. xtunitroot llc cpme, trend lag(0)

Levin-Lin-Chu unit-root test for cpme

Ho: Panels contain unit roots              Number of panels  =      9
Ha: Panels are stationary                  Number of periods =     16

AR parameter: Common                       Asymptotics: N/T -> 0
Panel means:  Included
Time trend:   Included

ADF regressions: 0 lags
LR variance:     Bartlett kernel, 8.00 lags average (chosen by LLC)

                     Statistic      p-value
Unadjusted t         -10.1477
Adjusted t*          -5.2610        0.0000
```

الملحق رقم 4.8: المتغير REPME

```
. xtunitroot ips repme, lag(0)

Im-Pesaran-Shin unit-root test for repme

Ho: All panels contain unit roots          Number of panels  =      9
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =     16

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Not included

ADF regressions: 0 lags

                     Statistic      p-value
W-t-bar              -3.1671        0.0008
```

```
. xtunitroot ips repme, trend lag(0)

Im-Pesaran-Shin unit-root test for repme

Ho: All panels contain unit roots          Number of panels  =      9
Ha: Some panels are stationary             Number of periods =     16

AR parameter: Panel-specific               Asymptotics: T,N -> Infinity
Panel means:  Included                                  sequentially
Time trend:   Included

ADF regressions: 0 lags

                     Statistic      p-value
W-t-bar              -3.9348        0.0000
```

الملحق رقم 9: تقييم النموذج

الملحق رقم 1.9: مشكلة heteroskedasiticity

```
. xtgls tppt cpme repme rapme , panel(hetero) corr(ar1)

Cross-sectional time-series FGLS regression

Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic
Correlation:   common AR(1) coefficient for all panels  (0.5748)

Estimated covariances      =         9          Number of obs      =       144
Estimated autocorrelations =         1          Number of groups   =         9
Estimated coefficients     =         4          Time periods       =        16
                                                Wald chi2(3)       =     94.53
                                                Prob > chi2        =    0.0000
```

tppt	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
cpme	.0852914	.0135815	6.28	0.000	.0586721	.1119106
repme	-.0694684	.0629443	-1.10	0.270	-.1928369	.0539001
rapme	-.0126895	.0223171	-0.57	0.570	-.0564302	.0310512
_cons	273.9545	19.88587	13.78	0.000	234.979	312.9301

```
. vif

    Variable |       VIF       1/VIF
-------------+----------------------
       repme |      6.57    0.152319
        cpme |      5.73    0.174483
       rapme |      2.17    0.461102
-------------+----------------------
    Mean VIF |      4.82

. hettest

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
         Ho: Constant variance
         Variables: fitted values of tppt

         chi2(1)      =    25.25
         Prob > chi2  =   0.0000
```

الملحق رقم 2.9: مشكلة Homoskedasticity

```
. imtest, white

White's test for Ho: homoskedasticity
         against Ha: unrestricted heteroskedasticity

         chi2(9)      =     66.90
         Prob > chi2  =    0.0000

Cameron & Trivedi's decomposition of IM-test

---------------------------------------------------
              Source |       chi2     df      p
---------------------+-----------------------------
  Heteroskedasticity |      66.90      9    0.0000
            Skewness |       4.64      3    0.2003
            Kurtosis |       4.75      1    0.0293
---------------------+-----------------------------
               Total |      76.29     13    0.0000
---------------------------------------------------
```

الملحق رقم 3.9: اختبار التوزيع الطبيعي

```
. sktest tppt cpme repme rapme

                    Skewness/Kurtosis tests for Normality
                                                      ------ joint ------
    Variable |   Obs  Pr(Skewness)  Pr(Kurtosis) adj chi2(2)  Prob>chi2
-------------+---------------------------------------------------------
        tppt |   144       0.0000        0.1394       18.58      0.0001
        cpme |   144       0.0000        0.0000       48.61      0.0000
       repme |   144       0.0000        0.0000       67.69      0.0000
       rapme |   144       0.0000        0.0000           .      0.0000
```

الملحق رقم 4.9: مشكلة البواقي

```
. estat vif

    Variable |       VIF       1/VIF
-------------+----------------------
       repme |      6.57    0.152319
        cpme |      5.73    0.174483
       rapme |      2.17    0.461102
-------------+----------------------
    Mean VIF |      4.82

. estat ovtest

Ramsey RESET test using powers of the fitted values of tppt
       Ho:  model has no omitted variables
                 F(3, 137) =     29.84
                  Prob > F =    0.0000
```

الملحق رقم 5.9: مشكلة الارتباط

```
. xtpcse tppt cpme repme rapme , corr(ar1)

Prais-Winsten regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable:  id                             Number of obs      =       144
Time variable:   years                          Number of groups   =         9
Panels:          correlated (balanced)          Obs per group:
Autocorrelation: common AR(1)                                 min =        16
                                                              avg =        16
                                                              max =        16
Estimated covariances      =        45          R-squared          =    0.5656
Estimated autocorrelations =         1          Wald chi2(3)       =     45.93
Estimated coefficients     =         4          Prob > chi2        =    0.0000
```

tppt	Panel-corrected Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
cpme	.1073188	.0196985	5.45	0.000	.0687103	.1459272
repme	-.1387065	.1069571	-1.30	0.195	-.3483386	.0709256
rapme	-.0207853	.0297963	-0.70	0.485	-.079185	.0376144
_cons	298.6812	41.47632	7.20	0.000	217.3891	379.9733
rho	.5748117					

الملحق رقم 6.9: حل مشكلة عدم التجانس لنموذج الأثر الثابت

```
. xtreg tppt cpme repme rapme, fe robust

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       144
Group variable: id                              Number of groups   =         9

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.3878                                         min =        16
     between = 0.9461                                         avg =      16.0
     overall = 0.2031                                         max =        16

                                                F(3,8)             =    210.65
corr(u_i, Xb)  = 0.3521                         Prob > F           =    0.0000

                                    (Std. Err. adjusted for 9 clusters in id)
------------------------------------------------------------------------------
             |               Robust
        tppt |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
        cpme |   -.018977   .0083105    -2.28   0.052    -.038141    .0001871
       repme |   .1884817   .0087015    21.66   0.000     .168416    .2085474
       rapme |  -.0153176   .0082414    -1.86   0.100    -.0343222     .003687
       _cons |   515.8655   18.65565    27.65   0.000     472.8455    558.8855
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  437.75708
     sigma_e |  63.718702
         rho |  .97925267   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم 10: النموذج الديناميكي الخطي Panel-Var:

الملحق رقم 1.10: تحديد درجات التأخير نموذج VAR:

```
. pvarsoc tppt cpme repme rapme, maxlag(3) pvaropts(instl(1/4))
Running panel VAR lag order selection on estimation sample
...

 Selection order criteria
 Sample:  2007 - 2017                            No. of obs      =        99
                                                 No. of panels   =         9
                                                 Ave. no. of T   =    11.000

+-------------------------------------------------------------------------------+
| lag |    CD        J        J pvalue   MBIC       MAIC       MQIC            |
|-----+-------------------------------------------------------------------------|
|   1 |  .9999448   54.44763   .2425614  -166.1181  -41.55237   -91.95187       |
|   2 |  .9999039   51.51566   .0158403  -95.52817  -12.48434    -46.084        |
|   3 |  .9990448    22.2221   .1361638  -51.29981  -9.777897   -26.57773       |
+-------------------------------------------------------------------------------+
```

الملحق رقم 2.10: تقدير نموذج الـ Panel-Var

```
. pvar tppt cpme repme rapme, instl(1/4) gmmstyle

Panel vector autoregresssion


GMM Estimation

Final GMM Criterion Q(b) =      .498
Initial weight matrix: Identity
GMM weight matrix:     Robust
                                                No. of obs      =        126
                                                No. of panels   =          9
                                                Ave. no. of T   =     14.000

------------------------------------------------------------------------------
             |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
tppt         |
        tppt |
         L1. |   .9066378   .0026249   345.40   0.000     .9014931    .9117825
             |
        cpme |
         L1. |   .0001461   .0002657     0.55   0.582    -.0003746    .0006669
             |
       repme |
         L1. |   .0133634   .0010674    12.52   0.000     .0112714    .0154554
             |
       rapme |
         L1. |  -.0019282   .0001647   -11.71   0.000    -.002251    -.0016054
-------------+----------------------------------------------------------------
cpme         |
        tppt |
         L1. |   18.60701   1.040178    17.89   0.000     16.5683     20.64572
             |
        cpme |
         L1. |   1.722654    .102665    16.78   0.000     1.521434    1.923873
             |
       repme |
         L1. |  -9.373861   .5666284   -16.54   0.000    -10.48443   -8.263289
             |
       rapme |
         L1. |   1.022849   .1284332     7.96   0.000     .7711242    1.274573
-------------+----------------------------------------------------------------
repme        |
        tppt |
         L1. |   6.618519   .2924966    22.63   0.000     6.045236    7.191802
             |
        cpme |
         L1. |    .387109   .0279672    13.84   0.000     .3322943    .4419238
             |
       repme |
         L1. |  -2.353404   .1449974   -16.23   0.000    -2.637594   -2.069214
             |
       rapme |
         L1. |   .3192331   .0287177    11.12   0.000     .2629475    .3755186
-------------+----------------------------------------------------------------
rapme        |
        tppt |
         L1. |   7.624262   .3077168    24.78   0.000     7.021148    8.227375
             |
        cpme |
         L1. |   .2742829   .0370765     7.40   0.000     .2016144    .3469515
             |
       repme |
         L1. |  -2.849977   .1795109   -15.88   0.000    -3.201812   -2.498142
             |
       rapme |
         L1. |   .8588239   .0501128    17.14   0.000     .7606046    .9570433
------------------------------------------------------------------------------
Instruments : l(1/4).(tppt cpme repme rapme)
```

الملحق رقم 3.10: دراسة السببية

```
. pvargranger

  panel VAR-Granger causality Wald test
    Ho: Excluded variable does not Granger-cause Equation variable
    Ha: Excluded variable Granger-causes Equation variable

+-----------------------------------------------------------+
| Equation \ Excluded |     chi2     df    Prob > chi2      |
|---------------------+-------------------------------------|
| tppt                |                                     |
|                cpme |      0.303    1          0.582      |
|               repme |    156.750    1          0.000      |
|               rapme |    137.088    1          0.000      |
|                 ALL |   1080.484    3          0.000      |
|---------------------+-------------------------------------|
| cpme                |                                     |
|                tppt |    319.991    1          0.000      |
|               repme |    273.678    1          0.000      |
|               rapme |     63.426    1          0.000      |
|                 ALL |    367.315    3          0.000      |
|---------------------+-------------------------------------|
| repme               |                                     |
|                tppt |    512.012    1          0.000      |
|                cpme |    191.588    1          0.000      |
|               rapme |    123.571    1          0.000      |
|                 ALL |    611.813    3          0.000      |
|---------------------+-------------------------------------|
| rapme               |                                     |
|                tppt |    613.894    1          0.000      |
|                cpme |     54.727    1          0.000      |
|               repme |    252.058    1          0.000      |
|                 ALL |    633.868    3          0.000      |
+-----------------------------------------------------------+
```

الملحق رقم 4.10: دراسة إستقرارية نموذج Panel-Var:

```
. pvarstable, graph

  Eigenvalue stability condition

+------------------------------------+
|             Eigenvalue             |
|      Real         Imaginary        |  Modulus
|------------------------------------+----------
|    .9319587                0       |  .9319587
|   -.6564514                0       |  .6564514
|    .5600355                0       |  .5600355
|    .2991686                0       |  .2991686
+------------------------------------+----------

  All the eigenvalues lie inside the unit circle.
  pVAR satisfies stability condition.
```

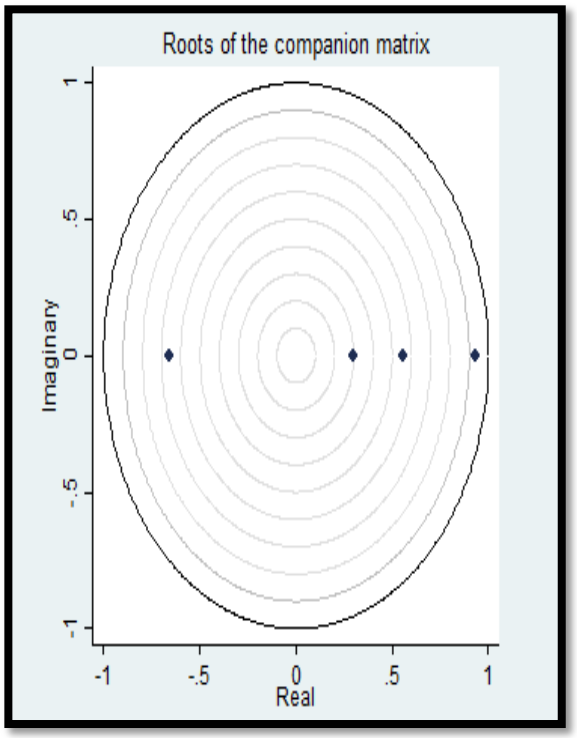

الملحق رقم 5.10: تحليل دوال الاستجابة

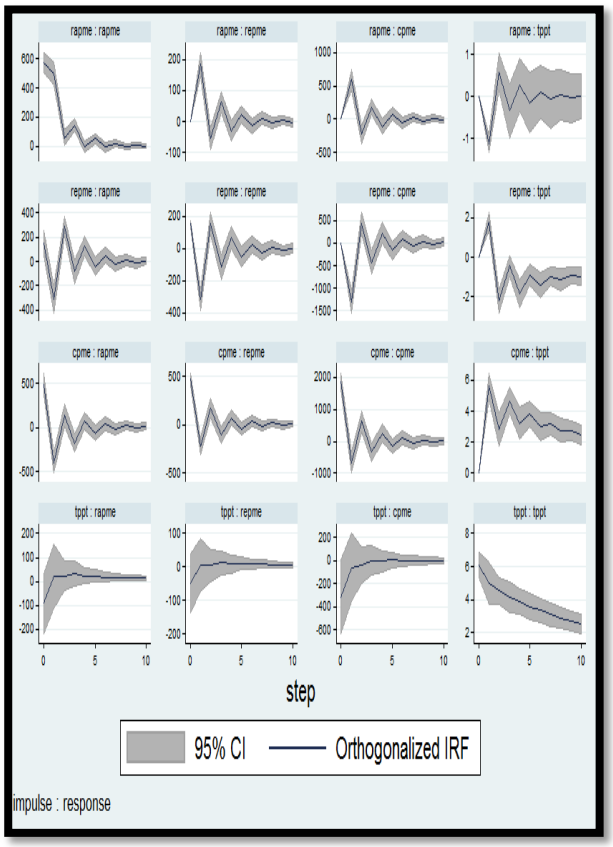

الملحق رقم 6.10: تحليل دوال الاستجابة

cpme

0	0	0	0	0
1	.0262561	.9737439	0	0
2	.0162576	.6527321	.2744173	.056593
3	.0149376	.6487221	.2777072	.0586331
4	.0142444	.6346934	.2901744	.0608877
5	.0139915	.6320184	.2923685	.0616216
6	.0138869	.630128	.2940616	.0619234
7	.0138393	.6295744	.2945193	.0620669
8	.0138226	.6292347	.2948213	.0621214
9	.0138139	.6291378	.2949012	.0621471
10	.0138118	.6290694	.2949611	.0621576

Response variable and Forecast horizon — Impulse variable

tppt

	tppt	cpme	repme	rapme
0	0	0	0	0
1	1	0	0	0
2	.6329654	.322193	.032263	.0125785
3	.6272706	.3001427	.0606784	.0119083
4	.5830288	.3593287	.0478275	.009815
5	.5744761	.3595597	.0571665	.0087976
6	.5592439	.3793804	.0535721	.0078035
7	.553556	.3826609	.0566319	.0071511
8	.5465128	.3911788	.0556856	.0066228
9	.5427554	.3941849	.0568291	.0062307
10	.5388991	.3985409	.0566419	.0059181

rapme

0	0	0	0	0
1	.0136953	.403038	.0373007	.5459659
2	.007924	.3646891	.1080838	.5193033
3	.0077147	.349266	.1679516	.4750676
4	.0082394	.3567152	.1658051	.4692403
5	.0085161	.3547994	.1757155	.4609691
6	.008897	.3553061	.1759406	.4598562
7	.0091237	.3555256	.177129	.4582217
8	.0093624	.355314	.177358	.4579656
9	.0095309	.3555537	.1773933	.4575222
10	.0096922	.3554297	.1774757	.4574023

repme

0	0	0	0	0
1	.0095481	.8939981	.0964538	0
2	.0055847	.627915	.2879904	.0785099
3	.0049738	.6160938	.3035184	.075414
4	.0050695	.603303	.3126536	.0789738
5	.00509	.6008747	.3152418	.0787935
6	.0052716	.5984526	.3170241	.0792516
7	.0053708	.5982792	.3171372	.0792127
8	.0055085	.5976133	.3175957	.0792826
9	.0056027	.5976803	.3174598	.0792571
10	.0057023	.5974623	.3175733	.0792621

How Silicon Valley works

CULTURE
- Creativity
- Honesty
- Risk taking
- Failure acceptance
- Money a commodity
- Communication skills
- Product marketing skills
- Customer orientations

MARKET
- Community
- Strong intellectual property
- Labour flexibility
- Short payment delays
- Small Business Act
- Large internal market
- Language homogeneity
- Sunny place

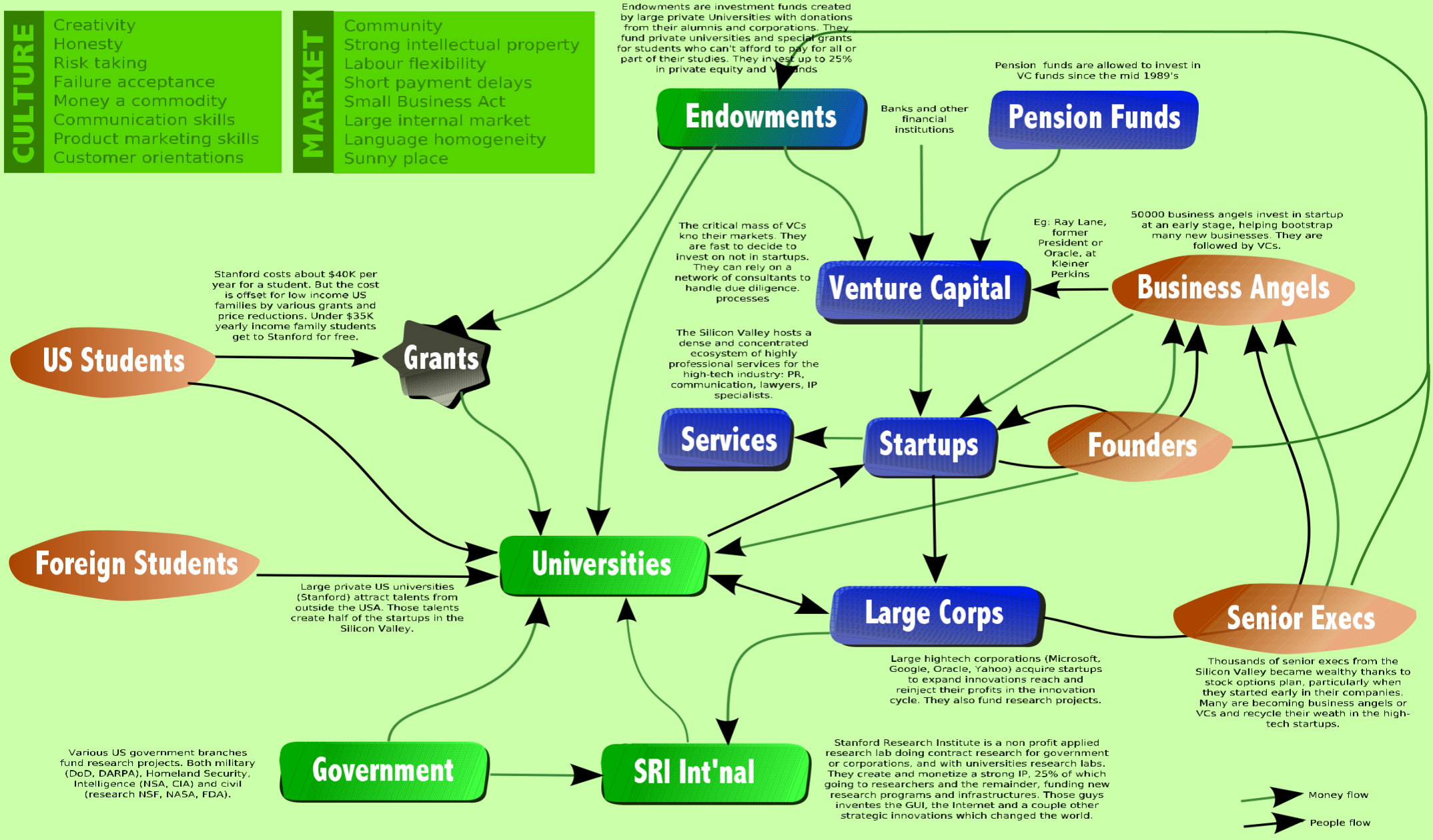

(c) Olivier Ezratty, décembre 2007, http://www.oezratty.net

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل م د) في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل إقتصادي وإستشراف

تحت عنوان:

التجمعات الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على النمو الإقتصادي

دراسة تحليلية قياسية – حالة الجزائر خلال الفترة: 2001 – 2018

من إعداد الطالب:

منـــير أمقـــران

تحت إشراف الأستاذ:

فريـــد بختي

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2020/11/05

من طرف لجنة المناقشة المتكونة من:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. بوعلام مـــولاي	أستاذ محاضر " أ "	جامعة البويرة	رئيساً
أ.د. فريـــد بختـــي	أستاذ	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
د. لخضر مـــداني	أستاذ محاضر " أ "	جامعة البويرة	عضوا مناقشا
د. أحمد ضيـــف	أستاذ محاضر " أ "	جامعة البويرة	عضوا مناقشا
أ.د. رابح بلـعباس	أستاذ	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا
د. مولود كبيـــر	أستاذ محاضر " أ "	جامعة الجلفة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2019 – 2020